مُقدِّمَة فِي الدِّرَاسَاتِ الاقتِصَادِيَة

(من الناحيـة العملية)

للدكتور

أحمد سليم العمري

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بكلية التجارة
وأستاذ الاقتصاد بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول

الطبعة الأولى

الناشر
مكتبة النهضة المصرية

١٩٤٨

2271
50426
.366

2271.50426.366
al-Umari
Muqaddimah fi al-dirasat...

DATE | ISSUED TO

DATE ISSUED | DATE DUE | DATE ISSUED | DATE DUE

Princeton University Library
32101 074445683

وقعت أخطاء مطبعية نحصر أهمها فيما يلى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠	٢٢	إدارة بيت إدارة المال	إدارة بيت المال
١٢	٣	بدأ	بدء
١٣	٢١	حصل إليه	حصل عليه
٢٠	١٦	يجب توجيها	يجب توجيهها
٢١	٣	بالثرة	بالثروة
٢١	١٨	روسولها بكتاباتهم	روسو بكتاباتهم
٢١	٢٥	الظلم وشدة الفاقة فى فرنسا ومن المبالغة	الظلم شدة الفاقة فى فرنسا والمبالغة
٢٢	١٣	محل	ومحل
٤١	٥	أصحاب العمل رءوس الأموال	أصحاب العمل ورءوس الأموال
٥٨	٨	الزراعيون	الطبيعيون
١٢٧	١٤	عن جميع تعدات	عن جميع تعهدات
١٢٧	٢٦	من الاسم	من الأسهم
١٣٥	١١ — ١٢	عضوا منتدبا بمجلس	عضوا بمجلس
١٤٣	٩	الذين يتناقضون	الذين يتقاضون
٢٣٥	٢٤	خطوط فرنسا	خطوط يفوق طولها طول خطوط فرنسا
٣٢٤	٣	نوميس	نواميس
٣٨٩	١٢	أورا	أوراق
٣٨٩	١٣	وغيرها	وغيرها من
٤٠٤	٤	أن تتحد قيمة سلعة	أن تتحدد قيمة سلعة
٤٠٥	١٩	الإنتاج وللحد	الإنتاج وللحد من

Muqaddimah fi al-dirāsāt al-iqtiṣādiyah

مقدمة

فى الدراسات الاقتصادية

(من الناحية العملية)

(تتناول تعريف الاقتصاد وتحليله وطرق البحث وشرح المذاهب الاقتصادية والإنتاج والهيكل الزراعى والصناعى وتدخل الدولة فى الإنتاج والتبادل والحركة الاقتصادية)

al-ʿImarī, Aḥmad Suwaylim

للدكتور

أحمد سويلم العمرى

أستاذ بجامعة فؤاد الأول

حقوق الطبع محفوظة

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٩٤٨

(RECAP)

2271
.50426
.366

كلمة تمهيدية

غرضنا فى دراستنا المختصرة هذه أن نبين فى عجالة أساليب حصولنا على رغباتنا بأسهل وسيلة وعلاجنا لمشكلات تبادل المنافع ووسائل توفير القوى وتركيزها بما يحقق تسخيرها تسخيراً أنفع للفرد وللبشرية ، وطرق تكوين الثروة وتوزيعها واستهلاكها وكيفية تبادل الحاجات وتنظيم تبادلها وذلك بما يتفق ورفاهية الإنسانية ورفع مستوى الحياة المادية ، ولا شك فى أهمية هذه الدراسة للذين يرغبون فى الاستزادة من الثقافة بوجه عام وكذلك للذين يستخدمون العلوم والفنون على اختلافها فى مزاولة مهنهم تبعاً لتغلغل الاقتصاد بمشكلاته ومقترحات العلاج فى مختلف نواحى الحياة الحديثة .

وتلازم اليوم المشكلات الاقتصادية شتى المسائل العامة كالظل ويتعذر العثور على مفتاح حلها دون العناية بما يعترض الناحية الاقتصادية من صعاب وعلاجها ، وأصبح لزاما على الزارع والصانع والتاجر ورجل الأعمال ومختلف الفنيين بل والقائمين بأعمال الروتين العادية من موظفين ومستخدمين فى المصالح العامة والمؤسسات الخاصة حتى يؤدوا أعمالهم على الوجه الأكمل ويدركوا ما يحيط بجهودهم من عقبات فى حياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعقدة أن يلموا بشىء من قواعد الاقتصاد وأن يتفهموا مدى أثر الاقتصاد فى سير الأعمال والحياة العامة .

ومن الأهمية بمكان للمهندس المعمارى الذى يباشر بناء منزل أن يراعى الصالح الاقتصادى فى تشييده بالخشب أو الحديد أو الطوب وأن يلاحظ ما إذا كان المنزل سيخصص للاستغلال أو للسكن الخاص وحالة صاحب رأس المال المالية وقدرته على الانفاق ، فاذا كان المنزل للتجارة كعمارة للسكنى وجب عليه مراعاة استهلاك نفقاته علاوة على إدرار الربح فى مدة معينة أثناء صلاحيته للاستغلال ؛ وعليه أيضاً أن يفرق من الناحية الاقتصادية بين المنازل التى تبنى مثلا بمدن المياه المعدنية أو بشواطىء البحار والمصايف وتلك التى تبنى بالمدن الكبرى أو المراكز الصناعية الهامة ، فالأولى تبنى بطريقة توفر الراحة للمصطافين والثانية تبنى لقبول أكبر عدد من الأسرات نظراً لارتفاع ثمن الأرض وغلاء أثمان مواد البناء بالمدن فى بعض الحالات مع عدم إهمال وسائل الراحة الحديثة طبعاً ، ويجب أن يراعى المهندس الذى يكلف بتشييد صوامع الغلال ومخازنها الحديثة Silos أو بإقامة المخازن العامة التى تودع بها مختلف المنتجات

T-21-54 Carnegie
2276/9325 عاج

والبضائع صالح المنطقة التى سيشيد فيها البناء من الناحية الاقتصادية وقدرتها على التخزين وأن يلاحظ ما إذا كانت ملتقى مواصلات سريعة أو فى بقعة نائية ، فلا ينصح بالتشييد فى فى البقعة المحددة إذا كانت بعيدة عن حركة التفريغ أو الشحن ، وأن يضع تصميم بناء يستطيع أن يحوى أقصى كمية من الحاصلات والمنتجات مع إدخال الوسائل الحديثة السريعة للتخزين وتفريغ البضائع فى عربات السكك الحديدية أوالسفن أو السيارات ، وأن يوفق بين الاقتصاد فى النفقات وسد حاجات للنطقة فى التخزين ومتانة البناء ، وألا يهمل الناحية الفنية المحضة فيعنى باختيار مخازن الأسمنت المسلح أو المعدن أو الخشب حسب طبيعة الناحية ودرجة الرطوبة والحرارة فيها وحالة مناخها عامة .

وكذلك من الضرورة بمكان ، للمهندس الذى يشرف على شق الترع والمصارف وإنشاء الجسور ، أن يدرك مدى نجاح المشروع الذى يضطلع به وما إذا كانت الأراضى الواسعة البور التى يقترح انفاق الملايين على ريها وتعميرها وتحويلها إلى أراض زراعية خصبة وبناء القرى والمدائن فيها ويشرف على تحويلها إلى ثروة منتجة تصلح للغرض ، وأن يزن الأمور ويدرس النفقات والأرباح المزمع تحقيقها ، وهل سيكتب للمشروع بواسطة المثابرة ومع مضى الزمن النجاح ، ويجب أن يلاحظ أن هـذا المشروع طويل الأجل بعيد الربح فلا يستعجل الكسب وأنه يتطلب تضحيات جساما وأنه لا يفيد الأفراد فحسب بل يفيد المجموع .

وكذلك يتعذر الاضطلاع بالمشروعات الصناعية الحديثة القائمة على تشييد المصانع واستخدام الآلات وإدخال وسائل التحسين عليهـا دون توثيق الصلات بين الاقتصاد والكهرباء والميكانيكا وسائر علوم وفنون المهندس ، فعلى الفنى أن يقدر المشروع ووسائل نجاحه ويسير فى طريق لا يصطدم فيه الصالح الاقتصادى بالصالح الفنى ، فلا يستخدم مثلا — إذا كان استهلاك المصنوعات بالناحية محدوداً ضيقاً ويتعذر التصدير أو تصريف المنتجات بعيداً عن الجهة — من الآلات أعلاها ثمناً وأكثرها نفقات وأغزرها إنتاجا مما يؤدى إلى تكديس المصنوعات لصعوبة تصريفها فضلا عن ارتفاع نفقات الانتاج ، وبهذه المناسبة نذكر آلات الطباعة التى تصدر يومياً ملايين الصحف والمجلات فإذا غامر أحد المشتغلين بالصحافة بشراء آلة حديثة من هـذا النوع كاملة العدة مع العلم بأن الإقبال على قراءة الصحف بالجهة التى يعمل بها محدود فإنه بلا شك يعطل عشرات الآلاف من الجنيهات دون استثمار ويصعب عليه فى هذه الحالة تحقيق الربح واستهلاك نفقات المشروع .

وقد استخدم الاقتصاد اليوم فى نطاق واسع فى الاستعداد للحرب وإدارة دفة المعارك فهو أساس التعبئة الحديثة وتزويد الجيوش بما تحتاج إليه من الذخيرة والعتاد ويتبارى رجاله فى إعداد الخطط وقدح زناد الفكر لابتكار الجديد منها لتنظيم الأمة اقتصاديا فى الطوارىء والحرب والاستعداد لمجابهة ما بعد الحرب ، وأن لعلو كعب الفنيين فى شئونه أثراً بالغا فى المعركة الفاصلة والنصر الحاسم باطراد انتظام التموين وتوفير الأغذية مما يؤدى إلى استتباب الأمن وثبات المدنيين من عمال وزراع والاحتفاظ بروحهم العالية الذين لهم اليد الطولى فى معونة الجيش أثناء احتدام وطيس القتال .

ولا تقف العلوم الاقتصادية اليوم عند حد انتفاع الفنيين بها بل إن الاقتصاد اليوم أصبح ركنا من أركان السياسة العالمية الحديثة وهو فى صميم حياة الأمم والمجتمع الإنسانى ، بل هو دعامة الأدب الحديث ومحور حوار الأفراد فى أحاديثهم الخاصة والعامة ومناقشات الهيئات النيابية وجدلها وإذا كانت الحكومات المتمدينة فى القرن الماضى وأوائل هذا القرن قد شغلت تبعاً لتعاليم الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الأنسان بوضع الدساتير وتنقيحها وبتحديد سلطة الكنيسة وفصل أمور الدين عن امور الدنيا وتنظيم حرية الفرد السياسية والقانونية والقضاء على امتيازات النبلاء فحكومات اليوم لا تألو جهدا فى سبيل تنظيم حياة البلاد الاقتصادية ومكافحة المشكلات المتعددة الناتجة عن اضطراب هذه الحياة كمشكلات العمل والعمال والنقد والصناعة والتجارة الخارجية والديون العامة والخاصة وغيرها .

وكلما أمعنا فى البحث الاقتصادى رأينا وثوق اتصال مشكلات الأمم السياسية بمشكلاتها الاقتصادية وتعذر حل إحداها دون الأخرى ففى صراع الأمم الجبار وحربها الضروس فى سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ، وفى حربها الطاحنة اليوم أجلى بيان على اصطدام السياسة بالاقتصاد وعلى أن التنافس بين الأمم الصناعية على النفوذ والسيطرة أدى إلى التنافر والتدابر السياسى فإلى تعقد المشكلات بينها فإلى لجج عميقة من الدماء .

ولم يهمل عقلاء الساسة والمسئولون أهمية علاج مشكلات السياسة عن طريق حل المشكلات الاقتصادية فهذا فانزيلند وقد كان رئيسا للجمعية العمومية لجامعة الأمم يبين فى خطابه فيها سنة ١٩٣٤ الأخطار التى تستهدف الشعوب لها بطرحها المشكلات الاقتصادية ظهريا وقصرها العلاج على المنازعات السياسية ، فى حين أن المشكلات الاقتصادية الحديثة فى اعتباره كمشكلات الديون العامة واضطراب النقد والتعريفة الجمركية المرتفعة وتوزيع المواد الأولية على كبريات الأمم الصناعية فى مقدمة أسباب التنافر السياسى والحرب .

وقد ذكر هذا بإسهاب فى تقريره الفنى الذى رفعه للحكومتين البريطانية والفرنسية فى سنة ١٩٣٨ بناء على تكليفهما إياه دراسة أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية ووسائل علاجها وكان من أهم مقترحاته لعلاج الحالة وتلافى تعقد المشكلات السياسية والحرب إبرام ميثاق اقتصادى بين أكبر عدد ممكن من الدول يعد فاتحة عهد جديد فى عالمى السياسة والاقتصاد، أساسه التعاون الاقتصادى بين الدول يضم إليه كافة الدول التى ترغب فى اسعاد أبنائها ورفع مستوى معيشتهم وتحسين الحالة الاقتصادية من الناحية القومية والدولية ، ويشتمل الميثاق على بابين : الأول سلبى تتعهد بموجبه الدول الموقعة على الاتفاق أن تتجنب طائفه من التصرفات التى تعرقل الحياة الاقتصادية وتجلب المحن الاجتماعية والسياسية . والثانى إيجابى تتعهد بموجبة الدول ببحث ودراسة الصعوبات الاقتصادية التى تعترض الدول المتعاقدة فى علاقاتها الاقتصادية دراسة أساسها التعاون وحسن التفاهم وأن تعمل على تذليل الصعاب وإزالة أسباب التنافر .

ويكفى أن نذكر كيف أدى فشل المؤتمر الاقتصادى العالمى الذى دعا ما كدونالد رئيس الوزارة البريطانية لعقده فى لندن فى يونية سنة ١٩٣٣ فى وضع حد لعلاج الكساد وشلل التجارة الخارجية واضطراب النقد تبعاً لتضارب مصالح الدول التى اشتركت فيه وهى جل أمم المعمورة وفى مقدمتها كبريات الدول الصناعية التى تسير دفة الحياة الاقتصادية والسياسية — إلى تلبدالسحب السياسية وفقدان الثقة فى حسن التفاهم بين الدول وتعذر توطيد دعائم السلام بواسطة جامعة الأمم وصعوبة الاطمئنان إلى معاهدة لوكارنو واتفاق بريان كيلوج ، فإن هـذا الفشل يعد فاتحة المبالغة فى التسابق فى سبيل التسلح والمغالاة فى تطبيق سياسة الاستكفاء وقبوع كل دولة فى عقر دارها وتبرمها بالأخرى وقد ضاعت آمالها فى الوئام والتآزر فهى تستعد لمجابهة المستقبل المظلم دون أن تعير أهمية لتصفية المشكلات الاقتصادية العالمية وتخفض الحواجز الجمركية المرتفعة التى تصد تيار الواردات الخارجية فتشل التجارة الدولية ويصير شأنها شأن الأمراض العضالة التى تعرقل سير الدورة الدموية وتسد شرايين الجسم فتسبب له الهزال والفناء وتقيم طائفة من الموانع والتحريمات الاقتصادية التى تنصب على تحريم رؤوس الأموال ومراقبة النقد وتحديد التصدير والاستيراد واتباع خطة المقايضة فى تبادل التجارة مع الخارج ومراقبة نشاط البنوك ووضع الدولة يدها على الأسهم والسندات الأجنبية المملوكه للأفراد واستبدالها بسندات قومية ومصادرة الذهب وغيره من المعادن النفيسة وغير ذلك من القيود وهى أولى خطوط القتال فى هـذه

الحرب والتى تشبه خطوط ماجينو وسيجفريد ومانهيم وحصون ليبج ونامور وسباستقبول ولننجراد وموسكو .

وطالما استمعنا إلى صيحات كبار رجال العالم وساسته إبان اشتداد المحن واحتدام المعارك فى الحرب العالمية الثانية ينوهون بنظم ما بعد الحرب ، ووجوب مراعاتها العدالة الاقتصادية ووجوب تمتع مختلف الشعوب وطبقات البشرية بحياة أسعد وعيش أرغد من حياة الحرمان المدقع والاستئثار المطلق والاستغلال القاسى والاستعمار بشروره المتعددة ، مما أدى إلى المجزرة البشرية وتدمير المدن ووسائل العمران .

ولقد برزت مشكلات العالم الاقتصادية وتعقدت عن ذى قبل خصوصا منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية بانهيار المانيا واليابان والدول التابعة لهما ونظامهما وتزايد الفاقة والحرمان والجوع والبؤس فى كثير من دول العالم التى اكتوت بنار الحرب وتحول عقرب الساعة والإنتاج من القارة الأوروبية إلى الولايات المتحدة ، ولقد نادى الخطباء والساسة من فوق منبر هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوجوب تضميد جراح العالم الاقتصادية لتوفير السلام وتلافى أهم أسباب الحروب .

ولا يمكن أيضا إغفال ما للاقتصاد السياسى من أثر عميق فى الحياة القومية والحركات الوطنية ، فمن الخطأ الفاضح فصل المشكلات الاستعمارية عن الاقتصاد ومحاولة حلها دون علاج بيت الداء وهو ما تثيره الأمم المستضعفة من إغراء اقتصادى يحرك شهية كبريات الأمم الصناعية ويحرضها على التوسع وبسط نفوذها أو العمل على تصفية هذه المشكلات عن طريق السياسة دون تنقية الجو الاقتصادى مما تثيره من غبار خانق ، فليست المستعمرات الفسيحة المترامية الأطراف مجرد مناطق نفوذ وزهو سياسى بل هى موارد ثروات طائلة للمحتل ، ولا أدل على ذلك من رؤوس الأموال الأجنبية الطائلة التى تستغل فيها والمواد الأولية المتنوعة التى تتدفق منها إلى مصانع أوروبا مع انحطاط مستوى معيشة أبنائها وتفشى الفاقة والجوع والمرض والأمية والجهالة هناك .

وأخيراً يحسن أن نشير إلى الخدمات التى قدمتها الدراسات الاقتصادية لأصحاب الحرف والفنانين وصغار الصناع والتجار والزراع بحضهم على تأسيس جمعيات التعاون لمقاومة منافسة كبار المنتجين والرأسماليين وشركات الاحتكار ، تلك المنافسة غير المشروعة التى كانت تقضى على جهودهم وتدفع بهم نحو الفاقة واليأس ، وكذلك الخدمات التى قدمتها إلى العمال فى سبيل اتحادهم وتأسيسهم النقابات للدفاع عن مصالحهم تجاه أصحاب رؤوس الأموال وإنشائهم

صناديق الإعانات والمعاشات لإغاثتهم وأسرتهم من حالة العجز أو المرض أو الإصابة بحوادث العمل أو الشيخوخة أو الموت .

وفيما يلى خطة الدراسة والبحث والشرح فى هذا الموجز بعنوان « مقدمة فى الدراسات الاقتصادية » : —

الباب الأول : ويشتمل على تعريف الاقتصاد وما يرمى إليه وحدوده ومصطلحاته .

الباب الثانى : ويشتمل على المذاهب والتطورات الاقتصادية .

الباب الثالث : ويشتمل على شرح عناصر الإنتاج وهى الطبيعة والعمل ورأس المال .

الباب الرابع : ويشتمل على التوجيه الاقتصادى للإنتاج .

الباب الخامس : ويشتمل على عوامل رواج وتأخر الإنتاج .

الباب السادس : وهو موجز فى اقتصاديات الزراعة وتطور الحياة الزراعية فى الخارج وفى مصر .

الباب السابع : وهو موجز فى اقتصاديات الصناعة وتطور الحياة الصناعية فى الخارج وفى مصر .

الباب الثامن : ويتناول خلاصة الحياة التجارية الحديثة ونظام التجارة الدولية وأهم مظاهر الحياة التجارية الحديثة والاستعمار .

الباب التاسع : ويتناول العمل وتشريع العمال وموجز فى مشكلات العمال فى الخارج وفى مصر .

الباب العاشر : ويتناول بعض الوسائل العملية والتشريعية فى تنظيم الصناعة وحمايتها تجاه المنافسة غير المشروعة وتشجيع نموها .

الباب الحادى عشر : ويشتمل على البورصات ونظامها فى مصر والخارج .

الباب الثانى عشر : ويشتمل على عمليات البنوك ونظام المصارف وأنواعها .

الباب الاول

التعريف والتحليل

١ — **ما يرمى إليه الاقتصاد** : آراء القدماء ، التطور الاقتصادى ، بعض التعاريف الحديثة .

٢ — **صدور الاقتصاد السياسى** : علاقته بالفنون ، والصناعات ، والقانون ، والسياسة ، والخلق والاجتماع .

٣ — **طرق البحث الاقتصادى** : البحث العلمى بوجه عام ، البحث الاقتصادى وأساليبه .

٤ — **مصطلحات اقتصادية** : العرض والطلب ، الحاجات والأشياء ، المنفعة وحدودها ، التبادل والمقايضة .

الفصل الاول

ما يرمى إليه الاقتصاد

بعض آراء قدماء المفكرين — التطورات الاجتماعية والاقتصادية — بعض التعاريف الحديثة

آراء القدماء : عنى القدماء بالمشكلات الاقتصادية وأشاروا إلى وجوب علاج المشكلات الاجتماعية عن طريق الاقتصاد فى دراساتهم وفى مقدمتهم أفلاطون وأرسطو من فلاسفة اليونان .

أفلاطون : فقد أشار أفلاطون Platon فى مؤلفاته إلى المدينة المثلى التى تمناها للبلاد الإغريقية لوضع حد لأحقاد المدن وحروبها فى ذلك العهد ، وحاول عن طريق الشيوعية التى فى اعتباره يجب أن تسيطر على الأفراد والأشياء القضاء على منازعات البشرية فهاجم نظام الأسرة والأبناء والميراث واقترح إلغاءها ، كما اقترح القضاء على الملكية الخاصة وأن يتعاون الأهلون فى المدينة Cite فى سبيل رفاهيتها وتقدمها على قدم المساواة ، وفى اعتباره أنه إذا حل تفاهمهم محل تقاطعهم وتدابرهم تقدمت المدينة وارتفع مستوى المعيشة ، وشبه أفلاطون هذه

الحالة بجسم الإنسان فإذا تألم عضو على صغره لجرح أصابه فإن الجسم يشعر برمته بالألم مما يدفع بالأفراد وهم الأعضاء الذين يكونون المدينة إلى التعاون فى سبيل إنقاذها من آلامها واطراد تقدمها ، وعنى كذلك فى دراساته بضرورة تربيـة النشء وتدريبه على اعتياد الحيـاة الشيوعية الجديدة .

أرسطو : ثم انتقد أرسطو Aristote وهو أحد تلاميذ أفلاطون المدينة الشيوعية السالفة الذكر رغم اعترافه بسمو تفكير أستاذه وجهوده فى سبيـل تحقيق التفاهم والوئام بين البشر ، وزعم أن مدينـة هذا شأنها حيث تصبح الأشياء فيها ملك الجميع يكتب عليها الكسل والخمول ، فالفرد لا يدفعه للعمل إلا استئثاره بالمنفعة وأمله فى الملكية الخاصة ، كما أن القضاء على نظام الأسرة والبنوة يؤدى إلى زوال العاطفـة وهى أهم بواعث النشاط الإنسانى وكذلك وضح أرسطو فى دراسته خطوات انتاج الفرد أو بعبارة أخرى درجات التطور الاقتصادى وكيف تنتقل الإنسانية من طور الفطرة إلى طور التعاون على استثمار المنافع أو تبادل الحاجات فزعم أن حياة الإنسان الاقتصادية فى المجتمع أو بعبارة أخرى فن الحيازة وحصول المرء على حاجاته ينقسم إلى قسمين :

الأول : فى الحيازة الطبيعية ويشتمل على حصول المرء على قوته كالحيوان تماما عن طريق الصيد والقنص ، ثم الزراعة وتبادل الحاجات الضرورية عن طريق المقايضة .

الثانى : وهو فى الحيازة المصطنعة وهى تظهر بعمليات البيع والشراء والعمليات التجارية ومحورها النقود كأساس لمختلف عمليات الحيازة ، وغايتها الربح وسد حاجات الأفراد ولا حصر لها بخلاف الحيازة الأولى .

العصور القديمة والقرون الوسطى : وكذلك شغلت المسائل الاقتصادية الامبراطوريات القديمة والدول فى القرون الوسطى ، فتنظيم جباية الجزية وحق الأمم الفاتحة المفروض على الأمم المغلوبة وطرق استغلال الأخيرة وكيفية تنظيم جمع المـال للحروب ودفع نفقات الجند وكيفية إدارة بيت إدارة المـال كانت فى مقدمة ما عنيت به الامبراطوريات الرومانية القديمة والإسلامية ودول الفرنجة وامبراطورية شرلمان وغيرها ، ويكفى الإشارة إلى كتاب الخراج لأبى يوسف لبيان أهمية دراسة نظم الخراج فى الإسلام كأساس الضرائب ، وعنى القساوسة فى القرون الوسطى بالدراسات الاقتصادية نظراً لاشتغالهم بشئون الدين والدنيا معا وجبايتهم ضريبة العشر Dime واضطلاعهم بشئون التشريع والقضاء فضـلا عن تكدس الأموال

والكنوز بخزائنهم وتبعية اقطاعات واسعة من الأراضى للابراشيات وضرورة إدارتها إدارة حسنة واستغلالها والتجاء الملوك والأمراء للاقتراض منهم مما أدى إلى قيام مناقشات طويلة فى شرعية ربح النقود أو عدم شرعيته .

التعريف : واليوم قد تصدر الاقتصاد السياسى حياتنا الاجتماعية الحديثة مما يحدو بنا إلى ضرورة تعريفه تعريفا دقيقا يتضح فى ضوئه أهم المسائل التى نعالجها .

ورد اصطلاح « الاقتصاد السياسى » — وهو مؤلف من ثلاث أصول أغريقية هى : المنزل ، الحكومة ، المدينة ، ويعنى علم نظم الحكومة فى المدينة (اليونانية) ، أو بعبارة أخرى علم تدبير الحياة الاجتماعية — لأول مرة بوضوح فى كتابات المؤلف الفرنسى انتوان دى مونت كريستيان Amoine de Montchrestien فى القرن السابع عشر ، ثم شاع استعماله فى القرن الثامن عشر كما أفاض فى هذا الصدد ادم سميت Adam Smith فى القرن الماضى ويعد عميد من كتبوا فى عصره نظراً لتبويبه هذا العلم فى بحوثه عن ثروة الأمم مع الدقة وغزارة المادة ، وقد تعددت اليوم آراء كتاب الاقتصاد وتضاربت وتباينت التعاريف فى سبيل الوصول إلى الغاية المثلى وهى الكشف عن مشكلات الأفراد والأمم المادية والمعنوية ويحسن لتفهم معنى الاقتصاد السياسى وما يرمى إليه أن نتتبع الخطوات التى يسير المرء فيها فى حياته الاجتماعية قبل مناقشة التعاريف الاقتصادية الحديثة .

أما هذه الخطوات فيمكن تحديدها كما يأتى : —

١ — **حياة العزلة** : هناك حياة العزلة التى نتخيلها فى حياة المرء الأول أو فى جزيرة نائية أو بقعة بعيدة يهيء فيها بنفسه حاجاته وليس له زميل أو ظهير يتعاون معه ، بل يعد بنفسه غذاءه البسيط الذى يحصل عليه بواسطة الصيد والقنص ، وهكذا يعيش حياة الفطرة الأولى ، وهى لا تنشأ فيها مشكلات اقتصادية ولما تنشأ حياة اجتماعية بعد .

٢ — **حياة الجماعة الأولى** : وفيها يعيش الأفراد قبائل وقد استأنسوا الحيوان وسخروه فى منافعهم واستغلوا قوى الطبيعة استغلالا محدودا وأخذوا ينتقلون بماشيتهم من مكان لآخر فى سبيل العشب والمرعى ، وهم يوزعون الأعمال بينهم ويتبادلون المنافع على أساس المقايضة ، ولا شك أن يدب فى هذا المجتمع دبيب مشكلات اقتصادية أولية .

٣ — **حياة الأمم الزراعية** : وهو فجر المدنية حيث هبطت القبائل الوديان واستطابت المرعى فيها فاستوطنتها واشتغلت بالزراعة ونشأت القرى والمدائن والعمران وبدأت تظهر

الصناعات البدوية وتحل معاملات النقد محل المقايضة وتنشأ المشكلات الاقتصادية ، ولقد قامت على هـذه الأسس الامبراطوريات القديمة :

٤ — **الحياة الصناعية الحديثة** : وهو بدأ تطورنا الحديث وطور الانقلاب الصناعى ، إذ قلب استخدام الفحم والحديد والآلات القائمة على قوى البخار والكهرباء والمغناطيس الحياة الاجتماعية والاقتصادية رأسا على عقب ، فأخذت الأمم تثرى عن طريق الصناعة وتكدست لديها المواد الأولية والمصنوعة وانتشرت المصانع بمدخناتها التى تناطح السماء وزادت أرباح الرأسمالية وزادت كذلك الضرورات والكماليات واصطدمت مصالح أصحاب العمل والعمال ، وقام صراع عنيف بين الطبقتين انتهى بتسليم أرباب العمل للعمال بطائفة من حقوقهم ، وارتفع مستوى المعيشة وزاد إيراد الدولة وتضاعفت الميزانيات الحكومية وتشعبت مهام الدولة ووظائفها وطالبت الشعوب حكوماتها بالتدخل لحل مختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تجمعت من تعقد الحياة الحديثة القائمة على المادة والسرعة وتقدمت العلوم والفنون .

وهكذا ترى الإنسان الأول يسعى فى سبيل قوته باستخراجه من الطبيعة المحيطة به ، وهو يشعر بالبرد أو الحر الشديد أو الجوع فيتقى شر الطبيعة وتقلباتها القاسية ويأوى إلى الكهوف ويسعى فى الغابات عن طريق القنص وخلافه لسد حاجاته البسيطة ، ولا شك أنه يختلف عن الحيوان فى أنه لا يعمل تبعاً لغرائزه بل بمقتضى ذكائه وقوة ملاحظته وتجاربه ، فهو يوفق مابين حاجاته وجهوده فيعمل على الحصول على أقصى درجات الشبع بأقل مجهود وثمن ولهذه الغاية يختص فى عمل معين ويتبادل منتجاته مع الآخر ، وهنا النواة الأولى للدراسات الاقتصادية ، وهو فى حصوله على حاجاته يلجأ إلى الطبيعة فيجد فيها مطالبه ، بعضها بوفرة وغزارة شديدة تزيد بمراحل عن حاجة البشرية ولا تتطلب اليد العاملة والجهود للانتفاع بها فلا ثمن لها كالهواء وأشعة الشمس والمياه الجارية ، والبعض الآخر يتطلب استغلاله بذل الجهود والعمل والتضحيات ودفع الثمن ، ويختلف بذل الجهود باختلاف تكوين المواد الأولية ومقدار وجودها فى حالتها الخام فى الطبيعة .

وإن هذه الجهود ومقادير إنفاقها وهى تتطلب الوقت والعمل كسلخ حيوان الصيد وإعداد الكهوف من جذوع الأشجار والآلات الحجرية القاطعة والفؤوس العظيمة فى الإنسانية الأولى ، وحرث الأرض وبذر الحب والرى وتسخير الحيوان والانتفاع بمنتجاته فى المدنية الزراعية واستخراج المعادن وبناء المصانع ومد خطوط المواصلات وتحسينها وتشييد ناطحات السحاب واستغلال قوى المياه المتدفقة فى الشلالات المنحدرة وتنظيم الإنتاج والتبادل

والاستهلاك فى المدنيات الصناعية هى محور التبادل أى محور الاقتصاد السياسى .

وطبيعى أن يؤدى تشعب الحياة الاقتصادية وتباين حاجات المرء ورغباته إلى اختلاف وجهات النظر فى تعريف العلم ، كل يهتم بناحية معينة يرى فيها بيت الداء ووسائل العلاج ، وفيما يلى البيان :

الرأى الأول : فالبعض اهتم بتعريف العلم باعتبار أنه الغاية التى يعمل المرء على تحقيقها فزعم أنصار هذا الرأى أن أساس الاقتصاد الحاجة والثروة ، ولكن القول بأن الاقتصاد يبحث فى اشباع حاجات المرء هو قول غامض لا يصيب كبد الحقيقة فالحاجات متشعبة الأغراض واسعة المدى قد لا تتناول الحاجات الاقتصادية فى بعض الحالات ، فكما أن الإنسان يشبع حاجاته بالعمل والأخذ والعطاء وتبادل المنافع فهناك حاجات يصعب إدخالها فى نطاق الاقتصاد كالإصغاء إلى قصيدة شعرية أو محاضرة أو خطبة أو مواعظ دينية ، وإذا حددنا الحاجيات الاقتصادية بأنها الحاجات المادية دون المعنوية أو بأنها الطبيعة أو تلك التى تتناول مطالب البدن كالغذاء والملابس والدفء نأينا كذلك عن الحقيقة ، فهناك حاجات مادية يباشر تحقيقها المرء ولا تدخل فى نطاق الاقتصاد كالدراسات الطبيعية والكيميائية والصحية والعلاجات الطبية ، كذلك الحال فى دراسة الناحية المادية للمرء فهى قد تدخل فى نطاق العلوم الطبيعية والتاريخ الطبيعى ، كما أن تنظيم التبادل وتحديد الأسعار وحيازة المرء لسلعة ما لغذائه أو لباسه أو تحقيقه لرغبة معينة كنزهة أو كتاب تلذ له قراءته تختلط بها عوامل نفسية ومعنوية متعددة هى التى تحدد الأسعار وتنظم العرض والطلب والحاجة الاقتصادية .

أما القول بأن الاقتصاد علم الثروة فهو قول غامض أيضاً . إذ ماذا يعنى بالثروة وهل هى المادية الملموسة كالنقود والمنتجات أو المعنوية كالخدمات واستشارات الطبيب والمحامى أو هما معاً ، وكيف يمكن تحديد قيمتها وهى تتفاوت بتفاوت العصور وتباين الجهات ، فقد كان للشعر قديماً قيمة كبيرة عند العرب بما حصل إليه الشعراء من خلع وأموال من الخلفاء أما اليوم فقيمته أدبية محضة ، والخرز الذى يعد شيئاً له قيمة كبيرة عند قبائل أواسط أفريقيا وقد يستعمل هناك كوحدة للتعاون رخيص القيمة زهيد الثمن عند الأمم المتمدينة ، كما أن الاهتمام بالثروة دون منتجها تجعل الأذهان تتجه إلى أهمية المادة دون الجهود والعقول التى تحولها وتجعل لها قيمة فالإنسان هو الذى ينشىء الثروة ويشبع بواسطتها رغباته ، ولا شك أيضاً أن اتجاه التعاريف الاقتصادية نحو الثروة والغنى يضر بسمعة الاقتصاد السياسى إذ يجعله قاصراً على المادة وجمع

الأموال الطائلة كغاية البشرية ومثل الإنسان العليا ، ولا معنى للاقتصاد إذا كان همه الجشع وجمع المال دون تحسين حالة الطبقات العاملة وتنظيم الحياة النفسية والمعنوية للأفراد والشعب ، وكثيراً ما يدرس الاقتصاد شئون المجتمع فى بساطة دون أن يعرض لمشكلات قناطير الذهب وأرباب الملايين وتكديس البضائع والمنتجات وطمع المولين وجشع كبار التجار ورجال المال والأعمال وشئون المصارف وغيرها من معضلات الثروات الواسعة والرأسمالية الصناعية .

الرأى الثانى : والبعض الآخر عرفه باعتبار أنه تصرفات يقوم بها الفرد بحثاً وراء حاجاته مع تحليل هذه التصرفات والكشف عن الدافع إليها ، وعلى ذلك يحصرون تعريف الاقتصاد فى تصرفات الفرد وأعماله لإشباع حاجاته ، ومع التسليم بتقريب علم الاقتصاد إلى الأذهان بناء على هذا التحليل وتبسيطه وفق هذا التعريف الحديث فلا يمكن إنكار أن هذا التعريف يجعل الاقتصاد قاصرا على المنفعة والمصلحة ويستبعد منه الصفات المعنوية السامية التى ترفع من مستوى الإنسانية وتساعد على تحسين حالة الطبقات العاملة وفى مقدمتها التضحية والشرف والتفانى فى خدمة المصلحة العامة والدفاع عن مصالح الجماهير ، إذ أن هذا التعريف يجعل مصلحة الفرد الخاصة وأشباع حاجاته وشهواته هى أساس الحياة الاقتصادية وهو يعمل على تحقيقها إلى أقصى حد بأقل مجهود ، ويصبح الاقتصاد بناء على ذلك هو العلم الذى ينظم وسائل بدل أقل الجهود لتحقيق أقصى المنافع المادية ، ولكن كيف يمكن تمييز الأعمال الاقتصادية التى يقوم بها المرء عن غيرها وتحديد صفات كل عمل من هذه الأعمال ؟ فى هذه الحالة يجب الرجوع إلى الباعث عليها وقد تتعدد بواعث عمل واحد كما تتغير هذه البواعث حسب الظروف فما الحل فى هذه الحالة ؟ مثال ذلك العوامل التى تدفع العظماء إلى تدوين مذكراتهم ونشرها فهناك بلا شك عوامل معنوية كالشهرة ومادية كالربح تمتزج بعضها ببعض وتدفع بالكاتب إلى النشر ، والرحالة الذى يخاطر فى سبيل الكشف عن خفايا القطب الشمالى أو الجنوبى لم يخاطر بنفسه لغرض مادى محض أو أدبى محض فالمخاطرة بالحياة لا تقدر بمال والشهرة وذيوع الصيت لا تكفيان وحدهما لتقويم أود المرء ودفعه إلى المغامرة ، فلا شك أن تعريف الاقتصاد على أساس أنه الدافع إلى أداء عمل معين يثير كثيرا من الصعاب تتلاشى إذا حل محله تقدير العلاقات التى تقوم بين الأفراد بتبادلهم الحاجات والمنافع .

الرأى الثالث : ما أنصار الرأى الثالث فقد قالوا بأن الاقتصاد قائم على أساس صفات أعمال الأفراد وتصرفاتهم ، وهى تنصب على تبادل الفرد حاجة نظير أخرى يرغبها ويشتهيها ،

وتختلف رغبته فيها حتما باختلاف أذواق الأفراد وميولهم وباختلاف الوقت والبيئة والظروف ، فما يميل إليه فردقد يرغب عنه آخر وما يروج فى السوق وفى زمن قد لا يروج فى سوق وزمن آخرين ، وبناء عليه يرون أن غرض الاقتصاد هو أن ينظم التعامل ويسير وفق قانون العرض والطلب ويحدد الصلات بين انتاج الثروة وتوزيعها وإشباع الرغبات بالحاجات ، وعلى هذا الأساس ذهب الاقتصاديون إلى تعريف الاقتصاد بأنه يبحث ناحيـة نشاط الإنسان فى حيازته الأشياء القابلة للتبادل أو هو علم التبادل والتجارة ، كما استخلصوا من هذا التعريف الذى يقيم دعائم الاقتصاد على أساس الأخذ والعطاء أن للشىء قيمة معينة فى هـذا الميدان تحدد وفق رغبات الفرد ودرجة إقباله على السلع وميوله إليها ودرجة إنتاجها وكيانهـا فى السوق ووضعوا النتائج الآتية :

١ — أن الاقتصاد السياسى نظام اجتماعى إنسانى يفترض وجود جماعة منظمة تنسج على منوال قواعد معينة منعدمة فى جماعات الحيوانات ، فهناك فرق بين جهود الإنسان فى مسكنه ومأكله وحياته القومية وجهود الطيور فى بناء أعشاشها مثلا أو الضوارى فى البحث عن الـكهوف فالأول يتعاون مع غيره فى سبيل تحقيق حاجاته وتبادل المنافع وفق الذكاء والعقل أما الحيوان فهو يكد ويتعب فى حصوله على مسكنه وطعامه لا على أساس تبادل المنافع والذكاء والعقل إنما يكد على أساس الغريزة .

٢ — إنه يشترط فى الحياة الاقتصادية وجود جماعة إنسانية ، فالفرد المنعزل الذى يعيش بعيداً عن الجماعات ويحقق أغراضه بنفسه لا يحى فى وسط تتولد فيه مشكلات اقتصادية ، كما أنه لا يلجأ فى إشـباع رغباته إلى التبادل وهو أساس الحياة الاقتصادية ، وقد ناهض بعض المفـكرين هذا الرأى وقالوا بأن الظواهر الاقتصادية لا تتطلب حتما قيام حياة الجماعة بل توجد بمجرد شعور المرء برغبته فى حاجة ما وعمله على تحقيق هذه الرغبة حتى إذا كان يعيش كحياة « روبن سان كروزو » فى جزيرة نائية بمعزل عن بقية البشر ، غير أن المعقول أن الاقتصاد وهو يعمل على تدبير حياة الأفراد الاقتصادية يتطلب قيام علاقات ومعاملات بين عدة أفراد لا تتوافر إلا فى حياة الجماعة .

٣ — لا مندوحة أن يقوم الاقتصاد فى هذه الحالة على أساس تبادل الحاجات وأن يعمل على وضع قوانين معينة لهذا التبادل ، ويكفى الإشارة فى هذا الصدد إلى نظام تخصص الأفراد فى الإنتاج والأعمال فى حياتنا الاجتماعية الحديثة تخصصاً دقيقاً ذلك التخصص الطبيعى الذى تتبعه الإنسانية منذ فجر المدنية بمحض إرادتها ومطلق حريتها غالبا فى سبيل توفير أسباب العيش

لأفرادها ورفاهية الجماعات ، فكل فرد يباشر عملا معيناً يتقنه ويتبادل المنافع مع الآخر على أساسه ، وعلى ذلك يتعذر على المرء أن يقوم بنفسه بكافة حاجاته ، كما يصعب عليه أيضاً أن ينفصل عن المجتمع ويعيش بمنأى عن الإنسانية .

٤ — إن قوانين التبادل قد جعلت للأشياء والخدمات قيمة معينة تتحدد بدرجة تبادلها والإقبال عليها والحاجة إليها ، وقد تدخلت عوامل مختلفة فى تحديد القيمة أهمها درجة ندورة الأشياء ، ولا يعنى بالندورة هنا أن كمية أشياء معينة قليلة محدودة بالنسبة لأخرى فحسب ، بل يعنى بالندورة أن كمية أشياء معينة أقل من أن تفى بكافة حاجات البشر على أتم وجه ، فالهواء لا يدخل فى هذه الحالة ضمن الأشياء النادرة مع ضرورته لحياة الإنسان نظراً لوجوده بوفرة زائدة فى الطبيعة ، كما أن الفرد لا يتطلب الجهود فى سبيل الحصول عليه بينما الخبز ومختلف المواد الغذائية نادرة مع التسليم بوفرتها فى حالات كثيرة ، لأنها تتطلب مجهودا فى سبيل الحصول عليها ، وهذا المجهود الذى يقتضيه الحصول على الطعام ويتمثل فى العمل وحصول المرء على ثمرة عمله لتحويله إلى قوته الذى يقوم أوده وسائر حاجاته الضرورية والكمالية يعد عاملا هاما فى تنظيم تبادل الحاجات وتوزيعها ، ولا حاجة إلى القول بأن الإنسان المتحضر قد أحل النقود محل المقايضة كوسيلة للتعامل ، فهو يقدم جهوده نظير مبلغ من المال له قيمته إذ يمثل قوة مدخرة معينة من المنافع والثروة يمكنه أن يحصل بواسطتها على حاجاته ، فقضى بذلك على عيوب المقايضة التى منها أنها تدفع بالمرء إلى حمل السلع الثقيلة مسافات بعيدة للحصول على أخرى نظيرها هو فى غير حاجة إليها قبل عثوره على حاجاته مباشرة ، وقد أصبح للأشياء والحاجات والخدمات بموجب التعامل قيمة تجارية تقدر بالنقود كوسيلة للتعامل ، وهكذا أصبح هم الاقتصاد الأول دراسة الأسعار والقوانين التى تنظمها .

٥ — ولا تقف قيمة الأشياء عند حد القيمة التجارية ، بل كذلك لها قيمة معنوية وفنية ، كما تختلف قيمتها المعنوية لدى الأفراد ولا شك أن لهاتين القيمتين أثرهما فى تحديد الأسعار فى السوق ، وهذا يدل على أهمية علمى الاجتماع والتحليل النفسى فى الدراسات الاقتصادية وتحديد الأسعار وتنظيمها .

النتيجة : ويصعب أن نتمسك بتعريف اقتصادى دون آخر لتفهم العلم وإدراك أغراضه فلكل تعريف من التعاريف المذكورة مواطن ضعف كامنة فيه ، إنما يمكننا أن نستخلص منها مجتمعة أن هذا العلم هو علم تعاون الأفراد وتبادلهم المنافع فى سبيل تنظيم حياة الأفراد

فى الجماعة وحصولهم على حاجاتهم بأسهل وسيلة وأخصر طريق مما يؤدى إلى تقدمهم المادى والمعنوى وتوفير وسائل الرفاهية ، ولهـذا الغرض يدرس العلم قيمة الأشياء ودرجتها من الندورة بالنسبة لبعضها وحاجات الأفراد إليها وهو كمرشد للجماعات فى كفاحها فى سبيل الحياة وجهادها فى حلبة التقدم العالمى يساعد على تذليل عقبات الحياة وعنائها وتوجيه جهود الإنسان توجيها يزيد ثمرات الانتاج ، وقد استخلص المرء قواعد التبادل يطبقها على مايحيط به ويخرج منها بالتجارب والعظات البالغات ، وهكذا يواجه المرء بوساطة الاقتصاد الحقيقة بالمثل العليا ويعمل على تحسين وسائل العيش بمـا يراه من مشاهدات وما يستنتجه من ملاحظات يستنبط فى ضوئها وسائل العلاج الناجع ، وفى هذه الدائرة تقوم أسس فن الاقتصاد والنظريات الاقتصادية وسياسة الأمم المتحدة وتجاربها .

الفصل الثانى

حدود الاقتصاد السياسى

وعلاقته بسائر العلوم

الاقتصاد والصناعة . الاقتصاد والقانون . الاقتصاد والسياسة .
الاقتصاد والاخلاق . الاقتصاد والاجتماع

أما والاقتصاد كما رأينا يبحث فى تحسين وسائل حياة الأفراد والجماعات ورفع مستواها وتنظيم شؤونها المادية والمعنوية قبديهى أن يتعاون مع سائر العلوم والفنون فى سبيل هذه الغاية ، وبديهى أن تتوثق العلاقات بينه وبين كثير من العلوم كالعلوم الفنية والتطبيقية التى تقوم الصناعة على أساسها وكذلك العلوم القانونية والسياسية والخلقية والاجتماعية ، وفيما يلى البيان .

الاقتصاد والفنون التطبيقية والصناعية : تدرس الفنون التطبيقية الأشياء من ناحيتها الطبيعية والمادية وتبحث فى مقاديرها وكمياتها وأحجامها وأوزانها ، أما الاقتصاد فهو ينظر إليها من ناحية قيمتها ، ويجب لنجاح المشروعات ورواج الصناعة أن توفق بين الدراستين ولتفسير ذلك نقول أن الفنى المشرف على غابة من الغابات المنتجة التى تدر الأخشاب والأرباح على مستغليها فى بحثه وسائل استغلالها يجب ألا تقف جهوده عند حد العناية بنمو الأشجار

ووسائل صيانتها وطرق تقليمها والوقت اللازم لنموها ثانية والمدة الضرورية بين تقليم وآخر لصيانة المشروع حتى لا يقضى على نمو الأشجار وكيفية وقايتها من الأمراض الضارة بالنمو أو بالأخشاب وكيفية تبخيرها ، بل يجب إذا أراد المشروع الرواج والازدهار أن ينظر إلى استغلال الغابة من الناحية الاقتصادية لا لإنتاجها فى حد ذاته فحسب بل لعلاقة هذا الإنتاج بالسوق ، فيجب أن يعنى بوسائل الاستغلال التى تدر على أصحابها أقصى الأرباح مع اضطراد نمو المشروع أو على الأقل قيامه على حالة دون عجز أو نقص فى قيمته غير أن الفنى يمكنه أن يصل بالمشروع إلى نتائج باهرة من ناحية العناية الفنية وطرق الزراعة وزيادة عدد الأشجار ويضر به اقتصاديا بأتباعه الطرق الفنية التى تتعارض مع المصلحة الاقتصادية بأن يمنع مثلا قطع الأخشاب فى ظروف تنادى فيها المصلحة الاقتصادية العاجلة بقطعها لتحقيق أرباح باهظة وانتهاز فرصة ذهبية وقد ارتفع سعر الأخشاب ارتفاعا كبيرا نادر الحصول فيفوت على المشروع أرباحا طائلة ولا يعوض فنيا ما ضاع بضياع الفرصة ، ولا ننسى كذلك حالة الصناعات على اختلافها فلا يمكن فصل المصلحة الفنية عن الصالح الاقتصادى للمشروع ، إذ يكفى لنجاح المصنع ورواجه وزيادة البيع أن يزيد صاحب المصنع رأس المال ويدخل أحدث الوسائل الصناعية حتى تتضاعف وحدات إنتاجه فجميل أن تتضاعف وحدات الإنتاج مما يدل على استخدامها استخداما حكيما واستغلالها أقصى استغلال ، بل يجب أن يعمل قبل الإقدام على هذا التوسع والمغامرة فى الأسواق المعروفة بأن إقبالها على سلع معينة محدود على تروى الأمر ويعد لكل ظروف عدتها فلا يقدم على زيادة الإنتاج إلا إذا وثق من الرواج وضمن تصريف منتجاته وإلا تكدست لديه وفى الأسواق وانخفضت أسعارها بزيادة العرض على الطلب وخسر بالكساد وهبوط السعر أضاف ما يعتقد أنه قد يجنيه من الناحية الفنية بتحسين وسائل صناعاته واستغلال القوى استغلالا حديثاً على نطاق واسع ، وكذلك الحال فى وسائل تحويل المواد الخام أو بعبارة أخرى الصناعات التحويلية ، فلا يقف الأمر عند حد الكشف عن أنجع وسائل استخراج الذهب أو البلاتين أو غيرهما من المناجم ، بل يجب دراسة ما إذا كانت تكاليف الاستخراج سيعوضها الربح أم إن التكاليف باهظة تفوق ما ينتظر من الدخل وأن المصلحة الاقتصادية تقضى بالعدول عن المشروع ، وإلى أى حد يمكن استخدام الكازيين المستخرج من اللبن فى صناعة الصوف وهل سيكتب لمثل هذا الصوف النجاح ويمكنه أن ينافس الصوف الطبيعى ، وكذلك هل من المصلحة تحسين وسائل النقل فى جهة ما بكهربة الخطوط الحديدية وإحلال قاطرات كهربية محل قاطرات بخارية ، وهل ستؤدى زيادة

التكاليف مؤقتاً وزيادة أجور لنقل كذلك إلى إرضاء الجمهور الذى سيدفع أجوراً أعلا فيتحمل الزيادة عن طيب خاطر ، وهل يمكن أن يعوض المشروع هذه الزيادة فيما بعد أم أن هذه التضحيات لا توازى ما ستأتى به كهربة الخطوط من مزايا ؟ وهل استخدام مساقط المياه فى جهة معينة مسلم بإمكان إنجاز هذا المشروع فيها من الناحية الفنية على أتم وجه له مزايا اقتصادية تعوض الملايين التى ستنفق على توليد الكهرباء من الفحم الأبيض وهل ستجذب القوة المحركة المصانع إلى هذه الجهة فتصبح منطقة صناعية يعتد بها تأتى بالأرباح التى تعوض النفقات الطائلة ؟ وهل من الأوفق فى ظروف معينة زراعة محصول كالقطن أو أن استبداله بغيره من حبوب وأذرة وخضروات مثلا ضرورى فى سبيل الصالح الاقتصادى رغم أفضلية زراعة القطن على غيره من الناحية الزراعية والفنية والربح الفردى نظرا لجودة تربة الأرض وصلاحيتها لزراعة القطن وارتفاع أرباح القطن عن غيره من المحاصيل وإمكان تصريفه بأسعار لا بأس بها فيما بعد إذا اضطر المنتج لتخزينه مؤقتاً تيمناً لشلل حركة المواصلات ، وخلاصة القول قد يختلط على البعض الانتاج الاقتصادى للآلة وتبادل منتجاتها فى السوق لذا وجب الفصل بين هاتين الناحيتين ودراستهما كل على حدة ، فلا يكفى ادخار القوى وتوجيهها فى زيادة الإنتاج بنفقات معقولة إنما يجب كذلك لتحقيق الأرباح دراسة إمكان تصريف المنتجات حتى يمكن التوفيق حقا بين العلوم الهندسية والعلوم الاقتصادية والاجتماعية .

الاقتصاد والعلوم القانونية : يختلف تعريف الاقتصاد عن القانون فى أن الأول يتناول التبادل وينظمه بواسطة البيع والإيجار والرهن والإعارة وأنواع الشركات والديون وغير ذلك من الالتزامات فما هى العلاقة والحالة هذه بينهما ؟ وهل يدخل تنظيم الدولة للأسواق ومكافحتها للغش ومحاربتها للمضاربات وفرضها الرسوم الجركية المرتفعة فى نطاق الاقتصاد أم فى نطاق القانون ؟ وهل تؤدى سهولة التمييز بينهما إلى استقلال كل منهما عن الآخر واختلاف وجهة نظرهما اختلافا بالغاً ؟ لا شك أن طبيعة التعامل تتطلب الالتجاء إليهما معاً فى سبيل تنظيم ذلك التعامل ، فالفرد الذى يشترى منزلا يلجأ إلى القانون لتدوين العقد وتسجيله للاحتجاج به تجاه الغير ونقد الثمن أو تقسيطه ، كما أنه لا يهمل الاقتصاد لمعرفة العوامل التى تحدد سعره ولماذا ارتفع أو انخفض عما كان عليه ؟ وما إذا كان من المستطاع الانتظار حتى يهبط الثمن بمجرد هدوء عاصفة المضاربات وهكذا ، وكذلك تتطلب مرونة المشرع وحنكته الالتجاء إلى الاقتصاد لمعرفة حالة السوق وأثرها فى الأسعار ونهضة الصناعة القومية وحاجتها إلى معونة الدولة ومركز العملة ودرجتها من الثبات أو الاضطراب حتى

يستطيع أن يضع سياسة اقتصادية عن طريق التشريع ينظم بواسطتها السوق تقوم على حرية التجارة أو الحماية الجمركية فى سبيل تشجيع الإنتاج الوطنى أو يوطد بها سعر النقد لكى تحل الثقة محل الاضطراب الاقتصادى أو يحدد ساعات العمل والأجور ليرفع مستوى الطبقات العاملة ويجيب رغباتها ، كما أنه يحسن برجل القانون أن يلم بعض الإلمام بالاقتصاد كى يستطيع أن يبحث فى ضوئه بعض المشكلات التى تطرح على القضاء للفصل فيها ، فإذا قدم إليه أحد التجار بتهمة المضاربة غير المشروعة مثلا أو العمل على رفع الأسعار رفعاً مفتعلا واستنزاف أموال الجمهور أو مغالطة وترويج بضاعة مزيفة على حساب الأصيلة لزمه إدراك الناحية الاقتصادية للموضوع وتفهم مشكلة الأسعار وصعودها وهبوطها وطرق الدعاية عن البضاعة وعرضها للبيع وحدود المنافسة المشروعة وسياسة الحرية التجارية والتنافس بين التجار حتى يمكنه أن يفسر النصوص على أساسها ، ويمكن أيضاً القول بأن شأن الفنان الذى يراعى الذوق والشعور والوجدان فى البحث أو التصوير ينطبق على شأن الاقتصادى فى بحث ما يعرض له من مشكلات كمشكلة البورصة أو أزمة المساكن وارتفاع الإيجار أو الأزمات الزراعية المتتابعة ، عليه أن يبحث بيت الداء وهو التشريع الذى يتناول هذه الشؤون وما إذا كان فى حاجة إلى التعديل حتى يتمشى والصالح الاقتصادى وذلك فى ضوء التجارب والمشاهدات .

الاقتصاد والعلوم السياسية : تقود السياسة سفينة الأمم والشعوب وتسير بها فى يم التنافس العالمى الصاخب ، ويجب توجيهها توجيها صحيحاً حتى لا تصطدم بالعقبات والصخور التى تهوى بها إلى القاع ، وهى مجموع العلاقات التى تنشأ بين الأمم فتقارب بينها وتوطد صلاتها وتربطها برباط المودة مما يؤدى إلى تعاونها وازدهارها أو تباعد بينها مما يؤدى إلى فصم عرى مودتها وتنافرها واصطدامها وصراعها ، والاقتصاد كما رأينا هو دراسة ناحية المصلحة المادية أو الثروة أو بعبارة أخرى أوفق وسائل تبادل المنافع والحاجات بين الأفراد والشعوب ، فلا شك والحالة هذه أن تتداخل الحياة السياسية فى الحياة الاقتصادية وأن تنشأ الصلات السياسية بين الأمم على أساس المصالح الاقتصادية كما تتغير وتتقلب العلاقات السياسية وفق الصالح الاقتصادى ، ولقد دل كثير من الانقلابات والتطورات التاريخية الكبرى والحروب قديمها وحديثها على العلاقة الوثيقة التى تربط السياسة بالاقتصاد ، فيمكننا أن نعلل هجوم قبائل وشعوب التتار والمغول فى آسيا على أوروبا فى عصور متتابعة منذ القرن الخامس للميلاد وتغلغلهم فى الامبراطورية الرومانية القديمة لا سيما الامبراطورية الرومانية الغربية وهدمهم لمدينة بغداد وسلبهم لمدائن الإسلام العامرة واستنزافهم لدماء جيرانهم

وثرواتهم بأنه توسع سياسى واقتصادى فى آن واحد ، فإن هؤلا الغزاة الذين وفدوا بعرباتهم وخيولهم ونسائهم وأطفالهم من قلب آسيا قد دفعهم شظف العيش إلى التوسع والسطو على المدائن والأمم العامرة الزاخرة بالثروة ، كما أننا لا يمكننا أن ننكر أثر الحروب الصليبية المتتابعة التى تخللتها الهدنة والصلح مراراً والتى استمرت قروناً عدة فى حياة الغرب السياسية والاقتصادية ، فلقد ساعدت صلات الحرب والسلم على نقل كثير من الصناعات الشرقية المتقنة الدقيقة والعلوم والفنون المزدهرة إلى أوروبا المظلمة المتأخرة الفقيرة ، كما عملت على نشاط التجارة بين العالمين وساعدت على سرعة إحياء العلوم والمعارف ونفض رعايا فردريك باربروس وريكاردوس ثوب الخمول والجهالة عنهم ، ويمكن أن نذكر الآثار السياسية البليغة التى ترتبت على كشف طريق الهند فى القرن الخامس عشر ، فقد أدى الاستغناء عن طريق مصر البرى بطريق رأس الرجاء الصالح البحرى الذى عثر عليه فاسكودى جاما وبادرت البرتقال إلى استعماله كما أعقبتها سائر أمم أوروبا فى هذا السبيل إلى سرعة ثرائها باضطراد نشاط تجارتها وتقدمها مع الهند والشرق الأقصى وإلى زيادة نفوذها السياسى والاقتصادى تبعاً لسرعة نمو ثروتها وتبعاً لكشفها عن كنوز الشرق الواسعة فالى بسط نفوذها الاستعمارى هناك ، مع وجوب ملاحظة أن الكشف عن طريق رأس الرجا الصالح أدى فى الوقت نفسه إلى هبوط مركز مصر الاقتصادى كحلقة اتصال بين المشرق والمغرب والاستغناء عنها كمستودع للبضائع وطريق مرور القوافل مما ترتب عليه نقصان الثروة والرخاء فيها فاضمحلالها اقتصاديا وسياسيا ، ولا يمكننا أن ننسى أيضاً أن الثورة الفرنسية مع تمهيد المفكرين لها أمثال فولتير ومونتسكيو وجان جاك روسو لها بكتاباتهم وفلسفتهم وقصصهم ورواياتهم المسرحية ومع تشجيع النبلاء فى مجالسهم الخاصة وصالوناتهم للأفكار الحرة والآراء القائمة على الدفاع عن حقوق الإنسان والحد من سلطة الملك المطلقة وطغيان أعوانه ومع تمهيد الماسونية لها أيضاً وإعداد العدة لإشعال نيرانها فى مختلف أنحاء فرنسا وأن يدق الناقوس المؤذن بها فى باريس أولا لاعطاء أشارة الخطر ، فقد ساعد على اندلاع لهبها واجتياحها الملكية ولامتيازات النبلاء ورجال الدين وتقويضها للنظام القديم برمته فى فرنسا وإحلالها لمنافسة الاقتصادية الحرة محل سياسة الاحتكار الحكومى وعبادة العقل محل الكاثوليكية الشديدة التقاليد والتجائها إلى المقصلة كعلاج لا مندوحه عنه للتخليص من الظلم وشدة الفاقة فى فرنسا ومن المبالغة فى إرهاق الشعب بمختلف الضرائب مع فساد نظام جبايتها ، ولا أدل على ذلك من نداء الثوار أمام قصر لويس السادس عشر بطلب الخبز ، ويقول فى هذا الصدد الرحالة الانكليزى يونج

Young الذى زار فرنسا قبيل الثورة وهبط إلى قرية فى الريف فوجدها قاعا صفصفاً وتحدث إلى امرأة هزيلة ظن بادئ الأمر وقد قضم البؤس ظهرها أنها عجوز تخطت الستين ولم تكن قد نيفت على الثلاثين أخبرته بأن جنود الملك وأعوانه ينتزعون خيرات القرية أولا بأول وأن أهلها لا يجدون ما يتبلغون به إلا بشق الأنفس وأن الناس ينتظرون الخلاص من هذه الفاقة قريباً على يد أناس فى باريس ولكنها لا تعلم من هم هؤلاء الناس ومتى ينفجر المرجل ، ولا يخفى ما للثورة من آثار عميقة فى حياة الأفراد والشعوب وأنها الشعلة المضيئة التى أنارت للبشر سبل الحرية بمبادئها الأنسانية ، والدستورية ؛ وما يقال عن الثورة الفرنسية يمكن أن يقال أيضا عن الثورة الروسية الحديثة وما جاءت به من قلب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية رأسا على عقب ، فالثورة الشيوعية الداميـة وما قامت به من دك صروح الحكم المطلق أو الشبه المطلق فى روسيا القيصرية الغارقة فى لجج من الدسائس وقضائها على الملكية مع فتكها بطبقة النبلاء والأثرياء وإلغائها لنظام الملكية الخاصة والرأسمالية هناك وتغيير الدستور القائم على مجلس الدوما الاستشارى وأساليب الحكومة العليلة العتيقة وإحلالها نظام النقابات محل النظم الدستورية المعروفة بالبلدان الرأسمالية (لكل وفق عمله وجده) محل النربص للفريسة فى البورصات وميادين المضاربات غير المشروعة هو انقلاب سياسى اقتصادى لا يمكن تمييز الناحية السياسية فيه عن الناحية الاقتصادية ، كما أن باعثه الذى أدى إلى تلك الثورة السياسية والمذابح البشعة اقتصادى صياسى وهو سوء حالة الفلاح والعامل مع إهمال الحكومة لعلاجها وما قاسته الطبقات العاملة والمستنيرة والفقيرة من الفوارق الاقتصادية الشاسعة بين أصحاب الملايين والإقطاعات الزراعية الواسعة والعامل الفقير وقلة اهتمام الأثرياء بعلاج البؤس ومطاردة الحكومة للآراء الحرة وقسوتها على المتعلمين ، وقد زاد الطين بلة سوء حالة الجندى فى الميدان وهو أحد أبناء الطبقة العاملة وإهمال الدولة لمده بالضرورى من وسائل العيش واضطراب التموين ورداءة السلاح إلى حد أن بعض الجيوش كانت ناقصة العتاد والتجهيزات نقصا فاضحا واستمرار هذه الحالة وتفاقمها مدة ثلاث سنوات الحرب من يوليه سنة ١٩١٤ إلى أكتوبر سنة ١٩١٧ تاريخ اشتعال نيران الثورة فى روسيا وتمرد الجيش والبحرية هناك ، ولا ننسى أيضاً أن الحرب العالمية الأولى إذا كانت أسبابها المباشرة اصطدام سياسة التحالف الثلاثى لروسيا وفرنسا وانجلترا من ناحية مع سياسة امبراطوريات الوسط وهى ألمانيا والنمسا والمجر وتركيا وبلغاريا ثم توتر العلاقات السياسية بين امبراطورية النمسا والمجر ومملكة صربيا وقتل ولى عهد النمسا بيد طالب صقلبى متطرف

فى سيراجيفو فأن أسبابها الخفية التنافس الشديد على السيادة الاقتصادية بين ألمانيا وبريطانيا العظمى واتساع ألمانيا الاقتصادى فى الخارج وغزوها الأسواق والبلدان فى مختلف أنحاء العالم بمنتجاتها ورؤوس أموالها وتهديدها للتجارة البريطانية بتقوية أسطولها وبإنشائها لمحطات الفحم المتعددة فى أملاكها المترامية الأطراف لتموين سفنها مما أقلق بال بريطانيا وحدا بها إلى خوض غمار الحرب وقد اكفهر جو السياسة ووصل إلى حد حمل السلاح حتى لا تتوانى فى قهر العدو وتنتظر إلى حين يصبح أسطولها خطراً على الملاحة البريطانية لا يمكن تلافيه ؛ وعلاوة على ذلك فكان ثمة تنافس بين الجبهة الجرمانية وتدخلت فيها امبراطورية النمسا والمجر التى كانت تتبع السياسة الألمانية منذ هزيمتها فى حرب سنة ١٨٦٦ وبين روسيا زعيمة الصقالبة نظرا لتنازع الجانبين على النفوذ والسيطرة السياسية والاقتصادية فى البلقان الذى تسكنه شعوب سلافية وتدفق الأموال الألمانية إلى هذه البلدان لاستغلالها بل وامتداد النفوذ إلى ما وراء البسفور وآسيا الصغرى فى صور عدة ، نذكر منها مشروع سكة حديد برلين بغداد فى أواخر القرن الماضى ، ولم تكن أرض القارة الأوروبية وميادين القتال فى فرنسا وغيرها إلا ميادين صراع اقتصادى بين قوة جبارة تتنازع النفوذ الاستعمارى ومناطق المادة الأولية وطرق المواصلات ، وكذلك الحال فى صراع المردة فى الحرب العالمية الثانية فإذا كان سببه المباشر مطالبة ألمانيا بما اعتقدت أنها حرمت منه بمعاهدة فرسايل وأخيراً ضمها دنتزج رغم أنف بولاندا وحليفتها فرنسا وانكلترا وإذا كان ظاهرة اصطدام النظم السياسية والمثل العليا الديمقراطية بالمبادىء الدكتاتورية والدستور القائم على احترام الرأى العام بنظم فرض الرقابة الدقيقة على كل صغيرة وكبيرة فى الدولة وتفانى شخصية الفرد تماما فى الدولة فإن باطنه ينبىء عن صراع على المواد الأولية وتوزيعها على العالم والإشراف على المواصلات البرية والبحرية واستغلال موارد الشرق الغنية بالحاصلات والمعادن والسيطرة على الأسواق الخارجية وبسط النفوذ الاقتصادى تحت ستار النظم الجديدة المزعومة بعد الحرب .

الاقتصاد والعلوم الخلقية : قد لا يمت الاقتصاد السياسى بصلة مباشرة للعلوم التى تدرس الحالات النفسية للمرء وتعمل على رفع مستواه الخلقى ، وقد لا يكون لزاما على الاقتصاد أن يراعى الناحية الخلقية للافراد والجماعات فى دراساته وكما يقول البعض هو ليس بالعلم « الأخلاقى » أو « اللا أخلاقى » فلعلم الأخلاق مجال وللاقتصاد مجال آخر ، ولا غرابة فى ذلك فالاقتصاد يدرس تبادل الحاجات وقيمتها فى ميدان التبادل مع تفسير ظواهره ووصف قوانينه فهو لا يتلقى والحالة هذه تعاليمه من العلوم الخلقية ولا يعير أهمية فيما إذا

كانت ملاحظاته ونتائجه التى يكشفها تهم المشتغلين بالشئون الأخلاقيـة أو هى موضع استهجانهم ، فلا يهم الاقتصادى فى ابحاثه أن يترتب على الاكثار من استهلاك الخمر مثلا فى بلاد ما أن تنتشر أمراض الصدر أو العقل أو الانيميا إذا كان غاية بحثه الإلمام بنشاط زراعة الكروم وتربيتها واستخراج الأنبذة وأنواع الخمور منهـا وترويج استهلاكها محلياً وتصديرها للخارج ، أما آثار الكحول الضارة بصحة الشعب ونموه فهى من اختصاص رجال الطب والأخلاق والاجتماع وربما كذلك من اختصاص بعض الاقتصاديين الاجتماعيين الذين يدرسون نهضة الشعب من الناحية الاجتماعية وتزايد عدد السكان وحالة اليد العاملة والعمال ، وأن شراء الممرضة لدواء معين من صيدلية ما لاستعماله فى التعقيم أو علاج المرضى وشراء فرد ما لنفس الدواء لتسميم آخر يريد أن يتخلص منه سيان فى عرف الاقتصاد ، فهما ظاهرتان تقومان على أساس رغبة المرء فى شراء شىء معين لها آثارها فى الانتاج كما يترتب عليها تحديد السعر ولا يعنى الاقتصاد بالتفريق بين الممرضة والمجرم ، وإذا كان الاتجار بالخمر أو بلحم الخنزير واستهلاكهما فى البلدان الإسلامية هو موضع اشمئزاز رجال الدين الذين يكافحون هذه التجارة المحرمة شرعا كما تعمل الجمعيات الدينية أو الخلقية على مكافحتها فلا يهم الاقتصادى فى هذا الصدد الناحية الدينية أو الخلقية إنما غايته معرفة هذه التجارة فى السوق ودرجة رواج هاتين السلعتين أو كسادهما ، وربما أدت هذه الحالة إلى إطلاق البعض علم المنفعة على الاقتصاد السياسى باعتبار أن كل ما يقبل عليه المرء ويستهلكه يعتبر نافعاً فى نظر راغبه وكذلك فى نظر العلم الذى يدرس رغبات المرء وتبادل الحاجات والمنافع بصرف النظر عما إذا كان هذا الشىء له منفعة مادية أو معنوية أو إنه ضار أكثر منه نافع ، فيستوى فى عرف الاقتصاد السياسى من هذه الوجهة تناول الطعام بالتدخين أو بشرب الخمر رغم أن الأول ضرورى ليقيم أود المرء وتعاطى الدخان والخمر كمالى فضلا عن إضرارهما بالصحة ، ولكن رغم ما يعتقده البعض من أن الاقتصاد السياسى يقوم على الأنانية وحب النفس والاستئثار بالمنفعة دون أى نظر فى الاستئثار إلى الاضرار بحقوق الغير ، ورغم الظن بأنه يحض على التكالب على المال وعلى تفضيل مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة وتثبيط همة ذوى المروءة والمحسنين فهو والحالة هذه بعيد كل البعد عن العلوم الخلقية والنفسية التى تحض على الاحسان وأعمال البر وتدعو إلى إنصاف الطبقات العاملة والمعوزة ، ورغم ما يقال من أن الاقتصاد يدرس الظاهرة أو الحالة القائمة أما العلوم الخلقية فهى تبحث فيما يجب اتخاذه من أساليب ناجعة ووسائل علاج فلا شك فى أنه يمكن التوفيق بين هاتين الناحيتين ، فإنه يتعذر على

الاقتصادى ألا يعير أهمية فى كثير من الأحوال للناحية الخلقية أو الدينية فى سوق من الأسواق فى وسط معين من الأوساط أو حياة اجتماعية معينة ، فهو يجب أن يضيف إلى دراسته الوصفية للسوق أو لحالة إحدى المنتجات أو السلع ومدى رواجها دراسة العوامل النفسية والخلقية التى تؤثر فى تبادلها وتعمل على رواجها أو كسادها فى ظروف معينة ، ويجب أن يعير أهمية إلى البيئة والوسط والناحية الخلقيه فيهما إذا أراد أن يعالج شأناً من الشئون الاقتصادية علاجا حكيما ناجعاً ، ولا شك أننا إذا رجعنا إلى القرون الوسطى وأردنا أن ندرس الحالة الاقتصادية فى ذلك العهد البعيد يجب أن نعير اهتماماً كبيراً للناحية الدينية ولأثرها فى الاقتصاد وأن نلقى بالا لأثر الكنيسة فى تسيير دفة الحياة الاقتصادية وقد كانت تضطلع بشؤون الدين والدنيا علاوة على تسلطها على سياسة الدول والحكومات وعقول الأفراد ونفوسهم ، فضلا عن شدة تدين الناس فى ذلك العهد ورخاء الكنيسة وثرائها تبعاً لاشتغالها بشؤون الدنيا وتقبلها العطايا من المؤمنين الكاثوليك بكثرة ومباشرتها للزراعة ولأعمال البنوك والقروض ، وإذا أردنا أن ندرس الأسعار وأجور العمال فى ذلك العهد البعيد أيضاً يجب أن نعير اعتباراً كبيراً للناحيتين الدينية والخلقية ولآثارهما العميقة فى الحياة الاجتماعية والنفوس وفى توجيه الانتاج والاستهلاك ، وإذا أردنا أن ندرس سوق الأسماك كذلك فى بلاد كاثوليكية متدينة يجب علينا أن نعير اعتباراً ليوم الجمعة من كل أسبوع وأن ندرك أن العرض والطلب يتأثران بالحالة الدينية وأن السوق تنشط يوم الجمعة الذى يحرم فيه أكل اللحم واليوم السابق عليه بينما يهبط نشاطها بعض الشىء فى اليوم اللاحق وقد عاد الناس إلى أكل اللحوم ، ومهما قيل فى قصر الباحث الاقتصادى لا سيما من ناحية الاقتصاد البحت الضيق المجال بحثه على تقرير الحالات والظواهر الجائمة أمامه دون تقدير الأمور من الناحية النفسية والخلقية يجدر به بل يتعين عليه إذا شاء أن يخرج من النطاق النظرى إلى الميدان العملى الذى تتجلى فيه أهمية الاقتصاد وتبرز مزاياه للمجتمع أن يزن الأمور ويقدرها حق قدرها ثم يوفق بينها وبين المثل العليا التى ينشدها والتى تتطلب تدخل النظريات الاقتصادية والسياسية والعلوم الخلقية للوصول إلى الغاية التى ينشدها ، ولا شك أن الاقتصادى الاشتراكى البعيد النظر مثلا الذى يعالج مشاكل العمال لا يقف عند حد بحثها من ناحية العرض والطلب وبهاظة أرباح أصحاب العمل مع ضآلة أرباح العامل فيقضى على رؤوس الأموال والصناعات التى كانت سبباً فى نظره فى هضم حقوق العمال ويسلم مقاليد الأمور الفنية والسياسية والاقتصادية إلى الطبقات العاملة المحدودة الثقافة والتجارب دون

غيرها وعلى حساب الطبقات المثقفة ورجال السياسة المحنكين بل يضع نصب عينيه صالح الدولة قبل كل شيء ويصبغ هذه الدولة بالصبغة الاشتراكية التى يجعلها تتغلغل فى نواحى الحياة المختلفة دون أن يقضى على طبقات معينة لها فائدتها وقيمتها فى الإنتاج والصناعة ، وعلى ذلك فلا يمكن القول بأن الاقتصاد يتعارض والعلوم النفسية والخلقية وإنما هو علم يبحث فى التنظيم الاقتصادى للجماعات ويرشد إلى وسائل رفاهية الأفراد وثرائهم فى حدود العدالة ومع عدم الإضرار بحقوق الغير ، وهو يحاول أن يوفر أساليب الراحة لأكبر عدد ممكن من البشر ، وإذا حض هذا العلم على المبالغة فى الإنتاج والمنافسة غير المشروعة والتسابق فى غزو الأسواق بإحدى المنتجات لافلاس الغير خرج عن حدوده والغرض منه ، وخلاصة القول إن التوفيق بين الاقتصاد والعلوم الخلقية يؤدى إلى توازن الحياة الاقتصادية وتنظيم توزيع الانتاج حتى لا تذهب الجهود الإنسانية سدى فى غير موضعها . وأن الباحث الاقتصادى يرى فى ضوء العلوم الخلقية ما هو صالح له إقتصاديا وما هو ضد مصلحته ويستطيع بمعونة المشرع أن يسن القوانين التى تنظم الإنتاج تنظيما يتفق وتقدم الجماعات مراعياً فيها الناحية الخلقية التى تقضى على المفاسد الضاربة أطنابها بالبلاد ولا تجعل عوامل النهوض والتقدم تنحصر فى مجرد حاجات الشعب المادية وإشباع هذه الحاجات .

الاقتصاد والعلوم الاجتماعية : يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه الدراسة العلمية الدقيقة للظواهر الإجتماعية التى تترتب على حياة الأفراد فى المجموع . فهو يختلف عن علم الحياة أو علم التحليل النفسانى فى أن الأخيرين يبحثان التكوين الطبيعى والعقلى للمرء وهو فى معزل عن بقية أفراد المجتمع بينما الأول يبحث علاقات الأفراد فى أسرة الجماعة ، كما يقيم البحث والتنقيب على تسلسل الحوادث المختلفة التى تقع فى المجتمع الإنسانى والتى يمكن أن يستخرج منها النتائج ويبنى عليها القواعد ، وقد عرف أرسطو علم الاجتماع بطريقة غير مباشرة ، فهو فى عرفه يدخل فى نطاق علم السياسة التى أسهب فى شرحها — فقال أن السياسة ، أى الاجتماع — غرضها الإلمام بحالات المجتمع القائمة الجائمة لا بما يجب إدخاله عليها من إصلاح ، وعلى ذلك ففى اعتباره يسبق علم الاجتماع علم الأخلاق الذى من شأنه إصلاح المجتمع الفاسد ، وقد قال كذلك بهذه المناسبة إن السياسة لا تكون الرجال كما يجب أن يكونوا وكما تشتهى فهى تتسلمهم كما ينشئون بطبيعتهم وهى تعمل على استخدام مزاياهم أصلح استخدام ، وقد عرض منتسيكو Montesquieu فى كتابه « روح القوانين » فى القرن الثامن عشر للاجتماع فى بحثه النظم والقوانين التى تطبق فى أمة من الأمم فبعد ما تناول فى المقدمة بحث ما تعنيه

القوانين عموماً وأنها العلاقات الضرورية المستخرجة من طبيعة الأشياء فكافة الكائنات لها قوانينها قال : بأن قوانين معينة قد تصلح لشعب بينما لا تصلح لآخر وأن الصدفة المحضة هى التى تجعل قانون أمة معينة يمكن تطبيقه بنجاح فى بلاد أخرى غير البلاد التى تفرض بها ، وجاء أوجوست كونت Auguste Comte فى القرن الماضى وهو يعتبر بحق مؤسس علم الاجتماع بوضعه الحديث الحالى بالبيان الشافى عنه فقال بأن قوانين علم الاجتماع ظاهرة واضحة الحدود شأنها شأن قوانين الجاذبية التى تطبق فى حالة سقوط جسم على الأرض ، كما قسمه مخالفا فى ذلك الذين سبقوه إلى قسمين رئيسين وهما : العلاقات التى تربط حاله من الحالات تتناول وسطا اجتماعيا معينا فى ظرف معين من ظروف تطوراته والقوانين التى تخضع لها الهيئة الاجتماعية فى تطوراتها على مر الزمن ، وفى هذا الصدد يقول تين Taine أيضاً ، وهو خير من كتب فى القرن الماضى فى المقارنة بين العلم والفن وأثره فى المدنية وتقدم الأمم بأن أعمال الإنسان هى ظواهر يجب ملاحظة صفاتها والبحث عن أسبابها ، وعلى ذلك فالعلم بما فى ذلك علم الاجتماع يقرر الوقائع والحوادث ويفسرها ، وكما أن هناك علاقات ثابتة علمياً لا شك فيها بين الأشياء من ناحية العلوم الطبيعية فهناك كذلك علاقات محددة بين الجماعات هى التى تكون حياتنا الاجتماعية ويتعين علينا فى دراساتنا أن نتتبع تطور هذه العلاقات المتسلسلة وتناول نواحيها المختلفة دون أن نهمل منها حلقة أو أكثر وإلا اضطرب بحثنا ، كما تفسد التجربة الطبيعية أو الكيميائية بإهمال إحدى حلقاتها التى تؤدى إلى النتيجة الصحيحة ، وأخيراً جاء دوركهيم Durkh eim أحد زعماء هذا العلم فى قرننا الحالى بالتحليل الدقيق له فقال بأن علم الاجتماع ينشأ من اتحاد الأفراد وحياتهم فى المجموع مما يؤدى إلى ظواهر خاصة متباينة عن ظواهر حياة الفرد فى عزلته وهى جديرة بالملاحظة والمشاهدة ، ومثل هذه الحالة فى اعتباره كمثل معدن من البرونز فهو مزيج من النحاس والقصدير والرصاص وبينما أن البرنز صلب جامد فكل من معادن النحاس والقصدير والرصاص التى تكون بخلطها البرنز مرنة ، وقال بأنه يجب دراسة الظواهر الاجتماعية كما تدرس ظواهر الأشياء وأنه لا يمكن إدراك هذه الظواهر إلا عن طريق الملاحظة الدقيقة والتجارب الواضحة أسوة بتجارب العلوم والكيمياء .

ولا شك والحالة هذه أن يكون هناك اتصال وثيق بين علم الاجتماع — وهو كما رأينا يدرس ظواهر حياة الأفراد فى المجتمع واتصال هؤلاء الأفراد بعضهم ببعض ومعاملتهم وتطورات حياة المجتمع — وعلم الاقتصاد ، وهو يدرس جهود الأفراد فى ميدان الإنتاج وعملهم على توفير وسائل الرفاهية عن طريق تبادل الحاجات والمنافع ، والواقع أن الاقتصاد

كثيراً ما يبحث ناحية من نواحى علم الاجتماع كما يرتكز عليه فى تحليل الظواهر الاقتصادية واستخلاص النتائج وتقرير الدواء ، علاوة على ذلك فإنه يتعين أيضاً أن يتآزر الاجتماع مع الاقتصاد فى علاج أمراض المجتمع وتحسين وسائل حياته فلا يكفى لدراسة مطالب العمال تحقيق رغباتهم المادية بزيادة أجورهم وتحديد ساعات عملهم وتعيين أوقات راحتهم مثلا بل يجب التعمق فى البحث ودراسة الحالات الاجتماعية الناشئة على حاجاتهم الاقتصادية الملحة ومعالجة مساوئ هذه الحالة بعلاج الأمراض الخطيرة التى تفشت فيهم نتيجة البؤس والفاقة ومكافحة الجهل الذى ضرب أطنابه بين أولادهم لتعذر انفاقهم على التعليم وكذلك تلافى ما ينشأ من عيوب نتيجة زيادة الأجور كانتشار تعاطى الكحول والانغماس فى الشهوات والتمادى فى اللهو ، ولا يكفى فى حالة تسريح الجيوش بعد أن تضع الحرب أوزارها وتلافياً لمشكلات البطالة واضطراب الصناعة وشلل الحركة التجارية تنظيم توجيه الجنود إلى الصناعات التى يستطيعون العمل فيها وتحويل صناعات الحرب إلى صناعات تشتغل لأغراض السلم ورفاهية الأهلين بل يجب علاج الحالات النفسية والاجتماعية التى انتابت العامل بفعل الحرب ومحاولة توجيهه مرة أخرى نحو الحياة الجديدة البعيدة عن الحرب ومغامراتها ونحو مهمته الجديدة التى تتباين صعوداً وهبوطاً وتتناقض مع عمله السابق فى سلك الجيش وفى ساحات القتال ، ولا يكفى لعلاج فاقة الفلاح وسد حاجاته أن يقدم المحسنون وأولو الأمر إليه المال من آن لآخر أو شتى الخدمات الاقتصادية المؤقتة أو أن يخلعوا عليه الهدايا ويعطوه أنواع الإحسان بل يجب أن نعالج الجذور المريضة من الناحية الاجتماعية وأن نعمل على بث روح الإقدام والعزيمة فى نفسه حتى يخلع ثوبه القديم البالى ويعمل على تحسين حاله بنفسه وذلك عن طريق قضائنا على جهالته المطبقة بنشر التعليم المجانى بين طبقات الفلاحين أولا ثم بتعميم وسائل تحسين الصحة والمواصلات فى القرى والريف ، واتباع ذلك بشتى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، ولا يكفى لدراسة حالة الرواج والرقى أو الفاقة والتأخر فى أمة من الأمم النظر إلى درجة رواج حياتها الاقتصادية الرأسمالية واضطراد زيادة ثروتها ؛ فرغم ما قد يدل عليه المال مغالطة من القضاء على الفقر والجهل والمرض فهو وحده لا ينبىء عن نهوض الأمة من سباتها ، ولا يثمر بمفرده كعلاج ناجع إلا كذلك بعلاج الظواهر الاجتماعية الفاسدة التى نجمت عن حالة الفاقة وفى مقدمتها الخمول واليأس والضعف والزهد فى التعاون وتشجيع الطبقات العاملة على شعورها بشخصيتها وكرامتها ، وخلاصة القول إن علم الاجتماع يمهد للاقتصاد علاج المشكلات علاجا يؤدى إلى تحسين حياة المجتمع وتقوية روحه المعنوية

والخلقية وكذلك علاج عيوب صلات الأفراد وما ينشأ بينهم من تعاقد والتزام بمناسبة التبادل وانتقال الثروات كما يقترح سن وتنقيح وتعديل مختلف التشريعات التى تحول دون فساد المجتمع فى معاملاته وضياع الحقوق واعتداء القوى على الضعيف كتنظيم النفقات فى الزواج والطلاق وتنظيم المواريث ومراقبة أعمال البنوك والشركات ومكافحة المنافسة غير المشروعة والمضاربات .

الفصل الثالث

طرق البحث الاقتصادى

البحث العلمى وأهميته — البحث الاقتصادى — طرق الدراسات الاقتصادية

البحث العلمى وأهميته : إن المعرفة الفطرية السريعة Connaissance Spontanée لشىء ما تقوم على مجرد تسجيل الحقائق الجامدة كما تسجل عدسة المصور العالم بطبيعته الماثلة أمامنا وهذه المعرفة تتمثل بوضوح فى الانسان الفطرى والطفل والحيوان كما تبدى لهم المساعدات الجمة فى غدواتهم وروحاتهم ومختلف تصرفاتهم فى شؤون الحياة ، ونرى الحيوان الذى أصيب بأذى من لمس التار يتجنبها وقد طبعت فى ذاكرته إصابته منها .

إلا أن المعرفة الفطرية محدودة وضعيفة لا تشفى غليل الإنسان المتمدين فهى لا تفسر أسباب الظواهر والتطورات التى نشاهدها ولا تحلل تسلسلها وتعاقبها واتصالها بعضها ببعض كما لا تعطى لنا الفرصة للاستنباط والتكهنات الدقيقة فإن حوادث الماضى لا تبرر حتما حوادث المستقبل ، ولذا تعينت دراسة الظواهر والمشاهدات وتسجيلها واتخاذها نواة لتقرير حقيقة أو تفسير ظاهرة ، ولا يعنى بهذا وجوب الاستناد على مشاهدات متشابهة تمام المشابهة فلا يمكن أن نجد فى الطبيعة زهرتين أو حجرين أو كائنين من الكائنات الحية متشابهين بل لن نجد فى تطوراتنا التاريخية حادثين متماثلين تماما ، فلا مثيل فى الحروب القديمة والحديثة لحرب الثلاثين سنة كما لا شبيه كذلك لمعركة المارن أو فردان المعروفتين .

وعلى ذلك ينتقل المرء من مجرد المعرفة الفطرية إلى البحث ، ويضع بالكشف عن ظواهر الأشياء وبالمشاهدات وقوانينها أسس العلم ، والبحث يمتاز عن مجرد المعرفة الفطريه بأنه :

١ — يشبع رغباتنا فى تفهم كنه الأشياء وأسبابها .

٢ — كما أنه يمكننا من إدراك أثر الحوادث فى تطوراتنا الإنسانية والاجتماعية والتكهن بالنتائج حتى نعد العدة للمستقبل ونتلاقى الأخطار بقدر الإمكان ، وكما يقول أوجوست كونت « العلم هو الحيطة والحيطة هى التصرف والنزول إلى ميدان العمل » .

« Science d'où prévoyance prévoyance d'ou action » ولكن العلم مخروجه من محيط الظواهر والمشاهدات إلى التحليل والمنطق والدراسة الدقيقة يبعد كل البعد عن الحقيقة التطبيقية ، فبينما لا نجد فى الطبيعة الفسفور أو الفضة أو الغاز فى درجة النقاوة التامة إذ بنا فى دراساتنا نفرض الفرض على أساس النقاوة الكاملة لهذه المواد .

وقد قيل بأن ما يمتاز به العلم هو رسوخ قواعده ونظرياته تبعاً لثبات الظواهر التى اشتقت منها هذه القواعد ، غير أننا يجب ألا نبالغ فى هذه الفكرة ، فقد تطور البحث العلمى اليوم ولم تعد نظرية من النظريات العلمية مهما بلغت من الثبات والاحترام غير قابلة للتعديل والتحوير وفيما يلى أهم الأطوار التى مر فيها العلم .

ا — **الطور الأول** : « علاقة العلم بما وراء الطبيعة » métaphysique ويحاول المرء فيه أن يخرج من الطور الدينى المحض فى تفسير الظواهر إلى أسنادها إلى ما وراء الطبيعة فتحل الطبيعة محل الآلهة فى تفسير ظواهر الأشياء كما تعزى إلى أسباب غامضة لها صلة بما وراء الطبيعة ، ويشكل المرء تفسيره الطبيعة وفق تصوراته وأوهامه ، فيعزو الاستقرار والهدوء والاضطراب والتقلبات فى عالم الكون والحياة وما يتفرع عنها إلى أشياء خفية هى فى بادىء الأمر رضى الآلهة أو غضبها ثم إلى روح الخير وروح الشر ، وإذا ارتفع عن مستوى التفكير الأول هذا عزاها إلى أسرار بعيدة عن إرادة البشر يصعب الحيد عنها أو إدراك كنهها ويقيم من هذه الحالة قوانين ثابتة لا يمكن الخروج عليها البتة ، ويبدأ فى إثباتها ببحث مصدرها وملابساتها ومختلف الحوادث المسلسلة التى مرت فيها منذ فجر الإنسانية ، ومثله فى هذه الحالة كمثل من أراد أن يفسر الأسباب العاديه لعدم استطاعته اللحاق بالقطار فجاء فى تفسيره بمختلف الحوادث والسوابق منذ موقعة سلامين Salamine ومراثون Marathon إلى يومنا هذا .

ب — **الطور الثانى** « رسوخ القوانين وعدم الحيد عنها » : زاد تعمق المرء وتنقيبه عن حقيقة العلاقات بين الإنسان وجوهر الأشياء للعثور على حجر الفلاسفة كما يقولون فكشف عن غوامض الأشياء تدريجا ، ولكنه تمسك تجاه الحقائق والمقارنات التى شاهدها برسوخ

القوانين دون شواهد واستثناءات من القواعد المقررة ، ورأى أن الطير فى السماء أو الطائرة فى كبد الجو لا تناهض قوانين الجاذبية بل تساعد على إثباتها وأن الرصاصة التى تصيب الطير أو القذيفة التى تحطم آلة الطائرة تثبتان أن القوانين تتعاون فى تفسير وحل ما يعرض لنا من مشكلات ، كذلك رأى العلماء بحق رغم قيام معارضة قوية فى وجههم بأن للعلم مزايا تتعدى الناحية النظرية ولا أدل على ذلك من استخدامه فى الصناعات الآلية وفى تسيير القاطرة والسيارة واستعمال اللاسلكى والتليفون وغير ذلك ، كما ذهب إليه العلامة الرياضى هنرى بوانكريه Poincaré Henri فى أوائل هذا القرن بأن قبول الفكرة عقلا ونجاحها يعزى إلى قربها ولو جزئيا إلى الحقيقة .

حـ — الطور الثالث : مرونة القوانين : ترتبت على بحوث العلماء اليوم لا سيما فى علوم الطبيعة أن استبعدت فكرة جمود العلم جموداً لا حيد عنه ، فقد أدت مكتشفاتهم إلى استبعاد كثير من النظريات التى قرروا قديماً رسوخها ، فقد مرت علوم الطبيعة فى أطوار عدة ، كل طور يختلف عن سابقة بنظرياته اختلافا تاما ، ففى سنة ١٩٠٠ شرح بلانك Planck أمام جمعية العلوم الطبيعية الألمانية نظرية وزن الأشياء وكميتها وأكد بأن نشاط المواد أساسه تبادلها الإشعاع بكميات يمكن تحديدها . وفى سنة ١٩١٣ قلب العلامة نيل بوهر Niel Bohr أوضاع هذه النظرية بإثباته فى بحوثه وتجاربه قوى الذرات Atome وأثرها فى تكوين المادة وفى سنة ١٩٢٤ نشر بروجلى Broglie بحوثه الطلية التى فتحت بابا جديداً فى الدراسة الطبيعية أثبت فيها نظرية الكانتا Quinta وأنها مصدر الحركة الميكانيكية فى الكون وأن هناك علاقة وثيقة بين الميكانيا والتموجات وتجمعاتها وامتداداتها ، وقد واصل البحث غيره من العلماء أمثال هيزنبرج Heisenberg وشرودنجر Shrodinger وبول ديراك Paul Dirac ، وكذلك ينطبق هذا القول على تطور القواعد الأساسية لعلم الطبيعة فقد علل مؤسسوا هذا العلم بصورته الحديثة سير الكون وتكوينه على أساس الفضاء أى المسافة والوقت وأنه يمكن تحديد الظواهر الطبيعية بدقة باعتبار هذين العاملين اللذين يعينان الزمن والمسافة تعييناً دقيقا جامداً Rigide et détérmirné ولكن تغير هذا اليوم فأصبح كما أثبت اينشتين Einsteit الزمن نسبى لا حقيق كما قامت العلوم الطبيعية لا على الظواهر المادية الجاثمة بل على العالم الميكروسكوبى الدقيق المكون من الذرات والإلكترونات وهى أجزاء الذرات ، وهذه الذرات لكى يمكن رؤيتها يجب تكبيرها نحو مائة مليون مرة ، وهكذا فإن القواعد التقليدية Physique Classique المسلم بها لا تسرى فى عالمنا الغامض المحوط بالأسرار أو على الأقل

تحتاج إلى التعديل والتنقيح ، وما يقال فى الطبيعة يمكن تطبيقه فى الكيمياء فقد كانت العناصر عند القدماء لا تتعدى أربعة وهى : النار والتراب والهواء والماء أما اليوم فهى على قول العلماء وبناء على البحث والكشف تبلغ نحو ٩٢ عنصرا ومصدرها وينبوعها واحد هو الأتوم ومصغره الالكترون .

ويعمد الباحثون فى إثبات النظريات إلى الظواهر واستخلاص النتائج فى ضوء المشاهدات مع بنائها على أساس العقل والمنطق فهم يخرجون من العام إلى الخاص أو من الحجج إلى الاستنباط .

غير أنه إلى جانب الدرس العلمى المحض هناك العلاج القائم على التجارب أو بعبارة أخرى العلاج التطبيقى على أساس الفن لا العلم أى أن الباحث يعمد بمقتضى تجاربه ومعارفه وذكائه ومواهبه إلى دراسة ما يعرض له من أمور ، فيوجه مجموعة التجارب التى جمعها بلباقة نحو حالة معينة من الحالات ويراعى الظروف المحيطة بها بصرف النظر عن قواعد العلم ونظرياته التى قد يرى التحرر منها لنجاح العلاج فى اعتباره ، وهو يخرج بمقتضاها من الخاص إلى العام أو بعبارة أخرى قد يتجمع من مختلف حلوله المشابهة علاجا يمكن تطبيقه على حالات مماثلة ، ومثل عمله كمثل الجداول والشلالات والنهيرات المنحدرة من قمم الجبال وينابيع الأنهار تتدفق إلى المنحدرات وتتجمع فى السهول حيث تكون مجرى كبيرا واسعاً يسير منتظما هادئا يستقى الجميع من مناهله ، ونحن فى علاجنا مشكلات الحياة والمجتمع يحسن ألا نقصر همنا على الاستناد إلى العلم أو النظريات المحضة أو إلى الفن (الناحية التطبيقية) وتجارب المرء التى تختلف باختلاف حس وشعور الأفراد ومواهبهم بل نجمع بين الطريقتين .

ولزيادة تفسير الفرق بين العلم والفن يمكننا أن نقول بأن العلم هو مجموع النظريات التى قد توجد فى علوم الحساب والهندسة والجبر والميكانيكا وأن الفن هو صب ذوق المرء ومواهبه وملكاته وتجاربه على ما ينتجه فى عالم التصوير أو النحت أو الموسيقى أو الأدب وأنه لا يتقيد فى هذه الحالة بالقواعد أو النظريات بل هو يسترسل فى الخيال ويسلم مقاليده إلى مواهبه الخفية التى تبرز فى أجلى صور العبقرية والابتداع ، ويتضح هذا فى اختلاف أساليب رجال الكتابة والشعر والتلحين وسائر الفنانين العبقريين من شعراء وفنانى اليونان واللاتين والعرب وغيرهم مع ضربهم على أوتار قلوبنا وتأثيرهم الشديد فى نفوسنا وتسليمنا بعبقريتهم وكفايتهم .

كما يتضح البون الشاسع فى طريقة الدرس والعمل والتطبيق بإلقاء المرء التفاته إلى صورة من صور المدرسة الانجليزية لرومنى Romney وأخرى من صور المدرسة الفرنسية

لدافيد David . أو بمقارنته بين المدرسة الاسبانية والألمانية والإيطالية والهولندية فى التصوير فكل من زعماء هذه المدارس ينحى ناحية من نواحى العبقرية تختلف عن ناحية الآخر فريبارا Ribera وفلاسيكيز Velasqués وجويا Goya غير ماسيز Massys ودورار Durera وميزيل Menzel غير رافيل Raphael وديفنزى De Vinci وسارتو Serto غير رامبرانث Rambrant وروبنز Rubens وفان دايك Van Dyke ، وما يقال فى التصوير يقال فى الموسيقى فعبقرية فيردى Verdi غيرها لدى بلينى Bellini غيرها لدى بيتوفن Bethoven غيرها لدى ستراوس Straus غيرها لدى Shubert غيرها لدى بيزيه Bizet لكل شخصيته الفذة وقوته الممتازة القائمة بذاتها ، ويتضح كذلك الفرق الشاسع بين العلم والفن فى أن العلم فى النظم هو بحور الشعر وأبوابه وأوزانه وفى الموسيقى هو مفتاح النغمات وتنسيقها وفى الرسم هو تناسق الأجسام والمسافات والإبعاد وتناسبها وإبرازها واضحة للعين ، أما الفن فهو فى الشعر تصوير الشعور لا رص الألفاظ كطابور الجند وفق أوزانها ، وفى الموسيقى التحليق بالنفوس إلى فوق متاعب البشر وخطاياهم ووصف الطبيعة المتقلبة والعاطفة الهادئة أو الصاخبة بالأنغام والألحان ، وفى التصوير التأثير على الرائى تأثيرا شديدا يتغلغل إلى أعماق نفسه ويجعله يلمس فى الجماد الطبيعة والحياة والحقيقة ، ويتبين من هذا الشرح حاجتنا الشديدة فى علاج مشكلاتنا إلى الناحيتين العلمية والفنية فلا يمكن مداواة جراح الإنسانية على نسق واحد دائما على أساس نظريات منطقية جامدة وكأنها الجثة الهامدة المعدومة الشعور والوجدان ، كما يتعين علينا أن نمزج الفن بالعلم حتى نجعل للتجارب أثرها ورونقها ، ولذا تعذر اليوم أن نفصل الناحية العلمية عن الناحية الفنية للعلوم الحديثة فالطب له نظرياته وله تجاربه التى يعتد بها والتى قد لا تتقيد تقييدا دقيقا بالنظريات ، وكذلك علم الفلك فهو نظرى يتممه عمليا علم الظواهر الجوية وفنون الملاحة ، وعلم هندسة البناء وحذقه يتطلب حسن الذوق والإلمام بالفنون الجميلة ، ولزيادة الإيضاح يمكننا أن نقول أن مثل من أراد ألا يخرج عن دائرة العلم كمثل الطبيب الذى يعود المريض ليصف له دواء مدونا فى مؤلفات المرض والعلاج من غير أن يراعى الدقة فى تشخيص المرض وظروف المريض وحالته المادية والمعنوية وبدون أن يطبق تجاربه العملية ، فإنه حينئذ قد يضر بالمريض بل قد يورده موارد الهلاك ، لذا يتعين عليه أن يجمع بين العلم والفن وأن يشفع علومه بتجاربه وأن يراعى فى الوصف الطبى حالة المريض ودرجة تحمله للدواء .

أسس البحث الاقتصادى : أن للخطة التى يتبعها الباحث الاقتصادى أهميتها فى دراسة

المشكلات التى تعرض له ، وهل يعتبر الاقتصاد علما محضا فيقيم بحثه على أساس نظرى أسوة بالدراسات النظرية للعلوم الأخرى كالعلوم الرياضية أم على أساس فنى محض فيعالج ما يعرض له من أمور بتطبيق التجارب التى شاهدها الباحثون : قال فريق باتباع الطريقة الاستنباطية Systeme déductif وفيها يعرض الباحث النظرية والناحية العامة ثم يتسلسل منها إلى دقائق المسائل الاقتصادية والناحية الخاصة ، وقال فريق آخر باتباع الطريقة التطبيقية Systeme inductif وفيها يعتمد الباحث على الناحية الخاصة والتفاصيل ومختلف التجارب الاقتصادية التى مرت بها الإنسانية ثم يذهب منها إلى تقرير القواعد ، وقد قامت مناقشات عدة بين أنصار كل من الطريقتين كل يؤيد وجهة نظره ويحارب فكرة الآخر وإذا كانت قد خفت حدتها اليوم فهى لا تزال تشغل طائفة من رجال الاقتصاد والاجتماع ، وفيما يلى شرح كل من الطريقتين المشار إليهما :

١ — الطريقة الاستنباطية : يقول أنصار مذهب الاستنباط والمنطق أن الفروض والتعليق عليها واستنباط النتائج منها ميدان واسع يجول الباحث فيه لكى يفتش عن غوامض العلم وهو خير طريق يسلكه لكى يصل إلى ضالته ، وينعون على أنصار التجربة المحضة أنهم يحددون دراستهم ويقيدون بحوثهم بتجارب متباينة قلما تتشابه ويجعلون من الاقتصاد فرعا من فروع علم الاجتماع ، ويقولون بأن الظواهر الاجتماعية أو بعبارة أخرى الاقتصادية كثيرة التعقيد بل ربما كانت أكثر الظواهر تعقيداً ، فهى تجمع بين الأسباب الطبيعية والأسباب الإنسانية لذا تطلب علم الاقتصاد بطبيعته الفروض والاستنتاجات وتعذر نظرا لتعقد المشكلات الاجتماعية مواصلة الفروض والملاحظات والتجارب ، فليس شأنه كشأن علوم الطبيعة أو علوم الحياة ، ويقولون أنه علاوة على ذلك يتعذر أن يباشر المرء التجارب العملية فى العلوم الاجتماعية والاقتصادية بينما يسهل عليه أن يستخرج النتائج من الفروض والقوانين التى يرسمها بناء على البحث والمنطق ، فالكيميائى يضع الجسم الذى يريد أن يبحث خواصه فى المحلول الذى يعده لهذا الغرض أو يحبسه فى المختبر ثم يلاحظ نتائج التجربة ، والعالم الطبيعى يضع الحيوان الذى يريد دراسته والإلمام به إلماما تاما بحركاته وسكناته فى صندوق زجاجى أو قفص محكم الإغلاق تحت مراقبته بالمعمل ، والطبيب يحقن الأرانب والقردة المحجوزة تحت تصرفه بالجراثيم والتراكيب ليعلم مدى تأثيرها فى تكوينها الجثمانى ويصل الباحث بواسطة هذه التجارب إلى أعظم النتائج التى تغير أوضاع العلم وتنقذ الإنسانية . ولكن يتعذر على الاجتماعى أو الاقتصادى أن يتبع مثل هذه الخطوات فكيف يمكنه أن

ينقل الإنسان من حياة المجتمع ويعزله عنه أو يفصل جماعة معينة عن بقية المجتمع ويضعهما فى جو وبيئة صناعيتين لكى يقوم بتجاربه وملاحظاته واستنتاجاته ، ويتضح تعقيد الحياة الاقتصادية وصعوبة الالتجاء إلى التجارب وحدها لحل مشكلاتها من دراسة تطور الحياة الاقتصادية فى بلاد معينة فى مدة محدودة ، فهل يكتفى ببحث الأرقام والاحصاءات الجمركية وأثرها الحسن من اضطراد صعود أرقام التجارة الخارجية ونشاطها ؟ لا شك أن عوامل الرخاء الاقتصادى فى العالم متعددة فهى حقيقة ترجع إلى التقدم الفنى للصناعة ونشاط الآلات وتقدم وسائل النقل وسرعتها مما تدل عليه السياسة الجمركية وضرائبها ، ولكن يرجع بصفة عامة إلى زيادة استثمار موارد الثروة فيها ونهضة أبنائها وخلعهم ثياب الخمول البالية وأخذهم بأسباب الصناعة وقد عجزت الزراعة عن سد حاجاتهم وحماية الصناعات الناشئة واستقرار نظم الحكم وهكذا من مختلف أسباب النهضة والتقدم ويكون الركود بنقص عدد السكان وانحطاط مستوى المعيشة وكساد الزراعة والصناعة وهبوط أرقام الصادرات والواردات وهكذا ، ولا يعزى نشاط الشعب الاقتصادى بحال إلى عامل واحد فقط كتغيير السياسة الجمركية أو زيادة الضرائب الجمركية أو تخفيضها ، ويتضح هذا فى تغيير بريطانيا عقب الحرب العالمية الأولى سياستها الجمركية القائمة على الحرية التجارية وعدم المبالغة فى التعريفة الجمركية باعتصامها بالحماية الجمركية ، فإن اتباعها للسياسة الأخيرة بعد تفكير طويل وتردد يرجع لأسباب عدة داخلية وخارجية أهمها تأخر الصناعات عندها عنها فى الخارج وبطء تطور الصناعات بما يتفق والحياة الآلية الحديثة وارتفاع تكاليف الصناعات وأثمان المنتجات علاوة على ارتفاع سعر الاسترلينى بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى التى خفضت بفعل الحرب والديون العامة وتكاليف التعمير والاصلاح عقب الحرب مما أدى إلى فقدان الامبراطورية مكانتها الاقتصادية الأولى فى عالم الصناعة وقد بزتها بلدان جديدة أخذت تنافسها فى الأسواق الخارجية وفى مقدمتها الولايات المتحدة واليابان فأغلقت أسواق كثيرة أبوابها فى وجه التجارة البريطانية وتغيرت رقعة أوروبا الحديثة ونشأت دول جديدة ذات حدود جغرافية وسياسية ومطامع سياسية واقتصادية وهكذا .

ولبيان دقة البحث وبساطته فى اتباع الطريقة الاستنباطية المنطقية يفرض الاقتصاديون حالة سوق أساسها المنافسة الاقتصادية الحرة الخالية من عوامل وشوائب أخرى تؤثر فيها وأن الحكومة لا تتدخل بوساطة القوانين للحد من المنافسة ، كما أن المنتجين لا يحدون من نشاطها بواسطة الاتفاقات وتنظيم الاحتكارات وما شابهها ، وأنه ليس ثمة عوامل مصدرها

العنصر أو السياسة أو العرف تعترض انتقال الأفراد وتبادل الأشياء وفق مصلحة الفرد القائمة على إشباع أقصى الرغبات بأقل الجهود ويبنون القواعد على أساس هـذه الشواهد والنظريات ويحاولون أن يسهلوا حل المشكلات العملية على أساس هذه الفروض النظرية ، وقد فسر الاقتصادى الألمانى فون تونن Von Thunen أسباب تفاوت إنتاج أوريع الأرض فى بلاد معينة على أساس استنباطى نظرى زعم أنها تقارب الحقيقة الواقعة ، فتصور سهلا فسيحاً يحيط بمدينة كبيرة آهلة بالسكان عامرة بالتجارب شديدة الحركة هى السوق الوحيدة للمنطقة وافترض أن الأراضى التابعة لها تستغل على أساس كفاءة واحدة كما أن خصوبتها فى مستوى واحد وأنه لا يخترق السهل نهر جار أو قناة ما وأن النقل على أساس وسيلة واحدة هى العربات وقد لجأ إلى هذه الفروض لكى يسهل حل المشكلة ويصل إلى استنباط أن الفرق فى قيمة الأرض وريعها مصدره قرب الأرض أو بعدها من المدينة حيث تنصب فيها السوق ، ويقول فون تونن : إنه يترتب على ذلك أن تتكون حول المدينة مناطق مختلفة تتدرج وتتفاوت فى إنتاجها ووفق هذا التدرج يتناقص الريع إلى أن يصل إلى حد يقف عنده الريع ، فهناك المنطقة الملاصقة مباشرة للمدينة وهى أدرها ريعاً تخصص فى إنتاج الخضراوات والألبان وتعقبها المنطقة الثانية وتتكون من غابات صناعية غرستها يد الإنسان وتخصص كرئة ثانية لأهل المدينة للترويح عن نفوسهم كما تمدهم بالأخشاب اللازمة للبناء وتعقبها منطقة الزراعه والحبوب وسائر الحاصلات ، وأخيراً تنتهى الأرض عند حد المراعى اللازمة لتربية الماشية التى تمد الأهلين باللحوم والأصواف ، وفى ذلك الوصف التدريجى الاستنباطى يحاول فون تونن أن يرينا عوامل التفاوت ومظاهره والفروق القائمة فى حياتنا الاقتصادية .

٢ — **الطريقة التطبيقية** : ويقول أنصار الحلول العلمية التطبيقية القائمة على التجارب بأننا إذا لجأنا إلى التجارب العملية وباشرناها أمكننا أن نصل إلى نتائج صحيحة محسوسة ، أما أن نبنى دراستنا على الفروض والاستنباطات الخيالية ونرسم حياة اقتصادية نظرية أساسها الصور الاجتماعية والنفسية والقانونية التى تبتدع من نسج خيالنا ونبنى عليها القوانين وفق سلسلة من الحجج والأسانيد فهذا ما لا يتفق والحياة العملية ، فاذا أمكن فى عرف الاقتصاد والبحث أن نتخيل عالما تسوده المنافسة الاقتصادية التى لا تعترضها عقبات فلا يمكن أن نجد فعلا سوقا اقتصادية تقوم على أساس المنافسة البحتة دون تدخل عوامل مختلفة تؤثر فيها وكما لا يمكن أن نتصور منافسة لا تشوبها شوائب سوء النية والعمل على الإضرار بالغير بخداعه ومغالطته ووجوب تدخل المشرع لمحاربة الغش والمضاربات غير المشروعة ، ويقول دركهيم

Durkheim وأنصاره : إن الالتجاء إلى الطريقة الاستنباطية فى البحث يجعلنا نفترض إنسانا يعيش فى معزل عن المجتمع أو عدة أفراد فى حياة اجتماعية خيالية لا وجود لها إلا فى تصويرنا وهذا ما لا يتفق والحقيقة الواقعة ، فالحياة الاقتصادية لا تتفق والعزلة والمجتمع الإنسانى الراقى نمأى عن المجتمع الخيالى الذى نتصوره . ويكفى أن نقول : إن حياة مجتمع ما مرتبطه بحياة مجتمعات إنسانية أخرى فى الماضى والحاضر ، ويقول كذلك أنصار الطريقة التطبيقية : إن الاقتصاد البحت القائم على الاستنباط والمنطق ينسى أو يتناسى أن الإنسان ليس بمجرد فرض حسابى أو هندسى بل إن العوامل الاجتماعية والنفسية لها أثر كبير فى حياته الاقتصادية وتطوراتها ، فحاجاته ورغباته وإرادته وإقباله على الشراء وإعراضه عنه وآلامه وتضحياته تتغير وتتعدل وتتفاوت حسب مشاعره ووجدانه وإحساسه وميوله ، أى حسب عوامل نفسية واجتماعية يتعذر حسابها وفق الفروض والعمليات الرياضية أو العددية ، ولا أدل على ذلك من هبوط أسعار البورصة بين ساعة وأخرى تبعاً لهجوم موجه من موجات التشاؤم لاتدخل فى حساب أصحاب الفروض الاستنباطية .

الجمع بين الطريقتين : لكل من الطريقتين كما بينا عيوبها ومزاياها ، ونظراً لتعقد حياتنا الاقتصادية الحديثة وتشعب مشكلاتها واتصالها بمختلف المشكلات الاجتماعية والسياسية بل والعلمية يتطلب البحث فى كثير من الأحيان الالتجاء إلى الفروض والمنطق وكذلك الاعتماد على التجارب العملية وقد رأينا الحكومات المتمدينة اليوم فى سبيل مكافحة الأزمات الاقتصادية الطاحنة وعلاج مشكلات العمل والبطالة وزيادة الإنتاج وكساد الصناعة تدع أحيانا النظريات الاقتصادية الثابتة التى لا شك فى صحتها جانباً وتلجأ إلى تجارب عدة تواجه بها حالات عصيبة استعصى فيها العلاج ، ولدينا أمثلة لا حصر لها نذكر منها تجربة روزفلت الاقتصادية لانعاش الحالة الاقتصادية بمراقبة الصناعة وتحديد زراعة القطن ومساعدة زراعية بالاعانات والقروض وشراء الفضة وتنشيط إنتاجها فى سبيل مساعدتها للذهب على تدعيم الدولار إرضاء لمنتجى الفضة ، وتجربة فانزيلند ببلجيكا لإنقاذ البنوك هناك وكانت تقاسى أزمة خطيرة فإنه انقذها بالخروج عن عيار الذهب وفرض الرقابة على البنوك ومنع خروج رؤوس الأموال وتنشيط التسليف الصناعى ولا ننسى تجارب البلدان الدكتاتورية القائمة على تحريم خروج رؤوس الأموال والمواد الأولية والمنتجات اللازمة للدفاع الوطنى ومراقبة الواردات مع تشجيع استيراد المواد اللازمة للصناعات لا سيما صناعات التسلح وشحذ قوى البلاد رمتها فى سبيل سياسة الاستكفاء ونشاط الصناعة والاستعداد للحرب عن طريق

المبالغة فى التسلح ، ولا يخفى أن هذه التجارب كثيراً ما تتعارض مع آراء الاقتصاديين النظريين الذين ينادون بضرر تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ومساوىء إقامة العراقيل فى وجه المنافسة الاقتصادية الحرة ، والأوفق ألا نعتمد على طريق دون الأخرى بل أن نلجأ إليهما معاً لبحث ما يعرض لنا من مشكلات فنعمد إلى الاستنباط المنطق والذهاب من العام أو الميدان النظرى إلى الخاص أى المشكلة الجاثمة أمامنا ، كما ندعم بحثنا بتحليل التجارب والمشاهدات واستخراج القواعد العلمية منها أى نخرج من الناحية الخاصة والتفاصيل إلى تقرير القاعدة والعلاج الناجع .

طرق الدراسات الاقتصادية : يتعين بعد وضوح الخطة التى يتبعها الباحث إلمامه بأساليب فحص الظواهر الاقتصادية وهى بيت الداء واستخلاص القواعد وتقرير الدواء ، وتختلف هذه الأساليب باختلاف اتجاه الخطة الأساسية فى البحث فبعضها يقوم على استنباط وفروض محضة والبعض الآخر مصدره المشاهدات والتجارب وفيما يلى البيان :

١ — **الطريقة الحسابية** : Systém mathématique وهى أولى الطرق التى تقوم على أساس المنطق والاستنباط ، ويميل إليها كثير من رجال الاقتصاد الإنكليز والأمريكيين ، ولكن لها أيضاً أنصار فى البلدان الأخرى ، وهى تشتمل على تحليل الحياة الاقتصادية وظواهرها وتطوراتها تحليلا حسابياً دقيقاً مع ارتباط نتائجها بنتائج العمليات الحسابية ، ولا حاجة إلى القول بأن الأرقام وهى أساس البحث إذا كانت على شىء من الصحة فالعملية الحسابية فى حد ذاتها فرضية لا تمت إلى الحقيقة بصلة لذا كانت نتيجتها هى النتيجة المحتملة أو الحل المزعوم الذى يرجحه الباحث وليست الأمر الواقع القائم على التجربة ، وربما أفادت هذه الطريقة فى دراسة نواحى الإنتاج والاستهلاك ولتفسير ذلك نقول إنه لتقدير محصول مساحة كبيرة من الأرض تجرى عملية حسابية على أساس متوسط محصول الفدان أو الهكتار بضرب المتوسط فى مجموع المساحة مع خصم ما ينتظر أو يحتمل إصابته من المساحات بالضرر والآفات الزراعية على أساس متوسط الإصابات السنوية للمحصول ، وكذلك لمعرفة استهلاك الشعب لمحصول معين كالقمح وكفاية إنتاج البلاد ومدى حاجاتها إلى الاستيراد من الخارج نقدر مجموع الانتاج على أساس متوسط استهلاك الفرد من القمح فى السنة ونضرب الاستهلاك الفردى هذا فى مجموع عدد السكان مع مراعاة إنقاص رقم الاستهلاك بالنسبة للأطفال والمسنين والذين لا يعتمدون فى غذائهم على القمح ونقارن بين مجموع الاستهلاك المحتمل ورقم المحصول الفعلى ، ثم نقرر ما إذا كانت هناك حاجة إلى الاستيراد من الخارج

أم يكتفى مثلا بإصدار القوانين بمنع تصدير القمح مع الاقتصاد فى استهلاك المحصول الداخلى بتوزيع الدقيق أو المخصصات على الأفراد بواسطة البطاقات ، ولكن ما يمكننا اتباعه فى تقدير المحصول أو توزيع المخصصات على الأفراد بواسطة البطاقات ، أو بيان الاستهلاك يتعذر اتباعه فى الالمام بتقدم البلاد الاقتصادى أو بؤسها ، فلا تدل بحال مجموع أرقام الثروة فى أمة من الأمم على سعادة الطبقات العاملة وراحتها أو شقائها وآلامها — ولا يخفى أنها عماد الأمة وسبب الثروة — وإنما يجب أن نتغلغل إلى أعماق النفس العاملة فنحللها وندرس حياة الأسرة لدى سواد الأمة للوصول إلى الغاية المشار إليها . وعموما يعاب على هذه الطريقة أنها كثيرة الفروض والأمثلة الخيالية فهى تبعد عن الحقيقة الواقعة ، كما أنها جافة لا تقدر العوامل النفسية والإرادة الإنسانية وشعور المرء وإقباله على شىء أو إعراضه عنه ولا شك أن لهذه العوامل النفسية أثر كبير فى التطورات الاقتصادية .

ولكن يلجأ الاقتصاديون اليوم إلى اتباع هذه الطريقة للاستنارة فى بحوثهم بواسطة الأرقام الاحصائية مع مقارنتها وقياسها صعوداً وهبوطاً وتتبع حركات سيرها فى جداول خاصة ، وتكاد لا تخلو اليوم دراسة اقتصادية من الاحصاءات والتعليق عليها ، وإن الاعتماد على الاحصاء الصحيح يساعد على تقريب الظواهر الاقتصادية التى تتناول السكان أو الانتاج أو الأسعار وأسرار تطوراتها ، فلو لا الاحصاء لتعذر الحكم على السكان بالازدهار والبلاد بالتقدم فى حالة زيادة عددهم وبالانقراض أو الاضمحلال فى حالة نقص العدد ولولاه لتعذر كذلك الحكم على الأسعار بالثبات والرسوخ وعلى الحالة الاقتصادية بالانتعاش فى حالة ارتفاع أسعار الحاصلات والمصنوعات وثباتها والحكم عليها بالاضطراب وعلى السوق بالضعف فى حالة تدهورها واستمرار بقائها فى مستوى منحط ، ويشترط لصحة الاحصاءات أن تقوم على أساس حسن النية والكفاية فإن ضوء النية فى إعطاء البيانات المطلوبة يذهب بالغرض منها ، وكثيراً ما يتجلى سوء النية فى البيانات التى يعطيها التجار عن ثرواتهم وحركتهم التجارية أو أصحاب المهن عن نشاطهم ودخلهم وكذلك يضيّع عدم تفهم الغرض من الإحصاء وقلة دراية القائمين بجمع الأرقام ومقارنتها — علاوة على الذين يعطون البيانات والأرقام — حجتها ومزاياها ، ويضرب الأستاذ جاتيان بيرو Gaetan Pirou مثلا صارخا فى هذا الصدد فيذكر الخطأ الفاضح الذى ارتكب فى أواخر القرن الماضى فيما يختص بالإحصاء الزراعى الذى كانت تقوم به الحكومة الفرنسية كل عشر سنوات فقد كانت تطلب إلى العمد ومدرسى المدارس الزراعية موافاتها بالمعلومات الخاصه بمجموع إنتاج الناحية

Commune من القمح والنبيذ وعدد قطعان الماشية ولا شك أنه يتعذر على هؤلاء من الناحية الفنية الصحيحة مباشرة هذه المهمة بدقة ، لذا كثيراً ما يعاب على الإحصاءات صعوبة ضبط أرقامها ووضع كل رقم فى موضعه الصحيح ومراعاة الفرق بين مختلف أنواع الإحصاءات وظروفها واستخلاص النتائج الصائبة لا سيما أن أى خطأ فى رقم يقلب المشاهدات ونتائجها رأساً على عقب. كما لا يخفى أن المبالغة فى الاعتماد على الإحصاءات يذهب بالغرض منها إذ أن هناك اعتبارات أخرى غير الاعتبارات الحسابية تقود الحياة الاقتصادية غير أن الاحصاءات إذا استعملت باعتدال أدت أجل الخدمات إلى الاقتصاديين ، وهذا هو ما حدا بالبلدان المتمدينة إلى أن تصدر عن مصالحها الفنية المختصة نشرات دورية أسبوعية أو نصف شهرية أو سنوية خاصة بالحالة الزراعية أو التجارية أو الصناعية أو الاجتماعية لارشاد الفنيين المختصين فى بحوثهم ، فهناك الاحصاءات الجمركية عن الصادرات والواردات وهناك إحصاءات البطالة وعدد العمال فى مختلف المناطق الصناعية ، وهناك الاحصاءات الخاصة بالأراضى المنزرعة وأنواع الزراعات وتقدير المحاصيل والمخزون منها والمستهلك شهريا أو سنويا وهناك إحصاءات المواليد والوفيات وإصابات الأمراض المعدية والحميات والأمراض المتوطنة والأمراض الخبيثة الوراثية كالسل والجذام والزهرى ودرجة انتشار الكحول والجنون وغير ذلك من حالات الصحة والمرض والضعف وهناك إحصاءات الماشية والدواجن ودرجة نموها أو إصابتها وتدهورها وانقراضها وهكذا ، وقد عمدت جل البلدان المتمدينة إلى نشر إحصاءات رسمية كاملة تبذل جهوداً فنية جبارة فى سبيل جمعها فى كل عشر سنوات تشتمل على البيانات الوافية عن حالة البلاد الاجتماعية والاقتصادية والصحية ونشاطها وزيادة عدد السكان ومهن الأفراد وثرواتهم وغير ذلك من الأرقام الناطقة بتطورات الأمة ومدى تقدمها أو ركودها وتأخرها ، كما تتبادل الأمم البيانات الاحصائية رغبة فى تسهيل الدراسات الاقتصادية المقارنة على ضوء مختلف الاحصاءات الدولية لعلاج المشكلات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية علاجا ناجعا ، ولقد تعدت الجهود الاحصائية الميدان المحلى إلى الميدان الدولى ونشأت معاهد إحصاءات تجمع البيانات الاحصائية العامة التى لها شأنها فى تذليل مهام الباحث الاقتصادى ، فهناك شتى المعاهد التى تهتم بالاحصاءات الدولية بالولايات المتحدة ، وكذلك هناك معهد الاحصاء الزراعى الدولى بروما وهو يختص بجمع البيانات الاحصائية الزراعية فى مختلف أنحاء العالم ، وهناك المعهد الدولى للتجارة ببروكسل ويختص بنشر البيانات الاحصائية التجارية والمالية وأخيراً المكتب الدولى للعمل التابع لجامعة الأمم ، وإذا كانت

الجامعة قد فشلت من الناحية السياسية فيكفيها فخراً نجاح مكتب العمل الدولى فى مهمته الاجتماعية الإنسانية ، فعلاوة على خدمته للطبقات العاملة بنشر البيانات الخاصة بحالة العمال وتشريعاتهم وأمانيهم وآمالهم فى مختلف أنحاء العالم ومطالبته البلدان المتمدينة المشتركة فى المكتب أن تعالج مشكلات العمال وأن تحارب الفاقة الضاربة أطنابها بين الطبقات العاملة وأن تكافح البطالة وتحدد الأجور الدنيا وساعات العمل وتحتم على أصحاب العمل رؤوس الأموال منح أجازات العمال وأيام راحتهم دون خصم أجورهم ، وعلاوة على نجاح المكتب فى اعتبار العامل فى كثير من التشريعات هو عامل المصنع وكذلك أجير الحقل وقد كان التعريف قديماً قاصراً على عامل المصنع دون الفلاح فى الريف فقد نجح المكتب نجاحاً كبيراً فى نشر البيانات الاحصائية الاقتصادية الدولية الخاصة بالصناعة والعمل مع دقة التعليق عليها مما ساعد الاقتصاديين على دراسة كثير من المشكلات الاقتصادية التى تتناول التجارة الدولية وكسادها وهبوط أسعار المصنوعات وركود سوق الصناعة وتكدس الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعيه مع صعوبة تعريفها وهبوط العملات واضطرابها وتعقد مشكلات العمل وتعصب السياسة الجمركية وتسابق الأمم فى حطة الحماية الجمركية المبالغ فيها وغيرها من شتى المشكلات التى أدت إلى استحكام حلقات الأزمة الاقتصادية العالمية .

٢ — **الطريقة النفسية التحليلية** : Systeme Psychologique يمكن التساؤل هل تدخل هذه الطريقة التى تقوم على أساس تحليل شعور المرء وإحساسه وحالته المعنوية ضمن الأسلوب الاستنباطى أم تدخل فى نطاق الأسلوب التطبيقى فى البحث وهل يدين المرء للفروض الخيالية على أساس الاحتمالات المعنوية والحسية أم يرسم المرء خطة بحثه وفق ماير اه من تجارب جامة مصدرها الشعور والحالة النفسية ثم يعمد إلى تحليلها واستخراج القواعد منها ؟ يقول بعض الاقتصاديين بتبعية هذه الطريقة للأسلوب الاستنباطى المنطق فى البحث غير أنه يتضح إمكان استخدامها أيضاً بتوفيق فى تقرير قاعدة معينة مع مختلف التجارب الانسانية ، ويراعى أنصار هذه الطريقة فى دراساتهم الاقتصادية — وفى مقدمتهم النمساويون الذين أغرموا بالدراسات التحليلية النفسيه وبرعوا فيها ونشروها فى فروع العلوم المختلفة لا سيما فى دراساتهم الطبية والاقتصادية — العوامل النفسية والمعنوية ويزعمون أنها تؤثر فى حياة المرء الاقتصادية وفى مدى إنتاجه واستهلاكه وحالة السوق واتجاه النشاط الاقتصادى ، ويحسبون ألف حساب لعواطف المرء وإحساسه وميوله وتقلبات هذه الميول وأثر ذلك فى الإنتاج والاستهلاك وهى فى اعتبارهم بواعث النشاط الاقتصادى ، وبفضل هذه الطريقة

استطاع رجال الاقتصاد أن يدرسوا بدقة وتعمق الانتفاع بشيء ما، ولا غرو فى ذلك فالمنفعة نتيجة لحاجات المرء ورغباته وقيمتها تبدو وفق هذه الحاجات فقد تكون مرتفعة القيمة كما قد تكون زهيدة، وهى لا وجود لها إلا بأرادة الإنسان نفسه وبناء على مطالبه فى هذه الحياة، وبحثوا كيف أن قيمة الانتفاع بشيء تتغير وفق الظروف والأحوال والبيئة والأشخاص.

والواقع أن المرء ليس مجرد آلة صماء تنتج وتستهلك وفق أرقام معينة لا تتعدل ولا تتغير، بل لا حساسة وحالته المعنوية أثر كبير فى تصرفاته الاقتصادية، فمثلا لا يمكننا أن نحسب استهلاك الشعب السنوى من القمح وفق متوسط استهلاك الفرد عموماً المستخرج طبقاً للبحوث الحسابية والاحصائية، بل يجب مراعاة درجة البلاد من المدنية ومستوى معيشة العامل وحالته المعنوية وملاحظة أن الفرد بالبلدان المتمدينة يستهلك من القمح كميات أقل من استهلاك الفرد الذى يعيش بالبلدان الزراعية المحضة حيث مستوى المعيشة منخفض وأجر العامل زهيد وغذاؤه الأساسى الخبز بينما غذاء العامل بالبلدان الصناعية فى الغرب متنوع، وكذلك لا يمكننا أن نقيس على أرقام استهلاك الشعب الفرنسى أبان رخائه وحبوره وانتصاراته تقدير حاجاته اليوم بعد اندحاره واحتلاله وما يمر فيه من أزمات ومحن عقب معركة فرنسا وهدنة بيتان Pétaiu ، فهى لا شك تضعف من حالته المعنوية ونفسيته المرحة وإقباله على الترف والكماليات وتجعله فى أشد الحاجة إلى الضروريات لا يعبأ بسواها ولا يطلب من الحاجات إلا ما يسد رمقه ويقوم أوده.

٣ — الطريقة التاريخية : Systeme Historique لقد كان التاريخ خير عظة للانسانية يرسم المرء بناء عليه المستقبل فى ضوء حوادث الماضى، ويتخذ منه عبرة بالغة ليأمن الزلل، وهذا ما حدا برجال الاقتصاد الألمان الذين ناهضوا فكرة البحث الاقتصادى على أساس الاستنباط والمنطق وأرادوا أن يشيدوا صرح ألمانيا القوى ويضعوا نظامها الاقتصادى على أساس وطنى صميم إلى التحقيق التاريخى الدقيق واستخراج الملاحظات التى يمكن الاستعانة بها فى علاج المشكلات الاقتصادية، وفى ضوء الحوادث التاريخية وما تقلب فيه الشعب من بأساء ونعماء وما نعم به من رغد وما قاساه من شقاء وأمراضه الاجتماعية وتطوراته فى ميادين الإنتاج والكفاح الاقتصادى العالمى استخلصوا مشاهدات عديدة لها مزاياها نظراً لدقتها وصدقها فى بحوثهم، وقد بنوا دراستهم على الملاحظة والمشاهدة المحضة وجعلوا من الاقتصاد السياسى علماً قائما على سرد سلسلة من الحوادث المتتابعة مع نتائجها وعظاتها أو

أو بعبارة أخرى — مع عدم المبالغة فى القول — شريطاً سينمائياً يسرد مناظر مختلفة ولكنها مرتبطة بعضها ببعض ومصحوبة بالتعليق عليها والشرح وغايتهم أن يستخلصوا من حوادث الماضى خطة المستقبل ويرشدوا الشعب إلى أصلح الطرق لمواصلة تقدمه ، وهم يرون أن الحالة الاجتماعية فى شعب من الشعوب مستمرة فى التطور تبعاً لتطور حاجات البشر وانه لا يمكن بأى حال من الأحوال ولا فى أى ظرف من الظروف ولا فى أى بلد من البلدان اعتبار حالة من الحالات الاجتماعية القائمة نهائية مستقرة لاتتغير ولاتتقلب وانها أفضل ما يمكن التفكير فيه والأخذ به لصالح الشعب ، لذا يجب استبعاد إلزام الاقتصادى بأن يضع نظاما ثابتاً لايتغير أو قوانين نهائية لا يمكن تعديلها ، وعلى ذلك فالقوانين الاقتصادية الصحيحة هى تلك المكتشفة فى ضوء الحوادث التاريخية وهى لا تنطبق إلا على حالة اجتماعية فى ظرف محدد ، ولا يمكن اعتبار المشاهدات التى يجمعها الاقتصادى قوانين إلا بعد جمع طائفة عديدة منها ، لذا تعين عليه حتى يأمن العثار أن يدرس تطور التاريخ لدى شعب من الشعوب قروناً عديدة ويستخرج منها الملاحظات الاقتصادية المختلفة ، وعلى الاقتصادى فى اعتبار أنصار الطريقة التاريخية أن يحترس من وضع القواعد العامة بناء على حكم سريع ، وعليه أن يتوخى دراسة تطورات نظم الشعب بدقة وان يتبع هذه النظم فى نموها واضمحلالها وأن ينظر اليها خلال منظار النقد التاريخى Critique Historique حتى يمكنه أن يكشف عن حاجات الشعب الاقتصادية وطرق تحقيقها ، ولاشك أن لهذه الطريقة مزاياها فى إقامتها البحوث الاقتصادية على أساس الحقائق وتشخيصها المرض وفق تكوين الشعوب الاجتماعى والسياسى ؛ إلا أن عيبها الاساسى هو انكارها أهمية اتباع الطريقة المنطقية فى البحث مما يحرم الاقتصاد من سلاحه الهام فى الدرس والتمحيص باعتباره ضمن نظام العلوم Sciences ، فلاشك أنه يتعذر اعتبار الاقتصاد السياسى علماً إذا نزعنا عنه مبادئه العامة Principes généraux كما يريد أنصار الطريقة التاريخية فى البحث ، فهم يرمون إلى جمع بيانات تاريخية لا حصر لها يتطلب جمعها واستخراج الملاحظات منها آلاف السنين حتى يصبح الاقتصاد وفق أسلوبهم علماً بالمعنى الصحيح ، وهذا ما حدا بكثير من أنصار هذه الطريقة إلى اللين والتساهل فى التمسك بأهداب سياستهم الاقتصادية تمسكا ينزل بمستوى الاقتصاد من العلم إلى مجرد سرد الحوادث وجمع الملاحظات والمشاهدات .

٤ — **الطريقة القائمة على التحقيق** : Systém monographique تتلخص هذه الطريقة فى عرض طائفة من الظواهر والحوادث الاقتصادية التى تتناول الأسرة وطرق

معيشتها باعتبارها الخلية الاجتماعية فى عرف أنصار هذه الطريقة وعلى رأسهم الاقتصادى الفرنسى لبلى le play وتعميم هذا الوصف فى عدد كبير من الأسر المتماثلة فى وسطها وطرق معيشتها وميزانيتها وتشخيص الداء بناء على هذا العرض ثم وصف الدواء لا للأسرة بل للمجتمع ، وهى تشبه الطريقة النفسية التحليلية بتحليلها نواحى نشاط الأسرة ولكنها تختلف عنها فى انها تعرض لحوادث مادية بينما الثانية تتناول العوامل المعنوية المستترة مما يجعلها دقيقة صعبة ، وقد توسع أنصار هذه الطريقة فى تعميمها فطبقوها على المناطق الزراعية والصناعية وعلى البيئات وكذلك على طوائف العمال والأمم برمتها ، وقد ساعدت الباحثين فى التعرف على حالة الطبقات المجدة وما تحتاج إليه وأساس الإنتاج والثروة بالبلاد ، وذلك كى يعملوا على مكافحة الفاقة وتحسين حالة العمال وتنمية الثروة القومية ، ولهذه الطريقة مزاياها فى الدرس فهى تقوى فى اعتبار علماء الاجتماع والأخلاق ملكات الملاحظة واستخلاص القاعدة منها ، غير أنها لا تخلو من نواحى الضعف وأهداف النقد ، فضعفها يتجلى فى صعوبة اختيار النماذج التى يحسن دراستها واستخراج النتائج على أساس هذه الدراسة وكذلك صعوبة تلافى الخطأ فى الملاحظات ، ولا يخفى ما فى ذلك من ضرر إذ أن الباحث يعير أهمية كبرى لهذه الملاحظة فى دراسته وكثيراً ما يرجع الخطأ إلى المعلومات البعيدة عن الصحة التى يعطيها أربابها للباحث بسوء قصد .

الاستعانة بمختلف الطرق السابقة فى البحث : لا شك أن الاعتماد على طريقة دون أخرى كالطريقة الحسابية أو النفسية التحليلية أو التاريخية أو التحقيقية إذا أدى إلى دراسة ناحية من نواحى الحياة الاقتصادية التى تختص فيها هذه الطريقة وتتقنها ، كدراسة تعداد السكان والثروة وفق الطريقة الحسابية والإحصائية ، وكدراسة النهوض بالحياة الاقتصادية وحاجات الأمة ووسائل تقدمها الاجتماعى والاقتصادى وضرورة إحياء صناعاتها المحلية بعد أن عجزت الزراعة عن سد مطالب السكان وتحقيق أمانى ساستها فى النهوض بالبلاد إلى مصاف الدول العظمى وفق الطريقة التاريخية ، وكدراسة مشكلات الأسرة والعمال وفق الطريقة التحقيقية ، فانه لا يشفى غليل البحث العلمى ولا يكفى لاستيفاء الدرس بحال ، إذ علاوة على ما قد يحدثه من الخطأ يدع بعض المسائل الهامة دون تعمق فى فحصها ، لذا كان الأفضل وهذه الطرق المختلفة يكمل بعضها بعضاً التوفيق بينها وأتباعها حسب الظروف والأحوال فى بحث المشكلات الاقتصادية ووضع قواعد علم الاقتصاد السياسى .

الفصل الرابع

بعض المصطلحات الاقتصادية الهامة

الحاجات — الأشياء — المنفعة — قيمة المنفعة — الحد الأدنى للمنفعة
العرض والطلب — التبادل — المقايضة

الاقتصاد السياسى كسائر العلوم له اصطلاحات فنية دقيقة يحسن الإلمام بأهمها حتى لا يصعب فهم كثير من مسائله نظراً لتكرار ورودها فى أبوابه هى فى الواقع مزيج من المصطلحات والقواعد ، وبينها بعض العبارات الوثيقة الصلة ببديهيات الاقتصاد وأهمها الحاجات besoins . والأشياء objets والمنفعة utilité وقيمة المنفعة valeur d'usage والحد الأدنى للمنفعة utilité finale والعرض والطلب offre ef demande والتبادل échange والمقايضة troc ، وفيما يلى تعريفها وشرحها :

حاجات الإنسان : يحتاج المرء فى معاشه دائما إلى إشباع مطالبه ورغباته ، وحاجاته تكون أحيانا طبيعية يترتب على حصوله عليها محافظته على حياته ووجوده فى هذه الدنيا فهى ضرورية لبقاء النوع وإذا تعذر عليه الحصول عليها بصورة ماقضى عليه وزال النوع من الوجود ، مثال ذلك حاجته للأكل والشرب والنوم ، وتكون هذه الحاجات أحيانا مما تمليها عليه المدنية فهى ليست ضرورية لبقاء النوع بل هى حاجات تعد المرء بوسائل الراحة التى يرغب فى زيادتها منذ فجر المدنية وتزيد فى رفاهية المجتمع من النواحى المادية والأدبية والثقافية . مثال ذلك تشييد المبانى الشاهقة وشق الطرق الفسيحة ومد خطوط السكك الحديدية واستخدام قوى الطبيعة كالكهرباء والبخار والتمتع بنور العلم وهكذا . . . .

ويشبع الإنسان رغباته عن طريق الخدمات التى يحصل عليها بواسطة الأشياء المادية النافعة أو الأشخاص العاملين ، فالأطعمة تغذيه وتقيه الفناء والملابس تطرد عنه الحر والبرد والمنزل يشبع حاجات المرء فى السكنى وحرارة التدفئة الصناعية تقيه شر البرد وقسوته ، وكذلك الحال فى الأشخاص فالطبيب باستشاراته يعالج المرء من الداء ويمهد له طريق الشفاء والمحامى يدافع عن حقوقه أمام القضاء ويحاول أن يرد إليه ما اغتصب منه والمعلم يلقن التلميذ العلوم والمعارف والعامل يجد فى الحقول والمصانع لإعداد الحاجات اللازمة للانسان من

محاصيل زراعيـة أو مصنوعات شتى ، وخلاصة القول أن كل انسان عادة يمثل دوراً نافعاً فى هذه الحياة لا يخلو من فائدة لغيره .

ويعنى بالحاجات اقتصاديا مطالب المرء ورغباته وتشوقه إلى الحصول على شىء ما فى متناوله الحصول عليه بصرف النظر عن درجة طلبه هذا فى عرف قاموس اللغة وقيمة هذا الشىء لديه أو فى السوق فقد تكون رغبته منصبة على الضروريات كما قد تكون منصبة على الكماليات ، وقد تكون حاجتـه إلى الشىء الزهيد الثمن كما قد تكون حاجته إلى النفائس ، فالحاجة قد تتناول الرغبة فى الذهاب إلى دور الخيالة والتمثيل أو فى التـدخين أو فى تعاطى المشروبات الروحية الضارة بالصحة وقد تكون فى الطعام والمـاء والمسكن والملبس .

ولمـا كان سبب نشاط الإنسان هو إشباع حاجاته أصبحت هذه الحاجات هى الآلة الرئيسية للنظام الاقتصادى .

وأهم ظواهر الحاجات من الناحية الاقتصادية ما يأتى :

(١) ان عددها غير محدود ، فهى تتعدد وتكثر كلما تمادت مدنيتنا فى التقدم ، إذ أن الإنسان المتحضر ينشد حاجات متعددة تفوق مطالب الإنسان الساذج الذى يعيش على الفطرة ، فنجد أن الأقدمين كانوا يجهلون كثيراً من وسائل الراحة الحديثـة كما كانوا لا يعمدون إلى أساليب الحيطة الصحية التى نتمسك بها كاحدى ضرورات حياتنا اليوم ، فنور الكهرباء والسفر بالسكك الحديدية والسـيارات والطائرات لم تك معروفة قديما كذلك الحال فى كثير من فروع العلوم التى تدرس اليوم فى الجامعات ، وكما إننا نحكم على أجدادنا بالقناعة فسوف يرى أحفادنا فى كثير من مواد الترف التى نستعملها اليوم إحدى ضرورات الحياة ولوازمها الأولى .

وهـذه الظاهرة مشاهدة فى طبقة العمال ، فعامل اليوم يتقاضى من الأجور أضعاف ما كان يتقاضاه أمس وينعم بمختلف وسائل الراحة التى كان محروما منها فى القرن المـاضى ، كما يتمتع بمزايا جمة كانت حلما بعيـدا ، مثال ذلك التأمينات الاجتماعيـة والمستوصفات والمستشفيات والمدارس المجانية ، ونراه مثلا فى الولايات المتحدة كثيرا ما يتوجه إلى محل عمله فى سيارة أسوة برب العمل .

ولـكن يمكن التساؤل فى هذا الصدد هل أدت زيادة حاجات المرء وتحقيقها إلى التمتع بقسط وافر من السعادة ؟ وهل الإنسان اليوم يشعر أنه أسعد حالا منه بالأمس ؟ هذا

ما لا يمكن ادعاؤه فان صرخات البشرية وشكواها ومطالبها المستمرة تجعلنا لا نرد على هذا السؤال إلا بالنفى ، إذ أن الحاجات التى أشبعت توجد مجالا فسيحاً للمطالبة بأخرى وهكذا ...

(ب) إنها محدودة فيما يختص بقدرة المرء على استهلاكها . أى أن المرء إذا رغب فى شىء ما فبمجرد إشباع رغبته تضعف قابليته له وحاجته إليه مؤقتاً إذ أن قدرته على استهلاكه محدودة ، وهذا ظاهر لاشك فيه فيما يختص بالحاجات الضرورية كالأكل والشرب والنوم فجسم الإنسان يحتاج إلى كمية معينة منها إذا حصل عليها رغب عنها وأعرض عن طلبها .

أما فيما يختص بالحاجات الوليدة من المدنية فانه يبدو لأول وهلة أن حاجتنا إليها تتصاعد بحصولنا على قسط منها وأننا نطلب المزيد دائما شأننا فى هذا شأن النار تلتهم كل ما يحيط بها وما بلقى فى أتونها ، وهذا الاعتقاد مصدره أننا ننظر إلى هذه الحاجات جملة ، أما إذا نظرنا إلى كل منها على حدة وحللنا حاجاتنا ظهر لنا عاجلا أو آجلا الحد الأقصى لرغبتنا إلى هذه الحاجة كحاجتنا إلى الملابس الفاخرة أو إلى السيارات أو إلى الأنبذة المعتقة وهكذا .

غير أنه يتراءى أن هناك استثناء من هذه القاعدة فيما يختص بحاجتنا إلى النقود ، فرغبة الانسان فيها لا حد لها ولا يمكن إخماد جذوتها بحال ، فلم نسمع بإنسان رفض الذهب أو الفضة أو أوراق النقد لحصوله على كفايته وعدم رغبته فى المزيد ، ولكن هذا ما نراه فى الظاهر أما الحقيقة فهى خلاف ذلك إذ أن النقود ليست إلا واسطة فى حصولنا على حاجاتنا وليست فى حد ذاتها كفيلة باشباع مطالبنا إلا باستبدالها كثروة بأخرى ننشدها ، وقد بينا فيما سبق أن حاجاتنا الضرورية والكمالية على حد سواء تنقص أولا بأول بمجرد اشباعها وتتجدد وهكذا . . . .

(ح) أنه يمكن استبدال الحاجة بأخرى إذا تطلب الأمر ذلك ، فتدل التجارب الاقتصادية على أن الحاجة كثيرا ما يمكن استبدالها بالأخرى وأن هذه الحاجة يمكن اشباعها باستهلاك شىء بدل آخر ، وكثيرا ما نشاهد هذه الظاهرة فى حالة ارتفاع أسعار إحدى المنتجات فان المستهلك يعرض عنها إلى أخرى تقاربها تتحمل ميزانيته نفقاتها ، مثال ذلك أزمة المسارح التمثيلية فى أوروبا نظرا لغلاء أسعار كراسيها مما جعل الجمهور يعرض عنها ويتوجه إلى دور الخيالة حيث يجد فيها تسلية مشابهة لتسلية دور التمثيل ، وكذلك الحال فيما يختص بالمنتجات المعتادة كالفاكهة والمشروبات والأقمشة فاذا ارتفع ثمن صنف منها أعرض الفرد عنه إلى صنف آخر ، ولا ننسى استعاضة الأمم الصناعية الكبرى عن المواد الأولية التى تفتقر إليها بأخرى تصنعها على أساس الاستعاضة ersatz فى الكيمياء الصناعية مثال

ذلك صناعة ألمانيا للبترول الصناعى والولايات المتحدة للكوتشوك الصناعى .

وظاهرة الاستعاضة عن صنف بآخر من الأهمية بمكان إذ تضع حداً لجشع المحتكر فتفوق خسارته من نقص عدد المستهلكين زيادة أسعار الصنف ، غير أنه يتعذر فى حالات معينة الاستعاضة عن حاجات بأخرى إذا كانت هذه الحاجات إحدى الضرورات القصوى كالدقيق والسكر مثلا ، وتبادر الدولة عادة إلى التدخل لمكافحة غلاء أسعار الحاجات الأولية دفاعاً عن الطبقات المتوسطة والفقيرة حتى لا يستنزف التاجر الجشع موارد الأهلين ومثال الحاجات التى لا يمكن الاستعاضة عنها بغيرها أيضاً تلك التى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عادات المرء ، فالعامل صاحب الأجر المرتفع الذى اعتاد أن يعيش وفق مستوى معيشة معينة يثور إذا خفض رب العمل أجره لأنه يتعذر عليه أن يقلع عن عادته فى أكل الخبز الأبيض والطعام الدسم وشرب القهوة والتدخين والذهاب إلى السينما أسبوعياً مما يؤدى إلى احتجاجه وإضرابه إذا لم تجب مطالبه .

الأشياء : يعنى بها عموماً الأشياء المادية التى تفى بحاجاتنا عن طريق مباشر أو غير مباشر ، مثال ذلك مياه النهر فهى تطفىء عطشنا وفى ذلك إشباع رغبتنا عن طريق مباشر ، وحفر القنوات وشق الترع يؤدى إلى حصولنا على المياه الضرورية لنا عن طريق غير مباشر ويعنى بالأشياء من الناحية الاقتصادية ما نحصل عليه ويحقق إشباع رغبتنا سواء كان هذا الاشباع له فائدته الصحية أو الأدبية أو هو مجرد حاجة لإحدى مطالب النفس ، وللاشياء أقسام عدة أهمها ما يأتى : —

١ — **تقسيم الأشياء من الناحية الاقتصادية** : فهى تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما :

(أ) الأشياء التى لا مالك لها ويتعذر امتلاك الفرد لها لأنها ملك الجميع مثال ذلك الماء والهواء والنور والشمس .

(ب) الأشياء التى يملكها الأفراد وهى وحدها التى تدخل فى نطاق الاقتصاد وهذه حالة غالبية الأشياء ، وتكثر هذه الأشياء فى البلاد المتمدينة حيث يكدح المرء فى سبيل استثمار الثروة وتوفير أساليب الرفاهية وحيث يضرب بسهم وافر فى الصناعة والزراعة والتجارة .

وهذه الأشياء الاقتصادية كثيراً ما يطلق عليها الثروة أيضا ، غير أنه يلاحظ أنه ليس من الملائم أن تلقب الأشياء دائماً بالثروة فاذا كان هذا الاصطلاح يجوز فى الأشياء الهامة فهو غير ملائم فى الأشياء التافهة الضئيلة القيمة كالابرة وقدح الماء وحفنة التراب .

وهذه التفرقة بين الأشياء الاقتصادية وغير الاقتصادية تؤدى إلى اشتراط ما يأتى كى تدخل الأشياء فى نطاق الاقتصاد :

(ا) أنه يصح امتلاكها .

(ب) أنه يمكن تبادلها مع غيرها وأن تصبح أداة تعامل سواء بالبيع أو الإيجار أو الإعارة أو غير ذلك من عقود التعامل ، وعلى ذلك فالمواهب الطبيعية أو المكتسبة التى لا يتحكم فيها الفرد ويتصرف فيها وفق إرادته كالكفاءة المحامى أو الطبيب أو الموسيقى أو الكاتب أو مدير المصنع لا تدخل فى عداد الأشياء الاقتصادية .

(ح) يجب أن يكون للشىء قيمة معينة فى التعامل ، أى قيمة تجارية تظهر فى رغبة المرء فى تبادل الشىء مع غيره أو شرائه من الغير نظير تقديم خدماته أو نظير وفائه الثمن بواسطة النقود ، وبناء عليه يشترط أن يكون عزيزاً بمقارنته بحاجات المرء المراد إشباعها ، فإذا ضربت قبيلة خيامها على شاطىء النهر وأمكنها الحصول على المياه العذبة اللازمة لها منه بسهولة لم تعد هذه المياه بالنسبة للقبيلة فى عداد الأشياء الاقتصادية ذات القيمة بخلاف الحال فى المدن حيث توصل المجالس المحلية أو البلدية أو الشركات المياه للأهلين بواسطة الأنابيب وتبيعها بالمتر المكعب يقاس بواسطة العداد .

٢ — **تقسيم الأشياء من ناحية الانتاج والاستهلاك** : هناك أشياء للانتاج وأخرى للاستهلاك وفيما يلى البيان :

(ا) أشياء الاستهلاك : وهى تلك التى انتهى إعدادها وأصبحت قابلة لانتفاع المرء باستهلاكها مباشرة بعد أن مرت فى مراحل الإنتاج المختلفة وتغيرت معالم موادها الأولية ، مثال ذلك الخبز وقد مر قمحه من مرحلة الزراعة إلى الحصاد إلى الدراس إلى الطحن لتحويله إلى دقيق فإلى العجين فإلى الخبز والفرن والمنزل المعد للسكنى وقد مر من مرحلة وضع أساسه إلى تشييد البناء إلى وضع الشبابيك والأبواب ودهانه بالطلاء فإلى زخرفته فتأثيثه .

(ب) أشياء الإنتاج : وهى متعددة ومختلفة المراحل وغرضها إعداد حاجات المرء أو بعبارة أخرى إعداد الأشياء القابلة للاستهلاك وهى تنقسم إلى قسمين رئيسين :

الأول : المواد الأولية : وهى الحاجات اللازمة لصناعات مواد الاستهلاك كالقطن فهو لازم لصناعات الأقمشة ، والحديد الخام فهو لازم لصناعات الآلات ، ومراحلها فى بعدها وقربها من الاستهلاك متعددة إذ هى تلج عدة أبواب صناعية وتحويلية قبل أن تصبح معدة لاستهلاك المرء مباشرة ، فالقطن مثلا يجمع ثم يحلج ثم يكبس ثم يغزل كى يصير خيوطاً

وهذه الخيوط تنسج كى تصير قماشاً والأخير نصنع منه ملبوسات المرء بواسطة الحياكة .

الثانى : الآلات وهى الأدوات الرئيسية التى تعد المادة الأولية للاستهلاك ، فهى مع لاستعانة بالعمل تحرث الأرض وترويها كى تخرج المواد الأولية اللازمة للصناعة كالقطن والكتان ، كما تصنع حاجاتنا بتحويل المواد الأولية إلى مواد قابلة للاستهلاك ، بل وتسهل لنا المواصلات وتجعل مدننا بما تشيده من نفق وجسور وخزانات وهذا التقسيم ليس بقاطع وفاصل ، فهو يختلف حسب أغراض الأشياء فقد تكون الأشياء لأغراض الاستهلاك كما قد تكون لأغراض الإنتاج وفق استعمال الشيء ، مثال ذلك الزيت فإذا استعمله المرء فى إضاءة مصباحه كان غرضه الاستهلاك أما إذا استعمله فى تليين عجلات وتروس آلات مصنعه كان غرضه الانتاج .

وأهم الأشياء التى غرضها الإنتاج هى :

١ — الأرض ، فهى التى تنتج لنا المحاصيل الزراعية كما نستخرج منها المعادن ونربى على سفوحها الحيوانات .

٢ — الآلات والأدوات ، فهى التى تعاوننا اقتصاديا على تحقيق رغباتنا من الزراعة والصناعة والتجارة بمحاريثها ومصانعها وقاطراتها وسفنها وسياراتها وطائراتها وقناطرها وغيرها .

٣ — المبانى ذات الأغراض الاقتصادية ، وهى التى يخزن فيها المرء محصولاته ومنتجاته أو بضائعه أو يأوى فيها مواشيه أو يعد فيها آلات مصنعه .

٤ — النقود ، وتشمل الذهبية والفضية والمعدنية وأوراق النقد والشيكات والأوراق التجارية وكافة وسائل التعامل ، فبواسطتها يمكن المرء أن يحقق ما يعن له من مشروعات اقتصادية وأن يحصل على المواد الأولية اللازمة لتسيير دولاب أعماله .

٥ — المواد الثانوية اللازمة للانتاج ، وهى المواد اللازمة لتسيير دولاب الزراعة والصناعة ومواصلة الانتاج عن طريق مباشر كالفحم والبترول لتسيير الآلات والزيت لتليينها والأسمدة لتقوية الأرض وهكذا .

٣ — **تقسيم الأشياء من ناحية صنعها** : إذ تنقسم كذلك الأشياء إلى تلك التى تم صنعها وأعدت للاستعمال وتلك التى لم يكتمل صنعها بعد ، وفيما يلى البيان :

(أ) الأشياء التى تم صنعها وأعدت للاستعمال هى التى انتهى الصانع منها وأصبحت معدة للاستعمال فى الغرض الذى أنشئت من أجله كالآلات والأراضى التى حرثت وجهزت

لبذر الحب والبناء الذى تم إعداده لتخزين البضائع والملبوسات والمشروبات والأغذية .

(ب) الأشياء التى لم يكتمل صنعها بعد وإعدادها للغرض الذى أنشئت من أجله ، فهى التى لا تزال تحتاج إلى اليد العاملة كى يمكن للانسان الانتفاع بها ، مثال ذلك القمح فى سنابله فوق عيدانها وقبل الحصاد والقطن فى شجيراته قبل جنيه والدقيق عند الطحان أو الخباز قبل عجينه وإعداد الخبز منه وهكذا .

٤ — تقسيم الأشياء الى مستقلة كل عن الأخرى والى مكملة كل منها للأخرى :

وفيما يلى البيان :

(ا) الأشياء المستقلة كل منها عن الأخرى وهى التى يمكن أن يستعمل المرء وحدتها دون الالتجاء إلى وحدة أخرى مثلها أو مقاربة لها لتكملها وتجعل استعمالها مجديا ، مثال ذلك ركوب السيارة أو سكن المنزل أو أكل قطعة الحلوى وهكذا . . . .

(ب) الأشياء المتممة كل وحدة منها للأخرى وهى التى لا يعد استعمالها مجديا إلا إذا صحب استعمال وحدة أخرى شبيهة بها أو متممة لاستعمالها حتى يشبع هذا الاستعمال حاجة الفرد ، ويلاحظ أن هناك اتصال وثيق بين جل الأشياء شبيه باتصال الحاجات والرغبات ، فكثير من الأشياء تتجلى فائدتها باستعمال مثيلاتها ومتمماتها معها . فرغيف الخبز تتجلى فائدته فى استعماله مع بقية أصناف الطعام من خضراوات ولحوم والخيول الأصيلة المطهمة تتجلى روعتها وجلالها فى قيادتها لعربة جميلة الصنع والمنزل المزخرف الأنيق يتضح جماله فى إحاطته بحديقة حسنة التنسيق ، كما أن هناك أشياء يتعذر البتة استعمالها إلا مع مثيلاتها فالحذاء لا يستعمل إلا مزدوجا وكذلك القفاز والمقص لا يؤدى عملية القطع إلا إذا كان زوجاً من الأسلحة وهكذا .

المنفعة : ويعنى بها عملية استفادة المرء من شىء يشبع بواسطته رغبته ، فهى والحالة هذه نتيجة لحاجات الانسان ورغباته وقيمتها تبدو وفق هذه الحاجات ، فقد تكون مرتفعة القيمة كما قد تكون زهيدة ، وهى لا وجود لها إلا بإرادة الإنسان وبناء على مطالبه فى هذه الحياة ، وعلى ذلك يمكن القول بأن الشىء يعد نافعاً اقتصادياً إذا أجاب رغبة من رغبات الإنسان على اختلاف أهميتها ودرجاتها ومهما كانت هذه الرغبة ضئيلة وثانوية .

ويترتب على ذلك : —

(ا) ان قيمة شىء معين فى نظر الأفراد تختلف باختلاف رغبات كل فرد وذوقه فلا يتفق الأفراد فى اختيار ألوان أطعمتهم وملابسهم ونزهاتهم وملاذهم .

(ب) إن الأشياء وقيمتها فى نظر فرد معين تختلف باختلاف حاجته إليها ورغبته فيها ، فقد يفضل المرء نوعا معينا من الرياضة على نوع آخر ويغرم بمؤلف معين دون سواه ويميل إلى استماع قطعة موسيقية معينة دون غيرها وهكذا .

(ح) إن الشيء وقيمته فى نظر الفرد ليست له نفس المنزلة فى كل حالة من الحالات ، فما يقبل عليه المرء فى ساعة معينة قد يمجه ويطاب سواه فى ساعة أخرى وقد يرغب اليوم فى ركوب صهوة جواده ساعات بينما أنه بالأمس لم يرغب فى امتطاء جواده أكثر من دقائق معدودات وفضل عليه الدراجة مثلا .

(ى) إن إقبال الناس جملة على الشيء يتغير وفق عوامل معنوية « كالمودة » La mode فما يقبل الناس عليه فى وقت معين تبعاً لميل الأذواق فى مجموعها اليه كنوع من النسيج أو الملبس انتشر حسب « المودة » قد يعرضون عنه لأنه أصبح لا يتفق مع الذوق العصرى وحل محله آخر جديد فى سوق « المودة » .

(هـ) إن قيمة الشيء فى نظر المرء تختلف حسب الظروف المحيطة به ، فإذا تاه ثرى يحمل أموالا طائلة فى صحراء قفراء وعطش حتى أشرف على الهلاك ساوى قدح الماء فى نظره قناطير الذهب وتمنى لو حصل على جرعة ماء نظير ما لديه من مال بينما ثمنها يكاد يكون فى حكم العدم فى المدينة الزاهرة العامرة .

هر المنفعة : أدى التأمل فى قيمة الشيء فى نظر مستهلكه بالمدرسة الاقتصادية النمساوية وأنصارها منذ أواخر القرن الماضى إلى بحث درجة منفعته عنده باستعماله وهل قيمة الاستعمال واحدة أم هى على درجات تبدأ عالية ثم تتناقص شيئا فشيئا إلى أن تهبط إلى حد هو نهاية المنفعة ، وغير ذلك من الدراسات والبحوث وحجج المحبذين والخصوم والتى لا تتعدى على حد قول بيرو Perreau الناحية النظرية المحضة (١) .

وقد استنبطوا بأن درجات المنفعة متباينة ، فان المرء فى إقباله على استهلاك شيء معين يبدأ منهمكا فى الاستهلاك وقد أخذ عليه كل شيء ، ثم يتناقص الانهماك حتى يصل إلى حد الكفاية والاعراض ، فالمرء فى أكله يتناول الطعام حتى يشبع وفى شربه يجرع الماء أو غيره من الشراب حتى يروى وفى مسراته يلهو حتى يمج اللهو وهكذا .

---

(١) انظر « محاضرات فى الاقتصاد السياسى » لكاميل بيرو ، جزآن ، باريس ١٩٢٨ صفحة ٦٧ الجزء الأول Cours d'Economie Politique par Perreau, 2 vol, Paris1928

واتخذوا فى شرحهم من الأمثلة الأشياء القابلة للتجزئة ثم جعلوا قيمة منفعة الأجزاء من شىء معين بعد تقسيمه إلى نسب متساوية تختلف باختلاف درجة الانتفاع، فتقل أهمية الشىء وقيمته تبعاً لتمادى الفرد فى الانتفاع به وهكذا يبدأ الانتفاع أو التمتع بالشىء هاما وضروريا ثم يقل شيئاً فشيئاً حتى يصل إلى الحد الأدنى للانتفاع شأنه شأن قطار ينهب الأرض نهباً ليصل إلى جهة معينة ، فهو لا يزال مسرعاً حتى إذا قارب مكان الوصول هدأ من سرعته ثم وقف بمجرد بلوغ غايته وهى المحطة المعينة ، ولكن لا يمكن القول فى تقسيم الشىء إلى أجزاء بأن جزءا يفضل الآخر بالذات وبالتعيين بل إن فائدة وقيمة الأجزاء المختلفة واحدة وتتساوى فى أهميتها وكذلك فى فقدانها هذه الأهمية ووصولها إلى الحد الأدنى للمنفعة ، فاذا فقد جزء منها بحادث ما حل أى جزء آخر أو حلت جميعها محل المفقود بلا تمييز ، إنما يحدد أهمية الجزء من الشىء الانتفاع به وقيمة هذه المنفعة .

وأمثلة المنفعة وحدها الأدنى لا تحصى ، يمكننا أن نذكر مثلا واضحا بعيداً عن التعقيد وهو شرب الماء ، فاذا كان الفرد فى تجرعه الماء يوميا يتعاطى عدة أكواب كانت الكوب الأولى عنده أهم من الثانية والثانية أهم من الثالثة والثالثة أهم من الرابعة وهكذا حتى إذا وصل إلى الرابعة أو الخامسة مثلا تعذر عليه مواصلة شرب الماء وقد أخذ كفايته منه وعدت الرابعة أو الخامسة الحد الأدنى للمنفعة ، وهو يمكنه فى حالة شح الماء أن يستغنى عن الثالثة والرابعة والخامسة مثلا فى اليوم دون الاضرار بصحته ويوزع تجرع الكوبين على فترات متقطعة بعيدة ، وبهذه المناسبة نذكر مثلا آخر وهو زارع القمح أو أى محصول آخر ، فاذا أنتج مثلا مائة أردب فى السنة يعمل على توزيعها على أجزاء معينة حسب أهمية حاجاته ومطالبه وأسرته فى الحياة ، فهو يخصص جزءا لغذائه وأسرته وجزءا لسد نفقات إطعام ماشيته ، وجزءا ثالثا لبذور العام المقبل إما يخزنه أو بتبادله مع غيره من المنتجين لنفس الغرض ، وجزءا رابعاً يبيعه فى السوق المحلية لسد حاجات أسرته الضرورية وشراء ما تحتاج اليه من المدينة ، وأخيرا يخصص جزءا خامسا يبيعه لأحد كبار تجار الغلال لوفاء التزاماته وشراء سائر حاجاته بما فى ذلك الكماليات من العاصمة ، وإذا فرض وأصيب المحصول بعجز أو تلف جزء منه يوازى الخمس الأخير فهو لا يفكر فى الانصراف عن سد أولى المطالب وهى توفير الغذاء له ولأسرته بل يستغنى بلا شك عما يعادل الخمس الأخير من مطالبه الذى يعد الحد الأدنى لمنفعته وإذا زاد العجز أو التلف إلى الخمسين تنازل كذلك عن سد الحاجة الرابعة علاوة على الخامسة وهى شراء اللوازم والحاجات من سوق المدينة واحتفظ ببقية قمحه لغذائه وماشيته وللبذور ،

ولكنه قد يجيب رغباته الخمس المذكورة ولا يلغى إحداها كلية فى حدود كمية المحصول المتبقى لديه وذلك بانقاص كميات من كل جزء أى تقسيم المتبقى من المحصول على الرغبات الخمس على أن يتمتع بكل رغبة تمتعاً أقل والنتيجة واحدة فى هذه الحالة فان تنازله عن التمتع الكامل بكل رغبة من الرغبات الخمس واحتفاظه بتحقيقها جميعها على نمط أضيق أفضل فى اعتباره وأقل تضحية من الاستغناء كلية عن الرغبة الخامسة الأخيرة .

وأخيراً نذكر أن نظرية المنفعة وحدها الأدنى ليس لها اليوم الاعتبار الهام الذى أثار المناقشات النظرية الطويلة بين أنصارها وخصومها فى أوائل قرننا الحالى ، وأهم ما وجه اليها من نقد هو صعوبة تطبيقها فى حالة الأشياء التى لا تقبل القسمة والتجزئة ولا يمكن الانتفاع بها منفصلة بعضها عن بعض أو قد يتضاءل هذا الانتفاع ، وكذلك لا نستطيع تفسير تكوين الأسعار فى الأسواق الحديثة حيث يجلب البائع سلعاً ليست لها قيمة شخصية ولا يستخدمها فى انتفاعه الخاص ، كما أنها تهمل العوامل الاجتماعية وكذلك شتى العوامل مجتمعة وما لها من آثار هامة فى تحديد الأسعار (١) .

العرض والطلب : العرض هو كمية الأشياء أو البضاعة المطروحة فى السوق للبيع ، والطلب هو كمية الأشياء أو البضاعة المطلوب شراؤها فى السوق من البضاعة المطروحة للبيع المشار اليها آنفاً ، وكل من العرض والطلب يكونان ذلك القانون المشهور فى عرف الاقتصاد بقانون العرض والطلب والذى يسير الأسعار المحلية والعالمية صعوداً وهبوطاً إذ يختلف سعر السلعة باختلاف ما يحيط بها من ظروف اقتصادية أى من إقبال عليها أو إعراض عنها وتبرم باقتنائها ، ويحدد السعر وفق الظروف أى وفق الإقبال أو الإعراض فإذا فاق العرض الطلب هبط السعر أما إذا زاد الطلب على العرض انتعش السعر وارتفع .

وإذا قيل بأن السعر يحدده العرض والطلب فإننا لانتغلغل فى البحث إلى حد أن نفتش عن الأسباب الحقيقية لقيمة الشىء كما أننا لا نبحث عن هذه الأسباب إذا قيل بأن قيمة الشىء تتوقف على درجة الانتفاع به وندورته ، على ذلك يتعين علينا إذا توخينا الدقة والتعمق فى الدرس أن نبحث العوامل المتعددة التى تؤثر فى العرض والطلب لكل حالة من الحالات

---

(١) انظر « العرض والطلب وحد المنفعة فى الاقتصاد النظرى » لفرمن أوليس جزآن ، باريس ١٩٣٦ صفحة ١٥ الجزء الثانى

"Le Rôle de l'offre et de la Demande et du Marginalisme dans la Théorie Economique" par Firmin Oulés 2 vols — Paris 1936.

التى تعرض لنا ، وهذا التحليل ضرورى لكى نرتب الأسباب الحقيقية حسب أهميتها وأثرها المباشر أو غير المباشر على الأسعار ولكى ندرك مدى فعلها من ناحية الكمية حتى نستخرج منها النتائج الصحيحة ، ويضم العرض والطلب إلى كنفه فعال مختلف العوامل التى يمكنها أن تؤثر فى قيمة تبادل الشىء valeur d'échange من مالية ونفسية واجتماعية وفنية واقتصادية ومادية ومعنوية وشخصية وجمعية وغريزية وهكذا (٢)

وأمثلة العرض والطلب لا حصر لها ، إذ يمكننا أن نتصور سوقاً محلية صغيرة فى قرية منعزلة لا تتصل بالمدينة أو العاصمة نرى فيها الحاصلات الزراعية ومنتجات الماشية والدواجن وكذلك ثمار الصناعات اليدوية موضع أخذ الأهلين وعطائهم ، وإذا شح القمح أو الأذرة أو سائر الحبوب أصبحت قيمتها عزيزة بالنسبة لسائر المنتجات الحيوانية أو المصنوعات اليدوية وصار المقدار الذى تحصل عليه ربة المنزل نظير كمية معينة من البيض أو عدد من الدواجن أقل من المعتاد ، وكان من المشاهد فى العصور القديمة والوسطى يوم كانت الأسواق محلية والمواصلات عسيرة والطرق غير مأمونة أن بعض المناطق قيمة القمح فيها عزيزة بل هناك شبه مجاعة لشح المحصول بينما القمح على بعد بضع مئات من الكيلومترات متراكم فائض عن الحاجة لا تفى قيمته بنفقات إنتاجه .

ويمكننا أن نتخذ كذلك من القطن وزراعته وتصريفه مثلا جاثماً اليوم ، فإن تهافت الأمم على زراعة القطن منذ أوائل القرن الحالى واضطراد تزايد المساحات المنزعة منه بما فى ذلك الولايات المتحدة حتى السنوات الأخيرة وزيادة كميات الإنتاج هناك من ١١ مليون بالة فى سنة ١٩٣٧ الى ١٦ مليون بالة فى سنة ١٩٣٨ (ولا يخفى أن الولايات المتحدة تنتج نحو نصف المحصول العالمى) وإخفاق الرئيس روزفلت فى تحديد المساحات التى تزرع قطناً وانتشار هذا المحصول ببلدان لم تك تزرعه أو تقبل على زراعته حتى الحرب العالمية الأولى كالعراق وتركيا وإيطاليا والسودان والبرازيل وافريقيا الشمالية ما عدا مصر ، وأخيراً زيادة المحصول عندنا زيادة كبيرة إذ كان لا يزيد على بضع مئات من القناطير فى أوائل القرن الماضى فوصل فى سنة ١٩٢٧ إلى نحو ٩ مليون قنطار وفى سنة ١٩٣٨ إلى نحو ١١ مليون قنطار ، كل هذه العوامل أدت إلى كساد سوقه فهكذا زادت كميات محصول القطن وزاد العرض على الطلب إذ أن قابلية المصانع لاستهلاك القطن فى صناعاتها المختلفة وحاجة البشر إلى المنسوجات

---

(١) انظر « العرض والطلب وحد المنفعة » الاقتصاد النظرى » لفرمن أوليس جزءان باريس ١٩٣٨ صفحة ١٦٧ الجزء الأول .

وسائر المصنوعات التى يدخل فيها القطن لم تزد زيادة تضارع ضخامة المحصول ، بل ظلت سنوات عدة على ما هى عليه تقريباً مما أدى قبيل الحرب العالمية الثانية إلى بقاء أسعار القطن فى حالة ركود وصعوبة إنعاشها ، ثم جاء عامل الحرب الضروس ونشاط مصانع الذخيرة وتموين الجيوش التى تستخدم هـذا المحصول ، ولا شك أن لهذا العامل أهمية كبرى فى تصريف المحصول وإنعاش أسعاره غير أنه مؤقت قد ينتهى بوضع الحرب أوزاوها ، وتعود المشكلة مرة أخرى إلى الظهور والتفاقم إن لم تبادر البلدان التى تعتمد على زراعة القطن الى التفاهم فى سبيل علاج الداء .

التبادل : echange هو فى عرف الاقتصاد كل تعهد أو تعاقد بين الأفراد يترتب عليه أن يقوم المرء فى نظير منفعة يحصل عليها من شخص معين بشىء من التضحية لمصلحة هذا الشخص ، فهو إعطاء منفعة أخرى مع وضع منفعة فى موضعها لتعود على من يحصل عليهـا بالفائدة المرجوة منها ، ولم يغفل القانون المدنى أمر التبادل هـذا فتناولت مواد الالتزامات والبيع شؤونه ونظمته ونصت على التضحية المزدوجة من طرفى التعاقد بعوض ومقابل ، كما أن هـذا التعاقد قد ينصب على إعطاء شىء معين أو تقديم خدمة ما ، وأمثلة عمليات التبادل كثيرة كعقود البيـع والإيجار والشركات والعمل ويحصـل المتعاقدون فى نظير إعطائهم ما بيدهم وأخذهم ما اشترطوا الحصول عليه على مزايا هى سبب التعـاقد وأساسه ، فهم يقومون بتضحيات هى التى أدت إلى التعاقد .

وإن الصفة التى تجعل الشىء موضع التبادل له قيمته هى التبادل ، وهى بما تحتوى عليه من منفعة للفرد تصبح مرغوباً فيها ومشتهاة ولهـا قيمتها فى انتقالها من يد إلى أخرى لاستثمارها والإنتفاع بها ، فالقيمة والحالة هذه هى الصفة التى تخلع على شىء ما قوة خاصـة تجعله موضع تبادل ، وهى ليست بكامنه فى الشىء نفسه إنمـا فى رغبة الفرد الذى يحوزها ورغبة الآخر الذى يرغب بدوره فى حصوله عليها ، وأن هذه الرغبة هى أولى خطوات الثروة وقد تحولت بتزايد الحاجات والرغبات تسهيلا للتبـادل إلى نفوذ تمثل قوة كامنة مدخرة أو بعبارة أخرى ثروة هى واسطة تبادل الحاجات والخدمات والمنافع وإشباع الرغبات .

وعلى ذلك فإن أداة التعاقد هى إعطاء شىء معين وتسلم آخر نظيره ، والنقود هى الواسطة التى تسهل هذا التبادل ، إذ بدل أن يبحث الزارع مثلا عن الشخص الذى يحتاج إلى حاصلاته بالذات ويتجر بالملابس أو الآلات الزراعية التى تلزمه ليستبدل بحاصلاته ما يحتاج إليه يبيع الحاصلات ويقبض ثمنها ثم يشترى بواسطته حاجته من الملابس والآلات وغيرها .

المقايضة Troc : وإذا اقتصر التبادل على إعطاء سلعة نظير أخرى دون وساطة النقود سميت العملية «المقايضة» ، وقد كانت شائعة قديماً حينما كانت الأسواق محلية محضة والنقود عزيزة والمعدن النفيس نادر الوجود قبل الاكتشافات الجغرافيـة والعثور على مناجم الذهب والفضـة الحديثة والمقايضة ليست بنادرة اليوم فى الريف البعيد المتأخر وفى أوقات الأزمات الاقتصادية العصيبة ، وكذلك هى معروفة لدى الشعوب المتأخرة فى الحضـارة بأواسط افريقيا حيث لم تدخلها النقود بعد ، وقد راجت أخيراً عمليات المقايضة بين الأمم فى تجارتها الخارجية نظراً لتحريمها خروج الذهب وتصـدير النقود مما أدى بها الى مقايضة الغير ، حتى لا تشل حركة تجارتها الخارجية وحتى تستحضر حاجاتها من المنتجات الأجنبية لاسيما المواد الأولية التى لا غنى لمصانعها عنها .

الباب الثانى

المذاهب والتطورات الاقتصادية

١ — اليونان القديمة وبدء الحياة الاقتصادية وآراء فلاسفتها .
٢ — التدابير الاقتصادية فى الامبراطوريات القديمة .
٣ — العصور الوسطى والحياة الاقتصادية وآراء رجال الدين
٤ — الاسلام والحياة الاقتصادية السمحاء .
٥ — بدء العصور الحديثة والتجاريون « المركانتيليون » .
٦ — الزراعيون « الفيزيوكرات » .
٧ — الحريون .
٨ — رجال الحماية والرقابة الاقتصادية أو الاقتصاد القومى .
٩ — الاشتراكيون والشوعيون .
١٠ — التفكير والتدبير الاقتصادى الحاضر .

تمهيد

من الأهمية بمكان الإلمام فى الدراسات الاقتصادية بشتى الأفكار والمذاهب والتطورات التى تناولت تنظيم الحياة الإقتصادية فى شتى مظاهرها والتى اهتم بهـا الفلاسفة والكتاب والساسة وأدت إلى تغيير نظم الحكم تباعاً سعياً وراء أصلحها وأكثرها ملاءمة للأفراد والشعوب ، ولا يتسع المجال فى هذا البحث المجمل أن نسردها ونصفها تفصيلياً من بدايتها الأولى حتى يومنا هـذا ، لذا اقتصرت دراستنا هنا على أهم المذاهب والآراء الاقتصادية التى أحدثت آثارها العميقة فى تطور الحياة السياسية والاجتماعية بل وفى سير المدنيـة مع بيان تضاربها وتعارضها فى الإصلاح وإسعاد البشرية ، وسنحاول أن نصف عملياً باختصار الجو الحقيق لكل مذهب من المذاهب الاقتصادية الهامة حتى يمكن معرفة أثر الفكرة الاقتصادية النظرية فى سير الحياة الاقتصادية فعلا وسنبين النتائج العملية التى ترتبت على تطور المذاهب الاقتصادية وعلاقتها بسياسة الحكومات وسلطان الأمم وقوى الاستعمار كما سنستعرض

سريعاً الحالة الفكرية الاقتصادية الجاثمة اليوم وما بعد هذه الحالة وما يستنبط منها .

وكما سبق أن بينا يبدأ الجو الاقتصادى منذ عصر اليونان ويسير فى طريق التطور على مر القرون وذلك باعتبار أن أول من كتب من الفلاسفة بدقة وتعمق فى الشئون الاقتصادية هم فلاسفة اليونان . وفيما يلى البيان .

الفصل الأول

اليونان القديمة

تعد البيانات التى ترجع لعهد هومير époque Homérique من القرن الثانى عشر إلى القرن الثامن قبل المسيح من أقدم البيانات الغزيرة الواضحة عن الحياة الاقتصادية ، وقد أدلى بها الشاعر هومير فى قصائده بالالياذة Lliade والأوديسة Odysée ونجد فيها وصفاً دقيقاً للحياة المنزلية عند اليونان ، وفى ذلك العهد البعيد كانت الأسرة تكون وحدة اقتصادية مستقلة وتنتج كافة حاجاتها كما تستهلك ماتنتجه من أيدى أعضائها ، وكانت تختلف كلية عن أسرة اليوم ، فقد كانت تضم عدداً كبيراً من الأعضاء ينحدرون من أصل واحدهم الأبناء والأحفاد وأولاد الأحفاد وأحفاد الأحفاد وهكذا علاوة على الارقاء الذين يتبعونها ويعاونونها فى العمل وكان لها ربها ورئيسها وهو مطلق التصرف فى أعضائها ، وكان كل فرد يباشر العمل الذى تساعده مواهبه وقواه على أدائه ، وتعتمد الأسرة عليه فى أداء العمل المعين الذى كلف به كى يشبع به رغباتها ، وبديهى أن حياة على هذه الصورة ليست بالحياة الاقتصادية إذ لا تشتمل على معاملات أو تبادل منافع فهناك رب الأسرة يكل الواجبات والأعمال إلى الأعضاء ويجمع ثمرات الإنتاج ثم يوزعها حسب حاجات الأفراد ، ولكن ليس ثمة أخذ وعطاء واسع المدى بين الأسرات وبين مجموعات الأسرات التى تتكون منها القرى والمدن الصغيرة وكذلك ليس ثمة نقود للتعامل ، وليست هذه الصورة بقاصرة على بلاد الاغريق القديمة بل هى الحياة الاقتصادية الأولى بوجه عام .

ولكن تطورت حياة الأسرة عند اليونان فى القرن الخامس قبل الميلاد ونشأت حياة التعامل وبدأت تتكون الصناعات واشتغل الأجانب والارقاء الذين حرروا بالتجارة وعرض السلع فى الحوانيت والصناعة وجوب البحار وبناء السفن وسائر أنواع المعاملات وشؤون

المال وانتشر التعامل بالنقود لاسيما الفضية ، وكانت تضرب فى أثينا قطعة فضية يطلق عليها والتترادرخم Tétradrachme استعملت كوحدة للتعامل الاقتصادى الدولى ، وفى العهد الهلينى Hèllenique فى القرن الرابع والثالث قبل المسيح نشط التبادل نشاطاً كبيراً نتيجة لفتوحات الاسكندر وسيطرة مقدونيا واليونان على كنوز وخيرات بيرسيبوليس Pérsepolis وبابل Babylone ونشأت البنوك وأدوات التعامل على نسق الشيكات والأوراق التجارية الحالية .

نشأت الحياة الاقتصادية السالفة نتيجة لتقدم المدنية اليونانية ، وقام الفلاسفة يبحثون عن أصلح الوسائل لتوفير السعادة للأفراد والجماعة السياسية ، غير أنهم وقد وجهوا اهتمامهم إلى سلامة المدن وسلامة أهلها من الغزو والرق والفناء وأرادوا أن ينصرف الأحرار للدفاع عن بلدانهم وتراثهم أجمعوا على أن التكالب على الثروة المادية والنصب المضنى فى تحقيقها ليس من الضرورة بمكان وليس من المستحسن للرجال الأحرار ، وزعموا أن تحقيق الحاجات يجب أن يكون على يد الأرقاء ومن على شاكلتهم الذين يجب أن يختصوا بحكم طبيعتهم بالعمل لصالح الأحرار نظراً لانصراف الأخيرين بحكم مركزهم الممتاز فى الجماعة إلى اعباء الدفاع عن بلادهم ، وقالوا إنه يجب أن يقفوا من أجل هذه الغاية الساعية أوقاتهم الثمينة على تقوية أبدانهم وإتقان فنون الحرب من رماية ومبارزة وسواهما وإعداد المسابقات الرياضية لتشجيع تقوية الأبدان والاشتراك فيها وتقدم فنون القتال وكذلك تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية فى المدينة ، وقال جل فلاسفة اليونان بأن تهاون الأحرار فى أداء هذه الواجبات يؤدى إلى سوء إدارة المدينة فى وقت السلم وفساد نظام الدفاع عنها فى وقت الحرب وضعفه ، وعلاوة على ذلك قالوا بأن فن الإدارة يتطلب أن يتوفر الرجل الحر أيضاً على درس الخطابة وحسن الإلقاء وسهولته وتثقيف ذهنه وتوسيع مداركه مما يجعل مشاغله ووجباته متعددة تحول دون نزوله إلى مستوى الحياة الإقتصادية وماديتها وسفسافها ولقد انتشرت تلك الأفكار عند اليونان إلى حد أن أفلاطون فى وصفه الجماعة التى يعدها المثل الأعلى للإنسانية طلب معاقبة المواطن الحر الذى يشتغل بالتجارة بالحبس سنة كاملة ، كما أنه نادى بإلغاء نظام الملكية الخاصة وجعل الثروة ملك الجماعة ، وذلك للقضاء على المنازعات القائمة على المصالح الفردية الخاصة وتضارب هذه المصالح والحزازات ، وحتى ينصرف الأحرار إلى مافيه المصلحة العامة وتنظيم المدينة والدفاع عنها من الاعتداء الخارجى .

الفصل الثانى

التدابير الاقتصادية فى الإمبراطوريات القديمة

على الرغم من ضيق نطاق التعامل فى العصور القديمة وقسر الأخذ والعطاء فى كثير من الأحوال على المقايضة تبعاً لقلة انتشار النقود وضعف حركة التجارة الخارجية بين مختلف البلدان علاوة على انحصارها تقريباً فى حوض البحر الأبيض المتوسط ووقوفها عند حد مواد الترف والأشياء النفيسة المرتفعة القيمة وصعوبة طرق النقل ورداءة وسائله وخطر جوب القفار والبحار لم تعدم الامبراطوريات القديمة الوسائل فى سبيل تنظيم الحياة الاقتصادية بل واشراف الدولة على موارد الإنتاج وعلى التوزيع حتى تستطيع المحافظة على توازن البلاد السياسى والاجتماعى والاقتصادى ومكافحة التدهور والفاقة ومجابهة الصدمات الخارجية والمنافسة بل والاستعداد للحرب إذا لزم الحال وتوجيهها بما ترى فيه تحقيق النصر .

فنظم الفراعنة مصر اقتصاديا على أساس اشراف طائفة من الفنيين على إنتاج البلاد وضمان رواج هذا الإنتاج حتى تكفى البلاد حاجاتها بنفسها وتحتفظ بثروتها فضلا عن اضطراد نموها ، كما أنهم اهتموا بتخزين منتجات الأرض والزراعة من حبوب ومستخرجات الماشية وثمرات صيد البر والبحر فى مخازن مختلفة مبعثرة فى أنحاء البلاد وموزعة حسب تقسيمها الإدارى وذلك لمجابهة الطوارىء وسد حاجات الأهلين فى حالة ضعف الفيضان والقحط ، وتناولت الرقابة الاقتصادية الصناعة أيضاً وذلك باشراف الدولة على العمل وتوزيع اليد العاملة والإنتاج واستغلال المناجم والمحاجر والأملاح المعدنية لحساب الفرعون مباشرة بواسطة اتحادات الحرف التى يشرف عليها موظفو الدولة الفنيون [١] .

ونظم الفينيقيون حياتهم الاقتصادية على أساس احتكار التجارة الخارجية وجوب البحر الأبيض المتوسط وذلك تبعاً لطبيعة نشأتهم فى سوريا وهى بلاد فقيرة لا تسد حاجاتهم ولا تفى بآمالهم وأطماعهم ، واستمر خلفاؤهم القرطاجيون ينسجون فى أرض تونس على منوال أجدادهم الفينيقيون بعد هجرتهم من سوريا إلى شمال أفريقيا ، ورسموا خططهم الاقتصادية على

---

(١) (التاريخ الاقتصادى) لليونيلو شيولى باريس سنه ١٩١٨ صفحة ٩ — ١٦
Histoire Economique Par L. Cioli-Paris 1938.

أساس احتكار تجارة البحار بأساطيلهم القوية وتحطيم سفن وأساطيل الغير وإنشاء محطات تجارية مسلحة على شواطىء البلدان التى يتعاملون معها لتكون سلما للولوج إليها ومعقلا لحماية تجارتهم والدفاع عنها بالقوة إذا تطلب الأمر ذلك ومنفذا للتصدير والاستيراد ، ومنعوا الغير من الاتجار أو الاطلاع على سر نجاحهم وأساليبهم فى التبادل والاحتكار (١) .

واشتهرت أثينا بتبادلها التجارة مع الخارج واعتمادها على الملاحة البحرية فى التعامل مع جاراتها لسد حاجات أبنائها ، واهتمت الدولة بتوفير الحبوب والأغذية للأهلين وأحضرت من مصر وغيرها حاجتها منها ، وسنت النظم لمكافحة المجاعة والشح فى حالة رداءة المحصول وانقطاع المواصلات مع الخارج بفعل الحرب كما حرمت تصدير الحبوب للخارج ، وفى سبيل تشجيع استيرادها أعفت من الضرائب والخدمة العسكرية المستوردين ومنحت الجنسية الأثينية للأمراء الأجانب الذين يحضرون القمح اللازم لأثينا بأسعار مخفضة وقد كان منح هذه الجنسية شرفاً كبيراً فى ذلك العهد ، واهتمت الدولة بالبطالة الناشئة عن تزايد عدد الأرقاء والأجانب وعنيت بتحقيق التوازن الاقتصادى بين الطبقات المختلفة تبعاً لانصراف المواطنين والنبلاء عن التجارة والصناعة وقصرهم جهودهم على الجندية والادارة ، وبذلت قصارى جهودها لمكافحة الفاقة الناشئة عن الحروب المتعددة التى خاضت غمارها ، وشجعت هجرة الأسرات إلى البلدان التى تعوزها الأيدى العاملة بمنح الرجال البذور والأدوات الزراعية اللازمة لإنشاء مستعمرات زراعية ناجحة (٢) .

وشادت روما حياتها الاقتصادية على أساس حرية التجارة التى من أجلها خاضت حروبا شعواء ضد قرطاجنة انتهت بتدمير الأخيرة تدميراً تاماً ، غير أنها عمدت إلى اشراف الدولة على توفير الغذاء وفى مقدمته الحبوب فى شبه الجزيرة باحضاره بكافة الطرق من الخارج ، كما شجعت الزراعة وتوزيع الأرض على السواعد القوية التى تستطيع استغلالها استغلالا حسناً ، وفى سبيل الدفاع عن صغار المزارعين الذين يتكون منهم الجيش وحتى لا ينحدروا إلى هوة الرق حاربت القروض بأرباح فاحشة فحددت نسبتها القصوى إلى رأس المال وجعلتها معتدلة اختلفت على مر العصور من ١٠ ٪ إلى ٤ ٪ ، كما نظمت الدولة الحرف والصناعات وأنشأت مصانع مختلفة تشرف عليها وتباشر تصريف منتجاتها لاسيما صناعات الحرير والصوف والتيل والكتان ، كذلك تدخلت الدولة للحد من ارتفاع الأسعار الذى هدد السوق فى أوقات

---

(١) « التاريخ الاقتصادى » صفحة ٢٢ — ٢٥ ، — ٤٦ — ٥٠

(٢) « التاريخ الاقتصادى » صفحة ٥١ — ٨١

عدة لا سيما فى القرن الثالث للمسيح ونصت على العقوبات الشديدة لمن يخالف التسعيرة إلى حد عقوبة الإعدام ، كذلك فرض القانون فى أواخر عهد الامبراطورية الرقابة الشديدة على الصادرات فأنقصها إلى الحد الأدنى وحرم لأغراض حربية وسياسية دفاعا عن الامبراطورية إرسال الأنبذة والزيت والأسلحة للبربر (١) .

وامتازت بيزنطه بسياسة اقتصادية قائمة بذاتها أساسهـا فرض رقابة الدولة على الزراعة والعناية بها كإحدى القوى الهامة فيها لا من الناحية الاقتصادية فحسب بل من الناحية العسكرية أيضاً ، كذلك سنت الدولة النظم لجميات الحرف والصناعات وحددت سعر شراء المواد الأولية اللازمة لكل جمعية من جميات الحرف وطرق توزيعهـا على الأعضاء ونظمت أجور العمل ومدة عقد العمل وأسعار بيع المصنوعات ، ولم يقف تدخل الدولة فى التجارة والصناعة عنـد إشرافها على جميات الحرف بل أنهـا تعدت ذلك إلى التجارة الأجنبية ففرضت الرقابة على الواردات ومنعت استيراد المنتجات التى تنافس الإنتاج الوطنى وحرمت اطلاع الأجنبى على سر الصناعة القومية أو تسرب هذا السر للخارج (٢) .

الفصل الثالث

العصور الوسطى

يعنى بالعصور الوسطى تلك القرون المتتابعة التى أعقبت انهيار روما إلى أواخر القرن الخامس عشر للميلاد وبدء ظهور النظم الحديثة للدولة القائمة على القوميـة والحدود الوطنية ومركزية السلطة فى يد الملك ، وقد يتبادر إلى الذهن أن لها حدوداً معينة لبدايتها ونهايتها غير أن الواقع غير ذلك فمن عاش فى أواخر عهد روما لا يشعر ببدء مثل تلك العصور بخلاف الحال فيمن عاش فى عهد الثورة الفرنسية فهو يشعر حتما بزلازل الانقلاب وبركانه ، كذلك يتعذر على من عاصر نهاية الإمبراطورية الرومانية الغربية الحكم بانقضاء عهد تاريخى وحلول آخر جديد ، وخلاصـة القول إن القرون الوسطى هى عهود الظلام الدامس التى سيطرت خلالها الكنيسة على شئون الدين والدنيـا وكان الأمراء والأشراف يحكمون وفق أهوائهم

---

(١) التاريخ الاقتصادى صفحة ٥١ — ٨١ .

(٢) التاريخ الاقتصادى لشولى ، صفحة ٨٢ — ٩٣ .

بينما كان الملوك مغلولى الأيدى لا طول لهم ولا باع على أمراء الاقطاع وأتباعهم ، والجميع يخطبون ود الكنيسة ويخشون أوامر الحرمان Excommunication التى قد تصدرها ضدهم فتفقدهم دينهم وسلطانهم وجاههم وعروشهم ، ويمكن تقسيم الحياة الاقتصادية وفلسفتها فى العصور الوسطى إلى عهدين رئيسين متتابعين ومتباينين وهما :

العهد الأول : كانت الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلاله محدودة النطاق ، فكان النبيل يعيش حياة الاقطاع بين انصاف الأرقاء الذين يفلحون له الأرض وهو المتصرف فيهم كيف شاء ، وكانت هناك علاقات منظمة بين السيد والتابع له غير أنها علاقات السلطة والسيادة وليست بالعلاقات الاقتصادية ، وكانت الخدمات التى يقدمها انصاف الأرقاء للشريف ليست على قدم المساواة مع ما يقدمه لهم من مزايا ، وكثيراً ما كان يعير السيد لأتباعه طاحونته ومعصرته وفرنه ويمنحهم حمايته نظير ما يقدمونه من أنواع الخدمات الباهظة ، وكانت طبيعة الحياة فى ذلك العهد تجعل المدينة مجموعة مساكن متلاصقة يشرف عليها قصر السيد محاطة بالأسوار العالية والأبراج المنيعة والخنادق التى يمكن ملؤها بالمياه مع غلق أبواب الأسوار والاعتصام بالمبانى لاتقاء الهجوم والغزوات ، واقتصر التبادل على أهل المدينة والقرى الملاصقة فلم يك ثمة تبادل بين البلدان كما كانت الحال فى عهد الإمبراطوريات القديمة أو كما هى الحال فى عهدنا الحديث ، وذلك نظراً لشلل طرق المواصلات وتخريب معظمها التى كانت قائمة فى عهد ازدهار روما بفعل غزوات البربر واضطراب الأمن وحلت الفوضى محل القانون والعدالة وانصرف الأمراء وأتباعهم إلى المنازعات والحرب عن العناية بشئون رعاياهم ، وكانت القوافل لا تأمن أن تسير من مدينة إلى أخرى قريبة خوفاً من اللصوص وقطاع الطرق الذين وردت حوادثهم بكثرة فى أساطير الأدب الجرمانى القديم ، وكانت المجاعات عادية فى تلك العهود نظراً لكثرة إصابات المحاصيل الزراعية بالآفات وانتشار الفتن والدمار فى المقاطعات مع تعذر المبادرة بإحضار الحبوب من المقاطعات لصعوبة طرق النقل ، وحدث أن البعض أكل لحوم البشر إبان القحط رغم شدة العقوبات المفروضة على مرتكبى جريمة بيع اللحوم البشرية ، نعم ظهر مصلحون حاولوا أن يعيدوا طرق المواصلات بين أنحاء أوروبا المترامية الأطراف وينشروا التعليم ويوفروا العدالة والأمن وينظموا الادارة أمثال شارلمان Charlemagne ثم هنرى الرابع Henri IV وفردريك بربروس Frederic Barberousse عاهلا الإمبراطورية الألمانية القديمة غير أن إصلاحاتهم انقضت بموتهم ، وخلاصة القول كان العهد الأول عهد ظلام شديد وجهالة مطبقة وسلطة سياسية لاحد لها يتمتع بها الأشراف

ويرهقون بها أتباعهم ويظلمونهم ، ولكن ليس ثمة نشاط اقتصادى بمعناه المعروف عندنا .

العهد الثانى : وهو يبدأ من حوالى القرن الثالث عشر ، وخلاله أخذت الحياة الاقتصادية فى الانتعاش والمدن فى النمو وجميات الحرف فى النشاط والازدهار واضطرد تقدم الصناعات لا سيما الفنية والزخرفية ، وراج التبادل بين المدن والمقاطعات وعادت المواصلات كما كانت أيام روما القديمة بل نمت وانتظمت رحلات العربات والقوافل التجارية بين البلدان القريبة والنائية ، واعتاد الفلاحون أن يحضروا حاصلاتهم إلى المدن لبيعها والحصول على آلات الزراعة وسائر المصنوعات اللازمة لاستهلاكهم الشخصى ، واختص أهل الريف بالزراعة وأهل المدن بالصناعة والتجارة ونشأت بالمدن حركة اقتصادية واسعة المدى ، واشتهرت أسواق جمة فى أوربا كانت تعقد فى مواسم معينة يجتمع خلالها التجار يفدون اليها من مختلف المدن ويتبادلون السلع ، نخص بالذكر منها سوق شامبانيا وسوق فرانكفورت اللذين اشتهرا بتصريف حاصلات جنوب أوربا ومنتجات وفراء شمالها وشرقها ، وعادت العلاقات والصلات التجارية بين الشرق والغرب وكانت قد اندثرت خلال العهد الأول من العصور الوسطى بتأثير متاخمة الامارات الصليبية فى الشام للممالك الاسلامية وتعاملها معها أثناء الهدنة والصلح .

أما الفلسفة الاقتصادية واتجاه الأفكار فى العصور الوسطى فكانا بقيادة القساوسة وبتوجيه الكنيسة الكاثوليكية ، وكانت الكنيسة على عكس عهد الوثنية اليونانية التى تحقر شأن العمل تحض على الجد وكسب الخبز بعرق الجبين وبديهى أن يكون هذا موقفها ونموذج الإنسانية فى هذه الكنيسة هو أسرة زعيمها نجار ، غير أن الفلسفة القديمة وفلسفة المسيحية اتحدتا فى فكرة احتقار الثروة والغنى الواسع ، فطالما نادى القديسون ورؤساء الكنائس بأن الذهب والفضة يجب ألا يكونا غاية الإنسان فى هذه الحياة وأن السعادة ليست فى حيازة المادة الفانية بل فى مشاهدة المرء للرب والاتجاه بكل حواسه نحوه ، وترتب على ذلك أن حاربت الكنيسة التجارة وأربابها والتسليف بالربح مستندة على نص الكتاب المقدس وخلاصته « أن المرء عليه أن يقرض جاره بدون مقابل » غير أن هذه التحريمات لم تحل دون تقدم الحياة الاقتصادية ، فنزلت الكنيسة على الأمر الواقع وأقامت نظرية فلسفية أساسها دينى هى الثمن العادل juste prix والربح العادل juste interet ، وقد نشأت هذه الفلسفة لأنه لم تكن هناك مساواة بين المشترى والبائع وكذلك بين المقرض والمقترض ، فالبائع كان عادة رجلا مختصاً فى التجارة حاذقاً مكيراً له فى اتفاقاته مع غيره من التجار خير

مساعد على مغالطة المشترى ، أما الأخير فهو عادة غير خبير بمناورات الأول ليست لديه الوسائل الحديثة التى تساعده على الاستعلام عن التاجر أو التعرف على البضاعة والكشف عنها ، فكان يسهل غشه وخداعه ، لذا تدخل رجال الكنيسة لحماية المشترين الذين كانوا فى أشد الحاجة للدفاع عن مصالحهم وطالبوا التجار بتحديد نهاية أرباحهم وإلا خالفوا تعاليم المسيحية ، أما فيما يختص بفلسفة الربح العادل فمنشؤها أن المقترضين لم يكونوا كغيرهم اليوم رجال إنتاج من تجار وصناع وزراع بل كانوا من أبناء الأسرات الشريفة الذين ينفقون عن سعة ويعيشون حياة البذخ وقد لا يكفى دخلهم بنفقاتهم الكبيرة ، وكان ترك الحبل على غاربه يؤدى إلى استغلال هؤلاء وضياع ثرواتهم لذا تدخلت الكنيسة لتحديد نسبة الربح حتى تضع حداً لجشع المرابين ، وقد تناولت هذه الفلسفة أيضاً بحث شرعية ربح النقود أو عدم شرعيته ، وفى حالة إقراض الكنائس والأديرة الغنية للملوك والأمراء هل يجوز لها أن تطالب بفوائد عن ديونها فى ذمة الغير وهم من طبقة الأشراف ؟ وتعدت هذه الفلسفة حدود الكنيسة إلى تشريع الحرف والمدن والمقاطعات لتنفيذها على الاهلين .

الفصل الرابع

الدولة الإسلامية

بزغت المدنية الإسلامية فى منتصف العصور الوسطى تبدد سحب الظلمات التى خيمت على عالم ذلك الوقت وتورثه علوم الأقدمين وفنونهم وفلسفتهم مع ما أدخلته عليها من التعديل والتنقيح وما جاءت به من مبتدع جديد ، وتصبح بذلك حلقة اتصال بين العالم القديم والعالم الحديث ، فمن الأهمية بمكان أن نلم بالفلسفة الاقتصادية لتلك الحضارة .

قامت الدولة الإسلامية فى بدء الدعوة المحمدية على أساس دينى محض غير أن طبيعة السياسة والحكم وتنظيم أحوال العرب والمسلمين وتدبير أمور الجند وإدارة البلدان المترامية الأطراف أدت إلى قيام سياسة دنيوية الصيغة لا تتنافى مع الشرع ، فقامت دولة متينة الدعائم فى حاجة إلى المال وهو عصب الحكومة وأساس استقرار الحكم تجمعه عن طريق بيت المال وسياسة الحرية الاقتصادية الواسعة المدى .

ويضم بيت المال كل مايستحقه المسلمون وما لم يتعين مالكه ، وكذلك مختلف الأموال

والأرزاق والخيرات التى لم يتعين صرفها على مصالح المسلمين وعلى أرزاق الجند وأثمان الكراع والسلاح وغير ذلك من نفقات المصلحة العامة ، وكانت تنحصر فى : (١) الزكاة وتؤخذ شرعاً بنسب معينة من أغنياء المسلمين فى مدد محددة كى توزع على فقرائهم ومعوزيهم (٢) والغنيمة وهى ما يكسبه المسلمون من أعدائهم فى القتال من أسرى وأموال (٣) والفىء وهو المال الذى يصل للمسلمين من المشتركين عفواً من غير قتال (٤) وكذلك المتحصل من الجزية وهى ضريبة تفرض على الرأس على غير المسلمين بالبلاد المفتوحة وقاعدتها الأساسية الاسلام أو الجزية (٥) والخراج هو ضريبة الأرض وسائر الضرائب الأخرى ، وكانت أموال بيت المال هذه للمجاهدين والمسلمين وأسراتهم وأولادهم حتى لا يشتغلوا بالزراعة أو غيرها من المهن التى تصرفهم عن الجندية والجهاد ونشر الدعوة الاسلامية ، وقلما كان الخلفاء فى بدء عهد الاسلام يختزنون المال بل كانوا يوزعونه على المجاهدين والمسلمين أولا بأول لشحذ هممهم وتقوية عزائمهم وكراهية منهم فى بث روح البذخ فى نظام الحكومة ، ثم لما اتسعت دولة الاسلام وتفرعت دوحتها وزخرت بالأموال والخيرات وانتهى عهد الفتوحات والجهاد وجاء عهد الاصلاح والعمران وانصرف المسلمون إلى نواحى الحياة الاقتصادية أصبحت أموال بيت المال تنفق على مصالح الدولة المختلفة ومرافقها العامة ونفقات جندها ومرتبات موظفيها .

أما سياسة الاسلام الاقتصادية فقد قامت على أساس الحرية الاقتصادية ومهولة التعامل مع الدول الأخرى بلا قيود وبدون حجر اشتهرت به الامبراطوريات التى عاصرت دول الاسلام الأولى وكذلك العهود السابقة عليها ، فاشتغل العرب والمسلمون بالزراعة وزاملوا الذميين فى فلاحة الأرض وسكنى القرى فى أرض مصر والسواد وماوراء النهرين وخراسان ، ولم يعرف عنهم استئثارهم بالأرض والثروة وحرمانهم الأمم المحكومة من أرزاقها ، بل انهم نشروا العدالة والأمن بها وبلغ إنتاجها من المحاصيل الذروة فى عهود الاسلام الزاهرة ، كما انهم ضربوا بسهم وافر فى الصناعة وقد نقلوا عن الأقدمين وكذلك عن الشعوب المتمدينة المعاصرة لهم فنونهم وحذقوها وبزوهم فيها ، وكانت بغداد ودمشق والقاهرة ومدن الأندلس العربية عامرة بالصناع المهرة الذين ينتجون أجود أصناف السيوف القاطعة والحرائر والديباج والاستبرق والدمقس والمنتجات الخشبية والزجاجية والخزفية المزخرفة والمرقشة وفق الفن الاسلامى ، ولقد امتازوا بصناعات خاصة نشروها فى العالم أهمها صناعة السكر وقد أنشأوا له المعامل واستخرجوا منه أصنافا جديدة لم تك معروفة من قبل ، كما حسنوا صناعة الورق ونشروها فى أوروبا عن طريق الأندلس ، ويمكن القول كذلك فيما يختص بصناعة الزجاج

والبسط والفسيفساء ، وعنوا عناية قصوى بصناعة البارود وقد نقلوها عن الصينيين وحسنوها وعدلوها ومهدوا لاستعمالها فى البنادق ، واستخرجوا الأدواء واستقطروا العقاقير واخترعوا كثيراً من الأدوات والآلات الميكانيكية المكونة من الأكر والأنابيب والطروس نذكر منها الاسطرلاب والبوصلة والساعة الدقاقة ، أما فى التجارة فقد جابت سفنهم المحيطات تنقل أنفس متاجر وحاصلات العالم المعروف فى ذاك الوقت ، بينما كانت سفن الفرنجة لا تمخر عباب البحار إلا ما ندر أو لأغراض القرصنة ، واكتظت أسواق بغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة وثغور الخليج الفارسى والشام ومصر وبلاد المغرب والأندلس بالواردات والصادرات التى تجىء وتروح فى غير حرج ، واتسعت تجارة الشرق أيما اتساع وجمع من ورائها كثير من التجار المسلمين وأهل الذمة الأموال الطائلة ، وكانوا يجلبون الياقوت والماس من بلاد الهند واللؤلؤ من البحرين والعقيق والعاج من الحبشة والأدهان والزيوت العطرية من نيسابور ونسيج الكتان من الصين وطراز الوشى من فسا والبسط والنخناخ والزلالى من جهرم والستور والمقاعد من دشت والبسط والوسائد من الأنماط من أرمينية وبيزنطه والحرير من أصفهان ومطارف القز وطباق الخشب من طبرستان والسمور الأسود والجلود من بلاد الروس والكاغد والنوشادر والاوبار والسنجاب والمسك من وراء النهر والتبت والأكيسة والجوارب من قزوين ومواد الترف المختلفة والمسك والكافور والعود من الهند والصين ، واشتهر من تجار المسلمين وغير المسلمين وكذلك أصحاب السفن ببغداد والبصرة وغيرهما كثيرون ذاع صيتهم فى مختلف أنحاء البلدان الإسلامية نذكر منهم ابن الخصاص ببغداد فى أيام عبد الله بن المعتز وأحمد بن عمار فى أيام المعتصم ، ولقد شابهت ثرواتهم فى ذلك الوقت مع مراعاة الزمن أموال آل روكفلر وآل روتشلد اليوم ، وقد قدمت سفن الإسلام وقوافله من الخدمات ما يعجز عنه الوصف فبفضلها انتشر الإسلام فى جاوه وسوماطره وسائر جزائر الهند الشرقية وكذلك بلاد الهند والصين وزنجبار وأفريقيا الشرقية وأفريقيا الوسطى

الفصل الخامس

المذهب الاقتصادى التجارى «المركانتيلى» La doctrine mercantile

يبدأ العهد التجارى «المركانتيلى» منذ نهاية القرن الخامس عشر ويعد بحق فاتحة التفكير الاقتصادى الحديث كما يعد أنصاره واضعو الحجر الأساسى فى النظريات الاقتصادية الرأسمالية

الحديثة ، ولا غرو فى ذلك فقد جاء على أثر تغيير أساسى فى أوضاع الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قلب نظم الدول رأساً على عقب ، ويحسن قبل أن نبين مختلف أساليب هذا المذهب وآثاره فى الحياة الاقتصادية أن نأتى بالعوامل المختلفة التى أدت إلى القضاء على حياة العصور الوسطى وإيقاظ أوروبا من سباتها العميق وهى

١ — **بعث العلوم والمعارف** : وما جاء به من نتائج باهرة أثمرت فى أواخر القرن الخامس عشر لا سيما على أثر تحرير شعوب جمة فى أوروبا من سلطان البابا المطلق عن طريق الإصلاح الدينى ، فقد أشرقت شمس العلوم التى نقلها قساوسة بيزنطة وغيرهم عن كتب اليونان والرومان كما لقنها العرب لنصارى الأندلس ومن وفد على علمائهم من بلاط أمراء الفرنجة وخلدهم للعالم عصر الإسلام الزاهر بترجمة كتب الأقدمين من فارسية وهندية وسريانية ويونانية ولاتينية ، وتحررت أوروبا من قيود وتقاليد القرون الوسطى وانتهى عهد الجمود الذى كان يحرم على الناس أن يفكروا فى أصول الأشياء أو أن يفتشوا عن الحقائق إلا ما يتعلق بالجنة والنار .

٢ — **المكتشفات الجغرافية** : فقد وسعت المكتشفات الجغرافية البحرية التى قام بها خرستوف كولومب Christophe Colomb فى بحثه عن طريق الهند غربا وعثوره على القارة الجديدة فى سنة ١٤٩٢ وكذلك فاسكودى جاما Vasco De Gama فى بحثه عن طريق آخر إلى الهند شرقا وعثوره على رأس الرجا الصالح فى سنة ١٤٩٧ محيط العالم المعروف ، وترتب على ذلك أن زاد نشاط التجارة وتدفقت على أوروبا ثروات الشرق الطائلة وفنونه وصناعاته الدقيقة وانتقل محور المعاملات والثروة من الشرق إلى الغرب وظهرت ثغور جديدة ما لبثت أن نمت وأثرت وصارت عماد الحركة التجارية والعالمية وهى لندرة وامستردام وانفرس وبوردو ولشبونه وهمبورج .

٣ — **تغيير فلسفة الدولة والحكومة** : فقد نتج عن نشاط البحث أن تغيرت الفكرة فى الدولة وقيام الحكومة وشجع هذا التغيير نهوض الملوك باعباء الحكم وانتزاعهم السلطة من أمراء الأقطاع والنبلاء وجمعهم السلطة فى أيديهم ، وحل النظام الاقتصادى القومى محل النظام المحلى الذى ساد عقب انهيار الامبراطورية الرومانية الغربية ، كما نشأت الدول القومية والسياسية الحديثة يمثلها الملك القابض على ناصية الأمور .

٤ — **الاصلاح الدينى** : رمت حركة الاصلاح الدينى التى بدأت فى الامارات الألمانية

ثم امتدت إلى الخارج فى القرن السادس عشر إلى تحطيم تقاليد وقيود الكنيسة الكاثوليكية وإلى القضاء على البدع التى لا تمت للمسيحية بالصلة وعلى استبداد القساوسة وترفهم وفوضى تصرفاتهم لا سيما بيعهم رسائل الصفح والمغفرة Indulgence ، وأزكى نيران الحركة نشاط بعث العلوم والمعارف مما لا يتفق وسلطان الكنيسة ورغبتها فى احتكار العلوم وبقاء الحياة الفكرية جامدة بل كالجثة الهامدة بلا روح ، ثم شجع على القضاء على سلطة الكنيسة الزمنية ونقد تعاليمها الخاصة بمحاربة البحث وتقدم العلوم نشاط حركة الاستكشافات الجغرافية الواسعة القائمة على كروية الأرض مما يتنافى مع الآراء الرجعية السقيمة لجل القساوسة ، فحررت الحركة الآراء عموماً وكان لنشاط التفكير الاقتصادى مع ما صحبه من العثور على اصقاع ثرية جديدة والكشف عن طرق تجارية خلاف الطرق المعروفة فى العالم القديم أجل الآثار فى تطور العالم الاقتصادى .

٥ — *رواج الذهب والفضة* : وأخيراً أدى اكتشاف الأمريكتين وولوج الأوروبيين أبواب الهند واستغلالهم العالم الجديد واختلاطهم بالشرق إلى تدفق المعدن النفيس على الأسواق الأوروبية وانتشار التعامل به وحلوله محل المقايضة ثم إلى ارتفاع الأسعار نتيجة كثرة النقود حيث زاد رصيد العملة فى الغرب من نحو مليار فرنك فى أواخر القرن الخامس عشر إلى ثمانية مليارات من الفرنكات بعد نحو قرن من الزمان ، مما أدى إلى قيام مشكلات اقتصادية شتى علاوة على ارتفاع الأسعار أهمها أزمة العمال وقلة أجورهم إلى حد عدم كفايتها حاجاتهم الضرورية وقيامهم باضطرابات وثورات ، ودرس كثير من الباحثين أسباب ارتفاع الأسعار وأزمة العمال وأجورهم واضطراب العملات وزيادة كميات الذهب فى الغرب وغيرها من مشكلات ذلك العصر .

أصبح المعدن النفيس بناء عليه عماد الحياة الاقتصادية وهدف الحكومات الأساسى ، تكد لتحصل عليه بكافة الوسائل اعتقاداً منها بأنه الغاية المثلى لنهضة الأمم وقوتها ونفوذها وتدعيم سلطان الملك وجيوشه وسعادة الشعب وقد سبقت إسبانيا غيرها من البلدان فى ذلك المضمار وتدفق ذهب أمريكا عليها ، كما اتبعت أقسى الوسائل لانتزاع هذا المعدن من مستعمراتها وإرساله إلى شبه الجزيرة فى أوروبا ، وبهرت ثروة اسبانيا وما كانت ترتع فيه من بحبوحة وبذخ سائر أمم أوروبا فتسابقت بدورها تفتش على الذهب لتجد فيه السعادة والمجد

وقد اختلف تطبيق الذهب المركانتيلى باختلاف البلدان ، ففى اسبانيا أطلق على السياسة المركانتيلية « السياسة المعدنية » ، وهى بسيطة تتلخص فى جمع أقصى ما يمكن جمعه من

المعدن النفيس ، ودلك بمنع خروجه من البلاد وإحضار أكبر كميات يمكن جلبها من الخارج وقد اتبعت وسائل عدة أهمها إستيراد السفن الاسبانية التى تحمل بضائع من شبه الجزيرة إلى الخارج ما قيمتها ذهباً ، أما السفن التى تستورد المنتجات من الخارج فعليها أن تعوض على الأقل عن جزء من حمولتها بضائع ولا تطلب وفاء الحمولة برمتها ذهباً ، ويترتب على ذلك أن يزيد الرصيد الاسبانى شيئاً فشيئاً على حساب البلدان الخارجية ، غير أنه عيب على تلك السياسة المعدنية صعوبة مراقبة الصادرات والواردات من الذهب وفرض الرقابة على عقود البضائع وحمولة السفن حتى لا يتسرب المعدن النفيس إلى الخارج ، وفى فرنسا سلكت السياسه الميركانتيلية طريقاً آخر فطبقت على أساس تنشيط الصناعات المحلية وزعم أنصارها أنه لاسعاد الأمة يجب زيادة رصيد الذهب برواج الصناعات الداخلية وتصدير أكبر كميات منها إلى الخارج مع إحضار المعدن النفيس نظيرها وتحريم استيراد المصنوعات من الخارج حتى لا يخرج المعدن من البلاد وفاء لثمنها ، وبناء عليه صدرت تشريعات صارمة مختلفة لضمان رواج الصناعات عن طريق رخصها وصد تيار الواردات حتى لا تنافس الصناعات المحلية ، فمنع تصدير الحاصلات الزراعية والحبوب بتاتا حتى لا يرتفع سعرها فيضطر رب العمل أن يرفع أجور اليد العاملة فترتفع بالتبعية تكاليف الصناعات ويقل الإقبال الأجنبى عليها ، كما فرضت الضرائب الجركية الباهظة على الواردات إلى درجة التحريم حتى لا تنافس الإنتاج المحلى وتؤدى إلى تسرب الذهب للخارج ، وبذل كولبير Colbert الوزير الفرنسى طول مدة وزارته من ١٦٦٠ إلى ١٦٨٣ فى عهد لويس الرابع عشر جهده تنفيذاً لتلك السياسة فى تنشيط مختلف الصناعات ، وفى مقدمتها صناعات الترف التى يترتب على تصديرها استحضار كميات كبيرة من المعدن النفيس نظراً لارتفاع أسعارها ، وفى انجلترا سلكت تلك السياسة طريقاً آخر وقد بدأت الجزر تشعر بحاجتها الشديدة إذا شاءت الثراء إلى رواج تجارتها مع الخارج ، فعمدت إلى جمع المعدن النفيس عن طريق نقل المنتجات من بلاد أخرى وتنشيط حركة الملاحة البحرية وأخذت تعيد فى العصور الحديثة تاريخ صور وصيدا وقرطاجة والاسكندرية التجارى المجيد ، ولاسيما وقد كان مثل هولندا جاثماً ومنافستها محتدمة مع أنها لم تك أمة صناعية بحال ، ولكنها رغم ذلك جمعت قناطير الذهب وتبوأت مكانة اسبانيا فى الثراء عن طريق الملاحة البحرية الدولية والتجارة ، ووجهت انجلترا همها إلى زيادة الصادرات على الواردات حتى تظل البلاد دائما دائنة ويزيد المخزون لدى الجزر من الذهب .

غير أنه يعاب على الميركانتيلين مبالغتهم فى تقديس الذهب مع العلم أن العمل والنشاط

هما عنصرا التقدم الأساسيان ، وقد جمعت اسبانيا وفق السياسة الميركانتيلية منذ فتح الأمريكتين إلى أوائل القرن الثامن عشر قناطير مقنطرة من المعدن النفيس بغية الوصول إلى قمة السعادة ثم لم تلبث أن فقدت فى أقل من قرنين من الزمان الثروة والسعادة اللتين لم تستطع تعويضهما بالعمل سريعاً وقد ركن حكامها إلى البذخ وأبهة السيطرة والملك، وأصبحت وقد كانت أولى الامبراطوريات الاستعمارية العالمية دولة فى المرتبة الثانية .

ولا يفوتنا أن نذكر أن المذهب الميركانتيلى هو النواه الأولى للاستعمار الحديث وأساس السيادة الأوروبية على سائر القارات ، فباتخاذه مثلا أعلى للسياسة والحكم تبارت كبريات الأمم الأوربية فى الاتساع على حساب الشرق والعالم الجديد فى سبيل الذهب والفضة ورواج التجارة والاستيلاء بثمن بخس على المادة الأولية اللازمة للصناعة حتى تستطيع الثراء العريض ببيعها للخارج بعد صنعها باضعاف قيمتها الأصلية .

الفصل السادس

[redacted] الطبيعيون «الفيزيوكرات» Les Physiocrates

أدت مبالغة الدول فى اتباع سياسة الحماية الجمركية مع حظرها تصدير الحاصلات الزراعية إلى تدهور أسعار الحبوب وثراء أصحاب الصناعات على حساب الفلاحين ، ونشأت فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر أزمات زراعية متعاقبة عجز أنصار السياسة الميركانتيلية عن حلها فقام المفكرون يطالبون بشدة برفع الحجر عن تصريف الحاصلات الزراعية فى الخارج وينادون بترك الحياة الاقتصادية تسير طبيعية فى مجراها دون تدخل الدولة وعزوا الأزمات الاقتصادية وفاقة الفلاح إلى تدخل الحكومات فى الحياة الاقتصادية مما لا يتفق مع ناموس الطبيعة ، وقد أطلق على هؤلاء المفكرين « الفيزيوكرات » أو بعبارة أخرى الطبيعيين وذلك لأنهم ينسبون الثروة إلى الطبيعة أو الأرض وفى مقدمتهم كيزنى Quesnay (١٧٢٧ — ١٧٧٤) طبيب مدام لاپومبادور فقد كتب فى القاموس الفرنسى Encyclopédie مقالين تحت عنوان « المزارعين » و « الحبوب » بين فيهما وجهة نظره التى أصبحت فيما بعد الحجر الأساسى للمذهب الفيزيوكراتى ، وأخذ عنه مفكرون عديدون وفى مقدمتهم تورجو Turgot (١٧٢٧ — ١٧٨١) وقد حاول تطبيق آرائهم الحرة حينما تقلد منصب وزير لويس السادس عشر ، وتتلخص فلسفتهم فيما يلى :

(١) هم يزعمون أن هناك ناموسا طبيعيا للأشياء يسير عليه الكون ، هو خير معين للتقدم الاقتصادى ، يأتى بنتائجه الباهرة طالما لا يتدخل المرء عن طريق التشريع الاقتصادى لتوجيه الناس نحو سياسة ذات قيود وحدود خاصة ، وواجب الاقتصاد أن يكشف عن أسرار هذا الناموس الطبيعى وقد شبه كينزى حركة التبادل فى حياتنا الاجتماعية بحركة الدورة الدموية فى جسم الإنسان ولا غرو فى ذلك فهو طبيب ، ورأى — وتبعه فى ذلك سائر الفيزيوكرات — أن المجتمع الاقتصادى مكون من ثلاث طبقات تنتقل فى حدودها الثروة ، أولاها طبقة المزارعين الذين يستغلون الأرض وهى الطبقة المنتجة بينما أن الطبقتين الآخريين وهما طبقتا العمال والصناع عالة على الزراعة وقال بأن الثروة تتدفق من طبقة الزراع إلى الطبقتين الأخيرتين كما يخرج الدم من القلب ليروى سائر أطراف الجسم ، ولم يقصد الفيزيوكرات بنعتهم طبقتى الصناع والتجار بأنهما عالة على الزراعة أن يحقروا من شأن الصناعة والتجارة وإنما غايتهم القول بأن الصناعة والتجارة بعكس الزراعة لا تنشئان الثروة وإنما تحولانها ، ففى زعمهم أن الزارع يعمل بمعاونة الطبيعة فى إنشاء الثروة وهو يحصل على المحاصيل ثمرة عمله التى بلا شك تزيد على ما أنفقه من جهود نظراً لاشتراك خصوبة الأرض وأشعة الشمس والمطر وسائر عوامل الطبيعة فى خدمته ، وهم يطلقون على ما يزيد من المحصول على قيمة عمله بالإنتاج الصافى produit net ، أما فى الصناعة والتجارة فليس ثمة شبيه بهذه الحالة إذ لا تعاون الطبيعة الإنسان فى إنشاء ثروة جديدة إنما ما يقوم به المرء هو تحويل الثروات القائمة ، ونرى فى هذا الوصف الأثر العميق للاستنباط المنطقى فى عصر شاعت فيه القواميس ومؤلفات الفلاسفة القائمة على المنطق والاستنباط .

(٢) كما أنهم يرون أن النظام الطبيعى الاقتصادى هو خير الوسائل وأكثرها فائدة للبشرية بل هو ما يوصى به الله ، فاذا ترك المرء الحياة الاقتصادية للطبيعة استطاعت الأخيرة أن تمهد له الرخاء بسلسلة من الخطوات الموفقة وهو مالا يمكنه تحقيقه بالقوانين والقيود .

(٣) وأخيراً يقولون بما أن هناك ناموساً طبيعياً هو أصلح النظم الاقتصادية يوجب علينا أن نقلع عما يقيد تصرفاتنا ومعاملاتنا الاقتصادية وألا نتدخل البتة فى سير الحياة الاقتصاديه وأن نترك الأمور تسير فى أعنتها Laisser Passer laisser faire ، وأن ندع الحاصلات الزراعية وسائر المنتجات تبحث بلا حظر عليها عن خير الأسواق التى تلائم مصلحة المنتج ، وأن نترك الأفراد يتنافسون فى الميدان الاقتصادى الفسيح بدون تدخل المشرع حتى يبرز فيهم أكثرهم همة وكفاءة .

وقد عيب على الفيزيوكرات زعمهم أن الانتاج هو الاستخراج المستمر لمادة قابلة للانتفاع بها وعلى ذلك فهو لا يتناول إلا الأرض والزراعة ، فهما اللذان فى اعتبارهما يحققان الثروة بشرط أن تتبع فى الزراعة أساليب تخصب الأرض ولا توهنها إذ أن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يتحقق بموجبها الربح الصافى يحصل عليه المالك بعد خصم نفقات أرضه ، وعيب عليهم زعمهم بأن الثروة العقارية الزراعية لا تتأثر بمواصلة الزراعة بخلاف نواحى الثروات الأخرى كالتجارة والصناعة فإن معينها ينضب فى اعتبارهم بمواصلة الانتاج ، وكذلك نعتهم الذين يقومون بها بأنهم طبقات غير منتجة واعتقادهم بأن طبقة الزراع تعولهم بما تدفعه لهم من أجور يستقطعها من صافى أرباحها نظير خدماتهم ، وهكذا فات الفيزيوكرات أن أهم العوامل فى نجاح الزراعة هى الطبيعة والظواهر الجوية وأن جهود الإنسان وحدها لا تكفى لتحقيق الربح الصافى وأن الأرض تحتاج إلى راحة من حين لآخر وأن قيمتها وخصوبتها وقدرتها على الانتاج تضعف بمواصلة زراعتها دون فترات تترك فيها بلا زراعة ، ونسوا أيضاً أنه كما يحتاج المرء إلى طائفة من العوامل لنجاح زراعته فهو كذلك يلجأ إلى مجموعة من العوامل لرواج صناعته وتجارته وهى كفيلة بمواصلة زيادة انتاجه وازدهار عمله ومضاعفة ثروته .

الفصل السابع

المذهب الاقتصادى الحر

وجدت آراء الفيزيوكرات أنصاراً عديدين فى أوروبا وأخذت تتشكل فى البلدان التى ناصرتها وفق مصالحها الاقتصادية ، وتزعم المذهب فى انجلترا ادام سميث Apam Smith أحد كبار الاقتصاديين هناك ، بل وزعيم الاقتصاديين الحريين ومنشىء مدرستهم .

أدام سميث : يعد بحق منشىء علم الاقتصاد فى ثوبه الحديث بمؤلفه الذى أصدره بعنوان « تحقيق فى طبيعة ثروة الأمم » An Inquiry in the Natuire of the wealth of Nations يدافع فيه عن الآراء الاقتصادية الحرة ووجوب عدم تدخل الحكومة فى ميادين الاقتصاد وترك قوانين المنافسة تنظم الأسواق وتشق الطريق للصالح وكذلك يشرح ضرورة تخصص الأمم والأفراد فى الانتاج ، وكان ادام سميث خير من يعالج هذه الموضوعات فقد اختص فى بادىء الأمر بتدريس الفلسفة فى جامعة جلاسجو كما أنه عكف على بحث الشؤون الاقتصادية ونشر المؤلفات عنها وبدأ محاضرات فى هذا الشأن منذ سنة ١٧٦٣ كانت ذات ميول حرة ، ثم سافر

إلى القارة بصحبة دوق انكليزى شاب كان مؤدبه ، وعاش فى فرنسا مدة اتصل أثناءها بالفيزيوكرات ويتبادل الآراء معهم لاسيما مع تورجو وأعد العدة لمؤلفه الأساسى السالف الذكر الذى ألم فيه بمبادئ الاقتصاد السياسى ورسم خطة البحث لخلفه ، وقد شاد فيه بالفكرة الأساسية للفيزيوكرات ولكنه نهج فى البحث سبيلا آخر ، ولم يقتصر على الطبيعة والأرض كالمورد الأساسى للثروة والانتاج بل إنه كسكل انجليزى يعيش فى جزيرة تعتمد على التبادل والتجارة الخارجية فى حياتها جعل أساس الثروة والانتاج نشاط التجارة ، واهتم بسياسة التوزيع والتخصص الاقتصادى وحض الأمم والأفراد على اتباعها لضمان الرخاء الاقتصادى فقال « إن شعار رب الأسرة الحريص هو ألا يحاول أن يصنع بنفسه الأشياء التى يكلفه شراؤها ثمناً أقل من نفقات مباشرته صناعتها ، فالخياط لا يحاول أن يصنع أحذيته بنفسه بل يشتريها من صانعها ، وكذلك صانع الأحذية لا يحاول عمل ملابسه بنفسه بل يلجأ إلى الخياط ، وكذلك الحال فيما يختص بالزارع فهو لا يحاول أن يقوم علاوة على عمله بمهنتى الأول والثانى بل يلجأ إلى هذين الصانعين فى سد حاجاته ، وهكذا فالمرء يرى من مصلحته أى يباشر مهنته ويتقن صناعته التى تعلمها واختص بها وبرز فيها ويوجه إليها اهتمامه كله ، كما أنه يشترى من الغير الأشياء التى هو فى حاجة إليها ولم يبلغ شأن الآخرين فى إتقانها بتبادل بعض صناعاته أو الثمن المتحصل من بيعها نظير منتجات الغير التى هو فى حاجة إليها ، وما يحسن اتباعه فى تنظيم حياة الأسرة يمكن اعتباره حيوياً فى إدارة دفة امبراطورية كبيرة »(١)

وإذا كان ادام سميث قد اختلف مع الفيزيوكرات فى تفسير مصدر الثروة فإنه اتفق معهم فى تحديد القوانين الاقتصادية ، إذ أنه نهج طريقهم فى القول بأن القوانين الطبيعية هى التى تنظم حياتنا الاقتصادية وأن مهمة الاقتصاد السياسى الأساسية هى الكشف عن هذه القوانين ، وبناء عليه يجب ترك الأمور تسير فى أعنتها حتى يبرز أثر هذه القوانين ، ولكن ادام سميث اختلف مع الفيزيوكرات فى مبادىء هامة أخرى هى أساس بحوثه الاقتصادية أحرز فيها تقدماً محسوساً عليهم وهى :

١ — بينما يعزو الفيزيوكرات النظام الاقتصادى الطبيعى إلى ماوراء الطبيعة فإن أدام سميث يجعل مصدره تحليلى محض ، ففى اعتباره يسير المرء وفق مصلحته الشخصية وهى لا تنتظم إلا حسب العرض والطلب فى جو يجب أن يكون خلوا من شوائب التدخل الاقتصادى .

---

(١) انظر كتاب ادام سميت « تحقيق فى طبيعة ثروة الأمم صفحة » صفحة ٣٤ جزء ٢
"An In quiry into the Nature of the Wealth of Nations" by Adam Smith 2 vols. Edinburgh 1904·

٢ — بينما يتبع الفيزيوكرات فى بحوثهم المنطق والاستنباط فإن ادام سميث يبنى بحثه على مشاهدات الحوادث الماضية والجائمة أمامه .

٣ — بينما لا يحيد الفيزيوكرات قيد شعره عن السياسة الاقتصادية الحرة فإن ادام سميث يظهر مرونة ويرى أن علاج بعض المشكلات يتطلب استثناء ضرورة العدول عن السياسة الحرة لا سيما إذا نادت المصلحة الوطنية بذلك ، فإنه مع تمسكه بضرورة ترك الأفراد وشأنهم فى تنظيم حياتهم الاقتصادية ينادى بتدخل الدولة للاضطلاع بالمشروعات الخطيرة التى يعجز الأفراد عن النهوض بها بدون معونة الحكومة مثال ذلك الملاحة البحرية ، وهو كمثل انكليزى يرى سلامة بلاده واتساع تجارتها فى قبضها على ناصية البحار ، وهذا لا يأتى عن طريق المشروعات الحرة بل عن طريق تدخل الدولة لتعطى للسفن البريطانية مثلا حق الأولوية فى نقل منتجات البلاد فى البحار وإحضار حاجاتها من الخارج ، لذا فإنه لم يهاجم قوانين الملاحة التى أصدرها كرومويل Navigation acts التى أعطى بمقتضاها للسفن البريطانية احتكاراً من شأنه القضاء على سيادة هولاندا على البحار بل قال بأنها أدت الغرض منها ورفعت شأن الملاحة البريطانية .

وقد صادفت تعاليم ادام سميث اذاناً صاغية فى انكلترا وغيرها من البلدان وتبعه كثيرون كما صارت شعار الدولة هناك لاتفاقها مع مصلحة البلاد الاقتصادية ، فقد سبقت انكلترا غيرها من بلدان القارة فى استخدام البخار والآلات فى الانتاج والصناعة وأثمر الانقلاب الصناعى ثماراً يانعة سرعان ما عادت على البلاد بالرخاء العميم ، فكانت نفقات الانتاج هناك أقل منهـا فى القارة علاوة على اضطراد زيادة الانتاج وتفوق المنتجات المحلية على غيرها فى الخارج ، فكانت من مصلحة التجارة الإنكليزية ألا تحول دون انتشارها فى الخارج عوائق جمركية وموانع شبيهة بتلك التى راجت فى العهد الميركانتيلى ، وصادفت التعاليم الاقتصادية الحرة عصراً كانت الثورة الفرنسية قد جاءت فيه بحقوق الإنسان وبالعدالة والأخاء والمساواة وحدت من سلطة الملوك المطلقة وبسطت تعاليمها الدستورية فى مختلف أنحاء أوروبا فكان طبيعياً أن تصادف التعاليم الاقتصادية الحرة هوى فى نفوس الساسة ورواجاً فى تسيير شئون الدول والحكومات ، غير أن تلاميذ ادام سميث فى انجلترا كانوا أميل إلى التشاؤم فى المستقبل بينما فى فرنسا نظروا إلى الغد نظرة ملؤها التفاؤل واعتقدوا بتحسن مستقبل فى ميدان الاقتصاد .

الحربون المتشائمون : وفى مقدمة المتشائمين الإنجليز روبرت مالتوز Robert Malthus (١٧٦٦ — ١٨٣٤) ودافيد ريكاردو David Ricardo (١٧٧٢ — ١٨٢٣) ، وقد

رأى الأول أن العالم يسير إلى مصير سيء وأزمة خطيرة فإن عدد السكان ينمو نمواً هندسياً أى باعتبار : ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٦٤ . . وهكذا بينما أن مساحة الأراضى التى يعيش من خيراتها وحاصلاتها الزراعية هؤلاء السكان تزيد زيادة حسابية أى باعتبار ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ . . وهكذا ، ويترتب على ذلك أن يختل فى وقت ما التوازن بين مطالب الأفراد ومصدر حاجاتهم وتتعذر كفاية البشر من الحاصلات وخلافها ، وفى اعتباره لامناص من المجاعات والحروب والأمراض الفاتكة لاعادة التوازن ، كما أنه رأى مع تمسكه بضرورة ترك الحياة الاقتصادية حرة دون قيود أن يعمل الأفراد على تحديد النسل لاسيما بين الطبقات الفقيرة نظراً لكثرة تناسلها مع شدة فاقتها ، وحقيقة يزيد عدد السكان زيادة كبيرة وسريعة كما يقول مالتوس غير أن فى تشاؤمه كثير من المبالغة ، فقد زعم أن الأراضى الزراعية لن تسد حاجات البشر وقد رأينا اليوم أن فى تقدم فن الزراعة والكيمياء الزراعية واستثمار الأراضى البور واستخدام الآلات فى نطاق واسع فى خدمة الأراضى وبذر الحب والحصاد مالا يتفق مع مخاوفه ، بل رأينا العالم يتسابق خشية الشح والمجاعات إلى نشاط الإنتاج وابتداع مختلف الوسائل لاستثمار كل شبر من الأرض وكل تفكير واختراع جديدين إلى حد أن زاد الإنتاج زيادة كبيرة وتكدست المحاصيل وهبطب الأسعار وعجز الجيل الحاضر عن حل مشكلة زيادة الإنتاج بينما نجح الجيل الماضى فى القضاء على شبح نقص الإنتاج والمجاعات ، أما الثانى وهو ريكاردو فقد نظر إلى المستقبل نظرة تشاؤم خلال منظار آخر هو منظار الريع العقارى أو بعبارة أخرى ريع الأرض rente foncière فزعم أن زيادة عدد السكان المضطردة وتقدم المدنية وتعدد الحاجات بالتبعية فى حين أن الأراضى الزراعية محدودة لا تزيد بنسبة الزيادة المشار إليها تؤدى إلى شدة الإقبال على الحبوب والقمح وارتفاع سعره ، واستنتج من ذلك أنه بينما يزيد ريع صاحب الأرض يهبط أجر العامل تبعاً لتكالب العمال على الأراضى سعيا وراء الرزق مع أن الحاجة إليهم محدودة ، واستنتج كذلك أن الناس سيعمدون تحت تأثير الحاجة إلى بذل جهود مضاعفة فى الأرض وزيادة الانفاق عليها بينما هى لا تدر ربحاً يضارع زيادة الجهود والنفقات مما يؤدى إلى تفاوت نفقات أصحاب الاراضى وارتفاع أسعار المحصولات حتى يمكن على الأقل أن تسد النفقات وتفاوت أرباح أصحاب الأراضى وثراء ملاك الأراضى الجيدة التى استغلت منذ مدة على حساب الذين عمدوا إلى استخدام الأراضى الجديدة والمبالغة فى الانفاق عليها إذ أن نفقات الأولين أقل بينما يستفيدون من ارتفاع أسعار المحاصيل وهكذا استنبط ريكاردو من ذلك أن ملاك الأراضى يستفيدون تبعاً لبخل الطبيعة وضيق

نطاق الأراضى الخصبة ويحصلون على ريع صاف سببه قلة تكاليف الأراضى الجيدة عن تكاليف الأراضى الجديدة المتوسطة أو الرديئة ، ولما كان الزارع يبيع محاصيله ولكنه بعد أن يحتفظ بما يعادل قيمة عمله وجهده يدفع للمالك من المتحصل إيجار الأراضى ففى النهاية يجنى المالك وحده الفائدة ، ومع ذلك فلا يقرر ريكاردو فرض قيود اقتصادية لتلافى هذه الحال بل يرى أن المالك برىء قد حبته الظروف بمزايا يجب ألا يحرم منها وأن تصرفاته لاغبار عليها وبناء عليه يجب ترك الأمور تسير فى أعنتها دون تدخل المشرع وعلاج غلاء الحبوب وسائر المحاصيل بفتح الباب للمحاصيل الأجنبية واستيراد مقادير كبيرة منها دون عوائق جمركية وتسهيل تداولها فى الاسواق .

المتفائلون الفرنسيون : أما المتفائلون الفرنسيون ففى مقدمتهم جان باتيست ساى Jean Baptiste Say (١٧٦٨ — وباستيات Bastiat (١٨٠١ — ١٨٠٥) ، وقد عالج الاول أثر الآلة فى زيادة الإنتاج وما قد تؤدى إليه من مشكلات البطالة وحرمان العمال من العمل ، غير أنه رأى أن زيادة الإنتاج تفتح أبواب الاستهلاك لما يترتب على ذلك من هبوط أسعار المصنوعات تبعاً لزيادة كمياتها وعلى ذلك تنمو المشروعات ويعود العمال إلى المصانع التى طردوا منها ، واستخرج من ملاحظاته قانون تصريف الحاجات Loi des debouchés وقال أن زيادة إنتاج صناعة ما سببها أن بعض منتجات أخرى تنقص السوق ، لذلك يرى التقدم الاقتصادى فى تزايد المنتجين وكميات الإنتاج وتعدد موارد تصريفها وأن نمو الأمم اقتصاديا أساسه تعاونها وتشجيعها التجارة الدولية، ورأى باستيات أن تشاؤم مالتوس وريكاردو مبالغ فيه وأنه يمكن إسعاد الأهلين عن طريق الحرية الاقتصاديه التى توفق بين مصالحهم Harmonie des intérêts بما تسببه من منافسة مع التعاون فيما بينهم فى سبيل تحقيق المنافع على أكمل وجه ، وهو شديد التفاؤل فى تحليله الاقتصادى فهو يرى أن أشياء التعامل هى فى أهمية الخدمات التى يقدمها المنتج إلى المستهلك عن طريق هذه الأشياء لذا كان الماس مثلا ذا قيمة تفوق الخبز بمراحل رغم أن الأول أقل فائدة من الثانى نظراً لصعوبة الحصول على الماس بخلاف الخبز ، وبناء عليه فان منتجه يقدم بلا شك خدمة كبيرة لمن يرغب فيه ، وقد سن باستيات حربا شعواء على نظم التدخل الاقتصادى وفى مقدمتها سياسة الحماية الجمركية والاشتراكية .

ستوارت ميل أو السياسة الحرة التقليدية : وأخيراً لاننسى ستيوارت ميل Stiuart Mill

(١٨٠٦ — ١٨٧٣) كآخر أقطاب السياسة الحرة التقليدية ، هو يختلف عن مالتوس وريكاردو فى عدم موافقته على علاج المشكلات عن طريق المجاعات والحروب التى تؤدى إلى تناقص السكان، وهولا يسلم بضرورة عدم المساواة الاقتصادية كما يحاول فى دراسته أن يضع منهاجا اقتصاديا لعلاج الفاقة والجهل وبؤس العمال يتفق مع الحرية الاقتصادية وقوانين المنافسة ، وقد رأى ستيورات ميل أن العالم يتطاحن فى سبيل مثل عليا مشكوك فى جلبها السعادة للانسانية ، وأن السعادة الحقيقية ليست فى الكفاح فى سبيل زيادة الإنتاج باستمرار بل فى أخذ الإنسانية كفايتها من ضرورات الحياة وكماليتها ووقوفها عند حد معين للثراء ، وفى هذه الحالة تتاح للناس فرصة توزيع الثروة التى حصلوا عليها توزيعاً عادلا وتغذية عقولهم وتحسين حالتهم الاجتماعية ، لذا فهو يشك فى صلاحية نظام الميراث والملكية العقارية ولكنه يحتفظ بحق الملكية من حيث المبدأ نظراً لحب المرء الاستئثار بالمنفعة ولتشجيعه على العمل له ولاسرته من بعده ، وفى الوقت نفسه يحدد نسبة الميراث ويطلب فرض الضرائب على حصص الميراث وقد آلت للوارث دون عناء حتى لا يتعدى الإرث نسبة معينة ، ويتمنى ألا يظل العالم يقاسى انقسامه إلى طبقتين هما الملاك الذين لا عمل لهم وطبقة العمال الذين يشقون فى سبيل شظف العيش وأن ينعم بتوزيع ثمار العمل والإنتاج توزيعاً عادلا بين الأفراد بلا محاباة مصدرها مولد الشخص أو الميراث .

الفصل الثامن

المذهب الاقتصادى القومى La Doctrine d'Economie Nationale

الحرية السياسية والحرية الاقتصادية : جرفت تعاليم الثورة الفرنسية ، وما أعلنته من حقوق الإنسان والعدالة والاخاء والمساواة امتيازات النبلاء ورجال الدين ونظم الحكم المطلق وادعاءات الملوك بأنهم يحكمون بمقتضى الحق الإلهى وليس للرعايا أن يسألوهم الحساب عن أخطائهم ، وبسطت هذه التعاليم ظلالها الوارفة على أوروبا تبعاً لحروب نابوليون ابن الثورة الفرنسية حيث حملت جيوشه هذه الآراء أينما حلت ولا ننسى أيضاً جهود رجال الفكر خارج فرنسا فى نقل أفكار أبناء الثورة بل وإعداد العدة لها ، وكان طبيعياً أن تكتسح الآراء الحرة الدستورية الجديدة تعاليم الميركانتيليين القائمة على الحظر الشديد وأن تؤيد الحرية الاقتصادية

وتحبذ ترك الأمور تسير فى أعنتها لا لإنقاذ المزارعين من براثن الميركانتيلية فحسب بل لنشر السلام واستقراره لا سيما بعد انتهاء حروب نابليون ، وقد عاشت أوربا منذ نهاية تلك الحروب إلى بدء الحرب الكبرى الماضية وهى فى شبه استقرار سياسى ما خلا فترات حروب محدودة النطاق لم يمتد لهيبها إلى شعوب أوروبا بأجمعها على وتيرة حروب نابليون أو حرب سنة ١٩١٤ مثال ذلك حرب القرم وحرب سنة ١٨٧٠ بين فرنسا وبروسيا وحروب البلقان ، وقدخطت الحضارة الأوروبية فى الاستقرار هذا خطوات واسعات فى ميدان العلوم والفنون والاختراع وتطورت خلاله أساليب الحياة والصناعة والطب والهندسة والكيمياء والمواصلات بل وطرق المعيشة فى المنازل وخارجها ووسائل بناء المدن وتجميلها وتوسيعها تطوراً فاق تطورات القرون السالفة بمراحل .

بدء صراع الأمم الصناعية الغربية الكبرى فى الميدان الاقتصادى : كان يهم الأمم الصناعية الكبرى وفى مقدمتها انجلترا فى ذلك الوقت أن تظل الحياة الاقتصادية تتبع سياسة الاقتصاد الحر وإلا تعوق الحواجز الجمركية تصريف المنتجات الانجليزية الغزيرة الرخيصة السعر الجيدة النوع بالنسبة لمنتجات القارة، فهى تثرى وتقوى وتتسع رقعتها من هذا السبيل وكلما ازدهرت حياتها الصناعية على حساب جاراتها فى أوروبا وممتلكاتها ومناطق نفوذها فيما وراء البحار طلبت المزيد ، واتضح هذا فى سلوكها فى ميدان السياسة الدولية وأساليب تحالفها ومعاهداتها العلنية والسرية مما أثار غيرة وحماس سائر شعوب القارة وفى مقدمتهم الجرمان ، ففى تلك الأثناء بدأت الشعوب التى تقطن مئات الامارات الجرمانية تستيقظ من رقاد القرون الوسطى وقد هزتها حروب عنيفة مخربة أشدها فتكا حروب الثلاثين سنة وحروب نابليون ، وقد تحتاج الأمم إلى محن شديدة وهزات عنيفة حتى تثوب إلى رشدها، وكان خير دليل على استيقاظها عقدها اتحاد الزن zollverain فى سنة ١٨٣٤ الذى بمقتضاه ألغت الحدود الجمركية بين إماراتها المختلفة توطئة لإلغاء الحدود السياسية كذلك ، كما هبت موجة من الحماس لصالح الصناعات المحلية تنمى على البلاد تأخرها عن غيرها من البلدان الصناعية الكبرى لأنها زراعية محضة .

الحرية الاقتصادية قد تتعارض مع الصالح القومى : تزعم الحملة السياسية الاقتصادية على الحرية الاقتصادية وترك الأمور تسير فى مجراها دون تدخل الحكومة أحد كبار المفكرين ومنشئى وحدتها الاقتصادية الحديثة وهو فردريك ليست Frêdèric List (١٨٤٦ – ١٨٧٩)

وقد بدأ جهوده استاذاً للعلوم السياسية بجامعة توبنجن Tubingen من أعمال وريتمبرج Wurtemberg كما اشتغل بالنيابة والسياسة العامة والصحافة ومختلف الشئون الصناعية والاقتصادية وزارة الولايات المتحدة زيارة طويلة للبحث والدرس وبهرته النهضة الصناعية هناك فتناول قلمه — وبينما كانت ألمانيا برمتها مترددة بين الأخذ بسياسة تعريفة جمركية معتدلة فى معاملاتها مع البلدان الخارجية أو سياسة الحماية الشديدة لتنهض بصناعاتها — وأخذ يحضها بحرارة على تحويل البلاد إلى دولة صناعية كبرى معارضاً فى ذلك آراء كثير من الاقتصاديين الألمان الذين كانوا يتبعون المذهب الحر المنتشر فى ذلك الحين ، وقد شاد آراءه طبق النظريات التاريخية فى البحث كما جعل محورها القومية والشعب فهما فى اعتباره حلقة الاتصال بين الفرد والنوع الإنسانى بجملته ، وقد شرح وجهة نظره بدقة وإسهاب ودافع عن السياسة الاقتصادية القومية وتمناها بحرارة لألمانيا فى مؤلفه الأساسى الذى ذاع ذيوعاً كبيراً بعنوان «الأسلوب القومى للاقتصاد السياسى» Systeme National d'Economie Politique وهو لا ينكر على الاقتصاد العالمى أو المختلط Cosmopolite كيانه وإنما يفرق بينه وبين المصلحة الاقتصادية القومية التى يجب أن تتصدر المصلحة المختلطة ، ويقول : « إنه يجب مراعاة الحياة الاقتصادية العامة المختلطة التى تتناول البشرية برمتها وكذلك الحياة السياسية للشعب التى تمس مصالح البلاد القومية فهما منفصلتان انفصالا كليا ويسيران فى طريقين مختلفين ، وأن قوى انتاج الشعوب لا تقوم على أساس العمل والادخار وذكاء الأفراد وخلقهم أو حيازة المواد الأولية ومصادر الثروة الطبيعية فحسب بل هى تقوم أيضا على أساس القوانين والنظم الاجتماعية والسياسية والمدنية وقبل كل شىء على أساس قوى تحمل هذه الشعوب ومدى استقلالها وصلابتها ، وأنه لا يجدى فتيلا نشاط الأفراد وجدهم واقتصادهم فى المعيشة وذكائهم وخبرتهم وقواهم المعنوية وميلهم لإحياء المشروعات النافعة إذا لم تك هذه الصفات مصحوبة بالوحدة القومية والاعتصام بها وبتوزيع العمل وتعاون قوى الانتاج ، فالبلاد لا تستطيع بدون هذه العوامل الهامة أن تبلغ شأوا بعيداً فى التقدم والنجاح أو أن تحتفظ مدة طويلة بثروتها الثقافية والاجتماعية والمادية » .

ويرى ليست أن الأمة القابلة للحياة تحت الشمس هى التى تحافظ فى وحدتها وتستغل الزراعة أقصى استغلال ثم تعمد إلى إحياء الصناعات لديها زيادة فى الثراء ودفاعاً عن كيانها

---

(١) انظر الأسلوب القومى للاقتصاد السياسى لفردريك ليست صفحة ١٠٢ .
Systeme National d'Economie Politique
Par Frédéric List—traduction Henri Richelot I Vol Paris—1857.

إذ أن الصناعة تجعلها فى غنى عن الخارج وترفع مستوى ثقافتها لاتصالها الوثيق بالعلوم والرياضيات والابتداع والاختراع وتشد أزرها فى الحروب وتكسبها نفوذا اقتصاديا وسياسيا على غيرها باتصالها بالأسواق الخارجية عن طريق تصدير مصنوعاتها وهذا لا يأتى إلا عن طريق مساعدة الدولة للصناعات الناشئة وإقامة الحواجز الجمركية المنيعة لصد تيار المصنوعات الخارجية التى قد تنافس الصناعات المحلية وتقهرها فى عقر دارها ؛ ويرى ليست أن رغبة الأمة فى تبوء مكانتها اللائقة بين الأمم وسعيها فى اتساع نطاق تجارتها تلجآنها إلى العناية بصناعتها حتى يمكنها صد طغيان الشعوب التى فاقتها فى مضمار التنافس الاقتصادى وهى تعمد فى اعتباره لإصابة غرضها يشجعها فى هذا السبيل ما تحكم عليه من قوى مادية ومعنوية تكفل لها النجاح إلى وضع الأنظمة والقواعد الاقتصادية للأخذ بيد صناعتها المحلية ووضع حد لمنافسة الصناعات الأجنبية والتمشى وفقاً لسنن معينة حتى تشب صناعتها وتترعرع ، وبديهى أن هذا يتطلب إشراف الدولة على موارد الثروة فى البلاد ويقظتها فى مراقبة سيرها الاقتصادى لتحقيق ما تصبو إليه ، وهو ما أدى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الألمانية .

ويبشر ليست الأمم الصناعية الناهضة بالمستقبل الباهر فيقول « إذا قبض شعب وافر العدد يعيش فوق أرض معينة يعتد بمساحتها له حضارته وثقافته على مرافق ثروة متنوعة تضم الزراعة والصناعة والملاحة النهرية والبحرية ، وإذا اشتغل علاوة على استثمار مرافقه استثماراً حكيما بالتجارة داخل حدود البلاد وخارجها أصبح بلا شك ذا صولة وسلطان وتفوق على الشعب الذى يقصر إنتاجه على الزراعة ، وذلك لأن ربح الصناعة يزيد بمراحل على ربح الزراعة كما أن الصناعة هى الغالبة فى التجارة الخارجية ، وكلما تمادى هذا الشعب فى تنشيط الصناعات اتسع نفوذه واحتكر الأسواق التجارية العالمية »

ولقد صادفت تعاليم ليست نجاحاً كبيراً فى بلاده وفى الخارج وشادت وحدة ألمانيا الحديثة من الناحيتين الاقتصاديه والسياسية وكان لها أثر كبير فى كسب بروسيا الحرب ضد امبراطورية النمسا والمجر فى سنة ١٨٦٦ وانتزاعها من الأخيرة زعامة الشعوب الألمانية ثم كسب حرب سنة ١٨٧٠ ضد فرنسا وإنشائها الاتحاد السياسى الألمانى وكذلك فى اتساع نفوذها الاقتصادى فى الخارج وتدفق رءوس أموالها على البلدان الزراعية المحضة فى الشرق وأمريكا اللاتينية وصناعتها فى أسواق الشرق والغرب ، وجدير بالأمم الشرقية وهى فى أولى

(١) « انظر الأسلوب القومى للاقتصاد السياسى » صفحة ١٠٠ .

Systéme National d'Economie Politique par Frederic List-traduction Henri Richelot I Vol Paris 1857.

خطوات نهضتها أن تعير آذانا واعية للناحية الاقتصادية القومية وتحقق استقلالها السياسى وتعوض ما فاتها فى ميدان التقدم العالمى .

الفصل التاسع

اشتراكية المثل العليا . الاشتراكية العلمية

الانقلاب الصناعى وانتشار المصانع الحديثة وآثارهما : أن الانقلاب الصناعى وتعميم استخدام الآلات منذ منتصف القرن الماضى وزيادة وحدات الانتاج مع هبوط أسعارها إلى حد أن صارت فى متناول الطبقات المتوسطة ، ونمو ثروات الأفراد الصناعية نموا فاق بمراحل ثروات الملاك العقاريين ، وحشد أرباب الصناعات مئات بل آلاف العمال فى جهة واحدة كى يستغلوهم فى جمع ملايين الأموال بسرعة ليس لها مثيل من قبل واجتماع العمال فى أحياء معينة من المدن الكبرى التى زاد عدد سكانها وامتدت أرجاؤها بفضل الصناعات الحديثة مع استئثار أصحاب رءوس الأموال بالقسط الأكبر من الأرباح الضخمة التى جاءت عن طريق الانقلاب الصناعى وتغيير أوضاع الحياة الاقتصادية وبقاء العمال فى حالة من الفاقة والضنك شديدة وليس ثمة قوانين تحمى الأطفال والنساء الذين يعملون فى المصانع والعمال الذين ينزلون إلى جوف الأرض لاستخراج معادنها الهامة اللازمة لتسيير دولاب الصناعات وتحدد الأجور الدنيا وساعات العمل وتحول دون تضور العامل جوعاً إذ عجز عن الاستمرار فى مباشرة عمله لمرضه أو لعاهة أصابته أثناء تأدية واجبه وتحمى أسرته من التسول إذ قضى وربما كان قضاؤه شهيد هذا الواجب — كافة هذه العوامل أدت إلى ثورة العمال .

وقد شجعهم على ذلك شدة حاجتهم من جهة وفرص اجتماعهم سويا فى المصنع وفى أحيائهم الخاصة وما يؤدى إليه من انتشار التذمر بينهم . وتبادل الرأى ، وتجلت الثورة فى إضرابهم واحتلالهم المصانع وتأسيس الجمعيات السرية المختلفة لهدم الرأسمالية ، كما تجلت فى صورة أعقل فى تأسيس النقابات والجمعيات وصناديق التعاون المشترك للنظر فى مصالحهم وبحثها مع أصحاب رءوس الأموال وخوضهم المعارك السياسية لكسب المقاعد فى المجالس النيابية وتحقيق شتى التشريعات التى تخفف عنهم وعثاء الحياة وترفع مستواهم المادى والأدبى ، وقام المفكرون وقد أخذ عدد العمال يتزايد باضطراد وبلغت أهميتهم أو فاقت فى كبريات الدول

الدول المتمدينة رجال الزراعة يحققون أحلام أفلاطون ويخرجون نظريات القدماء عن المساواة والشيوعية إلى عالم الجدال والتطبيق بدفاعهم عن مصالح العمال ومطالبة الحكومات بإعارة مشكلاتهم الأهمية الأولى إذا أرادت استقرار الحكم ورخاء البلاد ، واختلفت وجهات نظر الكتاب الاشتراكيين بين المبالغة والاعتدال وتدخل الدولة أو تركها القيادة للنقابات وجماعات العمال والعمل على الاستغناء عن الدولة كلية أو الاعتماد عليها فى تحقيق برامج العمال والقضاء على الرأسمالية بل الذهاب إلى حد الفوضوية أو الاعتراف بالرأسمالية الصغيرة مع القضاء على الضخمة منها وليدة المضاربات والحظ المحض واستنزاف أموال الغير وأخذ الحكم عن الطريق البرلمانى الطبيعى أو السعى إليه عن طريق الثورة والانقلاب والدم ، غير أنها إذا اختلفت فى التفاصيل فإنها تتحد فى الفكرة الأساسية ، فهى تهاجم النظام الاجتماعى الحالى إذ تعده مسئولا عن الأزمات الاقتصادية القائمة وتبحث عن المثل العليا والعدالة فى تغيير النظام تغييراً تاماً ، كما أنها تتباين مع السياسية الاقتصادية الحرة فى أن المذهب الحر تقوم دعائمه كما رأينا على حرية الفرد اقتصاديا كأهم ما يدفع به نحو مضاعفة إنتاجه ونشاطه وقد جعل شعاره أنه فوق طاقة الدولة أن تنسج ثوب سعادة الأفراد الاقتصادية لذا وجب عليها أن تدعهم وشأنهم دون تدخل من ناحيتها ، أما الاشتراكية فهى ترى تحقيقاً للمساواة بين الناس أن تعمد الدولة إلى تحسين حال المجموع بتدخلها فى نظام المجتمع نفسه ووضعها القواعد لتنظيم حياة الفرد كإحدى خلايا هذا المجموع ، همها أن تتناول المجموع بالإصلاح وأن تفضله على المصلحة الفردية ، وقد يكون هذا الإصلاح فى عرف المعتدلة منها بالتغيير المنتظم بالطريق التشريعى بكسب أنصارها الكراسى النيابية بخوض المعارك الانتخابية وباجتذاب الرأى العام بالكتابة على صفحات الجرائد والتأليف وحصولها يوماً ما على أغلبية برلمانية تحكم بها البلاد وفق مبادئها ، كما هو فى عرف المتطرفة بالعنف وهدم الطبقات العاملة « البروليتير » Prolétaire لسائر الطبقات وتقويضها بين عشيه أو ضحاها دعائم النظام الاقتصادى الحالى ، وضمن أسلحتها الماضية الاضراب العام وتحريض كافة الطبقات العاملة والأجيرة عليه واحتلال المصانع وأحداث الشغب والقلاقل وشل المواصلات وإفساد الأمن العام وحرمان المدن الكبرى من حياتها العادية بمنع النور والغاز والكهرباء عنها ، وعرقلة شحن أو تفريغ عربات السكك الحديدية والسفن وعموماً تعجيز الحكومة عن مباشرة أعمالها ونشر الاختلال فى الحياة الاجتماعية والحيلولة دون قيام الفرد بمهامه اليومية .

وقد تطورت الاشتراكية علماً وعملا واتخذت صوراً شتى أهمها ما يأتى :—

١ — الاشتراكية الفلسفية أو اشتراكية المثل العليا : Le Socialisme Idéaliste

بدأ كتاب الاشتراكية فى القرن الماضى لا سيما فى فرنسا يتبعون أساليب روحية فلسفية لتبرير العطف على الطبقات العاملة ومعاونتها وقد أوقد الحماس فى قلوبهم الظلم الناجم عن الفوارق الشاسعة الصارخة بين الناس القائمة فى ذلك الوقت ورغبتهم الشديدة فى التخفيف ما أمكن من حدتها عن طريق العدل الاجتماعى La justice Sociale ، وقد تبوأت الناحية الاقتصادية فى دراستهم مكانة ثانوية فكان همهم الأكبر الناحية الفلسفية للمشكلة ، ثم أخذت تزيد عنايتهم شيئا فشيئاً بالمشكلة من ناحيتها الاقتصادية تبعاً لتفاقم مشكلات العمال دون أن تفقد بحوثهم روحها الفلسفية ، وكان فى مقدمة هؤلاء الكتاب فوريه Fourier (١٧٧٢ — ١٨٣٢) ولويس بلانك Louis Blanc (١٨١١ — ١٨٨٢) وسان سيمون Saint Simon (١٧٦٠ — ١٨٢٥) برودن Proudhon (١٨٠٩ — ١٨٦٥) فى فرنسا وروبرت أوين Robert Owen (١٧٧٢ — ١٨٥٨) فى انجلترا ، ومما يلاحظ على هذا النوع من الكتاب أن جلهم من طبقة الملاك والوسط الممتاز الذين يولون العمال عطفهم دون أن يشعروا بشعورهم ويلمسوا فى ضوء الحقيقة مشكلاتهم لبعدهم عن بيئتهم ، وهم يضربون على أوتار قلوب الطبقات المالكة والمتنورة ويناشدونهم باسم الإنسانية والدين انصاف الطبقات العاملة ويضعون فى الصف الأول شعور الحق لا مصلحة للعامل ، وقد بالغ بعضهم فى وسائل الانصاف إلى حد الفوضوية Anar hie التى يطالب بها برودن ، فهو علاوة على انتقاده كغيره من الاشتراكيين لنظام الملكية الخاصة والرأسمالية لا يثق فى الدولة وقدرتها على إسعاد الأهلين وانصاف العمال ، ويطلب إلغاؤها ويقول بأنه إذا زالت الرأسمالية والضغط العام ومصدره الدولة أصبحت الجماعة حرة حقيقة فى معاملاتها وتصرفاتها ونما الإنتاج إلى حد كفايته للحاجات ، وهؤلاء المتطرفون يريدون أن يترك الفرد حراً للطبيعة يرتع فى بحبوحتها فلا تدخل حكومى ولا قوانين تحد من نشاطه وجهوده ، وبفضل القضاء على الملكية الخاصة التى لا يعترفون بها فى أية صورة من صورها وبفضل ملكية المجموع للثروة تتحقق المساواة بين الأفراد تلك المساواة التى تؤدى إلى شعورهم بشخصيتهم فى الحياة ومضاعفة جهودهم ، ويستطيع الفرد بذلك أن يكافح فى سبيل عيشه بمفرده أو بتعاونه مع غيره وتأسيسه شتى الجمعيات والاتحادات لاستثمار الثروة استثماراً يفضل استثمار الفرد على أى يكون توزيع الاستثمار بين الأعضاء وفق حاجاتهم ، ويذهب الشيوعيون منهم إلى حد سيطرة النقابات على كافة مرافق الدولة وقبضها على زمام

الحكم فى البلاد فتصبح النقابة هى الخلية الاجتماعية فى الدولة ، ومال سان سيمون وأنصاره إلى الناحية الجمعية Collectivisme أى إسناد تنظيم الحياة الاقتصادية للدولة ، وهم ولو أنهم لا يعترفون بحق الملكية عموماً لمحاربتهم لرءوس الأموال الضخمة والشركات لكنهم يتغاضون عن ملكية المواد المعدة للاستهلاك وكذلك الملكيات الصناعية والزراعية الصغيرة ويرون وجوب مصادرة الدولة لصالح المجموع البنوك والشركات ومختلف المصانع على أن تشرف الدولة على موارد الإنتاج المختلفة ، ويعمل الفرد فى مزارع الدولة ومصانعها ومتاجرها ومختلف مشروعاتها وهى توزع على عمالها حاجاتهم وأجورهم وفق ما يبذلونه من جهود ، وذهب البعض الآخر إلى التوفيق بين الاشتراكية والتعاليم المسيحية فأقاموا اشتراكية مسيحية معتدلة لاقت فى القرن الماضى تأييد الكنيسة كما نالت بعض المقاعد فى المجالس النيابية ، وهى توفق بين المساواة وقواعد الدين المسيحى فتعترف بالرأسمالية والملكية الخاصة وتسلم بالمحالة الاقتصادية الجائمة القائلة بأنه ليس ثمة مساواة بين الناس فى توزيع الثروة وبأنه لا يمكن البتة تحقيق هذه المساواة وبصرورة المنافسة ووجود الأغنياء والفقراء والمعوزين ، غير أنها مع تفريقها بين الطبقات تجنح نحو الاشتراكية فى مطالبتها الدولة بتدخلها كى تخفف من ويلات الانسانية وتحارب الفاقة أو بعبارة أخرى يجب أن تتدخل الدولة لالمصلحة الفرد الشخصية وتحقيق المنافع المادية له بل لتوثيق الرابطة بين الاقتصاد السياسى والتعاليم الدينية القائمة على منع الحيف والحد من الجشع والأنانية ، بناء عليه قد تتدخل الدولة لوضع حد لمناقسة غير مشروعة تأنفها التعاليم الدينية والإنسانية كما قد تكف الدولة عن تدخلها إذا رأت أن فى هذا التدخل ما يخالف الدين والعدالة ، كما أنها قد تحبذ تأليف النقابات المختلطة التى تضم العمال وأصحاب رءوس الأموال حتى يسود بينهم التحاب والوئام ويرفرف عليهم السلام وهو أساس تعاليم المسيحية .

٢ — الاشتراكية العلمية : Socialisme Scientifique أدى تعقد مشكلات العمال واتخاذها صبغة سياسية تحت قبة البرلمان وخارجه وإجابة الحكومات طلبات العمال تارة وأحجامها عن ذلك تارة أخرى بل وذهابها إلى حد التشريد والاضطهاد إلى أن أخذ المفكرون الاشتراكيون وعلى رأسهم الاقتصادى الألمانى كارل ماركس Karl Marx يدرسون الاشتراكية على أسس علمية لا على أساس الشفقة والعطف ، ولا يطالبون بحقوق العمال طبقاً للمبادىء الاقتصادية السلمية فحسب بل يتنبأون بانتصار الطبقات العاملة تبعاً للتطور

الاقتصادى القائم على الصراع بين الطبقات ، وقد بحث ماركس حقوق العمال بحثا مستفيضاً ووضع الحجر الأساسى للمبادىء الماركسية السائدة اليوم ونشر فى القرن الماضى عدة مؤلفات يدافع فيها عن وجهة نظره فى تأييد العمال ويهاجم الرأسمالية المستبدة فتهافت عليها زعماء العمالى والسياسة وترجمت إلى معظم اللغات الحية أهمها « رأس المال » Le Capital ، ويدعى ماركس أن النظام الرأسمالى الحالى ما هو إلا فترة أو حقبة من حقبات التاريخ Catégorie Historique كان يتفق سابقا مع حاجات الجماعة ولكنه لا يصلح إلى مالا نهاية ، وقد أصبحت الملكية الفردية اليوم لا تحقق سعادة المجتمع الإنسانى ويكفى للدلالة على ذلك أنها تتعارض مع نظام الإنتاج الجمعى ، وتفسير ذلك أن الصناعات الآلية الحديثة تتطلب حشد قوى آلاف العمال تسخر فى مصلحة الفرد المالك مما لا يتفق ونظام الملكية الفردية وصلاحيتها الأولى يوم كانت قبل الانقلاب الصناعى تتمشى مع الإنتاج ، فقد كان الفرق بين رب العمل الذى يدير المصنع ويشرف على الصناعة اليدوية بمنزله يعاونه بضعة عمال يعدون على أصابع اليدو عماله عادة ضئيلا وربحه معتدلا ، أما اليوم فالرأسمالية الصناعية أصبحت وسيلة من وسائل تسخير البشر واستعبادهم ، فهى تجند الملايين منهم لأثراء بضع مئات ، ويرى ماركس وأنصاره أن تطور حياتنا الاجتماعية يتبع حاجاتنا الاقتصادية الملحة فهناك كفاح دائم بين الطبقات فى سبيل تحسين حالها ، ونزاع مستديم بين الطبقة الناعمة البال المتمتعة برغد العيش والطبقة التى تقاسى متاعب الحياة وضيق الرزق ، والنصر دائماً حليف الطبقة الأسوأ حالا وهى الأكثر عدداً ، ويقولون إن سر تطور التاريخ على مر القرون راجع إلى هذا الكفاح فالمسيحية ومنازعتها ومذابحها وغزوات البربر والمغول ونهاية الرق وانتهاء عهد الاقطاع كل هذه التطورات مصدرها الحاجة الاقتصادية الملحة المسماة فى اعتبارهم بالمادية التاريخية Le matérialisme Historique ، وتوقعوا أنه كما انتصرت الطبقات المتوسطة المستنيرة Bourgeoisie على طبقات الأشراف Aristocratie فى القرن الثامن عشر ستنتصر حتما الطبقات العاملة Prolétariat على طبقات الملاك يدفعهم إلى النصر سوء حالهم إقتصاديا وكثرة عددهم وافتقارهم إلى الضرورات علاوة على الكماليات ، ويزعم ماركس وأنصاره كذلك أن الكفاح سيظل قائماً بين أصحاب رءوس الأموال الذين يحكمون على الثروة ولا يشقون فى سبيل استثمارها وبين العمال الذين لا يحكمون على ثروة ما بينما يشقون فى سبيل إنتاجها ومضاعفتها حتى يمكن التوفيق بين طرق الانتاج وطرق الحيازة وذلك بأن تخضع الأخيرة كالأولى إلى النظام الاشتراكى ، فإذا انتصرت الطبقاب العاملة كان هذا نهاية خطوات التطور

الاجتماعى وعاش العالم فى كنف الاشتراكية ينعم بحياة اقتصادية مثلى ، ويتوقعون أن يضعف التناقس بين أصحاب رءوس الأموال أى الملاك من شوكتهم ويؤدى إلى إفلاس الكثيرين وفى ذلك انتصار العمال ، وأن الساعة الرهيبة التى سوف تودى بالرأسمالية قادمة لا محالة على أثر تعاقب الأزمات الاقتصادية ومحاربة رءوس الأموال بعضها لبعض واصطدامها بقوى العمال الجارفة ، وهكذا يرون أن العمال سوف ينتصرون حتما وينتهى كفاح الطبقات وتختفى الملكيات الخاصة لصالح المجموع .

الفصل العاشر

التفكير والتدبير الاقتصادى الحاضر

التدابير الاقتصادية بالبلدان الديموقراطية — التدابير الاقتصادية بالبلدان الدكتاتورية
التدابير الاقتصادية الشيوعية — التدابير الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

الحالة الراهنة : جنح التفكير الاقتصادى منذ استحكام حلقات الأزمة العالمية لبعض سنوات خلت نحو سياسة الاقتصاد المسير ، أى إشراف الدولة على موارد البلاد الاقتصادية ، ومراقبتها تطورات الأسعار والمعاملات ، وفرضها السياج الجمركى المنيع لحماية المصنوعات المحلية ، وتحريم الاستيراد فى حالات معينة ، ومنع خروج رءوس الأموال ليتيسر استخدامها فى الصناعات القومية ، ومراقبة العملة وقد خرجت عن عيار الذهب حتى لا تعصف بها عواصف الأزمات الاقتصادية ، واتباع سياسة المقايضة فى التجارة الدولية ، أى أن يعوض عن الوفاء بالنقد بتصدير بضائع نظير الواردات ، وعموماً اتباع مختلف النظم القائمة على التدخل الاقتصادى ، وزعم المفكرون أن الحياة شديدة التعقيد أسوة بآلة القاطرة والطائرة وأن حاجات البشر عديدة متنوعة مضطرة الزيادة ومشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية متشعبة بعيدة الغور ، لذا فأنه يتعذر على الفرد وحده دون معاونة الدولة أن يعالجها وكان من العبث تفويض الأمور للطبيعة تداويها وفق سياسة الفزيوكرات وادام سميث وأنصاره الذين يحبذون المنافسة الاقتصادية ويجعلون أساس للتقدم العالمى أن تدع الدولة الأمور تجرى فى أعنتها دون تدخلها بتاتا ، ولكن إذا كان الطبيب ينصح للمريض فى بعض الحالات بالاعتماد على مناعته وقوة مقاومته للداء ومكافحته للمرض الذى قد ينفع فى النقاهة والأمراض البسيطة ، فأنه يسعفه بالتدخل والدواء وعمليات الاستئصال والبتر وغيرها فى الحالات

الشديدة أو المستعصية ، والداء اليوم خطير ، والعلاج يتطلب سهر الدولة وتدخلها وإنقاذها الفرد كعضو عليل فى جسدها .

وقد ذهبت البلدان إلى المبالغة فى سياسة الاقتصاد المدار ، وقد بدأت فى سبيل علاج الأزمة الاقتصادية بالحماية الجمركية الشديدة لإحياء الصناعات القومية وحماية الإنتاج المحلى ثم تمادت فى الحماية تبعا لعجز الدول عن التفاهم فى حل الأزمة العالمية دوليا ، فتدخلت الدولة فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى والتبادل مدفوعة فى ذلك بإلحاح الأهلين فى التدخل وقد عجزوا عن ملاقاة العاصفة ، فقام الزارعون يطلبون من الدولة تنظيم التخزين والتسليف الزراعى وقد تكدست المحاصيل وتدهورت الأسعار وعجزوا عن وفاء نفقات الزراعة وأقساط الديون العقارية وأرباحها ، وكذلك قام رجال الصناعة يلحفون فى الضغط على الحكومات لإنقاذ الصناعات من الكساد ، بواسطة الحماية الجمركية وتنظيم تبادل المنتجات ورواجها بواسطة تضخم النقد والخروج عن الذهب للاكثار من الأموال وتنشيط المعاملات والهبوط بقيمة العملة حتى يقل سعرها بالنسبة للعملات الاجنبية ، وكذلك يناشدون الدولة أن تقى المشروعات الصناعية والبنوك من الإفلاس المحقق ، وقد تجمدت الأموال وكسدت السوق بتأجيل الوفاء ونزع الملكيات وبتقديم المساعدات المالية للصناعة وتحريم خروج رءوس الأموال حتى يمكن توظيفها فى المشروعات القومية ، وطالب ملايين من العمال المتعطلين الدولة بمد يد المعونة الفعالة وزيادة إعانتهم حتى تقيهم من التضور جوعا ، ثم ترتب على تعكير صفو الجو السياسى الدولى وقد تعذر على الدول الأوروبية حل أزماتها السياسية عن طريق الاقتصاد ، وتسوية أزمة الديون العمة وتعويضات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وتخفيض الحواجز الجمركية وتنظيم توزيع المواد الأولية فى العالم وتسوية أزمات اضطراب مختلفة العملات ووضع أسس قويمة لنزع السلاح ونشر السلام العالمى أن تسابق العالم نحو سياسية الاستكفاء . وهى تتلخص كما عرفها الأستاذ ريتشى (١) Ricci فى « أن تكفى الدولة حاجاتها بنفسها دون الالتجاء البته إلى الخارج حتى تعد العدة لحرب طويلة محتملة مستقبلة بإنشاء مصانع التسليح لديها وتزويد البلاد بالمواد الأولية التى تغذى هذه المصانع كما تسد حاجات الأهلين من عسكريين ومدنيين داخليا وتتفادى شلل المواصلات البرية والبحرية وانشغال أدوات النقل فى التعبئة وإمداد الجبهة بحاجاتها من الجند والمؤونة والذخيرة» .

(١) "Quelques Faux Remédes à la Depression Economique" page 23 par Umberto Ricci—Paris 1938.

« تعليق على علاج خاطىء للأزمة الاقتصادية » للاستاذ ريتشى صفحة ٢٣ — باريس ١٩٣٨

التدابير الاقتصادية بالبلدان الديمقراطية مع مقارنتها بغيرها : وجد المفكرون ورجال السياسة بالبلدان الديمقراطية التدخل الاقتصادى هذا على أساس أن الحالة خطيرة شاذة وأن الضرورات تبيح المحظورات ، وجنحوا نحو اشتراكية الدولة التى يمكنهم بواسطتها علاج بؤس الطبقات العاملة وصغار العمال والزراع وهم غالبية الناخبين الذين يقلدونهم الحكم أو يقصونهم عنه ، وحتى يجدوا فيها مبرراً للضرائب الجديدة على رءوس الأموال والأرباح الصناعية ولزيادة نسب ضرائب الميراث والتعريفة الجمركية ، لكى يمكنهم بزيادة إيراد الخزينة أن يسدوا العجز المستديم فى الميزانية تبعاً لتضخم ديون الدولة الداخلية والخارجية وأن يواجهوا طلبات الطبقات المختلفة من الأمة فى التدخل الاقتصادى لمعاونة الزراعة والصناعة والعمل ويعدوا العدة لمواجهة حدوث الاعتداءات والحروب .

وتمسك رجال الدكتاتورية بأشد أنواع التدخل على أساس الاشتراكية الحكومية التى تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة الممزوجة بالنعرة القومية حتى يرضو الطبقات العاملة من جهة وحتى يوقدوا الروح الوطنيه فى سواد الأمة ، وفى رأيهم أنه يجب تسخير الفكرة الاشتراكية لإعلاء شأن الدولة وتقوية دعائمها ، ويجب تسخير الأفراد عن طريقها ومطالبتهم بالتضحيات الجسام فى سبيل الفاشية والنازية ، ويجب أن توجه الدولة همها نحو رءوس الأموال الضخمة ومختلف البنوك والشركات الصناعية الكبرى فتوجهها نحو بناء النظام الاقتصادى المثالى ونحو الانتقام والحرب ، ولا يهم أن يساق الشعب فيما بعد إلى أتون القتال سوقاً وأن يذبح قرباناً على مذبح الدكتاتورية إرضاء لشهوات وأفكار الزعماء المعوجة .

بينما قام التدخل فى انجلترا والولايات المتحدة وسائر الدول الديمقراطية على أساس لايتعارض مع النظام النيابى بل تعيش فى كنفه ، وعالجت الحكومة هناك مختلف المشكلات الاقتصادية وفى مقدمتها أزمة الميزانية والصناعة والنقد والطبقات العاملة بما تستمده من سلطات استثنائية من البرلمان وتدعمت بما أصدرته من مراسيم واعتماداً عليها الصناعات القومية المتدهورة ووفرت المال بهذه الوسيلة لمجابهة أخطار الحرب وإنشاء صناعات التسلح ، ولم يتردد البرلمان بما له من حق التشريع ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية فى رفض مشروعات التدخل الاقتصادى الحكومى كلما عن له ذلك لإحراج الحكومة بنزع ثقته منها ، وهكذا ظل زمام للقيادة مع شىء من التنسيق فى يد الشعب .

التدابير الاقتصادية بالبلدان الدكتاتورية : وظهرت اشتراكية الدولة فى إيطالية فى

تكوين الطوائف العاملة من زراع وصناع وتجار وسائر أرباب المهن الحرة وغيرهم من مختلف جمعيات الحرف للدفاع عن مصالحهم واندماج هـذه الجمعيات فى الاتحاد الأعلى الذى تشرف عليه الحـكومة وتسير سياسته العليا وفق نظم التدخل الاقتصادى الذى يرسمه مجلس الفاشيست الأعلى لصالح الجماعة ولصالح الوطن ، وبناء عليه تتفانى المصالح الخاصة فى سبيل المصلحة العليا التى تضع نصب عينيها ايقاظ الحماس فى قلوب الشعب وإعداده للحروب الهجومية والتوسع الاستعمارى ، وتضحى رءوس الأموال الضخمة والشركات والبنوك لتربية الشعب تربية عسكرية وتحقيق أحلام الفاشية فى إعادة مجد روما القديم وسيطرتها على العالم .

وقامت الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا على أساس تدخل الحـكومة المطلق وقد انتزعت شبه توكيل من الشعب ، وبمجرد قبضهـا على زمام السلطة الغت نظم الأحزاب البرلمانية وعطلت دستور فيمار Weimar ثم أخذت تنظم الحياة الاقتصادية وحياة المجموع وفق التعاليم النازية والسياسة العنصرية ، وكافحت طائفة من المشكلات الاجتماعية وشجعت الإنتاج فى حدود مقاومة رءوس الأموال اليهودية فى قصر الثروة والتمتع بعضوية الجماعة البشرية فى كنف الريخ على العنصر الجرمانى الآرى دون غيره ، مستقيه فى ذلك من تعاليم فاجنر wagner وجوبينو Gobinauo وهما يفرقان بين الأجناس فى درجة النشاط والذكاء ، ويعطيان الأولوية للشعوب الآرية ، وكذا وفق ماتغنى به نيتشة Nitcshe الذى حث على تهذيب الآرى تهذيباً يؤدى إلى إنجابه المثل العليا للانسان .

التدابير الاقتصادية الشيوعية : أما فى اتحاد الجمهوريات الروسية السوفيتية فقد حاولت الحـكومة الجديدة التى حلت محل النظام القيصرى وانتزعت السلطة والحـكم عن طريق الثورة والحاجة الاقتصادية الملحة لتغيير النظام بالدم والعنف إن تصبغ البلاد بالصبغة الشيوعية وأن تراعى النظرية الاشتراكية المتطرفة التى دان لها لنين Lenine وجاهد طوال حياته فى سبيلها ، ثم حمل فى سبيل نفس المبدأ لواء الجهاد تروتسكى Trotsky من بعده وسقط فى الميدان ضحية ميادئه ، وهـذه النظريه الاشتراكية المتطرفة هى إخضاع المئتى مليون الذين يقطنون هذه البلاد المترامية الإرجاء ويمثلون اليوم مدنية تختلف عن مدنيتا الرأسمالية إلى النقابات إخضاعا تاما على أساس المساواة الاقتصادية المطلقة على أن يتضاءل سلطان الدولة بجوار نفوذ النقابات التى تشرف على مصالح الأفراد وتوزع عليهم الأعمال والحاجات ، غير أن التطبيق نأى بالدولة عن هذه الفـكرة الخيالية وهى إضعاف الدولة إذ كان يتعذر المحافظة على كيان النظام السوفيتى من الهجمات الخارجية والحروب الأهلية التى يشنها الروس البيض بواسطة

الجيوش المنظمة لتقويض دعائم البولشفية والدسائس الداخلية فى حالة إضعاف الدولة ، وكان يتعذر أيضا إيفاد الدعاة لنشر المبادئ البولشفيه فى الخارج عن طريق التمثيل السياسى وغيره إذ لم تكن للدولة مكانتها اللائقة بين الأمم ، وكيف كانت تستطيع روسيا الجديدة أن تقف على قدميها إذا لم تستند إلى نظام الدولة القوية مع العلم بأن الدول الأجنبية والرأسمالية الممثلة فى مختلف الأمم الصناعية فى أوروبا الغربية كانت تتحفز لكتم انفاسها وهى لا تزال فى أولى خطوات نهضتها ؟ ، وهكذا تطورت الشيوعية هناك وأصبحت اشتراكية على أساس قوة الدولة ونفوذها ، وتسهر الدولة اليوم بفضل النظام المركزى المحكم ونظام تسلسل الوظائف على كل كبيرة وصغيرة هناك كما توزع الأعمال والحاجات وفق الجهود والكفاءات ، وتخضع لها النقابات ومختلف الجمهوريات الداخلة فى الاتحاد السوفيتى ، والتى لم تحتفظ بالاستقلال المحلى إلا فيما يختص بسياسة تعليم اللغات نظرا لتعدد اللغات التى يتكلمها الأهلون هناك ، ولقد أعلن استقلال شتى الجمهوريات الداخلة فى الاتحاد السوفيتى أثناء الحرب العالمية الثانية وأصبح لها ممثلون سياسيون فى الخارج ومندبون فى هيئة الأمم المتحدة ، غير أن هذا الاستقلال يتلاشى فى جانب النظام الاقتصادى الذى يضم هذه الجمهوريات اليوم عن طيب خاطر بعضها لبعض ، ويجعل منها حزمة قوية لمجابهة الضربات التى توجه إليها من الخارج وللوقوف فى وجه النظام الرأسمالى الصناعى الغربى الذى يكشر عن انيابه للشيوعية ويتحفز للمعركة الفاصلة وقد انتهى من أكبر منافس له وهو مجموعة الشعوب الجرمانية الناهضة وما تحكم عليه من قوى صناعية وانتاجية فى كنف الرايخ الزائل .

التدابير الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية : ترتب على المبالغة فى الاستكفاء والتسابق فى سبيل التسلح وشدة التنافس فى التسلط وبسط النفوذ والاستعمار وتعقد المشكلات الاقتصادية مع ارتباطها بالمشكلات السياسية وتعذر حل الاخيرة وفشل مؤتمرات نزع السلاح أو على الأقل تخفيضه واحتدام الصراع بين الدكتاتورية والديموقراطية إلى اشتعال نيران الحرب ، ولم تجد الخطط الاقتصادية والتدابير التى تفانت الحكومات فى اتخاذها فى إيقاف المجازر والدمار ، بل العكس فإن الاقتصاد المسير الذى تعلقت الدول بأهدابه وتعصبت إلى أقصى الحدود فى بلوغ غايتها السياسية وتحقيق اطماعها فى كسب الحرب عن طريقه زاد الطين بله وضاعف فى النكبات وفى امتداد اللهب الذى كاد يأتى على كل شىء .

وتكالبت المصائب على أوربا المثخنة بالجراح صريعة الجشع والاستعمار وتوالت عليها ويلات الحرب العالمية الثانية التى فاقت فى شدتها الحرب العامة الأولى ، ثم خمد صوت المدفع

وانتهت أعمال قاذفات القنابل وما أبشعها من نهاية وقد رأينا فظاعة تحطيم الذرة كسلاح جديد يأتى على الأخضر واليابس وتنفس الناس الصعداء ، ولكن مالبثت أن برزت مشكلات جسام هى فى فتكها وما تخلفه من بؤس وفاقة وحرمان أشد فعلا من الحرب وأمضى من أسلحتها الوحشية ، ووضحت هذه المشكلات المتراكمة المتسببة عما قبل الحرب ثم عن الحرب بطابعها الاقتصادى مما تطلب علاجها عن طريق سياسة اقتصادية حكيمة تجمع بين التدبير واحكام الخطط والتعاون والبعد عن التعصب القومى ، وألا تهدد العالم بعهد من المجاعات والبؤس والآلام التى تتضاءل فى جانبها فظائع العصور القديمة والقرون الوسطى وفاق بطشها ما قاسته الانسانية قديما بفتك الأوبئة والطاعون الاسود التى كانت تجتاح القارات بأسرها ولا تترك من الأحياء أكثر من الربع .

وأن أمهات المسائل المعلقة اليوم أربع يترتب على حلها بما يتفق والعدالة الدولية وحق الشعوب الصغيرة فى الحياة صون السلام لسنين طويلة ، وهى : النقد والتجارة الخارجية وسياسة الاستعمار أو « الامبريالزم » وتوزيع الغذاء والخامات :

١ — **مشكلة النقد** : هى عقدة العقد وحلها يعد مفتاحا لسائر المشكلات الاقتصادية والسياسية القائمة اليوم ، فهناك من ناحية دول زراعية محدودة الطاقة دائنة مثل مصر وبلدان الشرق الأدنى وهى دائنة قسرا قدمت آخر قطرة من قواها وحيويتها الاقتصادية لقضية الديمقراطية كى تستقبل عهد سلام جديدا وارف الافنان ، وهناك دول صناعية مدينة وفى مقدمتها انجلترا مواردها واسعة واحتياطيها ضخم يتحمل الأعباء والصدمات وقد خاضت الحرب بقواها وقوى غيرها ثم كسبتها ، وهناك جمهورية العالم الجديد الغنية والقوية ومن ورائها أمريكا اللاتينية وقد وضعت مواردها التى لا تفنى فى سبيل نفس القضية ، بل لقد نزلت إلى الميدان فرجحت مواردها وأسلحتها الكفة ، ثم لاننسى أيضا جمهوريات السوفييت بما تحكم عليه . ن موارد شرق أوربا وآسيا الغنية ، والوضع اليوم شاذ فالبلدان الزراعية الصغيرة الدائنة لا تستطيع مواصلة تحمل أعباء التضخم والخسارة ومواردها محدودة والا استهدفت لافلاس محقق ، بينما البلدان المدينة ودول العملات الصعبة واسعة الموارد تسير العالم اقتصاديا وسياسيا وهى المسئولة أولا وآخرا عن هذا الاضطراب المالى العالمى ، ويترتب على حل مشكلة النقد بما تمليه العدالة الاقتصادية عودة الانتعاش والرخاء ، أما إذا لم تعر الدول المدينة اعتبارا لعجز البلدان الدائنة وقلة حيلتها فسوف تتفاقم الحالة وسوف تضرب الفاقة أطنابها على ربوع الجميع .

وإذا سارت وسائل المعيشة فى طريق الانخفاض والعجز وتكاليفها فى الارتفاع الصارخ بالبلدان الدائنة وتزعزعت الثروات وتعقدت مشكلات الطبقات الأجيرة وصغار الملاك وأصحاب المهن الخ . . فسوف تعجز هذه البلدان عن الشراء من الخارج وكذا عن نشاط الانتاج عندها وبالتبعية عن التعاون فى انعاش التجارة العالمية وتبادل الحاصلات والسلع والمساهمة فى التعمير وتخفيف ويلات ما خلفته الحرب ، بل سوف تحتاج إلى معونة جبارة من الخارج وقد رجعت القهقرى مسافات شاسعة .

٢ — **التجارة الخارجية** : نشاط التجارة الخارجية هو أحد دعائم السلم وهو لا يأتى عن طريق تصفية الديون على أسس ثابتة عادلة فحسب بل وضع حد لاضطراب عملات البلدان المختلفة وتثبيتها وفق قواعد تقارب الشقة بينها ولا تجعل تبادلها عسيرا ولا تحرض على السير نحو ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ، كذلك يتطلب التعاون الاقتصادى الدولى العمل فورا على انتهاء سياسة الاستكفاء الصامتة المبالغ فيها ، وانتاج الأمم الصناعية ما تحتاج إليه البلدان الزراعية الدائنة من سلع فلا تفرضها عليها فرضا وتصدر إليها الكماليات ومواد الترف قبل الضروريات . وقد قاست التجارة الدولية منذ سنوات عدة إرتفاع الحواجز الجمركية ارتفاعا شديدا مما أدى فى حالات عدة إلى شللها ، وقد يكون فى تخفيض السياج الجمركى بين الدول تدريجيا ما يعيد اليها بعض الانتعاش ، ولكن يجب مراعاة الا يؤدى التخفيض إلى الاضرار بالنهضات الصناعية القائمة على أسس سليمة بالبلدان الناشئة التى فى أولى خطوات نهضتها وخاصة فى الشرق ، وقد نصح الفنيون وفى مقدمتهم فانزيلند فى تقارير رفعوها للبلدان الديموقراطية وفى خطبهم ومقالاتهم وأحاديثهم السياسية قبيل الحرب بوجوب العمل على تخفيض السياج الجمركى تدريجيا للسير نحو حسن التفاهم الاقتصادى .

٣ — **الاستعمار أو «الامبريالزم»** : وأما مشكلة الامبريالزم فهى مشكلة اقتصادية وسياسية خطيرة أيضا ، وهى إحدى المشكلات التى تعكر جو السلام ، وإن لم تهدد بحرب جديدة مستطيرة فهى تنذر بثورات دموية تحول دون الاستقرار السياسى العالمى ، ولقد حارب الانجليزى بجوار الهندى والفرنسى جنبا إلى جنب مع السنغالى والرجل الأبيض فى صف الأسمر والأصفر والاسود وتعاونت الألوان والعناصر والأجناس فى محنة العالم القاسية لإنقاذ الإنسانية على زعم الساسة ، وامتزجت دماؤهم وتمزقت صدورهم وتناثرت أشلاؤهم وآوى التراب أجسادهم بجوار بعضهم البعض هم سواء فى قوة الكفاح وكفايته وفى الصراع وبذل النفس كما يتساوون فى عالم الموت والسكون ، وبذلوا الجهود فى المصانع وخلف خطوط النار وفى تموين

الجيوش وحماية المدنيين والدفاع عن المدن من الغارات متضافرين ، وذاقوا ألوان الحرمان وشاهدوا سويا ذل تخريب الديار والغزو والتشريد وتكبدوا بجلد قسوة الأيام العجاف وانصتوا بتلهف إلى وعود الساسة والقادة بالتحرير من الظلم والاستعباد وانه سوف ينتهى عهد « الامبريالزم » قطعا ويحل محله عهد الأخاء والديموقراطية الاقتصادية فلهذا يطلبون إليهم المزيد من التضحية حتى يسطع على العالم نور الحرية وإلا غرقت الإنسانية لألف سنة فى لجج من العبودية والشقاء ، ورأى العالم أجمع على مسرح الحياة مأساة أوربا تلك المأساة الشنعاء التى لا مثيل لها فى الفتك والتقتيل وإزالة العمران واختفاء المدن العظيمة الشديدة الحركة والحقول اليانعة الواسعة وكل ما يدل على معالم الحياة فى سبيل السيطرة على المادة الأولية والأسواق والطرق البحرية العالمية ، ولم تنقص الشرق مقدرة أو همة فقد قبض على السلاح الحديث فاحكم استعماله كما ساعد فى اعداده وزيادة انتاجه ، ومن بين رجاله فى الهند من سبق أن حصل على جائزة « نوبل » وغيرها من جوائز العلوم والفنون ، ومنهم من كتب وصنف بغير لغة بلاده فى كل مستحدث جديد ، فما الذى يحول بين الناس وقد ولدوا أحرارا وضحوا بحرارة وهمة تضحيات جساما وتفهموا الحياة الحديثة ظاهرها وخفيها وهضموا علومها الدسمة وشاهدوا حسنها وقبيحها وحلوها ومرها ، وبين أن يعيش غربيهم وشرقيهم أبيضهم وأسمرهم فى وئام موفورى الكرامة مرفوعى الرءوس فلا استغلال ولا استنزاف لجهود الانسان للانسان بعد اليوم ولا كسب على حساب الآخر وبعرق جبين هذا الذى ضحى لإنقاذ الحريات .

٤ — **الغذاء والخامات** : أما مشكلة الغذاء والخامات فحلها معلق أيضا على حل ما سبق ذكره من مشكلات ، لقد نأى الساسة منذ تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية ولسنوات عدة قبل الحرب العالمية الثانية عن بحث وسائل الانتعاش ورواج الانتاج والاستهلاك على أساس التعاون وولوا وجوههم شطر سياسة شن الحرب الاقتصادية واحكام إغلاق النوافذ والأبواب لكى تسد بلادهم حاجاتها دون الالتجاء إلى الخارج وتكون على قدم الاستعداد للحرب ، وقد استطاع أجدادنا الذين عاشوا فى عصر الاقتصاديين المتشائمين بما أوتوا من علم وتجارب أن يعملوا على تخفيف متاعب الانسانية وأن يرفعوا مستوى الحياة عن طريق التقدم العلمى وزيادة الانتاج ونشاط التبادل ، فزادت مقدرة المصانع والحقول على الانتاج أضعاف ما كانت عليه فى القرن الماضى ولم تكن هناك أزمة زيادة عدد السكان بنسبة أعلى من زيادة الانتاج تهدد العالم بالمجاعات التى أنذر بها مالتس وتلاميذه فى الماضى ، ولكن بدت أزمة سوء توزيع

الخامات والمنتجات وتفرعت عنها مشكلة زيادة الإنتاج مع نقص الإستهلاك تبعا لهبوط قوة شراء سواد الشعب المكبل فى سلاسل الديون العامة وأعباء الحرب العالمية الأولى ، وتفاقمت مشكلة البطالة وهبوط الأسعار وكساد الصناعة ، وحبست سياسة الحكومات الاقتصادية القمح والقطن وسائر المحصولات الزراعية فى المخازن لإيقاف تيار هبوط الأسعار فى حين كان ملايين الأنفس يجوبون أزقة العواصم والمدن الكبرى بلا عمل يتضورون جوعا ، ومنهم من مات وقد بات على الطوى فى عراء البرد القارس فى أمهات المدن الصناعية كما ثبت من البيانات الإحصائية ، وجاء فى البيانات التى أذاعتها اللجنة الدولية لمساعدة البائسين ما يدل على خطورة الحالة لسنوات عدة قبل الحرب العالمية الثانية فبلغ عدد من مات جوعا سنة ١٩٣٣ نحو مليونين ونصف مليون نسمة ، وبلغ مقدار ما أتلف من القمح نظرا لإنخفاض أسعاره عما لا يفى بنفقات الإنتاج فى نفس العام ما يسع نحو مليون وربع مليون عربة سكة حديد محملة من هذا المحصول النفيس ، وبلغ ما أتلف من أكياس البن نحو ثلثمائة الف كيس ومن اطنان السكر نحو ثلاثة آلاف ومن الأرز ما يسع نحو مائة وخمسة وعشرين ألف عربة سكة حديد محملة منه ومن اللحوم نحو عشرين مليونا ونصف مليون كيلو .

ثم زاد الطين بله تسابق الأمم نحو الاستكفاء وحد الحكومات للحريات السياسية والاقتصادية وفرضها الرقابة الشديدة على الانتاج والتوزيع والاستهلاك والانحدار فى تيار التسلح مع ما يتطلبه من تضحيات باهظات ، وانتهى الأمر بحرب ضروس تركت العالم جريحا يئن اليوم لامن كلوم الحرب وأوصابها فحسب بل وكذلك من عجز الانتاج مؤقتا ويهدده شبح المجاعة المروعة ، وتعيد هذه الحالة إلى الذكرى أوروبا العصور الوسطى يوم كان الأهلون يتضورون جوعا فى مقاطعة بينما الأخرى تزخر بالحبوب ويوم كان سكان المدن يأكلون فى الأزمات والقحط الجرذان وأوراق الأشجار ويوم كانت الكنيسة تحارب بكل ما اوتيت من قوة عرض لحوم البشر للبيع وتفرض على ذلك عقوبة الأعدام ويوم كان الطاعون يقضى على نصف السكان ويترك مدنا مثل البندقية العامرة قفراء موحشة ، ولقد ادى اشتباك الملايين فى ساحات القتال إلى اقفار الحقول والمصانع وزاد على ذلك ما ابتلعه اليم من مؤن ومادمرته الغزوات والغارات من أغذية ومنتجات وعلى جيل اليوم أن يهيىء سبيل اطعام وايواء ملايين الذين يهيمون على وجوههم فى القرى والمدن المخربة والغابات المحترقة المقفرة وأن يوجههم نحو العمل النافع ثم أن يمهد للرجوع إلى حياة الرخاء والدعه ، وهذا لن يكون إلا عن طريق حسن نية الديموقراطيات الكبرى المنتصرة ورغبتها باخلاص فى التعاون السياسى

والاقتصادى وعملها على احترام شخصيات الدول على اختلافها ومساعدة الجماعات والأفراد فى أن تحيا حياة موفورة الكرامة تتناسب وما يتشدق به رجال السياسة من حب السلام والوئام وما يحكم عليه العالم الحديث من وسائل علمية للانتاج لم يسبق لها مثيل ، وأن فى حقول روسيا الاسيوية وسهول استراليا والصين والمساحات الواسعة المنزرعة بجنوب أفريقيا وكندا ونيوزيلاندا وفى خيرات الأمريكتين مايضمن كفاح المجاعة حتى تعود الحياة إلى مجاريها وتدخل الطمأنينة على قلوب البشر بردا وسلاما .

نحو عالم جديد : وكما أن انهيار روما وغزوات البربر وانتهاء السلام الرومانى فصلت بين عهد وآخر وكما أن الثورة الفرنسية نادت بنهاية القديم وبزوغ شمس عصر جديد ، فكذلك يستودع العالم بانتهاء الحرب العالمية الثانية حياة ويستقبل أخرى فى جو من الثورات النفسية والفكرية والمادية ربما لايشعر بها المعاصرون شعور كاملا ، ولكن سيذكرها التاريخ المقبل بأنها أعظم مارأته البشرية من تطورات وانقلابات وأن الأوضاع الجديدة ستتناول بالتغيير معالم الحياة على اختلافها ، وجدير بالمسئولين عن تقدم الانسانية ورفاهتها لاسيما بالبلدان الناشئة أن يعملوا على التخفيف من وطأتها وأن يضعوا حدا لاختلال توازن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلالها ، وهلا أن الأوان لوضع حد للحصول على المادة الأولية الرخيصة من الشرق وتشغيل ابنائه بدريهمات معدودات لصالح رجال المال والأعمال فى الغرب وكبريات دور الصناعة هناك وبيع المواد الزهيده السعر هذه بعد تحويلها بأضعاف أضعاف أسعارها ، وأن يعهدوا بحسن نية إلى ديمقراطية اقتصادية حقه تقى الفرد شر الجوع والتشرد وأهدار حريته وإنسانيته وتجعله يحيا حياة عزيزة أبيه .

ينذرنا لاسكى بحق فى مطلع كتابه « نظرات فى ثورة عصرنا الحالى » بالتحولات المنتظرة فيقول « نحن فى منتصف عصر انقلاب ثورى يشبه فى آثاره العميقة سائر عصور الانقلابات الخطيرة فى تاريخ الانسانية الحديث ولن نتفهم جوهرة الدقيق إلا إذا اعترفنا بأنه فى خواصه الهامة لا يقل خطورة عن عصر سقوط الإمبراطورية الرومانية وعصر بعث نظام جديد للجماعة الرأسمالية وعصر ثورة سنة ١٨٧٩ التى كانت خاتمة المطاف فى مأساة نهضة الطبقة الوسطى وتقلدها السلطة » ، ولا يعنى هذا أن تدوس سياسة كبريات الدول المظفرة تراث وقوميات الأمم الصغيرة الفتية بدباباتها وتفقدها شخصيتها واستقلالها منتحلة مختلف المعاذير التى لا تعدمها الدبلوماسية القائمة على القوة .

وإن السلام لن يستتب والانتعاش لن يعود إلا إذا قامت العلاقات بين الأمم على أساس

معاملة الند للند واحترام شخصية الدولة وسيادتها لا على أساس الإرهاب والوعيد ، ولكل دولة مهما صغرت مساحتها وعدد سكانها شأنها فى الحياة الدولية والنشاط العالمى ، وأن إنكار القوى لذاتها وتجاهلها اعتداء على التاريخ والمدنية .

وإن موارد البشرية اليوم واسعة لا حد لها ، فإما أن يتعاون الجميع فى استثمارها فى سبيل رقى المجتمع ، وإما أن تنحدر الانسانية إلى ظلمات العصور الوسطى ، فالذرة سلاح بحدين يمكن استخدامها فى تذليل المسافات وإدارة الآلات ومكافحة الأمراض ، كما يمكن بتحطيمها الإبادة بالجملة والقضاء على كل شىء ، وتستطيع فى الحالة الثانية كبريات الدول ذات النفوذ أن تقف على مشارف العالم لتشاهد المدنيات العريقة تحترق وتقوض وتطرب لذلك أيما طرب أسوة بنيرون يوم أشرف على إحراق روما القديمة .

الباب الثالث

الإنتاج

١ — عناصر الانتاج : الطبيعة والعمل ورأس المال .

٢ — تناقص وتزايد الغلة .

٣ — رأس المال الثابت ورأس المال المتداول .

٤ — الفرق بين العمل ورأس المال .

تمهيد

أول ما يعن لنا وقد شرحنا أوجه النظر المختلفة التى تتناول وسائل تنظيم الحياة الاقتصادية وأسعاد البشرية وتوزيع الحاجات والثروة على الأهلين هو دراسة صرح تكوين الثروة أو بعبارة متواضعة سهلة طرق تحقيق الحاجات والمنافع للأفراد ولا شك أنها محور الدراسات الاقصادية وهدفها الهام ، فلكى يمكن بحث وتفهم توزيع الأرزاق والحاجات وتنظيم الرأسمالية والملكية وتوزيع الثروة وزيادة نموها يجب معرفة كيفية الحصول على رغبات المرء تلك الرغبات التى إذا اجتمعت وتراكمت كونت الثروة وكذلك الالمام بمختلف العناصر التى تكون باتحادها هيكلها الأساسى ، وعلى ذلك سنتناول بالشرح فى هذا الباب إنتاج الثروة ونموها ومختلف وسائل هذا الإنتاج وعوامل نموه أو تحديده واضمحلاله ونبحث ناحيتى الإنتاج الزراعى والصناعى وأثر زيادة رأس المال فى كل منهما وهما مصدر مطالب المرء وحاجاته فى الحياة تلك المطالب الضئيلة البسيطة فى الإنسانية الأولى والجماعات التى تعيش على الفطرة فهى تشمل الغذاء ثمرة الصيد والقنص والزراعة وتوفير الدفء والملبس والمسكن وسائر الضرورات المتعددة الكثيرة فى الإنسانية المتمدينة والحياة الحالية المعقدة فهى تشتمل على أشياء لا حد لها ، مصدرها الزراعة واستخراج المادة الأولية من جوف الأرض وكذلك الصناعات الآلية وفى مقدمتها الصناعات الثقيلة التى أصبحت عماد المدنية الحديثة ومصدر قوة الأمم وبطشها وسيادتها العالمية ، ولن يفوتنا أن نقارن بين مختلف عناصر الثروة والإنتاج .

الفصل الأول

عناصر الإنتاج

الثروة — الطبيعة — العمل — رأس المال

الثروة : يتعين علينا قبل بيان نواحى الإنتاج المختلفة أن نشرح ماهية الثروة وأن نبين بقدر الطاقة مع العلم بما يحوق تعريفها من صعوبات فى صورة جلية بعض نماذجها الهامة دون أن نحاول حصرها .

طالما ترددت كلمة الثروة على الألسنة ورنت فى الأسماع ، فإذا تكلم المرء عن النقود أو عن الإدخار وشفعهما بكلمة الثروة كما إذا تكلم عن العقار من أرض صالحة للزراعة أو مبان ذكر كلمة الثروة ، كذلك الحال إذا تكلم عن مناجم المعادن والفسفات والملح وينابيع البترول رسائر القوى المحركة للآلات أو عن أسهم الشركات وسنداتها أو السندات الصادره على خزينة الدولة وأوراق الدين العام أو عن الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة من ذهب وفضة وبلاتين أو عن التحف والكنوز ومخلدات الأقدمين أو عن جهود المفكرين والمخترعين والفنانين وقوى سواعد العمال المفتولة ، وهكذا كلما تكلم عن مورد من الموارد التى تدر الربح أو التى لها قيمتها النقدية أو سعرها فى السوق ولا يمكن الحصول عليها عادة إلا بنظير نقود أو ثروة أخرى تساوى قيمتها أو ما يعادلها .

يمكننا والحالة هذه القول بأن الثروة هى كل ما يفى بحاجات الإنسان ويستطيع الحصول عليها بواسطة العمل والإنتاج ، فهى كامنة فى الأرض وفى الطبيعة وعناصرها وقواها وفى الأموال المنقولة وفى قطعان الماشية وهكذا . . وقيمتها تبرز فى استثمار المرء لها وفى تبادلها وبديهى أن هذا التبادل أساسه النقود التى تستخدم فى بيع هذه الثروة وشرائها ومعاملة الأخذ والعطاء ، وقد تكون مادية ملموسة كالمواد الأولية والمصنوعة كما قد تكون معنوية كخدمات العامل لصاحب رأس المال واستشارة الطبيب وإنتاج ذهن المؤلف وابتداع الفنان والمخترع ، وهى تتبع ما يسمى بقانون العرض والطلب فى زيادة قيمتها ونقصها وارتفاع سعرها وانخفاضه ، فإذا زاد نوع من أنواع الثروة فى السوق بينما الإقبال علية على حالة أو إذا نقص

الإقبال على ثروة بينما أن الإنتاج على حالة دون تغير يذكر هبط سعره لا محالة إما إذا ضمرت كميات شيء ما فى السوق بينما الإقبال على حالة أو إذا زاد الإقبال بينما أن إنتاج الكميات على ما هو عليه دون تغيير يذكر زاد الطلب على العرض وانتعش السعر وارتفع .

أما العامل الأساسى فى الثروة وتحقيقها المنفعة فهو الإنتاج ، إذ بواسطته يمكن تحقيق المنافع التى تسد رغبات المرء وحاجاته والتى قد تكون مادية كمحصول الأرض أو معنوية غير ملموسة كخدمات المدرس والكاتب والفنان ، ولا أهمية لوسيلة الإنتاج فقد تكون ببذل الجهد لاستخلاص المنفعة من شيء معين ثابت دون أن تنقص قيمة الشيء بل قد تزيد عما هى عليه كما هو الحال فى استثمار الأرض بالفلاحة والتسميد والزراعة وجنى المحصول وقد تكون بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنوعة كما هى الحال فى شتى الصناعات كما قد تكون بتغيير شيء بشيء آخر كما هى الحال فى التجارة أو بنقل الشيء من جهة إلى أخرى كما هى الحال فى صناعات النقل ، ومهما اختلفت أنواع الإنتاج فهى تدور دائماً (باستبعاد الإنتاج الذهنى والتأليف والابتداع) حول الزراعة واستخراج المواد الأولية والصناعة وملحقاتها .

عناصر الإنتاج : أما وقد اتضح أن الإنتاج هو استخدام الإنسان قواه لا ستغلال الثروة وتحقيق المنفعة فيمكن والحالة هذه حصر عناصره فيما يحيط بالمرء ويتناول جده ونشاطه واتجاه هذا الجد مع الاستعانة بما ادخره من قوى فى سبيل تحسين وسائل معاشه وإنتاج الثروة ونموها ، وبناء عليه فعناصره ثلاثة هى : الطبيعة ، والعمل ، ورأس المال ، وفيما يلى البيان :

(١) **الطبيعة** La Nature : وهى التى تقدم للمرء المادة التى يبذل جهوده فى تحويلها كما تهيئ له الظروف والبيئة اللازمة للانتاج والقوى المختلفة التى يسخرها فى هذا الإنتاج وذلك فى سبيل تحقيق حاجاته ورغباته ، ووجودها بلا شك جوهرى فى إنشاء الثروة إذ أن عمل الإنسان وحسن استعداده لبذل أقصى ما يمكن بذله من جهود لا يكفيان وحدهما لثرائه بلا معونة المادة التى تحيط بالمرء وتكتفنه وتناديه بل وتغريه أن يعمل بذراعيه مع استخدام قواه العقلية وتحكيم ذكائه لا ستخراج الخامات من جوف الأرض ثم لا ستخلاص حاجاته من الخامات بعد تحويلها وصناعتها .

وقديماً اضطر المرء فى العصور الظالمة لا أن يبحث عن الثروة فى الطبيعة فحسب ، بل إلى أن يحاربها أولا ويصد أذاها وأخطارها ، تلك الطبيعة الصاخبة بعناصرها الجبارة وأعاصيرها الفاتكة ووحوشها وضواريها المفترسة وزواحفها السامة ، ثم بعد أن كشف عن

أسرارها بنبراس ذكائه وسخر قواها فولد النار من احتكاك الجمادات وحرك طاحونته بواسطة الهواء وانتقل من الشاطىء إلى الشاطىء المقابل فوق جذوع الأشجار رأى فيها كنزاً وثراء فسلط عليها قواه العضلية والعقلية وحول موادها البكر إلى ثروة تفى بحاجاته ومطالب أسرته وتشد أزر المجتمع الإنسانى .

ولتفسير أهمية الطبيعة فى تكوين الثروة نشرح أثر الطبيعة المحيطة بالإنسان فى جهوده ثم جهود الإنسان فى هـذا المحيط الخضم الصاخب أو بعبارة أخرى نبين العوامل الطبيعية وأثرها فى الإنتاج ثم تسخير المرء لهذه العوامل وتذليله لقواها ، وفيما يلى البيان : —

(ا) **العوامل الطبيعية وأثرها فى الإنتاج** : تختلف الطبيعة باختلاف المناطق والجهات ولهذا الاختلاف أشد الأثر فى تكوين الأمم اقتصادياً وفيما تسنده إليها المدنية من أعباء ومسئوليات فى ميدان الكفاح العالمى ، فهناك العوامل الجوية Facteurs Climateriques والعوامل الجغرافية Facteurs Geographiques والعوامل الجيولجية Facteurs Géologiques ولها أشد الآثار وأبعدها غوراً فى الإنتاج وتكوين الثروة .

فإن النمو الاقتصادى والنشاط الإنسانى والجهود ونتائجها ليست فى مستوى واحد فى مختلف مناطق الكرة الأرضية ، بل إن للجو مفعولة فى ارتفاع بارومترها وانخفاضه وفى زيادتها ونقصانها ، ففى بلدان المنطقة الحارة لا تشجع الطبيعة على العمل وفى الوقت نفسه هى تغمر الأرض بخيراتها وأشجارها الوارفة الوافرة الثمار ، فيجد الزنجى فيها كفايته ومايقوم أوده ، ثم إن ارتفاع درجة الحرارة واستمرار هـذا الارتفاع يجعلانه لا يهتم كثيراً بالملبس والمسكن ، فيظل يعيش على الفطرة ويلجأ إلى الطبيعة الغزيرة لغذائه ولا يعمل إلا بقدر سد حاجاته الضرورية جـداً ، ويجد من العناصر الجوية القاسية كالأعاصير والزوابع والفياضان والسيول والأمراض الخبيثة الفاتكة والوحوش الضارية والحشرات القاتلة ما يقف حائلا دون نشاطه وتقدمه الاقتصادى والاجتماعى .

وفى بلدان المناطق الجليدية بالقطب الشمالى أو الجنوبى يصعب العيش وتشييد صروح المدنية لشح الطبيعة هناك فلا غرس ولا طير ولا حياة إلا ما ندر ناهيك بجبال الجليد وزوابعه العاتية .

أما المنطقة المعتدلة فحيث الفصول الأربعة والجو الذى يمكن المرء أن يتحمله ويستطيع أن يقاوم شدته المؤقتة حيث الماء والعشب والهواء الرطب وسفوح الجبال والهضاب والوديان

وحيث المواد الخام والطبيعة السمحاء والمناخ الذى يحث على العمل ويبعث على النشاط فقد تكاثر فيها الإنسان وقامت فيها المدنيات المتعاقبة منذ أول الإنسانية إلى يومنا هذا .

كذلك للعوامل الجغرافية شأن هام فى تكوين الأمم الاقتصادى ، فيعزى إليها تخصص كل بلد من البلدان بإنتاج معين ، إذ أن موقع الأمة الجغرافى هو الذى يهيئها لطريق اقتصادى خاص فمثلا موقع الجزر البريطانية هو الذى جعل منها أمة بحرية عظيمة نظراً لصغر مساحتها مع انعزالها عن القارة الأوربية وتزايد عدد سكانها وحاجاتهم المختلفة وخاصة الحاصلات الزراعية والأغذية وصعوبة توفرها داخل البلاد فاضطرت إلى بناء السفن وإيفادها للبحث عن حاجاتها فى مختلف أنحاء العالم وهذا جر إلى هجرة أبناء البلاد إلى الخارج وإلى الاستعمار فإلى عظمة بريطانيا العظمى وسيادتها على البحار .

وما يقال عن العامل الجغرافى يقال أيضا فيما يختص بالعامل الجيولوجى فإن لكل بلد طبيعة أرض تختلف عن طبيعة البلد الآخر ، فيتهيأ أبناء البلد إلى استغلال الأرض التى يعيشون فوقها ويفوقون الغير فى نوع الاستغلال الذى اختصوا فيه ، فهناك أرض غنية بالفحم والحديد تجعل من البلاد أمة صناعية مثال ذلك انجلترا والمانيا ، وهناك أرض غنية بخصوبتها تجعل من البلاد أمة زراعية تمد الغير بالمواد الأولية اللازمة للصناعة كالقطن والتيل والكتان وتغذى غيرها بالحبوب كالقمح مثال ذلك مصر فيما يختص بالقطن والبرازيل فيما يختص بالبن والأرجنتين وكندا واستراليا فيما يختص بالقمح ، وهناك أرض غنية بنوع معين من الزراعة كالعنب تجعل من البلاد أمة تنتج أجود الأنبذة والخمور مثال ذلك فرنسا .

وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى ما يسمى فى عرف الاقتصاد « بالتوزيع الاقتصادى » أى أن تنتج البلاد ما تهيأت له دون التطفل بإنتاج ما هى غريبة عنه وهو أهم أسباب توازن الإنتاج أو بعبارة أخرى التوازن الاقتصادى ، ويزعم فريق من الاقتصاديين أنه كلما حاولت البلدان غض الطرف عنه والتقليل من أهميته بإنتاج ما لم تتهيأ له باءت بالفشل ويزعمون أن طغيان التعصب الوطنى والاقتصادى على الأمم وتشبث كل دولة بإنتاج كافة لوازمها للاستغناء عن جاراتها باعد ما بين الأمم والسلا وعجل فى الحرب العالمية الثانية وكان الأجدر لعودة المياه إلى مجاريها الاعتصام بسياسة حسن التفاهم الاقتصادى وتبادل المنافع والتجارة بين الأمم .

ولا يفوتنا أن نذكر أن هذا التخصص والتوزيع فى الإنتاج ليس بقاصر على الأمم فى علاقاتها التجارية الدولية بل أنه مشاهد داخل حدود كل أمة ، فأن المناطق المختلفة ببلد من البلاد تختلف باختلاف موقعها الجغرافى ومعدن أرضها بل ومناخها أيضا ، ففى انكلترا مثلا بينما

نرى أن منطقة ويلز هناك تشتغل بالتعدين والفحم إذا بمنطقة لانكشير تشتغل بصناعة المنسوجات القطنية حيث تقرب من ليفربول ومانشستر ويرد إليهما القطن الخام وأن منطقة يوركشير تشتغل بصناعة الصوف حيث تربى الأغنام هناك ويساعد الجو على هذه الصناعة ، وفى فرنسا كذلك بينما تشتغل ناحية الألزاس بالفوسفات نجد ناحية الشمال وليل وروبيه وتوركوان وروان والهافر تشتغل بالصناعة والتعدين والغزل والنسيج وأن ناحية بوردو تشتغل واستخراج الأنبذه المشهورة بها المقاطعة وناحية الجنوب تشتغل بالحبوب والزيوت وتجارة الصادرات والواردات عن طريق مرسيليا وهى أولى موانئ فرنسا ، ولا ننسى مصر فالمناطق الشمالية حيث تتوفر فيها المياه بغزاره تشتهر بزراعة الأرز كما توجد بمدنها مضاربه بينما يشتهر وسط الدلتا بزراعة القطن الجيد أما الصعيد فيشتهر تبعا لمناخه ونوع تربته بزراعة الحبوب المختلفة والقطن الواطىء النوع وتنتج أرضه الصفراء الموالح والعنب التى تتوفر أيضا بمثل هذه الأراضى بالوجه البحرى كما تنتشر الصناعات فى الثغور والمدن المزدحمة بالسكان السهلة المواصلات

يتضح والحالة هذه أن رخاء إحدى البلدان أو فقرها يرجعان إلى حد كبير للعوامل الطبيعية المشار إليها ، وهذه العوامل عادة لا توزع الثروة توزيعا عادلا فى العالم ، فبينما نرى مناجم الفحم تدر خيراتها فى جهة معينة كويلز أو كالروهر نراها معدومة فى جهات أخرى مع شدة حاجة الأهلين إليها ، وإذا كان الأنتاج ضئيلا فى جهة ما فهو غزير فى ناحية أخرى والسبب قد يرجع إلى هذه العوامل التى تعوقه ، وإن تعذر اجتياز قلب القازة الأفريقية والبحث عن كنوز الثروة فيها يرجعان إلى انعدام الدواب هناك مع تكاثر الاحراش وغزارة المياه وانتشار المستنقعات وشدة الحرارة ووفرة الوحوش والحشرات والجراثيم وقسوة الطبيعة .

جهود الانسان فى تسخير قوى الطبيعة : بذل الإنسان جهودا جبارة للكفاح فى سبيل الحياة وبقاء النوع وسط الطبيعة إذا ابتسمت له هنيهة فهى لا تلبث أن تقطب له جبينها وتهدده ببطشها وسطوتها ، وهكذا قاوم العوامل الجوية ودرس أحوالها ووضع قواعد راسخة يلم بواسطتها بتطوراتها فتحاشى أخطارها على حياته ومسكنه ومدنه العامرة ومزارعه الواسعة كما ذلل هذه القوى واستعاض بها عن الحيوان المستأنس فى جولاته وأسفاره وفى حاجاته على اختلافها ، كذلك أعار أهمية كبرى للعامل الجغرافى وقاوم صعوباته فأنشأ الثغور والمرافىء وأدخل التحسين على طرق المواصلات النهرية والبحرية وشق الطرق البرية والنفق فى الجبال وكذلك فحص طبيعة الأرض الجيولوجية بحثا وراء المعادن ووضع قواعد علم طبقات الأرض

على أساس مشاهداته وتجاربه ، ثم عالج طبيعة الأرض الشحيحة بالأسمدة الكيماوية الملائمة حتى تدر عليه محصولا زراعيا غزيرا وجفف المستنقعات وردمها فحولها إلى جنان فيحاء تغدق الخير ووقى الأهلين شر الأمراض وفى مقدمتها الملاريا ، ولا أدل على ذلك من تجفيف المستنقعات بجوار المناطق العامرة وفى مقدمتها مدينة رومامنذ بضع سنوات قبل الحرب العالمية الثانية بواسطة حكومة الفاشيست هناك وتحويلها إلى مزارع للقمح .

كما عمد إلى مطاردة وتحطيم ما صادفه من صعاب فطارد الوحوش التى اعترضته فى حياته العمرانية وبذلك انقرضت تقريباً من أولى القارات المتمدينة وهى أوروبا ، وفى الوقت نفسه عمد إلى الإكثار من الحيوانات النافعة له التى تمده بالغذاء واللباس ، ولم يأل جهداً فى إبادة الأحراش الكثه التى لا تدرأ عنه جوعاً وإحلال غيطان الحبوب والخضراوات وحدائق الفاكهة محلها ، ولم يتردد فى الاكثار فى سبيل قوته من إحضار أنواع الخضراوات والأغذية الهامة من البلدان النائية وتجربتها عنده فى عقر داره ، مثال ذلك تجربة البطاطس والطماطم والتبغ باحضارها من العالم الجديد المكتشف فى القرن الخامس عشر وما بعده وتعميمها فى أوروبا وغيرها حتى بذت اليوم فى الجودة فصائلها الأصلية الأولى .

وقد بذل فى تحويل المادة قواه الجثمانية أولا ثم مع تقدم المدنية وتزايد تجاربه فى الحياة وما شاهده اكتشف السبيل إلى تسخير القوى التى لا ضابط لها فى الطبيعة ، ضبطها وأحكم قيادتها وسيرها فى الإسراع فى تحويل المادة وإعدادها لاستهلاكه وجعلها بتعميم التحويل فى متناول الجميع ، فبفضل حرارة الفحم أمكن تسخين الماء إلى درجة الغليان وبحبسه فى غلايته أمكن جمع البخار وشحذه لتحويل الآلات وسير قطارات السكك الحديد والسفن ، وبفضل حرارة البنزين والشرارة الكهربائية المولدة من الحرارة مع مساعدة البطارية والدينامو أمكن تسيير السيارة ، وإنه من تحصيل الحاصل أن نعدد ما تخلعه علينا كل يوم بل كل ساعة وكل دقيقة الآلات من مزايا فنحن اليوم نعيش فى مدنية أساسها الآلات والسرعة وهى تحبونا فى غدواتنا وروحاتنا وفى منازلنا ومحال أعمالنا بنعمائها ، ولا تخلو مدينة اليوم من مصانع تنطح مداخنها السحاب وتعلو أصوات آلاتها سائر الأصوات ومن سيارات وترام وشبكات الكهرباء وفى قلبها محطة السكك الحديدية والراديو والتلغراف والتليفون وربما المطار أيضاً فى أحد أطرافها وهى تصل أنحاء البلاد بعضها ببعض .

وبعد أن استخدم المرء الفحم والبترول فى توليد الحرارة وتسخير البخار لأغراض الصناعة استخدم مساقط المياه فى توليد الكهرباء واستخدم كذلك مساقط الثلاجات التى

أطلق عليها الوقود الأخضر وربما أطلق يوما ما على قوى جديدة يحاول تسخيرها الوقود الأزرق وهى قوى المد والجزر التى يسعى إلى إخضاعها لسلطانه ليولد منها الحركة والكهرباء

(٢) العمل Travail :

العامل الثانى من عوامل الإنتاج هو العمل الذى بواسطته يمكن تذليل قوى الطبيعة وجعلها نافعة للانسان ، وتحويل الأرض الجرداء إلى مزارع غناء تمد المرء بالقوت والخير ، وتحويل المواد الخام إلى مواد مصنوعة تمده بحاجاته ووسائل راحته .

والعمل فى عرف الاقتصاد هو المجهود المتواصل الذى يبذله المرء مختاراً فى سبيل تحقيق غرض نافع ، وطبيعى أن ينصب المرء فى أدائه وأن يحصل على ثمار نصبه هذا فى نهايته ، ويختلف التعب باختلاف نوع العمل فهناك العمل العقلى المضنى لصاحبه وهناك أيضاً العمل الجثمانى المنهك للجسم ، كما أن هناك عملا لا يتطلب الجهد الجهيد ويحصل المرء مع ذلك بواسطته على مافوق الكفاية من الأجر بمراحل ، فالجزاء لا يكون دائماً من جنس العمل كما أن المجهود يختلف حتى فى العمل الذى من نوع واحد باختلاف الكفاءة والمقدرة واهتمام المرء بالعمل نفسه ، وتعب المحترف يفوق عادة تعب الفنان الغاوى فان الموسيقى الذى يقود فرقة موسيقية ويحترف من عمله هذا يشعر بالملل والتعب أكثر من الغاوى الذى يعزف للذته وقد نبغ فى الفن وأنفق الساعات الطوال فى العزف والتأليف وهو يشعر مع ذلك بلذة لاتعادلها لذة كما أن العمل لايتحتم دائماً أن يكون لغرض الربح بل يكون بحثاً وراء المثل العليا وفى سبيل خدمة العلم أو الإنسانية أو الوطن ، ولاشك أن مجهود المخترع والمؤلف والباحث لايقل عن مجهود المرء الذى يعمل الساعات الطوال لكسب قوته وتنمية ثروته إن لم يفقه بمراحل إذ أن هؤلاء الفنانين والعلماء يضيفون صفحات ناصعات إلى تاريخ المدنية وتقدم الأمم وزيادة ثرواتها بما يقدمونه من جهود بينما لايطلبون من الحياة إلا الوصول إلى غايتهم المثلى ويقدمون قواهم العقلية والجثمانية وثرواتهم — إذا كان لديهم الشىء منها — ونفوسهم قرابين على مذابح التضحية فى سبيل سعادة البشرية ، والأمثلة على ذلك عديدة منها هؤلاء الذين اشتغلوا بأشعة أكس والأشعة تحت الحمراء والذين توغلوا فى المناطق الحارة الموبوءة للعثور على العلاج للحميات وأمراض النوم والكوليرا والطاعون ، وكم قاسى العلامة باستور Pasteur وجد وضحى فى سبيل الكشف عن أسرار المرض ومنبعها وهو الجراثيم وفى سبيل مكافحة داء الكلب .

والأعمال التى يتوقف عليها تبادل المنفعة فى هذه الحياة الدنيا عدة يختص كل فرد بنوع منها ، كما أنها بالتئامها واتحادها تحمل على أكتافها العريضة صرح المدنية منذ مبدئها ، وهى تختلف باختلاف طبيعتها ووسائل أدائها وأغراضها وفيما يلى البيان :

(ا) **تقسيم الأعمال وفق طبيعتها** : هناك الأعمال القائمة على القوى العضلية والجثمانية مثال ذلك أعمال الزارع فى الحقل والمعدن فى المنجم والعامل فى المصنع ، وكلها تتطلب سواعد مفتولة وتشاطا متواصلا وقوى بدنيه تصمد للتعب وتصبر على ساعات متواصلات يقضيها العامل فى سبيل كسب قوته ، وهناك الأعمال القائمة على قوى الذهن وإعمال الفكر مثال ذلك جهود المحامى والطبيب والمهندس والكاتب والأديب والفنان والمخترع وهى تتطلب قدح زناد الفكر وتطبيق ما تلقاه المرء من علوم ومعارف دون انهاك قوى الجسم العضلية ، ويتعذر التفريق التام بين الأعمال العضلية والأعمال العقلية إذ أن العمل العضلى مهما كان بسيطا يحتاج إلى بذل شىء من التفكير ، كذلك الحال فى العمل العقلى فمهما سما فى فضاء التفكير فهو يحتاج أيضا إلى تشغيل حواس المرء وقواه العضلية ، وإنما ما يميز عملا على آخر هو ما يغلب عليه من المسحة العضلية أو العقلية ، ويلاحظ أن الأعمال العقلية أهم من الأعمال البدنية بمراحل إذ بواسطتها انتقل المرء من طور البداوة والفطرة إلى طور الحضارة المدنية لذا كانت أرباحها أكثر وأصحابها أعلا مرتبة من العمال فى كثير من الأحيان ، أما الأعمال البدنية فهى رغم حاجة البشر الشديدة إليها كانت مضنية ومملة وربحها أقل بكثير من الأعمال العقلية نظرا لاعتمادها على القوى العضلية .

(ب) **تقسيم الأعمال وفق وسائل أدائها** : هناك الأعمال اليدوية وأمثلتها لا تحصى كالغزل اليدوى وبذر وجنى المحاصيل ورعى الأغنام ومراقبة الماشية وسائر أنواع الحراسة ، وهى فطرية سهلة يراعى فيها ما كان متبعا منذ القرون الماضية لا تتطلب أكثر من قوى ملاحظة وبعض الجهد الجثمانى ولكنها لا تنجح دون الاعتماد على الذكاء وتشغيل الذهن ، وهناك الأعمال الآلية التى يؤديها المرء بالاستعانة بالآلات والتى وصل إليها بعد أن بلغ شأوا لا يستهان به من المدنية وذلك بقوى الطبيعة التى سير بواسطتها الآلات ، ومع أن الآلات فى هذه الحالة تؤدى العمل مباشرة سواء بغزل ونسج الأقمشة أو بصنع الملبوسات أو بصب المعادن وتحويلها إلى قاطرات وسيارات وطائرات وأدوات تستخدم فى مدنيتا الحديثة فعمل الإنسان أيضا لا يستهان به إذ هو يشرف على سير هذه الآلات ويدير حركتها حتى تؤدى عملها

بانتظام ، وهذا الإشراف يستلزم الإلمام بالعلوم الطبيعية والميكانيكية واليقظة والحرص والذكاء علاوة على بذل شيء يسير من القوى اليدوية فى تسيير دفه الآلات ، ويلاحظ أن الأعمال الآلية هى السائدة اليوم وأن إنتاجها واسع النطاق إلى حد ترتب عليه أزمة زيادة الإنتاج اليوم زيادة تفوق طاقة البشر على الاستهلاك .

(ح) **تقسيم الاعمال وفق أغراضها** : تحقق الأعمال المنافع التى ينشدها المرء ، ولكن هذه المنافع قد تكون بإنشاء الثروة وتكوينها كما هو الحال فى شتى الأعمال الصناعية والزراعية إذ تؤدى هذه الأعمال إلى إنتاج المحصولات الزراعية والمصنوعات ، كما قد تكون كذلك بأداء الخدمات ، فهى تحقق المنفعه دون أن تتناول المادة بالتحويل ودون أن تؤدى إلى إنتاج المحصولات أو المصنوعات مباشرة ، وأمثلتها متعددة كخدمات الطبيب والمهندس والمحامى والفنى الذى يدير الأعمال ويوجهها وينظم المصانع الخ . .

أما أنواع الأعمال فبطبيعة الحال متعددة ، ففى اعتبار جان باتيست ساى تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية : القسم الأول صناعة استخراج الأشياء industrie extractive وتشمل التعدين والزراعة والصيد وكافة الصناعات التى تنصب على المواد الخام لتحويلها إلى ما ينفع الإنسان مباشرة أو إلى مواد لازمة لصناعات أخرى لتفيد الانسان فيما بعد ، والقسم الثانى صناعات المانيفاتوره industrie manufacturière أو بعبارة أخرى الصناعات التحويلية المعروفة فى عالم الصناعات بكلمة « الصناعات » دون اضافة صفات أخرى عليها ، وهى تعد المواد الخام إعداداً نهائياً للاستهلاك وأمثلتها عديدة كالغزل والنسج وصناعة الملابس والأبسطة والسجاجيد والآلات والروائح العطرية والمربات والسكر وغيرها ، والقسم الثالث الصناعات التجارية industrie Commérciale ويشمل صناعات تبادل السلع ونقلها ومختلف وسائل النقل من برى وبحرى ونهرى وجوى ، ويعيب الاقتصاديون على هذا التقسيم بأنه لا يفرق بالدقة بين أنواع الصناعات إذ هو يخلط بين الزراعة والصناعة وكذلك بين صناعات النقل وطرقها والتجارة ، ويقسم البعض الأعمال إلى خمسة أقسام رئيسية : القسم الأول صناعة استخراج الأشياء وتشمل التعدين والصيد والقنص ، والقسم الثانى الصناعات الزراعية ، والقسم الثالث الصناعات التحويلية ، والقسم الرابع صناعات النقل ، والقسم الخامس الصناعات التجارية ، وهذا التقسيم على دقته لا يخلوا كذلك من نقص إذ من الصعوبة بمكان ايجاد القسم اللائق لصناعات تجفيف الفواكه والمربيات والزبدة والجبن مثلا ، أتوضع تحت قسم الصناعات الزراعية أم الصناعات التحويلية ؟

وتدخل الخدمات فى نطاق الأعمال ، أما أنواعها فهى تنقسم طبقا لطبيعتها عادة ، فهناك الخدمات التى تقوم على قوى البدن ، وهناك الخدمات التى تقوم على قوى الذهن والذكاء ، وهناك الخدمات الأدبية وهى قريبة الشبه من الثانية ، وكذلك تنقسم الخدمات وفق أغراضها وما يحيط بها من ظروف ، فهناك الخدمات الخاصة وهى التى يقدمها الناس بعضهم لبعض ، إذ أن الإنسان فى حاجة إلى أخيه الإنسان كى يستكمل بواسطته ماينقصه من حاجات ، والخدمات العامة وهى التى تقدمها الدولة للأفراد فى سبيل الدفاع عن مصالحهم وتوفير سبل الرغد لهم بواسطة موظفيها .

وليس معنى تقسيم الأعمال والخدمات أن هناك فاصلا بينها وأن كلا منها مستقل عن الأخرى ، بل العكس فهذا التقسيم يعزى إلى تخصص كل إنسان وكل طائفة بنوع معين من الأعمال والخدمات تتقنه وتقدمه إلى الأخرى عن طريق تبادل المنافع ، لذا كان العنصر الأساسى فى نجاح الأعمال والخدمات وفى تقدم الأمم اقتصاديا تضافر الانتاج فى سبيل النهوض بالبلاد وتعاون شتى الأعماله والخدمات فى إسعاد الإنسانية فأهمية الأعمال والخدمات سواء ، وإذا زاد ربح عمل عن ربح آخر أو أجر خدمة عن أجر أخرى فلايعنى هذا أنه يمكن الاستغناء عن العمل أو الخدمة الزهيدة الأجر فأهمية الأعمال فى تضامنها للتخفيف من متاعب الإنسان كى يحصل على حاجاته بأقل مجهود ، فالمجموع البشرى فى حاجة مثلا إلى جهود المدرس لتثقيف أبناء الأمة والطبيب لعلاج المرضى والمحامى للدفاع عن حقوق مهضومى الحقوق والموظف لتسيير آلة الدولة والسهر على راحة الجمهور والجندى للذود عن حوض الوطن والزارع لإنتاج الأقوات والمواد الخام والمعدن لاستخراج المعادن من باطن الأرض والصانع لصنع المعادن وصنع الآلات والمنسوجات والتاجر لتبادل السلع وتنشيط السوق وتحسين وسائل النقل والجميع يأخذون بناصر الأمة ويرفعونها بجهودهم الموفقة إلى مستوى البلدان المتمدينة .

(٣) رأس المال Capital : —

ينصرف الذهن إذا ذكر رأس المال إلى النقود والأوراق المالية وهذا شائع كذلك فى دوائر الأعمال ، أما فى عرف علم الاقتصاد السياسى فرأس المال يرمى إلى معنى أوسع تناوله بالبحث الدقيق آدم سميث ففتح المجال لغيره من الاقتصاديين كى يعرفوه ويدرسوه دراسة عميقة وافية ، وذكره مميزاً عن غيره من عناصر الإنتاج وبين أنه خلاصة إنتاج وجهود يدخرها المرء لزيادة ثروته ، فرأس المال والحالة هذه هو الثروة الناتجة عن جهود سابقة على

إنشائها أدت إلى هذا الانشاء يدخرها الإنسان ليستعين بها على إنتاج ثروات جديدة أو زيادة ثروته التى يملكها ومضاعفة إنتاجه ، أو بعبارة أسهل هو كل ثروة تضمن لصاحبها إيراداً أو ربحاً أو فائدة أو إيجاراً أو شطراً من المحصول فيما عدا أجر العمل الذى يعد ثمرة المجهود البشرى ولا يدخل ضمن الثروة ، فالأرض وما تدره من محاصيل أو إيجار إذا كانت مؤجرة للغير تعتبر ثروة والمنزل الذى يدر على صاحبه دخلا معيناً يعتبر ثروة وكذلك الحال فى الأموال الموظفة فى المشروعات التى تدر الربح والقروض التى تدفع عنها فوائد سنوية والأموال التى ينتفع بها صاحب المصنع لمضاعفة إنتاجه ، فرأس المال والحالة هذه شرطه الأساسى أن يكون مورد ربح منتظم أو منفعة دورية لصاحبها فاذا وقف عند حد تمتع صاحبه به واستهلاكه له دون أن يتولد منه ربح كان فى عداد أشياء المتعة والاستهلاك ، وذلك كالمال الذى ينفقه المرء على حاجاته دون أن يستغله فى استثمار ثروة جديدة أو الحديقة التى يغرسها كى يتنزه فيها دون أن يبيع ثمارها ، ويتغير الحال بتغير الظروف فمثلا تعتبر مجموعة التحف والصور الزيتية الثمينة التى يملكها الثرى ويضعها فى منزله أو متحفه فى عداد أشياء المتعة بينما تعتبر لدى التاجر الذى يحترف شراء وبيع العاديات فى عداد رأس ماله المثمر متى كان يعرضها للبيع فى محله التجارى ، ولا أهمية فى أن يكون رأس المال منتجاً productif يدر محصولات أو مواد مصنوعة أو أرباح نتيجة جهود اقتصادية كالأرض المزرعة أو المصنع أو ذات ريع مالى معين Lucratif أى يجلب لصاحبه إيراداً ثابتاً منتظما كالمنزل المؤجر فكلاهما يتعاونان فى تكوين الثروات .

ويتعذر تحديد أنواع رؤوس الأموال فالطبيعة سخية بخيراتها ، وهمة المرء ونشاطه وذكائه لاتعرف الكلال فى سبيل توفير أساليب راحته والحصول على حاجاته الضرورية والكمالية ، غير أنه يمكن ذكر أهمها وأكثرها شيوعا وهى : —

ا — **رؤوس الأموال التى تتناول الانتاج** : ويدخل فى هذا الإنتاج : الزراعة ورؤوس أموالها الأراضى ، واستخراج المعادن ورؤوس أموالها المناجم ، والصناعات التحويلية ورؤوس أموالها المواد الأولية والمواد الخام ، والتجارة والنقل ورؤوس أموالها البضائع ومعدات نقلها .

ب — **المنشآت الصناعية والزراعية والتجارية** : وتدخل فى عدادها المصانع والمبانى التى تدار فيها الصناعة لاستثمار الأموال ، كما تدخل فيها العنابر والمخازن وآلات الشحن

والتفريغ والتعبئة والطرق والسكك الحديدية وعربات النقل والترع والقنوات والموانئ والسفن

حـ — **أدوات الانتاج** : وتشتمل على الآلات ومعدات الصناعة .

ء — **أداة التعامل وتبادل التجارة** : وهى عبارة عن النقود وما فى حكمها كالشبكات والأوراق التجارية والمالية .

* * *

ومما لاشك فيه أن رأس المال بذاته لاينمو ولا يزدهر ويزيد من الثروات المنتجة التى يملكها الإنسان ، فاذا ترك المرء الأرض بلا زراعة أو المنجم بلا استغلال أوالمصنع بلاتسيير لآلاته وإدارة لشؤونه أو المال فى أعماق الخزائن بلا توظيف له فى الأسهم والسندات أوسائر المشروعات المنتجة فهى لن تجلب الرزق ولن تغل الربح لصاحبها ، فالعامل الأساسى فى إنتاج رأس المال هو استغلاله بطريق مباشر بأن يستغل صاحب الأرض أوالمنجم أوالمصنع أو النقود مايملك ويوجه مواهبه إلى استخراج ربح منظم منه أو يؤجره إلى غيره يحل محله فى هذه الغاية بينما يتقاضى إيراداً ثابتاً من عمليه الأيجار هذه .

وهذا الاستغلال المتواصل لايحول رأس المال إلى ثروة منتجة فحسب بل هو أساس تكوين رؤوس الأموال الجديدة إذ أن رأس المال كما بينا هو ثمرة عمل سابق تراكمت وكونت بايداعها يوما بعد يوم هذه الثروة المنتجة ، وبناء عليه فأساس تكوين رأس المال هو : —

أولا — **العمل** : إذ بواسطته كما بينا تتاح فرصة جمع نتاج جهود عديدة ، وجعلها تحت تصرف المنتج حين الحاجة إليها (وقد سبق أن وفينا هذا الموضوع حقه من الشرح) .

ثانيا — **الادخار** : إذ أنه لا يكفى بذل الجهود لاستغلال مورد من موارد الثروة بل يجب أن تشفع هذه بادخار ثمرتها وألا يعمد المرء إلى استهلاكها أولا بأول ، وإلا فلا رأس مال ولا ثروة تحت تصرف المنتج لكى يخرج منها ثروة أخرى ومنافع يصرفها فى حاجاته ، فاذا وضع مالك الزراعة أوالمنجم أو المصنع جزءاً من أرباحه السنوية جانباً دون إنفاقه فى مطالبه ومطالب أسرته وخصصه إماللتحسين ملكه وتوسيع مشروعاته ورفع مستوى وسائل إستثماره أو لشراء ثروة منتجة أخرى كان هذا المال عبارة عن رأس المال يصبح منتجاً بمجرد استخدامه فى الغرض الذى خصصه من أجله ، ولكن إذا أنفق أرباحه كلها فى مطالبه أو وضع جزءاً منها مؤقتاً لينفقه فى حاجته لم يدخل هذا المال ضمن رأس ماله .

ثالثا — **تنظيم العمل** : وهذا التنظيم يشتمل على اتباع أصلح الوسائل الفنية والاقتصادية لتحقيق المشروع الذى يرمى إلى تحقيقه صاحب رأس المال وضمان نجاحه ، وهذا التنظيم

فضلا عن صيانته لرأس المال أو بعبارة أخرى الإدخار هـو الذى يؤدى مع الوقت إلى إدرار الربح المستمر ، وقد يقوم بتنظيم العمل فرد وحده هو صاحب رأس المال مع استعانته بطائفة من الخبراء الفنيين يعملون كأجيرين عنده ، كما يشترك غالباً عـدة أفراد فى إخراج المشروعات الـكبرى إلى عالم الوجود لاسيما المشروعات الصناعية والتجارية الهـامة كاستغلال المناجم وتشييد المصانع وشق الطرق ومد خطوط السكك الحديدية ، ولولا اشتراك الأفراد وتضافرهم لمد خطوط المواصلات فى أوروبا وإنشاء خطوط الملاحـة الهامة بين مختلف القارات وبناء المصانع الضخمة والمخازن الفسيحة بالموانئ لأغراض التصدير والاستيراد لـما تقدمت أوروبا ذلك التقدم الصناعى العظيم ولما بلغت المدنية الحديثة شأوها الحالى ولما ارتبطت أطراف العالم المترامية بعضها ببعض ذلك الارتباط الوثيق الذى نشاهده اليوم ولما استطاع ساكن أقصى مدن الصين أن يتمتع بمصنوعات أوروبا وساكن أقصى المدن الأوربية أن ينعم بعطور الشرق الأقصى وحريره ومطاطه وغير ذلك من المواد الأولية ، وتضافر الأفراد فى تدعيم النظم الرأسمالية عادة يكون بتكوين الشركات على اختلافها لاسيما المساهمة .

الفصل الثانى

تناقص وتزايد الغلة

Theorie du rendement non proportionnel

زيادة رأس المال فى الانتاج الزراعى — زيادة رأس المال فى الانتاج الصناعى

ربما يتبادر إلى الذهن مما بيناه أن زيادة بذل الجهود ومضاعفة قوى الإنتاج كفيلة بزيادة إدرار الربح إذ أن العمل ورأس المال وهما أساس تكوين رؤوس الأموال الجديدة والأرباح المتواصلة ماداما فى صعود فالمنطق يقضى بأن تكون ثمرتهما فى صعود أيضا ، غير أنه اتضح اقتصاديا أن لهذه القاعدة حدودا وأنها تتحول إلى العكس على خط مستقيم متى وصل الإنتاج إلى نهاية معينة ، وإنما تختلف فى الزراعة عنها فى الصناعة ، وأن استخدام رأس المال الوافر فى توليد المنافع يضاعف كثيراً ثمار العمل ولـكن إلى أى حد تصل هذه المضاعفة هذا ما يحاول الاقتصاديون تحقيقه بالدقة ، وهم يفرقون بين أثر زيادة الإنتاج الزراعى وأثر زيادة الإنتاج الصناعى

أثر زيادة الانتاج الزراعى : يقول الاقتصاديون أن المرء إذا زاد رأس ماله الزراعى وانفق على أرضه بذوراً جيدة وأسمدة كيماوية والآت للحرث والدراس زاد إدرار

الأرض ونتاجها وربحها ، ولكن تصل هذه الزيادة إلى حد معين فإذا تعدته هبطت الأرباح وتقلصت مهما أنفق صاحب رأس المال فى سبيل زيادة الربح ، أو بعبارة أخرى تجد مشكلة هى تناسب زيادة ما ينفق عليها مع ما يجنيه من الثمرات والربح ، ومهما بذل المرء من أجور للذين يعملون فى الأرض ومهما أنفق فى إدارة آلات الحرث والرى والدرس ومهما بذل فى مضاعفة كميات الأسمدة فى الأرض فنتاج الأرض لن يتعدى نهاية قصوى محدودة هى نهاية ما تستطيع أن تعطيه هذه الأرض من ثمرات ، ولتفسير ذلك نقول أنه إذا كان المرء يملك فدانا من الأرض در عليه قنطارين من القطن سنويا نظير انفاق نحو ثمانية جنيهات ما بين حرث وبذر وري وتسميد وجنى فإذا أنفق عليه ستة عشر جنيها وصل الإنتاج إلى أربعة قناطير وإذا أنفق عليه أربعة وعشرين جنيها لم يتعد الإنتاج خمسة قناطير فإذا زاد الإنفاق إلى اثنين وثلاثين جنيها بلغ الإنتاج خمسة قناطير وربع أو لم يزد عن الخمسة قناطير[1]

وهكذا تهبط أرباح صاحب رأس المال بينما تترا كم عليه النفقات ولا حيلة له فى استغلال أرضه استغلالا صحيحاً إلا بالوقوف عند حد معقول فى إنفاقه على أرضه ، وهذا ما يسمى فى عرف الاقتصاد بقانون تناقص الغلة la loi des rendements decroissants ، وهو أحد القوانين الهامة التى تناولها بالبحث ريكاردو فزعم أنها تؤدى إلى ارتفاع أسعار المحصولات والمواد الغذائية إذ يضطر أصحاب الأراضى وقد تزاحم العالم بالسكان وتهافتوا على طلب الرزق إلى إنفاق الكثير من المال على الزراعة فى حين أن إنتاجها لا يتزايد بنسبة زيادة النفقات فيضطرهم الحال إلى رفع أسعار المحصولات ، كما أن زيادة الطلب عليها نظرا لتكاثر السكان تؤدى إلى نفس النتيجة ، ولم يغب هذا القانون أيضا على أصحاب المذهب الطبيعى «الفيزيوكراتى» فقال تورجو Turgot أحد زعماء هذا المذهب فى أحد مؤلفاته الاقتصادية وقد عرض لإدرار الزراعة وإرباحها « إذا ما أعطت الزراعة الكفاية وكادت تصل إلى النهاية القصوى لإدرارها فلا جدوى فى إنفاق جديد فإنه يذهب هباء منثوراً ولا يزيد الإنتاج زيادة تتناسب مع بهاظة النفقات »

ومع تسليمنا اليوم أيضا بصحة هذه النظرية التى حققها الباحثون منذ القرن الماضى فإننا لا ننكر أثر التقدم العلمى ورقى فن الزراعة فى التخفيف من غلوائها وأنه بفضل اكتشاف الأسمدة الكيماوية العديدة ومقاومة الآفات الزراعية مع رخصها وفحص معدن الأرض ومحاولة مقاومة ضعفها ومضاعفة خصوبتها يمكن إلى حد ما إضعاف آثار هذه .

---

(١) يلاحظ أن تقدير النفقات فرضى محض .

ومثل الإنتاج الزراعى فى ذلك استغلال المناجم واستخراج ما فى الأرض فإن استمرار هذا الاستغلال يؤدى إلى تناقص ما بالمنجم من معادن وما بالأرض من أملاح شيئا فشيئا ، فمهما بذل صاحب رأس المال من نفقات فهو لن يزيد استخراج ما فى المنجم أو الأرض بنسبة زيادة النفقات ، وقد تصل النفقات إلى حد باهظ بينما يهبط الاستغلال والربح إلى الحضيض وقد فرغ ما فى جوف الأرض من معادن وأملاح استخرجها المرء واستعملها فى منافعه ، والمشاهد أن شركات استغلال المناجم إذا انتهت من إخراج خلاصة ما بالمنجم من معادن فإنها تتحول عنه إلى غيره وتبحث فى طبيعة الأرض عن المعادن بالجهات الغنية بها ، ولا أدل على هذه الحالة من المناجم المبعثرة عندنا على سواحل البحر الأحمر وفى الصحراء الشرقية وهى فارغة من المعادن لا يرجى لها نفع وقد استخرج قدماء المصريون خيراتها منذ آلاف السنين .

أثر زيادة الإنتاج الصناعى : يختلف الحال فى الإنتاج الصناعى عنه فى الإنتاج الزراعى ، فيقول أصحاب نظرية تناقص وتزايد الغلة أن رأس المال كلما زاد فى الصناعة زادت وحدات انتاجها بنسبة أعلا من نسبة زيادة رأس المال ، وأن صاحب المصنع الذى ينتج وفق منهاج واسع النطاق وقد أكثر من الآلات والمواد الأولية اللازمة للصناعة وأنفق الوفير من المال لتحسين الانتاج من الناحية الفنية لا شك يعوض ما أنفق وزيادة ، واستخلصوا من ذلك أن صغار الصناع يتعذر عليهم منافسة أصحاب المصانع الكبرى لأن تكاليف إنتاج الصناعة لدى الاخيرين أقل من تكاليفها لدى الأولين ، وقالوا أن هذا هو السر فى أن إنتاج الصناعة يقوم أساسه على كبريات الشركات والاحتكارات وأن رجال الصناعة أغنى من الزراع وضربوا مثلا لقانون تزايد الغلة فى الصناعة تبعا لزيادة رأس مالها بأنه إذا كان رأس مال صناعة ما مائة جنيه مثلا وهى تدر ربحا قدره ٢٠ جنيها سنويا وأضاف صاحبها إلى رأس المال هذا فى سبيل اتساع أعماله وتحسين إنتاجه مائة جنيه أخرى فبدلا من حصولة على ربح هو ضعف الربح الأول أى ٤٠ جنيها هو يحصل على ربح قدره ٥٠ جنيها وهكذا تستمر زياده الأرباح تصاعدية تبعا لزيادة رأس المال بنسبة أكثر من نسبة زيادة الأخير .

ويستنبطون من هـذا القانون رخص أسعار المصنوعات التى تنتجها المصانع الكبرى ، وأنها بما فى ذلك تكاليفها تسير نحو النزول تبعا لتزايد رؤوس الأموال مما يؤدى إلى نشاط بيعها وهذا يؤدى إلى ثراء أصحاب رؤوس الأموال ثراءا كبيرا وكثرة أصحاب الملايين من رجال الصناعة ، غير أنه يلاحظ أن أصحاب هذه النظرية يبالغون فى أثرها إذ أن لكل شىء حد ونهاية ، وأن زيادة أرباح الصناعة لا بد أن تقف عند حد لا تتعداه ثم تهبط الأرباح مهما

زادت رؤوس الأموال ، وسبب ذلك أن حاجة الإنسان محدودة وقدرته على الاستهلاك تتبع قدرته على الشراء وهى لا تتعدى ميزانيته ، وأن زيادة رأس المال قد لا تؤدى إلى الغرض النافع منها ، فقد تذهب النفقات سدى وتنقلب إلى عكس المنتظر منها ، مثال ذلك المبالغة فى الانفاق على سفينة تجارية لزيادة سرعتها وقذف مواد الوقود فى أفرانها بكثرة ، وكذلك قذف كميات كبيرة من الفحم فى أفران قاطرة حتى تنهب الأرض نهبا وتقطع من الأميال ما هو فوق طاقتها ، والاكثار من الآلات الدقيقة التى تمر فيها المواد الأولية كالقطن اللازم لصناعة المنسوجات الرخيصة السعر تؤدى هذه النفقات إلى تبذير المال دون الوصول إلى نتيجة مثمرة ، إذ أن الباخرة أو القاطرة قد تصابان بالعطب وإذا وصلتا إلى جهة الوصول قبل الميعاد العادى فهذا لا يعادل التضحيات التى بذلت فى هذا السبيل ، كما أن دقة الآلات وتعددها فى مصانع الأقمشة الرخيصة لا تجديان نفعا إذ يتعذر تحقيق ربح يعتد به نظرا لارتفاع التكاليف مع رخص أسعار المنسوجات وضآلة ربحها وصعوبة استهلاك أثمان الآلات فى وقت معقول وفتح أسواق تناسب هذه الصناعات وتتفق مع ضخامة المصنع ورأس المال .

وأخيرا يلاحظ أيضا أن القانون المشار إليه يتأثر بعوامل تؤدى إلى عكس المعروف عنه ، فإن هناك تضامنا فى الأسعار تبعا لتضامن الحياة الاقتصادية واتصال أطرافها بعضها ببعض ، فإذا أصيب محصول القمح مثلا بكارثة أدت إلى ارتفاع أسعاره فهذا يؤدى حتما إلى ارتفاع أسعار الخبز وسائر الصناعات الزراعية التى تمت إلى القمح بالصلة ولن يغنى هذا القانون فتيلا ، كذلك إذا أصيبت مناجم الفحم بالهزال وارتفعت تكاليف استخراج الفحم وقد كاد معينها ينضب فهذا يؤدى إلى ارتفاع أسعار الفحم ثم إلى ارتفاع المنتجات التى يدخل الفحم فى تحويلها وصناعتها ، وهكذا يذوى أثر قانون تزايد الأرباح فى الصناعة تبعا لزيادة رأس المال .

الفصل الثالث

رأس المال الثابت ورأس المال المتداول

تعريف كل منهما — الفروق بينهما

التعريف : يتبادر إلى الذهن من الكلام على رأس المال إنه شىء جامد لا يمكن تداوله وإدماجه فيما هو معد للاستهلاك ، وإنه شىء بارز لا ينتقل إلى أيدى المستهلكين بطريق

مباشر وغير مباشر بل يدر الربح وهو باق على حالة لا يتغير ، غير أنه اقتصادياً غير ذلك فقد يكون ثابتاً ومع ذلك ينتج باستمرار وهو على حالة كالأرض والآلات وقد يكون متداولا يتحول بمجرد استخدامه فى الإنتاج أما بتغيير معالمه أو باستهلاكه كالفحم والبترول والمواد الخام المعدة للصناعة أو يتعاون فى بناء صرح الإنتاج بانتقاله من يد إلى أخرى كالبضائع على اختلاف أنواعها .

الفرق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول : وعلى كل حال فالفرق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول يرجع إلى الغرض الموجه إليه رأس المال ، فالآلة مثلا مال ثابت فى المصنع الذى تدور فيه وتنتج بينما هى رأس مال متداول إذا عرضت للبيع لدى صانع الآلات ، والنقود تعتبر رأس مال متداول إذا استخدمها صاحبها فى وفاء أجور العمال وتعتبر رأس مال ثابت لدى صاحب المصرف الذى يقرضها للغير ويتناول فوائد هذه القروض ثم يستردها فى نهاية القروض ويعيد تسليفها بأرباح وهكذا .

ولهذه التفرقة مزايا جمة أهمها : —

(١) من ناحية مقدار كل نوع من رأس المال أو بعبارة أخرى من ناحية نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال لمتداول : فيجب أن تراعى الدولة نسبة معينة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول مع وضع الظروف الاقتصادية وموقعها الجغرافى وعلاقاتها التجارية مع غيرها ودرجتها من الاتساع وعدد سكانها وأهميتها فى العالم موضعها من الاعتبار ، فتهتم بنمو ثروتها الثابتة بما يتناسب والعوامل السالفة الذكر وحاجاتها الاقتصادية ، كما تهتم بنمو ثروتها المتداولة بما يساعد على رخائها ويعود على أبنائها بالنفع ، فإذا اندفعت فى تنمية ثروتها الثابتة مثلا دون وضع الأمور فى نصابها وتقدير حالتها فبالغت فى مد خطوط السكك الحديدية وأنفقت الملايين من الجنيهات فى بناء المدن الجميلة ورسم الحدائق والميادين المتناسقة وجمدت أموالها بينما هى بلاد صغيرة عدد سكانها غير وفير وهم فى أشد الحاجة إلى الوسائل الصحية والتعليم بل والغذاء الصحى ورفع مستوى معيشتهم وأنفقت رؤوس أموالها المتداولة فى الكماليات وفرغت خزائنها من النقود ثم استدانت مرة أثر أخرى وهكذا ترتب على هذا التبذير انحدار هذه البلاد إلى هوة الاضطراب المالى والفقر ، وتذكرنا هذه الحالة بمبالغة مصر فى الاستدانة فى القرن الماضى مع ضعف إيراد الخزينة واختلال الميزانية وإنفاق الديون فيما لا تنادى به المصلحة العاجلة ، كذلك إذا بالغت أمة فى تنمية رؤوس الأموال المتداولة بينما لم

توجه عنايتها الكافية إلى رؤوس الأموال الثابتة من سكك حديدية وملاحة بحرية ومصانع ومخازن وغيرها من الموارد الهامة للإنتاج ومساحتها مترامية الأطراف وعلى استعداد عظيم للعمران نظراً لطبيعة أرضها وموقعها الجغرافى وعدد سكانها الوفير أدى ذلك إلى ركودها الاقتصادى وتعويق نهوضها .

وما يسرى على الدولة يسرى كذلك على الأفراد فإذا لم يوازن الفرد بين رأس ماله الثابت ورأس ماله المتداول فينمى مشروعه الصناعى بما يتفق مع قدرته الاقتصادية وإقبال المستهلكين على مصنوعاته كما يحتفظ بما تحتاج إليه صناعته من رؤوس الأموال المتداولة كالنقود لوفاء أجور العمال والوقود لتسيير الآلات والمواد الخام لتحويلها إلى مصنوعات أدى اختلال التوازن هذا إلى إفلاسه المحقق ، إذ يترتب على إنفاقه جل ماله فى تشييد المصنع وشراء الآلات ألا يجد ما يكفى لتسيير دولاب الأعمال والقيام بالدعاية التجارية التى تؤدى إلى نجاح المشروع ، وأما أن يفشل المشروع لعدم كفاية رؤوس الأموال وإما أن يسير سيراً معوجاً بالتجاء صاحبه إلى القروض بأرباح باهظة ، وقد لا تدر صناعته أرباحاً تؤدى إلى سداد أقساط الدين وفوائده فى ميعادها فتتكالب عليه الحجوز ويقفل المصنع أبوابه ، كذلك يترتب على عدم انفاق الفرد الكفاية من المال لإحياء رؤوس الأموال الثابتة وتعنته فى بقاء المصنع على حالة كما كان منذ نصف قرن أو أكثر بينما لديه من الأموال المتداولة من نقود وأسهم وسندات وغيرها ما يبث الانتعاش فى المصنع ويعيد إليه شبابه ويفيض عنده الكثير بعد ذلك أن تحوز الصناعات الناشئة قصب السبق على هذه الصناعة وتهزمها فى ميدان التنافس الاقتصادى .

ونشاهد عندنا اختلال التوازن بين رؤوس الأموال الثابتة ورؤوس الأموال المتداولة فى الريف لدى الزراع الذين تعوزهم تجارب الحياة الاقتصادية بينما تغويهم نشوة ارتفاع أسعار المحاصيل وفى مقدمتها القطن ارتفاعاً غير عادى سنة أو أكثر إلى الإكثار من شراء الأراضى الزراعية والمجازفة فى مشروعات إصلاح الأراضى البور الضعيفة ، فيندفعون فى بذل ما عندهم من أموال متداولة من نقود وغيرها لشراء أراضى مرتفعة الثمن ويستدينون لوفاء بقية ثمن الأرض بأرباح باهظة وقد يرهنون كل ما يمتلكونه من عقار لضمان الوفاء ، ثم لا يمضى موسم حتى يهوى السعر إلى الحضيض وتكبل الثروات الضخمة بسلاسل الدين وتذهب أعاصير الأزمات بها ثم تسكن البيوتات العريقة التى كان يقوم على أكتافها رخاء الريف اليوم ، وهذا ما حدث منذ بضع سنوات وما لا يزال كبار الفلاحين يقاسون شدته

وكانت تزيد الديون المثقلة بها الثروات الزراعية عندنا فى رأى الباحثين المدققين الذين اختصوا فى دراسة حالة الفلاح المصرى على الثلاثين مليونا من الجنيهات وذلك حتى أوائل الحرب العالمية الثانية ، ثم أخذت تتقلص هذه الديون شيئاً فشيئاً نتيجة ارتفاع أسعار المحاصيل خلال سنى الحرب وسنوح الفرصة للمدينين من الملاك وقد زاد ريعهم أن يسددوا ما عليهم من الأقساط بانتظام .

وما يقال عن الفلاح يمكن أيضاً ملاحظته فى النفقات العامة فى مصر ، ومفروض أن غرضها الأساسى رفاهية البلاد وتقدمها ونشاطها وإنتاجها وثروتها ، فيلاحظ بعد ميزانية المصروفات عن التوازن والتناسق فى مختلف أبوابها وعدم إعطاء أسباب الإصلاح والنهوض حقها من النفقات والعناية فى هذه السنوات الأخيرة ، فبينما تبلغ مرتبات الموظفين والمعاشات نحو نصف الميزانية لا تتجاوز نفقات الصحة جزءاً واحداً من عشرين من مجموع المصروفات ، وغيرها خاف ما هى عليه الوسائل الصحية من التأخر عندنا وانتشار الأمراض المتوطنة فى سواد الشعب وهو عماد الثروة والإنتاج ، ولا تتجاوز نفقات التعليم جزءاً واحداً من عشرة مع ملاحظة انتشار الأمية فى البلاد وشدة افتقارها إلى التعليم الفنى الزراعى والصناعى ، وغير خاف أيضا افتقار البلاد إلى رفع مستوى الإنتاج القومى والعناية بالثروة الأهلية وذلك عن طريق وزارتى الزراعة والتجارة والصناعة ومصلحة المناجم والمحاجر وميزانيتها جزء واحد من أربعين من الميزانية ، وفى هذه النسب غنى عن البيان وقدرت ميزانية الدولة لسنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بنحو ١١٩ مليون جنيه للإيرادات ونحو ١٢٩ مليون جنيه للمصروفات ، ولموازنتها يؤخذ العجز من الاحتياطى ، وبلغ ما تستنفده مرتبات الموظفين والمعاشات وعلاوة الغلاء نحو ٤٦ مليون جنيه منها نحو ٣٠ مليون جنيه مرتبات ، بينما لا تزيد نفقات الانشاءآت الحيوية عن ١٥ مليون جنيه .

(ب) من ناحية العناية بكل نوع من نوعى رأس المال المشار إليهما : إذ أنه يتبع فى إعادة تشييد صرح رأس المال الثابت قواعد تختلف عن القواعد المتبعة فى رأس المال المتداول ، فرأس المال الثابت كالمصنع والآلات والسكك الحديدية والقاطرات فى سبيل بقائه على حالة من النشاط ووقايته من الهزال والضعف يجب توفير المال اللازم لتعميره وكذا لدرء الطوارىء التى قد يصاب بها ، وعلى ذلك يتعين على صاحب المصنع أن يحصل على أرباح كافية لوفاء نفقات الإنتاج على اختلافها والمحافظة على المصنع والانفاق عليه وشراء لوازم الصناعة باستمرار حتى لا يقف دولابها وكذلك لسد نفقاته ونفقات أسرته ، أما رأس المال المتداول

فحكمه يختلف عن الأول إذ أنه يندمج أولا بأول سواء كان نقوداً أو مواد وقود أو مواد خام أو سلع فى الأشياء المعدة للاستهلاك لأنه يختفى بمجرد استخدامه فى الإنتاج ويتعذر على صاحبه تمييزه ، لذا تعين على صاحبه بمجرد استهلاكه أن يبادر بفصل ثمنه عن سائر الأرباح ليعيد تجديده ويواصل عمله حتى لا يذهب ثمن رأس المال مع سائر النفقات وتصاب الصناعة أو الزراعة أو التجارة بالشلل ، وهم صاحبه الأكبر أن يبذل قصارى جهده فى تحقيق ثمن رأس المال هذا من بيع ثماره حتى لا يضيع سدى ما بين استهلاكه فى الصناعة واستهلاكه نهائياً بواسطة جمهور المستهلكين .

وتختلف المدة اللازمة لاسترجاع ما استهلك من رأس المال باختلاف نوعى رأس المال فهى أولا فى رأس المال الثابت طويلة الأجل ، ويكفى أن يراعى فى استرجاع المستهلك فى رأس المال الثابت هذا مدة حياة المشروع اقتصادياً ومدة بقائه محافظاً على مزاياه للأفراد ويؤدى إليهم ما يطلبونه من منافع وخدمات ، وهذه المدة هى التى يظل خلالها له قيمة اقتصادية ومادية فى السوق ولمنتجاته عملاء ومستهلكين ، وهى أقصر من المدة المادية التى قد يظل راس المال خلالها باقياً دون زواله نهائياً إذ أنه يفقد أهميته الاقتصادية ويدخل فى التاريخ ويصير تحفة من التحف قبل نهاية مدته المادية ، مثال ذلك القاطرات البخارية التى صنعت فى نهاية القرن الماضى فمنها ما لا يزال باقياً يمكن تسييره غير أنها أصبحت لا تتفق والحياة الاقتصادية الحالية ، فانتهت حياتها الاقتصادية واستهلك حتما رأس مالها قبل نهاية هذه الحياة وأصبح لوجودها اليوم قيمة تاريخية وأثرية ، وثانياً فى رأس المال المتداول قصيرة الأجل واسترجاعها رهن تحويل رأس المال هذا إذا أريد له البقاء ولصاحبة استمرار استثماره وإلا ذهب مع سائر نفقاته .

(ح) من ناحية جهات استخدام كل منها : فيختلف رأس المال الثابت عن رأس المال المتداول فى النواحى الموجهة إليها كل منهما لاستخدامه واستغلاله ، فرأس المال المحدد يستغل عادة فى أغراض معينة لا تتغير ولا تتشكل دائماً وفق الحاجة الاقتصادية ، فالأرض الزراعية تستغل فى إنتاج الحاصلات من حبوب وقطن وتيل وكتان كما تستغل فى إنتاج الخضروات والفاكهة إذا ساعد معدنها على ذلك ، ويلاحظ أنه يصعب بين عشيه أو ضحاها تحويل الأرض من غرض الى آخر ، وفرن صهر المعادن لا يمكن استخدامه فى غير عمليات الصهر وآلات غزل ونسج الأقمشة القطنية لا يمكن استخدامها فى غير عمليات الغزل والنسج وإن كان يمكن استخدام المحركات فى إدارة صناعات أخرى ، ولهذا السبب أطلق

على رأس المال الثابت رأس المال المتجمد Capifal immobilisé أو رأس المال الموظف فى ناحية معينة Capital engagé ولذا كان ربح رأس المال هذا عادة قليل ينقص عن ربح رأس المال المتداول نظراً لصعوبة تنويع نواحى استغلاله وتوجيهه توجيهاً أكثر ربحاً .

أما رأس المال المتداول فيستغل عادة فى أغراض شتى ومتنوعة ويمكن توجيهه إلى أدر النواحى ربحاً ، وهو يتمشى والحاجة الاقتصادية ويتشكل وفق الأناء الذى يصب فيه ، فالمواد الخام كالقطن مثلا يستخدم فى صناعة الملابس الرخيصة وكذلك الملابس الغالية وتستخدم بذرة القطن فى استخراج الزيت منها كما تؤخذ من جذوع شجيرات القطن مادة لها أهميتها فى فى صناعة الورق والحديد يصنع منه الآلات على اختلاف أنواعها وتبنى منه القاطرات ويدخل فى صناعة السفن وفى أعمال البناء والفحم يستخدم فى مختلف الأغراض كتسيير القطارات والسفن إذ بواسطته يمكن توليد البخار والحرارة وهما يسيران محركات الآلات واستخراج غاز الاستصباح للانارة والحرارة ، وما يقال فى الفحم يقال أيضاً فى البترول والنقود وهى أداة التعامل ويمكن استخدامها فى كافة موارد الإنتاج وهى تتشكل فى قوالب كافة رؤوس الأموال ويمكن توجيهها فى مختلف أغراض الإنسان وأكثرها فائدة له .

ويترتب على هذا الفرق الظاهر بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول أن الأخير يمكن توجيهه بسرعة إلى الناحية المفيدة للشعب وإلى ما يعود عليه بالمنفعة ، لذا كانت حيازة أبناء الأمة للادخار وللمواد الأولية بكثرة من عوامل سرعة نهوضها اقتصادياً ، وذلك بخلاف رأس المال الثابت الذى يصعب توجيهه إلى غير الناحية التى أعد لها عند إنشائه ، لذا تعرض فى أحوال عدة إلى الجمود وعدم الانتفاع به خصوصاً إذا تغيرت معالم الحياة الاقتصادية وأعرض المستهلكون عن الانتفاع بمنتجاته .

الفصل الرابع

الفرق بين العمل ورأس المال

ينصب العمل على المادة الموجودة فى الطبيعة المحيطة بنا فتُحوَّل بواسطة قوى الإنسان العقلية والذهنية وما ابتدعه من آلات وسخرة من قوى الطبيعة لمعاونته فى مهمته هذه ليستخلص منها حاجاته ، فثمرة العمل تستخدم فى سد حاجات الإنسان وتزول بالاستهلاك ،

أما رأس المال فهو المادة التى تمهد للمرء العمل وأن يستخلص حاجاته دون أن يزول رأس المال هذا ، بل يظل يدر بانتظام حاجات الإنسان كلما بذل قواه فى استخلاصها منه .

يؤدى بنا هذا الفارق العظيم إلى استنباط أن رأس المال صاحبه قد لايعمل فيه لاستخلاص حاجات الإنسان بل يستأجر من العمال مافيه الكفاية لتسيير دولاب الزراعة والصناعة والتجارة ، وهكذا يكون هناك العامل الأجير يبذل ساعات معينة كل يوم نظير أجر محدد وصاحب رأس المال مالك المشروع وهو الذى يستخلص الربح الصافى من هذا المشروع بعد وفاء الأجور والتكاليف وحفظ جزء من الأرباح احتياطى للطوارئ واستهلاك ثمن ما اشتراه من الآلات وما دفعه ثمن العقارات والمنقولات التى تدخل فى عداد رأس المال

ورأس المال هذا فى اعتبار كثير من الاقتصاديين بل وفى اعتبار المجتمع الذى لايدين للاشتراكية المتطرفة ضرورى للمجتمع ومسلم باستمرار بقائه ووجوب دوامه لرخاء الإنسانية ، فهو الذى يجعل العمل منتجا .

أما كارل ماركس وأنصاره وتلاميذه فهم لا يرون هذا الرأى ، فيقولون بأن رأس المال يمثل تطوراً فى تطورات التاريخ فلظهوره صلة بإحدى التطورات الاجتماعية المتعددة التى مرت وتمر فيها الإنسانية منذ القرون إلى أن ينقرض العالم ، وأنه لن يلبث أن يزول تبعاً لتطور الحياة الإجتماعية الحالية تطوراً جديداً ، لذا هم يزعمون بأنه اغتصاب من جهود العامل لصالح صاحب رأس المال وعلى ذلك فالزارع الذى يعمل فى غيط ضئيل له ليقوم أوده والصانع الذى يعمل بنفسه وأدواته لإنتاج المصنوعات وبيعها نظير الحصول على مال يعادل أجر العمل يعتبران من العمال ، بينما يعدون ممولين كافة أصحاب رؤوس الأموال إذا كانت هذه الأموال تستخدم فى استغلال طوائف العمال وكذلك مالكو النقود إذا كانت هذه النقود تستخدم فى دفع أجور العمال .

ويزعمون أن رؤوس الأموال بصيغتها الحديثة لم تعرف فى العصور الماضية ، وقد كان الصانع يباشر بنفسه صناعته ويبيع منتجاته وقلما كان يستخدم العمال ، أما الصناعة الحالية بأصحاب الملايين الذين يملكون كبريات المصانع ويسيطرون على الشركات الضخمة بما يملكونه من أسهم وسندات فمصدرها الانقلاب الصناعى فى القرن الماضى وتقدم العلوم تقدما لم يعهد له مثيل من قبل والعثور على كميات هائلة من المعادن النفيسة وفى مقدمتها الذهب والفضة اللتان استخدمتا فى وفاء أجور مئات الآلاف من العمال وتوسيع الصناعة أولا بأول ، أضف إلى

ذلك تقدم وسائل النقل ، وهكذا نشأت فى اعتبارهم مشاكل العمال والأجور والرأسمالية التى بوفائها الأجور للعمال تسيرهم كما تريد وتدير الإنتاج وفق رغباتها ثم تجمع أرباح هذا الإنتاج وتحرم العمال منه .

ويختم كارل ماكس ملاحظاته بأن رأس المال هذا سيؤول يوما ما إلى الزوال كعنصر مستقل وسينهار نظام الرأسمالية وذلك بأن يصبح وقد اتسع شيئا فشيئا ودخل فيه مختلف الطوائف كل منها لها مصلحة فى الاستغلال ملكا للمجموع ، وأن اليوم الذى يحتفظ فيه المجموع بمعدات الإنتاج وقد انتزعها من الافراد لتسخيرها فى خدمة المجموع هو اليوم الذى يقضى فيه على الرأسمالية .

الباب الرابع

التوجيه الاقتصادى للانتاج

١ — **المشروع** : المقاول والعامل وصاحب رأس المال .

٢ — **الشركات** : انشاؤها . أنواعها . الرقابة عليها . الشركات فى مصر .

٣ — **التعاون** : أغراضه . أنواعه . التعاون فى الخارج وفى مصر .

٤ — **الدولة والمشروعات** : اشتغال الدولة بالتجارة والمقاولات .

تمهيد

توجيه الإنتاج اقتصادياً وبحث كيفية تحقيق المشروع القائم على فكرة معينة لتحقيق الربح ثم بيان طرق إدارته هى الخطوات الاقتصادية العملية التى تتبع دراسة عناصر الثروة والإنتاج وتبرز المزايا التى تترتب على هذه الدراسة .

وهذا التوجيه وما يجب أن يطبع عليه من وضعه الأمور فى نصابها وبعثه روح الحياة والنشاط فى رأس المال ووسائل استخدام القوة الذهنية والفكرة والابتداع واليد العاملة لتنمية رأس المال هذا وتسخيره فيما ينفع الإنسان وتضافر الأفراد فى ميادين الإنتاج لاسيما الصناعى بتكوين الشركات وجمعيات التعاون لاستثمار رأس المال وتوفير حاجاتهم وتحسين وسائل عيشهم وتحقيق الربح وتنمية ثرواتهم وتعهدها المستمر بالرى والسقيا — هذا التوجيه هو الميزان الدقيق الذى يجب دائماً المحافظة على سلامته لتوقى العثار وتلافى الأزمات واضطراب الحياة الاقتصادية .

الفصل الأول

المشروع — المقاول — العامل — صاحب رأس المال

المشروع : Entreprise يتطلب الإنتاج كما رأينا اجتماع عوامل ثلاثه هى الطبيعة والعمل ورأس المال وذلك لتحقيق حاجات الأفراد التى قد تكون على يد فرد واحد ، كما قد توزع الجهود على عدة أفراد يباشر كل منهم ناحية معينة منها ، فصاحب الحرفة Artisan أو المزارع الصغيرة عادة يحكم على رأس ماله كما يباشر العمل وحده أو بالاستعانة بعمال يشترك معهم فى الجهود ويشرف عليهم ويوجههم ويقدم لهم الأدوات اللازمة للعمل وأخيراً يهتم بتصريف منتجاته بنفسه ، وقد كان هذا النوع من الإنتاج شائعاً فى العصور القديمة يوم كان التبادل محدوداً ضيق النطاق ، غير أن اتساع التعامل وتوزيع الأعمال مع التخصص فيها وانتشار استعمال الآلات وتراكم الثروات فى صناديق التوفير والبنوك مع زيادة حاجات الأفراد وغير ذلك من مظاهر المدنية الرأسمالية الحديثة أدت هذه العوامل إلى ظهور المقاول وقيامه بدور هام فى الأنتاج .

المقاول : Entrepreneur هو صاحب الفكرة فى المشروع والساهر على تنفيذها والمسئول عنها ، فهو يقود دفة المشروع ويسعى فى سبيل الحصول على المال والأيدى العاملة لتحقيقه ونجاحه ، كما يبحث من موارد تصريف ثمرات المشروع ويوفق بين الإنتاج وحاجة السوق ويلاحظ الفرق بين تكاليف الإنتاج وثمن البيع ، إذ أنه يتوقف على هذا الفرق ربحه أو خسارته ، لذا كانت أهم صفات المقاول الكفاءة والمواهب التجارية ومرانه على تقلبات السوق وتحمله لصدماتها علاوة على مقدرته الإدارية ولباقته فى توجيه الفنيين والعمال والانتفاع بمواهبهم وكذلك معرفته للمسائل الفنية التى تمس عمله حتى يستطيع ملاحظته بدقة أو إنجازه على الوجه الصحيح فى الوقت المناسب والانتفاع بكافة التحسينات الجديدة فى المشروع .

ويختلف **المقاول** عن **صاحب رأس المال** وكذلك عن **العامل** الفنى أو اليدوى وفيما يلى البيان : فالمقاول قد لا يملك رأس المال وهمه هو الوساطة للحصول على المال اللازم لتحقيق فكرته ، وقد يكون مهندسا أو فنيا أو اقتصاديا بارعاً يتجه ذهنه إلى فكرة جديدة أو ناحية من نواحى الإنتاج ويجد فى سبيل إخراجها إلى النطاق العملى بكسب ثقة أصحاب رؤوس الأموال وجماهير المدخرين ثم يركز هذا المال فى مشروعه المعين ويعمل على تحقيقه ، كما قد

يلجأ إلى القروض أيضا للوصول إلى غايته، وإذا نجح المشروع لقى جزاء عمله ونال الدائنون ديونهم ونصيبهم فى الأرباح ، وإذا فشل فأولى المسئوليات تقع على عاتقه فهو ملزم بوفاء الديون لأصحابها ، غير أنه من الناحية العملية كيف يستطيع السداد وغالبا ما يكون رأس ماله فكرته وكفاءته ؟

أما صاحب رأس المال فيقدم إدخاره عن طريق السلفة أو عن طريق الأسهم والسندات التى يكتتب بها ، فى المشروع ، وأساس أقدامه الثقة فى مستقبل الفكرة واعتقاده بنجاحها ولا دخل له عادة فى كيفية تحقيقها وقيادة دفة المشروع فنيا وإداريا وإذا أصيب بالفشل انخفضت أسعار الأسهم والسندات فى السوق عن قيمتها الأسمية بل قد تهوى إلى الحضيض وفى حالة تصفية المشروع تسدد الديون من المتحصل من التصفية وتقدم الديون الممتازة على سائر الديون .

وأما العامل فهو الذى يباشر عملا معينا فى المشروع نظير أجر معين يتقاضاه ، وقد يكون فنيا كالمهندس أو الميكانيكى أو الكيميائى أو الخبير الزراعى أو الاقتصادى فيضطلع بناحية معينة من نواحى الإنتاج أو تصريف المنتجات أو تمشى الإنتاج مع حاجات الأفراد ، وقد يكون إداريا يشرف على إمساك دفاتر المشروع ومراقبة العمال وسائر الأعمال الكتابية الخاصة بالمعاملات وبالدخل والمنصرف والمراسلات ومحاضر اجتماع الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وغيرها ، وقد يكون عاملا بسيطا ميكانيكيا أو يدويا يدير آلة معينة أو يباشر فرنا لتوليد الحرارة أو يخزن بضاعة ويفرغها فى السيارات وسائر وسائل النقل أو يشتغل بالمصنع أو المخزن أو يقوم بأعمال الحراسة ، والعامل عموما لا يسأل إلا فى حدود عمله فلا دخل له بالناحية المالية للمشروع ومدى نجاحه الاقتصادى أو فشله ، غير أنه لا يخفى أن نجاح المشروع يؤدى إلى احتفاظه بعمله وزيادة أجره كما أن فشله يترتب عليه نقص أجره بل وفقدانه العمل وبطالته ، ولكل من صاحب رأس المال والعامل أن يرجعا على المقاول بالتعويض تبعا لما يصيبهما من إخطاء التأخير ، غير أنه عمليا يصبح الرجوع عديم الجدوى إذا فشل المقاول الذى طالما يكون معسراً يتعذر عليه السداد .

الفصل الثانى

الشركات

أسباب انتشارها — رواجها — أنواعها — علانيتها — الرقابة عليها — الشركات فى مصر .

انتشار الشركات : ادى انتشار استعمال الآلات اليوم واستثمار الثروة علميا إلى حد بعيد المدى ورواج طرق المواصلات مع سرعتها ونشاط التجارة الخارجية وتسابق الأمم الأوربية طبقا لسياستها الاستعمارية فى سبيل انتزاع خيرات الشرق ومواده الأولية على نطاق كبير لتعيد عرضها بعد تحويلها فى أسواق الشرق بإضعاف ثمنها ولتجعل منها عماد ثرائها الصناعى ونفوذها العالمى إلى قيام المشروعات الهامة اليوم على أساس نظام الشركات الذى بمقتضاه يمكن جمع الأموال الطائلة لتحقيق أفكار جديدة يتعذر على الفرد عادة — وثروته محدودة لاسيما المقاول الذى طالما ، يعرض الفكرة وهو صفر اليدين — أن يخرجها من عالم الخيال إلى التنفيذ ، ولولا الشركات التى تجمع الأموال اللازمة للمشروعات بواسطة الأسهم والسندات التى تعرضها فى الأسواق إما مباشرة أو بواسطة البنوك الكبرى وتعضيد الحكومات أحيانا لتعذر مد خطوط السكك الحديدية فى أواخر القرن الماضى فى انجلترا وكذلك فى القارة الأوربية والعالم الجديد ولتعذر إنشاء شركات الملاحة الكبرى التى تمخر سفنها الاطلانطيق كما تصل ثغور أوربا بإفريقيا وآسيا ولتعذر شق قنال السويس وإنشاء قنال بناما واستخراج القصدير والبترول والمطاط من الشرق الأقصى والفحم والماس من جنوب إفريقيا والاتجار بالشاى والتبغ والقطن والبن وسائر حاصلات العالمين القديم والجديد ولتعذر إنشاء مختلف البنوك التى تمد الزراعة والصناعة والتجارة بالمال وتساهم فى كبريات الشركات الاستغلالية وتنشر نفوذها المالى وأذرعتها القوية كالأخطبوط فى مختلف أنحاء العالم .

وهذه للشركات تتحد فى جمعها إدخار عدة أفراد بوسائل خاصة لتوجيهها إلى ناحية معينة من نواحى استثمار الثروة وتحقيق الربح ، غير أنها تختلف فى أساليب تكوينها وما يترتب على ذلك من الحقوق والواجبات القانونية ، وأهمها نوعان هما :—

النوع الأول : شركات الأشخاص : ويقدم الشريك فيها غالبا جزءا من رأس المال علاوة على عمله ، وقد تشتمل حصته على عقار أو مال منقول كما قد تقتصر على جهوده وعمله

فى تحقيق المشروع ، وتوزع أرباح الشركة حسب نسب أموال كل من الأعضاء وأعمالهم فى الشركة ، وكذلك الحال فيما يختص بالخسارة وذلك بالمقارنة بمجموع رأس مالها المدفوع ، غير أن مسئولية الشريك تتعدى حصته فى الشركة إلى كافة تعهداتها كما تنصب على ثروته برمتها وكل ما يملك ، فإذا أشهر أفلاس الشركة قديلفح الأفلاس بناره أمواله كلها كما قد يتناول شخصيته بإعلان أفلاسه أيضا وفقد اعتبارة ، لذا كان الاعتماد على شخصية الشريك ومكانته فى المكان الأول من الاعتبار فى مثل هذه الشركات ، وبناء عليه فهى لا تتكون عادة إلا بين أفراد يعرف بعضهم بعضا حق المعرفة ويتبادلون الثقة والتقدير ، وكثيراً ما تتأسس بين الأخوة والأقارب إذ أن مسئولياتها جسيمة ونتائج هذه المسئوليات خطيرة تجعل الفرد يعرض عن الاشتراك إلا مع من يثق به ثقة كبيرة ، وعلاوة على ذلك فحصه الشريك شخصية محضة يتعذر عليه التصرف فيها إلا بموافقة بقية الشركاء ، كما تنحل الشركة أيضا بوفاة أحد أعضائها ، وفى هذه الحالة يطلق الشارع عليها شركات التضامن Societé en nom collectif ، أما إذا أبيح لمن يرغب من الشركاء فى تحديد أرباحه وخسائره ولا يلزم بديون الشركة إلا بمقدار حصته فيها أطلق عليها شركات التوصية Societé en commandite par intêrét ، ويصبح للشركة نوعان من الأعضاء ، مسئولون بالتضامن عن جميع تعدات الشركة وديونها يشرفون على المشروع ويديرونه يقع على عاتقهم نجاحه وتحقيق الربح وهم الموصون المتضامنون ، وآخرون وظفوا أموالهم فى الشركة على الإيبرزوا إلى الجمهور وألا يشتركوا فعلا فى تسيير دفتها ويقنعون عادة بنسبة فى الأرباح ويسمون الموصيين العاديين ولا يسألون عن تعهدات الشركة إلا بنسبة حصصهم فيها .

النوع الثانى : شركات الأموال : وهى الشركات المساهمة Socftés par acfion أو بعبارة أخرى : المعروفة دون ذكر أسماء أصحابها Societés anonymes ، هى أهم أنواع الشركات وأكثرها ذيوعا نظراً لتطلب المشروعات الحديثة الأموال الطائلة لتحقيقها وصعوبة بلوغ هذه الغاية بواسطة عدد محدود من الأفراد بينما يسهل جمع الأموال بالاكتتاب فى آلاف الأسهم التى يمكن إصدارها بمناسبة تأسيس الشركة وتغطية رأس المال واستطاعة الأفراد الاكتتاب فيها بعدد من الأسهم يختلف باختلاف مقدرتهم المالية ودرجات ثرائهم ، وتتداول هذه الأسهم فى السوق عادة ، ولا يسأل حاملها عن تصرفات الشركة وتعهداتها إلا بقيمة ما لديه من الأسهم وذلك عن طريق ارتفاعها فى حالة رواجها وانخفاضها بل وانهيارها إلى الحضيض فى حالة كسادها وفشلها وتراكم الديون عليها ثم أفلاسها ، فلا تتناول المسئولية ثروته كما هو

الحال فى شركات الأشخاص ، كما لا تنحل الشركة بحال بانتقال ملكية الأسهم أو بوفاة أحد المساهمين ، ويتم تكوينها فى فرنسا باتباع قواعد العلانية والنشر فيما يختص بعقدها التأسيسى ونظامها الداخلى ، أما فى مصر فلا تتأسس الشركة إلا بترخيص السلطة التنفيذية وذلك بموجب مرسوم يبيح مزاولتها الغرض الذى تأسست من أجله ، وتنظم إدارة الشركة لائحة Statuts يطلق عليها القانون المصرى « النظمنامة » تتناول أغراض الشركة وطرق استثمار رأس المال وإدارة أعمالها وتوزيع الاختصاصات والأعمال وتبين كيفية اجتماع الجمعية العمومية للشركة المكونة من المساهمين وما تنظر فيه من الأعمال الهامة واختصاصات مجلس الإدارة المنتخب من الجمعية العمومية الذى يجتمع دوريا لتصريف شؤون الشركة الهامة كما تبين طرق بحث الميزانية ونشرها وكيفية توزيع الأرباح على المساهمين أو حسبان الخسائر ، ويضطلع بالمسئولية المباشرة لإدارة الشركة وتصريف شؤونها أعضاء مجلس الإدارة ومن يعينهم من الموظفين الفنيين والإداريين بأجر ، وعلى ذلك لا يتدخل المساهمون فى إدارة أعمال الشركة ولا يضطلعون بالمسئوليات التى يتحملها أعضاء شركات الأشخاص ، وهؤلاء المساهمون هم مجموعة من الممولين يتداولون رؤوس الأموال ومختلف الأوراق المالية فى البورصة فى سبيل كسب المال واقتناص الفرص وتنمية الادخار وطالما يعمدون إلى المضاربة والأثراء على حساب الغير عن طريق المغالطة والضغط على السوق والتأثير السياسى والأدبى والمالى .

وهناك إلى جانب الشركات المساهمة شركات أخرى يطلق عليها شركات التضامن والمساهمة تجمع بين نوعين من الأعضاء ، فريق يكتتب فى الشركة بحصة معينة من ماله وهو يباشر مسئوليات هامة فى إدارة الشركة ، وثروته الخاصة علاوة على حصته تضمنان كافة تعهداتها ، وفريق آخر يكتتب بأسهم معينة فيها ولا يسأل إلا بمقدار أسهمه ، والغرض من هذه الشركة التوفيق بين الانتفاع بكفايات معينة فى الشركة وجمع رؤوس الأموال الكافية لتسيير دفتها وكذلك إعطاء الضمانات اللازمة للمساهمين التى تطمئنهم إلى نجاح الشركة بمسئولية ثروات فريق معين برمتها عن تصرفاتها ، ولكن تتخذ هذه الشركة ذريعة لابتزاز أموال الجمهور فيجمع طائفة من المغامرين الذين ينتهزون فرصة حب الناس للكسب السريع ويحلو لهم الصيد فى الماء المكر المال بالإعلان عن الشركة وضمان تصرفاتها بثرواتهم الهزيلة العليلة وبمجرد ارتفاع أسعار أسهمها يصفون مراكزهم فيها ، وهذا ما حدا بالمشرع الأجنبى إلى محاربتها بوضع قيود صارمة على هذا النوع من الشركات .

وقد وجه إلى الشركات المساهمة كثير من النقد اللاذع كصعوبة حصر المسئولية فيها

فى فرد أو أفراد معدودين نظراً لكبر عدد الجمعيه العمومية للمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبطء اجراءاتها تبعا لتعدد المتصرفين فى شؤونها وكتغلغل نفوذها فى ميادين السياسة الداخلية والخارجية وكطغياتها على المشروعات الفردية ، ومع ذلك فهى العمود الفقرى للعالم الرأسمالى الحديث فنفوذها قوى فى ميادين الإنتاج والاستهلاك يتمثل فى شركات الاحتكار والامتياز واستغلال المناجم الواسعة وتعاطى أعمال البنوك والنقل البرى والبحرى والتأمينات على اختلافها وصناعات التعدين والآلات والغزل والنسيج والتصدير والاستيراد وخلاصة القول مختلف نواحى النشاط الاقتصادى الحديث ، ويتعدى نفوذها إلى الميدان الاجتماعى والسياسى فأموالهاتكم أفواه قادة العمال المتذمرين وتسيرهم وفق مصالحها ولأحاديث كبار رجال المال ولمقالاتهم ودعاياتهم أكبر لأثر فى طبقات صغار الملاك والطبقات المستنيرة وذوى المعاشات الثابتة والاجيرين وسخاؤها معروف فى الحملات والدعايات الانتخابية وما تقدمه من مكافآت وخدمات وهدايا ورشاوى فى سبيل كسب الأنصار وذر الرماد فى العيون وتحقيق مطالبها موضع نقد عام اليوم ، وبطشها شديدة بالخصوم والحكومات المعارضة لمصالحها ، ويكفى دليل على قوتها تسييرها الصحافة فى كثير من المواقف وفق ما يروق لها ، وهزال هذه الشركات وانهيارها شديد الأثر لا فى الثروات الضخمة فحسب بل فى الثروات المتوسطة والصغيرة أيضاً ، إذ أن إفلاسها يؤدى إلى جرف ادخار آلاف من صغار الملاك وأصحاب المهن الحرة والذين يكسبون عيشهم بجدهم ويجمعون المال للسنين العجاف والشيخوخة ويوظفونه فى أسهمها وسنداتها ، وكم جرف المغامرون من أموال تبخرت بذهاب أحلامهم وانكشاف خداعهم ولا تزال حوادث مدام هانو وستافيسكى التى أودت بمئات الملايين من الفرنكات فى فرنسا عالقة بالأذهان ، وهذا ما حد بالمشرّع إلى سن القوانين لمراقبة أعمال الشركات والبنوك والحرص الشديد على علانيتها .

وأهم ما يفرضه فى شتى التشريعات وما ينادى به المصلحون فى فرنسا وغيرها لوضع حد للعبث برؤوس الأموال عن طريق تأسيس الشركات المساهمة ما يأتى :

(ا) **علانية الشركات واشهارها** : يحتم القانون التجارى المصرى الأهلى والمختلط نقلا عن المشرّع الفرنسى اشهار الشركة حتى يأخذ الجمهور علما بها بما فى ذلك دائنوها ودائنوا أعضائها[1] وذلك بايداع ملخص شروط عقد تأسيس شركة التضامن والتوصية فى

(١) راجع المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٦ من القانون التجارى الأهلى ويقابلها المواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٢ من القانون التجارى المختلط .

ظرف ١٥ يوما من تاريخ إبرام العقد فى قلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية التى يوجد فى دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها ليسجل فى سجل خاص ويعلن بلصقه مدة ثلاثة شهور فى لوحة الأعلانات القضائية بالمحكمة كما ينشر ملخص به فى الجريدة الرسمية ، ويشتمل النشر على أسماء الشركاء وألقابهم وصفاتهم ومساكنهم ما عدا حملة الأسهم غير المسئولين فى الشركات المساهمة أو أصحاب الأموال الخارجين عن الإدارة فى شركة التوصية وعلى عنوان الشركة وبيان أسماء الشركاء المأذونين بالإدارة وعلى مقدار المبالغ التى تحصلت أو يلزم تحصيلها بالاسهم أو بصفة رأس مال وعلى بيان وقت ابتداء الشركة وانتهائها ، وأما فى الشركات المساهمة فتسبق العلانية ضرورة صدور مرسوم ملكى بالمصادقة على إنشائها فى مصر يتبعه ضرورة قيام مديرو الشركة بالإعلان عن عقدها الابتدائى ونظمنامتها والمرسوم الملكى بالمحكمة الابتدائية الأهلية أو بالمحكمة التجارية المختلطة لمدة ثلاثة شهور وإشهار هذه المستندات بالجريدة الرسمية وكذلك بصحيفة سيارة معدة لنشر الإعلانات القضائية وكذلك الحال فيما يختص بما يدخل على الشركة من تعديل فى نظمنامتها ، وتراعى طائفة من التشريعات الأجنبية علاوة على وجوب الإعلان عن مختلف التعديلات التى تدخل على الشركة إيداع كافة الوثائق التى تتناول تأسيس الشركة ومباشرتها أعمالها وما يدخل عليها من التعديلات فى إدارة حكومية مختصة ، وللجمهور الحق فى الالتجاء إليها للاستعلام عن الشركة والاطلاع على الوثائق المودعة ، وكذلك تراعى ضرورة إعلان ميزانيتها السنوية الصحيحة .

(ب) **مراقبة الشركات حتى نهاية تصفيتها** : يرى المشرعون وجوب استمرار مراقبة الدولة للشركات منذ تأسيسها إلى تصفيتها نهائيا ، فنصوا على وجوب الاحتفاظ بضمان لمباشرتها مهنتها كما هى الحال فى شركات التأمين وضرورة حيازتها لأموال معينة فى البلاد التى تتعاطى أعمالها فيها حتى لا تتعرض أموال أصحاب عقود التأمين للضياع تبعاً لتهور الشركات أو سوء نيتها وقد أخذ المشرّع المصرى أخيراً بهذا المبدأ ، وفرضوا أنواعا مختلفة من الرقابة على حسابات الشركات هى عادة غير إلزامية فى شركات التضامن والتوصية ولكنها إجبارية فى شركات المساهمة ، وأوصوا بضرورة تعيين مندوبين دائمين لمراجعة حسابات الشركة والتنبيه إلى ما يحوق بها من إخطار إلى حد دعوة الجمعية العمومية عند اللزوم ، وقد حتم الشارع الألمانى وحذا حذوه الانكليزى فى أن يراجع حسابات الشركات المساهمة

السنوية وتقاريرها وميزانيتها كما يقوم بأعمال الجرد على اختلافها خبراء[١] حسابيون مختصون actuaires يتبعون جمعية فنية خاصة معترفاً بها من وزارة التجارة ويقدمون التقارير والبيانات الوافية عن أعمال الشركة ومدى نشاطها للمساهمين ، ورأى المشرعون كذلك وجوب إشراف موظفين قضائيين على أعمال التصفية حتى لا يرهق السنديك المصفى كما نراه فى فرنسا وفى مصر الآن أعضاء الشركة المساهمين والدائنين بمختلف النفقات علاوة على اتعابه الباهظه ، وقد اتبع نظام دقة مراقبة التفاليس فى انجلترا حيث يقوم موظفون قضائيون هناك بمراقبة إفلاس الشركات وتصفيتها ووفاء ديونها .

الشركات فى مصر : مصر حديثة العهد بالأوضاع الاقتصادية الأوروبية ، إذ أن محمد على الكبير مؤسس مصر الحديثة مع أخذه بأسباب المدنية الغربية وإصلاحه الآلة الحكومية وإنشائه الجيش وعنايته بالتعليم والصحة ومختلف مرافق الإنتاج على النسق المتبع بالبلدان الغربية احتفظ بنظام الملكية العقارية القائم على ملكية الوالى نائب الخليفة للأرض ، كما اتبع فى تصريف حاصلات الأرض وإنشاء الصناعات نظام احتكار الدولة لها وإشرافها المباشر على سياسة الأخذ والعطاء وذلك ليسهل عليه الاضطلاع بمشروعاته وحملاته العسكرية والحربية ، وكان الفلاح يعمل فى الأرض ليحصل على ثمرة عمله منها دون أن يستطيع التصرف فيها بالرهن أو ما شابهه من التصرفات المترتبة على ملكيته العين ملكية تامة بلا قيد ، أما الصناعات فحبتها الدولة بعنايتها بإنشاء شتى المصانع لحسابها ، وإلى جانب هذه المصانع كانت هناك شتى الحرف اليدوية وهى مورد رزق للصناع ومساعديهم ، ولم يك النظام الرأسمالى الحديث وما يترتب عليه من جمع الأموال الطائلة وتسخيرها فى الإنتاج والربح معروفا فى ذلك الوقت لا سيما والبلاد لا تزال حديثة العهد بالجدب المتسبب عن حكم المماليك لا يملك الأهلون من الأموال ما يسمح بإنشاء الشركات الكبرى ، علاوة على أن المصلح الكبير لا يود البتة أن يتحول التعاون الأوروبى فى سبيل صبغ مصر بالصبغة الحديثة إلى نفوذ سياسى وتغلغل استعمارى يحتمل وقوعهما نتيجة الالتجاء إلى رؤوس الأموال الخارجية والتصريح للشركات الأجنبية أن تستغل ملايينها فى مصر .

غير أن الحال أخذ يتبدل شيئا فشيئا نتيجة الملايين التى جمعتها أوروبا فى أواسط القرن

---

(١) انظر « الموجز فى القانون التجارى » فى جزئين للأستاذ برسرو باريس ١٩٣١ الجزء الأول صفحة ٤٣٤ .

Traite Elementaire de Droit Commercial par J. Percerou Pris 1931.

الماضى واتساع النفوذ الرأسمالى وانتشار الشركات على اختلافها تستغل مختلف ينابيع الثروة فى العالم وتفتش عن ميادين لنفوذها المالى وسلطانها السياسى الاستعمارى وبصفة خاصة بالبلدان المستضعفة الحديثة العهد بالنهضة الغربية وفى مقدمتها البلدان الشرقية ، وبدأ نفوذ الرأسمالية بإنشاء خطوط السكك الحديدية فى مصر فى عهد عباس الأول ثم بتسليف البيوت المالية الأوروبية سعيد الأول ما يربو على التسعة ملايين من الجنيهات وإقناع فردينان دليسبس سعيد الأول وقد كان مقربا إليه بالتصريح لشركة يؤسسها بحفر قناة السويس ومنحها امتياز استغلالها .

ثم تدفق وفود النزلاء على مصر فى عهد اسماعيل تؤيدهم زيادة النفوذ السياسى الأوروبى فى البلاد وتشجيع الخديو لقدومهم رغبة فى صبغ البلاد بالصبغة الأوروبية وتحققت فكرة حفر القناة فى عهده وساهمت الحكومة المصرية بما يزيد على الثمانية عشر مليونا من الجنيهات فى شقها علاوة على تشغيلها آلاف العمال الذين جمعتهم بالسخرة لحفرها وإنفاقها نحو مليونين من الجنيهات فى حفلة افتتاح القناة سنة ١٨٦٩ واستدانة الخديو من المصارف الأوروبية ما يربو على المائة مليون من الجنيهات واعتقاد أوروبا بأن مصر أقرب وأصلح الأسواق الرأسمالية نظراً لخصوبة أرضها وخلو البلاد من العراقيل التشريعية وخلافها التى تحول دون استغلال رءوس الأموال الأجنبية أو مضاعفتها فى مدة قصيرة ، ثم ترتب على اختلال ميزانية البلاد فى أواخر عهد اسماعيل أن سيطرت حكومات الدائنين وفى مقدمتها الحكومتين الإنكليزية والفرنسية — وقد كانتا تتنازعان النفوذ السياسى فى مصر — على الآلة الحكومية فشلت حكم الخديو المطلق وكان عملها هذا لا فى سبيل رفاهية الشعب بل فى سبيل مصلحة حملة سندات الدين ورجال المال الذين يطالبون بالأقساط والفوائد .

ومنذ أن بادرت الحكومة الانكليزية بشراء ما يقرب من نصف أسهم شركة قناة السويس البالغ عددها ١٧٦٫٠٠٠ سهم وهى حصة مصر فى الشركة بسعر بخس قدره نحو أربعة ملايين جنيه فى سنة ١٨٧٥ فى أواخر عهد اسماعيل نظرا لحاجته الملحة إلى المال عملت بالتعاون مع فرنسا فى بادئ الأمر ثم بمفردها على وضع يدها على البلاد متذرعه بمختلف الوسائل وفى مقدمتها ضمان أموال الدائنين وقيامها بدور « السنديك » على ثروة مثقلة ، وحرصت على إتقان دورها كحارس لمصالح الدائنين دون مراعاة لصالح المصرى أو الفلاح الذى أرهق بأنواع الضرائب فى أواخر عهد إسماعيل وأوائل عهد توفيق سداداً لأرباح الديون وأقساطها ، وبينما أخذت أموال شركات النزلاء تتضاعف فى البلاد وقد نما الجزء الأكبر منها تبعا لإغرائها الفلاح المصرى الساذج أن ينسج على منوال حكامه بالإقبال على البضائع

ومنتجات الترف الأوروبية المستوردة من الخارج المرتفعة السعر بالنسبة لحاصلاته ومنتجاته كان الفلاح المصرى يلاقى الضربة تلو الأخرى من أحكام المحاكم التى أنشئت فى أواخر عهد إسماعيل دفاعا عن المصالح الأجنبية فى البلاد وحماية للرأسمالية الأوروبية ، سواء بتأييد صحة سندات الديون التى أرهق المرابون الفلاحين المعوزين بها أو بنزع ملكية الأراضى وبيعها بأبخس الأثمان سداداً لديون فرضت عليهم فرضا[1] ، وكان يتعذر على الفلاح حين وطدت انجلترا أقدامها فى البلاد باحتلال ١٨٨٢ أن يساهم فى إنشاء الشركات ذوات رءوس الأموال الكبيرة أو منافسة القائمة منها فى ذلك الوقت وفى مقدمتها شركات الاحتكار والامتياز وجميعها تكاد تكون معفاة من أى التزام أو ضرائب نظير ما تحققه من الأرباح الطائلة ، وقد خرجت ثروته من حومة الدين الثقيل هزيلة علاوة على إجبار المحتل له دون الأجنبى على الإسراع بالمساهمة فى سد عجز ميزانية الدولة عن طريق الضرائب وهذا المحتل يرمى بذلك أن يرضى الدائن وقد توفرت الموارد ولو عن طريق الإرهاق لدى المدين وذلك بقصد أن تغض السياسة الأوروبية الطرف عن الاحتلال ، كما ازدادت أعباء الممول المصرى بمساهمته فى وفاء تعويضات تدمير الأسطول الانكليزى للإسكندرية وسائر الخرائب المتسببة عن مقاومة الاحتلال والغزو ثم بمساهمته بالمال وبالرجال فى استرداد السودان بالاشتراك بالنصيب الأكبر مع انكلترا سنة ١٨٩٨ مما لا يدع له فائضا من دخله ، وهكذا نمت رءوس الأموال الموظفة فى مصر فى مدى نصف قرن نموا خارقا فكانت القيمة الاسمية للأسهم والسندات للشركات المساهمة فى سنة ١٨٨٣ نحو ٢٢ مليونا وقد أربت فى سنة ١٩٣٤ على ١١٢ مليونا ، ولا يخفى أن قيمتها الحقيقية تزيد بمراحل عن قيمتها الاسمية ، وذلك علاوة على ما تملكه من احتياطى يبلغ نحو ٣٥ مليونا من الجنيهات حققت من الأرباح ما يبلغ نحو التسعة ملايين جنيها فى السنة المشار إليها.

وكان يصعب على المصرى دون حماية تشريعية جدية تنادى بها المصلحة الوطنية وهو الحديث العهد بالنظام الرأسمالى الأوروبى أن يجارى هذه الشركات فى نشاطها ، خصوصا وكفتها هى الراجحة فى الربح وهى معفاة من الضرائب كما سبق أن ذكرنا مدللة من الحاكم تحتمى بتشريع غريب عن المصرى وبيئته فى حين أنها تتحصن بمصريتها الظاهرة من حيث إقامتها ومحل نشاطها ولا تمديد المعونة للفلاح أو تساهم فى مشروعات الإصلاح المختلفة

---

(١) انظر كتاب « مصر وأوروبا » بقلم قاضى سابق بالمحاكم المختلطة هو « فون بملين » فى جزءين ليدن ١٨٨٤ الجزء الثانى صفحة ٧٦٧ .

"L'Egypte et l'Europe" par vn Bemmlen 2 vols. Leiden 1884.

على أموال المكتتبين على وجوب التحقق من صحة قيم الحصص العينية وأنها قدرت تقديراً صحيحاً وكذلك على ألا تتداول شهادات الاكتتاب ولا الأسهم بأزيد من قيمتها الاسمية مضافاً إليها ما يعادل نفقات الاصدار إذا لزم الأمر .

وفرض الشارع العقوبات التى قد تجمع بين الغرامة والحبس وقد تصل الغرامة إلى ألف جنيه والحبس إلى ستة أشهر فى حالة التعامل فى الأوراق المالية بما يخالف أحكام القانون وذلك علاوة على بطلان التصرفات المخالفة ، وخول فى سبيل تنفيذ القانون حق الضبطية القضائية لموظفين يتبعون إدارة خاصة أنشئت لهذا الغرض أطلق عليها مراقبة الشركات والإنتاج تتبع وزارة التجارة والصناعة ، وقد أضيفت مراقبة الإنتاج إليها لأن النية متجهة إلى فرض الرقابة على الإنتاج كذلك حتى تتحقق على الوجه الأكمل الرقابة على الشركات ، فالإنتاج ناحية هامة من نواحى الاقتصاد القومى وتنظيمه له أهميته لحسن انتظام أعمال الشركات وفى مقدمتها الصناعية ، وتواجه المراقبة صعوبات شتى فى أولى خطوات سيرها ، وهى تلجأ أولا بأول إلى الجهة التشريعية المختصة (مجلس الدولة) لتفسير مواد القانون ولمعرفة وسائل تنفيذ النصوص ، ولكن هذا طبيعى فى بلاد أخذت حديثاً بأسباب الصناعة وبنظم الاقتصاد المسير .

وإلى جانب هذا التشريع هناك قانون اللغة العربية الذى يحتم على المؤسسات التجارية والصناعية أن تدون أعمالها ومراسلاتها باللغة العربية ، وهذا طبيعى فكل بلد يستعمل لغته لا سيما واللغة العربية لغة حية دسمة يحب أن تنال قسطها من الاحترام ومكانتها السابقة يوم كانت لغة التجارة فى مجد الإسلام وصولته ، ولقد ترتب على صدور هذا القانون حملات شعواء شنتها الصحف الأجنبية فى مصر والخارج تتهم مصر بالتعصب ومحاربة الأجنبى ، فى حين أنها تأوى من العمال الأجانب والشركات الأجنبية عدداً لا حصر له وفى حين أن البلدان التى صدرت منها هذه الحملات تحرم على الأجنبى أن يؤدى عملا ما عندها .

وتشتغل لجنة القانون التجارى بوزارة العدل بتنقيح قانوننا التجارى الحالى وقد قدم به العهد وأصبح لا يستطيع أن يواجه ظروف الحياة الاقتصادية الحديثة المعقدة والحالة الجديدة الناجمة عن تطور مصر السريع وسيرها نحو التحرر الاقتصادى والأخذ بأسباب الصناعة ، وأن نظام الشركات وخاصة المساهمة ووسائل تشكيلها وحماية الادخار وسهر الدولة على أموال الجمهور وحركات الشركات وسكناتها ووجوب ضربها على أيدى العابثين بالثروة القومية الذين يحاولون الصيد فى الماء العكر فى مقدمة ما يعنى به المشتغلون بتعديل القانون فى ضوء

تجارب الغير والنصوص الأجنبية التى فرضت الرقابة على الشركات وضيقت الخناق على المغامرين السيئى النية الذين يودون بأموال صغار المدخرين ، وأهم ما يجب أن يسترعى النظر هو زيادة الرقابة على أعمال الجمعية العمومية لتصبح أكثر جدية وعلى زيادة رأس المال ومراعاة جدية الميزانيات والإشراف على أعمال مجلس الإدارة لوضع حد لعبث من تسول له نفسه التلاعب بأموال المدخرين ومصالح الجمهور ، ولقد قطعت فرنسا شوطاً بعيداً فى حماية الادخار ، قبيل الحرب العالمية الثانية وذلك بعد أن ذاق الجمهور مرارة الخسائر الفادحة نتيجة إفلاس عدة شركات فرنسية ودولية كان أساس عملياتها النصب والخداع والتلاعب بالادخار وفى مقدمتها إفلاس هانو ونصب ستا فسكى ثم كريجر ، ودخل على القانون التجارى الفرنسى العنصر الجنائى كسلاح منشور ينذر من يقوم بأعمال ومناورات صورية ويبدد أموال الادخار ، كما زادت من وسائل الإعلان والاشهار فى كافة حالات تأسيس وتعديل الشركات وإذاعة ميزانياتها ، حتى يمكن الغير الاطلاع على كل صغيرة وكبيرة فى تصرفاتها ، ووضع المشرّع أيضاً القواعد الصالحة لإصدار الأسهم والاكتتاب بها وتغطية الاكتتاب ولبدء أعمال الشركة وحدد بدقة صفات مديريها والمسئولين من أعضائها وعرف مهنة الرجل المالى الذى يدير مصرفاً أو مؤسسة اقتصادية وما يجب توفره فيه من الشروط حتى يمكنه قانوناً أن يضطلع بهذه المهمة .

الفصل الثالث

النظام التعاونى فى الخارج وفى مصر

تعاون صغار المنتجين والمستهلكين — جمعيات التعاون — عيوب التعاون فى مصر

تعاون صغار المنتجين والمستهلكين : عمد صغار المنتجين من زراع وصناع وأرباب مهن وكذلك عمد المستهلكون إلى التآزر لمكافحة جشع رؤوس الأموال الضخمة ودرء أضرارها وساعدتهم حكوماتهم فى ذلك السبيل بإنشاء جمعيات التعاون فى ظل تشريع وارف الظلال

يساعد على ترعرعها ونموها، فهى والحالة هذه إحدى نظم وأساليب الاستثمار والتنظيم الاقتصادى القائمة على اتحاد الأفراد ، غير أنها تختلف عن الشركات فى أنها لا ترمى إلى مجرد تحقيق الربح وأثراء أعضائها غير آبهة بمصالح الجمهور بل غرضها الدفاع من مصالح أعضاء التعاون وهم عادة صغار الزراع والصناع وأصحاب الحرف وسائر المنتجين وكذلك صغار المستهلكين وفى عالم رأس مالى ثرواته الضخمة المركزة فى كبريات الشركات والاحتكارات ومشروعات الامتيازات شديدة الوطأة على صغار المنتجين ومتوسطى الحال والأجيرين والعمال ، ويكتتب عضو الجمعية التعاونية بسهم أو أكثر فيها ويجمع الأعضاء بواسطة الاكتتاب رأس مال يقوون دعائمه بما يحصلون عليه من سلف بأرباح زهيدة من البنوك الشعبية وإعانات من الدولة وبما ينالونه من امتيازات وإعفاءات وفى مقدمتها إعفاؤهم من الضرائب أو تخفيفها عنهم ، ويستخدمون هذه الأموال فى المضى فى جهادهم الاقتصادى فى ميدان صعب المراس يعجز الفرد فيه دون الاتحاد عن مجابهة الأزمات ويقصرون المعونه على أعضاء الجمعية ، فإذا خرجت الجمعية التعاونية عن حدود مساعدة أعضائها وعملت على تحقيق الأرباح الكبيرة أسوة بالشركات وتعاملت مع مختلف الأفراد من أعضاء وسواهم لا لمصلحة الأعضاء فحسب بل لاستغلال الجمهور أو لتحقيق الكسب الوفير لكل من اتصل بها أصبحت كالشركات تماماً ووجب حرمانها من الامتيازات والإعفاء من الضريبة أو تخفيضها .

وجمعيات التعاون على أنواع مختلفة وهى : —

(١) **جمعيات تعاون الانتاج** : وهى تضم إليها صغار الصناع يتحدون فى إنتاج سلعة معينة ويترتب على ذلك تخفيض نفقات صناعتها واستطاعتهم بتآزرهم تصريفها بسرعة وبسهولة علاوة على أمكانهم الحصول على سلف صناعية يضمان جمعية التعاون وبما لديها من آلات وبضائع ، كما قد تتكون من صغار الزراع وهم يستطيعون الحصول على الأسمدة والبذور بسعر أقل من سعر البيع بالقطاعى فى السوق ويمكنهم التعاون فى شراء الآلات الزراعية الحديثة والاتحاد فى استخدامها لإصلاح أراضيهم مما يوفر نفقات إنتاجهم ، ويستطيعون تصريف حاصلاتهم بسهولة عن طريق جمعيات التعاون التى تعنى بنقلها بسرعة ودون كبير عناء أو تكاليف باهظة وبالبحث عن الأسواق الملائمة لها ، وبتوزيع أرباح هذه الجمعيات بنسبة ربح بسيط محدود على أسهم الاشتراك ، ثم ما تبقى بعد ذلك من الأرباح وهو أهمها يوزع على الأعضاء حسب أهمية معاملاتهم مع الجمعية فيزيد ربح العضو كلما زاد تعامله معها ونشاطه فى مساعدتها باستخدام آلاتها أو تقديم خدماته لها .

(ب) **جمعيات تعاون الاستهلاك** : وهى تستخدم رأس مالها فى شراء مختلف مواد الاستهلاك كمواد الوقود والملابس والعطور والأغذية بالجملة لتوزيعها على الأعضاء بسعر أعلا قليلا من سعر الجملة ولكنه أقل بمراحل من سعر القطاعى ، وهى منتشرة فى الريف حيث يصعب الحصول على الحاجات المنزلية ويستغل التجار بعد الشقة للمبالغة فى الربح ، وتوزع أرباح الجمعية على الأعضاء بنسبة مشترياتهم السنوية وخدماتهم .

(ح) **جمعيات تعاون التسليف** : وأعضاؤها عادة صغار الزراع أو التجار أو الصناع أورجال الحرف ، وهم يكونون باتحادهم مصرفا صغيراً لاجابة طلباتهم الضرورية التى تسير دولاب أعمالهم ولمدهم سريعاً بالمال ، إذ يصعب عليهم نظراً لصغر رؤوس أموالهم وتعذر تقديم الضمانات الكافية للمصارف الكبرى حتى تعطيهم حاجتهم من القروض وإرهاقها لهم بشروط قاسية أن يحصلوا على المال سريعا فى السوق ، ويستخدم رأس مال الجمعية فى إقراض الأعضاء المعسرين ، ويمكن الجمعية بمالها من سمعة حسنة ومنشآت تضم إليها حاصلات الأعضاء أومصنوعاتهم المودعة ضمانا للسلفيات أن تلجأ إلى المصارف للحصول على المال اللازم للقروض وتوزع أرباح الجمعية السنوية على الأعضاء بنسبة ماعقدوه معها من سلفيات ومقدارها وأهميتها

وقد انتشرت جمعيات التعاون فى القرى انتشاراً كبيراً لا سيما فى بلدان الشمال حيث ساهمت مساهمة فعالة فى نجاح الزراعة وتقدمها الفنى وكذلك فى نجاح مختلف الصناعات الزراعية ، كما أنها انتشرت فى فرنسا وفى شرق أوروبا أخيراً ، وساهمت جمعيات التعاون الزراعى هناك فى تخزين الحبوب والأنبذة ملك أعضائها لتسهيل أقراضهم بضمانها حتى لا يضطر الزراع لبيعها أبان الكساد وانخفاض الأسعار ، وأصدرت الدول الأوروبية القوانين لتشجيع التعاون وأعفت الجمعيات التعاونية من كثير من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية أو خففتها عنها ، وقدمت لها الاعانات المالية كما سهلت لها الحصول على القروض بارباح زهيدة وفرضت الرقابة عليها حتى تضمن نجاحها ومعاونتها لصغار الزراع والمنتجين والطبقات العاملة والمتوسطه ، وزادت عنايتها بها كلما تمشت نحو الديمقراطية والاشتراكية وكلما نشطت محاربتها لرؤوس الأموال الضخمة .

وقد اتجهت الأفكار فى مصر إلى إنشاء جمعيات التعاون منذ أوائل القرن الحالى حينما لفحت الأزمة المالية الريف والمدن بنارها وهبطت الأسعار وانحدرت أثمان الأراضى وتعذر على صغار الزراع الالتجاء إلى البنوك وقد كفت يدها عن الأقراض فضلا عن خطورة الالتجاء إلى المرابين ، وقام فى سنة ١٩٠٨ أحد كبار المحامين « عمر بك لطفى » يدعو للتعاون

ورأس الحركة فى ذلك الحين الأمير حسين كامل رئيس الجمعية الزراعية الخديوية ، وشكلت لجنة استعانت بآراء كبار رجال التعاون فى الخارج غير أن عدم تشجيع الحكومة بضغط الاحتلال للحركة ولاصدار قانون التعاون ووفاة الرأس المدبرة فى سنة ١٩١١ أدت إلى خمودها ، ولكن كان من نتائج الحركة الوطنية أن فكرت الحكومة جديا فى تشجيع التعاون فى البلاد فاصدرت فى سنة ١٩٢٣ قانون التعاون الزراعى يعترف بجمعيات التعاون الزراعى تحت إسم « شركات التعاون » ويفرض رقابة الدولة عليها لتنظيمها ومعاونتها ماديا ومعنويا ، وفى سنة ١٩٢٧ صدر قانون التعاون وعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ وهو القائم اليوم وغرضه تنظيم التعاون بوجه عام دون قصره على الزراعة ، كما تلافى الأخطاء والعيوب التشريعية السابقة فأطلق على مؤسسات التعاون جمعيات التعاون كى يفرق بينها وبين الشركات التى غرضها الربح ، وقد أنشئت إدارة خاصة[١] لتنظيم الحركة التعاونية فى مصر أصبح بمثابة اتحاد تعاونى حكومى لمختلف أنواع الجمعيات التعاونية ، وهى تقوم بأعمال التسجيل والدعاية والتعليم والتفتيش ومراجعة الحسابات وجمع الاحصاءات وإصدار البيانات ونشر مجلة دورية وكتاب سنوى ودراسة المشكلات التعاونية المختلفة وتقديم النصح فى مختلف الأمور التعاونية[٢] ، وقد نص الشارع بالمادة الأولى من قانون سنة ١٩٤٤ على أغراض الجمعية التعاونية فقال بأن « غايتها تحسين حالة أعضائها من الوجهة المادية فى مسائل الانتاج والشراء والبيع والأقراض والاقتراض والتأمين واستغلال الأراضى وأعمال الرى والصرف وبناء المساكن بقليل النفقات أو ما شاكل ذلك بواسطة إشتراك جهودهم متبعة فى ذلك المبادىء التعاونية » ، وحتم الشارع أن تنصب أعمال الجمعيات على خدمة أعضائها فذكر بالمادة ٢ من القانون « لا يجوز أن تتناول أعمال هذه الجمعيات مصالح أفراد غير أعضائها .. » ، وحدد القانون عدد أعضاء الجمعية بعشرة على الأقل كما حتم ألا تنشأ جمعيتان فأكثر لغرض واحد فى منطقة واحدة إلا بترخيص من الجهة المختصة فيما عدا المحافظات وعواصم المديريات فأباح إنشاءها وذلك حرصاً من الشارع على تشجيع النظام التعاونى بحمايتها من المنافسات ومن تشتيت الجهود التى قد تقضى عليها فى أولى خطوات نهضتها .

---

(١) كانت هذه الإدارة تتبع فى بادىء الأمر وزارة الزراعة ثم ألحقت بوزارة المالية فوزارة الشئون الاجتماعية بعد إنشاء هذه الوزارة منذ بضع سنوات .

(٢) انظر كتاب « التعاون الزراعى » لإبراهيم بك رشاد فى جزئين القاهرة ١٩٣٥ الجزء الثانى ١٦ صفحة .

وقد تعددت جمعيات التعاون الزراعى عندنا واضطردت زيادة نشاطها الاقتصادى ، ففى سنة ١٩٢٨ كان عددها ١٦٢ جمعية تضم إليها ١٤٫١٧٦ عضواً وبلغ رأسمالها المدفوع ٥٦٫٠٧٦ جنيها ومالها الاحتياطى ٧٤٥٩ جنيها وقرض البنك ٢٨٫٤٨١ جنيها وصافى أرباحها ٥٨٠٦ جنيها وفى سنة ١٩٣٣ وصل عددها إلى ٥٨٧ جمعية وعدد أعضائها إلى ٥٧٫٥٦٨ عضواً ورأس مالها المدفوع إلى ١٦٣٫٣٩٤ جنيها ومالها الاحتياطى إلى ٣١٫٦٦٩ جنيها وقروض البنك إلى ٩٧٫٣١٠ جنيها وصافى أرباحها إلى ١١٫٦٠٤ جنيها وفى[1] سنة ١٩٣٩ بلغ عدد الجمعيات ٧٤٧ جمعية تضم إليها ٥٧٫٠٠٠ عضواً وبلغ رأس مالها المدفوع ٢٢٠٫٠٠٠ جنيها وإحتياطها ٥٦٫٠٠٠ جنيها ، وجاوزت أرباحها ١٨٠٠٠ جنيها ، وفى سنة ١٩٣٢ بلغت خدمات الجمعيات الزراعية ٢٠٤٫٨٤٦ جنيها ومعاملاتها مع بنك التسليف ٨٤٫٧٤٨ جنيها ووصلت فى سنة ١٩٣٩ إلى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فيما يختص بالخدمات و٩٤٢٫٧٣٢ فيما يختص بمعاملاتها مع البنك ، وفى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ بلغ عدد الجمعيات التعاونيه على اختلافها ٤٠٠٦ وعدد أعضائها ٨٠٩٫٨٧٠ عضواً وبلغ رأس مالها ١٫٢٦٩٫١٣٢ جنيها واحتياطها ٢٩٧٫٦٨٥ جنيها وبلغ ما قدمته هذه الجمعيات من الخدمات للاعضاء فى سنة ١٩٤٥ ٧٫١٨٣٫١٢٥ جنيها[2] .

عيوب التعاون عندنا : غير أننا لا نزال فى أولى خطوات نهضتنا التعاونية لم نحقق بعد الغرض الأساسى منها ، وهو حلولها محل بنوك التسليف والمرابين القساة فى معاملاتهم المالية ومساعدتها لصغار الفلاحين والصناع وشد أزرهم فى تخفيف تكاليف الإنتاج وتصريف منتجاتهم بما يلائم مصالحهم ، ويلاحظ أن عيوب التعاون عندنا متعددة ذكرها الذين عالجوا شؤون مصر الاقتصاديه والاجتماعية والسياسية فى مناسبات مختلفة ، وقد اعتقد الفلاح بمطالبة الدولة له بواسطة ممثليها من العمد ورجال الضبطية القضائية وسائر الموظفين الاشتراك فى جمعيات التعاون أن جمعيات التعاون هذه ضريبة أو نوع من أنواع الالتزامات التى تفرضها الدولة عليه ، وساهم فيها بالمال دون أن يدرك مزاياها الحقيقية فشخصت أمامه الجمعيات كالكابوس أو الحمل الثقيل يريد مسارعة التخلص منه ، وحبذا لو سبق وضع حجرها الأساسى إقناع الفلاح بضرورتها لمعالجة مشكلاته المادية الملحة ، وكان رد فعل الحاف الحكومة عليه فى الاشتراك أن أتبع الفلاح مختلف الوسائل للانتفاع حسب تفكيره بالنظام التعاونى مع

---

(١) انظر مجلة التعاون التابعة لمصلحة التعاون ، عدد يونيه سنة ١٩٤١ من ص١٩٩ إلى ص٢٠٧

(٢) نقلا عن أرشيف إدارة الفلاح والتعاون بوزارة الشئون الاجتماعية .

مغالطته ، فاتخذ منه ذريعة للحصول على البذور والأسمدة عاجلا بكميات قد تزيد عن حاجته بالتقسيط ثم التصرف فيها حالا بأى ثمن للحصول على المال ، وعلاوة على ذلك لم ينشط بعد التعاون فى الميدان الصناعى ولا شك أنه خير عضد لصغار الصناع وأرباب الحرف تجاه منافسة كبريات المشروعات والشركات ، ناهيك بنقص ثقافة الفلاح واعتماد الجمعيات فى كثير من الأحوال على شخص واحد لإدارة أعمالها وقد يسيرها لمصلحته الشخصية أو على عدة أفراد حظهم من الثقافة العامة ضئيل يتهاونون فى واجباتهم حيال الجمعيات[1] ، ومن عيوب التعاون أيضا وقد أنشىء لشد أزر الفلاح ومساعدة الزارع الصغير بأقراضه بسعر زهيد أنه لم يحقق هذا الغرض بتاتا ، فبدلا من خدمة الفلاح هو يعمل بحالته القائمة اليوم على خدمة الأعيان وكبار الأغنياء وتعطى السلفيات لكبار المزارعين كما تمنح بسهولة لأغراض انتخابيه ، وربما كان فى سيطرة الفلاح الكبير أو العمدة أو عين الريف على القرية ما يعد مجالا لهذه الحالة التعسة ، وكذا فهناك ما يسمى بجمعية الرجل الواحد إذ أن انتخابات الجمعية العمومية واختيار مجلس الإدارة مجرد عمل صورى يخضع لسلطان فرد واحد هو صاحب النفوذ والجاه فى الناحية أو القرية ، ولنا عود فى هذا الصدد فى شرح التسليف الزراعى .

الفصل الرابع

الريحى — الأعمال العامة — الامتياز — الالتزام

اشتغال الدول بالتجارة والمقاولات : تقوم الدولة بصفتها الممثلة للمصلحة العامة برعاية مصالح الجمهور والسهر على راحته وذلك بمباشرة مختلف المشروعات والأعمال ، ومع اتفاق الآراء على وجوب نزول الدولة إلى ميدان الأعمال حين الحاجه وقايه لمصالح الشعب فقد اختلفت فى نواحى هذا الشاط الاقتصادى فرأى أنصار النظام الفردى وعلى رأسهم ادام سميت كما سبق أن بينا : أقلال الدولة ما أمكن من التدخل فى ميدان الإنتاج الاقتصادى وقصرها أعمالها على الجيش والبوليس والقضاء ، ثم مباشرتها للمشروعات التى يعجز عنها الأفراد تبعا لتشعب مشكلاتها وصعوبه حلها ، مثال ذلك اضطلاع الدولة بأعمال الملاحة البحرية التجارية أو مساعداتها لمشروعاتها وكذلك تنظيمها للبورصات وإدارتها للموانىء وعنايتها بوسائل

(١) انظر كتاب « الاقتصاد السياسى » للدكتور عبد الحكيم الرفاعى القاهرة ١٩٣٦ الجزء الأول صفحة ٢٧١ .

الفصل الرابع

الدولة والمشروعات

الريجى — الأعمال العامة — الامتيازا — الالتزام

الصحة ، بينما رأى الاشتراكيون أن تشرف الدولة ما أمكن على المشروعات الاقتصادية وأن تراقب الإنتاج والسوق وأن تضطلع بأهم أعمال البنوك كبنوك التسليف الزراعى وكبريات مشروعات الاستثمار كمشروعات المناجم والمحاجر والملاّحات والصناعات الثقيلة والتحويلية وأعمال النقل .

وتتلخص مختلف المشروعات العامة والخاصة التى تباشرها الدولة فيما يأتى : —

(١) **الاستغلال المباشر (الريجى)** Le Regie : وبمقتضى هذا النظام تقوم الدولة بمباشرة المشروع وتسيير دفة العمل مباشرة فتتحمل مسئولياته ولها الغنم وعليها الغرم ، فهى تقدم رأس المال والأدوات والآلات والمواد الأولية والوقود وتتعاقد مع العمال الذين يباشرون الإنتاج والصناعة بإشراف موظفيها ، الذين يتناقضون عادة أجوراً محددة شأنهم شأن سائر الموظفين ، وقد تجمع بين نظام الأجور المحددة مع إدخال العمال بحصة أو مكافأة معينة فى الأرباح تختلف باختلاف الأرباح والنفقات فتشاطر العمال الاستغلال كما قد تشترك مع الغير فى تكوين رأس المال وفى الأرباح بالتبعية ، وتباشر الدولة شتى المشروعات اللازمة للمرافق العامة وفق هـذه الصيغة حتى توفر ما يلزمها أولا بأول كملابس الجيش ومعداته وأسلحته وكذلك تباشر المشروعات ذات الإيراد المستديم نظرا لإقبال الجمهور على منتجاتها كصناعة التبغ أو الكبريت أو الكحول حتى تضمن مورد إيراد دائم للخزينة .

(٢) **مشروعات الأعمال العامة** : أن تسيير دولاب أعمال الحكومة يتطلب مباشرة الدولة لأعمال لا غنى لها عنها كالإنشاء والتشييد والبناء والاصلاح والصيانة والعناية بمنشآتها فتحتاج الدولة لبناء المدارس والمستشفيات والثكنات ودور الدواوين والأعمال الحكومية والموانىء وإنشاء القناطر والجسور والخزانات وشق الترع والنفق وتعبيد الشوارع وترميمها وإصلاح الأراضى والبور وغير ذلك من الأعمال الملقاة على عاتق الدولة بما لها من حقوق الولاية العامة والسهر على مصالح الأهلين ورفاهتهم وكثيراً ما تلجأ الدولة إلى المقاولين لمباشرة هـذه الأعمال بعد طرح مشروع المقاولة فى المناقصات العامة Adjudication بشروط معينة ثم اختبار أصلح العطاءات وأقلها كلفة وأقواها ضمانا فى اليوم المحدد لفتح مظاريف المتقدمين لها ، وهى فى تعاقدها مع المقاول على إنجاز المشروع تتفق معه على شروط معينة كتوريد مواد البناء أو الصناعة أو لوازم الجيش والمدارس وأطعمتها حسب عيانات محددة من مواد جيدة ومراعاة العمل والانشاء وفق طرق معينة بوضوح فى العقد وتسليم البناء فى ميعاد محدد لا يتعداه وإلا وقعت عليه الجزاء المالى المذكور فى العقد ، وموقف الدولة فى تعاملها

مع المقاول كموقف الفرد تماما ، ويرجع إلى القضاء العادى فى المنازعات القائمة على التعاقد أو التأخير فى أداء أجر العمل والنفقات والتقصير فى تحقيق شروط التعاقد .

(٣) الامتياز Concession : ويعنى به منح الدولة امتياز استثمار معين لفرد أو هيئة خاصة يقتصر عليها عادة فى منطقة عملها دون غيرها ، وتمنح الامتيازات لشركات تأسست كغيرها من الشركات وتجمع الوفير من رأس المال عن طريق الأسهم للاضطلاع بالعمل الهام الغزير الربح ، وفى هذه الحالة تحل الشركة محل الدولة فى الاستثمار لمدة معينة هى عادة نحو القرن من الزمان ينتهى بعدها عقد الامتياز وتؤول مؤسسات الامتياز للدولة بشروط فى مصلحة الأخيرة غالباً مقابل الأرباح الكبيرة التى حققها الأمتياز لأعضاء الشركة ومساهميها طول مدة الامتياز والذى غالباً ما كان استغلاليا شديد الوطأة على الجمهور جم المساوئ أقل مافيه حلول شركة الامتياز محل الدولة فى تقاضى مايشبه الضريبة من الجمهور ، وهى ثقيلة باهظة ولا قبل للأخير فى التخلص منها بالالتجاء إلى شركات أو مشروعات أخرى وقد آل الاستثمار بمقتضى عقد الامتياز لهيئة واحدة دون منافس آخر ، وقد تشترط الدولة فى عقد الامتياز أن تحصل على قسط كبير مما يزيد على مقدار معين من الأرباح كما قد تتعهد بالتعويض عن الخسائر إذا زادت عن مقدار معين لأسباب مصدرها تصرفات الدولة وما تتخذه من إجراءات

(٤) الالتزام La ferme : وهو منح الدولة لفرد أو هيئة معينة تحصيل أموال مستحقة لها يوفى منها مبلغاً ثابتاً للخزينه ، وفى هذه الحالة يتحمل الملتزم المسئولية وحده ، ولهذا السبب يعمل عادة على أرهاق الأهلين حتى يمكنه أن يجمع ما يجب وفاؤه للدولة علاوة على ما يتوقعه من أرباح ، وقد كانت الضرائب تحصل قديماً فى فرنسا وغيرها من الممالك والأمارات الأوروبية إلى عهد الثورة الفرنسية وفى مصر إلى عهد محمد على وفق هذا النظام ، وعيوبه جمة فالملتزم كان يعمد إلى إرهاق الأهلين بالتحصيل فى مواعيد عدة بلا نظام ، وقد يعمد فى حالة ضعف رقابة الدولة وقلة سهرها على الأمن وشدة نفوذه فى منطقته وهو غالباً من الأشراف أو ذوى الجاه إلى أقصى أنواع الظلم لا فى تحصيل ضريبة الدولة فحسب بل وفى جمع ضرائب معينة لجيبه الخاص وانتزاع الثروات من الناس وفرض السخرة على الفلاحين ، وغالبا ما كان يقوم بأعمال القضاء ويتخذ منها سلاحا ماضيا لاغتصاب الأموال ، وقد أدت هذه الحال إلى هجر الفلاح فى مصر قديماً للريف وفاقة القرى وترك الأراضى بلا زرع خوفا من سوط الملتزم ، وترتب عليها فى فرنسا وغيرها من البلدان ثورات عنيفة دامية قضت على امتياز الإشراف ونظم الحكم المطلق وأحلت محلها سيادة الشعب .

الباب الخامس

عوامل رواج وتأخر الانتاج

١ — مشكلة السكان : تناقص السكان — تزايد السكان — الهجرة فى مصر — وسائل العلاج
٢ — الأزمات الاقتصادية : أنواع الأزمات — وسائل العلاج — الأزمة الاقتصادية العالمية .

تمهيد

أدى تقدم المدنية إلى زيادة حاجات الأفراد ونشاط الإنتاج لا لسد حاجاتهم القائمة بل كذلك لإجابة رغباتهم المستقبلة ، غير أن نشاط الإنتاج هذا شأنه شأن سائر مظاهر الحياة القائمة ينمو ويزدهر كما يصاب أيضا بعوامل الضعف والانحلال وتؤثر فيه مؤثرات شتى تحول دون زيادته إن لم تدفع به نحو النقص والتدهور ، وأهم عوامل تحديد الإنتاج ونقصه هما : **العامل الأول** : تعداد السكان ومشكلة تناقص السكان ، **والعامل الثانى** : إصابة موارد الثروة والإنتاج بالأزمات الاقتصادية الشتى ، وفيما يلى البيان : —

الفصل الأول

مشكلة السكان

تناقص السكان — تزايد السكان — الهجرة — قوانين الهجرة —
مشكلة تزايد السكان فى مصر ووسائل علاجها

إن أحد عناصر الإنتاج الهامة كما سبق أن بينا العمل ، هو يتطلب عدداً وفيرا من الأيدى القوية ، ونشاطه يؤدى إلى نمو البلاد اقتصاديا ، ويترتب على تفوق اليد العاملة الفنى والعددى فى الصناعة حيازة الدولة قصب السبق فى ميدان التنافس العالمى ، ومهما ذهب مالتوس وأنصاره فى القول بأن زيادة عدد السكان زيادة هندسية ستؤثر مستقبلا تأثيرا سيئاً فى توزيع الحاجات والأغذية على الأفراد نظراً لزيادة مساحات الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة زيادة حسابية لا تسد حاجات البشرية ومهما نادوا بخطر شح الإنتاج وتزاحم الأفراد الشديد على الغذاء واقتتالهم وانتشار الحروب والمجاعات ومهما نصحوا بتحديد النسل لتحقيق التوازن بين السكان والمواد الغذائية فى العالم فما لا شك فيه أن زيادة السكان اليوم فى أمة راقية مصدر

قوة لا يستهان بها ترفعها إلى مرتبة الدول الهامة لا فى ميدان الاقتصاد فحسب بل فى ميدان السياسة والنفوذ العالمى ، وقد رأينا اليوم كما سبق أن بينا بعد الخطر الذى يخشاه مالتوس وقد اعترف بمبالغته فى نظريته[١] كما أنه قصد بها الانسانية برمتها لا بلاداً معينة دون أخرى ، وقد أدى نشاط الشعوب الاقتصادى منذ القرن الماضى تبعا لتقدم العلوم والانقلاب الصناعى إلى مضاعفة الإنتاج فى ميادين الزراعة والصناعة وزال شبح عدم كفاية المواد الغذائية بانتشار استعمال الآلات الزراعية والأسمدة الكيمياوية وأصبحت نسبة الإنتاج تزيد زيادة كبيرة عن نسبة تزايد السكان ، وأن تقدم العلوم السريع وطرق الاستثمار مع تعدد موارد الثروة فى العالم وذلك رغم تكاثف السكان فى بقاع معينة تكاثفاً خطيرا قد يؤثر فى حاجاتهم الغذائية وغيرها يبشران بزوال تهديد العالم بمجاعات وأزمات خطيرة مستقبلة ذلك التهديد الذى صاح به الاقتصاديون المتشائمون فى القرن الماضى أو على الأقل يجعلانه بعيد الاحتمال ، وفى كبر عدد سكان فرنسا فى أوائل القرن الماضى بالنسبة لجاراتها أكبر دليل على ما لزيادة السكان فى أمة ونقصه فى أخرى من آثار اقتصادية وسياسة بالغة ، فقد كان عدد سكان فرنسا نحو ثلاثين مليونا من الأنفس بينما كان سكان كل من الممالك المجاورة لها التى تضارعها فى الثقافة والثروة أقل من هـذا العدد ، كما كان عدد سكان الأمارات الجرمانية نحو ٢٥ مليون نسمه وهى مفككة الأوصال تبلغ نحو ٣٠٠ أمارة مستقلة فاستطاع نابليون أن يحارب جيرانه ويهزمهم ويبسط أجنحته هى أوروبا ، بل واستطاعت فرنسا بفضل ذلك التفوق منذ عهد ريشيلوا Richelieu حتى القرن الماضى أن تتبوأ المكانة الأولى فى عالم السياسة الدولية ، ثم كان ركود عدد سكانها بالنسبة لعدد سكان جاراتها المطرد النمو وتفوق ألمانيا العددى عليها منذ منتصف القرن الماضى ، فزاد عدد سكان الأمارات وقد اندمجت فى اتحاد الرين تحت زعامة بروسيا على الأربعين مليونا بينما كان عدد سكان فرنسا نحو ٣٥ مليونا علاوة على تفوق ألمانيا عليها فى الإنتاج الصناعى نظراً لحيازتها الفحم والحديد وغيرهما من مواد الصناعات بكثرة واستخدامها هذه المواد فى النهوض بصناعاتها نهوضا واسع النطاق ، فتبدلت الحال وقلبت حوادث سنة ١٨٧١ لفرنسا ظهر المجن ، كما تعذر عليها أخيرا فى معركة الفلاندر فى الحرب العالمية الثانية أن تصمد لضربات العدو القاتلة وقد أصبح عدد الأمة الفرنسية البالغ نحو ٤٠ مليونا نصف

---

(١) انظر « دروس الاقتصاد السياسى » لبيرو فى جزئين باريس ١٩٢٨ الجزء الأول ٢٤٤
"Cours d'Economie Politique" par Camille Perreau-Paris 1928 2. vols.

(١) انظر « تاريخ أوروبا الاقتصادى » لبرنى باريس ١٩٣٢ — صفحة ٣٠
"Histoire Economique de L'Europe" par A. Birnie-Paris 1932.

عدد سكان جارتها الخطرة ، كما يصعب عليها أن تعيش حياة الند للند معها فى العالم الدولى إلا بتعادل أو برجحان كفتها بتحالف وثيق أو اتحاد قوى مع أمم تضارعها فى الثقافة والنشاط الاقتصادى يعوض نقص السكان وما له من آثاره العاجلة فى الميدان السياسى ، ولا شك أن هذا التحالف كان سريع الأثر ومن أهم عوامل كسب الحرب العالمية الأولى .

ولتفهم مشكلة السكان يحسن دراسة أسباب تناقص عدد السكان ونتائجه الخطيرة ونشرح وسائل العلاج ، وكذلك نحلل أزمات زياده عدد السكان وطرق علاجها .

وفيما يلى البيان : —

تناقص عدد السكان وأسبابه ونتائجه : تطرد زيادة عدد سكان العالم فى مجموعه اليوم تبعاً لتقدم وسائل المدنيه الحديثة بما فى ذلك أساليب الإنتاج واستثمار الثروه والنقل وكذلك تقدم العلوم والفنون تقدما لم يعهد له مثيل من قبل بما فى ذلك الطب ، فاستطاع العالم أن يمد المتزايدين من أبنائه بالغذاء اللازم وأن يشجع على الهجرة إلى الإصقاع المكتشفة حديثا مع المساعدة على تعميرها لتنشأ فيها أمم قوية فتية سرعان مايتكاثر عددها فتصبح الهجرة مصدر قوة لأبناء البلدان الأصلية التى انتقل أبناؤها منها إلى ينابيع الثروة البكر البعيدة ، وقاوم العلم الحديث الأوبئة والأمراض الفاتكة وعالج أسباب الضعف ووفيات الأطفال وشجع على زيادة النسل ، فنقص عدد الوفيات نقصا محسوسا وزاد متوسط حياة المرء من ٣٠ سنة فى أوائل القرن الماضى إلى نحو ٥٥ سنة اليوم وتكاثر عدد سكان المعمورة ، فكان عدد سكان العالم سنة ١٦٥٠ نحو ٥٤٥ مليون نسمة ونصيب أوروبا نحو ١٠٠ مليون وآسيا ٣٣٠ مليون وإفريقيا ١٠٠ مليون وبلغ فى سنة ١٧٥٠ نحو ٧٢٨ مليون نصيب أوروبا ١٤٠ مليون وآسيا ٤٧٩ مليون وأفريقيا ٩٥ مليون وبلغ فى سنة ١٨٥٠ نحو ١١٧١ مليون نصيب أوروبا ٢٦٦ مليون وآسيا ٧٤٩ مليون وأفريقيا ٩٥ مليون ووصل فى سنة ١٩٣٣ إلى نحو ٢٠٥٧ مليون نصيب أوروبا ٥١٩ مليون وآسيا ١١٢١ مليون وأفريقيا ١٤٥ مليون[1] .

ولكن هناك بعض البلدان تئن مما هى فيه من ركود عدد السكان أو جنوحه نحو الهبوط وفى مقدمتها فرنسا ، فعدد السكان هناك يكاد يكون على حاله منذ قرن نحو ما يقرب من الأربعين مليوناً وقوى التزايد فى هبوط مستمر ، كما أن غرب أوروبا مهدد بتناقص الحضوبة فى السكان وحلول الركود محل النمو فى كثير من البلدان هناك ، ولا شك أن تناقص السكان

---

(١) « انظر سكان العالم » لكار سندرز — اكسفور صحفة ٤٢
World Population "by A." M. Carr-Sanders-Oxford 1936

يهدد البلاد فى إنتاجها الاقتصادى إذ ينقص من قوة العمل ويعرض كثيراً من الأراضى الصالحة للزراعة للأهمال والبوار ويهدد الريف الخصب تركه بلقعا ، فضلا عن نقص نفوذها الاستعمارى والثقافى فى الخارج بل وجعل البلاد مطمع أنظار الأمم القوية المجاورة وقد نقصت مقدرتها الحربية وسهلت الثغرة التى تركها نقص السكان ورود الأجنبى إليها وتهديده فى قوميتها واستقلالها .

أما عوامل تناقص السكان وخاصة فى بلدان غرب أوروبا فهى متعددة ترجع إلى أثر المدنية الغربية الحديثة فى خلق الناس وطبائعهم وطرق معيشتهم وفى تكوينهم المادى والمعنوى وأهمها ما يأتى :

(١) **العوامل الفيزيولوجية** Facteurs physiologiques : ومصدرها أن الزيجات اليوم متأخرة عنها فى القرن الماضى ، تبعاً لغلاء المعيشة والاضطرار لأداء الخدمة العسكرية مدة لا يستهان بها أضف إلى ذلك جهود الرجل والمرأة معاً فى معترك الحياة لاسيما اشتغال الأخيرة فى المصانع وخلافها مما يضعف خصوبتها ، كما قيل أيضا بأن اضطراد تقدم المدنية فى شعب معين يؤثر فى درجة نموه وتناسله تأثيراً عكسياً وهذا مشاهد فى أسرات الطبقات الحاكمة أو الغنية فنرى أن أبناءها أقل من عدد أبناء الأسرات الفقيرة .

(٢) **العوامل المعنوية والنفسية** facteurs moraux et psycologiques : ومصدرها غالباً الارادة الإنسانية بصرف النظر عن الأسباب الدافعة إلى اتخاذ قرارات تحديد النسل ، فكثيراً ما يعرض الزوجان عن إنتاج الأولاد دون أن يتعرضا لقصاص القوانين الأدبية أو الجنائية مدفوعين بأسباب اقتصادية ، كعدم القدرة على الانفاق على أسرة كبيرة أو كعدم استطاعتهما توفير حياة سهلة لأكثر من إبن واحد ، وكذلك تمتع المرأة بحرية كبيرة بل ومساواتها بالرجل فى كثير من البلدان المتمدينة مما حدا بها إلى تفضيل حياة الحرية والاستقلال والأعراض عن الحياة المنزلية وتربية الأطفال ورغبتها فى حالة الزواج أن تحافظ على نضارتها وشبابها بالابتعاد ما أمكن عن الأمومة .

(٣) **العوامل السياسية والاجتماعية** facteurs politiques et sociaux :

إن نظام الحياة الديموقراطية الرأسمالية له أثر كبير فى تحديد النسل ، فإن طموح أفقر وأصغر الطبقات نحو صعود درجات الحكم وجمع الأموال الوفيرة وبلوغ الذروة والانتقال من حظيرة الطبقة العاملة أو المتوسطة إلى حظيرة طبقة كبار الملاك أو رجال السياسة أو النيابة عن الأمة والوزارة وعظم التضحيات التى تقدمها تلك الطبقات العاملة الفقيرة لأبنائها فى سبيل بلوغ

غايتها تدفع بها نحو انقاص عدد أولادها حتى يمكنها توجيه جهودها ودريهماتها المحدودة توجيهاً ناجحاً فى اعتبارها ، ويضاف إلى ذلك ماهو مشاهد اليوم فى البلدان الصناعية الكبرى من ضعف أواصر الأسرة واضمحلال الفكرة القومية وخمود الروح الوطنية فى الطبقات العاملة المتذمرة وكذلك هبوط الإحساس الدينى وتأخر الآداب العامة فى الشعب .

علاج نقص السكان : بالرغم من أن نقص السكان فى الأحوال العادية أى فى غير حالات الأوبئة والمجاعات والثورات والحروب يعزى إلى عوامل فسيولوجية واجتماعية وسياسية فلها أيضا اتصال وثيق بنظام المدنية الحديثة مما يجعل علاج التناقص غاية فى الصعوبة إن لم يك متعذراً ، فقد لجأت حكومات أوروبا الغربية وقد شعرت بخطر تناقص السكان أو بعبارة أخرى بهبوط تزايد العدد وخشيت نتائجه الوخيمة إلى مختلف النظم والقوانين لمحاربة الركود وتشجيع التناسل ، فحاربت الإجهاض وشددت العقوبات عليه وشجعت بمنح المكافآت والإعفاءات على الزواج والتناسل وعممت مستشفيات الولادة والأطفال المجانية وأكثرت من الحدائق العامة ، كما اتخذت هذه الحكومات إجراآت حديثة سريعة زيادة منها فى العناية بتشجيع النسل ، فلجأت حكومة الفاشيست منذ سنة ١٩٢٧ فى سبيل تشجيع النسل تشجيعاً جديا إلى محاربة العزوبة والعقم ومساعدة الأسرات الكبيرة العدد ، وفرضت ضريبة على العزاب من سن ٣٥ سنة إلى سن ٥٠ قدرها مائة ليرة ، غير أن ناقدى مثل هذه الإجراءات قالوا بأنها أقل من أجر رخصة حيازة كلب ، كما أعطت الأفضلية فى وظائف الحكومة وفى سبيل سكنى أملاكها ودورها للمتزوجين ذوى الأولاد وحتمت على المصانع أن تتبع هذه الخطة أيضاً ، وخفضت ضرائب الإيراد على المتزوجين الذين يعولون أسرات كبيرة العدد وأعفتهم من ضرائب التعليم والمجالس المحلية ، واعتبرت رب الأسرة الذى يتمتع بالمزايا والاعفاءآت السالفة هو كل موظف له على الأقل سبعة أولاد أو كل مستخدم أو أجير يعمل لحساب الدولة له عشرة أولاد على قيد الحياة أو أنجب اثنى عشر ولداً نصفهم على الأقل على قيد الحياة ، كما أن الدولة قامت باعطاء الاعانات للأسرات الكبيرة العدد وحتمت على المصانع أن تدفع لعمالها المتزوجين الذين يعولون أسرات وفيرة العدد أيضاً أجوراً إضافية ووسعت نطاق الخدمات الاجتماعية التى تقدمها المستشفيات وسائر المؤسسات العامة والخاصة لصالح الأم وطفلها[1] .

---

(١) انظر مختلف وسائل معالجة تناقص السكان فى كل من إيطاليا وألمانيا وفرنسا فى « سكان العالم » لكار سندرز — من صفحة ٢٢٦ إلى صفحة ٢٤٢

World Population by A. M. Carr-Sanders hage 226-272. Oxford—1936.

وقد لجأت الحكومة الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا إلى اجراءات متماثلة ، فعدلت تشريع الميراث لصالح الأسرات الوفيرة العدد حتى يمكنها أن تقصر الميراث على أكبر أبنائها فتحتفظ بالثروة والجاه لأكبر أعضاء الأسرة فى المستقبل ، كما أعطت الأفضلية فى العمل والاستخدام لأكبر أعضاء الأسرة العديدة ، ومنحت التسهيلات والتخفيضات لأطفال ونساء هذه الأسرات ، وفى سبيل تشجيع الزواج واشتغال الرجل فى المصانع وخلافها وحماية المرأة حتى لا تجبر على النزول إلى ميدان الاستخدام قدمت السلف للزواج بشرط أن تكون المرأة قد اشتغلت على الأقل تسعة أشهر من السنتين السابقتين على طلب الزواج وبشرط أن يبرهن الراغبان فى الزواج على أن مواردهما لا تسمح لهما بتأثيث منزل ، ويتراوح القرض من ٦٠٠ مارك إلى ١٠٠٠ مارك وتعطى لهما بطاقات « كوبونات » يمكنهما بواسطتها الحصول على أثاث المنزل من المحال التجارية ، وهما لا يدفعان فوائد مقابل هذه القروض التى تدفع على أقساط بمعدل ١ فى المائة شهرياً ويؤجل ربع مجموع القرض عند ولادة كل طفل ، وقد فتحت الدولة اعتمادا بلغ نحو ١٥٠ مليون مارك سنوياً لهذا الغرض .

أما فى فرنسا فأزاء الخطر الداهم الذى يهدد شعبها وينذرها بفقدان مكانتها كدولة عظمى تبعاً لتناقص السكان لجأت أخيراً إلى مختلف الوسائل لحماية الأسرة وحتمت على رجال الصناعة أيضاً أن يمنحوا أسرات العمال والمستخدمين الكبيرة العدد الإعانات الدورية والأجور الإضافية بنسبة عدد الأطفال الذين يعولهم رب الأسرة وحدهم ١٤ سنة للطفل عموما و ١٦ سنة لعمر الطفل الذى يذهب إلى المدرسة ، ولكى لا تدع الدولة مجالا لرجال الصناعة أن يتهربوا من وفاء الإعانة باقتصارهم على تشغيل غير المتزوجين تقاضت منهم إعانات الأسرات الوفيرة العدد بنسبة أهمية المصنع وعدد العمال الذين يشتغلون فيه[1] ، ولا شك أن هذا النظام لا يخلو من مزايا جمة أهمها التخفيف من أعباء المصروفات عن رب الأسرة ، غير أن منتقديه عابوا عليه شدة تعقيده وعدم كفايته التعويض عن مسئوليات رب الأسرة إذ أنه فى المتوسط يعوض نحو ٢٥ ٪ من مصروفات الطفل وفى حالة سخائه الشديد لا يعطى أكثر من ٥٠ ٪ من المصروفات ، وعلاوة على ذلك فقد شرعت الدولة لحماية المرأة الحامل فحتمت منحها الأجازات اللازمة بأجر مدة معينة قبيل الوضع لحين النقاهة ، كما نظمت الوسائل الصحية فى أحياء العمال ومساكنهم وحاربت الأمراض المترتبة على الكحول وعالجت بكافة الوسائل أمراض الفاقة

---

(١) انظر علاوة على « سكان العالم » لكار ساندرز كتاب دروس « الاقتصاد السياسى » للاستاذ بيرو من صفحة ٢٤٨ إلى صفحة ٣٥٨ .

كالضعف والسل ومنحت أرباب الأسرات الكبيرة العدد طائفة من التخفيضات فى نسب ضرائب الإيراد وسواها وخفضت أجور سفرها بالسكك الحديدية ، ومنحت المجالس البلدية والمحلية وكبريات الشركات المكافآت والإعانات لأولاد الأسرة الأكثر عددا نخص بالذكر جائزه كونياك الشهيرة هناك .

ويتعذر الإسراع فى إبداء الرأى فى حزم الإجراءات التى اتخذتها دول الغرب نظراً لحداثتها وصعوبة الالتجاء إلى الإحصاآت لمعرفة مدى أثرها ، لاسيما والإحصاءات ليست فى صالحها ، ولكن على كل حال يمكن القول بأنها أن لم تساعد كثيرا على تزايد عدد السكان فقد أوقفت تناقصا وانحداراً فيه ربما كان أشد خطراً فى المستقبل منه الآن .

مشكلات الهجرة وتزايد السكان : كما يروج تزايد السكان الحياة الاقتصادية بزيادة الأيدى العاملة المنتجة فى البلاد فضلا عن إضافة قوة جديدة لتدعيم وسائل دفاعها فإنه قد يسبب أزمات ازدحام على العيش وضيق بوسائل الكسب ، وإذا كان يصعب أن تتحقق أفكار ملتوس المشبعة بالتشاؤم فيما يختص بزيادة سكان العالم وضيق وسائل العيش على ظهر البسيطة كما سبق أن بيننا فقد تتحقق آراؤه فيما يختص بسكان بقعة معينة محدودة من الأرض ولو إلى حين ، ويحسن فى هذه الحالة حل الأزمة بتوفير وسائل الكسب للمتزايدين من السكان بتسهيل الهجرة للخارج حيث مجال الإنتاج والنشاط أوسع وكذلك بإيجاد موارد رزق جديدة فى البلاد واستثمار ثروتها إلى أقصى حد ، وفيما يلى البيان : —

الهجرة : لقد لجأ الإنسان إلى الهجرة منذ القدم هروبا من الاضطهاد والفاقة وتجديداً لآماله فى الحياة وسعيا وراء الرزق وتلمسا لأسباب الثراء ، وأمثلة التاريخ عديدة فقد انتقل الفينيقيون فى سبيل التجارة إلى شتى مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط واستقروا فى غربها ، وانتقل جنود روما إلى البلدان التابعة لها واستقروا بأسراتهم هناك حيث اشتغلوا بالزراعة وكونوا منهم فى بادئ الأمر مستعمرات ومعسكرات قائمة بذاتها ثم اختلطوا فيما بعد بحكم تبادل المنافع بالسكان الأصليين ، كما انتقلت منذ القرون الأولى للمسيح قبائل برمتها من قلب آسيا إلى حوض الدانوب وما بعده تغزوا الإمبراطوريات الغنية وتسطو على الإمبراطوريات القديمة وتستقر فى المناطق الجديدة التى انتقتها ، وذهب العرب إلى ما وراء المحيط الهندى وإلى قلب الهند والصين وإلى أواسط أفريقيا فى سبيل التجارة ثم استقروا هناك وقد أغراهم غنى تلك البلدان ونشروا الإسلام فيها واختلطوا بالأهلين ، وانتشرت الهجرة إلى العالم الجديد بعد

نشاط الاكتشافات الجغرافية على يد الأسبان والبرتغال وأبناء الثغور الإيطالية وأهل الشمال فى القرن الخامس عشر ومابعده ، وقد كانت مفازة الهروب من الاضطهادات الدينية ومعقل الآمال فى وبدء حياة جديدة ووجد فيها الأوروبيون خير وسيلة للسيطرة الاقتصادية والسياسية على بقاع بكرهى أخصب بقاع الدنيا ، واتخذوا ارق وسيلة لاستثمار العالم الجديد فجلبوا الملايين من أواسط أفريقيا قسراً لتسخيرهم فى استخراج كنوز الثروة للرجل الأبض وكانوا قد أفنوا سكان البلاد الأصليين هناك .

وكما أدت الهجرة إلى إضافة ثروات جديدة إلى الثروة العالمية وتكوين دول غنية قوية وفى مقدمتها الولايات المتحدة وسائر جمهوريات الأميركتين فلها عيوبها فى حرمان بلدان الأصل بمهاجرة الطبقات العاملة منها من أيدى مجدة وسواعد مفتولة وكفايات يصعب تعويضها ، وقد اتضحت تلك الظاهرة فى إجبار من تبقى من عرب ويهود اسبانيا باضطهادهم وأعمال السيف فى رقابهم على الخروج منها عقب هدم فرديناند وإيزابلا لمملكة بنى الأحمر بغرناطة آخر معاقل العرب فى أسبانيا فى القرن الخامس عشر ، فقد حرمت أسبانيا من أيدى عاملة ورجال علم وفن وصناعة مما كان له دائما أثر عميق فى حياتها الاقتصادية والثقافية فى عصرى عظمتها واضمحلالها ، كما حرمت فرنسا من خدمات وجهود الهوجونوت Huguenots باضطهادهم وهجرتهم إلى انجلترا وإلى أبعد بقاع العالم حيث أنشأوا فى الجهات التى استقروا فيها شتى الصناعات الدقيقة والزخرفية ، ولا ننسى حرمان جمهوريات وأمارات إيطاليا من كثير من صناعها وفنانيها الذين هاجروا منها بضغط الفوضى والاضطرابات هناك واستقروا فى فرنسا بجرينوبل وليون وأنشأوا هناك صناعات النسيج والصناعات الزخرفية ووضعوا النواة الأولى لأعمال البنوك ، ولا تزال الهجرة حافزاً قويا للأوروبى المغامر يتخذ سبيلها سعيا وراء الغنى الواسع وقد سئم حياة مملة محدوده الكسب فانتقل خاوى الوفاض إلى أقصى العالم لعله يجد فيه الملايين التى ينشدها .

وإذا كانت الهجرة مصدر ضعف أحيانا للبلدان التى يضطر أبناؤها للنزوح عنها بحرمانها من عناصر قوية نشيطة فهى مصدر قوه لا للوطن الجديد فحسب بل وكذلك للوطن الأصلى ، فطالما يعود المهاجر إلى وطنه الأول وقد حن إليه بعد أن جمع الأموال الوفيرة يحملها معه لاستثمارها هناك ، وكذلك هو يغدق على بلادة الإحسانات والاعانات ويساهم فى مشروعاتها الاقتصادية والخيرية ، وهذا مشاهد فى الإيطاليين الذين استوطنوا العالم الجديد فهم لا يترددون فى مساعدة شبه جزيرتهم بأموالهم التى جمعوها فى المهجر ، كما أن المهاجر بوق دعاية ومصدر

نفوذ سياسى لوطنه الأصلى وهذا مشاهد فى الجاليات الجرمانية الأصل بالولايات المتحدة .

وتنشأ عن الهجرة مشكلات عدة كخشية البلدان المهددة بترك أبنائها لها من تفاقم الحركة وكساد المشروعات وشح اليد العاملة وكحذر البلدان الجديدة التى تغرى المرء نظرا لثرائها الواسع باتخاذها وطنا جديداً له من قدوم عناصر غير مرغوب فيها فى اعتبارها إليها أو أفراد يخشى على حياتها الإقتصادية وتقدمها ونمو سكانها من استقرارهم فى ربوعها ، لذا وضعت كثير من البلدان الأوربية العراقيل فى سبيل مهاجرة رؤوس الأموال منها وكذلك العمال ، كما قيدت الولايات المتحدة وغيرها من جمهوريات العالم الجديد واستراليا ونيوزيلنده وقد أخذ سكانها فى التزايد بسرعة الهجرة ، فوضعت نسبا معينة للمهاجرين إليها وفضلت الأجناس الانجلوسكسونية والجرمانية على الأجناس الأخرى واشترطت خلو المهاجر من أمراض معينة وذهبت إلى حد إيقاف مهاجرة الشعوب الصفراء وأبناء الشرق إليها .

استثمار الموارد الجديدة للثروة : — طبيعى أنه فى حالة اضطراد تزايد السكان مع تعذر مهاجرتهم وقد اكتظت بهم البلاد يحسن مكافحة فاقتهم بالعمل على استثمار موارد الثروة إلى أقصى حد ، ولقد عالجت بلدان أوروبا الغربية أزمة اكتظاظ السكان بالهجرة كما ساعد نمو ثرواتها المطرد واتساع صناعاتها وانتشار رؤوس أموالها وشركاتها فى الخارج ورواج تجارتها الدولية على إيجاد الأعمال للملايين من أبنائها ، ولكن رأينا أخيراً وقد حل الكساد محل الرخاء ملايين العمال بلا عمل يستنزفون ميزانية الدولة بأعاناتهم ، فأذا كانت هذه طاقة الأمم الغنية فما طاقة بلاد كمصر يتزايد عدد سكانها بسرعة بينما موارد ثروتها الزراعية وهى عماد حياة فلاحها الذى يمثل السواد الأعظم من السكان محدودة ؟ ، فقد كان عدد السكان نحو مليونين ونصف فى أوائل القرن الماضى وصل فى منتصفه إلى نحو خمسة ملايين وفى أواخره إلى نحو عشرة ملايين وأخيراً فى سنة ١٩٢٨ إلى أكثر من أربعة عشر مليونا وفى سنة ١٩٣٧ إلى نحو ١٦ مليونا وهو اليوم وفق إحصاء سنة ١٩٤٧ حوالى ٢٠ مليوناً ، أما درجة تزاحم السكان على أراضى مصر المأهولة أو القابلة للزراعة فهى فى صعود أيضاً ، بل أن مصر أكثر بلاد العالم ازدحاما بالسكان والنسبة فيها أعلا من بلجيكا التى تعتبر أكثر الدول الأوربية كثافة سكان ، فدرجة التزاحم عندنا هى ٢٧٤ نفسا فى الكيلو المربع حسب تعداد سنة ١٨٩٧ زادت فى تعداد سنة ١٩٠٧ إلى ٣١٨ وفى تعداد سنة ١٩١٧ إلى ٣٦٢ وفى تعداد سنة ١٩٢٧ إلى ٤٠٣ وأخيراً فى تعداد سنة ١٩٣٧ إلى نحو ٤٨٩ ، وفى تعداد سنة ١٩٤٧ إلى نحو ٦٠٠ فى الكيلو متر المربع ولم تزد الأراضى المنزرعة مصدر حياة

المصرى وثروته إلا من نحو ٢ مليون إلى ٥ر٥ مليون فدان فى نحو قرن من الزمان[١] ، وهكذا بينما زاد عدد السكان فى المدة السالفة أكثر من ٨٠٠٪ لم تزد الثروة الزراعية أكثر من ٢٥٠ ٪ يضاف إلى ذلك تحويل كثير من أراضى رى الحياض إلى الرى المستديم والزراعة طول العام ، ويضاف أيضاً إلى ذلك نمو الصناعات فى البلاد مع ملاحظة أن غالبية أرباح التجارة والصناعة يتمتع بها النزلاء منذ زمن طويل .

ولما كانت الإحصاءات (وقد سبق شرح مزاياها فى دراستنا لطرق البحث الإقتصادى) تشخص الجم من الأمراض الاقتصادية الوبيلة كما يشخص الطبيب الداء ويقرأ الصور الفنية والتقارير والتحاليل فيمكننا وقد بزغ تعداد سنة ١٩٤٧ أن نتخذه عظة لنا وعبرة ، وكما يبادر الطبيب إذا كشف عن خطورة الداء بعد الفحص والتشخيص بوصف ناجع الدواء فواجب ولاه الأمور وقد تلمسوا فى الأرقام مايهدد البلاد من أزمات وضيق أن يسارعوا بعلاج الحال وذلك عن طريق برنامج إصلاح إقتصادى واسع النطاق وإصدار شتى القوانين على أساس الإقتصاد المسير لتنظيم العمل والإنتاج .

وأول مايسترعى النظر فى تعداد سنة ١٩٤٧ هو اضطراد تزايد عدد السكان وفق ماقدره بعض ثقاة الاقتصاد منذ سنوات مع كثافة السكان فى بعض المناطق ورقتهم فى أخرى ، وقد وصل العدد إلى ١٩٫٠٩٠٫٤٤٨ نسمة فزاد نحو ثلاثة ملايين نسمة عن تعداد سنة ١٩٣٧ ، أما مساحة الأراضى المنزرعة فعلا فهى فى تعداد سنة ١٩٠٧ بلغت ٥٫٤٠٢٫٧١٦ فدانا وكان عدد السكان ١١ مليون نسمه وفى عام ١٩٤٦ — ١٩٤٧ بلغت ٥٫٧٦٩٫٧٧٢ فدانا ، وبينما أن زيادة السكان فى الفترة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٧ بلغت نحو ١٦٫٣٪ وفى الفترة الطويلة من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٤٧ نحو ٩٠٪ بلغت نسبة زيادة المساحة المنزرعة نحو ٦٫٣٪ .

ويتضح والحالة هذه أن أزمة تزيد السكان وضيق نطاق الأراضى المنزرعة والتراخى فى إصلاح الأراضى البور هى بيت الداء فى كثير من مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية ، وهى أساس الفاقة والتزاحم الشديد على العيش ومحن الريف وقسوة كسب المرء قوته واشتداد الفقر وانحطاط أجر العامل الفلاح الذى يبلغ فى العام نحو ثمانية جنيهات نظراً لزيادة اليد العاملة بنسبة أعلا من زيادة مساحات الأراضى المنزرعة بل تكاد تكون مساحات الأراضى المنزرعة على ماهى عليه مما يضاعف التزاحم على العمل ويعوق رفع الأجور بنسبة تقدم البلاد

(١) راجع بحث (نمو سكان القطر) للاستاذ حامد السيد عزمى بمجلة « مصر الحديثة » عدد ١٦٨ — ١٦٩ سنه ١٩٣٧ ، ٢٥ صفحة .

الثقافى ورقيها الاجتماعى وأخذها بأسباب المدنية الغربية ، ويلاحظ أن مستوى معيشة العامل قد أرتفعت فى كثير من البلدان الخارجية ، ويلاحظ أن تكاليف المعيشة والأسعار زادت عندنا فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة ، ولكن الفاقة وهى أم الأمراض والمحن جميعها لا تزال تنشب أظفارها فيه فلا عجب أن يظل الفلاح على حالة من الجهالة والضعف ولا عجب أن يصبح معدل الوفيات عندنا كبيرا رغم ارتفاع معدل المواليد وأن يكون عدد ماتفقده الأمة من أبنائها سنويا مروعا يبلغ نحو ٢٧ من الألف عموما و ١٦٠ فى الألف من الأطفال ، وهذه النسبة أكثر من مثيلاتها فى فرنسا وانجلترا وألمانيا والولايات المتحدة ورومانيا واليابان وحتى فى فلسطين والهند ، ومتوسط مدى العمر الذى يعيشه المصرى نحو ٢٥ سنة بينما أن متوسط عمر الانسان فى انجلترا نحو ٥٥ سنة ، وكذلك فإن تزايد السكان هذا يؤدى بلاشك إلى ارتفاع سعر الأرض عندنا وتهافت الأفراد على اقتنائها واستثمارها ، ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة فى هبوط النسبة المئوية لربح الأرض الصافى سنويا بمقارنتها بسعرها وهى تبلغ نحو ٥٪ مما يجعلنا نميل إلى اعتبارها صافى أجر الكد فى الأرض أكثر منه ثمرة الزراعة ، وتتضح خطورة هذه الظاهرة فى حالات رهن الأرض وتقاضى الأرباح المركبة علاوة على مصاريف الرهن التى تبلغ أكثر من ٩٪ من قيمة السلفة وضغط بنوك الرهن على الفلاح فى المطالبة بالأقساط والفوائد وتكالب الأزمات عليه — كل هذه العوامل تؤدى إلى ذر ربح الأرض وهو مايعادل أجر العمل وذهابه سدى كما تذر الأعاصير ما فى السنابل من خير ومحصول .

غير أنه فى مقدورنا كما نوهنا تلافى هذه الحالة وانقاذ البلاد من الفاقة الضاربة أطنابها فيها ، فيحسن العمل على تحويل أراضى رى الحياض والفيضان إلى الرى المستديم وزراعة الأراضى البور وتقدر بنحو مليونين ونصف مليون فدان بتوفير المياه اللازمة لها واعتماد ملايين الجنيهات فى الميزانية لمشروعات الإصلاح ، وهناك أمل كبير إذا سارعت الدولة بالأخذ بهذا الحل وطبقته على خمس سنوات مثلا (ولم تقتصر على إصلاح بضعة آلاف من الأفدنة لاتغنى فتيلا سنويا) إن ترتفع أجور العمل فى الزراعة وتنخفض أثمان الأراضى بعض الانخفاض وتزيد نسبة أرباحها إلى ثمنها بالتبعية ويتحسن مستوى معيشة الفلاح ، وإن الانفاق العاجل فى علاج الأزمة الطاحنة الجاثمة كالكابوس اليوم فيه كسب محقق ويكفى أن فيه إطعام الملايين الثلاثة الزيادة الذين كانوا بركة على الوادى فرفعه إلى مصاف الأمم التى تعتز بكثرة بنيها كما صارت بفضلهم فى مقدمة بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط سكانا وقوة ، وبقى أن

نفرج عن الرئات والبطون من عميم الخيرات ولنا نهر يحمل الخير والتبر ميمون الغدوات مبارك الروحات وتربه غذت وتغذى مدنيات منذ عشرات القرون .

وإلى جانب برنامج الإصلاح الزراعى يتعين علينا الاتجاه نحو الصناعة وأن يوليها أصحاب رؤوس الأموال والحكومة معاً شطراً كبيراً من العناية ، وفعلا يتجه نشاط الشعب نحو الصناعة وتعضد الدولة الإنتاج القومى ، وتتوافر الزيادة فى المدن على الانخراط فى سلك الحرف الصغيرة والصناعات الناشئة التى اكتظت بها المدن الكبرى وضواحيها لا سيما بالقاهرة والاسكندرية وبور سعيد ، وواجب الدولة أن ترسم منهاج صناعة قوية ناجحة تتمشى مع حاجات البلاد ومدى استعدادها ، وأن تسهل لأصحاب الابتكارات الصناعية الناضجة والمشروعات الجدية تحقيق مهامهم وإخراجها إلى حيز التنفيذ ، ففى نجاحها خبز الملايين ورخاء البلاد وازدهارها لا من الناحيتين الاقتصادية والمادية فحسب بل من الناحتين المعنوية والثقافية أيضاً ، إذ يعنى بنهضة الصناعات ونجاحها تقدم علوم الكيمياء والطبيعة والرياضة والميكانيكا وفروع العلوم الهندسية ، ويعنى بها زيادة الاستهلاك والإنتاج والتداول ودخل الدولة وإمكان تحقيق شتى مشروعاتها ورفع مستوى الريف ومجالسه البلدية والمحلية ، وهذا رأى الذين وضعوا أسس الاقتصاد القومى وبناء الدولة عن طريقه وفى مقدمتهم « فردريك ليست » وهو رأى سديد حقا ، وقد ضرب « ليست » وتلاميذه على هذه النغمة (كما سبق أن بينا) ، وبنى بواسطة هذه الفكرة مجد ألمانيا الصناعى فى نفس الوقت الذى تحققت فيه وحدتها السياسية على يد بسمارك ووفق فى رسم الطريق الاقتصادى القويم لبلاده خير توفيق ، وأهم خططه العملية التى يجب أن تحتذى بها فى النهوض بالصناعات تشجيع الدولة للصالحة منها عن طريق الحماية الجمركية مع إعفاء المواد الداخلة فى انتاجها المستوردة من الخارج من الضرائب الجمركية ، وكذا مساهمة الدولة فى استخراج المعادن الصالحة للصناعات ومساعدة المؤسسات الاقتصادية الناشئة على هذا الاستخراج ومدها يد المعونة للصناعات الناشئة بإعانات تنشيطها وكذا باقراضها بأرباح معقولة ، ونحن نسير فى طريق هذه السياسة ، وحبذا أن يتضاعف مجهود الدولة فى إحياء الصناعات عندنا وفى استغلال موارد التعدين والقوى المحركة وهما موارد لا يستهان بها إذ هما أساس الصناعات الثقيلة ومصدر ثراء الأمم وسطوتها وفى مدها بالقروض عن طريق إنشاء البنك الصناعى الذى تساهم فيه الدولة بالقسط الوفير كما تشرف على إدارته .

وحبذا أن تلجأ الحكومة أيضاً لتخفيف وطأة ازدحام السكان إلى تسهيل سبل الهجرة إلى السودان ، ففضلا عن قربه لبلادنا فهو جزء متمم لمصر بل هو ومصر

بمديرياتهما أعضاء فى بدن واحد لاحياة لهما إلا باتصال هـذه الأعضاء وأدائها وظائفها فى الجسم الحى وهووادى النيل ، وفضلا عن افتقاره إلى الأيدى العاملة مع اتساع أراضيه وغناها فهو يوافق مزاج المصرى نظراً لاتفاقه معنا فى الخلق والعادات والدين علاوة على التربة التى تربطها ومصر النيل ، والسودان هو المنفذ والرئة لمصر لاحياة لها بدونه ، وطبيعى أن يمت المصرى بالصلة والقرابة للسودانى فهو جاره وأخوه فى السراء والضراء وأن يعتمد كل على الآخر فى النهوض بالوادى ومعـالجة مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية ، وغريب أن يحرم المصرى من هذا الحق الطبيعى وأن يدعيه جون بول لنفسه وهو بعيد عن السودان فى كل شىء والشقة بين بلاده والسودان تبلغ آلاف الـكيلومترات ولـكنه ليس ببعيد عن السودان فى الرغبة فى الاستعمار والتسلط الاقتصادى .

وإلى جانب تزايد السكان عندنا هناك ظاهرة يجب على الدولة أن تضعها نصب عينيها لدراستها وفحصها بدقة ، وهى مالوحظ فى أن زيادة المدن الـكبرى فاقت زيادة الريف فكانت جملة السكان فى المحافظات وهى القاهرة والاسكندرية والقنال والسويس ودمياط سنة ١٩٣٧ مقدارها ٢٫٢٤٨٫٩٩٦ نسمه ووصلت إلى ٣٫٤٣٧٫٣٦٣ نسمة والقـاهرة وحدها كانت ١٫٣١٢٫٠٩٦ نسمة وصلت إلى ٢٫١٠٠٫٤٨٦ أى بزيادة أكثر من ٨٠٠٫٠٠٠ للعاصمـة وحدها ونحو مليون وربع مليون للمحافظات كلهـا أى خص من نحو سدس عدد السكان زيادة قدرها ٤٠ ٪ من مجموع الزيادة ، وبلغت كثافة السكان فى القاهرة وحدها باعتبار الـكيلومتر المربع ٧٩٥٧ نسمة وهو رقم بلاشك مرتفع ، كما بلغت نسبة الزياده بمقارنة تعداد ١٩٣٧ بتعداد ١٩٤٧ من الوجهين البحرى والقبلى نحو ١٥ ٪ من مجموع الزيادة وهى أقل فى الوجه القبلى منها فى الوجه البحرى ، وبلغت نسبة الزيادة الـكلية بمقارنة التعدادين ١٦٫٣ ٪ كما سبق أن ذكرنا ، ويمكن الاستنباط من قراءة الأرقام أن هناك رخاء يعم المدن محروم الريف منه هو الذى ساعد على ارتفاع نسبة الزيادة فى المحافظات عنه فى الريف يضاف إلى ذلك نشاط الصناعات فى المحافظات مع شدة فاقة الريف وما فى المـدن من إغراء نجم عن حمى الانتاج لا سيما فى الصناعات المتصلة بالجيوش المتحاربة أثناء الحرب العالمية الثانية مما دفع بكثير من الفلاحين الأجيرين إلى النزوح إلى العاصمة وسائر المحافظات ، وقد أصبح اليوم الآلاف من هؤلاء العمال دون عمل أصلا أو دون عمل متواصل ، وهـذا مايجب أن تعالجه الحـكومة وأن تعمل على توفير العمل لهؤلاء المتعطلين وإعادة سيئى السيرة والسلوك إلى قراهم فليست كل زيادة بالمحافظات وبالعاصمة ناجمة عن ظاهرة تزايد السكان فيها ، إنما هى ناجمـة

عن أزمة النزوح من الريف ، وعلى ولاة الأمور إعداد العدة بتمهيد عودة الفلاح إلى غيطه بمختلف الوسائل التشريعية والاقتصادية والإدارية .

الفصل الثانى

الأزمات الاقتصادية

وصف الازمات — الاطوار التى تمر فيها الازمة — أنواع الازمات — الازمة الاقتصادية العالمية

وصف الأزمات : تؤدى المنافسه الاقتصادية من آن لآخر إلى فقدان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وحلول الكساد محل الرخاء ، وهى إما أزمة هبوط فى الأسعار وشلل فى التعامل وتراكم المنتجات وهى أكثر الأزمات شيوعاً وأعقدها حلا ، وأما أزمة نقص إنتاج وعدم كفاية المحصولات كنقص محصول القطن أوالقمح فى موسم معين .

والأزمات كذلك على أنواع مختلفة فهناك الأزمات لآجال طويلة متباعدة وسببها اضطراد زيادة إنتاج ورصيد الذهب فى العالم وما يؤدى إليه من ارتفاع الأسعار واضطرابها ، وهناك الأزمات الدورية لآجال قصيرة وهى تحل فى اعتبار البعض بانتظام كل ما يقرب من الخمسة عشرة سنة ؛ وهناك أزمات العملة ومصدرها تضخم النقد وسقوط قيمته وما يترتب على ذلك من غلاء الحاجات والمعيشة ، وهناك الأزمات المالية وتتضح فى هبوط أسعار الأوراق المالية وتفاليس الشركات وهى متصلة بغيرها من الأزمات ، وهناك الأزمات الصناعية والزراعية وضمن أسبابها زيادة الإنتاج زيادة تفوق حاجات الاستهلاك أو ضعف قوة الشراء لدى المستهلك وتعذر متابعة الشراء بنفس النسبة .

والأزمات شديدة الصلة بعضها ببعض ، وقال الاشتراكيون بانها أزمات عامة تتناول النظام[1] الرأسمالى برمته الذى أصبح لايتفق وأساليب الإنتاج الجمى ، وقد صحبت التطور الصناعى وكفاح الطبقات وبرزت فى تعذر استنفاد العمال وقدرتهم على الشراء محدودة مختلف منتجات المصانع المطردة الزيادة ، وقيل أيضاً بأنها تبدأ جزئية فيحل الكساد والاختلال بفرع من فروع الإنتاج الزراعى أو الصناعى أو ينتاب الاضطراب السوق المالية مع التهافت

---

(١) انظر « مبادئ الاقتصاد السياسى لسيجال » principes d'Economie Politique par L. Ségal—Paris 1936 — صفحة ٢٤٧ وما بعدها .

على البيع وحمى المضاربات أو يتزعزع سعر العملة تبعاً لاضطراب ميزانية الدولة أو هبوط الرصيد وتضخم النقد ، ثم يفقد التوازن الاقتصادى بعجز المزارعين مثلا وقد نكبوا فى محاصيلهم وأسعارها عن مواصلة شراء المصنوعات كذى قبل ، وكذلك العكس بكف الممولين أيديهم عن تسليف الزراعة والصناعة والتجارة وقد فقدوا الثقة فى السوق ، وبتوقف المشروعات والشركات الكبرى عن الدفع وقد شل دولاب الأعمال ، وبوقف أعمال الصناعات الإنشائية وقد تزعزعت قيمة النقد عصب التسليف ، وهكذا تنتقل الأزمة من ميدان ضيق إلى ميدان واسع وتعم أضرارها مختلف مرافق الثروة والإنتاج فى البلاد بل تطوح أعاصيرها بالنظم الاجتماعية والسياسية القائمة كما شوهد فى إيطاليا وألمانيا ، فكان من أسباب قيام الفاشستية فى الأولى والاشتراكية الوطنية فى الثانية استحكام حلقات الأزمة الاقتصادية هناك ، وقد تتعدى شرورها داخلية البلاد إلى مختلف أنحاء العالم إذا لم تك هناك مناعة كافية لمكافحة الداء ، وهكذا يستفحل الخطر ويتطلب كفاحا شاقا وعلاجا طويلا هو تعاون الأمم على أساس حسن التفاهم والثقة وانعاش الحياة الاقتصادية وتشجيع التجارة الخارجية وهى مصدر رواج الزراعة والصناعة وارتفاع الأسعار .

أما الأطوار التى تمر فيها الأزمة فهى بالتتابع كما يأتى : —

١ — لا يتضح شبح أزمة ما وإنما هناك رواج صناعى غير عادى وتكالب على الإنتاج وحمى تقذف بالأسعار نحو الصعود الشديد قذفا تتفاقم بنشاط المضاربات فيضاعف المنتج أعماله ومشروعاته ويعدل وسائله الصناعية ويلجأ إلى البنوك التى تقرضه كما يشاء ، ويضاعف التاجر أعماله ظنا منه بسهولة تصريف المنتجات فى السوق وبخصم أوراقه التجارية لدى البنوك بسهولة أيضا وبسعر معتدل ، ويلاحظ تداول عدد وفير من أوراق البنكنوت فى السوق مما يشجع اشتراك البنوك فى إصدار مختلف الأسهم والسندات الصناعية والتشجيع على الاكتتاب فيها مع اضطراد تناقص رصيد البنوك ، ولكن بعد أن تبلغ الحالة أقصاها يتداعى بيت الورق هذا وتذهب آمال أصحاب الصناعات وتتكدس المنتجات وتقف الأسعار عن الارتفاع وتبدأ حالة من فقدان الثقة والتشاؤم .

٢ — لا تلبث الأسعار أن تهوى وتنكمش المصانع والمتاجر وتشل حركة التجارة وتنتشر البطالة وتصاب السوق بذعر يؤدى إلى التهافت على التخلص من الأسهم والسندات وتختفى الأموال وتكف البنوك عن مساعدة الأعمال والمشروعات وترفع سعر الخصم مما يؤدى إلى وقوف حركة كثير من البيوتات الصناعية والتجارية الهامة وأفلاسها .

٣ — ثم تبدأ التصفية التى قد تظل مدة طويلة ، وبهبوط الإنتاج يمكن تصريف المنتجات المخزونة شيئاً فشيئاً ، ثم تنقشع الغيوم وتبدأ الأسعار مرة أخرى فى الانتعاش والسوق فى النشاط والأعمال فى الرواج وتعود الثقة محل التشاؤم ، وهكذا يسير العالم إلى الرخاء ثم إلى المبالغة فى الإنتاج وتعتريه مرة أخرى حمى صعود الأسعار والمضاربات وتظهر بوادر الأزمة من جديد .

وقد عزا الاقتصاديون الأزمات لأسباب متنوعة نخص بالذكر منها مايأتى :—

١ — **زيادة الإنتاج** Surproduction : فقال البعض بأنها أزمة زيادة إنتاج ، إذ تنشط المصانع وتروج التجارة بما يزيد على حاجات الأفراد لا سيما أن تسهيل القروض للصناعة والتجارة يوظف الأموال فى مشروعات لا تحقق الربح العاجل ويحرم السوق من نقود كان يمكن توظيفها فى زيادة شراء الحاجات ، وهذا يؤدى إلى هبوط حركة الشراء ونزول الأسعار وظهور الأزمة ثم تخفيض الإنتاج لحين تصريف الحاصلات المكدسة .

٢ — **نقص الاستهلاك** Sous-consommation : وقال البعض الآخر بأنها أزمة نقص استهلاك من جراء عدم كفاية الأجور وثراء أصحاب رؤوس الأموال على حساب الطبقات العاملة وعدم قدرة العمال والأجيرين وهم السواد الأعظم من المستهلكين على الاستمرار فى الشراء وزيادة الاستهلاك تبعا لنشاط حركة الإنتاج وارتفاع الأسعار ، ولا يمكن الاعتماد على الممولين فى تصريف الحاجات نظرا لطمعهم فى زيادة ثرواتهم بتشغيلها فى اتساع مشروعاتهم أو فى مشروعات جديدة ينشئونها ، ويغريهم فى هذا السبيل الرواج فضلا عن أن حاجاتهم وقابليتهم على الاستهلاك مهما زادت أرباحهم واتسع غناهم محدوده .

٣ — **اختلاف نسب أرباح المشروعات** : وقيل بأن الأزمة ترجع إلى اختلاف نسب أرباح المشروعات ، إذ أن وقت الرخاء الكبير قبيل الأزمة ترتفع خلاله تكاليف الإنتاج كنتيجة لزيادة الطلب وشدة الإقبال على آلات وأدوات الصناعة وكثرة الأموال المتداولة وحمى المضاربة وصعود الأوراق المالية التى تمثل رؤوس الأموال الصناعية والتجارية وغيرها ، غير أن صعود أسعار البيع لا يتبع الارتفاع بنفس السرعة مما يؤدى إلى هبوط نسبة الأرباح إلى رأس المال وتناقص الإقبال على المشروعات وهجر الإدخار للسبل التى أصبحت لا تدر أرباحا كافية ، وتتناقص الطلبات على مشروعات إنشاء الصناعات إلى حد اصابتها بالشلل وانفجار بركان الأزمة وتسربها وقد كانت جزئية إلى سائر المشروعات .

(٤) تغير اتجاه الادخار : — وعللت الأزمة كذلك بتغيير اتجاهات الإدخار وأثره فى الإنتاج، إذ أنه أبان الكساد تتحاشى رؤوس الأموال الاتجاه نحو الصناعة وتتكدس فى البنوك أو لدى الأفراد ، ثم بمجرد ظهور بادرة انتعاش تتهافت الأموال على الصناعة ثانية لاسيما فى أعمال انشائية لتحسين الوسائل الصناعية وتغيير الآلات فينشط الإنتاج ويزيد زيادة كبيرة ، ثم بتوظيف الأموال بكثرة فى الصناعات لاتجد المنتجات من الأموال الكفيلة بتصريفها واستهلاكها سوى أموال الادخار الجديد وهى لاتكفى لشراء كميات البضائع الجديدة برمتها مما يؤدى إلى الازمة والعودة إلى حبس الأموال عن الصناعات وإخفائها .

(٥) تناقض نظام رأس المال القائم مع نظم الانتاج : — (نظرية ماركس — لينين) لم يقف لينين عند حد أن يعزو الأزمات الاقتصادية إلى نقص الاستهلاك مع زيادة الإنتاج المطرد ، إنما خرج من تحليل عبارات ماركس وأسباب الاستعمار والتسلط إلى نسبة الأزمات الاقتصادية إلى تناقض الأساليب الرأسمالية القائمة ، ولما كانت هذه الأزمات هى فى طبيعة الرأسمالية فهى لن تزول إلا بزوالها ولن يقضى عليها إلا بكفاح العمال وانتزاعهم السلطة والنفوذ من أصحاب رؤوس الأموال وقضائهم على النظام الرأسمالى الحالى ، وهو يعزو سوء التوزيع الاقتصادى إلى التناقض الضارب أطنابه فى النظام الرأسمالى وأنه لا قدرة له على إدارة الانتاج لصالح الجماعة ، وقال لينين بأنه لا يمكن بحال أن يرجى للعالم رخاء اقتصادى مع بقاء النظام الرأسمالى الحالى بأزماته وضنكه وأنه يتعذر تفاهم أصحاب رؤوس الأموال والعمال واتفاقهم سويا فى الميدان الاقتصادى فهذا يصرف العمال عن الكفاح والثورة وحصولهم على مطالبهم كاملة غير منتقصة ، وأنه لوضع حد للأزمات يتعين على الطبقات العاملة أن تبادر برفع لواء العصيان والثورة لتحويل النظام الرأسمالى الفردى إلى نظام جمعى يتفق مع نظام الانتاج الجمعى الذى جاء به الانقلاب الصناعى .

وضرب الاقتصاديون الشيوعيون فى روسيا المثل ببلادهم فى القضاء على أسباب الأزمات الاقتصادية ، وزعموا بأن الثورة العمالية تقضى على تسلط رأس المال على قوى الإنتاج والقدرة على الاستهلاك وبذا تقضى على التناقض بين الانتاج الاشتراكى والاستئثار الفردى بالثروة وهكذا تصح حداً لأسباب الأزمات ، وفى عرفهم أن رأس المال يعمل على انتزاع إقصى مايمكن انتزاعه من كسب العمل لصالح المالك وبذا يعطى الفرصه لقوى الإنتاج كى تزيد إلى مالا نهاية قدرتها على الانتاج لغرض جمع المال وتكديسه ، وهذا يؤدى حتما إلى الحد من

قدرة الجماعة على الشراء ويجعلها تحت رحمة المالك أى المنتج صاحب رأس المال ، وفى النهاية يؤثر هذا على استمرار الكسب فاضطراد تزايد الانتاج ذاته ، وهذه الحالة فى زعمهم لاوجود لها فى روسيا تبعا للقضاء على نظام رأس المال الفردى ، فإن رأس المال وقوى الإنتاج والعمل هناك جماعية وهى تسخر لصالح الشعب لسد حاجاته ، ولما كانت حاجات الجماعة ورغباتها مطردة الزيادة ، فهى تسير والحالة هذه فى طريقها الطبيعى لإشباع مطالبها ولا يقف النظام الرأسمالى الفردى عقبة كؤودا فى طريقها ، وهكذا لايصطدم نمو الإنتاج المستمر بمقدرة الجماعات المحدودة على الشراء كما هى العادة فى العالم الرأسمالى[1] ، بل بالعكس فان الاستهلاك والرغبة المتصاعدة فى سبيله تسيران الإنتاج إلى الأمام دائما .

ولكل من هذه الآراء عيوبها ، فقيل بأن زيادة الإنتاج أو نقص الاستهلاك مشكوك فى أنهما وحدهما أصل الأزمة الاقتصادية إذ سرعان مايعقب هاذين الحدثين عودة الحياة الاقتصادية للتوازن بفضل انتقال نشاط الانتاج من صناعة منتجاتها فائضة إلى أخرى لاتزال ناشئة تبعاً لحاجات الأفراد إذا لم تحل دون ذلك عوائق أخرى ، وقيل بأنه لا يمكن الاقتناع بما يزعمه الاشتراكيون بأن سبب الأزمة ضعف قدرة العامل على الشراء مع تزايد المنتجات وارتفاع الأسعار ، نظراً لأن نشاط الصناعة وارتفاع الأسعار يصحبهما ارتفاع الأجور ارتفاعاً كبيرا فضلا عن أن هذه الأزمات دورية وإذا أخذنا بوجهة النظر المذكورة وجب أن تصبح مزمنة غير قابلة للعلاج ، أما ماقيل من اختلاف نسب الأرباح فى المشروعات أو تغيير اتجاهات الادخار وأثرها فى الإنتاج وفى الرواج والكساد فهو قول مبالغ فيه كثيراً ويمكن اعتباره بإضافته إلى عوامل خفية متعددة النتيجة لا السبب ولكن لاشك فى تأثيرها فى السوق وفى الأسعار وزعزعتها للثقة وقضائها على الرخاء .

والواقع أن الأزمات الاقتصادية مجموعة عوامل متنوعة من سياسية واجتماعية ومالية ومعنوية وغيرها تؤثر فى التوازن القائم وتؤدى إلى انفجار بركان دائم الغليان بعد أن تصل درجة غليانه إلى حد معين لانستطيع عنده قشرته احتماله .

أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية وطرق علاجها :

بمناسبة استعراض أسباب الأزمات يحسن أن نتناول فى عجالة العوامل المختلفة التى أدت إلى الأزمة العالمية الطاحنة ، تلك الأزمة التى امتدت شرورها إلى مختلف بلدان العالم

---

(١) انظر مبادئ الاقتصاد السياسى لسيجال صفحة ٢٧٥ إلى ٢٧٧ .

ومختلف نواحى النشاط الاقتصادى وهددت الرأسمالية إلى حد أن أعتبرها الكثيرون أنها أزمة الرأسمالية برمتها وأن مصير هذه قارب نهايته المحتومة ، بل تلك الأزمة التى أدى تعذر حلها حلا حاسما إلى إشعال نيران الحرب العالمية الثانية .

ليست الأزمة الاقتصادية العالمية كغيرها من الأزمات بالأزمة الدورية كما يعتقد البعض أو بالأزمة التى بدأت جزئية يتصدع أسعار المحاصيل الزراعية والمشروعات والصناعات لا سيما صناعات النسيج فى الشرق الأقصى قبيل سنة ١٩٢٩ وامتدت إلى البنوك هناك ثم إلى بنوك أمريكا وادخارها فانهارت الأسعار ببورصة نيويورك فى اكتوبر سنة ١٩٢٩ ثم اتسعت ألسنة اللهب فتناولت الحياة الاقتصادية الأوربية وعمت مختلف أنحاء العالم ، بل هى أزمة جمعت مختلف العوامل من اجتماعية وسياسية واقتصادية وزعزعت الأسس القائم عليها الإنتاج والتعامل لدول عظيمة توجه سير الحياة الاقتصادية العالمية بل واتجاه المدنية الحديثة ، ولا نذهب إلى القول بأن الأزمة قديمة العهد ترجع إلى الانقلاب الصناعى أو بأن بذورها غرست مع نظام المشروعات القائم اليوم بل نكتفى باستعراض ما أدى اليه اختلال التوازن السياسى والاقتصادى عقب الحرب العالمية الأولى ثم ضياع الثقة واستفحال الأزمه وتعذر علاج الحالة .

وضعت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) أوزارها وخرجت الدول الغالبة والمغلوبة منها مثخنة بالجراح مثقلة بالديون تنوء بأعباء مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة ، وفى أرقام خسائرها البشرية الواردة على لسان رئيس الوزارة الفرنسية فى تصريحه بمجلس النواب فى سنة ١٩٣٠ والمطابقة لإحصاءات جامعة الأمم وهى ٨ مليون للقتلى و ١٥ مليون للمشوهين والعجزة و ٣٠ مليون للجرحى وفى أرقام خسائرها المادية الواردة فى التقرير السنوى لمؤسسة كارنجى Fondation Carnegie وكما رأى بوتلر Murray Butler فى سنة ١٩٣٤ وهى نحو ٤٠٠ مليار دولار غنى عن البيان .

وقد اقتُص من النشر الألمانى وقضى على الأمبراطورية العثمانية كحل للمشكلة الشرقية وتمزقت الأمبراطورية النمساوية المجرية بثورة العناصر المتباينة فيها وتحقيق أطماع جاراتها على حسابها وبعثت دول وهوت عروش وقامت جمهوريات ونشأت روسيا الحمراء وتوطدت أقدامها بدحر فلول جيوش فرانجل وسائر الروس البيض وبسطت الاشتراكية بأنواعها المتطرفة منها والمعتدلة جناحيها على القارة الأوروبية بل وامتدت إلى قلب آسيا واصقاعها السحيقة تريد أن تجعل من آراء ماركس وتلاميذه حقائق ملموسة ، وتعاهدت فى بادئ الأمر الدول المنتصرة وغيرها على السلام واطمأنت إلى مكان قدسته هو جامعة الأمم كأنه

معبد من المعابد أوهيكل من الهياكل أقسمت على محرابه الإيمان المغلظة ألا تعود إلى الحديد والنار وإراقة الدماء وأن تحل بين جدرانه مشاكلها على قاعدة حسن التفهم ، ودخل فى ميدان السياسة الأوروبية وكان قد اعتكف برهة عقب الحرب مباشرة دائن عنيد يهمه توطيد الحال كى تستطيع أوروبا المدينة أن تسدد ماعليها من ديون ، فنبذت الولايات المتحدة أعز المبادىء لديها وهو مبدأ منرو Monroe الذى يحرم على أوروبا التدخل فى الشؤون الأمريكية كما لا ينصح بتدخل أمريكا فى شؤون الأولى .

ولكن أنذرت العاصفة بمطالبة الدول المغلوب على أمرها بتعديل شروط صلح فرسايل ومايتبعة ، تلك الشروط التى زعمت بأنها مجحفة أمليت عليها عقب الهدنة مباشرة فى ظروف يصعب أبانها على الدول المنتصرة ضبط شعورها وكبح أطماعها وتطبيق العدالة المحضة وهددت مراراً بأنه يتعذر تقدير النتائج الخطيرة التى تترتب على المعاهدات ذات الشروط القاسية ، ثم ما لبثت أن أعلنت الدول المغلوبة وفى مقدمتها ألمانيا عجزها عن وفاء الديون والتعويضات بإفلاسها وبمماطلتها بعد إعادة تدعيم ماليتها وتبعتها فيما بعد دول الحلفاء فى مماطلتها أيضا فى وفاء ما عليها للولايات المتحدة ، وزعمت الدول الحديثة ودول البلقان أن مبدأ تقرير المصير الذى قامت على أساسه لم يراع مراعاة عادلة فى إنشائها وتعديل حدودها ، واتضح اختلال قاعدة التوازن الدولى بغرب أوروبا وتهديد هذا الاختلال للسلام العام ، وادعت بعض الدول المنتصرة وفى مقدمتها إيطاليا أن غنائم الحرب لاسيما المستعمرات التى انتزعت من الدول المنهزمة لم توزع توزيعاً عادلا ، ولفحت الاشتراكية المتطرفة أوروبا بنيرانها تهدد الديمقراطية وبرز ذلك فى إيطاليا باحتلال المصانع واختلال الأمن وبرز كذلك فى ألمانيا باضطراب حكوماتها المتعاقبة وبالحركات الانقلابية لاسيما عقب الحرب مباشرة ، وسخرت الدول بطقوس الجامعة وضربت بقواعدها عرض الحائط وفضلت أن تتفاوض مباشرة وأن تعقد الإتفاقات دون وساطة الجامعة لحل مشكلاتها ، وساعد تقدم العلوم أثناء الحرب وبعدها على زيادة الإنتاج وانتشار المصانع وخرجت الشعوب من المعركة متعطشة إلى الانفاق وزيادة الاستهلاك وقامت الحكومة تصلح ما أفسدته يد التدمير واستخدمت الآلات فى الإنتاج الزراعى والصناعى بكثرة لم يسبق لها مثيل وسار تيار الحاصلات والمنتجات الجارف نحو أسواق آسيا وأفريقيا وأمريكا تعززه سهولة المواصلات وما نشأ من ميل إلى السلام وتفهم الشعوب ، ثم قامت

---

(١) انظر « مصير الرأسمالية » للاستاذ مارليو — باريس ١٩٣٨ من صفحة ٧ إلى صفحة ٤٩ .
Le Sort du Capitalisme) par Louis Marlo—1938.

حركات تضع حداً للاشتراكية وتعد العدة للانتقام وحيازة ما لم يمكن حيازته بالسلام بواسطة السيف فى إيطاليا وألمانيا وغيرهما ، وتبرمت أوروبا بروسيا البولشفية وقد شنت الأخيرة عليها حرباً إقتصادية فى أسواق العالم أجمع علاوة على نشرها الدعوة للشيوعية تريد بذلك أن تقضى على الرأسمالية الأوروبية ، وطالبت ألمانيا بضم العناصر التى تمت إليها بصلة الجنس واللغة تريد بذلك أن تعوض مافقدته بمعاهدة فرسايل ونفذت أمانيها بالقوة ، واستيقظ الشرق الاقصى يريد قسطه من الحرية بينما يتنازعة عاملان الشيوعية بنفوذ روسيا والأطماع اليابانية وقد امتشقت اليابان الحسام لطرد أوروبا من الاسواق هناك ، واستمر الانتاج فى زيادة وتكدست المحصولات والمصنوعات بينما عجز الافراد عن الشراء وقد أثقلت الضرائب كاهلهم تبعا لنفقات ديون الحرب والتسلح وتحقيق برامج الحكومات الاشتراكية ، وزاد الطين بلة اضطراد زيادة ديون الدول والافراد وزيادة نفقات الحكومات واختلال ميزانياتها وضعف نشاط الاسواق المالية والتجارية وانعدام الثقة مما أدى إلى اختفاء الاموال من سوق التعامل وتنافر الدول وقد خشيت كل منها بأس الاخرى وفقدت الثقة فى السلام وتلاشى فكرة الوئام الدولية التى كانت تشجع على التبادل التجارى وقيام النعرة الوطنية تحارب التجارة الدولية وتنادى بضرورة محافظة الدولة على كيانها باكتفائها بصناعاتها وإنتاجها واستغنائها عن الغير وتغذية التربية الاستقلالية وتنمية الثروة القومية المحضة والاستعداد للحرب ، وإذا كانت الفكرة ملائمة وضرورية للأمم الناشئة لتخليصها من النير الاجنبى ورفعها إلى مستوى الامم القوية فهى شديدة الخطورة لدى الامم الصناعية الكبرى إذ تجرها حتما إلى سياسة الاستغلال والاستعمار والتسلح وتقودها حتما إلى الحرب .

وقد اتبعت الدول كل فيما يخصها حلولا لمكافحة الازمة دون أن تنجح فى حلها حلا مشتركا ، وحالت المطامع وتضارب المصالح وتزعزع ثقتها فى السلام دون علاج الازمة دوليا ، واختلفت التدابير وتشكلت فى صور برامج اقتصادية طبقتها حكومات ماكدونالد فى انجلترا وفانزيلينده فى بلجيكا ولافال وتاردو وبلوم فى فرنسا وروزفلت فى الولايات المتحدة والفاشستية فى إيطاليا والاشتراكية الوطنية فى ألمانيا وهكذا . . ، فاتخذت هذه الحكومات تدابير جمركية بأن أقامت السياج الجمركى وبالغت فى ذلك وفرضت ضرائب باهظة على الواردات إلى حد تحريمها لحماية المنتجات المحلية وحددت فى حالات أخرى كميات الواردات فجعلتها لاتتعدى رقما معيناً لاسيما فى الحاصلات الزراعية واتبعت نظام المبادلة التجارية فلا يسمح باستيراد صنف من الاصناف إلا إذا سمحت الدولة المصدرة بقبول آخر نظيره ، كما عملت

الحكومات على تخفيض نفقات الصناعة مع شد أزرها وتنظيمها وفق القواعد العلمية سواء كانت طبيعة البلاد تساعد على نجاحها وازدهارها أولا تساعد على ذلك ، وشجعت التجارة العالمية الحديثة وأخرجتها من الحظيرة النظرية إلى ميدان التطبيق لصالح الصناعة ظاهراً والتسلح باطنا ، وموّلت الصناعات والمحاصيل الزراعية بتشجيع التخزين نظير التسليف على الحاصلات والمصنوعات وخفضت الديون الخاصة وأرباحها وأجّلت أقساطها وسعت فى تخفيض ديون الحرب وفوائدها ، ووازنت جهد الطاقة الميزانيات باصدار قروض على الدولة ، وسهلت إشراف بنك الاصدار على السوق المالية حتى يتمكن من توزيع سندات الدولة بسرعة ويحصل على المال اللازم للحكومة من سائر البنوك ، ونظمت البنوك وراقبتها ومنعت خروج الذهب ورؤوس الاموال ، وضاعفت الضرائب لاسيما على الارباح التجارية والصناعية لسد عجز الميزانية وإعطاء الاعانات اللازمة للعمال المتعطلين ووفاء الديون العامة ومعالجة شتى المشكلات القائمة ، واستبدلت الاسهم والسندات الاجنبية بالبلاد التى يمكن التصرف فيها بسهولة بسندات على الخزينة وقد لجأت إلى ذلك إيطاليا لتمويل أطماعها الاستعمارية فى الحبشة ، وروجت حركة التعامل بالخروج عن عيار الذهب وتخفيض النقد مع بذل الجهد لمكافحة اضطرابه حتى لاتضعف الثقة المالية وتشل حركة الأعمال .

غير أن تسابق الدول فى سبيل التسلح وإنفاق الأموال الطائلة فى الاستعداد للحرب وقد تلبد الجو السياسى بالسحب القاتمة ومبالغتها فى الحواجز الجمركية إلى حد شلل التجارة الخارجية واثقالها الأهلين بالضرائب مما ينقص قدرتهم على الشراء ومراقبة حركة رؤوس الأموال وممانعة الدول وفى مقدمتها الولايات المتحدة فى تخفيض ديونها العامة المتسببة عن الحرب العالمية الأولى التى اشتركت فيها ، وغير ذلك من عوامل التنافر السياسى والكساد الاقتصادى عوقت فى انفراج الأزمة الاقتصادية وأدت إلى الحرب العالمية الثانية .

ولطالما اقترح عقلاء رجال السياسة والاقتصاد الوسائل والحلول لمكافحة الأزمة منذرين بأوخم العواقب أمثال فانزيلند Van Zieland وهنرى ستراكوش[١] Henri Strakosch وأرثر سولتر[٢] Arthur Salter دون جدوى ، وإذا كانت الحرب العالمية الثانية لم تدع

---

(١) انظر « مجلة الاقتصاد » الانكليزية عدد خاص لمقال طريق الانتعاش الاقتصادى للسير هنرى ستراكوش بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٥ .

"The economist" The way to recovery' by Sir Henri Strakosch.

(٢) انظر « الانتعاش » للسير ارثر سولتر — لندن ١٩٣٢

"Recovery" by sir Arthur Salter—London 1932.

مجالا لاقتراحاتهم ونصائحهم وإن أثبتت صدق نبوآتهم فلا شك أن آرائهم ستظل درساً ومرشداً للشعوب أبان محنتها ، وفيما يلى أهم المقترحات التى نادى بها كثير من رجال الاقتصاد لتلافى الكارثة إلى ماقبل الحرب الأخيرة .

١ — أن تعمد كبريات الدول تمهيداً لحل الأزمة الاقتصادية إلى تبادل الأفكار السياسية والتفاوض لإزالة أسباب سوء التفاهم السياسى وعودة الثقة فى السلام لاسيما بين لندن وبرلين وباريس وواشنطن وروما وموسكو وطوكيو

٢ — أن تصفى الدول ذات الشأن مشكلة الديون العامة والتعويضات نهائيا إما بالغائها إلغاءاً تاما أو بتخفيضها تخفيضاً كبيرا .

٣ — أن تذلل العقبات التى تعترض عودة العالم إلى الرخاء الاقتصادى بعقد الدول ذات المصلحة اتفاقات اقتصادية بينها عقب مؤتمر اقتصادى عالمى شامل يدرس أهم المشكلات الاقتصادية ووسائل حلها وفى مقدمتها : مشكلة إضطراب النقد وقيوده ويعمل على تثبيت العملة وتحديد عملات الدول بعضها إلى بعض وتعاون بنوك الاصدار ومشكلة الديون الخاصة والديون الدولية ويشجع على التسليف الدولى ليساعد بنوك الاصدار على تدعيم نقدها ومعاونة حركة التسليف ببلادها ويعالج مشكلة الهجرة ويعمل على تنشيطها وتسهيل سبل هجرة الشباب إلى البلاد الفتية الممتلئة بالمواد الأولية والآمال والمفتقرة إلى السواعد القوية مثال ذلك استراليا وكندا والبرازيل وأفريقيا الجنوبية حتى تنمو ثرواتها بسرعة ويمكن بذلك مكافحة أزمة البطالة مكافحة فعالة ويعالج مشكلة التعريفة الجمركية فيضع قواعد جديدة تسمح بإعادة النظر فيها لاسيما بالبلدان الصناعية الكبرى على أن يكون إلغاء المقايضة وتخفيض الحواجز تدريجياً ويقرب نسب التعريفات فى مختلف البلدان بعضها إلى بعض ويلغى كذلك قواعد المحاباة الجمركية القائمة على شرط الدولة الأكثر رعاية كما يحض على العدول عن الاتفاقات التجارية التى تشجع الحماية الجمركية مثل اتفاق أتاوة Ottawa بين بريطانيا العظمى وممتلكاتها المستقلة ومستعمراتها ويشجع على إقامة سياسة الباب المفتوح La Porte ouverte فى المستعمرات البريطانية والفرنسية والهولندية والبلجيكية فى وجه التجارة الأجنبية عموماً بما فى ذلك القادمة من البلدان التى تحكمها أو من إيطاليا أو ألمانيا أو اليابان .

وقال رجال الاقتصاد بأن العودة إلى سياسة حرية التعامل وتشجيع سياسة التخصص والتوزيع يزيدان كميات الانتاج والاستهلاك إذ يختفى العائق الهام فى النشاط الاقتصادى وهو ضعف التجارة الدولية بمقارنتها بنمو الانتاج فضلا عن زيادة إقبال المستهلك على الحاجات وقد هبط سعرها أو على الأقل امتنع استمرار ارتفاعه تبعاً لتخفيض الضرائب الجمركية

المفروضة عليها ، وكذلك هما يساعدان الدول المدينة على زيادة كميات صادراتها ووفاء مختلف ديونها وتعهداتها ويعيدان الثقة إلى ميدان الصناعة بإمكان تسليف مختلف المشروعات الصناعية التي يرجى نجاحها ويعيدان توزيع الذهب دعامة النقد على مختلف البلدان توزيعاً عادلا بتسهيلها للبلدان الفقيرة فى ذلك المعدن النفيس والغنية فى المواد الأولية الحصول عليه نظير نشاط صادراتها ، كما قال أيضاً أنصار الحرية الاقتصادية كأساس علاج الأزمة بأن العودة إليها تمهد السبيل وقد نشط التعامل واتجهت مختلف البلدان فى وجهاتها الاقتصادية الصالحة وفق التوزيع والتخصص إلى ارتفاع مستوى معيشة الشعوب وزيادة وسائل رفاهتها ، فضلا عن استطاعة الحكومات تعويض ماتفقده من الضرائب الجمركية التى تخفضها بما تجنيه من ضرائب جديدة على المشروعات الزراعية والصناعية التى يكتب لها الازدهار فى جو الحرية الاقتصادية وتخلصها من إعانات البطالة ومشكلة العمال المتعطلين وقد أقبلوا على العمل تبعاً للانتعاش الاقتصادى ، وأخيراً فهم يرون بأن الحرية الاقتصادية هى أساس عودة التفاهم السياسى بين الشعوب وأولى الخطوات لافى سبيل نزع السلاح فحسب بل فى سبيل إنشاء أوروبا المتحدة وقد ألغيت فيما بينها الحواجز الجمركية كلية وأسدلت ستار من النسيان على منازعاتها وأحقادها .

ولكن إذا صلحت سياسة الحرية الاقتصادية بالبلدان المتفوقة فى مضمار الصناعة التى تزخر أرضها بمعادن الصناعات وتكسو مصانعها الضخمة التحويلية والثقيلة سطحها وتحمل ملايين من الأطنان من سفنها تجارتها فى عرض البحار وتثرى عن طريق التصدير وبفضل ثرائها استطاعت أن ترفع مستوى ثقافة أبنائها ومعيشتهم وأن تدعم وسائل الدفاع الوطنى لديها فما موقف البلدان الناشئة التى لا تزال عند الطور الزراعى ولم تتح لها فرصة النهوض إلى مستوى الامم الصناعية الراقية ؟ هل يكتب عليها أن تحيى عالة على الدول الغربية الكبرى وأن تبيعها المواد الاولية بأسعار زهيدة لكى تشترى المصنوعات بأسعار مرتفعة وأن تظل دائماً تحت رحمتها إذا احتاجت إلى مقومات الصناعة أو السلاح ومعدات الدفاع الوطنى وأن تظل دونها ثروة ورخاء وثقافة وأن تفتك بأبنائها الفاقة والجهل والمرض والنفوذ الأجنبى بحجة سياسة التوزيع والتخصيص وأن تظل قطراً زراعياً محضاً لأن الظروف جعلتها تعتمد على الزراعة دون استثمار سائر مواردها ؟ ، هذا مالايمكن التسليم به ، وهذا مايجعل المنصف يطلب وفق مبادئ الحرية لتلك البلاد أن تتاح لها فرصة النهوض أسوة بسائر البلدان الصناعية حتى يمكنها منافسة الغير منافسة الند للند والاشتراك مع سائر البلدان المتمدينة فى مكافحة الأزمات واتباع أنواع العلاج وإنعاش العالم اقتصاديا .

ويمكن التساؤل اليوم هل اجتزنا أهم مراحل الأزمة الاقتصادية العالمية الطاحنة أم لا يزال خطرها يهددنا ويباعد ما بيننا وبين السلام الذى ننشده ؟

لقد شهد العالم انتعاشاً طفيفاً قبيل الحرب العالمية الثانيـة ، هو انتعاش مصطنع أو هو صحوة الموت فى عالم مزقت أحشاءه الأحقاد والأطماع السياسة والمبالغة فى الاستئثار بالخيرات على حساب محن الغير وجشع الاستعمار وافتراس القوى للضيف كما فى الاحراش والأدغال ، ولقـد كان وحى الانتعاش مختلف البرامج القومية التى نسجت على منوالها الحـكومات الدكتاتورية ثم اتبعتها بعدها الحـكومات الديمقراطية لتدعيم صناعاتهـا وتنشيطها لاسيما الصناعات الثقيلة ومكافحة البطالة وكذا لتنشيط حركة الأموال عندها ورواج التجارة الخارجية وإنقاذ الأسعار من الانحدار والعملات من التدهور المطرد وخاصة للاستعداد للحرب التى لا محالة واقعة ، ولقد اختفت البطالة فى المـانيا فعلا كما اختفت حدتها فى انجلترا وفى فرنسا بعض الشىء ، وتحولت المصانع التى كانت تعمل فى صناعات السلم إلى مصانع تنشط فى إعداد آلات الحرب ، ونذكر بهذه المناسبة تحويل كثير من المصانع فى ألمانيا التى كانت تعمل فى صناعات الأثاث وأدوات الموسيقى والأصباغ والآلات الـكهربائية والأدوات الطبية إلى مصانع للاسلحة والذخيرة ؛ ورأينا انجلترا تنشئ ما يسمى بمصانع الطوارئ ظاهرها لصناعات السلام وللاستهلاك العادى ولـكن يمكن تحويلها حين الحاجة بين عشية أو ضحاها إلى مصانع للسلاح ولمجابهة أغراض الحرب .

ثم وقعت الواقعة وزلزلت الحرب العالمية الثانية اقتصاديات الأمم واتسع الخرق على الراتق واستفحلت اليوم حلقات الأزمة الاقتصادية رغم مرور نحو ثلاث سنوات على انتهاء الحرب فى أوروبا ، ونشأت مشكلات جديدة علاوة على المشكلات المعلقة منـذ انتهاء الحرب العالمية الاولى ، ثم تقلص الرخاء الذى أعقبها وأهمها تعمير ما خربته الحرب العالمية الثانية وما دكته من مصانع وما دمرته من موارد انتاج وإعادة تنظيم الانتاج الاوروبى وتنظيم وفاء نفقات الحرب والتعويضات وبث روح الانتعاش فى التجارة الدولية وإعادة بناء ألمانيا اقتصايا — وهى العامل الاساسى فى التوازن الاقتصادى الاوروبى نظراً لاهمية صناعات الصلب والتعدين والصناعات الـكيميائية هناك وهى مشلولة اليوم — وإعادة بناء الادخار الاوروبى وقد نزف بشدة بفعل نفقات الحرب وخسائرها وخرائبها ، ولا ننسى بيت الداء فيما يئن العالم اليوم منه وهو سوء النية السياسية وما تبيته كل دولة من الدول الـكبرى للاخرى من شر ، فهى تظهر غـير ماتضمر وبينما تتغنى بالسلام تستعد للحرب ، وقد تكتلت الدول كل وراء طائفة من الاغراض والاطماع ، وكما هو معروف يتعذر حل المشكلات الاقتصادية إلا عن طريق صفاء الجو السياسى وحسن التفاهم الدولى .

الباب السادس

اقتصاديات الزراعة

١ — أهمية الزراعة .

٢ — التطور الزراعى من الناحيتين المادية والاجتماعية .

٣ — مشكلات الزراعة اليوم .

٤ — نظم الانتاج الزراعى الرأسمالى .

٥ — مكافحة الأزمات الزراعية .

٦ — حالة الزراعة فى مصر من ناحيتها الاقتصادية .

تمهيد

الزراعة أولى الحاجات التى شغلت الإنسان منذ فجر المدنية ، فما أن أدرك الإنسان بقوة ملاحظته وذكائه الفطرى ماتحكم عليه الطبيعة من قوى النمو وما للنبات والأشجار من مزايا جمة لسد حاجاته الضرورية حتى وجه همه نحو الزراعة والاستقرار فترك حياة الفطرة والبداوة وهجر الصيد والقنص واتجه نحو الأودية والسهول الخصبة يخرج منها ما يقتات به ، واستمد من الأشجار التى غرسها الأخشاب اللازمة لمساكنه ، كما اختار سفوح الجبال المجاورة لرعى ماشيته حتى يستطيع بواسطتها أن يجهز أرضه ويمدها بالسماد الطبيعى ويكمل غذاءه بألبانها ولحومها وملبسه بأصوافها وجلودها ، وزعم الطبيعيون « الفيزيوكرات » وقد سحرتهم الزراعة بما خلعته على البشر من خيرات وبما وفرته لهم من وسائل راحة وبما منحته من ثروات وادخار للمشتغلين بها أنها وحدها وما يمت لها بالصلة هى ركن الانتاج الحطيم وأن أهلها هم وحدهم الطبقة المنتجة وأن سائر الناس على اختلاف أعمالهم من تجار وصناع وسائر أرباب المهن يعيشون على ماتدره الزراعة وماتورقه أشجارها وما تثمره نباتاتها وقد سبق شرح وجه نظر الطبيعيين فى الفصل السادس من الباب الثانى « بعنوان المذاهب والتطورات الاقتصادية »، ولدراسة اقتصاديات الزراعة أهمية قصوى فى بلد كمصر فمصدر الحياة فيها النيل وينبوع الرخاء فيضانه ومايحمله من طمى دسم ثمين كالتبر وما يمتاز به الوادى على ضيقه وصغر مساحته من

أرض غبراء خصبة تأوى عشرين مليونا من الأنفس بينما لاتتجاوز مساحة المنزرع منها خمس ملايين فدان ونصف ، وهؤلاء يعولون فى حياتهم اليومية وفى تنظيم معيشتهم طوال العام وإعداد العدة للمستقبل وللأيام العجاف على فيضان النيل ، كما تعلق الحكومة الآمال وتعد ميزانيتها وترسم خطط اصلاحاتها ومشروعاتها وفق غزارة المياه أو شحها ورخاء الفيضان أو رقته ، ومن هذا نشأت فكرة المبلغ الاحتياطى فى ميزانية الدولة حتى يمكن ادخار شىء من المال للأيام السود ، وفى الشرح التالى بيان موجز عن أهمية الزراعة وتطور وسائلها وعن الدورات الزراعية ومشكلات الزراعة اليوم ونظم الانتاج الزراعى الرأسمالى ومكافحة الأزمات الزراعية وأخيراً عن حالة الزراعة عندنا من الناحية الاقتصادية .

الفصل الأول

أهمية الزراعة

لم يأل الاقتصاديون جهداً فى الافاضة فى ذكر ماتغدقه الزراعة على الانسان من رزق عميم والتعمق فى بحث مشكلاتها ، فذكرها أرستوت فى كلامه عن الحيازة الطبيعية ، وجعل منها الفيزيوكرات كما سبق أن بينا المورد الوحيد للثروة وأن الصناعة عالة على الزراعة ، وقال عنها أصحاب المذهب الحرأنها وإن لم تك مورد الثروة الوحيدة فانها ركن هام من أركانها ، فان طبقة الزراع لايقلون أهمية عن طبقة الصناع وأرباب المهن الحرة فهم يمدون بفضل جهودهم الصناع بحاجاتهم من الأغذية والمواد الأولية ويعدون عاملا هاما فى سير دولاب التجارة والأعمال بالمدن والريف ، وهذه الظاهرة محسوسة فان هبوط أسعار المحاصيل يؤدى إلى هبوط أسعار المصنوعات وكساد الزراعة يلحق أشد الأضرار بالصناعة ، ولم يفت الاشتراكيون أن يعنوا بالزراعة عنايتهم بالصناعة فلم تقتصر جهودهم على مطالبتهم بحقوق العمال وصدهم لتعسف أصحاب رؤوس الأموال بالمدن وكبريات المشروعات الصناعية ونشرهم لمبادىء العدالة والمساواة بين الطبقات العاملة والمالكة عن طريق تأسيس النقابات وإنشاء التأمينات الاجتماعية والتشريع للعمال فانهم علاوة على ذلك أبدوا أعظم اهتمام بمشكلات الزراعة ، ودافعوا دفاعا حارا عن حقوق العامل فى الزراعة الذى يكد فى الحر اللافح والبرد القارص فى سبيل كسب دريهمات وحفنات معدودات من الحبوب، فطالبوا بالتشريع لعامل الريف أسوة بعامل المدينة ، وحاربوا أصحاب الأراضى الواسعة ونادوا بتوزيعها ما أمكن على صغار المزارعين

والفلاحين ولا أدل على ذلك من الاصلاح الزراعى فى أوربا الوسطى وأوربا الشرقية وتقسيم الأراضى على الفلاحين هناك .

وتمد الزراعة أيضاً الصناعات بالمواد الأولية اللازمة لها مثال ذلك القطن فهو المادة الأولية للغزل والنسيج كما تتفرع منها صناعات معينة يطلق عليها الصناعات الزراعية ، وهى عظيمة الأهميه للانسان فهى تمده بالأغذية المختلفة كالجبن والزبدة كما تزيد فى أرباح الزراعة ، ومشكلاتها عديدة فى وقت السلم فيما يختص بتوزيع منتجات الزراعة والحصول على حاجات المرء منها فكل أمة من الأمم تبذل جهدها فى سد حاجات أبنائها من المواد الغذائية بانتظام ، وأمامنا مثل بريطانيا العظمى ينطق بأفصح بيان بأهمية عامل التوزيع هذا ، فان حاجة بريطانيا العظمى إلى مواد الغذاء من الخارج حيث لاتكفى الزراعة هناك طلبات الأهلين إلا بضعة أسابيع من العام أدت إلى حرصها على سيادتها على البحار وانتشار نفوذها الاستعمارى ، ولا نقل مشكلة تصريف المنتجات عن مشكلة البحث عنها فان كثرة الحاصلات الزراعية عند أمة من الأمم تؤدى بها إلى البحث عن موارد فى الخارج تصرف فيها مايفيض لديها الزائد عن حاجة السكان ، وتبدو شديدة التعقيد فى وقت الحرب إذ أنها تضحى محور طمأنينة البلد المحارب فان شح المحصولات الزراعية يؤدى إلى نقص غذاء الجيش المحارب والأهلين ، والغذاء أهم عامل فى استمرار الحرب ويتفاقم الحال فى حالة فرض الحصار وشلل المواصلات البحرية .

الفصل الثانى

التطور الزراعى من الناحيتين المادية والاجتماعية

رغم ماهو معروف عن بطء التطور الزراعى فان هذا التطور له أثر محسوس فى تقدمها ، وهو مادى يتناول مقدار ماتغله الزراعة ، واجتماعى يتناول أفضل الوسائل التى على الزراع اتباعها للحصول على غلة الأرض ، والأول يتناول الأرض والثانى يتناول حالة الفلاح الذى يعمل فيها وفيما يلى شرح كل من التطور المادى والاجتماعى :—

التطور المادى : أهم ما شغل ولا يزال يشغل بال المزارع والبلاد التى تعنى بالزراعة هو الخوف من فقدان الأرض من خصوبتها تبعاً لاضطراد زراعتها وانتاجها ، لذا كان هم الزارع الأكبر العمل دائما على المحافظة على خصوبة الأرض وقوتها فى الانتاج ومحاولة اكسابها خصوبة فوق خصوبتها إذا أمكن حتى تزيد غلتها .

ترتب على ذلك أن حاول الإنسان بما جبل عليه من قوة الملاحظة أن يغذى أرضه ويريحها ويبذر فيها ما يتفق وطبيعتها للمحافظة على خصوبتها حتى لايذهب مجهوده سدى ، فاستخدم فضلات ماشيته أى السماد الطبيعى فى تنشيط أرضه وتقوية معدنها ، وتركها بورا من آن إلى آخر بدون زراعة حتى تستعيد نشاطها بفعل الشمس والهواء ، كما نوع البذور وغير المحاصيل واستعمل التقاوى الغريبة عن الناحية لتزيد كميات المحصول ، وقد صادف عقبات فى هذا السبيل إذ أن السماد الطبيعى غير متوفر بكثرة نظراً لأن عـدد الماشية محدود مما أدى به إلى تخصيص كميات هذا السماد لزراعته المختارة ، كذلك ترك الأرض بور بدون استغلالها ليس من دواعى غبطته إذ أنه يحرم من استثمارها .

غير أن الحال ظلت على هذا المنوال ، واتبعت فى تطبيق التجارب المشار إليها الوسائل المنظمة حتى تأتى بمفعولها إلى القرن الثامن عشر ، وعمد الزراع إلى اتباع دورة زراعية خاصة كل سنتين أو ثلاثة فى سبيل ترك الأرض بور وتنويع البذور ، وطريقة تقسيم الأرض إلى ثلاثة أحواض وتطبيق دورة الثلاث سنوات هى الغـالبة وقد أطلق عليها رجال الاقتصاد الزراعى « طريقة الثلاثة أحواض » Systeme de trois champs ، وبواسطة هـذه الطريقة لا تمر السنة الثالثة على الأحواض إلا ويكون كل شبر من الأرض قد استراح بتركه مدة بلا زراعة كما قد استفاد معدنه من تنويع مزروعاته .

وفيما يلى جدول يفسر ماسبق شرحه ويبين بدقة الدورة الزراعية لاراحة الأرض (وتنقسم الأحواض إلى ا ، ب ، حـ) :—

السنة	الأحواض المزورعة		
	ا	ب	جـ
السنة الاولى	قمح	خضروات	بور
السنة الثانية	خضروات	بور	قمح
السنة الثالثة	بور	قمح	خضروات

وانتقدت هذه الطريقة نظرا لبهاظة نفقاتها إذ يضطر المزارع أن يترك ثلث أرضه دون أن يستثمرها ، ومع اضطراد تزايد عدد السكان تزيداً هندسياً سريعاً فى العالم وصعوبة العثور على أراضى جديدة صالحة للزراعة أصبح الموقف دقيقاً .

إلا أن الازمة التى حلت فى القرن الثامن عشر أدت إلى العدول عن ترك الأرض

بلا زراعة واستبدال هذه الحالة بادخال زراعة البرسيم والكلأ والنباتات ذات الجذور الشتوية racines d'hiver [١] مثال ذلك البنجر واللفت ، وكلا هذان النوعان من المحصولات لايؤثران فى خصوبة الارض بل تظل حافظة لقوتها بينما يستفيد المزارع منها ، فالكلأ يستخرج معظم غذائه من الهواء لا من الارض والجذور الشتوية تظل فى الارض مزروعة خطوطا خطوطا أو مثلثات ويمكن مع وجودها تقليب الأرض وفلاحتها بانتظام ، وهكذا لم يعد المزارع يترك شبراً من أرضه بلا زراعة وصار همه الاكبر زيادة تنويع المحصولات.

وبدأ تغيير النظام القديم بالنظام الجديد فى الجزر البريطانية لا سيما اسكتلندا حيث كان أهلها أول من لاحظ مزايا التنويع دون تبوير الأرض ، وأخذ يتسرب بصعوبة فى أوربا حيث صادف عقبات جسام فى فرنسا وألمانيا فيما عدا بروسيا الشرقية ، وقد اعترف أحد المؤرخين الزراعيين الفرنسيين بأن الزراعة الفرنسية كانت فى سنة ١٨٥٠ متأخرة عن الزراعة الانكليزية بنحو ستين سنة أما فى ألمانيا فقد كانت أشد تأخرا منها فى فرنسا ، ولكن مع الوقت ووضوح مزايا النظام الجديد أخذ ينتشر فى مختلف البلدان شيئا فشيئا ، وترتب على الأخذ بالطريقة الجديدة أن زاد إنتاج الأرض بزرع البور منها وزاد ربح المزارع ، ووجد الإنسان ما يسد الحاجات الجديدة الناجمة عن تكاثر سكان العالم ، وفى الوقت نفسه وجدت الأيادى العاملة أعمالا هامة فى الزراعة إذ أن نحو ثلث الأرض التى كانت بورا أصبحت تزرع بانتظام ، وزاد الاقبال على تربية الماشية بزراعة الكلأ وهى مصدر ثروة هامة وبدأت أهمية الصناعات الزراعية كالجبن والزبد والجلود الخ ... تبدو واضحة ، كما زاد السماد الطبيعى فى زيادة خصوبة الأرض وإنتاجها .

ولم يقف التطور المادى للزراعة عند حد تغيير نظام الدورات الزراعية لاستغلال الأرض إلى أقصى حدود الاستغلال ، بل ان الإنسان وقد أخذ يستعين بالطرق العلمية عمد إلى إدخال التحسين على أساليب الزراعة وذلك بمراعاة ما يأتى : —

١ — تحسين طرق الصرف : إذ أنه من الأهمية بمكان أن تنصرف المياه عن الأراضى المنزرعة بعد ريها بأسرع ما يمكن وتنحسر انحساراً تاما حتى لا تتغلغل إلى باطنها وتصيب الجذور فيحل بها العطب والآفات ، وقد اكتشف الانجليز فى سنة ١٨٢٠ طرق الصرف بواسطة الأنابيب الاسطوانية تجوس خلال الأرض فتحمل منها المياه الفائضة إلى المصرف

---

(١) انظر تاريخ أوروبا الاقتصادى لبرنى صفحة ٣٣ وما بعدها

ولم تلبث أن عمت هذه الطريقة فى مختلف البلدان نظراً لمزاياها .

٢ — الاستعاضة عن عدم كفاية السماد الطبيعى بالسماد الكيماوى : أدى الاهتمام بعلوم الكيمياء ومواصلة البحث فى العناصر والمواد والمعادن إلى الكشف عن مزايا الآزوت والبوتاس والفوسفور للارض وإلى الاهتداء إلى إمكان تحضيرها كيمائيا إذا تعذر وجود الكفاية من السماد الطبيعى ، وأول من اكتشف السماد الكيماوى وبين مزاياه هو العالم الألمانى ليبج Liebig سنة ١٨٤٠ ، ومالبث الزراع أن تهافتوا عليه لاسيما بعد العثور على نترات شيلى بكميات عظيمة وعلى طرق تحضير هذا السماد بواسطة تكسير عظام الحيوانات الميتة ، وفى سنة ١٨٩٨ زعم كيماوى انجليزى يدعى السير وليام كروكس بأن العالم سوف يجابه أزمة شديدة لأن السماد الكيماوى يتناقص شيئاً فشيئا وسوف تعجز الزراعة عن سد حاجات الإنسان وأنه لن تأتى سنة ١٩٤٠ إلا ويكون قد استهلك كل السماد الكيماوى بالكرة الأرضية ، غير أن هذه النبوءة لم تلبث أن تبين خطؤها ، فضلا عن استمرار اكتشاف موارد جديدة لاستخراج هذا السماد ، وعثر الباحثون على طريقة ناجحة تضمن استمرار حصولنا على حاجاتنا منه وذلك بواسطة استخراج الآزوت وهو أهم الأسمدة الكيماوية من الهواء .

٣ — اختراع الآلات الميكانيكية التى تعاون الزارع فى غيطة : كان من نتائج الانقلاب الصناعى فى العالم الاستعاضة عن الأيدى بالآلات وتقدم الصناعات تقدما سريعا ، وقد تناول استعمال الآلات الزراعية أيضا فكانت عاملا هاما فى الترفية عن الفلاح وانقاص متاعبه ، كما أدى تعميمها إلى سرعة الزراعة والجنى والحصد وزيادة كميات الانتاج زيادة محسوسة ، وأولى الآلات التى استعملت فى الزراعه هى ماكينة الحصد وغرضها جمع القمح وصفه صفوفا متراصة وباقات ، غير أن المبالغة فى استعمال الآلات أدت إلى ظهور مشاكل بطالة عمال الزراعة وتراكم كميات المحصول الفائضة عن حاجات الإنسان تبعاً لزيادة الانتاج زيادة لا نظير لها من قبل وهبوط الأسعار .

التطور الاجتماعى : يتناول التطور الاجتماعى حالة الفلاح وصلته بالمالك وملكيته للارض وحماية الدولة حتى يستطيع أن يؤدى عمله على خير وجه ، وقد بدأ هذا التطور بزوال النظام الاقطاعى الذى يجعل الفلاح الذى يعيش فوقها ملكا للامير أو النبيل يعمل لحسابه ولا يحكم إلا على النذر اليسير من القوت ولا يستطيع التصرف فى شأن من الشئون أو الانتقال من جهة إلى أخرى إلا بإرادة السيد

وكانت الزراعة بواسطة اشتراك سكان القرية وهم يتبعون أرض السيد فى أداء مهمتهم

فلا ينفرد أحدهم بالعمل المستقل عن الآخر La communauté Villageoise

وكانت الدورات الزراعية تنظم وفق قاعدة الاشتراك هذه وذلك حتى القرن الثانى عشر فظهرت فى انجلترا حركة واسعة النطاق لتحرير الفلاحين من ظلم الأشراف وقيود النظام المشترك Systeme Collectif ، غير أن هذه الحالة مالبثت أن صارت فى صالح أصحاب الأراضى حتى زادت مساحات ما يملكونه لظروف خاصة وهى اشتغالهم بتربية الماشية وانتاج الصوف وما يتطلبه هذا من مساحات واسعة وانصرافهم عن زراعة القمح نظراً لشدة منافسة قمح الدنيا الجديدة ورخصه ، وهذا لم يمنع من كسب الفلاح لكثير من حريته وتفاهمه مع صاحب الأرض .

واختلفت الحالة فى القارة الأوروبية عنها فى الجزر البريطانية ، فقد أدّى النضال بين الفلاحين وأصحاب الأراضى الأشراف إلى فوز الأولين على البلاء واقتسامهم الأراضى بفعل الثورة الفرنسية وإلغائها امتيازات الطبقات وإعلانها حقوق الإنسان ، فقد كان البلاء فى فرنسا مثلا يعيشون فى المدن الكبيرة بعكس أشراف انجلترا الذين قلما يغادرون زراعتهم الواسعة ، وكان الأولون ينعمون بحياة فرنسا المترفة ويهجرون الأرض ويرهقون الفلاح الذى لايملكها بطلبات باهظة زيادة على إرهاق الدولة له بأنواع الضرائب ، ولم يختلف بلاط فرنسا عن بلاط مدريد ونابولى وفلورانس السافواى وفينا ، ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا أشراف بروسيا الشرقية الذين كانوا يشبهون الانجليز فى زراعتهم وتصرفاتهم مع فلاحيهم إلى حد كبير ، وقد زار أحد كبار مفكرى الانجليز القرية الفرنسية فى ١٢ يونية سنة ١٧٨٩ فوجد هناك بؤساً شديدا وفاقة ضاربة أطنابها فى أنحاء الريف وشكت إليه قروية فداحة الضرائب وظلم الأشراف وشدة عوزها ، وقد قال فيها هذا الكاتب واسمه يونج « لقد كان عمر هذه القروية الحقيق ثمانية وعشرون عاما غيرأنها تبدو فوق الستين أو السبعين نظراً لملامات التعب والانهاك التى تلوح عليها وشدة تجاعيد وجهها من العمل المضنى » وقد قالت هذه القروية المحطمة للكاتب إن هناك أناساً عقدوا النية على إنقاذ البؤساء أمثالها من براثن الظلم والفاقة ، وإنها تنتظر هذا الخلاص القريب بفروغ الصبر ولكنها تجهل من هؤلاء القوم ونوع الخلاص وتدعو الله أن يخفف من ويلاتها إذ أن الضرائب وتختلف التعهدات والديون تقصم ظهرها ، وكان هذا فى ١٢ يوليه سنة ١٧٨٩ ولم يحل ١٤ يوليه من نفس السنة إلا وقد سقط الباستيل فى أيدى الثوار بباريس واندلع لهيب الثورة الفرنسية فى طول البلاد وعرضها ، فدكت امتيازات الأشراف ورجال الدين ونودى بحق الشعب فى الحرية والتمتع بها وأصبح الفلاح طليقاً يزرع

الأرض لحسابه ويحيي حياة « الحرية والإخاء والمساواة » ، وألغت الجمعية الوطنية فى سنة ١٧٩٣ كافة تعهدات الفلاح تجاه السيد والحقوق التى اكتسبها الأخير منذ عهد الإقطاع .

ولم تلبث الثورة الفرنسية أن سطعت بأشعتها الوضاحة على أنحاء أوربا تبدد سحب اليأس وتقضى على ظلمات الاستعباد فكسب الفلاح فى مختلف البلدان نفس الحقوق التى كسبها زميله الفرنسى ، وساعد على سرعة نشر هذه التعاليم فتح نابليون وحروبه بإيطاليا وأسبانيا وبلجيكا وهولندا وألمانيا والنمسا فما أن حل جيشه بناحية إلا ونشر فيها التعاليم الحرة وفتق أذهان لأهلين إلى ضرورة تحررهم من نير الاشراف وقضائهم على استعباد الملوك لهم ومطالبتهم بحقوق الإنسان .

وحتى روسيا والقيصرية المستبدة فإنها لم يفتها انتصار الفلاح على السيد وتحرير الرقيق من ظلم النبيل ، وفى الواقع كان الفلاح الروسى يتمتع بحرية كاملة حتى القرن الخامس عشر غير أن الحال تبدلت بمركزية السلطة فى يد القيصر واقطاعه الأراضى لكبار رجال الدولة استجلابا لجدهم وتشجيعا لهم على المضى فى نشاطهم وطبيعة الاقطاع هذا كانت تلزم الفلاح الساكن بالقرية بالبقاء فيها والخضوع للسيد ، وهكذا فقد المسكين حريته التى ابتلعها منه السيد الجديد لقمة سائغة ، فأصبحت القرية بمن فيها من الفلاحين ملكا لكبار الموظفين ، واتبع فى زراعة الأرض والدورات الزراعية نظام الزراعة المشتركة كما فى سائر أنحاء أوروبا وسمى هذا النظام فى روسيا بنظام المير MIR ، كما صارت القرية هى المسئولة برمتها عن وفاء الضرائب ، وتفاقمت الحال بشدة استبداد الاشراف ، وكان رد فعلها ظهور حركة فكرية يتزعمها كبار الكتاب يطالبون بحقوق الفلاح نخص بالذكر منهم « ليون تولستوى » Tolostoi وفى الوقت نفسه لم تعد الدولة فى حاجة ملحة إلى هؤلاء المقطع إليهم وقد استبدلت بنظام الحكومة القديم النظام البيروقراطى الحديث Bureaucratie ، وجاء القيصر اسكندر الثانى وقد كان رجلا عادلا حر الآراء فأيد حركة إلغاء نظام السخرة ، وفى سنة ١٨٦١ أصدر قوانين إلغاء الرق واعتبار الفلاح حرا كسائر أبناء الأمة ، وبموجب هذا النظام أبقى جزءاً من الأرض ملكا للسيد وألزم الأخير بتأجير الباقى للفلاح تأجيراً دائماً يتوارثه ابنا عن أب نظير مبلغ سنوى معين يدفعه للسيد ، وكان متوسط ما حصل عليه كل فلاح من الأراضى نحو ٢٢٫٥ اكر أى ما يقرب من ٢٢٫٥ فدان ، ولم يقف الإصلاح عند هذا الحد بل إن الدولة أعطته الخيار فى شراء هذه الأراضى وأقرضته المال اللازم لذلك على أن يدفعه إليها على أقساط سنوية لآجال طويلة ، وفى سنة ١٩٠٤ اضطرت الدولة إراء عجز كثير من الفلاحين عن الوفاء

أن تتنال عن جزء كبير منها ثم فى سنة ١٩٠٧ ألغت كافة هذه الديون ، وقد فقدت طبقة الإشراف بناء على هذه الحركة الاصلاحية الواسعة النطاق الكثير من امتيازاتها وحقوقها وأراضيها كما تدهور نظام المير وأصبح عديم الجدوى بعد أن صار الفلاح (لا القرية) هو المسئول شخصياً عن وفاء الضريبة التى على الأرض للخزينة ، غير أن الفلاح جابه مشكلة كبار تجار الغلال الزراعية الوسطاء بينه وبين المستهلك الذين كانوا يستغلونه أقصى الاستغلال ويتحكمون فيه ويشترون الأراضى الواسعة بفضل أرباحهم الباهظة وثروتهم الضخمة التى يكسبونها من المضاربات وارتفاع أثمان الحبوب والأخشاب فى أقصر وقت ، ثم جاءت الثورة الروسية فعصفت بالملكيات والثروات الخاصة وأصبح الجميع يعملون لحساب الدولة ويحصلون على حاجاتهم على قدم المساواة المطلقة ولكن مثلها العليا لم تلبث أن اضحت بعيدة التحقيق كالسراب ، فأعاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية نظام الملكية الصغيرة للأراضى الزراعية حتى لا تضمحل الزراعة باعراض الفلاح عنها ، إذ أنه لوحظ أن الفلاح الروسى لا يعنى بالأرض ويستثمرها ويحافظ على خصوبتها إلا إذا كانت ملكا له شأنه شأن غيره من الفلاحين فى العالم .

وظلت الملكيات الزراعية تتقلص فى القارة بسرعة ، كما أنها أخذت تتناقص أيضا فى السنين الأخيرة فى انجلترا ، وعقب الحرب العظمى ظهرت فى أوروبا الشرقية حركة واسعة النطاق ترمى إلى توزيع الأراضى الواسعة على صغار الفلاحين حتى يخف البؤس هناك وتزداد العناية بالأرض ، إذ أن أشراف هذه البلدان وكبار الملاك ما كانوا يعنون بالأرض بل يؤجرونها للفلاحين الذين يستخلصون منها أقصى ما يستطيعون استخلاصه غير مبالين بالمحافظة على خصوبتها ، وكانوا يعيشون فى المدن على حساب نشاط الفلاح فى مرح وإسراف ، وما لبثت اثنا عشرة دولة أن لبت نداء الحركة ووزعت الأراضى على الفلاحين توزيعا عادلا وعوضت أصحابها ببعض المال ، غير أنه لا يتناسب مع ثمن الأرض بل يكاد يعادل إيراد سنة منها ، وهذه البلدان هى النمسا ورومانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنجريا وليتونيا واستونيا ولانفيا وفنلندا ، وقد أطلق على هذه الثورة السلمية بالثورة الخضراء La Revolution verte وذلك نسبة إلى الأراضى الزراعية وخضرتها .

وأن ما كسبه الفلاح على حساب كبار الملاك وما ناله على أيدى الثورة الخضراء المشار إليها قارب مابين الأرض وزراعتها من شقة كانت بعيدة وأدى بعدها إلى إهمال الزراعة والقرية وضعف الانتاج .

وزعم محبذو الملكيات الزراعية الصغيرة بأن ما يقال فى صدد الصناعة بأنه كلما كان المصنع ورأس المال والمواد والحمام وكل ما يمت إلى إنتاج المصنوعات ضخماً أدى هذا إلى زيادة الأرباح زيادة تفوق زيادة رأس المال والنفقات تبعاً لتوزيع التكاليف على وحدات صناعية أكثر وتبعا لزيادة إنتاج الآلات لا يمكن تطبيقه فى الزراعة وذلك لأن الملكية الزراعية كلما كانت صغيرة زادت عناية الفلاح بها وزراعتها بنفسه واهتمامه بخصوبتها ومحافظته عليها وتنويعه محصولاتها واختياره أجودها وأصلحها لأرضه ، أما الملكية الواسعة فصاحبها لا يستطيع أن يوجه اهتمامه بها توجيها صالحا ، وطالما عاش من ربحها فى المدينة بلا عمل ولا مجهود يؤجرها للفلاح الذى يرهقها لسد قيمة الإيجار والحصول على ربح يفى بحاجاته .

وعموما تمشى العالم الديمقراطى لا سيما بعد الحرب الماضية نحو نظام الملكيات الصغيرة ، ففى فرنسا يبلغ عدد الزراع الذين يملكون الأراضى ٥و٥ مليون نسمة ٩٧ ٪ منهم يملكون لقطع أراضى تقل مساحة كل منها عن ١٠٠ ا كر (فدان) ويبلغ عدد العمال الزراعيين الذين لا يملكون أراضى ٥و٣ مليون نسمة ، ولا أدل على الديمقراطية الزراعية من هذا البرهان ، وفى بلجيكا ثلاثة أرباع الأراضى الزراعية يملكها نحو مليون من السكان جلهم يملكون أراضى مساحة كل منها أقل من ٢٥ أكر ، وحتى فى انجلترا زاد عدد ملاك الأراضى الزراعية الزراع منذ ما قبل الحرب الكبرى إلى اليوم نحو الضعف فقد كان عددهم فى سنة ١٩١٣ نحو ٤٨٠٠٠٠ مالك وزاد فى سنة ١٩٢١ إلى نحو ٧٠٠٠٠٠ مالك .

التطور الاجتماعى والملكية الزراعية فى مصر : وترجع ملكية الأشخاص للأراضى الزراعية فى مصر إلى عهد الوالى سعيد باشا الأول ، وقد كانت إلى إصداره أمراً بالتصريح بتملك الأرض بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ ملكا للوالى الذى يستمد سلطانه من خليفة المسلمين سلطان آل عثمان بالاستانة ، ورغبة من الوالى فى تشجيع العناية بالأرض وفى التقرب إلى الشعب ورفع العبء عن كاهل الدولة وقد كانت تحتكر الزراعة وتجارة الحبوب ويعمل الفلاح لديها بلقمة الخبز الذى يتبلغ بها وزع الاقطاعات الزراعية على كبار المزارعين وعلى رجال الدولة والمقربين منه وأعيان البلاد والموظفين ، وجرى الخديو اسماعيل من بعده على هذا النحو تشجيعاً للناس على خدمة الخديو والحكومة والاقبال على الزراعة ، غير أنه بالغ فى فرض الضريبة على الفلاح فكان يهرب من الأرض ويتركها قفراء نظراً لعبئها الفادح ، وتفنن فى جباية ضريبة الأطيان لسد عجز الخزينة والحصول على المال اللازم لبذخه ولوفاء أقساط القروض المتعددة التى كان يغريه مموله أوروبا ومرابوها على عقدها ، وضمن

هذه الضرائب المقابلة هى ضريبة تعادل ستة أمثال الضريبة المستحقة على الأرض تحصلها الحكومة دفعة واحدة فى نظير أعفاء دافعها من نصف الضريبة على الأطيان باستمرار ، ولكن كانت الخزينة تحصل ضريبة المقابلة هذه ثم لاتلبث أن تطالب بالضريبة برمتها فى غير مواعيدها وكاملة دون انتقاص شيء منها .

وانتهى عهد اسماعيل وبدأت ميزانية الدولة تتعادل من جديد شيئاً فشيئاً وسويت الديون الفادحة التى تحملتها مصر أو بعبارة أخرى تحملها الفلاح وأخذت الحكومة تصفى أملاك الخديو أو بعبارة أخرى الدائرة السنية وتغرى الأعيان على اقتنائها بالتساهل فى الثمن وفى الأقساط ، ونشطت الزراعة وازدهر انتاجها واشتد الاقبال على اقتناء الأطيان وامتلاك العزب وتدفق الذهب من أوروبا على مصر منذ أواخر القرن الماضى لتمويل محصول القطن ولسير دولاب البنوك وانشاء مختلف المشروعات الناجحة فى مصر ، ولا عجب أن تروج الملكية الزراعية ومصر فى أول خطوات نهضتها وعماد ثروتها النيل وفيضانه وأرضها الخصبة ذات الدورات الثلاث ، وقدرت عزوة الأسر فى الريف ومكانتها بما تقتنيه من أفدنة وبكثرة عددها وكان الممول المصرى يفضل كثرة العدد من الأفدنة فى الريف السحيق على مصنع صغير يدر عليه ربحا هو أضعاف ماتدره زراعته ، بل هو لايثق فى الصناعة وفى مستقبلها المزعوم ، وبدأت الملكية الزراعية عندنا على أساس الملكية الكبيرة إذا قورنت بعدد سكان القطر وبعدد من لايملك شيئاً من الفلاحين ، ثم بحكم تضاعف عدد السكان وضيق مساحة الأراضى المنزرعة فعلا وأنه ليس هناك استصلاح جديد يذكر منذ عهد اسماعيل أخذت الملكيات الكبيرة والمتوسطة تتقلص لصالح الملكيات الصغيرة ، وذلك تبعاً لاضطراد تزايد عدد السكان ولنشاط صغار الفلاحين واقبالهم على اقتناء قطع الأرض الصغيرة ، ولتقسيم الأراضى على الأولاد والأحفاد بحكم الميراث ومساحتها كما هى لم يزد الورثة عليها شيئاً مذكورا ثم اقتسمها ورثتهم وهكذا ولاهمال أبناء الأثرياء والأعيان لضياعهم الواسعة وإقامتهم المستديمة فى المدينة وانفاقهم عن سعة بما يزيد على دخلهم ارضاءاً لشهواتهم واستدانتهم من المرابين وذهاب ثرواتهم الواسعة وشراء صغار الفلاحين لما تبقى منها ، وفيما يلى من الأرقام خير دلالة على تقلص ظل كبار الملاك عندنا .

عدد الذين يملكون أكثر من فدان :

سنة ١٩١٧	عدد الملاك ٦٢٤ر٦٠٤	الأفدنة	٥ر٠٤٠ر٠٠١
« ١٩٢٧	« « ٦٩٣ر٠٢٩	«	٥ر١١٧ر٥١٤
« ١٩٣٧	« « ٧١٥ر٦٥٧	«	٤ر٤٧٤ر٢٠٤

وعدد الذين يملكون فدانا فأقل :

سنة ١٩١٧ عدد الملاك ١ر٠٤٦ر٤٤١ الأفدنة ٤٤٦ر١٥٤

« ١٩٢٧ « « ١ر٤٠٤ر٠٩٣ « ٥٥١ر٢٦٣

« ١٩٣٧ « « ١ر٧٠٨ر٠٣٧ « ٧١٣ر٢٨٢

وعلى ذلك تصير جملة الملاك وجملة المساحة المملوكة كما يأتى :

سنة ١٩١٧ عدد الملاك ١ر٦٧١ر٠٤٥ ومجموع المساحات بالأفدنة ٥ر٤٨٦ر١٥٥

« ١٩٢٧ « « ٢ر٠٩٧ر١٢٢ « « « ٥ر٦٦٨ر٧٧٧

« ١٩٣٧ « « ٢ر٤٢٣ر٦٩٤ « « « ٥ر٨٧ر٤٨٦

وقد ارتفع رقم جملة الملاك إلى :

٢ر٤٩٦ر٥٤٦ سنة ١٩٤٠ و ٢ر٥٢٣ر٢١٠ سنة ١٩٤٢ و ٢ر٥٥٠ر٥٧٩ سنة ١٩٤٤

وعدد من يملكون فدانا فأقل فى نفس التواريخ المذكورة آنفاً على التوالى إلى :

١ر٧٦٥ر٧٠٢ و ١ر٧٧٩ر٧٨٠ و ١ر٧٩٢ر٥٣٠

وكان عدد الملاك الذين يملكون أكثر من ١٠٠ فدان فى سنة ١٩٣٧ هو ٤٢٣٨ أى بنسبة ١٧ر٠٪ من مجموع الملاك ومجموع مايملكونه من الأفدنة ١ر٣٠٢ر٥٥٧ فدان أى نحو ٢٥٪ من مجموع الأطيان المزروعة فى مصر ، وهذه الأرقام تدل بلا شك على أن تفتيت الثروة الزراعية بحكم التطور وانتقال الأراضى إلى صغار الفلاحين الذين يعيشون لها لاشك سيستغرق بعض الوقت ، وعلى أى حال فالثروة الزراعية عندنا تجنح نحو قبض الفلاح على ناصيتها وجلها وهو ٧٥٪ من مجموع الأطيان المزروعة فى يد صغار الملاك ومتوسطيهم .

كما يلاحظ فى هذه السنوات الأخيرة أن عدد أصحاب الثروات الزراعية الضخمة فى طريق النقصان ، وهو ما يعزز أيضا تفسير تفتت الثروات الزراعية الكبيرة بحكم التطور الاقتصادى وانصراف كبار الملاك عن العناية بالأرض وتنميتها وتقسيم الثروة أيضاً بحكم الميراث ، وذلك رغم كثرة الثروات المنقولة والنقود ومكاسب الحرب مما قد يضيف إلى عدد كبار الملاك مؤقتاً نفراً أثرى ثراءاً كبيرا وبحكم وفرة النقود لديه يوظف جزءاً منها فى شراء الأراضى الزراعية ، وقد كان عدد الملاك الذين يملكون أكثر من ألفين من الأفدنة ٧٠ مالكا فى سنة ١٩٣٦ نزل إلى ٦٠ فى سنة ١٩٣٧ ثم إلى ٥٩ فى سنة ١٩٤١ ثم إلى ٥٤ فى سنة ١٩٤٣ .

الفصل الثالث

مشكلات الزراعة اليوم

الزراعة شأنها شأن شتى أبواب الانتاج لا تخلو من مشكلات لاتقف عند حد تطوراتها التى شرحناها فيما سلف بل هى تواصل الظهور فى صور مختلفة ولا يألو الاقتصاديون جهداً فى مكافحتها ، وأهم هذه المشكلات اليوم ما يأتى :

١ — **مساحات الأراضى المزروعة** : يخشى بعض الاقتصاديين من مجابهة العالم فى المستقبل القريب لأزمة خطيرة بسبب تزايد السكان زيادة فادحة بينما الأراضى القابلة للزراعة محدودة والجديد منها نادر مما يؤدى إلى تناقص المحصولات الزراعية وعدم كفايتها لحاجات الأهلين وارتفاع أسعارها ، لذا هم يحثون الفنيين من الكيماويين وغيرهم على الكشف عن أساليب حديثة وطرق ناجحة لزيادة كميات إنتاج الأرض ، وقد شرحنا فيما سلف رأى مالتس وتلاميذه فى ضيق أبواب الرزق تبعاً لتزايد عدد السكان تزايداً هندسياً مع تزايد الأراضى المنزرعة تزايداً حسابياً ورأيهم فى عجز الأرض عن تغذية القاطنين عليها ، كما بينا مبالغتهم فى التشاؤم وأنه لامحل لهذه المبالغة .

٢ — **العلوم الزراعية الكيماوية** : ويرى الاقتصاديون أيضاً أن العلوم الزراعية والكيماوية فى حالتها الراهنة لايمكنها أن تدرأ الأخطار التى تهدد الزراعة خصوصاً شح إنتاجها ، ولذا هم يحثون المختصين على استنباط المواد الغذائية وحاجات الإنسان من الكيمياء حتى تسد الثغرة التى ستحدثها الزراعة فى المستقبل غير أن الشواهد لاتدل على خطر شح الانتاج كنتيجة لعدم كفاية الأراضى الزراعية وقد قاسينا أزمة زيادة إنتاج حتى قيام الحرب العالمية الثانية ونقاسى اليوم نقصاً فى الحاصلات الزراعية نتيجة اختلال الانتاج أثناء الحرب وهى حالة مؤقتة .

٣ — **التخصص والتوزيع** : ويقولون أيضا أن التقدم العلمى وتوزيع الأراضى توزيعاً واسع النطاق وحث الفلاح على عنايته بأرضه أدت كل هذه العوامل إلى التخصص فى إنتاج محصولات معينة لاتفى المزارع فحسب بل تجلب له الربح ببيعها فى الأسواق المحلية والخارجية مثال ذلك تخصص إنجلترا بانتاج الصوف وفرنسا بزراعة القمح واستخراج النبيذ ، ولكن مشكلة

خطيرة هى مشكلة تصريف المحصولات وضمان أسواق ثابتة لها وتحكم الوسيط الذى يقوم ببيع المحصولات للفلاح فى السوق وفى الأسعار تقف عقبة من آن لآخر فى سبيل رخاء الزراعة ويتطلب علاجها أناة وحكمة ، وصارت حالة الفلاح المالك أو الزارع كحالة صاحب المصنع أو رب العمل ، ويزعم الاقتصاديون أن تدخل الدولة بوضعها منهاج اقتصادى لمكافحة الأزمة وسنها القوانين لتنظيم السوق وتفاهمها الاقتصادى مع سائر البلدان الأجنبية تؤدى إلى حل مشاكل التخصص والتوزيع .

٤ — *نفقات الزراعة وأسعار المحصولات الزراعية وصافى أرباح الزراع :*

تتفاوت أسعار المحاصيل الزراعية التى من نوع واحد أو متقارب أو من أصناف فى مستوى متعادل فى مختلف البلدان تبعاً لاختلاف وسائل انتاجها وما يحيط بزراعة المحصول وحصاده وجنيه من طبيعة خاصة ومن بيئة متقدمة أو متأخرة ، ثم ما يتبع ذلك أيضاً من وسائل تخزينه والمحافظة عليه فى شتى البلدان التى تعنى بزراعته ، ولكن لسعر المحصول فى السوق الدولية الكلمة الأخيرة فى هذا الصدد وخاصة إذا كان هذا المحصول كثير التداول فى هذه السوق ، وقد رأينا هذه الظاهرة جلية واضحة فى حالة بعض المحاصيل الزراعية الهامة كالقمح وغيره من الحبوب ، وهو ليس بالمحصول المحلى فحسب وسوقة ليست بالسوق الضيقة النطاق بل بالعكس هو محصول له اعتباره فى التجارة الدولية وفى الأسواق العالمية ، فتعتمد كثير من الأمم عليه فى غذاء أبنائها ووفاء نفقاتها وتجارتها الخارجية ، وللقمح سعر محلى وكذا سعر دولى وبديهى أن يتأثر السعر المحلى بالسعر الدولى وهو ماحدا ببكثير من البلدان إلى التدخل لحماية زراعه من أبنائها حتى لايؤدى انخفاض السعر الدولى إلى انخفاض السعر المحلى والذهاب بمجهود منتجى الغذاء الأساسى عندها ، ولاشك أن اضطراب سوق محصول أساسى كالقمح يلحق بزراعته وبزراعه أشد الكوارث ويؤثر بصفة غير مباشرة فى أسعار سائر المحصولات الزراعية وفى أجور العمال وفى الصناعات الزراعية وسائر الصناعات بل وفى أعمال البنوك وفى سوق المال وفى الائتمان والقروض وقد رأينا مدى تأثير أزمة القمح على المعاملات والحياة الاقتصادية فى بلدان شرق أوروبا وفرنسا وكندا وأمريكا اللاتينية ولزراعته القدح المعلى هناك ، وهذا ماحدا بالحكومات إلى التدخل فى السوق وتنظيم تخزين الحبوب وحماية أسعارها والدفاع عنها حتى لاتنزل دون مستوى معين وحد أدنى ومعاونة زراعها بالمكافآت والقروض الزهيدة الفائدة وغير ذلك من وسائل الدفاع عن المحاصيل التى تعتبر عماد ثروة الفلاح وقوام أوده ورجاءه فى الكد وفى الحياة ، وهذا ماحدا إلى عقد المؤتمرات الزراعية

المتعددة لتنظيم سوق القمح والدفاع عن أسعاره وكذا لإنعاش أسعار مختلف المحاصيل الزراعية الهامة .

وأهم مايعنى به الزراع والحكومات للخروج من ورطة هبوط الاسعار للحضيض هو وسيلة العمل المجدى لتخفيض نفقات الزراعة وللحصول على أقصى مايمكن الحصول عليه من الأرض من هذا المحصول مع تحسين النوع واستخدام أحدث الأساليب العلمية والتجارب الفنية لتحقيق هذه الغاية بنفقات قليلة واستثمار الارض فى مختلف أنواع الزراعة وما يمت إليها بالصلة حتى تدر على الزراع أقصى خيراتها ، وهنا تنزل إلى الميدان عوامل جمة كالطبيعة وتقدم الامة العلمى واستخدام الآلات فى الزراعة وتوفر الاسمدة المعتدلة السعر بالبلاد ومعونة الدولة للزراع وحاجة السوق وهى تؤثر فى السوق وفى الاسعار وقد تبدل الحال من كساد إلى رخاء وبالعكس ، وما يقال عن القمح يمكن تطبيقه فى صدد القطن وربما كان للقطن سعر دولى هو أساس المعاملات فى سوقه نظراً لانه محصول عالمى له أهمية قصوى فى ميدانى الصناعة والتجارة الخارجية ، غير أن تفاوت صافى أرباحه تختلف باختلاف البلدان التى تنتجه ، فتكاليف انتاجه فى حقولة الواسعة بالولايات المتحدة مثلا التى تزرعه على نطاق كبير وتستعين بالآلات إلى أبعد الحدود غيرها فى حقولة الضيقة التى تستعين باليد العاملة فقط كمصر حيث تتكالب عليه الآفات كما يتكلف ريه والعناية به الكثير من المال ، وهذا ماحدا بالحكومة المصرية أبان كساد أسعار القطن واستحكام حلقات الأزمة العالمية إلى بحث وسائل تخفيض نفقات انتاجه محليا .

الفصل الرابع

نظم الانتاج الزراعى الرأسمالى

تنقسم نظم الإنتاج الزراعى الرأسمالى إلى ثلاثة أقسام وهى : —

١ — استغلال المالك لزراعته بنفسه مباشرة La faire valoir directe : وذلك بأن يباشر زراعة أرضه التى يملكها بنفسه مع معاونة أسرة له ، وقد يستأجر عمالا إذا كانت مساحة أرضه كبيرة ولكن مع ذلك يظل المحرك والمدير الفعلى لعمله ، وقد يستغل الزارع أرضه بنفسه ولكنه يلجأ إلى أجير يستخدمه لادارة شئون الزراعه ، ومع ذلك فهو يتحمل

مسئولية الخسارة ويخاطر برأس المال وينتشر هـذا النظام بالبلدان ذات الملكيات الزراعية الصغيرة .

٢ — استغلال المالك لأرضه بتأجيرها للغير fermage : وفى هذه الحالة بدل أن يتحد رأس المال والعمل يخاطر المالك وحده برأس ماله ومجهوده ، فان مجهود صاحب رأس المال ينفصل عن مجهود العامل ويتقاضى المالك إيجاراً معيناً عن أرضه ويعمل المستأجر على الحصول على الغلة من الأرض لتسديد الإيجار وتحقيق الربح ، وينتشر هذا النظام بالبلدان ذات الملكيات الزراعية الواسعة .

٣ — اشتراك كل من المالك وشريكه الذى يتجر معه فى استغلال أرض الأول أى المزارعة Métayage : فيقدم المالك الأرض وملحقاتها أى رأس المال ويقدم الشريك نشاطه وجده وعمله وفى كثير من الأحيان ماشيته وآلاته الزراعية ، ويشترك الاثنان فى الأسمدة والبذور وايجار الآلات ونفقات الرى وغير ذلك من تكاليف الزراعة ثم يقتسم الاثنان المحصول فى نهاية الموسم فى العادة مناصفة وهكذا يتحمل كل منهما المسئولية وأخطار الزراعة المالك فيما يختص برأسماله والشريك فيما يختص بعمله ؛ ويسود هذا النظم حيث طبقات الزراع لايحكمون على رؤوس أموال كافية للزراعة وحيث معلوماتهم الزراعية متأخرة

ولكل من هذه الأنظمة عيوب ومزايا . ففيما يختص بنظام الإيجار قيل أنه أصلح من نظام زراعة الأرض بواسطة مالكها ؛ وذلك لأن المالك كثيراً ما يجهل شؤون الزراعة ودقائقها فلا تغل الأرض على يديه مثل ماتغله إذا استثمرها المختص وعلاوة على ذلك قيل أن الزارع المستأجر يستخدم أساليب زراعية فنية ليخرج من الأرض محصولا وافرا يتطلب نفقات باهظة قلما تتوفر لدى المالك ؛ وقد لوحظ ذلك فى انجلترا حيث أدى بناء الملكيات الكبيرة وقرب المزارع بعضها لبعض إلى إنشاء هيئات منظمة لها رؤوس أموال تستخدم فى استغلال الأراضى عن طريق استئجارها ؛ على أنه يمكن الرد على ماقيل فى صالح هذا النظام لاسيما فى انجلترا انه يمكن تدريب المالك الزارع لاسيما صاحب الملكية الصغيرة على فنون الزراعة الحديثة كما يمكن تلافى قلة رؤوس الأموال المتداولة لدى طبقات الزراع الملاك التى تساعدهم على استثمار أراضيهم بإنشاء بنوك التسليف الزراعى والجمعيات التعاونية التى تقوم بهذا الغرض أيضاً وعلى الدولة أن تعاونها فى هذا الصدد .

وفيما يختص بنظام المزارعة فعيوبه تلوح أقل بكثير من عيوب النظام السالف إذ أن اشتراك

كل من المالك والزارع فى استثمار الأرض يؤدى إلى توزيع الغرم والخطر عليهما كما يأتى بقوتين مختلفتين تعملان سويا فى تذليل مصاعب الزراعة ويساعد الزارع النشيط صاحب العزيمة القوية على استغلال مواهبه بتقديم رأس المال له نظير مشاطرته بجهوده ، غير أنه يعاب على هذه الطريقة اعتمادها جل الاعتماد على الثقة فأن صاحب رأس المال أى مالك الأرض يترك الحبل لشريكه الذى يجنى المحصول ويتفرد دون إعطاء الأول حصته منه .

وفيما يختص بنظام زراعة المالك لأرضه بنفسه سواء باستخدام شخص أجير يقوم بأعمال الادارة ويعاونه فى مهمته أو استخدام بعض العمال أو باكتفائه بافراد أسرته فى أعمال الادارة والزراعة فهو فى رأى جل الاقتصاديين الاجتماعيين لا سيما أنصار الاصلاح الزراعى Réforme Agraire وتوزيع الأراضى قطعاً صغيرة على الفلاحين أصلح نظم الاستغلال الزراعى ، وفى الواقع هو اليوم النظام السائد فى الملدان التى تسود فيها الملكية الزراعية الصغيرة وفى مقدمتها بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ، ولا غرو أن يفضل هذا النظام غيره فليس أصلح لاستغلال الأرض مع العناية بها والمحافظة على خصوبتها من مالكها ، فإن هذا النظام يساعد على إدخال إصلاحات شتى على الأراضى لاسيما الاصلاحات الدائمة كالمبانى إذ أن المالك لا يحجم عن رفع مستوى زراعته مادام سيعود هذا عليه بالنفع إن لم يك عاجلا فآجلا ، فقد لوحظ أن المستأجر أو الشريك لا يقدم البته على إنشاءات زراعية لا تعوض عليه مصاريفه إذ أن عقده قصير الأجل دائما وهذه الانشاءات لا تدر الربح العاجل أو لا تدر الربح البتة إنما ترفع مستوى رأس المال ، كما أن الزارع المالك يعمل فى ظل هذا النظام بحيطه فى أرضه فلا ينهكها سعيا وراء الربح السريع إنما يستخرج منها الغلة وفى نفس الوقت يحافظ بمختلف الوسائل على خصوبتها برفع مستوى هذه الخصوبة ، وذلك بخلاف الحال مع المستأجر الذى يبذل قصارى جهده فى استغلال الأرض إلى أقصى حدود الاستغلال لا يعبأ تعبت الأرض أم تتعب وهبطت خصوبتها أو ظلت على حالها ، وأخيرا هو يساعد على حمل المالك الزارع على البقاء فى الريف وتكوين طبقة تعنى بالريف عناية أكثر من عناية طبقة الزارع الاجير مما يرفع مستوى الريف ويحسن حاله ويزيد مختلف أساليب العمران فيه .

الفصل الخامس

معاونة الزراعة ومكافحة الأزمات الزراعية

الغرف الزراعية — تحسين نوع المحصول — التسليف الزراعى — السند الزراعى
صوامع الغلال — الأزمات الزراعية والحرب العالمية الثانية

الاقتصاد المدار والزراعة : عملت الحكومات وقد تكالبت على الزراعة محن عدة إلى اتخاذ طائفة من الوسائل التشريعية حتى لايضطر المزارع الى القذف بمحصولاته فى سوق كاسدة وبيعها بأسعار بخسة لاتعوضه نفقاته وجهوده ، وهى تتناول تسهيل وصول شكاوى الزرع إلى أولى الأمر وتنظيم التسليف على الأرض والمحصول بأرباح زهيدة وتسهيل عمليات تخزين المحاصيل مع سحب الأموال عليها دون تصريفها وتداولها فى السوق وجعل عمليات التخزين على أساس علمى حديث حتى لا تتلف المحصولات وتقل قيمتها بإبداعها فى المخازن مدة طويلة وفيما يلى بيان أهمها :

١ — **الغرف الزراعية** : غرض هذه الغرف شبيه بغرض الغرف التجارية التى تعنى بصالح التجارة وهو العناية بصالح الزراع والدفاع عن حقوقهم وإيصال صوتهم إلى الحكومة والسعى لدى ولاة الأمور لتحسين طرق الزراعة ، وينص قانون الغرف الفرنسى الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩٢٤ على انشاء غرف زراعية فى كل مديرية تعقد جلساتها فى عاصمتها ، وهى هيئة فنية تعنى بالمصالح والحرف الزراعية المختلفة بجهة اختصاصها وذلك بالتعاون مع ولاة الأمور ، وتستشار فى كافة الأمور التى تمس الزراعة وتجمع وتنظم العرف والعادات الزراعية المحلية التى تتخذ أساسا للفصل فى المنازعات أمام القضاة ، وتبدى رأيها فى المنازعات بين الملاك والمستغلين والعمال ، ولها حق إنشاء مؤسسات ومعاهد زراعية وينتخب أعضاؤها من بين ذوى المصالح الزراعية وكذلك بواسطة الجمعيات والنقابات الزراعية لمدة ست سنوات ويتجدد انتخابهم جزئيا كل ثلاث سنوات ويشترط فى الناخبين أن تكون أسماؤهم مدرجة فى كشوف الانتخاب البرلمانى وألايقل سنهم عن ٢٥ سنة وأن يكونوا فرنسيين أو متجنسين بالجنسية الفرنسية على أن يكونوا كذلك ملاكا أو مستغلين زراعيين أو محترفين للزراعة ، ومناقشات الغرفة عادة غير علنية ولكن لها حق نشر محاضر جلساتها ، ويمكن بموافقة

وزارة الزراعة أن تنتقل الغرفة فى سبيل البحث إلى مناطق المديرية كما يمكن أن يتفرع منها غرف مختلفة تتبعها ، وتجتمع الغرفة اجتماعين عاديين فى شهرى مايو وديسمبر كما تجتمع فى جلسات غير عادية بناء على طلب أعضائها أو بناء على دعوة وزير الزراعة وللمدير حق حضور اجتماع الغرفة وله أن يأتى واصطحاب مندوبين ومساعدين حكوميين كمدير الخدمات والأعمال الزراعية أو الإدارة البيطرية ورأيهم استشارى ، وللغرفة مكتب مكون من الرئيس ونائبين عنه وسكرتير وسكرتير مساعد ينتخبون سنويا ويجوز تجديد انتخابهم ، وقد اعترف القانون للغرف بالشخصية المعنوية فلها والحالة هذه حق التعاقد ومختلف التصرفات المالية وقبول الأموال والهبات وتستطيع التقاضى ولها إيراداتها ومصروفاتها كما تتلقى إعانات دورية من الحكومة ومن دوائر اختصاصها وتحصل ضرائب ضئيلة نظير ما تسديه من الخدمات ، وتعطى مكافآت وأتعاب لأعضائها نظير مجهودهم .

٢ — *مراقبة تجارة البذور والأسمدة وتحسين نوع المحصول* : عنيت البلدان الزراعية بإنشاء الإدارات الفنية للقيام بالتجارب التى تؤدى إلى زيادة قوة إنماء البذور وتوحيد فصائلها وانتقاء أصلحها للتربة وأفضل الأسمدة الكيماوية لها ، وشادت على تجاربها العلمية التشريع لمكافحة غشها وتنظيم تجارتها وتجارة الأسمدة ووكلت إلى إدارات مكافحة الغش التجارى تطبيق القوانين التى أصدرتها لهذه الغاية .

وكانت فى مقدمة البلدان التى شرعت فى هذا الصدد فرنسا فصدر هناك القانون الأساسى لمكافحة الغش التجارى بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٠٥ علاوة على القوانين والمراسيم الخاصة بتنظيم تجارة البذور ، وأدى هذا التشريع طبقا لآراء الثقات إلى زيادة انتاج البذور بما لا يقل عن ١٥ فى المائة من إنتاج القمح مثلا قبل سن القانون ، وهو يكبح جماح مرتكبى غشها الذين يقومون بالدعاية لتقاوى رديئة أو ينشرون ويوزعون إعلانات تحتوى على إصطلاحات وعبارات جوفاء تغرى الفلاح على شراء البذور المنحطة النوع باسم بذور جيدة ، وفى بذور القمح تحدد درجة إنتاجها التى يصح بيعها بنسبة لا تقل عن ٨٥ فى المائة وتحدد نسبة الاتربة والبذور النابتة المحطمة التى قد تختلط بأكياس البذور الجيدة بما لا يزيد عن عشرين جراما لكل كيلوا جرام ، ويفرض عليهم عقوبات الحبس والغرامات الشديدة ويشدد عليهم العقوبة فى حالة العود علاوة على المصادرة ويشترط أن يلحق البائع بالبذور المرسلة إلى المشترى مايدل على اسمه وعنوانه ونوعها ودرجة نقاوتها وأنباتها وجهة أصلها وأن يذكر ذلك أيضاً بالفواتير والكشوف المرسلة إليه ويحرم التشريع أن يعرف التاجر البذور باصطلاحات تخالف الاصطلاحات

والأسماء المعترف بها رسمياً من وزارة الزراعة ، ولا يمكن بحال عرض الأنواع الجديدة المكتشفة لبذور القمح للبيع إلا بعد تصريح بذلك من وزارة الزراعة ، ويحرم القانون كذلك ذكر اصطلاحات أو عبارات بأدوات تعبئة البذور وأوراق الدعاية لها وسائر الأوراق والفواتير الخاصة بتجارتها يكون من شأنها إحداث الالتباس فى طبيعتها وجهات أصلها وأنواعها ودرجة نقاوتها وقوة أنباتها ، كما يحتم إرسال الإعلانات والكشوف وأوراق الدعاية الخاصة بتجارتها إلى مصلحة مكافحة الغش التجارى لتجربتها قبل استعمالها وذلك لتصحيح خطئها وجعلها مطابقة للقانون ، ويقوم مفتش خاص بملاحظة اتباع نصوص القانون وعلى التاجر أن يثبت لهذا المفتش بناء على طلبه صحة الاصطلاحات والعبارات الواردة بإعلاناته وأوراقه ومطابقتها للحقيقة .

أما قانون تنظيم عرض وبيع الأسمدة فى فرنسا فهو يدخل أيضاً فى نطاق القانون الأساسى لمكافحة الغش التجارى هناك ، وذلك علاوة على قانون آخر خاص بالأسمدة سابق عليه بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٨٨ فضلا عن مراسيم تطبيق مكافحة الغش ، وتنظيم تجارة الأسمدة لا يخرج فى معناه وروحه عن الفكرة القائمة فى تنظيم تجارة البذور ، وهو يراعى وجوب مطابقة الدعاية والاعلان لحقيقة الأسمدة ويعاقب على مغالطة العارض أو البائع للمشترى بالحبس أو الغرامة أو بهما معا فى طبيعة الأسمدة أو تكوينها أو كمياتها أو جهات أصلها أو استخدامها أو على إعطائها أسماء أو أوصاف تعطى عادة لمخصبات أخرى علاوة على المصادرة ، كما يحتم على العارض أو البائع أن يضع بطاقات على أكياس الأسمدة بها البيانات الدالة على جهات أصلها وقوتها المخصبة بذكر مقدار ونسب الازوت وملح الفسفور والبوتاس وطبيعة أو حالة المركب المحتوى عليها فى كل ١٠٠ كيلو جرام .

وقد صدرت عندنا أخيراً قوانين متعددة لمراقبة بذرة القطن باعتبارها المحصول الاساسى للبلاد وكذلك بمراقبة عرض وتجارة البذور المعدة للتقاوى مسترشدة فى ذلك بالشارع الأجنبى ، فصدر قانون ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بعدم جواز حلج قطن تكون بذرته معدة كلها أو بعضها للتقاوى إلا بعد الحصول على تصريح خاص من وزارة الزراعة .

ووكل إلى وزير الزراعة وضع شروط التصريح فى حدود القانون ، واشترط أن توضع البذور الصالحة للتقاوى فوراً بعد الحليج والفحص بواسطة موظفين مختصين داخل أكياس من نسق مخصوص وتلحق بها إشارة ببيان نوعها وتنقل من المحلج وتختم طبقا لتعليمات خاصة ، كما نص على عدم جواز عرض حريزة التقاوى أو بيعها أو شرائها أو توريدها

أو تسليمها أو تسلمها ما لم تكن موضوعة فى الأكياس المرقومة المقفلة المشار إليها ومبيناً عليها صنف القطن ومختومة بواسطة الموظفين المختصين، وصدر قانون ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢ يحتم على من يريد الاتجار فى البذور المعدة للتقاوى الحصول على تصريح بذلك من وزارة الزراعة، ويعطى هذا التصريح طبقاً للأوضاع والشروط التى يحددها وزير الزراعة ولا يصلح إلا للمكان المنصوص عليه فيه على ألا توضع فى هذا المكان بذور غير معدة للتقاوى، كما نص على عدم جواز عرض بذور التقاوى أو بيعها أو شرائها أو توريدها أو تسليمها أو تسلمها ما لم تفحص وتقرر صلاحيتها بمعرفة موظفى وزارة الزراعة، واشترط وضع البذور عقب فحصها فى أكياس أو احراز مقفلة من نسق مخصوص وارفاق إشارات ببيانات نوعها وصنفها ومصدرها ونسبة نقاوتها ودرجة إنباتها وتاريخ فحصها بها.

ولم يغفل الشارع عندنا مراقبة تجارة الأسمدة والمخصبات، فأصدر قانون ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ وطائفة من القرارات لتطبيقه، ولما كانت الأسمدة الكيماوية تستورد من الخارج فقد وضع نظاماً خاصاً للاتجار بها وقسمها إلى درجتين بسيطة ومركبة ووضع شروطاً لكل منها حسب نوعها ودرجة خصوبتها، وحتم على كل من يريد الاتجار بها أن يعلم وزارة الزراعة باقرار يقدمه قبل بدء الاتجار بشهر على الأقل يحوى اسم التاجر ولقبه ومحل ولادته وصناعته ومحل إقامته وجنسيته والجهة التى فيها محل تجارته ومخازنه وملحقاتها واسم ولقب ومحل سكن وجنسية مالك المنزل أو المخزن الموجود فيه المحال السالفة الذكر، ويجب أن يكون الاقرار مصحوبا بتعهد منه بخضوعه للاشتراطات التى تعرضها وزارة الزراعة ورسم كروكى لأمكنة تجارة الاسمدة وصورة رسمية من عقد الشركة أو الهيئة التى تباشر تجارتها مع بيان حدود سلطة الشركاء أو المديرين المسئولين، ولا تسلم الأسمدة التى ترد إلى الجمرك إلى المستورد إلا بعد تقديم شهادة تحليل من الجهة التى وردت منها على ألا تباع هذه الاسمدة إلا إذا احتوت على الحد الأدنى للقوة المخصبة المذكوره فى قرارات وزارة الزراعة، ولا يجوز عرضها للبيع أو بيعها إلا فى أكياس أو أوعية مقفلة وإلا إذا كان عليها البيانات الصحيحة الواضحة الدالة على خصوبتها طبقا للقرارات، ويقوم موظفون مختصون يتبعون وزارة الزراعة باثبات المخالفات وكتابة المحاضر، أما العقوبات فهى الحبس أو الغرامة للمخالف أو إحدى هاتين العقوبتين علاوة على مصادرة الاسمدة أو المخصبات المحجوزة.

التسليف الزراعى : لم تشأ الحكومات أن تترك الزراعة فريسة المرابين الذين ينتهزون عجز الفلاح عن الحصول على المال بسهولة مع شده حاجته إليه لمواصلة زراعته الدورية فيفرضون

عليه شروطا قاسية ويتبعون مختلف الوسائل التى تقع تحت طائلة العقاب لزيادة قيمة الدين عما قدموه من سلفيات للدائن وكذلك لرفع نسبة أرباحه ، فساهمت مساهمة فعالة فى إنشاء بنوك التسليف الزراعى وجعلت منها أداة لمعاونة صغار الزراع للحصول على السلفيات الطويلة الأجل لإصلاح الأراضى الزراعية والسلفيات المتوسطة الأجل لإدخال التحسين على الاراضى وإقامة المنشآت الزراعية بها والسلفيات القصيرة الأجل لتسيير دولاب أعماله وتخزين محصوله دون بيعه أبان الكساد ، وجعلت أرباح الديون منخفضة لا تزيد بحال عن ٣ فى المائة ، وسهلت عقد القروض فبسطت التحريات التى تجريها من أجل السلفة أو الرهون كما أعفت إجراءات قيدها وتسجيلها من المرسوم .

وفى مقدمة نظم التسليف الزراعى الشعبى هذا صندوق التسليف الزراعى فى فرنسا المنشأ بقانون ٥ أغسطس سنة ١٩٢٠ وتساهم فيه الدولة ومختلف جمعيات التعاون الزراعى والنقابات الزراعية وشركات التأمينات الزراعية ومختلف الجمعيات المؤسسة المعترف بها قانوناً وغرضها العناية بمصالح الزراع ، ويتفرع من الإدارة الرئيسية صناديق التسليف المختلفة للمناطق والنواحى ، وتشرف عليها جميعا وزارة الزراعة كما تشرف هذه الصناديق المختلفة على حسن سير الأعمال بالجمعيات الزراعية والتعاونية المتصلة أو التابعة لها ، وتتركز الرقابة فى مكتب التسليف الزراعى القومى Office National de Crédit Agricole تحت إشراف وزير الزراعة ، ولكن له شخصيته المعنوية واستقلاله المالى وله مديره العام الذى يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الزراعة ويعاونه طائفة من الموظفين الفنيين والإداريين وتحدد مهامه الأساسية فى إدارة الأموال المخصصة للتسليف الزراعى ومختلف الودائع التى تتلقاها صناديق التسليف على اختلافها وإصدار السندات لإنعاشها وتوجيه الأموال المخصصة لإصلاح الزراعة توجيها قويما .

ولقد ظل الفلاح فى مصر يقاسى فداحة الربا — وهو ضمن أسباب التذمر والثورة فى سنة ١٨٨٠ — ١٨٨٢ — دون تدخل الدولة لحماية ثروته فيما عدا قانون تحديد سعر الفائدة بنسبة ٩ فى المائة وقد أصبح ٨ فى المائة أخيرا ، ولا يخفى ارتفاعه وسهولة التحايل عليه ، وقانون عدم جواز الحجز على الملكيات الزراعية التى لا تزيد على خمسة أفدنة إلى السنوات الأخيرة حينما استحكمت حلقات الأزمة وهبطت أسعار المحاصيل هبوطا شديدا وصاح الزارعون يطلبون إلى الدولة إنقاذهم وقد تهددت أراضيهم المثقلة بالديون لعجزهم عن وفاء الأقساط والأرباح بنزع ملكيتها وبيعها بأبخس الأثمان بالمزاد العلنى ، فتدخلت الحكومة بإنشاء شركة مساهمة صدر بها مرسوم ملكى بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٣١ باسم « بنك التسليف الزراعى المصرى » ،

وقد جعلت رأسماله مليونا من الجنيهات قابلا للزيادة وموزعا على ٢٥٠٫٠٠٠ سهم ، وساهمت بنصف المبلغ واشركت كبريات المؤسسات المالية والبنوك فى النصف الآخر وذلك حتى تستطيع السيطرة عليه والإشراف على أعماله ، وجعلت اختصاصه التسليف الزراعى لآجال قصيرة لا تتجاوز أربعة عشرة شهراً للزارعين ولجمعيات التعاون وبيع الأسمدة والبذور نقداً أو لأجل وكذلك عمليات التسليف لمدة لاتتجاوز عشر سنين لشراء الآلات الزراعية والماشية وإصلاح الأراضى بواسطة حفر المساقى والترع والمصارف وأخيراً عمليات السلف لمدة لا تتجاوز عشرين سنة لاستغلال وإصلاح الأراضى التى يمكن أن تفيدها أعمال الرى والصرف العامة وتمويل المنشآت وانتشارها ، واشترطت أن تكون السلفيات التى تزيد مدتها عن أربعة عشر شهراً مضمونه عادة بتسجيل رهن عقارى له الدرجة الأولى ، وضمنت لحملة الأسهم الأصلية حصة فى الأرباح مقدارها ٥ فى المائة من قيمتها الاسمية وتتكون الجمعية العمومية للبنك من جميع الذين يملك كل منهم عشرة أسهم على الأقل ويجوز للمساهم أن ينيب عنه آخر يملك هو أيضاً عشرة أسهم وهى تحسب بصوت واحد يتضاعف بتضاعفها ، وتنعقد الجمعية فى القاهرة بعد الإعلان القانونى عنها فى جلسة عادية كل سنة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للبنك للنظر فى تقرير مجلس الإدارة وبحث الميزانية والموافقة عليها ومناقشة السياسة العامة للبنك أو بهيئة غير عادية كلما رأى المجلس أو فريق من المساهمين يمثلون على الأقل عشر رأس المال أو الحكومة ضرورة ذلك ، ويدير البنك مجلس مكون من اثنى عشر عضواً على الأقل وستة عشر على الأكثر وتمثل الحكومة فيه بنسبة حصتها فى رأس المال وهى التى تعين ممثليها فيه أما الأعضاء الآخرون فيكون تعيينهم فى جمعية عمومية بمعرفة المساهمين غير الحكومة ، ولوزير المالية أن يطلب إعادة النظر فى أى قرار من قرارات الجمعية العمومية العاديه أوغير العادية يرى أنه يمكن أن يضر بمصالح الشركة فى بحر عشرة أيام من القرار وفى هذه الحالة لا يوضع القرار موضع التنفيذ إلا إذا أقرته من جديد الجمعية العمومية بأغلبية ثلثى الأسهم الممثلة .

ولقد نشطت حركة تعامل البنك وانتشرت فروعه وتوكيلاته فى الأقاليم وأصبح اليوم يقرض الأفراد بسعر ٥ ٪ وجمعيات التعاون بسعر ٤ ٪ و ٣ ٪ وقد كانت جمعيات التعاون تستعين بسلفيات تحصل عليها من بنك مصر وذلك قبل إنشاء بنك التسليف هذا بربح قدره ٤ ٪ وقد يزيد فى أحوال معينة ، وكان البنك يعطى هذه السلف من المبالغ المخصصة للسلف الصناعية التى تمده الدولة بها بربح قدره ٢ ٪ ، وقدمت الدولة لبنك التسليف الزراعى ملايين الجنيهات لإقراضها للزراع ، وبلغ مجموع السلف التى قدمها فى موسم القطن فى سنة ١٩٣٩

مبلغ ٨٢٤٫٧٣٩ جنيهاً نظير رهن ٤٠٧٫٦٤٨ قنطار من مختلف الأصناف مقابل ٦٩٥٫٣٣٦ جنيها نظير رهن ٣٨٣٫٧٨٣ قنطار فى موسم ١٩٣٨ والتسليف على الحاصلات الزراعية الأخرى فى السنة المذكورة ٢٫٤٣٥٫٣٨٥ جنيها نظير رهن ٢٫٢٠٢٫٧٢٨ أردب مقابل ٨٨٧٫١١٦ جنيها نظير رهن ١٫٠٠٠٫٢٧٧ أردب فى سنة ١٩٣٨ ، وبلغ مجموع السلف التى قدمها للجمعيات التعاونية لشراء مواش وآلات زراعية حتى آخر سنة ١٩٣٩ مبلغ ٣٩٫٣٢٠ جنيها وبلغ مجموع قيمة ما باعه من آلات ومحركات لدرس الأرز بالأجل بضمان الحكومة حتى منتصف سنة ١٩٣٩ مبلغ ٥٨٫٦١٩ جنيهاً ، أما صافى الأرباح التى وزعت على الأسهم فى السنة المذكورة فكانت ٥٠٫٠٠٠ جنيه .

وما يمكن ملاحظته على البنك هو أنه مع ما يسديه من الخدمات للزراع لم ينشأ على أساس شعبى يساهم فيه الفلاح وتمتزج مصالحه به امتزاجاً تاماً ؛ غير أنه كان من المتعذر وقد استحكمت حلقات الأزمة وخوت جيوب الفلاح من المال ونادت الحاجة العاجلة الملحة بالتدخل أن يشترك فيه فاتخذ الصبغة الرأسمالية الاستغلالية باشتراك كبريات البنوك وبضمان الحكومة لربح هذه المؤسسات ، ولكن حبذا أن نستطيع تحويل هذا البنك إلى مؤسسة شعبية بإشراف الدولة ومساعدتها المالية يساهم فيها صغار الفلاحين باعتبارها جمعية تعاونية زراعية وأن يضطرد هبوط أرباح السلف إلى ما بقى بنفقات إداراتها .

وأخيراً أحست الدولة فعلا بأن الوضع القائم عليه بنك التسليف الزراعى ليس بالوضع التعاونى ، وتمشيا وسياسة تشجيع التعاون ومساعدة صغار الفلاحين وتبعاً لرواج الأفكار الديموقراطية والمبادىء القائمة على مساعدة صغار المنتجين وتشجيع تضامنهم ووقايتهم تجاه تيار الرأسمالية الضخمة بضغطها وجشعها وقد عمت المبادىء الاشتراكية العالم بعد الحرب العالمية الثانية فكرت الحكومة فى تبديل الحالة التعاونية الراهنة بإنشاء مؤسسة التسليف من جنسها المديد المعونة لها كما تغذيها الجمعيات التعاونية بأموالها وقوتها المادية والمعنوية ، وقد نص قانون سنة ١٩٤٤ بالباب العاشر منه على تأسيس بنك التعاون العام والاتحادات التعاونية ، وهكذا مهد التشريع السبيل لتحويل بنك التسليف الزراعى القائم وهو يتعاون مع جمعيات التعاون بمبلغ يربو على المليونين من الجنيهات سنويا إلى بنك تعاونى لصالح صغار الزراع والمنتجين ولصالح الجمعيات التعاونية لا لخدمة أغراض كبار المزارعين وأصحاب الاقطاعات الواسعة ، وقد ورد بالمادة ٩٦ من القانون المشار إليه « للجمعيات التعاونية أن تشترك فيما بينها لتأسيس جمعيات تعاونية عامة الغرض منها القيام بإجراء عمليات بالجملة تتطلبها الجمعيات

المنتمية إليها لحسابها ، أو تمهيد الوسائل التى تكفل للجمعيات المذكورة تحقيق هذه العمليات ، أو تقديم المواد التى تستهلكها هذه الجمعيات لها » وورد بالمادة ٩٧ منه « ينشأ بنك تعاونى عام تشترك فى تأسيسه جميع الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها ، ويكون الغرض منه إجراء كافة العمليات المالية التى تتطلبها الجمعيات التعاونية ، ومتى تم تأسيس هذا البنك تلتزم كافة الجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية العامة القائمة فى الوقت الحاضر أو التى تؤسس مستقبلا بأن تسهم فى رأس ماله ، ويحدد وزير الشئون الاجتماعية مدى اشتراك الجمعيات التعاونية فى رأس مال البنك بعد استشارة مجلس التعاون الأعلى » ، وقد خطت الحكومة أخيراً خطوات جدية فى إنشاء البنك التعاونى وذلك بتحويل بنك التسليف الزراعى الحالى إلى هذا النوع من البنوك فاستصدرت قراراً بهذا الشأن من مجلس التعاون الأعلى فى أواخر عام ١٩٤٧ وسارت نحو تنفيذه على وجه السرعة .

٤ — السند الزراعى Le Warrant Agricole : عمد الشارع الأجنبى فى سبيل معاونة الفلاح وقد رأى ما انتاب الزراعة من أزمات فى نهاية القرن الماضى لا سيما فى فرنسا إلى نظام السند الزراعى ، وقد جعل منه الشارع الفرنسى بقانون ١٨ يوليه سنة ١٨٩٨ المعدل بقانون ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٦ وسيلة لتسهيل عملية التسليف الزراعى على المحاصيل وسائر منتجات الزراعة أسوة بنظام التسليف على البضائع بواسطة سند المخزن Le Recépissé warrant حتى لا يضطر تاجر إلى تصريفها بأثمان بخسه ، وذلك بأن جعل الشارع السند الزراعى هذا وثيقة رهن يسحبها الزارع على حاصلاته المودعة بأجرانه أو لدى الغير سواء أكانت بصوامع نقابات التعاون الزراعية أو بمخازن الشركات التعاونية أو الجمعيات الزراعية ويقيدها بقلم الكتاب بالمحكمة المختصة التابع لها فى سجل خاص ثم يخصمها حين الحاجة لدى بيوت المال المختصة فى خصمها وأباح للدائن خصم هذا السند تباعا ، وشاد الشارع دعائم هذا النظام على أساس التسليف القصير الأجل بتشبيهه السند الزراعى بالورقة التجارية وبترتيبه حق امتياز للدائن على المحصول الزراعى الذى قد تم جنيه وفصله عن الأرض وبديهى أن هذا المحصول معرض للبيع بمجرد تحسن السوق وبجعل تقادمه عقب نهاية خمس سنين من تاريخ قيد السند الزراعى هذا بالسجل المعد لقيده ، وصبغ الشارع هذا النوع من التسليف بصبغة تشريعية سمحة بعيدة عن التعقيد يجعل أساس التعاقد هو السند الزراعى يسحبه المدين على الحاصلات الزراعية التى قد تم حصادها ثم يخصمه بتحويله للدائن ويقيده الأخير بالسجل المذكور دون

حاجة للقيام بإجراءات قانونية معقدة تعرقل سير هذه العملية وتزيد فى إعسار الزارع المحتاج إلى القرض لمواصلة زراعته

أما الحاصلات التى يجوز سحب السند عليها وكيفية المحافظة عليها فقد وضحتها المادة الأولى من القانون ، فنصت على أن « للزارع أن يقترض على المحاصيل الزراعية أو المحاصيل الصناعية الناتجة من الاستغلال الزراعى فيما عدا تلك الملحقة بالعقار بانتخصيص ، وتدخل ضمن المحاصيل الممكن الاقتراض عليها أيضاً الأملاح البحرية والحيوانات التى يمتلكها الزارع وتحفظ هذه المحصولات المرهونة كوديعة ضمانا للدين بأراضى الزارع المستغلة أو المبانى القائمه بها أو بمخازن جميات التعاون الزراعية التى ينتمى إليها الزارع أو لدى الغير بتسليمها له محافظة عليها برضا الدائن . . . » ولم يفت الشارع أن يصرح لجميات التعاون الإلتجاء إلى هذه الطريقة للحصول على المال فنصت نفس المادة على أن لجميات التعاون الاقتراض على المحصولات المودعة لديها متى أصبحت مالكة لها ما دام هذا لا يتنافى ونظام تأسيسها وتظل المحصرلات المرهونة هذه حتى وفاء الدين ضمانا لدين حامل سند الرهن . . . »

ولقد انتشر التعامل بالسند الزراعى انتشاراً كبيراً فى فرنسا نظراً لسهولة إجراءات سحب السند وخصمه وصبغ نظام التسليف الزراعى هناك بالصبغة الشعبية ورواج النظام التعاونى ، فيلتحق الزراع هناك باحدى جميان التعاون ويودع بمخازنها أو بصوامعها حاصلاته توطئة لبيعها بشروط أوفق سعراً وأعلى ، وتقوم الجمعية إبان كساد السوق بسحب السندات الزراعية على المحاصيل المودعة بمخازنها وخصمها لدى صندوق التسليف الزراعى وتوزع ماحصلت عليه من المال على أعضائها المودعين بناء على طلبهم ، ولما كانت جميات التعاون هذه تخضع لرقابة إدارة التسليف الزراعى والحاصلات المرتهنة بعيدة عن يد الزراع مودعة بمخازنها كان خصم السند الزراعى المسحوب باسم الجمعية سريعاً وذلك لتزايد الثقة ومضاعفة الضمان .

ولاشك أن إدخال الشارع المصرى نظام التسليف بواسطة السند الزراعى مع اشتراط ضمانات أقوى يسهل عمليات التسليف الزراعى القصيرة الأجل ، والزراع عندنا فى حاجة ماسة إلى تبسيط اجراءات هذا النوع من التسليف وتنظيمة مع وجوب ضمان الدين بإنشاء حق الامتياز على المحاصيل المرتهنة وذلك للتوفيق بين سرعة تمويل الانتاج الزراعى والمحافظة على أموال الادخار التى تستخدم فى هذا الغرض ، ولكن لايفوتنا أيضاً أن رواج هذا النظام متوقف أيضاً على انتشار النظام التعاونى وصبغ التسليف بالصبغة الشعبية .

٥ — **صوامع الغلال والحبوب** Les Silos à grains : قامت الدول التى عنيت بالنهوض بالزراعة وفق الأساليب العلمية الحديثة وبالمحافظة على نوع المحاصيل ودرجتها من الجودة وكمياتها وبوقايتها من العوامل الجوية وأسباب التلف وبتسهيل سحب السندات عليها بإنشاء صوامع الغلال وتعميمها وتشجيع الجمعيات والمؤسسات التعاونية والزراعية على ذلك .

وهى دور شاهقة لإيواء الحبوب تقع فى نواحى انتاجها أو فى مراكز تجارتها بالمرافئ النهرية أو تقاطع الخطوط الحديدية أو الثغور البحرية معدة بأحدث الآلات التى تدار بالكهرباء عادة لتخزين هذه الحبوب وحفظها فى قاعات اسطوانية الشكل أو مضلعة من الأسمنت المسلح أو المعدن ، وترد إليها الحبوب بطريق النهر أو السكك الحديدية أو الطريق العام بالسيارات أو بالبحر ، وتصب من أكياسها فى فجوات مغطاة بمصفاة أو تسحب بواسطة آلة ماصة إلى شريط متحرك ، وتوزن بواسطة ميزان ايتوماتيكى أثناء دخولها قبل صبها فى الصومعة مع تعيين كثافتها النوعية ودرجة جودتها ويفرق بين الحبوب الجيدة والمتوسطة والرديئة .

وبنفس السهولة يمكن تفريغ الحبوب بواسطة فتحات فى أسفل الصومعة عن طريق ميزان أتوماتيكى يحدد كثافتها النوعية قبل تعبئتها فى الأكياس أو تفريغها فوق الشريط المتحرك لشحنها فى العربات أو السفن ، وكما يسهل إدخال الحبوب وإخراجها يسهل أيضاً نقلها من صومعة إلى أخرى مراراً وتكراراً لتهويتها ومنع إصابتها بالجفاف الشديد إذا ظلت مدة طويلة دون تعريضها للهواء ، ومزايا إنشاء هذه الصوامع عندنا عديدة ، فهى تحفظ الحبوب مدة طويلة سليمة وتقيها التسويس أو الجفاف الشديد أو الرطوبة المذهبة بجودتها وترفع مستواها وذلك بتنظيفها بواسطة عملية التخزين والتفريغ مما يجعل ثمنها أعلى من ثمن الحبوب المكدسة فى الشون القديمة المتزجة بالأتربة المصابة بالأوبئة والآفات والعوامل الجوية ، وقد ثبت أن نحو ٢٠ فى المائة من مخزون القمح عندنا يصاب بالتلف نظراً لرداءة الوسائل المتبعة فى تخزينه ، ويلاحظ أن نفقات إنشائها سرعان ماتعوض بارتفاع درجة المحصول ونوعه مع المحافظة على كميته ، كما أن نفقات التخزين فى الصوامع لا تزيد عن نفقات التخزين فى الشون العتيقة أضف إلى ذلك اطمئنان كل من المنتج والمقرض على المحصول إلى أن الحبوب محفوظة فى مكان حريز بعيدة عن العطب والفساد ، وسهولة حصول الأول على السلفة بشروط حسنة وتساهل الثانى فى هذه الحالة ، وأخيراً فالصوامع تسهل لمراكز الصناعات الزراعية تنظيم مقطوعية الحبوب اللازمة لها وتزود المطاحن التى كثيراً ماتنشأ بالقرب منها أو تلحق بها لتقليل نفقات النقل أو الاستغناء عنها بالغلال النقية تبعاً لحاجة الطلب ، ونواجه اليوم عندنا

تبعا لظروف الحرب ونقص محصول القمح وصعوبة الاستيراد المشكلات الجمة فى سبيل تزويد المطاحن بالحبوب الضرورية لاستهلاك الأهلين .

٥ — **الحرب العالمية وتنظيم الانتاج الزراعى** : كان الناس قبل الحرب العالمية الثانية يئنون من كساد أسعار المحصولات الزراعية وكثرة المخزون من الحبوب والقمح وسائر المحاصيل ، غير أن تخريب الأراضى الزراعية التى دارت فوق تربتها المعارك وترك المساحات الواسعة قحلاء بلا عناية وزراعة تبعاً لتجنيد الملايين وكذا غرق ملايين الأطنان من الحاصلات الزراعية وخلافها وحرق الأجران واجتياح الحقول اليانعة واستخدام الجيوش الجرارة لمئات الآلاف من أطنان الحبوب بلا حساب ارضاءاً للجنود وانصراف المدنيين إلى الصناعات الحربية وصناعات التسلح — كل هذه العوامل أدت إلى تبخر المخزون من الحاصلات وإلى نقص كميات الأغذية وإلى تهديد العالم بالمجاعة وقد استنزف المخزون منها واضطربت الحياة الاقتصادية بما فى ذلك الزراعية ، وطبيعى أنه يجب أن يمضى بعض الوقت قبل أن يسير الانتاج الزراعى فى طريقه الطبيعى ويفى بحاجات الناس ، ولجأت معظم الحكومات أثناء الحرب إلى توزيع الأغذية بالبطاقات وعزل كثير من المواد الغذائية الهامه الغنية بالبروتينات والمواد الزلالية والنشوية والفيتامينات ، ووزع الخبز مخلوطا بغيره من الحبوب وبمقادير تصل إلى ثلث بل وإلى ربع ما كان يستهلكه الفرد قبل الحرب ، كما حرم الفرد من أكل اللحوم ومستخرجات الألبان أسابيع بل وشهور ، وكانت كلما عادت إلى الظهور وزعت بمقادير ضئيلة كما يوزع الصيدلى العقاقير النادرة مرة أو مرتين أسبوعياً ، وظلت قيود الأغذية ونظام البطاقات وسياسة خلط دقيق القمح بغيره من أنواع الدقيق الردىء قائمة فى كثير من البلدان بعد أن وضعت الحرب أوزارها بمدة كبيرة .

وقبضت الدولة فى سبيل توفير الضرورى من الأغذية حتى لا يتعرض أبناؤها للموت جوعا على أعنة السياسة الاقتصادية الزراعية بيد من حديد ، وذهبت فى سياستها إلى أقصى حدود الاقتصاد المسير ، فأحصت الحكومة الفرنسية أثناء الاحتلال الأراضى القابلة للزراعة هناك التى يقوم الأهلون بزراعتها فعلا وكذا الأراضى الغير قابلة للزراعة ، ووضعت البرامج لزراعة الأولى على وجه السرعة (قانون ١٩ فبراير سنة ١٩٤٢ وقانون ٢ أبريل سنة ١٩٤٣) ، كما أبرمت مع المزارعين عقوداً بوجوب تسليمهم جزءاً معيناً من المحصول حددت مقداره كما تعهدت بمدهم بالتقاوى والأسمدة ، وأخذت على عاتقها أن تدفع أسعاراً مغرية للمنتجين ، كما أنها أثناء الاحتلال أيضاً حرصاً منها على أن تظل الأرض للفلاح حتى تمكنه أن يعنى بها

عناية قصوى فى وقت استحكمت فيه حلقات الأزمة الغذائية وأصبحت أولى المشاغل توفير المحصولات الزراعية وإعداد طعام أبناء الأمة فرضت رقابة شديدة على شراء وبيع الأراضى الزراعية لتحمى الفلاح من طغيان أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة وقد أخذ عددهم يتزايد أثناء الحرب تبعاً لتضخم النقد وتزايد الأرباح واتجهوا نحو اقتناء الأراضى الزراعية فهى توظيف مضمون لأموالهم فضلا عن أن مكاسبها مغرية ، كما أن المشرع هناك انشأ أثناء الاحتلال اتحاداً عاما للزراع المنتجين وفى مقدمتهم منتجى القمح وجعل الوزير بحكم القانون رئيساً للمجلس الأهلى للاتحاد الزراعى للحرف ، وغرضه من إنشاء هذا الاتحاد أن يعمل على تآزر المنتجين وتعاونهم مع السلطات فى سبيل زيادة الانتاج وشحذ القوى الزراعية لخدمة الشعب ولتوفير المحصول للمستهلك ، وبلا شك كان هذا الاتحاد العام يمثل مصالح أبناء الريف وكان ينظم ويراقب نشاط مختلف النظم الاتحادية الخاضعة له بالمديريات والمراكز ، وقد حُلَّ بمجرد تحرير فرنسا وقامت بدله فى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٤ اللجنة الأهلية للأعمال الزراعية ويتفرع عنها فروع تتبعها فى مختلف المديريات وغرضها تصفية أعمال الاتحاد وتوابعه .

وقد نسجت مصر أثناء الحرب العالمية الثانية على منوال الاقتصاد المسير فى ميدان الزراعة حتى توفر لأبنائها وكذا للجيوش المتحالفة المدفقة عليها الغذاء بل وأيضاً الأقمشة الضرورية والكساء ، وبحكم الظروف القاهرة كان على مصر أن تعتمد على نفسها بل وأن تغذى الدولة المحتلة ومن آوتهم هذه لدى مضيفها ودفعتهم إلى تكوين الحكومات المؤقتة خارج أرض الوطن المجتاح وإعداد الجيوش اللازمة للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية وتدريبهم لهذه الغاية فى وادى النيل أو فى المناطق الصحراوية المجاورة له ، ولم تقف الدولة المحتلة عند حد مطالبة مصر بالغذاء لجيوشها وعمالها الأجانب والتابعين لها الذين دارت عليهم الدوائر واندحروا فى المعارك خارج حدود مصر ولاذوا بأرض الوادى فارين أو لاجئين ، بل أنها أن عمدت إلى الضغط على مختلف الحكومات المصرية التى كانت تضيق بتصرفاتها ذرعا فلا تلبث تعمل على تغييرها لكى تغض الطرف عن مختلف الأعمال غير المشروعة التى كانت تقوم بها بحجة أنه لا مناص منها لكسب المعركة لصالح الديمقراطية ، وضمن هذه الأعمال تصدير عشرات الآلاف من الحبوب والسكر والزيوت ومستخرجات الألبان والأقمشة والجلود وغيرها من خيرات الوادى إلى مناطق الحرب التى كانت تعسكر فيها جيوشها أو يقطنها أنصارها وإلى الجهات المجتاحة والمحررة ، بل أنها عمدت فى كثير من الأحوال إلى انتزاع مختلف البضائع التى سبق أن استوردتها مصر لحاجة الأعمال والإنشآءات العامة إليها عن طريق الاستيلاء

لأغراض عسكرية فى ظل الأحكام العرفية التى أعلنت لصالح قضية الحليفة وحلفائها مع العلم أن طريق الاستيراد ثانية كان قد أقفل بفعل الحرب نظرا لشلل التجارة الخارجية ، وكانت سياسة المحتل بسيطة يزاولها بسهولة ومرونة ومران وقد تدرب عليها فى مختلف أنحاء إمبراطوريته وفى الوقت ذاته شديدة القسوة على مصر لا تحسب حسابا للمستقبل وللعواقب ولا يهمها أسعد الشعب وسار فى سبيل تقدمة نتيجة لتصرفاته هذه أم سار القهقرى وتكالبت عليه المحن واشتدت به الفاقة ، وهذه السياسة كانت تتلخص فى طبع الملايين من أوراق النقد صممتها سندات على الخزينة البريطانية التى تحترق وادخارها فى اتون الحرب والقذف بها فى السوق للحصول على حاجاته منها دون أدنى معارضة ، وكان على الوزارت المصرية المتعاقبة حتى لا تتعرض مصر لمجاعة محققة أن تفرض نظام البطاقات على المستهلك وأن تحصى كميات الأغذية وكميات المحاصيل الزراعية القائمة والمنتظر إنتاجها وأن توزعها على السكان بالعدل والقسطاس ، كما كان عليها أن توازن بين الاستهلاك وبين طاقة الأرض وقدرة الزارع على الإنتاج مع ملاحظة شح الأسمدة والبذور الأجنبية المستوردة من الخارج ، كما عمدت الوزارات المصرية أيضا إلى الإقلال من زراعة القطن وتحديد مساحته وتشجيع زراعة الحبوب وحتمت على منتجى القمح أن يسلموا جزءا كبيراً من محصولهم فى ميعاد محدود ، وحماية للزراع وحتى لا تعضه الأزمة بنابها وقد كان عماد ثروته ما يجنيه من أرباح القطن وهو محصول للتصدير بل هو أساس تعادل الميزان التجارى عمدت إلى شراء محصول القطن بسعر معتدل يفوق سعره قبيل الحرب كما تعاقدت مع الحكومة البريطانية على شراء جزء هذا المحصول ، وحددت كذلك أسعار شتى أنواع الحبوب والمواد الغذائية واللحوم ومستخرجات الألبان ، والخلاصة أنها نزلت إلى ميدان التجارة وسوق الأخذ والعطاء تغرى المنتج على مواصلة الانتاج وتحضه على النشاط بشراء المحاصيل منه بأسعار محددة ومرتفعة وتخزنها لحسابها وتدافع على مصالح المستهلك وتحميه من اشتداد وطأة الغلاء وتضمن توفير الغذاء .

وتعدت الجهود الميدان القومى إلى الميدان الدولى ، فنشطت كتل الدول المتحاربة أبان الحرب الأخيرة فى تنظيم تموينها وضمان حصولها على حاجاتها من المحصولات الزراعية من الدول المحايدة أو غير المحاربة ، وعقدت دول المحور الصفقات فى شرق أوروبا وتركيا نظراً لقربها منها ولسهولة مواصلاتها معها داخل القارة الأوروبية ونظرا لدخول معظمها فى منطقة نفوذ المحور وتمشيا وتنفيذ اريخ Reich لسياسة سيره نحو الشرق Drang nach Osten ، وولت

الدول المتحالفة وعلى رأسها انجلترا وجهها شطر بلدان الشرق الأدنى والهند ، وكانت مصر نقطة الارتكاز لتموين الجزر وإمداد جيوش الدول المتحالفة بحاجاتها من الحبوب وسائر الحاصلات الزراعية ، وكان وادى النيل البقرة الحلوب الذى يدر الخيرات والبركات العميمة على جيش النيل كما سماه تشرشل ذلك الجيش الذى كر وفر مراراً وتكراراً فى ميدان ليبيا وبرقه ، وتألفت اللجان المختلطة لتنظيم التموين ولتنفيذ سياسة تهدئة الخواطر والأفكار فى الشرق ولتسكين غليانها باعطاء اليسير من مصنوعات الغرب نظير غذاء الشرق الدسم ، ثم عقدت بعد انتهاء الحرب بسنتين وقد زاد خطر المجاعة نظرا لشح الحبوب وضعف محصول القمح فى عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ وعجز المخزون منه عن كفاية حاجة العالم وخاصة حاجة البلدان التى خرجت من الحرب مثخنة بالجراح مثقلة بالآلام تعمها الكوارث والخرائب الاجتماعات بين الساسة والخبراء وأسفرت عن اجتماع الدول التى تنتج القمح ويهمها تنظيم زراعة واستهلاكه فى مؤتمر باريس فى منصف عام ١٩٤٧ ، وكانت هذه الدول تجتمع قبل الحرب العالمية الثانية لحل مشكلة القمح أيضا ولكن فى ظروف مختلفة اختلافا تاما عن ظروف اليوم ، كانت مؤتمرات القمح قبل الحرب هى لوضع سياسة قمحية قائمة على حماية اسعاره وتنظيم تصريفه وقد استفحلت مشكلة القمح نظراً لتكدس الملايين من الأطنان من المحصول القديم والجديد وقد فاض عن حاجة السوق فى الصوامع دون إقبال عليها لانهيار أسعاره بما قد لا بقى بنفقات إنتاجه ، ولولا تنظيم التوزيع وسياسة الحماية الجمركية إلى حد تحريم استيراد القمح فى بعض البلدان للدفاع عن سعره وتدخل الحكومات بتمويل المخزون والبنوك الزراعية بتخزينه مع التسليف عليه ولولا اتباع سياسة الاقتصاد المسير فى سوق القمح لأدى الأمر إلى كارثة خطيرة تحل بالزراعة واضطراب يعم ميدانها وهو أهم ميادين التجارة ، ولكن العالم الذى كان يئن سالفاً من تزايد مضطرد فى إنتاج القمح تبعا لاستخدام الأسمدة الكيماوية والآلات الزراعية على نطاق واسع وكذلك تبعا لزيادة مساحات الأراضى التى تزرع قمحا بالبلدان الحديثة مثل استراليا ونيوزيلاندا والبرازيل وكندا أصبح اليوم يشكو من قلة انتاج القمح وعجز المحصول نتيجة للحرب الضروس المدمرة وتبذير المخزون ، وشبح المجاعة جاثم يهدد الأمم وهى تسعى للقضاء على الكابوس بتنظيم توزيع الكميات الموجودة إلى آخر حبة منها على الأفواه الهزيلة وذلك باستمرار فرض رقابة الدول الدقيقة على التموين وإنقاص الجريات والمضى فى سياسة البطاقات وإحصاء المحصول العالمى أولا بأول وتعاون الدول فى سبيل المبادرة بانقاذ البلدان التى هبط انتاج القمح فيها دون الحد الأدنى .

ولا عجب فى أن تشغل مشكلة القمح عدداً كبيراً من الدول فهو الغذاء الأساسى لليد العاملة فى أوروبا والعالم الجديد وجنوب أفريقيا واستراليا وجزء من الهند وروسيا وسيبريا وغرب آسيا ومعظم بلدان الشرق الأوسط التى لا تعيش على الأذرة ، وشأنه شأن الأرز فى شرق آسيا وجنوبها الشرقى والأذرة فى مصر وبعض مناطق أخرى من أفريقيا ، والأجير والعامل والفلاح وسائر الطبقات المنتجة فى البلدان التى تعتمد فى غذائها على القمح لا عيش لهم ولا خبز إلا بالقمح هذا ومايضاف إليه من مواد تغذية أخرى تقل تدريجا كلما هبط كسب المرء ، والثرى أو متوسط الحال الذى يأكل ألوانا مختلفة من الطعام ويعتمد على اللحم والخضر والمواد السكرية المتنوعة لا يستهلك من القمح بقدر ما يستهلكه العامل والفقير ، وظروف مؤتمر القمح بعد الحرب تختلف عن ظروف مؤتمرات القمح المتعددة قبله ولكنها تتفق فى أن بيت الداء هو اضطراب التوزيع وفساد سياسة مراعاة العدالة فى الحصول على المادة الأولية التى يجب أن يرسم لها منهاج يسهل الحصول عليها بين مختلف البلدان ، ولن يتوفر هذا إلا بالإيمان فى السلام الدائم والتعاون الاقتصادى ، وكيف يمكن أن تنشر الأمم تعاونا اقتصاديا صادقا مع استمرار تسابق كتل الدول الكبرى فى ميدان التسلح والاستعداد للحرب العالمية الثالثة ؟

ولن تنفرج أزمة الغذاء والقمح قبل مدة وخاصة أن العوامل الجوية التى تساعد على ازدهار المحصول ١٩٤٧ لم تك مواتية فمحصول فرنسا قدر فى ١٩٤٧ بنحو ٣٧ مليون طن وكان نحو ٦٧ مليون طن عام ١٩٤٦ والكميات بأجران الغلال بكل من كندا والويات المتحدة فى نقصان وذبول مضطرد فكان المخزون منه لدى الأولى ٢٥٠ مليون بوشل قبل الحرب العالمية الثانية نزل إلى ٦٥ مليون بوشل ولدى الثانية ٢٧٥ مليون بوشل هبط إلى ٧٥ مليون بوشل

وتدرس المنظمة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للعناية بشئون الزراعة والأغذية الحالة الخطيرة المترتبة على شح المحصولات الزراعية والحبوب لتلافى شبح المجاعة ، وتعمل على مجابهة السنين العجاف فى حدود اختصاصها ، وقد آن للعالم المتمدين أن يدرك تماما أن توفير الغذاء لسير الصناعة لا يكفى وحده لحفز الدول التى يعوزها القمح وسائر الأغذية على التعاون ، بل يتعين عليها توفير المال والطمأنينة والاستقرار السياسى والإسراع فى التعمير وإعداد الأراضى التى تحولت من جنات إلى جحيم بفعل الحرب لإنتاج الغذاء ، أما العلاج المؤقت بتنظيم التوزيع بالبطاقات واستدرار العطف والوقوف عند هذا الحد فهو لن يحل مشكلة القمح والغذاء الخطيرة .

الفصل السادس

حاله الزراعة فى مصر من ناحيتها الاقتصادية

مصر حقل كبير زاخر بالسكان الذين يعيشون على ثمراته ويتزايد عددهم بنسبة أعلا من نسبة زيادة مساحات الأراضى المنزرعة أو القابلة للزراعة وهم دائمو النشاط فكأنهم خلية من خلايا النحل يعملون طول العام فى زراعات متتابعة المواسم بفضل مياه الفيضان واستعمال الساقية والشادوف منذ عشرات القرون ، وأن ازدهار الحياة ومرحها وأغانى الريف وطربه وأفراح القرى وآمالها وغدوات الأهلين وروحاتهم فى المدن الكبرى ونشاط الأسواق ورواج حركتها بل ونمو الصناعات ونجاحها وامتلاء جيوب التجار وتغذية خزينة الدولة — وكل عوامل الحياة والانتعاش الاقتصادى هذه متوقفة على نجاح الزراعة وارتفاع أسعار المحاصيل .

كما أن القطر يختلف عن سائر البلدان الزراعية فنضارة الحب تتوقف على مياه النيل ودرجة الفيضان فلا تعتمد الزراعة على مياه الأمطار أو المجارى والنهيرات المنحدرة من الجبال أو ذوبان الثلوج ، لذا وجب مضاعفة سهر الدولة على مشروعات الرى والصرف وعنايتها بشئون الزراعة ، فان غض طرفها عنها مدة مهما تكن وجيزة لا تؤدى إلى الإضرار بالنشاط الاقتصادى فحسب بل إلى تعريض الشعب إلى المجاعة والانحدار فى هوة الفقر وانكماش عدد السكان ، وتعزى مصر الحديثة منذ عصر محمد على باشا وزيادة عدد السكان بل وسائر النهضات التى سبقتها على مدى الأجيال إلى العناية بمشروعات الرى والاهتمام بالزراعة والعمران مع استتباب الأمن ، ويؤيد الاخصائيون الأجانب الذين عنو بدراسة شئون مصر الاقتصادية حيوية أعمال الرى والصرف وإصلاح الزراعة للبلاد ، فيقول قنصل فرنسا مسيو جازوت Gazotte وقد عاش بيننا فى النصف الأخير من القرن الماضى فى أحد تقاريره إلى حكومته بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٧٩ « لما كانت مصر بلاداً زراعية محضة ، لا تحكم على صناعة ما فهى تتأثر أكثر من أى بلد آخر من رداءة المحصول ، وإن شدة الفيضان وارتفاعه واضطراب نظام الرى لها أثرها فى تقدم البلاد ورخائها ويعزى هبوط الصادرات هذا العام إلى سوء محصول السنة ونقصه ، الذى ترتب على ارتفاع الفيضان وطغيان المياه على السدود التى شيدت لتنظيم الرى والانتفاع من الفيضان فتهدمت واجتيحت تحت ضغط المياه الشديد وهكذا تبددت الآمال التى عقدتها البلاد على محصولها ، يضاف إلى ذلك استحكام حلقات

الأزمة المالية التى ترهق الأهلين»، كما يقول مستر بردزلى Beardsley قنصل الولايات المتحدة فى تقريره إلى حكومته بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٣ ، مبيناً أثر نمو الزراعة عندنا فى تقدم البلاد ومشيداً بعهد إسماعيل وإصلاحاته « أن مراجعة سجلات مسح الأراضى المصرية سنة ١٨٤٠ تدل على ان مساحة الأراضى المنزرعة والقابلة للزراعة والنيل الذى يجرى فيها والقنوات التى تجوس خلالها نحو ٧ مليون فدان ، زرع منها مايعادل ٣٫٨٢٨٫٣٤٠ فدان واذا استمر اصلاح الأراضى البور بمعدل ١٦٥ ألف فدان فى العام مدة ٣٠ سنة تصبح السبعة ملايين من الأفدنة برمتها فى نهاية المدة مستثمرة ، ويمكن الجزم بأن مساحات الأراضى التى تصلح سنويا ستكون أزيد بكثير من النسبة السالفة التى اتبعت خلال الخمس سنوات الماضية ، وان اضطراد حفر القنوات والمصارف ومايدخل على وسائل الرى من التحسينات كل هذه العوامل تساعد على رخاء البلاد وتقدم الزراعة » ، ويقول أيضا قنصل بلجيكا فى مصر مسيو ماسكنس Maskens مشيراً إلى أثر مشروعات الرى فى نجاح الزراعة فى تقريرة إلى حكومته بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ « أن تحسن فيضان النيل فى ١٩٠٤ لايزيد إلا قليلا عنه فى سنه ١٩٠٢ وقد كان أقل فيضان عرفناه من مدة طويلة ، ولم يمكن إنقاذ محصول القطن الذى يمثل ثروة البلاد إلا بفضل أعمال الرى ومختلف الترع التى أنشئت فى السنوات الأخيرة وكذلك بفضل همة ونشاط المهندسين وسواهم من الموظفين المشرفين على الرى » .

وكذلك تعتمد بلادنا منذ عصر اسماعيل على محصول واحد هو القطن ونجاحه وثبات سعره فهو العامل الأساسى فى توازن ميزانيا التجارى والحسابى ومقدرتنا على وفاء ديوننا وشراء المصنوعات والآلات التى لاغنى لنا عنها نظراً لأنه أهم صادراتنا فقيمة ماتصدره منه سنويا نحو ثلثى مجموع الصادرات ، فقد بلغت قيمة الصادرات فى سنة ١٩٣٥ نحو ٣٥ مليون ونصف مليون من الجنيهات بلغ القطن وبذرته فيها نحو ٢٤ مليون جنيه وفى سنة ١٩٣٧ نحو ٣٩ مليون جنيه بلغ القطن وبذرته فيها نحو ٣٠ مليون جنيه وفى سنة ١٩٣٩ وهى أول سنوات الحرب العالمية الثانية ٣٣ مليون جنيه بلغ القطن وبذرته فيها نحو ٢٢ مليون جنيه ومنذ أن عممنا زراعة القطن واعتمدنا عليه كمحصول أساسى للبلاد لا نستفيق من عثرة إلا لنكبو ، فلقد ذاقت البلاد فى أوائل تعميم زراعته من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٥ أثناء حرب الانفصال الأمريكيه حلاوة مكاسب كبيرة ببيع قطنها للخارج بأسعار باهظة بلغت أكثر من خمسين جنيها للقنطار نظراً لحرمان مصانع أوروبا من القطن الامريكى ، ثم بانتهاء الحرب هوى السعر إلى جنيهين فأقل مما أدى إلى أزمة شديدة قاست البلاد ويلاتها ، كذلك الحال فى أواخر

القرن الماضى إذ هبط السعر هبوطا فادحا بلغ نحو جنيه واحد و٧٨٢ مليما للقنطار تبعاً للأزمة الزراعية التى اجتاحت العالم حينذاك ، كما تكررت مأساة هبوط سعره فى أوائل القرن الحالى وفى أوائل الحرب الماضية ، ثم جاءت السنوات الأولى لما بعد الحرب برخاء غير عادى نتجه ارتفاع سعره تبعاً لشدة إقبال الصناعات عليه ، ولكن هبوطه من خمسين جنيها إلى نحو جنيهين مرة أخرى أدى إلى كوارث مالية ، وثقل الدين على الفلاح الذى توسع فى مشروعاته وخاض غمار مضاربات تعسة ، ثم لم تلبث أن عادت الحياة الاقتصادية إلى مجراها الطبيعى حتى انتابت سوق القطن أزمة خطيرة نتيجة استحكام حلقات الأزمة العالمية منذ سنة ١٩٢٩ ، ولا يزال هبوط سعره من خمسة جنيهات للقنطار فى ١٩٢٨ إلى جنيهين فى سنة ١٩٣١ وأثره فى إعسار الفلاح وتوقفه عن دفع أقساط الديون العقارية وكساد تجارة البلاد الخارجية وحركة التعامل فى الداخل وتدخل الحكومة لإنقاذ الثروة العقارية ومختلف أسباب الأزمة التى لاتزال قائمة على الأقل فى ميدان الزراعة لاتزال هذه الصور عالقة بالأذهان .

ولا شك أن الاعتماد على محصول واحد وما يترتب عليه كما رأينا من جعل ثروتنا وثمرة كدنا كالريشة فى مهيب الرياح وتعليق آمالنا على عوامل وأزمات خارجية وداخلية وكساد قد يحل بالمحصول فلا نستطيع أن نعوضه بمحصول وإنتاج آخر وأن نراهن بكل ما لدينا على جواد واحد كما يقول المثل مما لا يتفق ونزوعنا إلى ترعرع الحياة الاقتصادية فى بلادنا ، وإن ما يقال فى مزايا نظام التخصص فى الإنتاج لا بأس به ولكن على ألا يؤدى هذا التخصص إلى كوارث تتبع كوارث تحل بثمرة عملنا وعلى ألا تصبح بلادنا مزرعة لأوروبا الصناعية الغنية تسخرها فى سبيل أطماعها وعلى ألا تضعف قوة ثرائنا وقدرتنا على النهوض بالإعباء الثقيلة الملقاة على عاتقنا فى توفير أسباب العيش للملايين من السكان الذين ينتظرون نتيجة محصول واحد ، فنظام التخصص لا يتفق ومصلحتنا ونحن لا نزال فى أولى خطوات نهضتنا نحتاج إلى جهود جبارة لرفع مستوى معيشة الفلاح وتوفير أسباب الرغد له ، وإن خلاصنا من مساوئ الاعتماد على محصول واحد لايأتى إلا عن طريق تنويع محاصيلنا والنهوض سريعا بالصناعات على اختلافها ، وهذا ما أدركته البلاد أخيراً وقد اكتوت بلظى أزمات متتابعة ، ولكن لايزال أمامنا الكثير فى هذا الباب مما يجب علينا بالقيام به حتى نتحرر تماماً من قيود الأمة الزراعية المحدودة الموارد والمكاسب .

وعلى الدولة للوصول إلى هذه الغاية أن تعمل جهد طاقتها فى استخدام كافة الوسائل العلمية الحديثة لاستثمار موارد القطر الزراعية والصناعية وإصلاح كافة الأراضى البور القابلة

للزراعة وتنظيم استخدام الأيدى العاملة بتعميم التعليم الزراعى والصناعى وتحديد الأجور الدنيا للعمل وتنظيم الانتاج ومراقبته وتوجيه رأس المال توجيها صحيحا لصالح الشعب حتى تكفى مواردنا حاجات السكان الذين يكتظون فى المدن والقرى وقد عضهم الفقر والجوع بنابه فاستسلموا للبؤس والجهالة وعاشوا حياة مظلمة بعيدة عن مجرى التطور العالمى وسيان عندهم أكانت هذه الحياة التى يعملون خلالها الساعات المضنيات نظير دريهمات معدودات أو حفنات من الذرة راكدة أشبه بحياة عصر « منا » أو بناة الأهرام أو عصر الرومان أو المماليك أم صاخبة أشبه بحياة السرعة والمادة القائمة عليها اليوم المدنية الحديثة ، وإذا كانت حبوبهم قديما مورد غنى روما فحاصلاتهم اليوم مورد ثراء وقوة الصناعات الغربية .

وأنه من دواعى الأسف أن تسير حركة إصلاح الأراضى البور فى مصر سيرا بطيئا وتتخذ طريقا معوجا ، بدلا من تشمير عن سواعد الجد بهمة لانعرف الكلل وبمونة رؤوس أموال تعد بعشرات الملايين لتنفيذ مشروعات استصلاح ما تبقى من الأراضى القابلة للاصلاح عندنا وتحويلها من قفارى محرقة إلى جنات تغذى السكان الذين تضطرد زيادتهم ، فالزيادة فى مساحات الأراضى المنزرعة فعلا لم ترتفع فى الثلاثين سنة الاخير ، شيئا يذكر إذا قورنت بالمساحة القابلة للزراعة فقد كان مجموع مساحة الأراضى المنزرعة فى سنة ١٩٠٧ نحو ٥٫٤٠٢٫٧١٦ فدان وبلغ فى سنة ١٩٣٤ نحو ٥٫٢٧٧٫٢١١ فدان ثم فى سنة ١٩٤٤ نحو ٥٫٦٩٨٫١١٠ فدان وأخيراً فى سنة ١٩٤٦ نحو ٥٫٧٦٩٫٧٧٢ فدان ولا يزال عندنا ما يقرب من المليونين من الأفدنة بورا قابله للاصلاح والزراعة ، وهمة الحكومة فى الاستصلاح محدودة فعندما يستصلح سنويا لا يزيد على بضعة آلاف من الأفدنة وما تبذله من نفقات على إصلاح الفدان وصيانته باهظة وقد تتكبد نحو من ٤٠ جنيها إلى ٥٠ جنيها على كل فدان فى كثير من الحالات ، وأن إلقاءنا نظره على مشروع ميزانية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ومقارنة الأرقام بميزانية ١٩٠٧ — ١٩٤٨ تجعلنا نلم بمدى سير الإصلاح الزراعى عندنا وببطئه الشديد ، فقد أدرج فى اعتمادات مصلحة الأملاك لسنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ لإصلاح الأراضى البور وصيانة الأراضى المستصلحة ولتغيير ما كينات وطلمبات بعض الجهات لتحقيق الإصلاح والصيانة مبلغ إجمالى هو ٦١٥٫٧٠٠ جنيها وزع كالآتى : ١٢٦٫٠٠٠ لمصروفات صيانة الأراضى المستصلحة ومبلغ ١٤٨٫٠٠٠ لمواصلة عملية إصلاح الأراضى البور ومبلغ ٢٧٥٫٠٠٠ لتكملة مشروع توزيع الملكيات الصغيرة على الفلاحين ومبلغ ٤٢٫٥٠٠ لمواصلة إنشاء المرافق العامة اللازمة لتنفيذ مشروع الإقطاعيات الزراعية ومبلغ ٩٫٠٠٠ جنيه لتغيير ما كينات وطلمبات النيل المعدة لرى الأراضى

فى بعض الجهات وقد خفض هذا المبلغ فى مشروع ميزانية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ فصار نحو ٤٨٩٫٠٠٠ جنيه منها ١٥٨٫٠٠٠ لصيانة الأراضى المستصلحة ومبلغ ٨٧٫٥٠٠٠ لمواصلة عملية الإصلاح ، وهذا التخفيض يرجع بمشروع الإصلاح والجهاد فى سبيله القهرى ، و مبلغ ١٣٠٫٠٠٠ جنيه لتكملة مشروع توزيع الملكيات الصغيرة على الفلاحين ومبلغ ٣٧٫٥٠٠٠ جنيه لمواصلة إنشاء المرافق العامة لتنفيذ مشروع الإقطاعيات الزراعية ، ولكن زاد المبلغ المخصص لتغيير ما كينات وطلمبات الرى إلى ١٥٫٠٠٠ جنيه وذلك بتأثير الظروف القاهرة تبعا لعجز الما كينات القديمة ووهنها ولم يدخل عليها إصلاح يذكر طوال مدة الحرب الأخيرة .

الباب السابع

اقتصاديات الصناعة

١ — التطور الصناعى : الصناعة قبل الانقلاب الصناعى ، عوامل الانقلاب الصناعى .

٢ — مظاهر الحياة الصناعية الحديثة : الآلات ، القوى المحركة ، الوقود .

٣ — وسائل النقل : الطرق ، النقل المائى ، السكك الحديدية ، السيارات ، النقل الجوى ونقل الأخبار ، تنسيق النقل .

٤ — بعض آثار الانقلاب الصناعى : اتساع المؤسسات الصناعية ، الاحتكارات ، تركيز الصناعات وتوحيدها .

٥ — الاستكفاء : أهمية الاستكفاء اليوم ، عوامل وأسباب الاستكفاء ، الحرب الاقتصادية واقتصاديات الحرب ، هل للاستكفاء مزايا ؟ .

٦ — الصناعات فى مصر : نهضة مصر الصناعية ، دروس الحرب العالمية الأولى ، الصناعات المصرية بعد الحرب العالمية الثانية .

تمهيد

إذا كانت الزراعة مصدر حاجات الإنسان الضرورية تمده بالغذاء والملبس والمسكن وتقدم له المواد الأولية لتحويلها فالصناعات هى مصدر ثرائه وعنوان تقدمه ، وقد اتخذت منها الأمم سلاحا لاتساع نفوذها الاقتصادى وامتداد سلطانها الاستعمارى ؛ ونتج عن تقدم الصناعات فى بلدان عنها فى أخرى أن تفوقت الأولى على الثانية فى مضمار العلوم وتبوأت مكان الصدارة فى عالم السياسة .

ولقد تطور الانتاج الصناعى حتى بلغ شأوه الحالى يتمثل فى المصانع الكبرى والشركات الضخمة والاحتكارات التى توزع المنتجات وتتحكم فى الأسواق ، ويتمثل كذلك فى مختلف المنتجات الضرورية والكمالية المكدسة فى المتاجر تعرض بأسعار فى متناول الطبقات المتوسطة والفقيرة وقد كانت محرومة منها قديماً .

وأضحى هدف المؤسسات الصناعية أن تنتج أقصى ما يمكن انتاجه بأقل النفقات

وتتدرج فى رتب انتاج أصناف المصنوعات من الممتاز إلى الجيد ثم المتوسط فالردىء لكى يمكن للخاصة والعامة اقتنائها ، وظهرت فى الأفق مشكلات جمة نتيجة تزايد الانتاج مع طمع رجال الصناعة فى الربح والغنى العريض دون العمل على رفع مستوى الطبقات العاملة التى تكد وتنصب فى الحقول وفى المناجم وفى شتى ينابيع الطبيعة الغزيرة لتمد المادة الأولية اللازمة للصناعة والتى تكدح أيضا فى المصانع لتحول هذه المادة الأولية وتجعلها صالحة للاستهلاك المباشر ، وتعقدت الحياة الصناعية وقد كانت قبل استخدام الآلات وتسخير قوى الطبيعة بسيطة سهلة همها قاصر على إعداد أدوات الترف وتزيين قصور الأمراء والأثرياء وهذا لا يمنع أن تعنى أيضاً بالطبقات العاملة على سبيل الاستثناء ، وأصبح علاج المشكلات الاقتصادية فى عصر الآلات وتسخير قوى الطبيعة هو مفتاح الأزمات الاجتماعية والسياسية والوسيلة الناجعة لانفراجها ، وكان العامل فى عصر نظام الحرف والصناعات اليدوية فناناً كذلك يصرف النفيس من وقته فى صناعة قطعة آثاث دقيقة وزخرفتها أو فى نسج ثوب من الحرير أو الديباج أو السجاد كقطع الجوبلان النادرة Goblins فى فرنسا أو فى صياغة عقد مرصع أو تاج مرقش أو نقش سيف مصقول لحساب نبيل أو ثرى معين ، وكم استغرقت هذه التحف والنفائس من السنوات الطوال لصنعها ، والمتاحف زاخرة اليوم بها تنبئ بأجلى دليل عن دقة الصنع وتمدم الفن وقصره على الخاصة ، أما العامل اليوم فهو يعمونة الآلات يخرج ملايين القطع لحساب المستهلك من مختلف الطبقات ، فمصانع فورد مثلا تصدر آلاف السيارات وقطع الغيار إلى مختلف أنحاء العالم وكذلك الحال فى مختلف قطع الملابس المعدة من القبعة والبدلة والقميص إلى الملابس الداخلية والاحذية ، والقطع من صنف واحد متشابهة تماما لا يمكن تمييزها بعضها عن بعض وقد أعدتها الآلات ، وعمل هذه يختلف عن عمل يد الصانع الفنان الذى يتعذر عليه أن يجارى الآلات فى انتاجها الكبير الدقيق ، وهذه القطع اليوم تصنع فى بضع ثوان وتعرض سريعاً فى الأسواق للمشترى أيا كان فهى لم تصنع لحساب شخص معين ، بينما فى الماضى كان الصانع يعمل لحساب النبيل وقل أن يخرج تحفة تشبه تحفة أخرى من نفس الصنف ، ولم تنعم الانسانية فى عصرنا الحاضر رغم عظم استعداد المصانع لتوفير حاجات الأفراد وقوتها الخارقة على الانتاج وعلى إغراق الأسواق باستقرار اقتصادى وسعادة قائمة على ضمان العمل و لرزق للجميع ، بل ترى العواصف الهوجاء تزعزع أركان الحياة الاقتصادية وتودى باستقرار العملات وتهدم صرح التجارة الخارجية وتهبط بالأسعار إلى الحضيض ، وترى الناس حيارى لا يدركون أسباب الشقاء الذى أنشب أظفاره

الفصل الأول

التطور الصناعى

الصناعة قبل الانقلاب الصناعى — عوامل الانقلاب الصناعى

فى البشرية وشرد ملايين العمال فباتوا على الطوى فى أمهات البلدان الصناعية قبيل الحرب العالمية الثانية وعرقل حركة التبادل التجارى فأغلقت أبواب المصانع وتكدست المصنوعات — وعجز الأفراد وقد انكمشت مواردهم عن مواصلة الشراء ، ولم تجد نفعاً سرعة المواصلات اليوم وتعدد وسائل النقل التى تكفل سهولة نقل المواد الخام من أقصى الأرض إلى أدناها لتغذى المصانع والصناعات بحاجاتها كما تحمل المواد المصنوعة إلى مختلف أنحاء العالم ، ثم نراهم قد عجزوا عن تحقيق الرفاهة يسيرون إلى حتفهم ومورد تهلكتهم بظلفهم تبعاً لسوء تدبيرهم ويشعلون نيران الحربين العالميتين فى أقل من جيل وينقض بعضهم على بعض كالذئاب الجياع ويغرقون فى لجج عميقة من الدماء .

هـذه هى صحيفة الحياة الصناعية الحديثة القائمة ، فبينما نجح الإنسان فى زيادة الانتاج وتحسينه ورفع مستواه وجعل المنتجات الصناعية فى متناول الغنى والفقير والثرى والعامل وفى تقريب المسافات البعيدة ونقل الناس وحوائجهم بسرعة فائقة وقد وصل فى تجارب السرعة إلى تحدى سرعة الصوت وتفوقه عليه إذا به يعجز عن تنظيم توزيع المادة الأولية على مختلف الأمم توزيعاً عادلا وعلى رفع مستوى معيشة زرافات الناس الذين يعملون على تحويل هذه المادة لكى يمكنهم أن يقبلوا على الاستهلاك وهم السواد الأعظم من المستهلكين

ولتفهم سلسلة الحياة الصناعية الحديثة المعقدة نشرح فيما يلى تطور أساليب الانتاج وثمرات الانقلاب الصناعى ، ونبين مظاهر الحياة الصناعية الحديثة ، ثم نشرح أداة تعضيد ورواج الانتاج الصناعى اليوم وهى وسائل النقل الحديثة ، وأخيراً نبين أهم الآثار التى ترتبت على الانقلاب الصناعى وهى تضخم الصناعات واتساع منشئاتها وتشعب شركاتها وفروعها .

الصناعة قبل الانقلاب الصناعى : كان الصانع حتى القرن الثامن عشر يعمل فى منزله وحده أو بمعونة فرد أو بضعة أفراد لإنتاج بضع وحدات يوزعها على عملاء معدودين بناء على طلبهم ، وحقيقة كان يخرج فى كثير من الأحيان وحدات من صنع يديه هى آية من آيات الفن فى اتقانها ومتانتها وزخرفتها لاتزال كبريات المتاحف ودور العاديات والهياكل والمعابد والمساجد تمح بها ، تنبئ عن مدى تقدم الفنون فى العصور القديمة وكأن الصانع قد نفض يديه من طلائها ونقشها إذ لا تزال غضة لامعة ، غير أنها كانت للدلالة على أبهة الملك وسطوة السلطان فضلا عن صبغتها الكمالية وعددها المحدود وتسخير آلاف الأرقاء والأسرى فى إنجازها بأشلائهم ودمائهم وأرواحهم ، وتكاد لاتذكر المنشآت التى اضطلعت بها الإمبراطوريات

القديمة من مبانى أو معاهـد أو دور صناعات فى سبيل خدمة عامة الشعب[١] ، وقيل أن بلاط فرنسوا الاول Francois ملك فرنسا لم يك يحكم إلا على ست شوكات من الفضة لا توضع على السماط إلا فى المناسبات الكبرى ، كما أن ملابس الفارس كانت بسيطة إذا قورنت بمن هو فى طبقته اليوم ، ولم يعرف القميص الداخلى فى أوروبا قبل الملكة مارى انتوانيت Marie Antoinette وهى أول من لبسته ، وكان تفشى الأوبئة والامراض الفتاكة التى تودى بأحياء وشوارع برمتها فى القرون الوسطى عادى نظراً لانتشار القاذورات فيها وانعدام الوسائل الصحية الحديثة ، وقيل بأن احد ملوك فرنسا خرج إلى شرفة قصره بباريس فى يوم شديد الحرارة لاستنشاق الهواء وتصادف مرور عربة مزقت حجبا على مستنفع قاذورات راكدة مواجهة لقصره ففاحت منه روائح عفنة ادت إلى اغمائه ، كما كان الانتقال من طرف الدولة إلى طرفها الآخر يستغرق الأيام بل الشهور ، وقد وصف الرحالة يونج young طريقاً فى انجلترا طولها اثنا عشر ميلا بأن المارة لا يستطيعون أن يجدوا سبيلهم بين العربة اثناء مرورها ، وذكر أحد الكتاب الألمان فى أواخر القرن الثامن عشر على سبيل التفكه أن أفضل الوسائل لكى يعتاد المرء على الجلد بعد زواجه مباشرة أن يقوم برحلة فى طريق شمال ألمانيا ، ولم يك الصبر وحده بكاف لركوب متن الأسفار بل كانت المغامرة تتطلب القوة والشجاعة ومنتهى الصحة ، وتذكر الأساطير الجرمانية عن العصور الوسطى فعال قطاع الطرق ولصوص الخيول الجريئة باسم « كولهاز » Kohlhase وتصف ذيوعها ذيوعاً مخيفا فى ذلك العهد ، كما كانت السفن أو العربات أو القوافل مزودة فى رحلاتها بالعسس والجند المدججين بالسلاح للدفاع عنها ، وكثيراً ما كان النبلاء يصطحبون الخدم أيضاً لكى يكلفوهم بتعبيد الطرق أثناء رحلاتهم وإصلاح العربات إذا أصيبت بعطب ، وغالبا ما كان يكتب المرء وصيته قبل بدء رحلته المحفوفة بالمفاجآت والاخطار .

أما أولى خطوات التطور الذى أدى إلى تبوء الصناعات المكان الأول فى الانتاج فهى الانقلاب أو الثورة الصناعية La Révolution Indusrielle التى وقعت أحداثها فى منتصف القرن الثامن عشر ، ذلك الانقلاب الذى أدى إلى قلب المجتمع الاوروبى رأساً على عقب ، وقد أطلق على تلك الظاهرة الاقتصادية الانقلاب الصناعى تجاوزاً فهو ليس بالثورة العنيفة المدمره إنما هو حركة بدأ نشاطها الظاهر منذ منتصف القرن الثامن عشر نتيجة عوامل مختلفة اختمرت منذ نهاية العصور الوسطى ، ونتج عن هذه الحركة أن تقدمت

(١) انظر مبادىء الاقتصاد السياسى لسيجال صفحة ١٧ .

الحياة الاقتصادية أضعاف تقدمها سلفاً ولكن بتضحيات وآلام اجتماعية جسيمة سببت اضطرابات العمال وثوراتهم واصطدامهم العنيف بالرأسمالية ، وترتب عليها كسب كثير من حقوقهم واشتراكهم فى التشريع وادارة دفة السياسة لا سيما فى كبريات الدول الصناعية وقد كانت الأولى فى قطعها ثمار الانقلاب الصناعى كبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا .

الانقلاب الصناعى :

١ — **العوامل التاريخية** : مهدت للثورة الصناعية عوامل تاريخية متعددة كأحياء العلوم والمعارف تبعا لاتصال الشرق بالغرب وحركة الإصلاح الدينى على يد مارتن لوثر Martin Luther وكالفن Calvin وغيرهما ونشاط الإسفار إلى الهند والأمريكتين والبحث عن طرق بحرية جديدة واكتشاف الأصقاع المفعمة بالمواد الخام ونشاط الهجرة .

٢ — **العوامل الاقتصادية** : وأمثلتها عديدة كتقسيم العمل وتوزيعه وتحبيذ التخصص فى الإنتاج وما صحب ذلك من العثور على أسواق جديدة فى الشرق لتصريف حاصلات أوروبا ولامتصاص المواد الأولية اللازمة للصناعات الأوربية منه ، مما شجع على زيادة الإنتاج وقدح زناد الفكر للكشف عن طرق مضاعفة وحداته مع تخفيض تكاليفه ، وقد وضح ذلك فى مختلف آلات الغزل والنسج التى اكشفت بتوفيق فى القرن الثامن عشر .

٣ — **العوامل السياسية** . وكان لها القدح المعلى فى اضطراد نجاح الانقلاب الصناعى ، تلك العوامل التى قامت على أساس تنازع الشعوب النشطة السيطرة على الأسواق الجديدة ، وقد خرجت بريطانيا العظمى فائزة فى هذا العراك الذى استمر طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وذلك نظرا لاشتغال أوروبا بحروب القارة مع زيادة وحدات الأسطول الإنكليزى المضطرد وتحطيمه أساطيل أسبانيا والأراضى الواطئة وفرنسا ، وهكذا سادت صروح امبراطورية مترامية الأطراف تمتد من أقصى العالم الجديد إلى أقصى آسيا غنية بمواردها وبسكانها ، وبينما كان نابوليون مشغولاً بمنازلته الحلف المقدس فى سهول إيطاليا والنمسا وبروسيا وبكسر شكيمة روسيا وقد خشى بأس القيصر الذى نكث بتعهداته وبفرض الحصار على الجزر البريطانية العنيدة ووضع نظام جديد سياسى واقتصادى للقارة الأوربية وبينما كانت ألمانيا ولايات صغيرة مستقلة تفرقها الحزازات والمنازعات وتشل حركتها التجاوبة قيود جمركية قاسية خلوا من حكومة مركزية تلم شعثها وميدانا للحروب المخربة كما كانت امبراطورية النمسا والمجر غارقة فى مظاهر وأبهة وترف وتقاليد الامبراطوريات العتيقة توجه همها إلى الاتساع شرقا واضطهاد الشعوب التى تحكمها فى شبه جزيرة إيطاليا انصرفت الجزر

نحو نشاط تجارتها الخارجية وثرائها عن طريق تصدير المصنوعات ، وكانت ظروفها مواتية فالطريق عريضة ممهدة أمامها لبسط نفوذها على ما وراء البحار والأموال مكدسة لديها لاستخدامها فى التجارب الصناعية ، فضلا عن سهولة نظام التسليف هناك ، وتتوفر فى دارها عناصر النهضة الصناعية بحيازتها الفحم والحديد بكثرة وهما عماد الصناعات الآلية ، والبلاد تتمتع بحرية سياسية قديمة منذ صدور المجناشارتا Magna Charta فى القرن الثانى عشر ، وهى لا تشبه بحال حريات اليوم ولكن ليس هذا نظير فى سائر أنحاء القارة الأوروبية فى ذلك الوقت ولا شك فى نفعها النشاط فى التجارة والصناعة ، وفضلا عن استفادتها من مركزها الجغرافى كجزيرة بعيدة عن أخطار الغزو والتدمير التى طالما اجتاحت أوروبا ، وسرعان ما تبعت بريطانيا سائر الدول الاوروبية لا سيما تلك التى تحكم على عنصرى الصناعات الحديثة ونافستها فى الأسواق الخارجية ، وفى مقدمتها ألمانيا التى بدأت نهضتها الصناعية الحديثة منذ إلغاء ولاياتها الحواجز الجمركية فيما بينها وانضمامها بزعامة بروسيا ثم اعلان وحدتها عقب انتصارها على فرنسا فى سنة ١٨٧٠ ، وسارت شوطاً بعيدا فى ميدان الصناعة فأضحت خطرا على بريطانيا العظمى منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى ، فقد بلغ انتاجها السنوى من الفحم فى سنة ١٩١٣ نحو ٢٧٢ مليون طن لا تتفوق عليها بريطانيا إلا تفوقا بسيطا فقد بلغ انتاجها ٢٩٢ مليون طن بينما لا يتجاوز انتاج فرنسا ٤١ مليون طن ، ولم يضعف فقدان المانيا للملايين الاطنان من المواد الأولية تبعا لشروط الهدنة والصلح فى سنة ١٩١٨ وضياع بعض المقاطعات الصناعية الهامة وفى مقدمتها الالزاس واللورين من مقدرتها الصناعية إلا مؤقتاً ، فعاد إليها النشاط الصناعى وأضحت منافساً صناعياً خطيراً للدول المنتصرة ، وبهذه المناسبة قال كينز Kynes «لقد شيدت الامبراطورية الالمانية لا على أساس الدم والصلب بل الفحم والصلب[1]» وقطعت فرنسا كذلك شوطا بعيدا فى ميدان الصناعة غير أنها لم تبلغ المرتبة الأولى نظراً لحيازتها المواد الخام اللازمة للصناعة بنسبة محدودة ، وظلت الزراعة عندها مقدمة على الصناعة إذ الأولى يعتمد عليها غالبية السكان ، كما تبوأت اليوم الولايات المتحدة الصدارة فى عالم الصناعات تبعاً لمواردها الغزيرة من المواد الخام ومن مواد الوقود وفى مقدمتها البترول وقد حلّ محل الفحم فى إدارة الآلات وانتزعت الزعامة من انجلترا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، علاوة على نزول روسيا واليابان أخيراً الى ميدان التنافس الصناعى ومواردها الصناعية غزيرة لا سيما الأولى التى تملك البترول والصلب بوفرة .

---

(١) انظر تاريخ أوروبا الاقتصادى لبرنى صفحة ٣٠

الفصل الثانى

مظاهر الحياة الصناعية الحديثة

الآلات — القوى المحركة — الوقود

الصناعة الحديثة هى دعامة النظام الرأسمالى القائم اليوم ، وأهم مميزاتها وعناصرها هى: الآلات والقوى المحركة والوقود ، وفيما يلى تطورات كل وأهميتها لحياتنا الصناعية الحديثة : —

الآلات : عرف الانسان منذ العصور السحيقة معدات الصناعة وأدواتها وحذق استخدامها بقوى ساعديه ومهارة يديه بل وأنامله ، كما أنه لم يجهل الآلات التى تختلف عن أدوات الصناعة فى أن القوى الأساسية فى تسييرها هى عناصر الطبيعة لا قوى الانسان الجثمانية ، فمنذ القدم كان السيد يحرك طاحونته بقوى الهواء أو الماء ، غير أن قدرتهما كانت بمكان وبمدى هبوب الريح وانحدار الماء ، كما كان الملاح يسير السفينة فى اتجاه الريح الذى يدفع قلوعها غير أنه كان تحت رحمة أعاصيره الغدارة أو ركوده العميق الشبيه بركود الموت وسكونه ، وظلت الصناعة اليدوية أساس الانتاج إلى أن أمكن استخدام البخار فى إدارة الآلات استخداما واسع النطاق لا يحل محل اليد فى تحويل المادة فحسب بل يضاعف وحدات الانتاج مع التخفيف من أعباء الجهود الانسانية وتخفيض تكاليف الصناعة .

ولقد عرفت قوة البخار فى تسيير الآلات منذ القدم ، غير أنها لم تسخر فى الصناعات قبل القرن السابع عشر حين استخدمها بابان papin (١٦٤٧ — ١٧١٤) وكان لاجئا فرنسيا فى ألمانيا فى تحريك ذراع piston السيلندر Cylindre ، وبدأ عالم الانتاج بفضل نيوكمن Newcomen يستخدم هذه القوة فى تفريغ المياه التى تغمر المناجم وكذلك فى تحريك السفن التى تمخر عباب البحر ، وكانت القاعدة القائمة عليها الآلة هى انشاء فراغ فى السلندر يندفع فيه الذراع بقوة الهواء وذلك بواسطة تسخين وتبريد الهواء بالتتابع مما يؤدى الى خسارة كبيرة فى الوقود ، ولكن أدخل جيمس وات James Watt (١٧٣٦ ١٨١٩) تحسينا كبيراً على هذه الآلة فقد انشأ مخزناً منفصلا للبخار المضغوط يخرج منه ويدخل بجوار السيلندر دون حاجة إلى تسخين الاخير وتبريده ، كما اتبع طريقة استخدام البخار فى تحريك الذراع بدلا من الهواء وجعله حركة دورية منتظمة من شأنها تسيير عجلة تحرك عدة آلات ،

غير أنه اعترض التحسين العلمى عقبات فنية صعبة التذليل هى الافتقار إلى الفنيين الميكانيكيين الذين يخرجون الرسوم والنماذج إلى ميدان العمل والتطبيق ، فكان يصنع قطع الآلات البخارية الأولى حدادون ونجارون يجهلون كافة وجوب مراعاة الدقة التامة فى مقاييس وأبعاد القطع ، وطالما كان يتعذر جمع هذه القطع وتركيبها لتكوين الآلة ، ولقد بذل ماتيو بولتون من يرمنجهام Mathew Boulton شريك وات جهودا جبارة موفقة لتدريب عدد من الفنيين اللازمين لصناعة الآلات ، كما اخترع مودسلى Maudsley آلة خاصة لتسهيل صناعة قطع الآلات للغيار كان لها أثر بعيد فى تقدم الصناعات الميكانيكية ، وكانت الآلات الأولى التى تعتمد على قوى المياه أو الرياح غالباً من الخشب مع إضافة بعض القطع المعدنية إليها ، ثم إن استخدام البخار دفع إلى البحث عن مادة صلبة قوية التحمل ، وقد كانت فى بادىء الأمر الحديد ، ولكن واجهت صناعته فى القرن الثامن عشر صعوبة تناقص فحم الخشب المستعمل فى فصل المعدن عن الأملاح المختلطة به ، إلا أن إحلال الفحم الكوك محل الخشب فى صناعات التعدين melallurgie ذللها وذلك بفضل جهود المعدن الإنجليزى ابراهام دربى Abraham Darby وباستخدام الفحم الطبيعى بدل الكوك بفضل طريقة نيلسن Neilson القائمة على استخدام الهواء الساخن .

وظل الحديد برفقة الفحم العاملين الأساسيين فى الصناعات الحديثة إلى أن أمكن صناعيا إحلال الصلب مكان الحديد فى القرن التاسع عشر والانتفاع بمزاياه التى يتفوق بها على الحديد وهى المرونة مع المتانة والتحمل ، ولقد كان الصلب معروفا منذ قرون ، غير أنه كان غالى التكاليف وانحصر استعماله فى صناعة أسلحة السيوف القاطعة إلى أن استطاع السير هنرى بسمر[1] Sir Henri Bessmer فى سنة ١٨٥٦ أن يعثر على وسيلة رخيصة لانتاج الصلب قلبت صناعات التعدين رأساً على عقب ، غير أنها كانت محصورة التطبيق فى المعادن المخلوطة بالتراب Minerai الخالية من الفسفور مما لا يصل بها إلى نهاية الغرض ، ولكن ذلل الكيماويان الانكليزيان توماس Thomas وجيلكريست Gilchrist فى سنة ١٨٧٨ هذه الصعوبة باكتشاف الطريقة إلى فصل الفسفور من المعادن المخلوطة بالتراب ، فأصبحت المعادن المخلوطة بالتراب والفسفور صالحة لصنع الصلب ، وعمت صناعات الصلب مناطق اللورين المفعمة بالمعادن الممزوجة بالفسفور وفى ألمانيا وغيرها ، وأمكن بفضل تخفيض تكاليف

---

(١) انظر « الهندسة الاقتصادية » لبرنهام فى جزئين ، لندن ١٩٣٨ ، صفحة ٤٥ الجزء الأول
"Engineering Economy" by T. H, Burnham—2 Vols—London 1938

هذه الصناعة استبدال الحديد بالصلب فى عمل قضبان السكك الحديد وبناء السفن والقاطرات والسيارات والمصانع وبيوت السكن والقناطر وآلات الشحن والتفريغ ونفق السكك الحديدية وحاملاتها وهكذا ....

وما من شك فى أن الآلات غيرت نظم الحياة وأساليب المعيشة تغييراً تاما وصبغت المدنية الحديثة بصبغة خاصة تدل على أن عمادها الصناعات الآلية وتقدمها ؛ ولكنها حوربت من العمال اليدويين وأبناء الحرف وجمعياتهم محاربة شديدة فى بدء استعمالها ، إلا أن اتساع نطاق الاسواق وتزايد وحدات الانتاج وحاجات الاستهلاك وتباعد الشقة بين المنتج والمستهلك مما جعل الصانع اليدوى فى سوق البيع كالتائه فى صحراء قفراء لا يعلم طريق الوصول إلى العمران — كل هذه العوامل أجبرته على الانخراط فى سلك المصانع والاشتغال وقد غلب على أمره لحساب النظام الرأسمالى الصناعى الآلى الحديث ، ومع ما لا يمكن إنكاره من أثر الآلات فى نشاط الصناعة وتطورها فقد اختلفت الآراء فى مزايا الآلات واضرارها ، فقال المحبذون بأن الاستعانة بها تقلل من متاعب العمال ومشاق العمل ، كما أنها تخلع على الأعمال صبغة من النظام والقيود معدومة فى الصناعات اليدوية وتزيد زيادة فائقة قوى الانتاج ووحدات العمل مما يضاعف الاستهلاك ويؤدى إلى هبوط التكاليف والاسعار مع ارتفاع أجور العمال ارتفاعاً محسوساً فتصبح المنتجات فى متناول الطبقات العاملة والفقيرة ، فضلا عما يترتب على استعمال الآلات وإنشاء المصانع الضخمة من تحسين محيط العمل وإدخال مختلف الوسائل الصحية على ردهات وقاعات ومخازن المصانع التى تضم آلاف العمال من طرق التدفئة والتهوية والنظافة الحديثة ووجوب مراعاة العمل والطعام والراحة للعدد الكبير من العمال فى أوقات محددة ، وكذلك أدى تعميم الآلات والاعتماد عليها وتكاليفها الباهظة واستعمالها المتنوع إلى أن أصبح العمل أكثر استقراراً وضمانته أقوى كما استبعد ما أمكن خطر البطالة — مع ملاحظة أن المبالغة فى استعمال الآلات أدت إلى اغلاق كثير من المصانع أبوابها — لا سيما فى أوقات المواسم الكاسدة وكثيراً ما كان يحدث هذا فى الصناعات اليدوية ، وقال منتقدو الآلات وخصومها أنها حرمت السوق من صناعات زخرفية وفنية دقيقة جرفها تيار الإنتاج الحديث ، وكذلك باعدت الشقة بين العامل ورب العمل الذى أصبح يحكم على ثروات ضخمة تتمثل فى دور الصناعات الآلية يحشد فيها آلاف العمال ويملى إرادته عليهم مما لا يتفق ومبادئ الحرية والإنسانية ، ولذلك فقد تضاعفت وحدات الإنتاج مضاعفة بالغة أدت إلى أزمة زيادة الإنتاج فكساد الصناعة وانتشار البطالة وبؤس الطبقات

العاملة التى أصبحت تعيش فى عواصم كبريات الأمم الصناعية من الإعانات والتسول ، غير أنه يمكن الرد على نقد قضاء الآلات على الحرف بأن الذنب ليس بذنب الآلات وحدها بل هـذا يرجع أيضا إلى تطور الحياة الاقتصادية برمتها ، ومع ذلك يمكن تلافيه بتشجيع الدولة لأرباب الحرف وتسهيلها وسائل إنشاء الجمعيات التعاونية لتخفيض نفقات إنتاجهم وتسهيل اقتراضهم والدفاع عن حقوقهم ، أما ما يقال فى اتساع هوة الخلاف بين رب العمل والعامل تبعا لضخامة ثروة الأول وتحكمه فى الثانى فيمكن تلافيه بالتشريع للعمال وعناية الدولة بمصالحهم ، وفعلا استطاعت الطبقات العاملة بفضل تضامنها فى كفاح اطماع الرأسمالية الدفاع عن حقوقها وتحقيق الجم من مطالبها لاسيما تحديد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور ، أما انتقاد الإنتاج الآلى بأنه يؤدى إلى أزمة زيادة إنتاج خطيرة ففيه كثير من المبالغة إذ أن الأزمات الاقتصادية لا ترجع إلى زيادة الإنتاج وحدها بل أسبابها متنوعة ولا يخفى أن أجر العامل فى ظل الحياة الصناعية اليوم أعلى بكثير من الصانع فى ظل الصناعات اليدوية قديما ، كما أن كساد إحدى الصناعات الحديثة تبعا لقلة الإقبال عليها لا يلبث أن يعقبه نشاط صناعات من نوع آخر ، نعم ربما استغرق ذلك وقتا غير قصير غير أن رءوس الأموال التى تغذى الأولى لا تتعطل إلى ما لا نهاية ، وهكذا يجد العامل نشاطا فى ميدان جديد .

ولقد عم انتشار الآلات اليوم فنرى فى صناعات النسيج والتعدين أن كافة العمليات تقريبا أصبحت تعتمد على الآلات وحدها دون القوى العضلية ، وأن بكبريات مصانع الصلب فى الولايات المتحدة وغيرها آلات لتفريغ وشحن قطع المعدن وأخرى لطرقه وإعطائه الشكل اللازم وكماشات ومماسك تتحرك بالبخار لإدخال الألواح والسكتل فى الأفران وإخراجها من حمامات تبريدها ومقاطع ومثاقب لتقطيع وشق وثقب المعدن الخام وفق أغراض الصناعة وهكذا ، ويحاول المختصون تقصير عمليات الصناعة وتركيز الآلات لاستخدامها استخداما أحكم واستغلالها إلى أقصى حدود الاستغلال ووصل العملية بالأخرى ابتداء من دخول المادة الخام المصنع إلى إعدادها نهائيا للاستهلاك المباشر ، حتى يمكن الاقتصاد فى القوى المحركة والإقلال من التكاليف ومضاعفة وحدات الإنتاج واستخدام عدد من العمال أقل وتخفيض أسعار البيع وهى أهم ما يشغل قادة الصناعات الحديثة ، واتخذ رجال الصناعة السبيل لى هذه الغاية بإرشاد الحكومات غالبا بتنسيق الإنتاج ووضع وحدات نموذجية لأهم المنتجات Standardisation حتى يسهل عليهم الحصول على آلات مصانعهم وقطع غيارها وحتى يمكنهم أيضا ترويج منتجاتهم فى مختلف الجهات وقد اعتاد الجمهور نوعا معينا من المصنوعات المنسقة

فاتجه ذوقه نحوه ، وعمدوا لاسيما فى الولايات المتحدة إلى اتباع طريقة تيلور Taylor وماشابهها القائمة على اقتصاد القوى وتوجيهها توجيها يأتى بإنتاج أوفر وربح أعلى ، وتنصب طريقة تيلور على اتباع التجارب المختلفة للقيام بدراسات علمية لتحسين وسائل استخدام القوى المحركة وغيرها من عناصر الصناعة الحديثة ثم تطبيق النتائج الجديدة لنشاط العمل وزيادة وحدات الإنتاج لصالح رب العمل والصانع ، ولهذه الغاية تنصح أنصارها بالقيام بعمليات انتقاء دقيقة فى المصانع بين العمال للاحتفاظ بالأصلح وتوجيههم الوجهة التى يتفوق فيها وتبسيط الحركة الفنية للآلات ووسائل الإنتاج ما أمكن مع مراقبة وحدات إنتاج الآلات والصانع ودرجة العمل حتى لاتهبط إلى أقل من حد معين ومكافأة المجدين وتشجيعهم بمختلف الجوائز وزيادة الأجور .

القوى المحركة : أساس القوى المحركة اليوم البخار والكهرباء ، ولقد أدى نجاح استخدام القوى من الناحية الاقتصادية إلى إعمال الفكر فى سبيل الاختراع واضطراد تحسين الأفكار القائمة عليها تركيب الآلات وإدارتها ، وهكذا نشأت وتقدمت الهندسة الميكانيكية .

ولقد ترتب على تذليل قوى البخار أن أصبح استخدام قطع ضخمة من المعدن فى سبيل صب الآلات وتشكيل المواد الصلبة وفق حاجات الانسان ميسوراً ، وكلما أمكن زيادة قوى الآلة البخارية مع تسخيرها فى نطاق معين اشتغل المرء أيضاً فى تقوية معدنها حتى يمكن المحافظة على التوازن بين القوة ومقاومتها ، وكذلك توجيهها نحو مواد صلبة شديدة التحمل كان يتعذر ضغطها وطرقها وقطعها وتشكيلها قبل ظهو الصلب الذى أصبح اليوم محور كافة الصناعات بعد كثير من التجارب والجهود .

وظل البخار هو العامل الأول فى تقدم الصناعات طوال القرن التاسع عشر إلى أن حلت الكهرباء محله ، فأصبح اليوم توزيعه واستخدامه بواسطتها ، واشتهر قرننا الحالى بأنه عصر الصلب والكهرباء ؛ ويرجع امكان استخدام الكهرباء إلى محاولات ميكائيل فراداى Michael Faraday فى ميدانى المغنطيس والكهرباء فى سنة ١٨٣١ أعقبتها سلسلة من المخترعات الدسمة قطف ثمارها كوك Cooke وويتستون Wheatstone وأديسون Edison ولودج Lodge ومركونى Narconi وغيرهم ، ولم تقتصر على تطور أساليب الصناعة فحسب بل جاءت بأهم وسائل الراحة والرفاهية الحديثة وجعلتها فى متناول الخاصة والعامة ، ويكفى أن نذكر تسخير الكهرباء فى الإضاءة وإنارتها المنازل والشوارع وسائر المرافق العامة وفى توليد الحرارة وتسييرها الترام والقطارات وفى نقل تياراتها الأنباء والأصوات والأشكال

بواسطة التلغراف والتلفون واللاسلكى والراديو وأشعة إكس والتلفزيون لإدراك مزاياها الجليلة .

ولمدنية الكهرباء مظاهر تختلف عن مدنية البخار ، فالأخيرة حشدت ملايين البشر فى بقع صناعية ومناطق دائمة النشاط قرب مناجم الفحم والمعادن وكبريات المصانع الخاصة بالتعدين أو الصناعات الثقيلة أو التحويلية وفى المدن الكبرى مثل لندن ونيويورك وباريس وبرلين وموسكو ولننجراد ، أما منافستها التى تبوأت مكانتها فنظرا لسهولة استخدام قواها ورخص سعرها ووصولها إلى أصغر قرى الريف بل ودخولها المنازل القروية المتواضعة أمكنها أن تعمل على تخفيف الضغط عن الجهات المزدحمة بالسكان واعادة زرافات من الأيدى العاملة إلى الحقول المهجورة ، وقد استطاعت تزويدها بوسائل الراحة الحديثة فضلا عن بعدها عن ضوضاء وأتربة ودخان ماكينات البخار[1] ، وأمكنها أن تعمر مناطق زراعية مع صبغها بأساليب الإنتاج الحديثة وإنشاء مصانع صغيرة مبعثرة فيها قليلة الكلفة تستمد قواها المحركة من جهة أخرى رئيسية تزود المقاطعة برمتها ، بخلاف ما كانت عليه الحالة حتى أوائل هذا القرن من حشد قوى الصناعة فى نقطة ارتكاز أساسية لبلوغ غاية الانتاج والوفر .

الوقود: مادتا الوقود الأساسيتان هما **الفحم والبترول** بما فى ذلك مشتقاتهما وهما للآلات والصناعة كالغذاء لجسم الانسان .

وقد ظل الفحم إلى أوائل هذا القرن المادة الأساسية فى توليد الحرارة وأثرت الأمم التى حكمت على أكبر كميات منه واستغلتها ثراء عظيما وفى مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ، ولايزال استعماله أساسيا فى كثير من الصناعات وتحريك الآلات ، فهو يصهر المعادن ويستعمل فى الأفران ذات الحرارة المرتفعة ويولد الحرارة فى قاطرات السكك الحديدية وبعض سفن البضائع والركاب ويسير ماكينات كثير من الصناعات التحويلية ، وقد زاد الآن مايستهلكه العالم من مختلف أنواعه من ١٠ مليون فى القرن الماضى إلى نحو ١٢٢٩ مليون طن بل أكثر ، ويحتوى العالم على ما يكفيه من الفحم حسب استهلاكه السنوى الحالى لمدة ستة آلاف سنة ويتعذر على البلدان التى لاتملك فى أرضها الكفاية من الفحم لصناعتها أن تضارع أولى الأمم الصناعية فى العالم وأن تبلغ شأوها خصوصاً إذا كانت خلوا من البترول أيضا مهما بذلت من جهود فى ميدان الصناعات الحديثة ، وهذا مشاهد اليوم فى

---

(١) انظر « الهندسة الاقتصادية » فى جزءين لبرنهام — صفحة ٤٩ ، الجزء الأول

إيطاليا ، ويستخرج من الفحم مواد صناعية وكيمائية هامة لاتفقده حرارته إلا بنحو ١٠٪ بينما لها أهمية كبرى فى الصناعات والأسواق ، وهى مصدر كسب كبير مما حدا برجال الصناعة بمعونة الحكومات إلى استخراجها لتوفير تكاليف الوقود والربح وفى مقدمتها القطران ومواد التلوين وسلفات الأمونياك والبنزين والبترول والنفتالين .

وحل محل الفحم اليوم فى توليد الحرارة البترول وكان قد انحصر استعماله كمادة للاستصباح والإنارة ، ثم بانتشار الآلة القائمة على الشرارة وتوليد النار منذ سنة ١٩١٠ استخدم فى الصناعة لاسيما تسيير السيارات ، كما أخذ مكان الفحم فى تسيير آلة الديزل Diesel وخاصة سفن الصيد التى كانت تضطر لاستخدام الفحم أن تعود إلى الميناء لتموينها من الوقود بعد خمسة عشر يوماً ، فأصبحت تستطيع أن تبقى بفضل آلة وقود البترول ٥٣ يوما ، ثم عم استعماله فى السفن وقد اكتشف أن زيته الثقيل يعطى للغلايات حرارة تزيد على حرارة الفحم بمقدار ٧٠ ٪ ، فضلا عن أنه يتطلب عمالا وفراغاً أضيق مما يساعد على ترك مساحات كافية بالسفن الحربية لاغراض التسلح وبسفن التجارة للركاب والبضائع ، وأخذت تتهافت على البترول كبريات الأمم الصناعية لا سيما وقد ظهرت أفضليته على الفحم فى سهولة شحنه وتفريغه ونقله وتفوقه عليه فى توليده الحرارة مع قلة تكاليف استخراجه نسبياً ، وأصبح اليوم أساس النقل الحديث القائم على السفن البحرية وقوافل النقل والتموين البرى والبحرى ؛ واتضح صراع الأمم فى سبيله منذ نهاية الحرب العالمية الأولى واهتمام بريطانيا العظمى بالمبادرة باحلاله محل الفحم بوضع يدها على آبار الزيت بالموصل وإيران ، وتتجلى أهميته فى مقارنة أرقام استهلاكه السنوى فى القرن الماضى وحالياً فقد بلغ فى سنة ١٨٩٠ نحو ١١ مليون طن ووصل فى سنة ١٩١٣ إلى ٥٣ مليون طن وفى سنة ١٩١٨ إلى ٧٢ ½ مليون طن وفى سنة ١٩٢٤ إلى ١٤٠ مليون طن وفى سنة ١٩٢٦ إلى ١٦١ مليون طن[1] وأخيراً تضاعف الانتاج تبعا للاستعداد للحرب ثم لأغراض الحرب فعلا فبلغ فى سنة ١٩٤٠ نحو ٢٩٤[2] مليون طن ؛ أما أهم مناطق استخراج البترول فى العالم فهى الولايات المتحدة وروسيا والمكسيك وفنزويلا ورومانيا وإيران وبرما والهند الهولندية ، ويستمد من البترول مشتقات شتى لها أهمية قصوى لا فى تسيير الآلات فحسب بل فى الصناعات وفى تليين أذرعة الآلات ووقايتها كالجازولين والمازوت وزيوت التشحيم والفازلين والبارفين والشمع وغيرها .

---

(١) انظر « كبريات أسواق المواد الأولية فى العالم » لمارت جزء واحد صفحة ١٣٠
"Les Grands Marches des Matieres Premieres" Paris 1930
وانظر أيضا إحصاءات جامعة الأمم لسنة ١٩٣٩ — ١٩٤١

ولانسى بهذه المناسبة الإشارة إلى قوه انحدار المياه واستخدامها فى تحريك الآلات وتوليد الكهرباء ، وبخاصة حين انتشرت المصانع التى تسير بمساقط المياه فى البلاد الجبلية وذات الأنهار الجارية المتدفقة المياه مثال ذلك سويسرا وشمال إيطاليا ، والولايات المتحدة وكندا والسويد والنرويج وأسبانيا والبلقان نظراً لرخص تكاليفها ، وتقدر مجموع قوى انحدار المياه التى يمكن استغلالها اقتصاديا فى العالم بنحو ٦٠٪ من مجموع ما يمكن أن يعطيه الفحم من قوة .

ولا تعتبر مصر قطراً صناعياً إذ يعوزه إلى اليوم العنصران الأساسيان فى الصناعات وهما الفحم والصلب ، وصناعاتنا التى نشأت حديثاً مدينة باستمرار نشاطها إلى الخارج ، ولم تنشأ بعد الصناعات الثقيلة التى تصهر المعادن وتحولها إلى آلات أو بعباره أخرى التى تنشىء الآلة وما يلحق بها من ظهور المبتكرين والمخترعين وذى الملكات القوية الفذة وسائر الفنيين والميكانيكيين ، غير أن البلاد يمكنها مع شىء من العزم والإقدام توفير الوقود اللازم لها بالتوسع فى استغلال الوقود المتوفر عندنا ، وفعلا يجتهد المشرفون على ينابيعه فى توفير حاجات البلاد منه ، علاوة على إمكاننا استخدام فضلاتنا الزراعية وحطبنا فى الحرارة والأفران وكذلك استخدام مساقط المياه لتوليد الكهرباء وتسييرها قطارات السكك الحديدية والمصانع ولا يخفى مانوفره فى بلادنا من ملايين الجنيهات التى ندفعها سنوياً ثمنا للوقود المستورد من الخارج ، وتوفير الوقود لدينا يعتبر الخطوة الأولى فى انتقال البلاد من طور الزراعة إلى الطور الصناعى وإنشاء الصناعات الثقيلة ولاسيما وموارد المعادن عندنا مما فى ذلك أكسيد الحديد موضع بحث وتنقيب دقيق اليوم .

الفصل الثالث

وسائل النقل (المواصلات)

الطرق — النقل المائى — السكك الحديدية — السيارات — النقل الجوى — تنسيق وسائل النقل المختلفة

وسائل النقل : إن تذليل الانقلاب الصناعى لعقبات المسافات واختصاره الوقت بتقريب الجهات النائية بناء على سرعة وسائل النقل سرعة فائقة ليس مثيل لها من قبل مع تعددها وسهولتها خير دليل على تفوق عهدنا الصناعى الحالى على سائر عهود التاريخ السابقة ،

وكما يقول المثل الشهية تحضر بل وتزيد بإقبال المرء على الطعام فكذلك وسائل النقل التى نجمت عن استخدام مبادىء العلوم الحديثة روجت التجارة ، ثم أدى رواج الأخيرة إلى مضاعفة الجهود فى تحسين وسائل النقل باستمرار حتى يزيد نشاط التجارة الخارجية والتبادل بين الأمم وما يتبع ذلك من نمو الثروات وسد حاجات المرء المضطردة الزيادة .

وكان يصعب على العربات أن تحمل الحاصلات والبضائع الثقيلة نظراً لرداءة الطرق فكثيرا ما كانت تنقل إما بطريق القنوات الصناعية والأنهار والبحار قرب شواطئها وإما على ظهر الدواب الأسابيع الطويلة والشهور ، وكثيراً ما كان يرى التاجر المتجول فى الأسواق تحمل خيوله العديدة الحبوب والفحم والمنسوجات والفراء وسائر السلع فى صناديق وأسفاط ، وكانت الرحلات والتجارة فى الشرق الأدنى وغيره بواسطة القوافل التى تخرج وتعود دوريا فى مواعيد ومواسم محددة ، وكانت الاسفار طويلة مملة والتجارة محدودة ونفقات النقل باهظة مما جعل السلع نادرة غالية القيمة ، ولكن تطورت الحالة تطوراً تاما بامكان استخدام الآلة تجارياً فى النقل برا وبحرا ونشأت وسائل نقل جديدة بطريق الجو وتبادل الأفكار على أمواج الأثير .

وموضوعنا يشتمل على النقل ووسائله ، أما النقل فهو فى غير حاجة إلى التعريف إذ هو واضح من مصطلحه وأما عمليته فتتناول تغيير الوضع والمكان دون أن ينصب التغيير على المعالم والحالة أو يذهب إلى حد التحويل modification ، ووسائله هى الأدوات التى تستخدم فى حركة انتقال الإنسان وحاجاته وثروته وممتلكاته وسائر الأشياء وكذا الأفكار والآراء ، ومن شأنها جعل تقسيم الأعمال والتوزيع والتخصص فى متناول المرء إذ لا يمكنه بدون معونتها إن يتبادل الحاجات والمنافع وأن يحصل على المواد اللازمة لإنتاجه وصناعاته واستهلاكه المباشر ، كما أدى تقدم وسائل النقل إلى رواج الحياة الاقتصادية واتسعت دائرة النشاط الاقتصادى فتعدت الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية الفسيحة ، وقد صدق «جان باتيست ساى» الاقتصادى الذائع الصيت حين يقال « يقاس تقدم بلد ما وما هى عليه من مدنية بنسبة تقدم وسائل النقل فيها » .

وإن همزات الوصل بين مختلف طرق النقل والحلقات المتتابعة التى تربط وسائل المواصلات وتنظمها هى إحدى الأركان الهامة فى حياتنا الإقتصادية الحديثة المعقدة ، وهى بمثابة العقد المنظم إذا انقطع حبله انفرط عقده وانقضمت عراه وتبعثرت حباته وأصيبت الحركة بالشلل فتموين المدن ومد الصناعات بحاجاتها من الوقود والمواد الأولية ونقل منتجاتها وتبادل الآراء

ونشر العلوم والمعارف ونشاط الأدب Littérature القومى والعالمى وتعاون الأمم فى ميادين التجارة والمال والثقافة وسائلها الهامة أدوات النقل وطرقه ، وهى التى نقلت المدنية بنورها الوضاح إلى البلدان الجديدة الناشئة ، كما أن ضعفها وعجزها وتدميرها تؤدى إلى ذبول المدنيات الراسخة وذهاب جهود القرون ، وأن نظرة دقيقة فاحصة إلى التاريخ القديم وإلى ما يحيط بنا اليوم من مدنيات مختلفة ترينا أثر المواصلات فى رقى الأمم أو تأخرها ، فإن الإمبراطوريات القديمة اهتمت بالطرق الطويلة المعبدة للقبض على زمام الأمور عندها وتنظيم حياتها السياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية ، وبفضل الطرق العديدة التى تصل أطراف الامبراطورية الرومانية القديمة ازدهرت الدولة هناك قرون عديدة واستطاعت السلطة المركزية فى روما أن تشرف على إيالاتها البعيدة من ضفاف النيل وآسيا الصغرى إلى الجزر البريطانية وبلاد الغال وشمال جرمانيا ، كما أدى إهمال هذه الطرق مع عوامل أخرى إلى ضعف الإمبراطورية وتفككها ثم انهيارها ، ويرجع موت امبراطورية الأسكندر أيضا وهى لا تزال فى مهدها إلى اتساعها مع صعوبة المواصلات وعجز الحكومة المركزية عن إخضاع القواد الذين شقوا عصا الطاعة ويبعدون عن مقدونيا آلاف الأميال ، كما أن تفكك دولة الاسلام وتنافس الولاة والخلفاء وقيام دولة الأندلس تناهض دولة بنى العباس ترجع إلى ضعف وسائل النقل وطول طرق القوافل وعقبات الأسفار الطويلة فى ذلك الحين ، ويلاحظ كذلك أن انقطاع بعض المدنيات القديمة فى جهة معينة عن سائر أنحاء العالم وبقاءها على حالها تبعا لانعدام وسائل اتصالها بالخارج بينما يسير سائر الشعوب سيرا حثيثا فى سبيل التقدم والرقى أدى إلى زوالها بمجرد اتصالها بالعالم الخارجى وتسلط المهاجرين عليها كما حدث فى اكتشاف الأمريكتين وزوال الهنود الحمر هناك .

وهذه الأهمية القصوى لطرق النقل هى التى أدت إلى جعلها ضمن الخدمات العامة services publics وإلى اهتمام الحكومات بها ومنحها الإعانات والعمل دائما على تحسين وسائلها والتضحية المادية فى سبيلها لراحة الأهلين ولرفاهة البلاد وتقدمها الاقتصادى .

وطرق القوافل والحالة هذه بإبلها وخيولها ومحفاتها وعرباتها هى العامل الهام فى نقل البريد وأوامر الأباطرة والخلفاء فى الإمبراطوريات القديمة على اختلافها من دول الفرس والرومان والعرب إلى دول شرلمان وفردريك باربروسه ولويس الرابع عشر ، وهى كذلك الأداة الفعالة فى توحيد الدولة ومركزية السلطة وثرائها العريض ، فقد قطع فراسخها الغزاة والفاتحون والحجاج ورجال الدولة وعمالها وتجارها وتركوا آثاراً بارزة تدل على نشاطهم وفى مقدمتها

الآبار والفنادق « والخانات » للاستراحة من وعثاء السفر الطويل بالواحات السحيقة .

والاوتوستراد والنفق والسكك الحديدية اليوم هى شرايين الحياة الاقتصادية لمختلف الأمم والشعوب بقاطراتها وسياراتها وناقلات المئون والسائحين ، وبوصولها يدب دبيب الحياة فى المناطق النائية بقلب الصحراء الكبرى وجزيرة العرب وبأواسط الصين والهند، وقد صيرت ارتياد هضاب إيران والخليج الفارسى وواحات جنوب تونس والجزائر ومراكش والمناطق الجبلية للحبشة سهلا منتظما وعاديا ، كما صبغت هذه الجهات بطابع المدنية الحديثة ، ونرى تطور المدنية وحياة الشعوب يتبع تطور وسائل النقل من المحفة إلى السيارة فالطائرة ، ويكفى أن نتصور إضرابا عاما يحل بوسائل النقل الحديثة كالسكك الحديدية أو السفن عابرات المحيطات لنرى أثر هذا الإضراب فى حياة الإنسان وكيف تحرم المدينة بل الدولة برمتها من حاجات الصناعات فيها ومن الغذاء الضرورى لحياة السكان ويتعرضون للجوع .

وتتطلب وسائل النقل اليوم رؤوس الأموال الضخمة لأنشائها والنفقات الباهظة للعناية المستمرة بها مما جعل تدخل الدولة فى عمليات الإنشاء والعناية بأمرها وإدخال التحسينات عليها واجبا ، فالدولة تعمل على نزع ملكية الأراضى والعقارات لشق الطرق ولمد خطوط السكك الحديدية ، كما تنفق الملايين ثمنا لمئات الأميال من القضبان الصلب ولبناء المحطات وشراء أحدث القاطرات والسفن وتأسيس الموانئ وإنشاء مصانع الإصلاح والترميم ، وقد دلت التجارب على أن شركات النقل ومؤسساته التى يملكها الأفراد فى حاجة دائمة إلى المال والدولة تغدق عليها الإعانات باستمرار لتبعث فيها روح الحياة والنشاط .

وتشغل ادارة هذه المشروعات بال الاقتصادى فيدرس تسيير دولاب أعمالها ونفقاتها وأجورها ومايدر رأس مالها الثابت من ربح ونسبه رأس مالها الثابت إلى رأس مالها المتداول وأفضل السبل إلى الانتفاع بهـا من الناحية الاقتصادية فى زمنى السلم والحرب وتسخيرها لخدمة الجماعات ونقل الحاصلات والمنتجات ، كما تشغل بال الجمهور الذى ينشد فيها الراحة والسهولة ورخص أجور النقل واستخدامها على نطاق واسع فى تحقيق حاجاته ، وهكذا تلجأ مؤسسات النقـل إلى التجديد لإدخال التحسينات عليها وجعلها أكثر كفاية وسرعة وراحة وضمانا وطمأنينه ، وهذا ما جعل رسائل قيصر إلى رؤساء جيوشه وكذا نابليون إلى أمراء عسكره لا ترسل بنفس الطريقة وبنفس السرعة كما هو حاصل اليوم فى تبليغ أمر من الأمور باللاسكى أو بالمسرة (التليفون) أو بالراديو ، وأصبح الوصول إلى المناطق المطلوب تعميرها بالبلدان الحديثة pays neufs من البساطة بمكان فالطائرة أولا تجس النبض وتتحسس

الموقف ثم يعقبها مد خطوط السكك الحديدية وطرق السيارات لتثبيت أقدام المستعمر .

وقد بحث وسائل النقل ناحية اقتصادية هامة وهى اتساع نطاقها وهبوط أجورها ، ولتوسيع نطاقها يبحث المختصون مدى استخدامها وانتفاع الشعب بها أو بعبارة أخرى إمكان استهلاك رأس المال فى مدة معتدلة مع تحقيق الربح المنشود وسير عربات النقل وقاطراته بانتظام فلا تعطل أو تشل بسبب من الأسباب طويلا ، كما يعملون على تحديد أجور تتراوح بين حد أقصى وحد أدنى لا تتعداها ويحقق بينهما صالح الجمهور وكذا صالح المؤسسة ، والحد الأقصى يراعى فى تحديده بحث مزايا الانتقال أى فائدته المادية وما يخلفه من خدمه أو متعه على المنتفع به او ما يضفيه على البضاعة المنقولة من جهة إلى أخرى من زيادة قيمتها أو ارتفاع فى سعرها ، أما الحد الأدنى فيراعى فيه حساب نفقة الانتقال ومايؤدى إليه استخدام وسيلة النقل من استعمال ولا يراعى فى هذه الحالة حساب النفقات العامة والاستهلاك ، ويجب أن يكون الحد الأدنى على الأقل فى مستوى ماتتكبده المؤسسة من نفقات النقل ، وهذا الحد الأدنى للسعر تضطر إلى اتباعه مؤقتا حتى لا تقف أعمال النقل فيعطل رأس المال الضخم الموظف فيه ، إذ إذا نزل أجر النقل عن هذا الحد أصبحت لا مصلحة للمؤسسة فى مزاولة أعمالها ونظرا لما تتكبده من خسارة عاجلة محققة ، ولكن مراعاتها الحد الأدنى فى أجر النقل تجعلها تستمر فى النقل والاستغلال حتى إذا اقتصرت على تحصيل نفقات عملية النقل فحسب ، ولكن يراعى تغطية مختلف نفقات المؤسسة فى سائر العمليات وفى وقت طويل ، وهذا من أسباب عجز ميزانية كثير من هذه المؤسسات واعتمادها على معونة الدولة ، وهذا ما يدفع بكثير من الاقتصاديين إلى مطالبة الدولة بادارتها مشروعات النقل باعتبارها ضرورة من ضرورات الحياة الحديثة وحتى يستطيع أن يتحمل دافع الضرائب عجزها وإدخال التحسين عليها ، فلا يقف العجز عقبة فى سبيل التجديد والإصلاح ، وإذا راعينا إنه كثيراً ماتصاب هذه المؤسسات بضربات شديدة ويختل توازنها الاقتصادى تبعا للعرض والطلب وحالة الأسواق وإن هذه المؤسسات تشتمل على رؤوس أموال ثابتة كالخطوط الحديدية والمحطات والقاطرات و لموانئ والسفن ويصعب تغييرها بين عشية أوضحاها وأنها جامدة لاتلين مع الطلب والحاجة الاقتصادية اتضح لنا جليا وجوب تأميم هذه المؤسسات وإدارة الدولة لها باعتبارها مصلحة عامه ضرورية لا غنى للشعب عنها[1] .

(١) انظر « خلاصة الاقتصاد السياسى » فى جزئين للاستاذ بودان — باريس ١٩٤٦ الجزء من صفحة ٣٧ إلى ٤٠ .

"Manuel d'Economie Politique" par Louis Baudin — 2 vols Paris 1946

وإلى جانب سير أجور النقل بين حدين أدنى وأعلى ، فتطبق على الأجور بصفة عامة أيضا سياسة الاحتكار ، ونظراً لاتحاد مختلف مؤسسات النقل التى من نوع واحد وإشراف الدولة عليها وعلى مختلف وسائل النقل أصبح من السهولة بمكان توحيد أجور النقل أو على الأقل وضعها على أسس متقاربة ، وتلقى تعريفه النقل كذلك اعتبارا لمصلحة المؤسسة وللذين يتعاملون معها وتحدد الأجور بطريقة تضمن استخدام السكك الحديدية أو غيرها وأن توضع تحت تصرف الجمهور لنقل الناس وشحن البضائع دون تذمر أو امتعاض وهنا يجب التفريق بين البضائع فالتى تحتل مساحات كبيرة فى عربات النقل مثلا وقيمتها ليست مرتفعة لاتستطيع أن تدفع أجوراً عالية فتوضع لها أجور زهيدة ، وبالعكس توضع أجور أعلى للبضائع الثمينة التى يمكنها أن تتحمل الأجور المرتفعة ، ومع مراعاة المسافات وتحديد الأجور تبعا لبعد الشقة أو قربها فالنسب ليست على وتيرة واحدة بل هى تحدد بطريقة تضمن مصلحة خزينة السكك الحديدية دون أن تلحق الضرر بصاحب الشأن وعادة تتقاضى أجوراً أعلى نسبيا على المسافات القصيرة منها على المسافات الطويلة ، كما تقل نسبه الأجور كلما طالت المسافات وكانت عمليات الشحن والنقل والتفريغ أبطأ ويراعى فى رسم سياسة الأجور بصفة عامة إن تحقق مصلحة الجمهور وتروج للبضاعة المشحونة وتبث النشاط وحركة التعامل وإن تفى بمصلحة المؤسسة أيضا فيما يتناول نفقات إنشاء المشروع ومد الخطوط وشراء القاطرات وأدوات التعبئة والتفريغ والمحافظة على المؤسسة من الناحية الاقتصادية وسد النفقات وأعمال الإصلاح والتجديد ، كما يحسب أجر كل عملية من عمليات النقل على حدة ويحدد باعتبار النفقات الجزئية لهذه العملية أى ما تصرفه المؤسسة على عملية النقل الوحيدة هذه دون اعتبار سائر النفقات فيها ، ثم يوزع على مختلف الأجور سائر النفقات وفق المصلحة والظروف وهذا ما يجعل من تعريفه أجور النقل بواسطة السكك الحديدية تعريفه تتم على سياسة الاحتكار بأسعارها المتفاوتة الدقيقة صعودا وهبوطا prix différentiels[1]

وفيما يلى شرح أهم وسائل النقل وهى : الطرق ، والنقل المائى ، والسكك الحديدية ، والسيارات ، والنقل الجوى وغيره .

---

(١) انظر « محاضرات الاقتصاد السياسى » فى جزئين لنوجارو — باريس ١٩٤٦ ، الجزء الثانى صفحة ١١٠ .

Cours d'Economie Politique par Bertrand Nogaro Paris 1946

وأيضا « محاضرات الاقتصاد السياسى » فى ستة أجزاء لكولسون باريس ١٩١٠ ، الجزء السادس (الباب السابع بعنوان تعريفة النقل) من صفحة ٢٠٧ إلى ٤٢٤

"Cours d'Economie Politique" par C. Colson, 6 vols Paris 1910.

الطرق : دخلت تحسينات محسوسة على الطرق وأمكن تعبيدها منذ منتصف القرن الثامن عشر فى كل من فرنسا وانجلترا ثم تبعتها ألمانيا وسائر دول أوروبا الغربية ، وذلك بفضل جهود المهندسين الانكليز متكالف Metcalfe وتيلفورد Telford وماكدام Macadam الذين استطاعوا فنياً بناء طرق سطحها صلب ممهد وكانت الفكرة أهملت منذ أواخر عهد الرومان ، غير أن فرنسا تفوقت على غيرها فى بادئ الأمر فى هذا المضمار تبعاً لعناية الدولة مباشرة بالطرق وإنشائها جيشاً من المهندسين المختصين يتخرجون فى مدرسة يتلقون فيها فن تشييد الطرق والجسور والقناطر علاوة على تدريب العمال لمعاونتهم ، فكان لديها فى أواخر القرن الثامن عشر طرقا فسيحة ممهدة يبلغ طولها نحو ٢٥٫٠٠٠ ميل ، وانتشرت بجوار الطرق الرئيسية بعد الثورة فى عهد نابليون ومن تبعه طرق الريف المحلية التابعة للمقاطعات والنواحى ولم يتأثر نشاط شقها حتى فى بدء مد خطوط السكك الحديدية ، أما انجلترا فكانت طرقها متأخرة عن فرنسا وذلك نظرا لفساد نظام الإشراف اللامركزى عليها وتبعيته للنواحى وإجبار ساكن الناحية Paroisse أن يعمل ستة أيام من السنة لصيانتها ولم يك دائما من روادها مما أدى إلى إدخال نظام الحواجز وتحصيل العوائد بين مفارقها المختلفة ولا يخفى أثره السيئ على حركة المواصلات ، ولقد ترددت الدولة كثيرا ولجأت إلى تعديل وتنقيح نظام «الدخولية» إلى أن أنشأت إدارة مركزية للاشراف على الطرق فى السنوات الأخيرة وجعلت مواردها المالى من ضريبة خاصة وفرضتها على السيارات ، أما فى ألمانيا وغيرها فقد بدأ نشاط شق الطرق فى أوائل القرن الماضى ، وكانت طرق بروسيا فى سنة ١٧١٥ لا تزيد على ٣٥٠٠ ميل بلغت اليوم نحو ٣٠٫٠٠٠ ميل .

وكانت الطرق الحديثة فاتحة نظام نقل جديد بواسطة عربات البريد السريعة diligences التى تنقل المسافرين والبضائع ويمكن تغيير خيولها عدة مرات على مراحل متعددة كلما هبطت مدينة كبيرة ، ولها محطات معينة وساعات قيام وإدارة محكمة وكانت تقطع من ستة إلى عشرة أميال فى الساعة ، ولا تذكر هذه العربات التى تمثل شعور القرن الفائت ونفسه الوثابة دون أن تثير ذكرى من الحوادث التاريخية والقصص المفعمة بالفاجئات ، وبينما كانت تستغرق الرحلة من لندن إلى أدنبره نحو ١٥ يوماً قبل شق هذه الطرق أصبحت بفضلها وباستعمال عربات البريد لا تستغرق أكثر من ٧٢ ساعة .

ثم خيف على الطرق الاهمال نتيجة رواج السكك الحديدية ، غير أن الحال مالبثت أن تبدلت بنجاح نقل المسافرين والبضائع بواسطة السيارات إلى حد أنها أصبحت الآن تنافس

السكك الحديدية وتتفوق عليها فى كثير من المواقف لاسيما فى النقل الداخلى إلى مسافات غير بعيدة ، ولقد تسابقت الدول الأوروبية لأغراض حربية لتسهيل التعبئة ولأغراض السياحة والتجارة فى إنشاء طرق فسيحة معبدة تسير فى عرضها عدة سيارات ، كلفتها ثمناً باهظا ، وراج النقل الدولى بواسطتها لاسيما وقد تقدمت صناعات السيارات الكبيرة المريحة مما أدى إلى عجز محسوس فى إيرادات السكك الحديدية وخاصة فى فرنسا ومما دعم بشركاتها إلى الالتجاء للدولة لمعاونتها وسد عجز ميزانيتها ، وفى مقدمة البلدان التى بالغت فى مد طرقات السيارات المسماة بالاتوستراد Autostrade ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة .

ومعظم الطرق تمدها الدولة مباشرة أو عن طريق العطاءآت وتكليف المقاولين بالاضطلاع باعباء المشروع وتنفيذه حتى لاتضيع أموالها سدى ، نظراً لبطء الإدارة الحكومية وإسرافها وخاصة فى أعمال الإنشاء التى يتقنها الأفراد ويباشرونها بدقة ولا يتكبدون نفقات باهظة لا داع لها ، ومع أن الدولة الرومانية القديمة مدت طرقها الطويلة العديدة لربط أنحاء الأمبراطورية بعضها ببعض فأن الجم من الطرق المعبدة الممتدة فى طول أفريقا الشمالية وعرضها — منذ زمن الاستعمار — وكذا المتشعبة فى أنحاء الجزر البريطانية قد قامت بها وأشرفت عليها وعلى تحصيل الرسوم من المارة شركات خاصة ، وقد بنت الأبواب والمداخل لتحصيل هذه الرسوم على استعمال الطرق ولا يزال بعضها قائما يدل عليها إلى اليوم ، وهى لاتزال تستخدم لمساعدة سائر وسائل النقل وخاصة بواسطة القنوات والأنهار فى تبادل المنافع ومد الجماعات بحاجاتها ، وذلك لأن نفقات نقل البضائع الثقيلة وإلى مسافات طويلة بواسطة الطرق البرية مرتفعة نسبياً ويفضلها فى السعر النقل فى القنوات والأنهار الصالحة للملاحة وكذا النقل بواسطة السكك الحديدية .

ولكن راجت أخيراً عمليات نقل المواد الغذائية وتموين الجيوش بواسطة قوافل السيارات الثقيلة لاسيما منذ بدء الحرب العالمية الثانية ونشاط حركات التعبئة والتموين ، وتسير هذه الوسيلة فى سبيل التحسن كما يضطرد هبوط نفقاتها ، وهى تمتاز بأن عمليات النقل بواسطتها أبسط من النقل المائى فلا يتطلب الأمر إلا تعبئة واحدة من الجهة المرسلة منها البضائع وتفريغ واحد أيضاً فى الجهة التى تصل إليها ، وهذا يوفر الجم من أجور الشحن فضلا عن اقتصاده الوقت وخاصة إذا كانت المسافات قصيرة[1] .

---

(١) انظر « الاقتصاديات الحديثة ، عناصرها ومشكلاتها » لماير جزء واحد ، نيويورك — ١٩٤٦ من صفحة ٢٩٤ إلى ٢٩٧

"Modern Economics, Elemenis and Problems" by Albert L. Meyers. New York 1946.

ولا يمكننا القول بتقدم الطرق عندنا على وتيرة الخارج ، فحتى شوارع المدن الكبرى لاتزال فى حاجة إلى كثير من وسائل الإصلاح والعناية ولا تزال السكك الحديدية هى السبيل الوحيد لربط الريف عندنا بعضه ببعض ، وقد نشأت طرق بين العاصمة والمدن الكبرى الساحلية مثل الأسكندرية والسويس وكذلك المراكز الزراعية الكبرى أو جهات السياحة الهامة مثل الفيوم ، غير أن هذه الطرق بعيدة كل البعد عن أن تشبه الاتوستراد Autostrade بحال ، ويرجع البطء والتردد فى إنشاء الطرق إلى خشية منافستها للسكك الحديدية وهبوط إيراد الأخيرة ، غير أنه فاتنا أن ندرك أن تأخر الريف وضعف حركة التبادل بين القرى البعيدة والبنادر وضعف السياحة راجع إلى عدم توفر الطرق الممهدة وأن نعلم أن طرق المواصلات المختلفة وحدة لايمكن فصلها وأن الدولة لانعدم الوسائل لتحصيل الضرائب لصيانتها ولسد نقص إيراد السكك الحديدية فى حالة نشاط حركة السيارات فى الطرق المزمع إنشائها على حساب الأولى ، وقد شرعت الحكومة منذ بضع سنوات فى الاهتمام بإنشاء الطرق لاسيما تلك التى تتطلبها الأغراض العسكرية للمحالفة المصرية الانجليزية ، غير أن الحرب العالمية الثانية ، وصعوبة الحصول على المواد اللازمة لإنشاء طرق جديدة وارتفاع أسعارها ووجوب ضغط مصروفات الدولة وغيرها من العقبات حالت دون نشاط هذه الأعمال .

أما وقد مضى على انتهاء الحرب العالمية الثانية نحو ثلاث سنوات فيحسن بالحكومة عندنا أن تبذل همة كبيرة فى شق الطرق الطويلة وقد أكل الدهر وشرب على عذر الحرب القائمة وصعوبة الحصول على المواد الأولية من الخارج ، ويجب أن تنفق عشرات الملايين من الجنيهات لتصل الطرق الصالحة عندنا بطولها من بضع مئات من الكيلومترات كما هى الحالة اليوم إلى الآلاف ، فحتما سنسترد هذه الملايين مضاعفة تبعاً لرواج الحياة الإقتصادية ونشاط التبادل والعمران ، فالطرق كما سبق أن ذكرنا إحدى السبل الهامة لدخول المدنية الريف سريعاً ولازدهار المدن والقرى ولنشاط التجارة والصناعة ولارتفاع قيمة كثير من الحاصلات والسلع التى تظل راكدة جامدة زهيدة السعر تبعاً لتعذر وسائل نقلها أو على الأقل صعوبته ، ومما يؤسف له أن ميزانية الدولة عندنا لايراعى فيها الاهتمام الجدى بالأعمال الإنشائية والإنفاق العاجل للربح الجزيل المحقق الآجل ، ومن ميزانية أربت عندنا على نيف ومائة مليون جنيه قدر الاعتماد المفتوح للانفاق على الطرق والكبارى عندنا فى ميزانية سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ بمبلغ ٣٦٧٫٢٠٠ جنية منه ٨٨٫٠٠٠ جنيه للكبارى ، كما وصل المنظور صرفه لغاية فبراير ١٩٤٨ مبلغ ٢٫٨٨٥٫٣٨٠ جنيه ويدخل فى المبلغ المذكور

مصروفات جمة إنشائية سابقة ، ووصل الاعتماد المفتوح للانفاق على الطرق والكبارى فى ميزانية سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ إلى ٤٠٢ر٩٠٠ جنيه منه ١٢٠ر٠٠٠ جنيه للكبارى ، وبلغ الاعتماد المفتوح فى ميزانية سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ لتنفيذ برنامج الخمس سنوات فيما يختص بالطرق والكبارى ١ر١٠٠ر٠٠٠ جنيه والمبلغ اللازم لإتمام الأعمال ١ر٧٠٨ر٦٠٠ جنيه ، وفى ميزانية سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ مبلغ ١ر٩٢٥ر٠٠٠ جنيه والمبلغ المنظور صرفه لغاية فبراير سنة ١٩٤٨ نحو ١ر٠١٦ر٤٠٠ جنيه ، وبلغ التقدير النهائى لتكاليف الأعمال ٤ر٦٥٠ر٠٠٠ جنيه ، أما أجور عمال الطرق والكبارى فى سنة ١٩٤٣ فبلغت ٢١٨ر٧٧٥ جنيها وفى سنة ١٩٤٤ بلغت ٢٧٧ر٦٣٧ جنيها وفى سنة ١٩٤٥ بلغت ٥٣٨ر٦٩٨ جنيها وفى سنة ١٩٤٦ بلغت ٥٩٨ر٧١٣ جنيها ، وفى سنة ١٩٤٧ بلغت ٥٠٠ر٠٠٠ جنيها ، وفى سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ قدرت بنحو ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه ، ونذكر بهذه المناسبة أيضاً ما أنفق على صيانة الطرق وهو فى سنة ١٩٤٣ بلغ ٩٦ر٩٤٢ جنيها وفى سنة ١٩٤٤ بلغ ١٦٣ر٤٢٧ جنيها وفى سنة ١٩٤٥ بلغ ١٣٩ر٥٦٩ جنيها وفى سنة ١٩٤٦ بلغ ١١٦ر٣٦١ جنيها وفى سنة ١٩٤٧ بلغ ٢٤٧ر٠٠٠ جنيه وفى سنة ١٩٤٨ قدر بنحو ٣٢٠ر٠٠٠ جنية ، ويلاحظ أن الزيادة المضطردة فى الأجور والنفقات ليس مصدرها نشاط الأعمال الإنشائية فنسبة الزيادة تفوق نسبة النشاط بمراحل ، إنما سببها زيادة أجور العمل تبعاً لغلاء المعيشة وارتفاع نفقات الصيانة بارتفاع أثمان حاجات الصيانة والمواد الأولية الخاصة بتعبيد الطرق ورصفها وهبوط الجنيه المصرى بالنسبة لسعره قبل الحرب العالمية الثانية .

النقل المائى على اختلاف أنواعه : امتاز النقل المائى منذ القدم بسهولته نسبياً ورخصه ، ولقد اشتهرت انجلترا نظراً لطول شواطئها وتعدد مجارى أنهارها منذ ما قبل التطور الصناعى برواج نقلها المائى الداخلى ولم يضعف بإنشاء الطرق المتعددة فى القرن الثامن عشر ، وقد بلغ طول القنوات هناك نحو ٤٠٠٠ ميل غير أن أهميتها أخذت تضعف أخيراً نظراً لجمود الشركات التى تستغلها هناك وعدم تعاونها فى ربط مواصلاتها وأجورها بعضها ببعض ، كما انتشرت القنوات فى القارة الأوروبية بفضل حذق المهندسين الإيطاليين والهولنديين منذ أواخر العصور الوسطى نخص بالذكر قناة لانجدوق Langedoc المشهورة وقد افتتحت للملاحة فى سنة ١٦٨١ بين خليج بسكاى والبحر الأبيض المتوسط ، وشهرة بلاد الفلاندر والأراضى الواطئة بقنواتها وأهوستها ونقلها المائى الداخلى غنية عن البيان وقد أصبحت طابعاً فى مناظرها القومية وجمال أراضيها ، فيصورها رساموها وقد اكتنفتها طواحين الهواء والقرى الصغيرة

النظيفة المتضاربة الألوان العامرة بالحياة والنشاط وتعد جزءا لايتجزأ من تاريخ الفنون والتصوير هناك ، ولقد عنيت حكومة بلجيكا بمجرد حصول الشعب على استقلاله منذ ١٨٣٠ بحفر القنوات وبلغ طولها نحو ١٫٣٠٠ ميل بينما بلغ طول القنوات فى فرنسا نحو ٧٫٥٠٠ ميل مع العلم بأن الأخيرة تزيد عن الأولى فى المساحة نحو عشرين مرة ، ولقد بدأت ألمانيا حركة إنشاء القنوات متأخرة عن سائر أوروبا الغربية حوالى سنة ١٨٨٠ بعد إنشاء الأمبراطورية ، ورمت فى حفر بعضها إلى أغراض حربية وتجارية فى آن واحد مثال ذلك إنشاء قناة كييل Kiel ، كذلك لم تأل جهداً فى تعميق مجارى أنهارها المتعددة كى تصبح صالحة للملاحة ، وبلغ طول وسائل الملاحة المائية الداخلية هناك نحو ٩٠٠٠ ، ولقد لوحظ نجاح النقل المائى الداخلى بواسطة القنوات الصناعية فى القارة عنه فى انجلترا وذلك نظراً لعناية الحكومات هناك التى غالباً ما تسد عجز ميزانيتها ، ولكن اختلفت الآراء فى صواب هذا التصرف لا سيما فى فرنسا وألمانيا ، وقال المعارضون بأن الأجدر أن تنفق الحكومات ماتجمعه من وافر الضرائب فى معاونة وسائل النقل الأخرى التى تتمشى والتطور الحديث والتى تستطيع فى حالة النهوض بها أن تسد العجز مستقبلا كالسكك الحديديه .

وكذلك أدى التطور الصناعى إلى قلب وسائل النقل البحرى رأسا على عقب بتقريب مسافاته وزيادة سرعته زيادة فائقة وزيادة حجم سفن الشحن والركاب مع تقليل النفقات ما أمكن . وقد بدأت النهضة بنجاح الامريكى روبرت فولتن Robert Fulton (١٧٦٥ — ١٨١٥) فى بناء سفينة تسير بقوة البخار سماها كليرمون Clermont مخرت عباب نهر الهدسن من نيويورك إلى البانى وقطعت مسافة ١٥٠ ميلا فى نحو ٣٢ ساعة دون حادث ، وأعقبت جهودة تجارب عدة تتناول وقاية وسرعة سفن البخار إلى أن استطاعت احداها عبور الاطلنطيق فى سنة ١٨١٩ ولكن مع الاستعانة بالقلوع أيضا فى رحلتها ، وفى سنة ١٨٣٨ استطاعت السفينتين سيريوس Sirius وجريت وسترن Grat western عبورة دون استخدام القلوع ، كما أمكن فى نحو ذلك التاريخ استبدال العجلة المحركة الجانبية للسفينة Roue بعمود السيلندر بالريشة Hélice ، ثم فى حوالى سنة ١٨٦٠ استعيض عن الخشب فى بناء السفن بالحديد وأخيراً بالصلب ، ولم تستطع السفن البخارية فى بادئ الأمر قبول عدد كبير من الركاب وشحن كميات يعتدبها من البضائع تبعا لشغل الوقود لمساحات كبيرة وقاعات متعددة فيها مما جعل أجور النقل بواسطتها مرتفعة ، غير أنه أمكن التغلب على ذلك النقص بانشاء محطات التموين فى مختلف البحار وادخال التحسينات على الآلات والاقتصاد فى الوقود ، وظلت السفن الشراعية مدة طويلة نظراً لرخص أسعارها تنافس سفن البخار التى

كانت بشق النفس تسد نفقاتها ، وكانت هناك أنواع منها مثال ذلك الكليپر Clipper شديدة السرعة فضلا عن استطاعتها نقل كميات وافرة من البضائع وكانت المدة التى تستغرقها من الصين إلى انجلترا لنقل يشائر محصول الشاى مما يضرب به المثل فى السرعة فى ذلك العهد هو نحو ثلاثة شهور وكان يتعذر على سفينة بخارية أن تجاريها فى ذلك ، ثم أخذ تقدم الملاحة السريع يأتى بثمرته فحلت السفن البخارية محل الشراعية وكان شق قنال السويس الذى لا يصلح للسفن الشراعية البتة وافتتاحه فى سنة ١٨٦٩ الضربة القاضية على الملاحة بواسطة القلوع ، وظلت سفنها تستخدم لأغراض الصيد والنقل الداخلى أو القريب ، واتجهت الجهود نحو زيادة أحجام سفن النقل مع مضاعفة سرعتها والاقتصاد ما أمكن فى الوقود لتقليل النفقات ، وأمكن باختراع الآلة الضاغطة بنماذجها المختلفة فى سنة ١٨٩٧ واستخدامها فى الملاحة البحرية اقتصاد نحو ٦٠٪ من استهلاك الفحم ، ثم حلت محل « توربينات البخار » Turbines à vapeur آلة الديزل التى تتحرك بالزيت الثقيل ، وأخيراً استخدم البترول فى تحريك السفن والطن منه يعادل خمسة أطنان من الفحم فى الاستهلاك علاوة على سهولة تخزينه وعدم الاحتياج إلى غلايات ضخمة الآلات تتحرك بآلة الفحم وإمكان الاقتصاد فى نصف عدد العمال الذين يشرفون على الأفران والآلات كما كانت الحالة قبلا ، وصار هذا فاتحة عهد جديد فى الاقتصاد فى النفقات ومضاعفة السرعة وتذليل مشاق الأسفار وتوفير وسائل الراحة فى الملاحة البحرية.

وأصبحت اليوم الأسفار ونقل البضائع والوصول بواسطة السفن البحرية فى مواعيد معينة ، وباشرت المهمة شركات ضخمة تملك ملايين الأطنان من السفن البحرية وكثيراً ما يندمج بعضها فى بعض أو تتعاقد لتوحيد أجورها وتلافى التنافس القاتل بينها كتنافس السرعة وتوزيع مناطق نشاطها وأعمالها ، ومن أمثلتها شركة البنسولار وأورينتال Le Peninsular and Oriental (تأسست سنة ١٨٣٧) والكونارد LeCunard (تأسست سنة ١٨٣٩) وهامبورج أمريكا Hamburg America (تأسست سنة ١٨٤٧) والمساجيرى ماريتيم Messageries Maritimes (تأسست سنة ١٨٥١) وعملت الدولة جهد طاقتها فى معاونة هذه الشركات التى طالما تعرضت للمآزق المالية نظراً لإنفاقها عن سعة فى سبيل إدخالها التعديل والتحسين على معداتها وسفنها ومع ملاحظة صعوبة تعويضها زيادة رأس المال بواسطة رفع أجور نقل البضائع وسفر الركاب كما فرضت الرقابة عليها حتى تضمن حسن سيرها وإنفاق الملايين التى تمدها بها بانتظام فى وجوه الإصلاح ، ولا غرو فى مساعدة الدولة لها فالملاحة البحرية هى عصب التجارة الخارجية تتوقف على سرعتها وانتظامها وكثرة عدد سفنها الماخرة المحيطات التى ترفع علم الدولة حصول البلاد على حاجاتها من المواد الأولية وسهولة تصريفها

حاصلاتها ومصنوعاتها وثراء الأهلين هناك .

غير أنه ظلت السفن التجارية الصغيرة التى يملكها الأفراد تعيش بل وتروج على هامش السفن الضخمة التابعة لكبريات الشركات تسمى السفن الهائمة على وجهها Vagabons تنقل الركاب والبضائع لمسافات قريبة وتتجه من ثغر إلى آخر بلا انتظام فى سبيل عملية من عمليات النقل إذا استطاعت ، وبفضل نشاطها ما بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٨٠ اضطرت الشركات أن تخفض أجورها .

أما النقل المائى الداخلى فى مصر فهو غالباً بواسطة النيل نظراً لصلاحيته للملاحة ، ومعظم السفن التى تمخر عبابه على الطراز القديم أجورها رخيصة ولكنها بطيئة فى جولاتها ، وهى تحمل حاصلات من الوجه القبلى من حبوب وقطن وقصب السكر وخلافها إلى العاصمة وإلى الثغور النهرية الهامة مثل المنصورة بواسطة فرع دمياط والاسكندرية بواسطة ترعة المحمودية التى حفرها محمد على منشئ مصر الحديثة ، والترع عندنا صناعية وغرضها الأساسى الرى وتعترضها عادة الأهوسة لتوزيع المياه بانتظام وكذلك لتنظيم حركة الملاحة فيها ، وفيما يختص بالنقل البحرى ونشاط التجارة الخارجية فجل اعتماد البلاد على خطوط الملاحة الأجنبية التى تحتل شركاتها شتى الأرصفة بموانىء البلاد التجارية وهى الاسكندرية وبور سعيد والسويس ، وقد أنشأ الخديو اسماعيل شركة للملاحة البحرية علاوة على إنشائه الأسطول البحرى الحربى أطلق عليها الشركة العزيزية نسبة إلى السلطان عبد العزيز كان لها سبع سفن بخارية هامة علاوة على عدد كبير من السفن الشراعية وما يجد عليها مما أوصى بصنعه فى انجلترا وهى تمخر عباب البحر الأبيض والأحمر وقد حلت محل الشركة المجيديه التى أنشئت فى عهد سعيد باشا وكان عملها محدودا ، ثم مالبث الخديو وقد تمت الشركة نموا كبيرا أن حولها إلى إدارة حكومية عرفت بمصلحة « وابورات البوستة الخديوية » وصار لها نحو ٢٧ باخرة ، وبيعت المؤسسة وسفنها فى أوائل عهد الاحتلال إلى شركة إنكليزية بأبخس الأثمان ، وأخيراً نشأت شركتان مصريتان هامتان للملاحة إحداهما حلت محل الأخيرة والثانية شركة مصر للملاحة التابعة لبنك مصر وقد أعارتهما الحكومة رعايتها ولكن حالت الحرب العالمية الثانية وشلل المواصلات البحرية دون استمرار نشاطهما واتساعهما .

السكك الحديدية : للانقلاب الصناعى كذلك شأن كبير فى مد السكك الحديدية ، ثم لرواج حركة التجارة الخارجية ونشاط المعاملات بين بلدان القارة الأوروبية شأن كبير أيضا فى اتساع خطوطها حتى أصبحت كالشبكة تغطى وجه اليابسه لا سيما بالأمم الصناعية

الكبرى وتتطلب شدة الحذر وبعد النظر ومنتهى اليقظة والعناية الفنية لحسن سيرها وانتظامه ، والخطوط الحديدية تنقل المنتجات من جهة إلى أخرى داخل القارة الأوربيه وغيرها بل وتخترق قلب روسيا وسهولها ثم فيافى سيبريا وتلوجها إلى أن تلقى عصا ترحالها بالشاطئ الشرقى لآسيا ، كما أنها تعاون الملاحة البحرية فى نقل المنتجات إلى الثغور توطئة لتصديرها وكذلك فى نقل الواردات إلى داخلية البلاد ، غير أن النقل البحرى ولو أنه دونها فى السرعة يفضلها فى الأجور تبعا لرخصه عنها .

ولقد تمشت حركة انشاء السكك الحديدية مع بدء استخدام الآلات البخارية حوالى سنة ١٨٣٠ وذلك بنجاح القاطرة الصغيرة المسماة روكيت Rocket التى اخترعها الإنكليزى جورج ستفنسن George Stephenson بعد تجارب عدة استعان فيها بخبرة عدة مخترعين سبقوه فى هذا المضمار ، واستطاعت أن تنقل حمولة قدرها ١٣ طناً بسرعة ٢٩ ميلا فى الساعة وأمكن إيصال ليفربول بمنشستر بطريق قضبان معبدة ، ولقد ذلل استفنسن العقبات التى اعترضت سلفه سواء منها الخاصة بارتفاع تكاليف النقل تبعا لاستهلاك كميات كبيرة من الفحم أو ضعف مقدرتها فى الشحن أو عدم كفاية السرعة أو التردد بين تسيير آلة بخارية فى طريق بغير قضبان أو تسييرها على قضبان ، وجعل القضبان — وقد كان استعمالها قاصراً على تسيير العربات تجرها الدواب — أساس سرعة ونجاح النقل بالسكك الحديدية ، وسرعان ما تسابقت أوروبا والولايات المتحدة فى مد السكك الحديدية التى تديرها الشركات الكبرى أو الحكومات ثم سرعان ما انتقلت الحركة إلى الهند وأفريقيا وسائر أنحاء العالم .

ولقد اضطلعت بأعباء السكك الحديدية فى الجزر البريطانية شركات خاصة تركت لها الحكومة الحرية الكاملة فى مدها ، وقامت منافسة حامية الوطيس بين الشركات فيما يختص بأجور النقل والسرعة ومناطق عملها واقتصرت مهمة الدولة على مراعاة ألا تعتدى الشركات على حقوق ملكيات الأفراد فى مدها الخطوط وأن تعوضهم التعويض الكافى مما كبدها مبالغ كبيرة ، ولكن فى سنة ١٨٥٠ أخذت تندمج شركات السكك الحديدية الصغرى فى كبريات الشركات وبرز هذا الاندماج فى شركتى لندن ونورث وسترن North western London and وشركتى ميدلاند وجريت وسترن Midland and Great Western ، وفى سنة ١٨٧٣ أنشأت الدولة لجنة السكك الحديدية لرقابة أعمال الشركات والسهر على مصالح الجمهور حتى لا يؤدى تركيزها إلى هضم حقوقه ووضعت تعريفه جديدة لأجور النقل بتصريح من البرلمان بناء على شكوى الجمهور وجعلت لها حداً أقصى لا تستطيع الشركات تجاوزه كما تدخلت

مراراً لمنع الشركات من زيادة أجورها وتوحيدها ما أمكن ، وترتب على ذلك أن انصرفت الشركات بدلا من التنافس على تخفيض الأجور إلى التسابق فى تسهيل عمليات النقل ، ولقد انتقلت السكك الحديدية فى سنة ١٩٠٤ إلى إدارة الدولة ثم ردتها الأخيرة إلى أربابها فى سنة ١٩٢١ وانحصر نشاطها اليوم فى أربع شركات كبرى تقتسم مناطق النشاط ، كما تسهر على مصالح الجمهور محكمة تعريفه السكك الحديدية التى حلت محل اللجنة ، ثم اتجهت الأفكار بانتشار المبادىء الاشتراكيه وبقبض أحزاب العمال على زمام الحكم مرات عدة إلى جعلها من أملاك الشعب بضمها إلى الدولة وتأميمها حتى تتحقق المصلحة العامة إلى أقصى حدودها .

أما فى القارة فقد اختلفت الآراء فى صدد من يضطلع بإدارة السكك الحديدية وذلك تبعاً لتردد رجال الأعمال والرأسماليين فى مد خطوطها ووقوف الحكومات مكتوفة اليدين لا تتدخل لمساعدتهم علاوة على ما كانت تشترطه الدولة من قيود الرقابة الشديدة ، ولقد تضاربت الآراء فى فرنسا فى منح الشركات امتيازات انشاء وإدارة السكك الحديدية أو فى إنشائها بمعرفة الدولة ، وبينما كان رجال الاقتصاد والأعمال يرون الرأى الأول على نسق النظام الانكليزى كان رجال السياسة وعلى رأسهم لمارتين Lamartine يرون وجوب امتلاك وإدارة الحكومة للسكك الحديدية أو على الأقل الإشراف عليها ، وفى سنة ١٨٤٢ أمكن التوفيق بين الرأيين بأصدار قانون السكك الحديدية الذى يبيح للشركات مدها بمعونة الحكومة وإشرافها ، فكانت تقدم الاراضى اللازمة لمد الخطوط بينما الشركات تقدم مواد الصناعة اللازمة وفى نظير التسهيلات التى تمنحها الدولة فرضت الرقابة الدقيقة عليها فيما يختص بأجور النقل وراحة الركاب ووقايتهم من الاخطار كما وزعت على الشركات مناطق أعمالها ، واشترطت أن تصبح المنشآت ملكا للدولة بعد مدة طويلة بانتهاء امتياز الشركات ، ولقد بلغ عددها بعد اندماجها وتركيزها ستة هى شركات الشمال والشرق والغرب والجنوب وأورليان باريس وليون البحر الأبيض المتوسط ، وشجعتها الحكومة فى مواصلة مد الخطوط فى البلاد وضمنت لها فى اتفاق عقدته معها سنة ١٨٥٩ حدا أدنى للربح فى الخطوط الجديدة فى نظير أن تؤول للدولة أرباحها إذا فاقت حدا معينا ، كذلك شجعت قيام شركات صغيرة متعددة تمد خطوطا حديدية ثانوية فى طول البلاد وعرضها ، ولكن ازاء فشل هذه الشركات اشترت الدولة خطوطها ، وفى سنة ١٨٨٢ بلغ ما استغلته الدولة من خطوطها نحو عشرة آلاف ميل معظمها كانت تستغلها بخسارة مما دفع بها إلى اسناد استغلالها للشركات الكبرى القائمة نظير أن تضمن لها حدا أدنى للربح ، ووصلت طول الخطوط فى فرنسا فى

سنة ١٩٣٤ إلى نحو ٤٥٫٥٠٠ كيلو متر وحركة النقل السنوية مقدرة بالأطنان الكيلو متريه نحو ٣٢٫٥ مليار ، غير أن الشركات عانت فى فترات كساد متعددة أزمات مالية شديدة مما حدا بالدولة إلى معونتها كما دفع بها إلى شراء شركة الغرب فى سنة ١٩٠٨ وقد أصبح عجز ميزانيتها مزمنا ولكن دون أن تصل إلى نتيجة حاسمة ، ولا تتردد الدولة فى فرنسا فى معونة كبريات شركات الامتياز وفى التدخل فى إدارة ونظم شركات السكك الحديدية الكبرى للتوفيق بين مصالح الجمهور وأصحاب رؤوس الأموال ، وعقدت الدولة مع شركات السكك الحديدية فى فرنسا اتفاقا جديدا بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٢١ كان أساسا لنظام السكك الحديديه هناك مدة ، وقد صدق علية بقانون فى ٢٩ أكتوبر من نفس العام وبموجبة ينشأ صندوق عام لجميع الشركات لسد عجز ميزانياتها وإعانة الخطوط الفقيرة من أموال الخطوط الثرية الرائجة وجلها فى مقاطعات الشمال الصناعى حيث تنشط حركة النقل وشحن المواد الأوليه والبضائع ، وكذا منح مكافآت على حسن الإدارة على أن تتعاون الخطوط على اختلافها برفع أجور النقل على أساس تفاهمها فى هذا الصدد وموافقة الحكومة على الزيادة وذلك لسد حاجاتها دون معونه خارجيه ، غير أن استمرار العجز وقد كان مؤقتاً فأصبح مرضا مزمنا أدى بالدولة فى سنة ١٩٣٧ إلى وضع نظام جديد لشركات السكك الحديدية فى فرنسا هو إنشاء شركة مختلطة يطلق عليها الشركة الأهلية للسكك الحديدية الفرنسية La Société Nationale des Chemins de fer francais وهذه الشركة تعمل تحت إشراف الدولة ورقابتها الدقيقة ولهذه كل المصلحة فى تتبع خطوات نشاطها وتوجيهها التوجيه الصحيح فى سبيل رفاهة الشعب[1] .

ولقد مالت الحكومات الاشتراكية والشعبية هناك إلى وضع الدولة يدها على كبريات المؤسسات الرأسماليـة تنفيذا لبرنامجها الاقتصادى وانقاذاً للجمهور من تعسف شركات الاحتكار الضخمة .

وقام زعيم الاقتصاد القومى الألمانى فردريك لبست عقب عودته إلى بلاده من الولايات المتحدة فى سنة ١٨٣٢ التى سافر إليها مكرها لآرائه الحرة بدعاية واسعة لمد السكك الحديدية هناك بزعامة بروسيا ، وعمت الحركة هناك ولم تأت سنة ١٨٥٠ إلا والمانيـا تحكم على خطوط فرنسا ، ولقد انشأت الأمارات الألمانية خطوطا عدة تديرها الحكومة كما مدت

---

(١) انظر « محاضرات الاقتصاد السياسى » لنوجارو جزء آن طبع باريس — ١٩٤٦ — الجزء الثانى صفحة ١٠١ .

"Cours d'Economie Politique" par B. Nogaro 2 vols, Paris 1946.

الشركات خطوطا أخرى ، وعقب تكوين الوحدة الألمانية سعى بسمارك لتوحيد كافة خطوط الريخ ولكنه لم ينجح واكتفى بإنشاء سكك حديدية حكومية موحدة فى مملكة بروسيا ، كما أنشئ فى سنة ١٨٧٣ مكتب السكك الحديدية ، Office des chemins de Fer لتوحيد العمل بين الخطوط وكذلك لتوحيد شروط النقل وأجوره .

أما بلجيكا فهى إحدى الأمثلة البارزة لإدارة الدولة للسكك الحديدية ، وقد أضطلعت الحكومة هناك عقب إعلان استقلال البلاد بمهمة مد الخطوط وادارتها على نفقة الجمهور بناء على برنامج ضخم بدأت العمل به فى سنة ١٨٨٣ واستغرق تنفيذه ١١ سنه أصبح لدى بلجيكا فى نهايتها خطوط متعددة كانت تمر بواسطتها بالترانسيت Transit أى بدون تفريغها فى بلجيكا كمية كبيرة من تجارة بلدان الشمال مما كان يتعذر على الشركات الخاصة تنفيذه فى مدة وجيزة ولاسيما والحكومة لم تحصل على ارباح عاجلة نظير نفقاتها الضخمة ، ولكن هذا لم يمنع الشركات من إنشاء خطوط طويلة هناك بل ولقد شجعتها الحكومة على ذلك وبلغ طول خطوطها فى سنة ١٨٧٠ ضعف خطوط الحكومة ، ولكن أخذت الأخيرة فيما بعد كى توحد قواعد النقل وأجوره وتسهل حركته فى شراء خطوط الشركات تباعا وفى سنة ١٩٠٦ كانت جميع الخطوط فى يدها .

وتقوم السياسة العامة لانشاء ورواج السكك الحديديه وكذا لتحديد أجور النقل وعموماً العنايه بنواحى المشروع المختلفه على أساس أن مصلحة الشعب فى بلد ما تقتضى تنظيم السهر على نقل البضائع والأشخاص بانتظام وبدون انقطاع مع توفير وسائل الراحة وتحديد أجور متعدلة لعمليات النقل ، ولا يمكن أن تتحقق المصلحة العامة على الوجه الأكمل إلا باضطلاع الدولة بهذه المهمة الخطيرة باعتبارها المشرفه على رفاهة الجماعة ، والدولة بدورها لا تستطيع أن تقف مكتوفه اليدين تجاه إنشاء خطوط حديديه مهمتها الأساسية التجارة والربح دون تحقيق سائر الأغراض وفى مقدمتها مراعاة صالح الجمهور وإلا وقف مد الخطوط الحديديه عند حد الخطوط المضمونة الكسب وافتقرت كثير من المقاطعات والمدن إليها ولا يخفى أنها اليوم أهم وسائل النقل الحديثة داخل القارات وخاصة للمسافات الطويلة ، بل أن مد الخطوط الحديديه كما يقول بعض الاقتصاديين يأتى فى أعقابه الانتاج ونشاط حركة التبادل والتجارة ، وقد وضحت هذه الظاهرة فى البلدان الحديثه مثال ذلك كندا وغرب الولايات المتحدة ، فأن مراكز الإنتاج والصناعة والمدن التى تعج بالأهلين وبالحركة والنشاط التجارى وضعت السكك الحديدية حجرها الأساسى وذلك باختراقها قلب الأحراش والأراضى الواسعه القحلاء وبلدان

الثروات البكر ، فانتقل إليها الناس وعمر العمران المناطق على ضفتى الخطوط الممتدة التى تجتاز القارة من أدناها إلى أقصاها وتربط المحيط الأطلنطى بالمحيط الياسفيكى ، وهكذا ساهمت السكك الحديديه فى تركيز مناطق الصناعة وازدهارها فى أواخر القرن الماضى واوائل قرننا الحالى وهى تساهم اليوم تبعا للحاجه الاقتصاديه وتطور الإنتاج والصناعة واتباعهما سياسة الاستكفاء فى ربط مختلف مراكز الصناعة الحديثة فى الدولة بعضها ببعض واتصالها بالجهات الرئيسية للاستهلاك .

ومع تسليمنا بوجهه نظر الأشتراكية وهى ضرورة عناية الدوله عنايه قصوى بوسائل النقل وتشجيع إنشائها ومد الخطوط الحديديه كلما أتيحت الفرصه فلا تنظر إلى ناحية الكسب فحسب وإلى أن المشروع هو مؤسسة للربح شأنه شأن شتى الشركات الصناعية ، ومع تسليمنا أيضا بفكرة أن إنشاء السكك الحديديه هو خدمة عامة وضرورة ملحة وأن الدولة تمد الخطوط لخدمة الشعب كسائر المشروعات العامة التى تباشرها فى سبيل رقى البلاد وأخذها بأسباب النهضة الحديثة ، فلا يمكننا أن ننكر أنّ رواج السكك الحديدية وانتشارها فى بلد ما ثم اتصالها بمختلف الأصقاع والأقطار رهين أصول اقتصاديه واجتماعية وفنية يتعذر اغفالها ، وهى تتلخص فيما يأتى : —

١ — **التقدم الصناعى الفنى** : فما نراه اليوم فى قاطرات السكك الحديدية وعرباتها غيره منذ نصف قرن ، وكانت سرعة القاطرة فى أواخر القرن الماضى من ٤٠ إلى ٥٠ كيلو مترا فى الساعة ، وتصل اليوم قوة القاطرة من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ حصان وتبلغ من ١٠٠ طن إلى ١٦٠ طن وتصل سرعتها إلى أكثر من ١٤٠ كيلو متر فى الساعة ، كما تصل سرعة السيارات السريعة التى تسير على القضبان Autorails ultra repides إلى ٢٠٠ كيلو متر فى الساعة ، كما وصلت حمولة بعض القاطرات الى أكثر من عشرة آلاف طن من الأملاح المعدنية ، وقد زودت القاطرات بعربات للركاب تتوفر فيها كافة أساليب الراحة وقد ضربت السكك الحديدية بالولايات المتحدة الرقم القياسى فى الراحة والمتعة طوال رحلاتها من شاطئ الأطلنطى شرقا إلى كاليفورنيا والغرب السحيق ، وزودت أيضاً بعربات التبريد Wagon-frigorifiques لحفظ المنتجات التى يخشى عليها من التلف[1] والعطب ، وصار

(١) انظر « السكك الحديدية » لبيير دى فو ، جزء واحد — باريس سنة ١٩٤٣ ، صفحة ٤٩ ومابعدها

"Les Chemins de Fer" par Pierre Devaux, Paris 1943.

من الممكن مع سرعة النقل لمسافات بعيدة تبادل المنتجات المعرضة للعطب السريع كالفاكهة والخضروات ، كما ضوعفت وسائل الضمان لتوقى المصادمات وإزهاق الأرواح البريئة بشتى علامات الوقوف والخطر أو المرور والأمان التى تتحرك « أو توماتيكيا » automatique ، كما أدى الإنتاج الفنى على نطاق كبير وإدخال شتى التحسينات الصناعية على سير القطارات ومد آلاف الكيلو مترات باستمرار إلى جعل القطار فى متناول الجميع وإلى نزول الأجور وكان آخر سنة ١٩١٣ يعادل ثلث أجر سنة ١٨٤١ وهو فى بدء إنشائه .

وكان بديهى أن يترتب على نزول أجور النقل بالسكك الحديدية وتحسين وسائل استخدام هذه المواصلات أن تتشعب فوق ظهر البسيطة كما تتشعب الشرايين فى جسم الإنسان أو شتى الأعصاب المتفرعة عن الأعصاب المركزية فى الدماغ وفى العمود الفقرى إلى سائر أنحاء البدن ، وأدى تشعبها بدورة إلى تزايد التبادل وفتح أسواق جديدة وموارد إنتاج وتصريف وإلى زيادة الثروة القومية زيادة كبيرة لم تستطعها سائر وسائر النقل نظرا لاستمرار حركة النقل بواسطة السكك الحديدية ومقدرتها الفائقة المضطردة الزيادة على نقل الناس والحاجات

٢ — **أثر البيئة الاقتصادية** : يلاحظ أن كثافة وسائل النقل تزيد فى البلدان ذات الحياة الاقتصادية المعقدة economie complexe مثل انجلترا وألمانيا وبلجيكا وخاصة بجوار مصادر المواد الأولية التى تزود الصناعة بمنتجات ثقيلة الوزن أو كبيرة الحجم كمستخرجات المناجم والملاحات عنها فى غيرها ، وإن غزارة إدرار السكك الحديدية للإيراد تتمشى مع تعدد وسائل النقل وكثافتها فكلما ازدادت ارتفعت بالتبعية أرباحها ، وحيث الزراعة يانعة مزدهرة والصناعة رائجة تسير بخطوات حثيثة إلى الأمام تأتى وسائل النقل وضمنها السكك الحديدية بالأرباح المنتظرة ، وهذا مشاهد مثلا فى شركة سكك حديد شمال فرنسا فقد كانت دائماً أكثر شركات النقل رواجاً رغم تعدد وسائل النقل هناك وكثافتها وذلك نظراً لنشاط الصناعة وازدهار الزراعة فى هذه البقعة الهامة من فرنسا غير أن ما يلاحظ فى نشاط السكك الحديدية إبان الرخاء لا يمكن ملاحظته إبان الركود والتدهور الاقتصادى ، إذ أن الحالة تظل كما هى فتحتفظ البلاد بعمدات النقل بالسكك الحديدية على ضخامتها رغم الأزمة الطاحنة وفى هذه الحالة تنزل أرباحها أو قد تزيد خسائرها على أرباحها ولا يبقى الدخل بنفقات الصيانة والإدارة وتسيير دولاب العمل وذلك تبعاً لضعف حركة النقل رغم انتظام سير القطارات ، ويلاحظ هذا أيضاً فى حالة منافسة وسائل النقل الجديدة للسكك الحديدية القائمة وفى مقدمتها النقل بواسطة الطرق البرية .

وفيما يختص بأثر السكك الحديدية فى الحياة الاقتصادية وبالعكس فيجب التميز بين البلدان الحديثة والبلدان القديمة التى استغل كل شبر من أرضها ، ففى الأولى تقوم السكك الحديدية بالدور الأول ، وكما يقول الأمريكيون « القاطرة تطرد أمامها الغزلان » ، وفى الثانية حيث استغلت موارد الثروة إلى أقصى حدود الاستغلال ويضطرد هـذا الاستثمار فى حدود طاقة البـلاد الاقتصادية هى التى تعاون فى المحافظة على السكك الحديدية القائمة ، وبقدر الاستغلال تكون العناية ، بالسكك الحديدية التى أنشئت طبعاً منذ مدة لا يستهان بها .

٣ — *تدخل الدولة* : إن ضخامة مشروعات إنشـاء السكك الحديدية وما تتطلبه من أموال طائلة ووجوب نزع ملـكية الأراضى لإنشاء الخطوط والمحطات وملحقاتها فوقها وخطر المغامرة التى قد لا يكتب لها النجاح السريع — كل هذه العوامل تؤثر فى ميـدان المنافسة الحرة بين خطوط السكك الحديدية المختلفة ، بل تجعل هذه المنافسة ضارة بصـالح المؤسسات وكذا بصالح الجمهور ، ونضرب لذلك مثلا كندا فهناك خطان لشركتين مختلفتين يخترقان البلاد عرضاً من شرقها إلى غربهـا ويربطان الاطلنطى بالباسفيك ويصلان نفس الجهات ويؤديان خدمة مزدوجة لإصقاع رقيقه السكان والحال مواردها الاقتصادية المستثمرة محدودة وقد ابتلع إنشاؤها ادخار كثير من الأهلين ، وكذا الولايات المتحدة فإن التنافس بين شركات السكك الحديدية هناك كان غريباً فى بابه عنيفاً بل وسار فى طريق غير مشروع فى كثير من الأحوال ، وقد رأينا الشركات لوضع حد لخسارتها وللمنافسة الشديدة بينهـا تعقد اتفاقات مع بعضها البعض لتتقى الإفلاس المحقق ووضع الدولة فى النهاية يدها عليها لضمان الصالح العام والسير بها فى الطريق القويم ، وقد انتهى الأمر هناك بتشكيل لجنة حكومية لمراقبة أعمال الشركات وذلك منذ أواخر القرن الماضى .

وقد يتعدى غرض الرقابة الحـكومية مصلحة الجمهور إلى المصلحة الحربية والخوف من الغزو فتتدخل الدولة لا فى تنظيم المشروع فحسب بل أيضاً فى نظام مد الخطوط الحديدية والمسافات التى تفصل القضبان وأبعادها ، وذلك لـكى تقى الوطن شر الغزو الأجنبى والحشد السريع للعدو على حدودها وتعبئته وهجومه المفاجىء عليها ، وهذا ماجعل الحـكومتين الروسية والأسبانية ترسمان خطوطاً حديدية أوسع من سائر خطوط القارة وجيرانها لتتقيا شر الغزو المباغت ودخول العربات المصفحة المحملة بالجند والعتاد عقر دارهما[1] .

---

(١) انظر « محاضرات الاقتصاد السياسى » لبودلن ، الجزء الثانى من صفحة ٤٠ إلى ٤٣ .

أما عندنا فالسكك الحديدية الرئيسية تديرها الحكومة ولا تمتلك الشركات غير خطوط ثانوية عتيقة للنقل الريفى ليس لها تأثير يذكر فى سياسة النقل البرى فى البلاد وتوجيهها وأهمها سكك حديد الدلتا الضيقة ، وقد بدئ فى مد السكك الحديديه فى البلاد سنة ١٨٥٢ عقب اتفاق الوالى عباس الأول مع الانكليزى روبرت ستيفنسن Robert Stephenson على مباشرة هذا المشروع وقد كان خبيرا عالميا فى شئون السكك الحديدية وذلك تشجيعا لحركة النقل بين أوروبا والهند عن طريق الاسكندرية والسويس ، وفى سنة ١٨٥٦ كان الخط بين الاسكندرية والقاهرة قد تم ثم استمر العمل لانجاز المشروع وفى نوفمبر سنة ١٨٥٨ كانت قد تمت مرحلته الثانية الهامة لإيصال القاهرة بالسويس ، وفى سنة ١٨٦٧ كان حفر قنال السويس سائرا على قدم وساق فامتد خط آخر إلى الزقازيق ثم إلى الاسماعيلية ، وأخذت تعم الخطوط القطر كما انشئت خطوط الضواحى لا سيما خط حلوان وقد كان ملكا لشركة خاصة اشترته الحكومة منها فى سنة ١٩١٤ ، وبلغ امتداد السكك الحديدية إلى أسيوط فى سنة ١٨٧٤ ثم إلى قنا فى سنة ١٨٩٧ ، كما أنشىء فى سنة ١٨٨٤ خط من أسوان ألى الشلال لأغراض النقل الحربى فى حملة السودان الأولى ، أما الخط بين قنا وأسوان فأنشأته شركة خاصة ولكن الحكومة اشترته منها وافتتحته للجمهور فى سنة ١٨٩٨ نظير تعويض سنوى قدره ٢٤٫٧٥٠ جنيها ينتهى وفاؤه فى سنة ١٩٧٨ ، ولقد امتدت الخطوط إلى الواحة الخارجية وكذلك إلى مريوط ثم مرسى مطروح أخير ، واتصلت الخطوط المصرية بسكك حديد فلسطين الشام منذ الحرب الماضية عن طريق القنطرة بفتح الانكليز فلسطين وتسهيلهم وسائل المواصلات لأغراضهم العسكرية ، وقد زادت حاجات النقل من البلاد تبعا لتزايد عدد السكان واضطراد النشاط الاقتصادى فزاد عدد القاطرات من ٣٧٢ فى سنة ١٩٠٠ إلى ٧٢١ فى سنة ١٩٣١ ، كما وضع برنامج فى سنة ١٩٢٥ لتنفيذه على ست سنوات سدا لعجز الآلات تبعا لإجهادها واستنفاذها فى الحرب الماضية بشراء ٢٤٠ آلة جديدة قيمتها ١٫٢٨٦٫٥٠٠ جنيها وأضيف إلى ذلك فى سنة ١٩٢٦ شراء عربات بخارية لأغراض النقل فى الضواحى والمناطق المختارة وبلغ عددها فى ابريل سنة ١٩٣٢ نحو ٢١ عربة ، علاوة على ذلك فهناك عربات الديزل التى ضمت إلى الخدمة أيضا فى السنوات الأخيرة ، كما زاد عدد العربات ومقدرتها على نقل الأفراد ففى سنة ١٩٠٤ كان عددها ٧٨١ تسع ٢٩٫٢٠٠ راكب وفى سنة ١٩٣١ أصبح ١٫١٠٣ تسع ٦٠٫٢٠٠ مسافر ، كما أخذت المصلحة تستبدل العربات الخشبية بعربات الصلب شيئا فشيئا وأحلت الإضاءة الكهربائية محل الإضاءة بالغاز ، وارتفع عدد عربات البضاعة من ٧٫٧١٣ عربة

فى سنة ١٩٠٤ إلى ١٦ر١٤٢ عربة فى سنة ١٩٣١ وكان عدد العربات الجديدة التى ضمت للخدمة فى الست سنوات التى تنتهى فى سنة ١٩٣١ هى ٢و٨٩٠ عربة بلغ ثمنها ٦٦١ر٠٠٠ جنيه ، ولقد تعددت مصانع الإصلاح والمحافظة على معدات النقل وتركيب الفاطرات والعربات فهناك المصنعان الرئيسيان بالقبارى وبولاق وفى مقدورهما المحافظة على صلاحية ٥٤٤ قاطرة و ١ر٣٨٠ عربة ركاب و ١١ر٣٢٠ عربة بضائع للعمل وفى استطاعة مصنع أبى زعبل التابع لبولاق إصلاح ١٢٠ قاطرة سنويا ، وهناك كذلك مصانع إضافية بالمنيا والمطاعنة وغيرهما ، واضطردت زيادة حركة نقل المسافرين والبضائع ففى سنة ١٨٧٧ بلغ عدد المسافرين ٢ر٢٦٥ر٠٠٠ ووصل فى السنوات الأخيرة إلى نحو ٣٠ مليوناً سنويا يدفعون أكثر من مليونين ونصف مليون من الجنيهات ، وفى نفس السنة المذكورة بلغت أطنان البضائع المنقولة نحو ٦٨٨ر٠٠٠ وقاربت فى السنوات الأخيرة خمسة ملايين طن إيرادها نحو أربعة ملايين جنيه ولا شك أن الحركة تضاعفت بفعل الحرب الحاضرة ويقدر رأس المال فى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ بنحو ٣٥ مليون جنيه يدر ربحا صافيا بعد خصم مختلف النفقات بما فى ذلك نفقات المحافظة على رأس المال قدرة ١ر٣١٥ر٠٠٠ جنيه أى بواقع ٣ر٧٥ فى المائة تقريبا بالنسبة لرأس المال .

وبلغ عدد الموجود بالعهدة حتى ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٦ نحو ٦٢٢ قاطرة و ١٣٤٨ عربة ركاب و ١٦٠٦٤ عربة بضاعة و٢٩ عربة بخارية و١٨ عربة من ذات الاحتراق الداخلى و ٦ عربات تفتيش ، وهذا العدد يقل عما كان فى العهدة حتى أول ديسمبر سنة ١٩٣١ فقد كان عدد الفاطرات ٧٢٥ وعربات الركاب ١٥٨٦ وعربات البضاعة ١٦١٧٥ والعربات البخارية ٢١ وعربات التفتيش ٦ ، وهذا النقص راجع إلى صعوبة تجديد المستهلك فى سنى الحرب

وطبيعى أن يزيد تقدير رأس مال السكك الحديدية عندنا اليوم زيادة كبيرة عن قيمته فى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ تبعا لتضخم النقد ونزول الجنيه المصرى بالنسبة للذهب إلى خمس قيمته الأصلية ، غير أن مصلحة السكك الحديدية للحكومة المصرية لا ترى هذا الرأى فى تنظيم شئونها المالية وتقدر رأس المال حسب التقدير المالى العام لسنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ بمبلغ ٣٩ر٧٦٦ر٤٨٩ جنيها وهو لا يزيد عن تقدير سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ إلا بنحو خمسة ملايين جنيه ، ووصلت صافى الإيرادات لميزانية السنة المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ وذلك حتى آخر إبريل سنة ١٩٤٦ إلى ١٤ر٣٤٢ر٠١٥ جنيها كما بلغت المصروفات نفس المبلغ أما مصروفات التشغيل فبلغت نحو ثمانية ملايين جنيه أى أن المصلحة درت إيراداً صافياً قدره نحو ستة ملايين من الجنيهات وهكذا زادت نسبة الإيراد إلى رأس المال إلى نحو ١٧٪

وقد كانت نحو ٣٪ فى الأوقات العادية وذلك فى اعتبار تقدير المصلحة ، وفى ميزانية سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ وذلك حتى آخر إبريل سنة ١٩٤٧ بلغت ١٢٫٢٧٠٫٥٢٤ جنيها ويقابلها نفس المبلغ فى المصروفات ، ومصروفات الصيانة لسنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ كانت ١٫٢٦٨٫٣١٦ جنيها ولسنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ كانت ١٫٣٨٣٫١٠٨ جنيها ، وقدر المبلغ المصرح به فى ميزانية سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ لمشروع الخمس سنوات لأدخال التجديد والتحسين على السكك الحديدية بنصف مليون جنيه للقاطرات وعربات الركاب والبضائع ، وأنفق منها حوالى ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وعدد القاطرات التى تعاقدت مصلحة السكك الحديدية على شرائها من أكتوبر سنة ١٩٤٥ إلى يولية سنة ١٩٤٦ بما فى ذلك قاطرات الديزل بلغ ٦٥ قاطرة وعربات الركاب من مايو سنة ١٩٣٨ إلى اكتوبر سنة ١٩٤٦ بلغت ١٦٧ عربه وعربات البضائع التى تعاقدت على شرائها المصلحة خلال سنة ١٩٤٦ هى ٣٢٢٨ عربة بما فى ذلك صهاريج المازوت والعربات الثقيلة التى حمولتها ٣٥ طنا ، وبلغ طول الخطوط الحديدية للحكومه المصريه عندنا حتى السنة المالية سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ نحو ٥٧٧٦ كيلو متر المفتوح منها للنقل ٣٦٠٤ كيلو مترا وحتى سنة ١٩٤٢ — ١٩٤٣ نحو ٦٥٥٤ كيلو مترا المفتوح منها للنقل ٣٨٠٩ كيلو مترا وحتى سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ نحو ٦٨٠٥ كيلوا مترا المفتوح منها للنقل ٤٠٦٣ كيلو مترا وفى سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ نحو ٦٧٩٩ كيلو مترا المفتوح منها للنقل نحو ٤٠٦٥ كيلومترا وفى سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ نحو ٦٧٩٧ كيلو مترا المفتوح منها للنقل ٤٠٦٤ كيلو مترا .

وتضع الدولة عندنا نصب عينيها أن تجعل من السكك الحدية مشروعا استغلاليا محضا يأتى بربح مضمون لتغذية الميزانية العامة رغم فصلها ميزانية السكك الحديدية عن هذه وقد نجحت نجاحاً بالغا فى غايتها فالسكك الحديدية كمشروع تجارى استغلالى نموذج يحتذى به ، غير أن الأفكار فى الخارج اتجهت اليوم إلى اعتبار كبريات المشروعات العامة التى تقدم الخدمات الضرورية للجمهور كوسائل النقل البرى والبحرى والإضاءة ومؤسسات الرى ومياه الشرب وأعمال التأمينات والماجم وإدارة الموانىء غرضها الأساسى بل واجبها الأول خدمة الشعب ، وأنه يحسن والحالة هذه أن تضطلع بها الدولة حتى لا تدع مجالا لأطماع الرأسمالية واستغلالها للجمهور استغلالا غير مشروع ، وأن لا غبار على تصرفات الدولة إذا أنفقت فى سبيل تقدمها ونشاطها عن سعة بما يعود على الأهلين بالنفع دون تهور أو تبذير ولم يتحقق الربح العاجل ، ولقد ترددت الدولة طويلا فى شق الطرق حتى لا تؤثر فى إيراد

السكك الحديدية كما لم تشجع النقل النهرى وتدخل عليه وسائل الإصلاح الحديثة وهو إحدى وسائل النقل الهامة القليلة التكاليف عندنا لا سيما إبان مواسم المحاصيل فضلا عن وقوع مراكز التموين وتصريف الحاصلات الرئيسية وفى مقدمتها العاصمة على شواطئه ، وحبذا كذلك أن تتصل خطوطنا الحديدية بالخطوط العالمية الأخرى بل وأن تمتد مع شىء من التضحية إلى البلدان التى تربطنا معها أواصر الدين واللغة والعادات والخلق ، مثال ذلك مختلف أقطار الشرق الأدنى الشقيقية ، وحبذا أن نوفق اقتصادياً وفنياً إلى توفير القوى المحركة لدينا بكهربة الخطوط عن طريق توليد الكهرباء من مساقط المياه وإلى إحلال قاطرات الكهرباء محل قاطرات الفحم تدريجاً وتنشيط حركة استخدام هذا الوقود النفيس وجعله يتمشى وحاجات النقل .

النقل بالسيارات : إن نشاط النقل بواسطة السيارات يتبع حتما إنشاء الطرق وتعددها والعناية بها ، وكلما زادت الطرق الفسيحة المعبدة راجت حركة النقل بالسيارات ونشطت صناعة السيارات ، وقد رأينا هذه الظاهرة فى مختلف بلدان الغرب وخاصة فى الولايات المتحدة وفرنسا ، وهذا ما حدا بإيطاليا وألمانيا وغيرهما إلى إنشاء الطرق الفسيحة « الأوتوستراد » Autostrade لأغراضها العسكرية وللسياحة ، وإن الطرق فى فرنسا التى يبلغ طولها نحو ٦٣٠٫٠٠٠ كيلو متراً وجلها معبدة وصالحة للسيارات وكثرة خطوط السيارات المنتظمة هناك ونشاط الصناعة الفرنسية للسيارات روجت للسياحة هناك وبعثت روح الحياة فى شتى مدن الريف البعيد والمناطق الجبلية النائية فى السافوای Savoie والجورا Jura والبرانس Pyrenée وخلعت على بلدان المياه المعدنية دخلا عميماً لا عن طريق سكان البلاد فحسب بل عن طريق الأجانب الذين يفدون زرافات بسياراتهم للاستشفاء والاستجمام والراحة ، وقد كان عدد السيارات هناك فى سنة ١٩٠٠ نحو ٣٠٠٠ سيارة فزاد الرقم حتى سنة ١٩٣٨ إلى نحو ٢٫٢٧٠٫٠٠٠ سيارة وهذا يدل دلالة واضحة على أن السيارة أصبحت فى خدمة الجميع (١) l'automobile s'est vulgarisée ، وفعلا أصبح فى خدمة الفرد اليوم لا السيارة الخاصة فحسب بل أيضاً عربات الشحن ونقل البضائع camions وسيارات السياحة ونقل الناس داخل المدن وخارجها autobus ، غير أن الدولة وقد خشيت أن يؤدى رواج حركة السيارات إلى إضعاف إيرادات السكك الحديدية وهى تمثل رؤوس أموال ثابتة يصعب تحويلها فضلا عن أنها ثروة قومية قتلها يؤدى إلى إصابة البلاد بفقر الدم اقتصادياً مدة وقد أضحت جامدة لا تستطيع حراكا ولا ينتفع بها عمدت إلى فرض ضريبة باهظة على السيارة ووقودها .

(١) انظر « محاضرات الاقتصاد السياسى » لبودان الجزء الثانى ، باريس ١٩٤٦ ، صفحة ٤٧ .

ويعزى نمو وسيلة النقل بالسيارات إلى عوامل عدة أهمها : التقدم الفني فى صناعة السيارات وسرعتها وقدرتها على التحمل مع توفير استهلاك الوقود وتزويدها بوسائل الراحة وضمان حياة المسافر فيها بمتانة أدوات إيقافها freins وبوضع زجاج غير قابل للكسر فى هيكلها الخارجي ومنافذها حتى لا يتعرض ركابها فى حالة اصطدامها للجراح البليغة وللقتل ، ويضاف إلى ذلك استمرار نزول أثمانها ونفقات تشغيلها وصيانتها إلى حد أن أصبحت من الناحية الاقتصادية أوفر من السكك الحديدية فى حالة نقلها عدة أفراد ، كما أنها تقوم بخدمات لا تستطيع السكك الحديدية الاضطلاع بها فهى تنقل الناس إلى حيث يشاءون مباشرة ولا تكبد أصحابها نفقات إنشاء المحطات والمخازن الضخمة ومد القضبان الصلبة آلاف الكيلو مترات وتجميد أموال يصعب فيما بعد تحويلها .

غير أن أهم عيوبها تعرض المسافرين فيها للأخطار ، فالضمان فيها أقل من ضمان السفر بواسطة القطارات ، وتدل الإحصاءات لسنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ فى فرنسا على أن الوفاة من حوادثها عشرة أمثال حوادث الوفاة من السكك الحديدية ، وهذا يعزى إلى عدم مراعاة الدقة فى اختيار سائقى السيارات وسهولة إعطاء رخص القيادة بعكس الحالة فى اختيار قادة القاطرات ومراعاة منتهى الحيطة فيمن يقع عليه الاختيار فى قيادة القاطرة وإلى أن تعليمات المرور وقياده السيارة ليست من الدقة بمكان كنظم وتعليمات إدارة السكك الحديدية وإلى أن مواصلات السكك الحديدية أسرع نظراً لاضطرار سائقى السيارات إلى تعديل السرعة تبعاً لحركة المرور فى الطريق وللمنحنيات والازدحام وكثرة علامات الوقوف أو السير مع عدم دقتها وعدم مراعاة الحيطة والحذر فى اتباعها ، وكذا إلى أن السيارة لا تستطيع أن تنقل عدداً من الركاب أو مقادير من البضائع بقدر ما تنقله عربات السكك الحديدية ولا تتوفر فيها وسائل الراحة كعربات السكك الحديدية حيث يستطيع المسافر أن يسكنها أياماً دون ضجر أو سأم مثال ذلك خط سكة حديد الشرق من استانبول إلى باريس .

وعموما فلكل من وسيلتى النقل المذكورتين مزاياها وعيوبهما ولا يمكن الاستغناء عن احداهما والاكتفاء بالأخرى إذ تتمم كل منهما الأخرى ، وتؤدى السيارة أجل الخدمات للسكك الحديدية فى نقل الأشخاص والبضائع من المحطات إلى الجهات المرغوب الوصول إليها .

ولن يكتب لمصر أن يروج النقل فيها بواسطة السيارات وأن يعم استخدام سيارات السياحة والأتوبيس مع توفير وسائل الراحة للمسافرين إلا بتعميم الطرق المعبدة والاكثار منها بين كبريات المدن ووصل الريف بعضه ببعض بواسطتها مع تحسين وتعبيد وتوسيع طرق

العواصم ومداخلها ، وحبذا أن تنشط حركة إنشاء الطرق واستخدام السيارات لمساعدة سائر وسائل النقل وخاصة السكك الحديديه وقد انتهت الحرب العالمية الثانيه منذ مدة وكانت عقبة كؤوداً فى سبيل الأعمال الانشائيه الجديدة وأن يصبح النقل بواسطة السيارات ثروة قوميه أساسيه لتنشط الحركه التجاريه بين العواصم والريف ولترويج حركة السياحة وهى اليوم مع الأسف فى سبات عميق .

النقل الجوى وسائر وسائل النقل : بدأ التفكير جديا فى النقل الجوى التجارى بعد الحرب العالمية الأولى وسنحت الفرصة نظراً لنمو الطيران وسعة استخدامه فى أغراض القتال ، ونشأت خطوط عدة بين بلدان القاره الأوربية ، ثم فى سنة ١٩٢٧ وما بعدها قامت فرنسا وانجلترا والمانيا والولايات المتحدة وغيرها بمحاولات لعبور الأطلانطيق بالطيران وذهب ضحيتها الطيار الفرنسى ننجسر Nungesser كما نجح السكولونيل لندبرج Lindberg فى التجربة ، وقامت إيطاليا بتجربة رحلة جوية عالية بواسطة سرب كبير من الطائرات البحرية بقيادة المارشال بالبو Balbo ونجحت الرحلة نجاحا باهرا ، ونشطت حركة بناء المناطيد واشتهر فى أجواء البلدان على اختلافها المنطاد جراف زبلين zeppelen بقيادة الدكتورا كنر Eckner غير أن تعدد حوادث احتراق المناطيد وكانت تعبأ بغاز الايدروجين القابل للاشتعال جعلت الشركات والحكومات تسعى فى إحلال غاز الهليوم غير القابل للاحتراق محله ولا يمكن الحصول عليه إلاّ من الولايات المتحدة التى رفضت بيعه للخارج ، وعلى ذلك عدل عن بناء المناطيد لا سيما بعد احتراق المنطاد هندنبرج منذ بضع سنوات فى الولايات المتحدة ، وامتدت اليوم الخطوط الجوية المنتظمة لنقل البريد والمسافرين التى تربط مختلف القارات وتعبر أجواء المحيطات الشاسعة غير أن النقل ظل قاصراً على المسافرين وعلى البريد والشحنات الخفيفة الحمل الثمينة القيمة نظراً لضيق المكان بالطائرات وغلاء أجور النقل ولم تستطع حتى اليوم أن تنافس السفن أو السكك الحديدية أو السيارات ، وسيمضى بعض الوقت قبل أن يصبح النقل الجوى فى متناول الجميع .

ولا يزال النقل الجوى له خطورته ، فخطر الهبوط الفجائى لخلل الآلات والاحتراق فى الجو كبير وهما أكبر إعداء الطيران ورواج مشروعه من الناحية الاقتصاديه ، نعم لقد أمكن التغلب أخيرا على كثير من الصعوبات الفنيه وأصبح الطيار يختار مسافات ارتفاعه وتحليقه بالطائرة وفق الحالة الجوية وبذا يتفادى الجو الردئ والعواصف الهوجاء والمناطق المخلخلة الهواء ، كما ساعده اتصالة بطريق الراديو مع الخارج على الهبوط إلى المحطات مطمئنا

بعد حصولة على ما يريد من بيانات وكذا على طلب المعونه والنجده حين الحاجه ، وأصبحت محطات الطيران اليوم مزودة بكافة الوسائل الفنية لمساعدة الطائرات ولراحة راكبيها ، ويقول المختصون أن أخطار الطيران هبطت إلى حد كبير فى الولايات المتحدة وأصبحت شركات الطيران لا تتقاضى نظير عقود التأمين على الحياة للذين يباشرون قيادة الطائرات إلا الاقساط العادية فلا تطالبهم بأقساط أضافية surprime ، غير أن الطائرات لا تزال فى خطواتها الأولى وطورها البدائى كوسيلة هامة من وسائل النقل ، ولا يمكنها البتة أن تنافس السكك الحديدية مثلا فى نقل العدد الكبير من الركاب أو شحن وتفريغ آلاف الأطنان من البضائع إلى مسافات طويلة ، ويسير التحسين الفنى سريعا فى ميدان الطيران كغيره من ميادين الصناعة ، فمنذ سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٤٠ وصلت سرعة الطائرة من ١٦٠ كيلو متر إلى ٣٢٠ كيلو مترا فى الساعة ، ويقدر الثقاة أن الطائرات التى تصعد إلى الطبقات العليا للجو المسماة « استراتوفير » avion tratosphérique ستصل سرعتها إلى ٩٠٠ كيلو متر فى الساعة ، كما زادت أخيرا حمولة الطائرات واستطاعت الثقيلة منها ذات المحركات المتعددة أن تحمل ٧٠ طنا وينتظر زيادة الحمولة إلى نحو ١٠٠ طن كما أمكن الطائرات التى تهبط إلى المطارات الأرضية avions terrestres أن تحمل بسهولة ٢٠ طنا وينتظر زيادة الحمولة إلى ٤٥ طن ، وزودت طائرات السياحة العالية بوسائل الراحة الحديثة فيستطيع الراكب أن يتناول غذائه وأن يأوى إلى مخدعه فى الجو بينما تسبح الطائرة التى تحمله فى كبد السماء آلاف الأميال بل وتدور به حول البسيطه ، ولكن لم تتحدد وتتحقق بعد بدقه مواعيد قيام الطائرات ووصولها أسوه بالسكك الحديدية وعابرات المحيطات ، فلا تزال الأسفار فى الهواء تحت رحمة بيانات الأرصاد الجوية ، وطالما عطل الضباب سفر كبريات الطائرات البحرية التى تقوم مثلا من نيويورك إلى لشبونة أو إلى الشرق الأدنى ، وكذلك لا تزال أجور السفر والشحن بالطائرات مرتفعة لا يستطيع تحملها سواد الناس ، وطبعى أن هذا يرجع إلى بهاظة نفقات إنشاء الطائرات وصيانتها وإدارتها وسيرها واستهلاكها ، ولقد هبطت أخيراً أجور النقل بعض الهبوط عبر أنها لا تزال أعلى من أجور النقل البحرى وبواسطة السكك الحديدية ، ويلوح أن الطائرات هى وسيلة النقل المفضلة لدى رجل الأعمال نظراً لضيق وقته وارتباطه المستمر بالمواعيد ، وهى أيضا جمة المزايا لأعمال البريد ولتجارة المعادن النفيسة والأحجار الكريمة .

ولا يرجى نجاح ما للنقل الجوى إلا إذا تدخلت الدولة تدخلا فعالا فى مد خطوطه بمختلف

وسائل المساعدة المادية والمعنوية ، وهى فعلا تقدم للشركات أراضى المطارات وتسعفها بالمال وبالإعانات كلما أصيبت ميزانيتها بالعجز وما أكثره لدى هذه الشركات ، وهى التى تختبر كفاية الطيارين ومدى تحملهم ومقدرتهم وكذا صلاحيه الآلات حتى لا تتعرض الأرواح للأخطار وللضياع ، فتمنح أجازات الطيران ورخص استخدام الطائرات كما تهب مكافآت التشجيع على قطع المسافات الطويلة دون توقف وعلى زيادة سرعة الآلات وقوتها وكفايتها على حمل الركاب والبضائع وعلى التحليق إلى ارتفاع بعيد فى الجوزاء ، وهى التى تحرم أنواع الطيران الخطر على الأرواح والممتلكات ، والخلاصة هى التى تجعل من الطيران وسيلة منتظمة من وسائل النقل والنهوض الاقتصادى ونمو الثروة القومية والتعاون المادى والأدبى بين الأمم .

ونظراً لأهمية الطيران من الناحية الحربية واحتمال تعرض البلاد لخطر الغزو فى حالة ضعفه عندها ومراعاة لتنظيمه وانتظام خطوطه ودقة أبحار الطائرات أو قيامها وكذا هبوطها شرعت الدول فى هذا الصدد لتنظيم خطوطها فى الجو أسوة بتنظيم حركة المرور فوق الأرض ، وعقدت المؤتمرات الدوليه وأبرمت الاتفاقات لتوحيد تشريع الطيران ولتنظيم خطوط الملاحة الجوية العالمية وفرضت الرقابة على الطائرات الغادية والقادمة وضربت النطاق الجمركى عليها لتقاضى الأتاوات والرسوم والضرائب الجمركية ، وكذا عنيت عناية قصوى بتدريب الطيارين من عسكريين ومدنيين لسد حاجاتها العسكرية وخاصة أبان الحرب وأغلقت مطاراتها كلما شعرت بالخطر المحدق واكفهر الجو السياسى واستعر أوار القتال .

وأن نظرة دقيقة إلى إنتاج الطيران وإلى نشاط مواصلاته فى الولايات المتحدة وهى أولى البلاد التى تهتم بالطيران اليوم كفنّ وصناعة وثروة اقتصادية قومية بل وكأداة فعالة من أدوات القتال تربناً ما يرجى لهذه الوسيلة الجديدة من وسائل النقل من مستقبل باهر ، وقد سافر فى سنة ١٩٣٧ عدد من الركاب يزيد على ١٫٢٥٠٫٠٠٠ نفس بواسطة خطوط شمال أمريكا Les Lignes Nord-americaines ، وبلغ مجموع الطائرات المدنية الخفيفة المسجلة هناك حتى أول يناير سنة ١٩٤٧ عدداً وفيراً قدره ٧٥٫٦٣٧ للطائرات ذات المحرك الواحد و ٤٥٠٢ للطائرات ذات المحركات المتعددة و ٨٦٣ لسائر النماذج ، وزاد العدد حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٤٨ إلى ٩٣٫٩٢٠ طائرة ، وبلغ الطيارون المرخص لهم بالطيران حتى أول يناير سنة ١٩٤٧ نحو ٧٫٦٥٤ لطائرات النقل air line transport و ٢٠٣٫٢٥١ للطائرات التجارية و ١٨٩٫١٥٦ للطائرات الخاصة ، وشادت الولايات المتحدة بمصانعها فى سنة ١٩٤٦ عدداً

قدره ٣٤٫٣٩٠ طائرة قوتها أقل من ٤٠٠ حصان[١] ، ويسير الطيران فى فرنسا نحو التقدم السريع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لتستعيد مكانتها كدولة لها قوتها وخطرها فى عالم الطيران كما كانت الحال بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، وهناك الشركة الجوية الفرنسية Air-France وقد منحتها الدولة احتكاراً لمباشرة مهمتها وزودتها بالمعونة المالية ، ويمكن لسائر الشركات أن تباشر أعمالها على ألاّ تعتمد على معونة الدولة وأن تكتفى بمواردها وقد بلغ طول خطوطها أكثر من ٤٠٫٠٠٠ كيلو متر ونقلت فى سنة ١٩٣٧ أكثر من ٨٩٫٠٠٠ مسافر[٢] .

ويرى الأخصائيون أننا قريباً سننتقل بطريق الجو كما ننتقل الآن بسهوله بطريق البر ، وسيكون هناك خطوط سريعة وأخرى بطيئة وستزود بالطائرات التى تصعد إلى طبقات الجو العالى وكذا بالطائرات الضخمة التى تدور حول الأرض دون توقف وهبوط ، ولا شك أن للحرب العالمية الأولى ثم للحرب العالمية الثانية ، وقد نشط خلالهما استخدام طائرات القتال وقاذفات القنابل وأمكن فى نهاية الحرب الأخيرة استخدام القنابل الصاروخية الطائرة وتحطيم الذرة أثراً كبيراً فى تقدم صناعة الطائرات وفن الطيران ، وبدأت تتحول المصانع الضخمة التى تعمل للحرب إلى مصانع لخدمة السلام ولرواج الصلات الاقتصادية والثقافية بين الأمم بطريق الجو .

ومع أن جونا صافى الأديم يمتاز بخلوه معظم شهور السنة من الأعاصير والسحب وسائر العناصر الجوية التى تهدد الطيران وتعتبر من ألد أعدائه ورغم انبساط سطح بلادنا واتساع مساحات صحاريها المسطحة كصفحة الماء الهادىء — وهذه العوامل تشجع على بناء المطارات والمحطات الجوية — وفضلا عن ذلك فإن موقعنا الجغرافى وهو ملتقى قارات متعددة يساعد على إنشاء خطوط ومواصلات جوية دولية ويعتبر مهبطاً للطائرات الضخمة الغادية والقادمة عبر الفضاء الواسع من مطار « لاجواردیا » إلى صحراء العرب وقلب الصين — مع كل هذه العوامل إلاّ أن الملاحة الجوية عندنا لم تنشط كالمرجو منها ولم تتجه أنظار شركات الملاحة الجوية العالمية إلى الهبوط عندنا واتخاذ أراضينا محطات هامة لخطوطها إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، لقد وفدت الطائرات الأجنبية منذ عشرات السنين إلى بلادنا وشرعنا من ناحيتنا منذ أكثر من خمس

---

(١) أنظر مجلة « الطيران » عدد الجزء ٤٢ زيف ديفز شيكاجو ١٩٤٨ .
"Flying" volume 42 Number I Publisher Ziff-Davis Company Chicago 1948

(٢) أنظر « خلاصة الاقتصاد السياسى » لبودان — الجزء الثانى من صفحة ٥٨ إلى ٦١ .

عشرة سنة فى إعداد المطارات ولكن اتجه هم الحكومه أخيراً إلى العناية جدياً بالطيران واستغلاله لصالح البلاد ، وأنشأت لهذه الغاية مصلحة الطيران المدنى ثم أخيراً وكلة وزارة لشئون الطيران تتبع وزارة الدفاع .

وقد ورد فى كتاب الاحصاء السنوى لعام ١٩٣١ — ١٩٣٢ ما يفيد عناية الدولة بالطيران فجاء بة « تقوم مصلحة الطيران المدنى التابعة لوزارة المواصلات بملاحظة مراقبة الطيران المدنى والترخيص به فى حدود الأراضى المصرية ، وتهتم الآن وزارة المواصلات بتنظيم : (١) مطار ألماظه البرى بالقاهرة (٢) مطار الدخيلة البرى والبحرى بالإسكندرية ، وستشغل جميع الوظائف التى تنشأ فى مصلحة الطيران المدنى بموظفين مصريين يتمرنون الآن فى انجلترا على فن الطيران نظرياً وعملياً ، ويراقب الآن تنظيم المطارين المذكورين ضباط من سلاح الطيران البريطانى ، وفى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ رخصت الحكومة المصرية لشركة المواصلات الجوية الإمبراطورية البريطانية بتشغيل خط جوى تجارى بين القاهرة والعراق مرة كل أسبوع وأن تستخدم هذه الشركة مطار سلاح الطيران بهليوبوليس لحين إتمام مطار ألماظة البرى ، وابتداء من إبريل سنة ١٩٢٩ رخص للشركة المذكورة بتشغيل خط قوارب هوائية بين الإسكندرية وأوروبا ، وابتداء من مارس سنة ١٩٣١ رخص لها أيضاً بإنشاء خط جوى بين القاهرة ورأس الرجاء الصالح ، وفى أكتوبر سنة ١٩٣٠ سعت شركة النقل الجوى الهولندية K. L. M. للحصول على ترخيص من الحكومة المصرية بنزول طائراتها فى القطر المصرى أثناء سيرها فوق خط استردام باتافيا ، وبالفعل رخص لطائراتها مؤقتاً بالنزول فى مرسى مطروح وألماظه[1] » .

وبلغت الطائرات الأجنبية التى رخص لها بالمرور فوق الأراضى المصرية فى سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ عدداً قدره ٢٨ طائرة برية و ٥ طائرات مائية وفى سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ عددا قدره ٥١ طائرة برية وطائرة واحدة مائية وفى سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ عدداً قدره ١٢٩ طائرة برية و ٧ طائرات مائية وفى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ عدداً قدره ١٥٠ طائرة جميعها برية ، وظل الرقم يترنح بين الصعود والهبوط دون أن يزيد أو ينقص كثيراً حتى اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية ، فبلغ مجموع الطائرات الأجنبية التى صرح لها بالمرور فوق الأراضى المصرية فى سنة ١٩٣٦ عدداً قدره ٨٦ طائرة وفى سنة ١٩٣٧

---

(١) انظر كتاب الإحصاء السنوى العام للمملكة المصرية لسنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ وتصدره مصلحة الإحصاء التابعة لوزارة المالية — صفحة ٤٠٨ .

عدداً قدره ١٩١ طائرة وفى سنة ١٩٣٨ عدداً قدره ١٣٢ طائرة وفى سنة ١٩٣٩ عدداً قدره ١٠٠ طائرة وفى سنة ١٩٤٠ عدداً قدره ٩٥ طائرة .

وتنشط داخل حدود الأراضى المصرية شركة مصر للطيران كما تقوم بعمليات النقل الجوى عبر الحدود إلى بعض البلدان المجاورة (سوريا ولبنان وقبرص والحجاز) ، وبلغ طول المسافات التى قطعتها طائراتها فى إحصاء عام ١٩٤٤ عدداً قدره ١٫٠٢٣٫٤٨٠ ميلا وما نقلته من المراسلات البريدية وزنا قدره ٢٨٫٠٨٣ كيلو جراما ومن البضائع ولوازم السفر ٤٧٧٫٤٩٨ كيلو جراما أما عدد الركاب فبلغ ٣٣٫٣٢٢ راكباً ، وبديهى أن الأرقام الحالية اليوم فاقت المذكورة بمراحل تبعاً لانتهاء الحرب وزوال قيودها ونشاط الملاحة الجوية فى مصر نشاطا كبيراً .

ولا يمكننا إغفال وسائل نقل الأخبار والاستعلامات وبيانات الأسعار والتنويه بما لها من آثار بالغة فى عالم الصحافة والأفكار والتجارة وكذلك فى أغراض الحرب وهى البريد وخاصة السريع والتلغراف والتليفون والراديو ، ولقد أدى تعميم استعمالها إلى توحيد الأسعار وتنظيمها فى مختلف البورصات لا سيما تلك التى تتناول المحاصيل العالمية الهامة كالقمح والقطن أو المواد الأولية اللازمة للصناعات كالكاوتشوك والصلب وسائر المعادن ، ويحاول اليوم الفنيون نقل البيانات والأخبار والقطع التمثيلية مصحوبة بحوادثها الجاثمة المصورة عن طريق التليفزيون .

تنسيق المواصلات coordination destransports : يعنى بتنسيق المواصلات التوفيق بين مختلف وسائل النقل الحديثة وأدواته حتى تؤدى بتضافرها مهامها الخطيرة الملقاة على عاتقها وهى تبادل الحاجات والمنافع وتعاون الشعب بل ومختلف الشعوب المادى والمعنوى ، وهو لا يتحقق إلا بتدخل الدولة الفعال لوضع حد لمنافسة مختلف المشروعات بعضها البعض منافسة غير مشروعة وطغيانها بعضها على الآخر ، ولهذه الغاية ترسم لها خطة سيرها وتضع كل منها فى سبيلها التى تصلح للسير فيه وتوزع عليها الأعمال ترزيعا يؤدى إلى حياتها ونجاحها وخدمة الجمهور وراحته » وهكذا تعمل كل وسيلة من وسائل النقل فى حدود معينة ولا تعتدى على اختصاص الأخرى وقد تشترك مع غيرها فى أعمال النقل أو يتمم كل منها عمل الأخرى ، ولا يعنى بهذا أن تقضى الدولة قضاء مبرما على التنافس الحر بينها فالتنافس كما هو معروف روح النجاح الاقتصادى وتقدم الإنسانية ورواج الاختراع والابتداع ولولا هذه المنافسة بين وسائل النقل لرأينا إلى اليوم عربات تجرها الخيول تقوم بأعمال النقل

ولم وأد المخترعات الحديثة بمجرد ظهورها بما فى ذلك القاطرات والسيارات والطائرات، بل تترك الدولة لمؤسسات النقل ميدانا تتنافس فى حدوده فى سبيل تقدم العالم اقتصاديا ورفاهة المجموع .

وهذا التنسيق يختلف فى الميدان الدولى عنه فى الميدان القومى ، ففى الميدان الدولى تقف عوامل عدة منها اضطراب الجو السياسى والنعرة القوميـة والاستعداد للحرب حائلا دون نجاح تنسيق المواصلات بين الشعوب ورواجها ، وبينما تتوق الشعوب إلى زيادة تعاونها وإلى توثيق علاقاتها الاقتصادية والثقافية تحجم الحكومات تبعا لعدم استقرار الموقف الدولى وغموض المستقبل وضعف الإيمان فى السلام العالمى عن إعارة أعمال التنسيق من الناحيـة الدولية عنايتها الجدية ، ونذكر على سبيل المثال أهمية تنسيق النقل العالمى بواسطة الطائرات والسفن ووجوب تعاونهما فى هذا الصدد ، وقد نقلت الشركة الجوية الفرنسية Air France Compagnie فى سنة ١٩٣٨ إلى أفريقيا الشماليـة نحو ١٩٫٥٠٠ راكباً بينما نقلت السفن البحرية نحو ٦٦٠٫٨٠٠[1] راكباً ، ولكن ما الموقف اليوم وقد تعطلت قاذفات القنابل والطائرات الحربية نظراً لإنتهاء الحرب وانتهاء أغراضها تبعا لذلك ، وأصبح من الممكن تحويل هذه الطائرات إلى ناقلات لأغراض التجارة ؟ .

إن الأمر يحتاج إلى دراسة دقيقة لتنظيم هاتين الوسيلتين لصالح الجمهور دون الإضرار بوسيلتي النقل البحرى والجوى لا سيما أن كثيراً من السياح الذين يتجهون إلى شمال أفريقيا يفضلون السرعـة ، وهم يقبلون فعلا على ركوب متن الطائرات ، وإن نفقات نقل راكب سفينة فاخرة كالنورماندیا Normandie أو ما يماثلها (وذلك وفق أسعار سنة ١٩٣٨) هى أعلى من نفقات نقل راكب طائرة حمولتها ٤٠ طنا من نوع الكليبر Clipper .

وفى الميدان المحلى يتخذ تنسيق النقل طريقاً آخر ، فالدولة كما ذكرنا تضع حدا لصراع المؤسسات التى من نوع واحد وكذا لتنافس مختلف وسائل النقل بالتدخل المباشر وتأميم المؤسسة أو بإنشاء اتحاد بينها يضمها بعضها إلى بعض أو بفرض سياسـة موحدة عليها من مقتضاها عقد اتفاق بينها على توزيع ميادين عملها ونشاطها وتحديد أجورها تحت إشراف الدولة وقد تذهب إلى حد فرض ضريبة على نوع جـديد من طرق النقل لحماية رأس المال الثابت لوسيلة سابقة عليها ، وقد رأينا تدخلها فى صراع شركات السكك الحديدية وكذا النقل

---

(١) انظر « خلاصة الاقتصاد السياسى » لبودان الجزء الثانى صفحة ٦٥ .

البحرى وفى التنافس بين النقل بواسطة السيارات والسكك الحديدية ، ولو تركت الدولة السكك الحديدية وشأنها لأصبحت فريسة سهلة ولقمة سائغة لوسائل النقل الأخرى كالسيارات والطائرات بل وكذلك النقل البحرى — فى بعض الحالات — الذى تقدم اليوم تقدما محسوسا ولأصابتها الوسائل الثلاث المذكورة بضربات قاصمة إذ إن رأس المال الثابت الموظف فى السكك الحديدية ضخم وتتطلب طرقها وقضبانها ومصانعها ومحطاتها نفقات تنوء الشركات بحملها على عكس النقل البرى بالسيارات فطرقها متسعة ومعبدة والدولة أو المجالس البلدية والمحلية تكفلها وتسهر على صلاحية استخدامها والفضاء الفسيح وهو لا يكبد شيئاً هو وسيلة النقل البحرى والجوى(١).

وتنظم الدولة النقل بوضع تعريفات متقاربة على شحن البضائع بواسطة مختلف طرق النقل ، وتتوخى أن تكون تعريفة السكك الحديدية أقلها فيما عدا البضائع الثقيلة كالأخشاب والحبوب والقطن والفحم والأملاح المعدنية والكارتشوك التى تتطلب طبيعتها نقلها نهراً أو بحراً ، وهى تضع نصب عينيها أن تسوى بين مختلف طرق النقل حتى إذا اشتبكت فى منافسة استطاعت الحياة واستفاد الشعب من هذه المنافسة ، وقد نظم المشرّع الإنكليزى المنافسة بين وسائل النقل بقانون صدر فى سنة ١٩٣٠ خاص بنقل الركاب وآخر صدر فى سنة ١٩٣٣ خاص بنقل البضائع ، كما صدر فى ألمانيا بين سنتى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ قانونان يمنحان الاتحاد الأهلى لأصحاب مؤسسات النقل Association nationale des transporteurs تنظيم شئون النقل فى حدود العدالة بقصد رواج عمليات النقل دون أن يعتدى فريق على حقوق الآخر ، وفى فرنسا نشأت لجنة للتوفيق بين مختلف وسائل النقل فى سنة ١٩٣٤ ثم تبع ذلك إنشاء مجلس أعلى للنقل فى سنة ١٩٣٧ يضم ممثلين من أصحاب مؤسسات النقل والجمهور والحكومة ، ويجب لتنفيذ قراراته أن يصدق الوزير المختص عليها ويتفرع من هذا المجلس الأعلى مجالس فنية ومحلية عدة ، وصدر مرسومان بقانون بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ و ١٢ يناير سنة ١٩٣٩ لتدعيم هذا النظام ، وترتب على ذلك أن أخذت وسائل النقل صفة الخدمات العامة بطريقة قاطعة وأصبحت وسائل النقل بالطرق البرية فى نفس مستوى أجور النقل بواسطة السكك الحديدية أو أعلى من الأخيرة قليلا ، كما صار لزاماً على متعهدى النقل أن يباشروا أعمال النقل دون أن يحددوا بمعرفتهم الأجور أو المواعيد وساعات النقل وأوقاته أو جداول الذهاب والأياب ، وصار نقل البضائع خاضعاً لنظام معين

(١) انظر كتاب «الاقتصاد الوصفى» للهفلد جزء واحد ، طبع لندن ١٩٤٦ من صفحة ٥٦ إلى ٧٣
"Descriptive Economics" by Lehfeldt 1 vol. London 1949

الفصل الثالث

بعض آثار الانقلاب الصناعى

اتساع المؤسسات الصناعية — الاحتكارات — تركيز الصناعات وتوحيدها

لا يمكن أن يحيد عنه متعهدوا النقل أو يعدّلوا فيه بحال ، كما أصبحت مباشرة أعمالهم بناء على ترخيص تمنحه الدولة ، وضيقت الدولة الخناق على عمليات النقل وزاد إشرافها على مؤسساته بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لتعيده إلى حالته الطبيعية كما كان قبل قيام الحرب ، وقد اتبعت فى فرنسا وغيرها نفس الخطة فيما يختص بتعاون النقل البرى والمائى ، فوزعت العمليات وحركة النقل بالقسطاس بينهما وخص الأخير الحاصلات والمواد الأولية الثقيلة الوزن التى تشغل مساحات كبيرة وفى مقدمتها الغلال والفحم ، والخلاصة اتخذ التنسيق سياسة ناجحة هى « لكل طريق من طرق النقل عملائه وبضائعه » .

à chacun ses usagers et ses marchndises

والدولة تتدخل لتحقق هذه السياسة على الوجه الأكمل .

وقد اتخذت فى مصر سياسة الدفاع بكل قوة عن السكك الحديدية وحماية رأس مالها الثابت حتى لا تسطو عليه سائر وسائل النقل الحديثة وخاصة السيارات ، وكانت مهمتها سهلة إذ تعتبر السكك الحديدية عندنا مشروعا ناجحاً يدر إيراداً مضموناً للخزينة ولا يحتاج لجهود كبيرة فى سبيل نجاحه ورواجه ، غير أنها جنحت أخيراً إزاء تطور وسائل النقل الحديثة وإزاء اشتداد الحركة تبعاً لتزايد عدد السكان ونمو البلاد الاقتصادى وما شاهدته من نشاط نقل الجيوش وعتادها ومئونها بالسيارات إبان الحرب إلى الموافقة على تصاريح عدة لخطوط منتظمة لنقل الركاب والبضائع بالسيارات بين عواصم المديريات وكذا بين محافظات الوجه البحرى وعاصمته الكبرى ، ولن تؤثر هذه الحالة الطارئة تأثيراً يذكر على إيراد السكك الحديدية فلا زال النقل بالسيارات فى طفولته عندنا نظراً لافتقارنا إلى الطرق الكافية ونظراً لحاجة البلاد إلى المزيد من وسائل النقل ، أما النقل النهرى عندنا فهو يؤدى مهمته المثلى فعمله قاصر على شحن الغلال والقطن وسائر الحاصلات الثقيلة الوزن والتى لا يخشى عليها العطب ولا تتطلب السرعه فى نقلها كما يرى المنتج أن مصلحته فى تحملة نفقات زهيدة وهو لا ينافس السكك الحديدية فى دائرة عملة هذه .

بعض الآثار المترتبة على الانقلاب الصناعى والتوسع الاقتصادى : أدى رواج استعمال الآلات ونشاط الإنتاج وتضاعف كمياته وسرعة وسائل النقل مع رخصها إلى سير العالم فى طريق التوسع الاقتصادى بغية المزيد من الحاجات ووسائل الرفاهية ومجاراة لأوضاع الحياة الاقتصادية الجديدة ، وظهرت فى عالم الاقتصاد أساليب جديدة تتمشى والحياة الحديثة ويقوم على أكتافها النظام القائم اليوم ، ومن هذه الأساليب ما جاء فى أعقاب الحياة

الاقتصادية الحديثة المعقدة وترنحها بين سياسة المنافسة الحرة التى لا تشوبها شائبة أو اندحار هذه المنافسة تبعاً لتضخم المشروعات واتساع نطاق الأعمال وسرعة ثراء رجال الصناعة ، وسرعان ما يفقر المصنع الكبير الذى يملكه نفر أو حفنة من الأشخاص أصحاب الملايين فاه فيبتلع صغريات المؤسسات والمصانع التى تعجز عن الوقوف فى وجهها ، ومنها ما نشأ تبعاً لطبيعة الصناعات الحديثة ولنظام الإنتاج الذى يتطلب حشد ما تحتاج إليه الصناعة من مواد أولية وغذاء ضرورى لمختلف العمليات الصناعية منذ مولدها حتى إعدادها للاستهلاك ، ويؤدى هذا الحشد إلى توفير النفقات وإنقاص تكاليف الإنتاج وبالتبعية أسعار البيع ، غير أنه بطبيعته وقد نجم عنه اتساع نطاق المشروع وسيطرته على أسواق الإنتاج والبيع ونما رأس ماله وتفرعت أفنانه قد يترتب عليه الاضرار بسائر المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة ، وينتهى بها الحال إلى الزوال وقد خرت صريعة سياسية الاحتكار المرذولة ، وفيما يلى شرح هذين النوعين من الاتساع الاقتصادى الرأسمالى فى عالم الصناعات :

النوع الأول : وهو يتناول الاحتكار وأنواعه ، ويحسن قبل شراحه أن نأتى بكلمة سريعة نقارن فيها بين المنافسة الاقتصادية والاحتكار وموقف الدولة منهما : إذا كان نظام الحرف وقيود الصناعات أهم ما امتازت به السياسة الاقتصادية الميركانتيلية فإن حرية العمل وأباحة المنافسة الاقتصادية أهم ما امتازت به سياسة الفيزيوكرات ونظم الحرية السياسية التى جاءت بها تعاليم الثورة الفرنسية والحياة الدستورية ، ثم سياسة رجال المذهب الاقتصادى الحر وعلى رأسهم أدام سميث ، وفى الوقت الذى كانت الأفكار السياسية خلاله فى درجة الغليان والمرجل على وشك الانفجار نتيجة ضغط الحكام وفساد حكم ملوك فرنسا وغيرها الاستبدادى كانت النفوس فى أشد حالات الامتعاض من نظام الحرف والاحتكار ، ولقد حصل زعيم الفيزيوكرات «تورجو» فى فبراير سنة ١٧٧٦ من لويس السادس عشر والملكية والنظام القديم فى الاحتضار على أمر ملكى بإلغاء الحرف وإعلان حرية العمل ، غير أن الإلغاء لم يصبح فعالا إلا بانداع نيران الثورة الفرنسية وإعلان الجمعية الدستورية Assemblée Constituante فى مارس سنة ١٧٩١ ألغاها نهائيا ثم إصدارها قانون شابليه Chapelier الخاص بحرية العمل فى يونية من نفس السنة الذى ذهب إلى حد تحريم تأسيس اتحاد أو جمعيات ما بين أرباب الحرف .

وسار العالم المتمدين لا سيما البلدان الديمقراطية التى تعيش فى ظل النظام الدستورية القائمة على حقوق الإنسان ينسج على منوال حرية العمل وسياسة المنافسة الاقتصادية وحبذ كثير من الاقتصاديين حرية العمل والمنافسة وقالوا بأنهما خير وسيلة لتنظيم الإنتاج وتوزيعه

وفق صالح الجماعات واستبعاد العناصر الضعيفة والمنتجات الرديئة من السوق مما يؤدى إلى نهضة الصناعات وانتشارها ونزول أثمان المنتجات وجعلها فى متناول الطبقات العاملة ، غير أنه قيل ردا على ذلك بأنه يتعذر تحقيق الغرض من المنافسة ببقاء أصلح الصناعات وأجودها نظراً لاتساع دائرة النزال وصعوبة أدراك نتائجها وما يمكن تحقيقه فى ميدان فسيح ، ولكن ألا يمكن القول بأن اتساع دائرة المنافسة يؤجل نتيجتها دون أن يزيل معالمها وآثارها ؟ كما قيل بأنه يصعب توجيه الأفراد إلى ميدان المنافسة الفسيح كل فيما يصلح له وهم أحرار فى احتراف الأعمال التى تروق لهم ، ولكن الوقت والجهاد كفيلان بالكشف عن حقيقة الكفاءة والقدرة وتوجيههم وفق الصالح الاقتصادى لهم وللمجموع ، وقيل بأن المنافسة قد تضر بجودة المصنوعات نظراً لمحاولة المنتجين تخفيض التكاليف والأسعار لزيادة مبيعاتهم وفتح الأسواق الجديدة وكسب عدد كبير من المستهلكين من الطبقات المتوسطة والعاملة ولا يخفى أنهم عماد التعامل ، ولكن يمكن تلافى هذا العيب بتدخل الدولة لمكافحة استخدام المواد الرديئة فى الصناعات والهبوط بمستواها وسمعة الصناعة بالبلاد وفى الخارج ، وطالما لجأت الدول مثلا إلى استخدام العلامات الأهلية Marque Nationale التى تضعها على الصادرات تشترط فيها مستوى معين أساسه الجودة والمتانة للتصريح بخروجها من البلاد ولتصبح مورد كسب لمنتجيها ودعاية للإنتاج القوى كما تنافس مثيلاتها من المنتجات الأخرى فى الخارج ، وقيل بأن محاولة انقاص التكاليف والأسعار تدفع إلى إنقاص أجور العمال دون مراعاة صالحهم فضلا عن صالح العمل الحقيقى ، ولكن يمكن تدارك هذا بالتشريع للعمال وحمايتهم بوضع حد أدنى لساعات العمل والأجور وهو ما تتبعه جل البلدان المتمدينة اليوم ، أما ما يقال فى فوز الأكفأ فى ميدان الصناعات فرد الناقدون عليه بأنه مبالغ فيه إذ النصر حليف أقوى رجال الصناعات وأغزرهم رؤوس أموال وأكثرهم استعداداً للتضحيات لا سيما أصحاب الاحتكارات ، وقد تعمد كبريات الشركات والاحتكارات إلى سياسة المنافسة الأثيمة القاتلة للمشروعات المتوسطة والصغيرة بتحمل خسائر ثقيلة بتخفيض الأسعار والقذف بالمنتجات فى السوق بأى ثمن للقضاء على الصناعات الناشئة المنافسة لها ، فإذا بلغت غايتها عوضت الخسائر برفع الأسعار رفعا كبيراً وقد خلالها الجو ، ولكن على الدولة فى هذه الحالة أن تتدخل لوضع حد للمنافسة غير المشروعة واستغلال الجمهور والمحافظة على الحرية الاقتصادية والمنافسة التى ينتصر فيها الأكفأ لا الأوفر مالا ، ولكن الواقع لا تسيطر المنافسة دائما على الحياة الاقتصادية وتنظم الإنتاج والتبادل ، بل هناك حالات تقيد فيها المنافسة الاقتصادية وما يتبعها والإنتاج والتوزيع والتبادل أهمها ما يأتى :

ا — الاحتكارات : وهى حصر عمل اقتصادى استغلالى معين فى مؤسسه يديرها الفرد أو الدولة ، ولا مبالغة فى القول بأنها أنكار للمنافسة وانعدام لها ، وهى على نوعين : فهناك الاحتكار القانونى Monopole légal وهناك احتكار الأمر الواقع Monopole de feit .

والأول بموجبه يباشر صاحب الاحتكار بحكم القانون أعمالا معينة لها عادة صفة الخدمات العامة التى يستفيد منها الجمهور كمياه الأنابيب والكهرباء والغاز ومختلف وسائل النقل ، وتكلف الدولة عادة المجالس البلدية والمحلية الاضطلاع بها ، وقد تضطلع الدوله مباشرة بأعمال اقتصادية وتحرم على الأفراد الاشتغال بها وذلك لتغذية الخزينة كاحتكار صناعات الدخان والكبريت والبارود فى فرنسا وكإدارة السكك الحديدية والتلغراف والتليفون وكإشرافها على أعمال الموانى البحرية والنهرية والمطارات ، وقد تعطى الاحتكار أيضاً لفرد أو مؤسسة خاصة كمنح امتياز إصدار البنكنوت لمؤسسة مالية بشروط معينة وكأجازة الاختراع التى بمقتضاها تقصر الدولة استغلال فكرة صناعية لمدة طويلة محدودة على طالب الأجازة أو من انتقلت إليه ملكيتها ، وكذلك الحال فى صاحب العلامة التجارية أو الرسوم والنماذج فهو بإيداعها وتسجيلها بمكتب حمايه الملكية الصناعية يحفظ لنفسه وحده حق استعمالها ، ولا ننسى بهذه المناسبة حق المؤلف والفنان وحماية المشرع لهما لنصف قرن عادة حتى لا يمتدى الغير على ثمرة قريحتيهما ومورد نشاطهما .

والثانى يقوم على طبيعة العمل ذاته دون الاستناد على القانون وذلك نظراً لضخامة المشروع وكثرة تكاليفه وتعذر منافسة الغير لأصحابه كاستغلال الفرد أو الناحية أو شركات معينة للسكك الحديدية أو وسائل النقل أو المناجم دون تحريمه على الغير ، غير أن المصلحة الاقتصادية وخطر المنافسة وعدم ضمان الربح وغيرها من العوامل قد تحول دون تقدم الغير لمباشرة مثل هذه الأعمال ، وهذه الحالة مشاهدة فى استغلال الدولة السكك الحديدية فى سويسرا وإيطاليا وكذلك استغلال بعض الشركات القائمة فى فرنسا السكك الحديدية هناك .

ب — اتفاقات المنتجين ورجال الصناعة والأعمال : وبموجبها تلتزم المؤسسات أو الشركات التى تشتغل بأعمال أو بصناعات متماثلة أن ترسم خطة اقتصادية موحدة للحد من الأضرار التى تسببها المنافسة وتؤدى إلى ضعف نشاطها وأرباحها وخسارتها مادياً ، وهذه الاتفاقات على أنواع فقد تقتصر على أعمال التخزين والتصريف والتوزيع وقد تتناول مختلف نواحى النشاط الاقتصادى وتنظم جهودها على اختلاف أنواعها .

وأهمها ثلاث وهى : —

الأولى وهى الكورنر Corners : ويعنى بها اتفاق عدة تجار على جمع الحاصلات أو منتجات معينة من السوق نظراً لكسادها وتخزينها وحبسها عن الاستهلاك حتى تعود أسعارها إلى الانتعاش والصعود ثم تصريفها تدريجاً ، وهى شديدة الخطورة على المنتج والمستهلك إذ قد يدفع الجشع هؤلاء التجار لا إلى مكافحة هبوط الأسعار فحسب بل إلى استغلال الجمهور والمبالغة فى الربح بشراء كميات كبيرة من بضاعة معينة فى السوق وتخزينها ثم بيعها فيما بعد بأسعار مرتفعة بعد التحكم فى السوق أى باتخاذ المضاربة أداة لاستنزاف أموال الجمهور .

والثانية وهى الكارتل Cartels : وهى ألمانية الأصل وعبارة عن التجاء عدة مؤسسات أو شركات لفرع من فروع الإنتاج أو الصناعة تتمتع بشخصيتها المعنوية واستقلالها لتنظيم السوق أو لوضع حد لنزول أسعار منتجاتها تبعاً لشدة المنافسة بينها مما يجعل ما تعرضه يزيد عن حاجة السوق وذلك بعقد اتفاق بينها ينظم مناطق نشاطها وكميات إنتاجها ولكنه يحفظ لها حرية العمل كاملة ، وغايتها المحافظة على مصالحها الخاصة والدفاع عن كيانها ، وأمثلة هذه الاتفاقات متعددة فهى قد تحدد أسعار شراء حاجتها من المواد الأولية وكذا أسعار بيع المنتجات وتنظم توزيع الأرباح وتضع حداً أساسياً للأسعار وحداً أدنى أقل من الأول والفرق يدفع للاحتياط لتوزيعه على المؤسسات بنسب يتفق عليها بينها وهى تحرم عرض البضائع بسعر أقل من الحد الأدنى ، كما قد تنص على إنتاج كمية معينة لكل مؤسسه لا يجوز لها أن تتعداها وتوزع مناطق تصريف المنتجات على المتعاقدين بما يحقق الربح للجميع ، وقد تتفق على تعطيل بعض الآلات أو المصانع نظير تعويض مقبول كما توزع بينها المطاءات والمناقصات ، وقد تقوم اتفاقات المؤسسات على محاربة العمال بالاتفاق على تحديد الأجور دون زيادتها وكذا بفرض شروط معينة للعمل ولإخضاع نقابات العمال لسلطانها ، وقد يكون الاتحاد ضد منتجى المادة الأولية لشرائها بأسعار منخفضه أو الأعراض عنها وإنتاجها بواسطة أعضاء الكارتل .

والثالثة وهى التراست Trusts : ترتب على انتشار الصناعة انتشاراً لم يعهد له مثيل من قبل تأسيس الشركات المساهمة ، وأدى هذا الاتساع كما سبق أن بيننا إلى قيام مؤسسات تضم شركات عدة همها الضغط على منتج المادة الأولية والتحكم فى الأسواق والوقوف كالوحش الضارى فى وجه المستهلك الذى لا يستطيع الإفلات من نفوذها العريض وقد قضت على

منافسه المؤسسات المتوسطة والصغيرة وفى وجه العامل ونقابته تملى عليه إرادتها الجديدة فإما العمل وفق هواها وإما التحاف العراء والمبيت على الطوى ، وضمن هذه المؤسسات القوية الخطرة « الترست » ، وهذه الكلمة التى تأتينا اليوم من أمريكا معقل هذا النوع من اتفاقات المنتجين ورجال الصناعة قديمة فى التعبير الإنكليزى وقد اشتقت من اللغة الدنمركية وأصلها « تروست » و« ترستر » Trost et Troster ويعنى بهتين الكلمتين الثقة والعقيدة ، و« الترست » فى وضعه البدائى نظام خاص بالتشريع الإنكليزى بموجبه يوكل إلى شخص معين يوثق فى كفايته وحسن نيته إدارة عين أو ثروة لصالح ولا ستغلال ولا نتفاع آخر ، وقد تطور المعنى التشريعى « للترست » وأصبح بحالته التى نراها اليوم ، وبموجب اتفاقات « الترست » حالا تندمج عدة مؤسسات أوشركات أوعلى الأقل ينتقص من استقلالها انتقاصاً كبيراً فى سبيل المحافظة على مصالحها المشتركة وتوفير أسباب النمو والربح وذلك بموافقة أصحاب الشأن ورضاهم فى سبيل مصالحهم الخاصة طبعاً ، وعلى ذلك يتناول الاتفاق الإنتاج والاستغلال التجارى وإنهاء المنافسة بين مؤسسات عدة كانت مستقلة قبل الاتفاق والاندماج ، وتوزيع المنتجات بلا شك يترتب عليه تضخم رؤوس أموال الشركات التى تشتغل فى أعمال متشابهة واتساع نطاق نفوذها واختفاء المنافسة وزوال آثارها وسيطرة الاحتكار على الجمهور ، وهذا النوع من الاتفاقات ذائع الانتشار فى استخراج البترول والكحول لا سيما بالولايات المتحدة .

وقد تأسست فى الولايات المتحدة للمرة الأولى فى سنة ١٨٨٢ أولى اتفاقات «الترست» باندماج عدة شركات لإنتاج البترول وعدة أفراد لتكريره ، ووكلوا إلى حزمة من المديرين « Trustees » الإدارة والإنتاج والشراء والبيع لحساب أصحاب المؤسسات وذلك بموجب شهادات تمثل قيمة رأس المال الذى ائتمنوا عليه وكان هذا فاتحة « ترست » البترول الضخم ، وعقد اتفاقات الترست هذا هو برضى مختلف المؤسسات التى تتنازل عن استقلالها فى سبيل مصلحتها الخاصة واتساعها العريض وثراء أصحابها وقد يكون على ألوان عدة غير أنه فى النهاية يرمى إلى غرض اقتصادى واسع هو إحلال إدارة واحدة مسئولة ورأس مدبرة تتكون من فرد أو عدة أفراد محل المؤسسات المتعددة التى تنازلت عن استقلالها بمحض إرادتها بعد تفكير وتفاهم ووقعت اتفاقا قضى على استقلالها وحولها من مؤسسات أفراد أو شركات إلى نظام « الترست » ، وقد يكون بشراء شركة جديدة لكافة المصانع المملوكة لرجال صناعة متعددين وقد يستبدلون مستندات ملكيتهم الأولى بأسهم الشركة الجديدة هذه ، ويصبح

على رأس « الترست » هذا مجلس إدارة الشركة الجديدة ، وقد يكون الاتفاق على أساس أن تحتفظ مختلف المؤسسات بحياتها وكيانها إلى حد ما ، غير أنه تتكون شركة جديدة هى بمثابة الأم لشتى المؤسسات التى تضمها بشرائها كافة أسهم الشركات التابعة لها أو أغلبية أسهم كل منها وذلك لاشرافها على مجلس إدارتها وضمانها مراقبة أعمالها وتسمى «بالهولدنج» holding trust ، وأمثلتها عدة أهمها اتفاق الصلب بالولايات المتحدة سنة ١٩٠١ ، وأخيرا قد تكون باحتفاظ الشركات التى تعقد الاتفاق فيما بينها باستقلالها القانونى غير أن استقلالها يضعف بإعطاء غالبية مساهمى كل منها الوكالة فى التصويت للمشرفين على تنفيذ « الترست » voting trust ، وغايتها دائما تركيز الصناعة فى يد نفر معين للاستفادة فيما من التركيز وكذا السيطرة على الأسواق والقضاء على المنافسين .

وقد تعدت اتفاقات الكارتيل والتراست النطاق المحلى إلى الميدان الدولى حيث تعاقدت شركات غنية قوية النفوذ من جنسيات مختلفة على توزيع ميادين نفوذها وتلافى ما تسببه المنافسة من تقليل مدى أرباحها ، واندمجت الشركات وانضوت تحت لواء رأس مالى واحد حتى تضاعف قواها التى تكتسح بمقتضاها المؤسسات المتوسطة والصغيرة وقد عجزت عن منافستها ، وبناء عليه تستطيع أن تفرض الأسعار على الجمهور فرضاً وأن تحقق ماتشاء من الأرباح مما تطلب تدخل المشرع لإنقاذه من جشعها وحمايه صغار المدخرين ، وأمثلة الكارتيل الدولى اتفاق شركات البوتاس الفرنسية والألمانية فى سنة ١٩٢٦ لتوزيع مناطق نفوذها ؛ واتفاق منتجى الصلب بألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبرج فى نفس السنه لوضع حد لزيادة الإنتاج وتحديده دون التدخل فى تحديد الأسعار أو وسائل البيع ، وقد رحب الاتفاق بانضمام منتجى الصلب بالبلدان الأخرى إليه وهى النمسا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا ويوجوسلافيا وبريطانيا العظمى وبولونيا ، وامثلة الترست اتفاق شركات الملاحة الإنكليزية والأميريكية فى سنة ١٩٠٢ لتنظيم الملاحة بين أوروبا والعالم الجديد واتفاق الستندر أويل الأمريكية Stendard oil مع عدة شركات فى الخارج أخذتها فى كنفها وكذلك الحال فيما يختص بالشركة الهولندية رويال دتش Royal Dutsch والشركة الإنكليزية الأنجلو بيرشيا Anglo Persain وهذه الشركات الثلاث وما تضمه كل منها من شركات صغيرة تنافس أشد المنافسة فى سبيل كسب السوق العالمية ، وبهذه المناسبة نذكر أن الاتفاقات الدولية ليست مجرد نظم من شأنها الدفاع عن مصالح فردية وتحقيق الربح لأصحاب رؤوس أموالها إنما قد تكونت بمساعدة الحكومات وتشجيعها ورعايتها الظاهرة والصامتة ، وهى توفق بين

مصالح الأفراد وفى مقدمتهم كبار الأثرياء ومصالح الدولة الرأسمالية ونفوذها السياسى والاقتصادى فى الخارج .

وقد اختلفت الآراء فى صدد الاتفاقات السالفه فقال محبذوها بأنها خير ضمان لاستقرار السوق ولتنظيم الإنتاج وتحاشى ذهاب جهود المنتجين ضحية المنافسة ، غير أنه لا شك فى خطرها على أموال صغار المدخرين وأصحاب المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة نظراً لعجزها عن مجاراة كبريات شركات الاحتكار المنضوية تحت لواء هذه الاتفاقات فى تضحيتها لكسب السوق ، فضلا عما تسببه من اضطراب أسعار الأسهم والسندات تبعاً لا تساع نطاق أعمالها على حساب المؤسسات الأقل أهمية وانضمام مختلف المؤسسات إلى الاتفاق ومضارباتها المستمرة للقضاء على المشروعات التى تنافسها ، أضف إلى ذلك جعل المستهلكين تحت رحمتها فى تحديد أسعار البيع وتحقيق الأرباح الكبيرة على حسابها ، ولا شك بوجوب تدخل المشرع لحماية صغار المدخرين من ضرباتها القاسية وإنقاذ الجمهور المستهلك من جشعها .

النوع الثانى : تركيز الصناعات Concentration وتوحيدها Intégration ويعنى بتركيز الصناعات انضواء مختلف المصانع والشركات التى تشتغل فى أعمال متشابهة تحت لواء رأسمالى واحد أو على الأقل عقدها اتفاقات تقيد الكثير من حرياتها فى الإنتاج والتصريف والأسعار مثال ذلك تركيز صناعات النسج أو صناعات التعدين فى شركة أو بضع شركات تعد على الأصابع ، ويعنى بتوحيد الصناعات أو جعلها مكملة بعضها بعضا انضمام مختلف درجات صناعة المادة الأولية أو عمليات الإنتاج من بدايتها حتى عرض الأشياء على المستهلك مع ما يتبع الإنتاج ويتطلبه من عمليات ضرورية كمد الصناعات بالوقود والمعدن الضرورى لها لتعبئتها فى العلب أو الصناديق وهكذا ، مثال ذلك امتلاك مؤسسات التعدين للأفران وحصولها على امتيازات استغلال المناجم وامتلاك مصانع تكرير السكر لمزارع القصب أو البنجر علاوة على مصانع التكرير وامتلاك مصانع السفن للغابات للحصول على الأخشاب وللمناجم وللأفران والمصاهر للحصول على الصلب والفحم بسهولة ولآبار البترول للحصول على الوقود أو امتلاك حصص كبيرة فى شركاتها حتى يمكن توفير تكاليف الصناعة والاستغناء عن الوسطاء ، وكثيرا ما يمتزج التركيز بالتوحيد فى سبيل مضاعفة الأرباح مثال ذلك حيازة بعض بيوتات التجارة الهامة للمواد الغذائية فى انجلترا وفرنسا لمزارع ومصانع زراعية تمدها بالألبان ومستخرجاتها واللحوم الباردة والزيوت والأبنذة والحلوى والمربيات .

ولقد بقيت الزراعة على حالها فلم تمتد إليها يد التركيز كما فى الصناعة وذلك نظراً لشدة تعلق الفلاح وأسرته بالأرض ووجوب عنايته بها حتى تأتى بمحصول جيد ، ولا تنقص تكاليف الإنتاج نقصاً يعتد به بتوحيد ملكيات مساحات واسعة من الأراضى كما هى الحال فى الصناعة ، كما أن طبيعة الريف فى أنه بطىء التطور يستمد نموه ورخاءه من حب الفلاح له وجده مع أسرته وأولاده فى استثمار الأرض التى يمتلكونها لا التى يفنون فيها قواهم كأجيرين ، واستحالة لاستعاضة عن السواعد المفتولة والعناية الفرديه بالآلات الميكانيكية دائما فاستعمالها فى الاستثمار الزراعى محدود لانتطلبه مختلف مراحل الزراعة ابتداء من البذر إلى الحصاد والتخزين دائما فضلا عن أن استعمال الآلات وما يتبعها من التركيز الصناعى يتوقف على درجة تطور سكان الريف وهضمهم للمدينة الحديثة وعلى قيمة أجر اليد العاملة هناك — كل هذه العوامل حالت دون الزراعة ونظم التركيز والتوحيد ، وقد لوحظ أن الملكيات الصغيرة لا تقل نجاحا عن كبريات الدوائر الزراعية أن لم تفقها فى النتائج تبعا لاستطاعة صاحبها أن يستثمرها إلى أقصى حدود الاستثمار ، ويدل على ذلك أن البلدان ذات الملكيات الزراعية الصغيرة مثل هولاندا وبلجيكا يفوق إنتاج أرضها إنتاج أرض البلدان ذات الملكيات الزراعية المتوسطة والكبيرة وكذلك فى الولايات المتحدة تضعف قوة الإنتاج الزراعى كلما اتسعت مناطق الاستغلال ، وعلاوة على ذلك فالمشاهد اليوم أن الإصلاح الزراعى فى أوروبا الشرقية وبلدان حوض الدانوب وذيوع مبادىء الحرية وتحسين حال الفلاح والأجير فى الحقل والمصنع وانتشار المبادىء الديمقراطية والاشتراكية أدت إلى تقسيم الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضى قطعا صغيرة على الفلاحين .

وراج نظام التركيز فى استخراج المعادن وصهرها وسائر صناعاتها وكذلك الصناعات الكيميائية وغيرها ، ورغم ما طبعت عليه الحياة الاقتصادية الإنكليزية من ميلها إلى الاستقلال والنظام الفردى فقد تمشت الصناعات هناك نحو التركيز فتآزرت مناجم منطقة نيوكاسل بعقدها الكارتيل فيما بينها منذ زمن بعيد ، كما لا ننسى كارتيل الغزل لأسرة كوتس Coats وهى إحدى البيوتات الصناعية القويه التى تأسست منذ أكثر من قرن ونجحت فى ميدان الصناعة نجاحا باهراً وضمت إليها شتى مصانع الغزل إلى حد أنها فرضت رقابتها فى أواخر القرن الماضى على أكثر من ثلث تجارة الغزل فى المملكة المتحدة ولها اليوم الرقابة على ٩٠ ٪ من تجارة الغزل هناك ويعزى نجاحها إلى رفضها أن تضم إليها مؤسسات الغزل المنافسة لها إذا عرف عنها اضطرابها وفسادها المالى ، ونذكر بهذه المناسبه أيضا صناعات الصابون فاتحاد

منتجى الصابون بالمملكة المتحدة المشرف عليه لفربروس Lever Bros يصنع ٧٠ فى المائة من الصابون فى انجلترا ، وكذلك الحال فى شركة المواد الكيميائية البريطانية المساهمة Imperial Chemicals Ltd التى تأسست سنة ١٩٢٩ ، وراج هذا النظام أيضا فى ألمانيا لا سيما فى حوض الروهر Ruhr حيث يبلغ إنتاج الفحم هناك نصف إنتاج البلاد والصلب ثلاثة أرباعه ويبلغ عدد المؤسسات المتحدة للتعدين فى سنة ١٩٠٥ نحو ١٣٨ من مجموع قدره ٣٨٥ ، وضمن أهم كارتل هناك قبل الحرب العالمية الأولى نقابة الفحم للرين ووستفاليا Rheno-Westphalien ومقرها بأسن Essen وتشرف على استخراج الفحم بحوض الروهر نقابة التعدين وعلى مختلف صناعات التعدين وكذلك على شتى الصناعات الثقيلة وكانت تنظم عمليات استخراج المعادن ومختلف وسائل الإنتاج إلى حد تنظيم التوزيع والبيع ، واحتفظت بعمالها من إشراف ونفوذ بعد الحرب العالمية الأولى ، غير أنها صبغت بالصبغة الاشتراكية وأصبح لعمالها الكلمة العليا فى مجلس إدارتها ، ولكن بعد زمن من الفوضى عقب الحرب العالمية الأولى — وقد أصابت هذه الفوضى فيما أصابت اتفاقات التعدين — نظمت من جديد فى سنة ١٩٢٦ تحت إسم «شركة مصانع التعدين المتحدة» وأصبحت من أقوى الاتفاقات بالمانيا .

وفى فرنسا تركزت صناعات التعدين وفق نظام الترست باسم لجنة التعدين Le Comité des Forges التى تأسست فى سنة ١٨٦٤ وكانت تضم قبل الحرب العالمية الأولى غالبية مؤسسات التعدين هناك ، واتبعت سياسة قومية خاصة هى تحديد الإنتاج والبيع بأسعار مرتفعة فى ظل حماية جمركية عالية مما أدى إلى ترك كثير من موارد الإنتاج بالغرب و«بالنور ما ندى» بلا استثمار ، ولكن استرداد أراضى الالزاس واللورين الغنية بالحديد وأخذ المصانع الألمانية هناك زاد قوى صناعات التعدين فى فرنسا مما دفع بالمعدنين الفرنسيين إلى البحث عن موارد فى الخارج لتصريف منتجاتهم .

أما الولايات المتحدة فالتركيز يتناول جل الصناعات الاستخراجية وصناعات التعدين ولا سيما الحديد والبترول ، وهناك أقوى أنواع التراست فى العالم وأوسعها نفوذا .

وما يقال فى صناعات التعدين يقال أيضا فى مختلف صناعات النقل ، فشركات السكك الحديدية أو النقل البحرى تعمل غالبا على توحيد تعريفتها والقضاء على المنافسة القتالة بينها والنفقات المدمرة الجدوى بعقد الاتفاقات والاتحادات فيما بينها ، ولقد عقدت شركات الملاحة الإنكليزية الكبرى فى هذه السنوات الأخيرة اتفاقات تفرض بمقتضاها الرقابة المشتركة على أكثر من ٣ مليون طن من السفن .

ولا يفوتنا أن نذكر أيضا تركيز أعمال البنوك ولا أدل على ذلك فى انجلترا من نشاط الخمس بنوك الكبرى وسيطرتها على الأعمال وهى : الميدلاند Midland واللويدز Lloyds ، والوستمنستر Westminster ، والبركلى Barclays ، والناشيونال بروفنشيال National Provential ، وفى فرنسا من اتساع أعمال بنوك الكونتوار الأهلى للخصم Comptoir Nationale d'Escompte والرهن العقارى Credit Foncier والبنك الصناعى التجارى Credit Industriel et Commerical والكريدى ليونية Credit Lyonnais، والشركة العمومية Societe Générale Commerciale .

وبرز التركيز أيضا فى محال بيع مختلف السلع والأقمشة والملابس والأثاث والحاجات المنزلية ومختلف الأشياء الضرورية والكمالية تحت عنوان المحلات الكبرى Magasins Grands بمختلف العواصم بلندن وباريس وبرلين وروما وغيرها وفتحت لها فروعا فى سائر المدن والثغور الهامة الوفيرة السكان الشديدة الحركة ، ومحلات سالفردج Selfridge فى لندن والبون مارشية Bon Marché واللوفر Louvre والجالرى لافييت Galerie Lafayette فى باريس فى غنى عن البيان .

أما صناعات الترف القائمة على « المودة » التى تعمل ملابس وأحذية التفصيل وسائر مواد الترف التى يطلق عليها منتجات باريس Articles de Paris وتشتهر بها فرنسا ، وكذلك صناعات الأشياء الدقيقة الفنية كاللعب والدميات المنتشرة حول الغابة السوداء وفى نورمبرج بألمانيا وصناعات الساعات فى سويسرا فيتعذر ضمها على أساس التركيز والتوحيد وذلك لأن نجاحها يعزى إلى الذوق وكفاية الصانع الفنان الخاصة ، ويباشر هذه الصناعات العمال فى منازلهم وورشهم الصغيرة إما لحسابهم أو لحساب محال محدودة اشتهرت لدى طائفة معينة من العملاء والمستهلكين .

ولا شك أن تركيز وتوحيد الصناعات يوفران الوقت والمال بتوجيه رأس المال واليد العاملة توجيهاً من مقتضاه استغلالهما إلى أقصى حدود الاستغلال علاوة على استغنائهما فى أحوال كثيرة عن الوسطاء فى شراء المواد الأولية وفى بيع المواد المصنوعة وتنظيمهما الإنتاج مع جعله يتفق وحاجات الجمهور ، ويبتعدان بالمؤسسات الصناعية الكبرى عن الورطات والأزمات التى تهددها بالإفلاس ، كما يجعلانها أقوى تحملا على ناقى ضربات السوق إبان الكساد ويساعدانها على الحصول على الأموال بسهولة لمواصلة جهادها فى المعترك الاقتصادى ، ولكننا رأينا كيف أنه لا يمكن اتباع هذه السياسة فى الإنتاج الزراعى وكذلك الصناعات

القائمة على البراعة الفنية والزخرفة والتى يتعذر تنسيقها Standardisation نظراً لأن الإقبال عليها راجع إلى الذوق الشخصى .

ولكن تركيز الصناعات وتوحيدها وإنشاء الترست والكارتل وسائر الاتفاقات الصناعية قد تؤدى إلى المبالغة فى الربح على حساب العامل والمستهلك ، وقد دلت على ذلك التجارب الأمريكية مما حدا إلى تدخل الدولة هناك من غير نتيجة تذكر ، وهى توسع الهوة بين العامل وصاحب رأس المال الذى يضاعف رأس ماله بتوحيده وحشده وجعله تياراً متدفقاً قوياً قد يجرف أمامه حقوق مئات بل آلاف العمال الذين سخروا لتذليل العقبات التى تعترضه وتمهيد طريق تدفقه ، وبينما يصبح الأول على رأس صناعة ضخمة دون منافس قوى ويعتبر ملكها غير المتوج كما هى الحال بالولايات المتحدة حيث ينحصر عدد أصحاب الملايين فى بضع مئات بينما عدد العمال فى المؤسسات المركزة يتضاعف تضاعفاً كبيراً مما يزيد فى كفاح المعسكرين ، وهذا ما جعل المصلحين ينظرون إلى الاحتكارات وأنواع الاتفاقات الصناعية شذراً ويطلبون تدخل الدولة للحد من غلوائها وأطماعها كى تتمشى وصالح الجمهور .

الفصل الخامس

الاستكفاء

أهمية الاستكفاء اليوم — عوامل وأسباب الاستكفاء — اقتصاديات الحرب والحرب
هل للاستكفاء مزايا ؟ الاقتصادية —

أهمية الاستكفاء اليوم Autarchie : يعنى بالاستكفاء اتباع سياسة الاقتصاد المسير لتكفى الدولة — كما سبق أن بينا فى مواقف عدة — حاجاتها بنفسها ، فلا تعتمد على الخارج ولا تشجع التجارة الدولية إلا فى حدود حاجاتها الملحة المسموح باستيرادها وتحيط كيانها بحواجز مزدوجة منيعة غرضها إيقاف حركة التجارة الدولية وتبادل رؤوس الأموال مع الخارج وانتقال الناس وهجرتهم ، والدولة وحدها هى التى ترسم خطط الاستكفاء وترخى الحبل أو تشده وفق الاعتبار القومى فلا تأبه لحسن التفاهم السياسى مع الدول الأخرى أو لتوثيق عرى العلاقات الدولية ، وهى تضع المصلحة الوطنية العليا وتدعيم قوى الدولة

المادية والعسكرية واستعدادها التام لمجابهة الطوارىء فوق كل اعتبار .

والسياسة الاستكفاء وجهان : الوجة التجارى والوجه الصناعى ، وكلاهما يقومان على أساس السياج الجمركى المنيع والذهاب إلى أقصى حد فى الحماية الجمركية والدفاع عن المنتجات المحلية تجاه تيار الواردات من الخارج ، وقد تحرمها فى حالات كثيرة ، كما ترسم الخطط لإحياء الصناعات المحليه وتدعيم الاقتصاد القومى ، وتلجأ إلى السلاح التشريعى الماضى لتنظيم حياتها الاقتصادية فى دارها ولا تترك كبيرة أو صغيرة دون تدخلها فيها بفرض سياسة إنتاجها وصناعتها وتوزيعها واستهلاكها مع تشديد العقوبة على المخالفين .

فأساس الاستكفاء وبالحرى الاقتصاد المسير التشريع المحكم الدقيق ، ونجاح تطبيق القانون يتوقف على مقدرة الدولة فى السهر على تنفيذ النصوص دون تراخ ، وأهم نواحى الاستكفاء ناحيته الصناعيـة وأثره فى بناء الأمه الصناعى ، وهو ما سنوليه عنايتنا فى بحثنا هذا (١) .

لقد تحققت بالاستكفاء فكرة الدولة المنعزلة عن بقية دول العالم l'état isolé ، وبدأت هذه العزلة بروسيا السوفيتية عقب قلب نظام الحكم هناك ومقاطعة البلدان الرأسمالية لها وإعراضها عن تبادل المنافع الأدبية معها والمادية مدة طويلة ، ولقد اعتبرت حالة روسيا هذه حالة شاذة جديرة بالبحث والدرس ، فكانت قد أخرجت الشيوعية من الخطيرة النظرية إلى خطيرة الأمر الواقع ، ولقد فرض فيتشه Fitche ، وفون تونن Von Thunen فروضاً نقوم على أساس الدولة المنعزلة عن بقية الدول وتسير وفق الاعتبار القومى ولكن لم تتحقق فكرتهما قبل الانقلاب الروسى ، ثم أدى استحكام حلقات الأزمة العالمية واضطراب الحياة السياسية الدولية وفقدان الأمل فى قدرة جامعة الأمم على فض المنازعات بين الدول عن طريق حسن التفاهم والسلام وظهور شبح الحرب مع تسابق الدول فى سبيل التسلح إلى انحدار مختلف البلدان فى تيار الاستكفاء ، وأصبح حديث الجيل التجارب الاقتصادية والاقتصاد المسير ، وفاق جيلنا الحاضر التجاريين (المركنتيليين) وتلاميذهم فى وجوب تدخل الدولة فى كل صغيرة وكبيرة وإشرافها الدقيق على الحياة الاقتصادية ، وترتب على شدة رغبة

---

(١) انظر «الاقتصاديات الدولية» لألزوث جزء واحد — ماكميلان بالولايات المتحدة سنة ١٩٤٦ من صفحة ٤٩١ إلى ٥٢١ .

"International Economics" by Ellsworth vol Macmillan Co. U.S.A. 1946

وانظر «خلاصة الاقتصاد السياسى» لبودان الجزء الثانى صفحة ١٤٣ .

الحكومات فى الأخذ بسياسة الاستكفاء وتغيير أوضاع البناء الاجتماعى للشعب وحماية المشروعات الصناعية من المنافسة أن أسدلت ستر كثيفة لتحول دون إلمام البلاد إلماماً صحيحاً بالنظم الخارجية وسير السياسة فى سائر البلدان وطرق حياة الشعوب الأخرى ومدى نشاطها ، وسادت هذه الحالة النعسة روسيا وبلدان المحور واليابان ، وستخف حدة الاستكفاء يوماً ما ولن تترك المبالغة فيها إلا الدماء والدموع ، فهى التى مهدت للحرب ووجهت العقول لها وكانت حائلا دون التفاهم السياسى ، وهى التى جعلت من موسيليني وهتلر وتشرشل وروزفلت وستالين أبطالا فى نظر شعوبهم وقد بهرت الشعوب خططهم الاقتصادية القائمة على القوة وإعداد عتاد الحرب وتحمل الحصار الطويل وعباراتهم المسولة فى وصف المستقبل بآمالة التى ستقضى على ظلمات الحاضر وويلاته ، غير أن حسابهم خاب وآمالهم ضاعت وصار خطأهم كخطأ الفلكى الذى يقضى عشرات السنين فى حساب أبعاد الكواكب وسيرها وينذر باصطدام كوكب أو شهب بالأرض واحتراق هذه عن بكرة أبيها ، ولكن تمضى الدقائق والساعات التى حددها دون حادث فقد أخطأ الفلكى فى حساب البلايين من الكيلومترات ، وشتان بينهم وبين هذا الفلكى فآمالهم الخضر تحولت إلى نكبات جسام وحولت العالم المزدهر إلى خرائب وبرك من الدماء بينما نجا العالم من تكهنات الفلكى المشئومة وسارت الحياة طبيعية فى مجراها .

وكما سبق أن بينا تتوطد دعائم الاستكفاء بتدخل الدولة وشدة يقظتها ، وهى سريعة العدوى فتنتقل إلى مختلف البلدان وتعمد هذه إلى الأخذ بها لمحاربة البادىء بنفس السلاح الذى أراد أن يطعنها به ، ونهايتها خطيرة إذ ترمى إلى الاتساع الخارجى بعد أن ترسخ أقدامها فى الداخل ، فالدولة التى تتبع الاقتصاد المسير لا تردد فى سبيل ضمان أسواق مستديمة تحصل منها على الحاصلات والمواد الأولية اللازمة لأفواه عمالها وبطونهم ولمصانعها كما تصرف لديها ما تريد تصريفه من منتجات الترف فى أن تبسط نفوذها على جاراتها الضعيفة ، وقد رأينا هذه الحالة بين الريخ النازى ورومانيا فقد كانت هذه مزرعة الحبوب لألمانيا حتى قام الحرب العالمية الثانية ، كما زادت صادرات بلدان جنوب أوروبا إلى ألمانيا من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٨ من ٤٫٥ ٪ إلى ١٢ ٪ من مجموع واردات ألمانيا ، وهكذا تتكون مناطق أو كتل اقتصادية grands éspaces économique ، وتعد هذه الصلات العدة للاتحاد السياسى

كما أن هذا المجال الاقتصادى هو مجال اكتفاء ذاتى فى دائرته يسمح للشعب الحصول على حاجاته دون أن يستطيع التطلع إلى ما ورائه[1] أو ما يهددوه أمامه .

أسباب الاستكفاء : ويمكن تلخيص أهم الأسباب التى حدت إلى قيام سياسة الاستكفاء والتمادى فيها فيما يأتى : —

١ — نشوب الحرب العالمية الأولى التى شلت حركة التبادل واضطر كل من الفريقين المتنازعين أن يعتمد على موارده وأن ينشئ الصناعات التى يحتاج إليها لكسب الحرب وأن يبحث بكل ما أوتى من قوة عن المواد الأولية اللازمة له فى دياره أو فى البلدان القريبة منه التى تقع فى منطقة نفوذه الاقتصادى أو السياسى ، وتلقت الأمم من هذه الحرب دروسا هامة هى وجوب استعدادها للطوارىء عن طريق الاقتصاد المدار .

٢ — اضطراد تزايد الحاجة إلى العتاد الحربى والذخيرة لسد حاجات المعارك ، فنشطت صناعات عدة لاغنى عنها لأدارة الحرب ، وتحولت هذه الصناعات لخدمة السلام بعد أن انتهت الحرب ، ثم بمجرد تلبد الجو السياسى بالغيوم أعيد إعددها لأغراض الحرب مع تضاعفها تبعا لتطور خطط ومعدات القتال .

٣ — ساد الجو السياسى أثناء الحرب العالمية الأولى الروح العسكرية القومية ، وبعد انتهاء ثم فشل خطط السلامة الاجماعية والسلام العالمى بعثت من جديد مع روح اقتصادية قومية تعصبيه تمثلت فى النازية بألمانيا والفاشية بإيطاليا ، كما بسطت أذرعها على الدول التى قامت على أنقاض إمبراطورية النمسا والمجر ، فأنشأت هذه الصناعات العدة عندها ووضعت أسس حمايتها وترويجها فى الخارج وكان فى مقدمتها تشكوسلوفاكيا وهنجاريا .

٤ — بثت دروس الحرب العالمية الأولى فى الأمم روح الصناعة ووجوب تنشيطها استعداداً للطوارىء ، كما بعثت فيها شدة الرغبة فى المغامرة وفى الاثراء عن طريقها والاتساع على حسابها وقد رأت أن اتساع موارد الولايات المتحدة وتقدم صناعتها ووفرة انتاجها رجحت كفة الحلفاء وأدت إلى قهر ألمانيا التى كانت أولى بلدان انتاج الصلب فى القارة الأوروبية غير أنها أقل موارد من جمهورية العالم الجديد ، فتسابقت الدول فى الاكثار من الصناعات لأغراض التصدير وإغراق الأسواق بالمنتجات الرخيصة والبحث عن الوسائل الشيطانية لأدخال بضائعها بالبلدان الأجنبية رغم القيود الجركية واتباع الجميع سياسة الاقتصاد المدار ، وضربت الولايات

(١) أنظر « ملخص الاقتصادى السياسى » لبودان الجزء الثانى صفحة ١٤٤ .

المتحدة واليابان وروسيا بسهم وافر فى هـذه السياسة وجميعها تريد ترويج مبيعاتها للخارج وفى نفس الوقت تتبع سياسة الحماية الجمركيه إلى أقصى حدودها .

٥ — يضاف إلى ذلك عامل معنوى هام هو صعوبة فرض الرقابة على الموقف الدولى الغامض وصعوبه قبض كبريات البلدان على ناصيته لتلافى الحرب ، وكيف بها أن تعمل على تلافيها وساستها يشجعون نشوبها سرا وجهرا ، ولما كان من المتعذر لمس بيت الداء ومصدر النزاع والاضطرابات فى الخارج عمدت الدول إلى فرض الرقابة على مختلف مواردها فى الداخل لتدعيم الروح القومية وتقوية بناء الدولة ، ورسمت خطط المستقبل planned order وأحلت محل سياسة دع الأمور تسير فى مجراها laisser passer lasser faire سياسة الخطط الاقتصادية planned economics وسيرت الصناعة لأغراض الاستهلاك الداخلى دون الاعتماد على الخارج مع غزو الأسواق الخارجية ثم خوض غمار التنافس وكسب المعركة ، وفضلت هـذه السياسة على سياسة ترك صناعتها لتيارات الحياة الدولية الصاخبة والتجارة الدولية المضطربة الغامضة .

وقد تفرع عن سياسة الاستكفاء خطتان رئيسيتان أو بعبارة أخرى سارت فى طريقين متتابعين هما « اقتصاديات الحرب » و « الحرب الاقتصادية » وفيما يلى البيان :

١ — اقتصاديات الحرب : هى تبدأ بكفاح الدول كفاحا مرا فى الميدان الاقتصادى ومحاولة كل بكافة الوسائل كسب المعركة وحيازه قصب السبق على الأخرى ، وينتهى الأمر بالاستعداد للحرب وتنظيم الحياة الاقتصادية على أساس أن الحرب قائمة أووشيكة الوقوع ، وقد جاوزت البلدان الدكتاتورية المعقول فى تمسكها بسياسة الاستكفاء ، وحمّلت الناس إلى قبيل الحرب العالمية الثانية ما فوق الطاقة بمراقبتها غدواتهم وروحاتهم ومختلف تصرفاتهم ، ولا تخفى جهود البوليس السياسى فى هذا الصدد ، وفرضت عليهم سياسة من الحرمان تذكر العالم بسنوات الحرب العالمية الأولى يوم كان الأفراد يحصلون على كميات محدودة وقليلة من الطعام ، ويوم كانت الدولة تشرف على المعاملات المالية والتجارية وانتقالات المال ، وشتان بين سنى الحرب والحالة التى يجب أن تسير سهلة طبيعية إبان السلام ، فقد كان العالم المتطاحن يتعلل إذ ذاك بالأمل ، سحب مؤقتة ستنقشع ، أما أثناء فترات السلام الظاهر كالرماد الذى يخفى تحته جذوات النار فهو لا يرى مخرجا من حالته السيئة إلا بما هو أسوأ منها .

وعلاوة على تحويل سياسة الاستكفاء الحياة المدنية إلى حياة عسكرية وحشدها ملايين البشر فى صناعة واستخدام معدات همها تدمير ما تعبت العقول المفكرة فى ابتداعه لرفع

مستوى المعيشة والترفية عن الإنسانية ، وعلاوة على إرهاقها الأهلين بضرائب فادحة لامبرر لها إلا الحرب وإشباع أطماع سياسة الفتح والاستعمار ، وعلاوة على حطها من مرتبة الصناعة إذ تطلب إلى أصحابها اتقانهم مختلف الصناعات سواء توفرت لديهم معدات الاتقان أم لم تتوفر وهذا لا يتفق وطبيعة توزيع المواد الأولية فى العالم ودرجة استعداد الشعوب العلمى — علاوة على هذه المساوئ الجمة التى تردد صداها فى خطب زعماء الدكتاتورية وحذا حذوهم أولو الأمر بالبلدان الديمقراطية وكان يقول الدوتشى فى إيطاليا معجلا فى وقوع الحرب « فلنزد إنتاجنا من المدافع والسفن الحربية والطائرات مهما كلفنا هذا من تضحيات جسام ، فثمنهما الغاء ما يسمى بالحياة المدنية ، وكلما زادت قوتنا الحربية زاد احترام الأصدقاء لنا وخشينا أعداؤنا ، ولنردد ما يقال على مدى الأجيال : ويل للأمم غير المسلحة » تفاقمت الحال بظهور طائفة من المشكلات السياسية الخطيرة التى تضاعف بواعث الحرب فى ظروف ما أكثر بواعثها ، وقد رأينا كيف كان المخرج منها وبيلا وكيف دفعت الشعوب الثمن غاليا فى الحرب العالمية الثانية البشعة .

وقد أدت سياسة اقتصاديات الحرب إلى ظهور بدعة جديدة تتخذها البلدان الدكتاتورية ذريعة للفتح والاعتداء ، هى حجة سوء توزيع المواد الأولية فى العالم وافتقارها إليها وحاجتها إلى المستعمرات التى تمدها بها وخطورة الإنفجار إذا لم تحصل على مطالبها الحيوية هذه ، غير أن نظره سريعة إلى قائمة التجارة الدولية فى أشد سنوات الكساد ترى بوضوح خطل هذه الفكرة فإنه يتعذر اليوم على أمة متمدينة أن تعيش فى عزلة اقتصادية تامة ، فالولايات المتحدة التى يزعم أنصار الحماية الجمركية أنها مثل بلدان السوق المقفلة لا تستطيع أن تستغنى عن التجارة الخارجيه فهى علاوة على أنها لا تتردد اليوم مع شدة الضيق فى تصريف أقطانها فى الخارج بل وتشجع هذا التصريف تستورد كميات كبيرة من الكاوتشوك والقصدير والورق والبن والشاى والكاكاو ، وكذلك نظره سريعة إلى خريطة العالم الجغرافية الجيولوجية تؤيد أيضا هذا الرأى ، فبريطانيا العظمى بمستعمراتها وممتلكاتها الممتدة إلى ما وراء البحار تفتقر إلى البوتاس كما أن ما تستخرجه داخل دائرة الإمبراطورية من البترول أقل بكثير من الولايات المتحدة ومن روسيا ، وفيما يختص بالإمبراطورية الفرنسية فالمواد المتوفرة لديها بكثرة هى الزيوت النباتية والأرشيد والبوتاس والحديد وأكسيد الألمنيوم وهى تعتمد على الخارج فيما عداها من المواد الأولية اللازمة للصناعة وفى مقدمتها الوقود ، وفيما يختص

بالإمبراطورية الهولندية فالمواد الأولية المتوفرة لديها بكثرة هى الكاوتشوك والقصدير والزيوت النباتية والبترول إلى حد ما .

وهكذا ترتب على سياسة اقتصاديات الحرب التى تنظم حياة الأفراد قسرا ومقدما وفق الأرقام الحسابية والاحصاءات كأنهم رقع الشطرنج غير مبالية بميولهم وأذواقهم وحاجاتهم الحقيقية وتفاوت كفاءاتهم ونشاطهم وأثر ذلك فى العرض والطلب أن أصبحت :—

١ — البلدان الصناعية التى تفتقر إلى المواد الأولية يتعذر عليها الحصول على حاجاتها إذ لا تستطيع تصريف مصنوعاتها أو ليس لديها من العملة الأجنبية ما يكفى لوفاء أثمان وإرداتها .

٢ — والبلدان التى تفتقر إلى المصنوعات بينما تتوفر لديها المواد الأولية بكثرة تنوء تحت أعباء هذه الثروة المكدسة التى لا إقبال عليها ، وهى ليست حرة فى تصريف حاصلاتها فالاستعمار — وجلها يرزح تحت عبئه — ينتزع منها خيراتها بأبخس الأسعار ويستحل عرق جبين فلاحها وعاملها اللذين يعيشان على الكفاف وما هو دون الكفاف .

٣ — والبلدان التى حصلت على مستعمرات جديدة حديثاً ليس لديها من رءوس الأموال ما تستطيع بواسطته استثمارها والمثل الجاثم فى ذلك إيطاليا فى الحبشة ، وهى وغيرها من الدول التى سبقتها فى الاستعمار تقبض بكلاليب من حديد على فريساتها حتى لا تفلت منها كما لا تعمل على ترقيتها وإطلاق سراحها .

وما أغنى العالم عما حل به من مصائب وأزمات وحروب لو فكر الزعماء جدياً فى وضع حد لاستنزاف دماء وثروات الشعوب المستضعفة واستعبادها ؟

٤ — ومختلف الأمم التى ترزح تحت عبء تشريع استثنائى ومراسيم تصدر تباعاً لإعداد العدة للحرب ، فالبلدان الدكتاتورية كانت لا تألو جهداً فى تحويل صناعات السلام إلى صناعات لأغراض الحرب ، والبلدان الديمقراطية كانت تصدر المراسيم عاجلا لتنفذ أجلا بمجرد إعلان التعبئة العامة .

وأدت هذه الحالة التعسة إلى هبوط رصيد الذهب ببنوك الإصدار بالبلدان الدكتاتورية إلى نحو ١ ٪ من ورق النقد ، وتعذر تصريف منتجات الأمم الصناعية الكبرى وانتعاش الحياة الاقتصادية هناك ، ثم دكت الحرب العالمية الثانية فى سنوات معدودات ما شادته المدنية فى أجيال وقضت على شطر كبير من ثروة أوروبا وإنتاجها ومحصولها العلمى الغزير ، ويصعب فى ظروف العالم الراهنة تعويض الماضى والبناء من جديد .

لقد اعتقد هذا الجيل أن فى السيف والمدفع مخرجاً من الأزمات الاقتصادية والتنازع

السياسى ، ولكنه نسى أو تناسى أنه كان باليونان القديمة اسپارطه وأثينا ، وامتازت الأولى بروحها العسكرية وجلد أبنائها على الحرب حيث كانوا يتدربون منذ نعومة أظفارهم على الفروسية والقتال والغزو ويعيشون حياة شظف وتقشف وحرمان ، وامتازت الثانية بفلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو وبعصر بركليس ومدرسته وبحرية الرأى وتهذيب الشعب بواسطة التمثيل وغيره من أنواع الثقافة ، وقد اندثرت أسباطه ولم يبق منها غير تاريخها يحفظه الطالب فى المدرسة ليجوز الامتحان ، أما أثينا فعلى ضوء فلسفتها وتعاليمها الديمقراطية سارت المدنيات طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل وعلى مبادئها قامت الدساتير وحقوق الإنسان .

٢ — **الحرب الاقتصادية** : الحرب الاقتصادية ليست بنت اليوم فطالما ألقت الجيوش قديماً الحصار على مدن العدو الكبرى لترغمها على التسليم تحت ضغط شح الأقوات والمؤونة فيها ، ويذكرنا التاريخ بالحرب الاقتصادية التى شنها نابليون بونابرت على الجزر البريطانية فى القرن الماضى فمنذ بعد انتصاره فى موقعة بينا سنة ١٨٠٦ إلى ضرب الحصار على هذه الجزر ومقاطعتها تجارياً ليذل منها بسياسة الحرمان ما لم يستطع أن يناله بالسيف ، فقرر ألا تستورد البلدان الداخلة فى دائرة امبراطوريته المتسعة الأرجاء أية بضاعة أو مصنوعات من بريطانيا كما لا تصدر إليها حاجاتها من المنتجات الأوربية .

ونذكر كذلك أنواعاً حديثة عدة من المقاطعة ، منها مقاطعة الدنمارك للبضاعة الألمانية فى سنة ١٨٩٧ على أثر اتخاذ ألمانيا إجراءات شاذة فى شمال شلسويج وتضييقها النطاق على استعمال اللغة الدنماركية هناك ، ومقاطعة الدولة العثمانية لبضائع امبراطورية النمسا والمجر سنة ١٩٠٨ وقد اشتد الجفاء بينهما على أثر ضم الأخيرة للبوسنة والهرسك إليها ، ومقاطعة روسيا لبضائع ألمانيا سنة ١٩١٢ نظراً إلى سياسة العنف التى كانت تتبعها الأخيرة فى بولونيا الألمانية ، وكذلك مقاطعة الصين للبضائع الأمريكية واليابانية ، ومقاطعة اليابان للبضائع الأوربيه .

وقد اتسع نطاق هذه الحرب الاقتصادية واشتدت وطأتها منذ الحرب العالمية الأولى بما أملته ظروفها الاستثنائية على الحكومات المتحاربة والمحايدة من سياسة التدخل الاقتصادى — وقد أصيبت التجارة الخارجية بالشلل — لتوفير المواد الأولية اللازمة لصناعات التسلح والأغذية الضرورية لتموين الأهلين ، وكذلك بما اتخذه كل فريق من المتحاربين من تدابير اقتصادية لكسر شوكة الفريق الآخر وإرهاقه اقتصادياً بحرمانه من المواد الأولية والأغذية ورؤوس الأموال حتى يعجز عن مواصلة الحرب .

وأصبحت اليوم الحرب الاقتصادية على ثلاث صور رئيسية وهى : —

١ — المقاطعة الاقتصادية ، وقد تعددت إشكالها اليوم فرأيناها فى الهند ومصر وسوريا يتخذها الأهلون سلاحا لإجابة الأمانى القومية ، وتوجه فى أمريكا ضد البضائع الألمانية واليابانية ، وفى الصين ضد البضائع اليابانية .

٢ — العقوبات الاقتصادية ، وهى حرمان الدولة من حاجتها من المواد الأولية والمصنوعات ومعدات التسلح ورؤوس الأموال والأعراض عن استيراد البضائع منها ، وقد نص عهد جامعة الأمم على توقيعها على إحدى دول الجامعة إذا أعتدت على الأخرى اعتداء مسلحاً ولم تشأ فض النزاع عن طريق التحكيم أو غيره من الحلول السلمية ، وقد رأينا الجامعة تفرضها على إيطاليا سنة ١٩٣٦ إبان حرب الحبشة كما فكرت كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة فى اتخاذها لإرغام اليابان على احترام امتيازات أوروبا فى الصين .

٣ — تسابق الدول فى التدابر والتقاطع الاقتصادى وكيل كل للأخرى الضربات كيلا ، وهذا ما يعنينا من الحرب الاقتصادية ، ولهذه الغاية تتدخل الحكومات تدخلا شديداً بإنشاء حواجز جمركية منيعة لصد الواردات من الخارج وتحرم خروج العملة والمواد الأولية والمنتجات اللازمة للدفاع الوطنى وتستعيض عما ينقصها من المواد الأولية بغيرها تصنعها عندها ، فصنعت إيطاليا وألمانيا نوعاً من المطاط الصناعى يحل محل الكاوتشوك الطبيعى الذى كانتا تفتقران إليه ، ووسائل الوقود ليحل محل البترول الذى كان بعوزها ، كما صنعا الصوف من برادة الزجاج واللبن واستخرجا السكر من لباب الأشجار والمنسوجات الخفيفة من الخشب وخلطا القمح الذى يصنع خبزاً بغيره من الحبوب الرديئة ، وأنشأتا شتى مصانع التسلح بالبلاد بعضها يعمل ليل نهار فى وقت السلم والبعض الآخر مجهز بكافة المعدات غير أن العمل لا يبدأ فيه إلا فى وقت الحرب وذلك اقتصاداً فى النفقات .

وهذه الحرب الاقتصادية هى أشد الأنواع فتكا وأخطرها على السلام فبينما أن المقاطعة الاقتصادية سلبية محدودة الأثر والعقوبات الاقتصادية سلمية الأغراض علاوة على أنها نظرية أكثر منها عملية وقد دلت تجربة جامعة الأمم فى الحرب الإيطالية الحبشية على عجزها عن حسم النزاع وتعذر على مؤسسة السلام اليوم تطبيق المقاطعة الاقتصادية على أسبانيا الدكتاتورية التى على رأسها فرانكو لد أعداء الدول الديمقراطية المظفرة إذا بسياسة الاستكفاء التى تقوم عليها توسع شقة الخلاف بين الأمم وتزيد المشكلات السياسية والاقتصادية تعقيداً وتزج بالدنية فى حروب طاحنة تهلك الحرث والنسل .

وبهذه المناسبة نتساءل ما نتائج الحرب وما موقف الدول العظمى وسائر الدول الحديثة النشأة المحدودة الموارد منها ؟

لقد اشتبكت جبهتا الديمقراطية والدكتاتورية فى حرب اقتصادية طاحنة ، أعدت كل منهما العدة ، بما أوتيت من ثروة وموارد انتاج وأيد عاملة وقدرة على الابتداع والاختراع ، لإزهاق الأخرى وإضعاف قوى انتاجها والتفوق عليها فى الحرب واستعجلت كل منهما الحرب بتسابقها فى سبيل تخزين المواد الأولية وتجهيز جيوشها البرية وأساطيلها الجوية والبحرية بأحدث أنواع الأسلحة ومعدات التدمير دون أن تلق بالا لأهوال الحرب وخطرها على الإنسانية ولما اتفق عليه اليوم الساسة والمفكرون من أن الحرب لاتستطيع أن تحل المشكلات القائمة كمشكلة سوء توزيع المواد الأولية فى العالم واختلال التوازن السياسى الأوربى ، بل ستظل قائمة بعدها وستضطر الأمم المثخنة بالجراح المفعمة بالآلام ، بعد أن تضع الحرب أوزارها ، أن تلجأ إلى التفاهم بينها لحل هذه المشكلات ، ولقد دفعت اليوم ثمن ما ارتكبته أعز ما كانت تملك من دماء وأنفس وثروات .

وقد اتخذت الحرب الاقتصادية لإشعال نيران الحرب العالمية الثانية مظهراً خطيراً لدى دولتى المحور واندلعت نيرانها تجتاح شرق أوربا ووسطها ، ففى سبيل توفير المواد الزراعية الخام والأغذية اللازمة للمحور ولا سيما لألمانيا الصناعية الكبرى بسطت الأخيرة نفوذها وسيطرتها على بلدان شرق أوربا وحوض الدانوب ، لا سيما وأن عوائق هذا التوسع لم تكن بالعوائق الصعبة التذليل مثل خط ماجينو فى غرب أوربا أو أساطيل الدول الديمقراطية فى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الإطلنطى ، واذعنت تلك البلدان للأمر الواقع نظراً إلى وقوعها فى دائرة النفوذ الاقتصادى الجرمانى فهى بلاد زراعية تربطها بدولة الريخ الصناعية مواصلات سريعة وسهلة فتبادلت مع الأخيرة الحاجيات ، وعملت الريخ على القبض على ناصية الحياة الاقتصادية هناك باستيرادها مايزيد على نصف حاصلات هذه البلدان الزراعية منها وتصدير مايزيد على نصف واردات هذه البلدان من المصنوعات إليها وسرعان ما ترتب على ذلك توثيق عرى العلاقات التجارية فتمشى سياسة هذه البلدان التجارية مع سياسة المحور ففقدانها استقلالها الاقتصادى وفقدان تشكوسلوفاكيا نظراً إلى أهميتها الصناعية وخطرها على سياسة التوسع الاقتصادى الجرمانى استقلالها السياسى ، وينحى رجال الاقتصاد بالبلدان الديمقراطية باللائمة على هذه البلدان ، وفى مقدمتها فرنسا وانجلترا ، إذ يعتبرونها مسئولة عن فقدان بلدان حوض الدانوب والبلقان استقلالها الاقتصادى تبعاً لخطتها الاقتصادية نحوها ، نعم لقد أغدقت

الديموقراطية عليها القروض وفتحت لها الاعتمادات وسارعت بالاكتتاب فى سندات ديونها العامة ولكن فى زعم هؤلاء كان أولى بها أن تساعدها مباشرة على تقوية صروح استقلالها الاقتصادى وإحياء شتى الصناعات المحلية هناك حتى لا يبتلعها التوسع الألمانى .

ويقولون أن المدين العاجز ينظر عادة إلى الدئن نظرة شذراء ، لذا لم تنظر هذه البلدان إلى الدول الديموقراطية الدائنة نظرة الصداقة القديمة ، بعكس تقديرها للنصائح والمساعدات الاقتصادية الألمانية تارة وإذعانها لها تارة أخرى ، علاوة على أن الديموقراطية لم تبذل مجهودات صادقة فى تصريف الحاصلات الزراعية لبلدان شرق أوربا وحوض الدانوب ، ولا يخفى أنها منبع ثروتها وقوامها الاقتصادى ، وقد أصبحت مهمة الديموقراطية فى سبيل وقف تيار هذا التوسع شاقة أن لم تكن مستعصية ، كان عليها أن تبذل قصارى جهدها لتحل محل النفوذ الاقتصادى الألمانى هناك وأن تكفل لهذه البلدان استقلالها الاقتصادى مع تصريف منتجاتها ، وهى لم تنجح فى وقف تيار هذا التوسع إلا بالبلدان التى بدأت فيها نهضة صناعية تبشر بالنجاح وهى بولونيا وتركيا ، بينما تعذر عليها ضم يوجوسلافيا وهنجاريا وبلغاريا واليونان ورومانيا إلى صفها .

وكذلك اتخذ هذا الصراع ألا وهو الحرب الاقتصادية شكلا مروعا آخر ، فقد تحول إلى حرب مالية طاحنة تحترق فى أتونها الملايين التى تجمعها الحكومات من الضرائب والقروض وتضخم النقد ، أى من عرق جبين العامل وثمرة جهاد المفكر وصاحب العمل والمدخر ، بدأ منذ سنوات عديدة بتسابق الدول فى سبيل تخفيض النقد بعد أن عجز المؤتمر الاقتصادى العالمى سنة ١٩٣٣ عن تثبيته وعن تخفيض السياج الجمركى ، زعما منها أن تضخم النقد يؤدى إلى رواج التجارة الخارجية وارتفاع الأسعار عندها ونشاط الحياة الاقتصادية ، فيترتب على ذلك زيادة دخل الضرائب وسد عجز الميزانية ونجاح القروض حين الالتجاء والحاجة إليها ، ولاغرو فيما لهذه العومل من آثار فى سد حاجات التسلح ، ثم بلغت الحرب منتهاها فرصدت مختلف الدول استعداداً للحرب العالمية الثانية الأموال الوفيرة من دخلها للتسلح واطرد تزايد الضرائب مع فدحتها وتراكمت أموال القرض العامة وهبطت سنداتها ، فوصل ما أنفق على التسلح فى العالم[1] سنة ١٩٣٨ نحو ١٨ مليار دولار وقد كان سنة ١٩٣٢

(١) انظر نشرة « إنتشار وتمويل التسلح فى العالم » بقلم ماكس كلوسو وإدورد بونفو لجمعية الدراسات والبيانات الاقتصادية بباريس — ملحق عدد مايو سنة ١٩٣٩ .

"La Progression et le Financement, des Armements dans le monde" par Max Cluseau et Edonard Bonnefous — Supplement au Bulletin Quotidien de Société d'Etudes et d'Informations Economique — Paris Mai 1939.

نحو مليارى دولار ثم تجاوزت الدول الرقم الأول فيما بعد بمراحل ، ووصل ما أنفقته انجلترا سنة ١٩٣٩ للتسلح نحو ٦٣٠ مليون جنيه وألمانيا أكثر من ٥ مليارات دولار وذلك حتى قيام الحرب فى سبتمبر من نفس العام وروسيا السوفيتية أكثر من ٣٠٠ مليار فرنك وما أنفقته الدول العظمى وهى مكونة من الدول المذكورة يضاف إليها الولايات المتحدة واليابان وإيطاليا وفرنسا أكثر من مليارى فرنك أى أكثر من ١٣ مليون جنيه يومياً إلى قبيل الحرب ، ولا يخفى أن أموال التسلح هذه لا تعود على الإنسانية بفائدة ما ، هى ثروات متجمدة فى معدات غايتها دك معالم الحضارة وأموال تصادرها الدولة فى صورة ضرائب مرهقة تأخذها من الأفراد بشق النفس لكى تشبع بها أغراض بعض ساستها ولا تنفقها فى الاصلاحات الاجتماعية والصحية والاقتصادية بل فيما يعود على الأهلين بالفاقة والفقر المدقع وينذر بالإفلاس وإختباء الثروات الخاصة ضخمها ومتوسطها وصغيرها .

وإذا استطاعت الدول الكبرى أن تدفع ثمن هذا التسلح غالياً وتضحى فى سبيل هذه الغاية برخائها وثروتها القومية فما موقف الأمم الحديثة النشأة القريبة العهد بالنهضة المحدودة الموارد التى تفتقر إلى إصلاحات واسعة النطاق وفى مقدمتها الأمم الزراعية ، لا سيما أن معدات التسلح الحديثة كما يقول موسوليني « باهظة التكاليف سريعة الهرم فى حاجة إلى التغيير والتبديل المستمر » أى إلى الإنفاق الذى لا حد له ؟ الوقع أن هذه الأمم ضحية هذا العهد الظالم وفريسة هذه الحمى التى تجتاح العالم ، ونرى هذه الأمم وقد ضاقت ذرعا بهذا الموقف وخشيت العاقبة قد ارتمت فى أحضان إحدى جبهتى الصراع ، وهكذا دفعت الثمن غالياً وهو أضعاف استقلالها السياسى وتعليق مصيرها بمصير غيرها ، وربما وجدت مخرجا من هذا المأزق إذا استطاعت أن توفق بين مصالحها المشتركة ، وأن تعقد أواصر اتحاد يلم شعثها ويقوى بنيانها لجبهة متراصة الصفوف تواجه هذه الحالة الخطيرة وتصمد للعاصفة حتى لا تذهب كل منها وهى متفرقة ضعيفة ضحية جنون المدنية الحديثة .

ومن طرائف اقتصاديات الحرب والحرب الاقتصادية والمبالغة فى الحرمان لأعداد الأمة للحرب ما نشر فى إحدى مطبوعات عصبة الأمم بعنوان « التدخل الاقتصادى فى العالم » وفيما يلى خلاصته « فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ صدرت أوامر فى ألمانيا لتوفير البطاطس ما أمكن وإحلال الأخشاب المعدة للتدفئة والإحراق محل هذا الغذاء الهام ، ولم تمض عشرة أيام حتى كلف شباب هتلر بأن يخصصوا يومين أسبوعيا لجمع الأخشاب ليمكن استخراج زيت جيد للمائدة منها ، وفى يناير سنة ١٩٣٧ صدر أمر بتنظيم جمع فضلات الطعام والخرق

والمعادن الخردة والجلود والعظام الخ . . . وذلك لتوفير استعمال المواد الأولية النادرة اللازمة للصناعة وإدخال هذه البقايا بدلا منها بنسبة من ١٥٪ إلى ٢٥٪ فى إعداد الملابس ، وقد أمكن عمل صوف صناعى من هذه البقايا بعد خلطها بمواد أولية أخرى ، وفى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ صدر أمر بتحريم القشطه بنسبة تزيد على ٢٠٪ فى صناعة الجبن ، وفى أكتوبر من نفس العام حرم استعمال النحاس والزنك والنيكل والرصاص ومشتقاتها فى أعمال البناء ، وفى ٢ نوفمبر صدر أمر بأنه يتحتم أن تحتوى المنسوجات التى تستخدمها الهيئات العامة على ٥٠٪ من الخيوط الصناعيه ، وفى أول يناير سنة ١٩٣٧ حتمت السلطات على أصحاب المطاعم أن يحلوا الخيار والبنجر محل الطماطم وأنواع الخس فى تزيين صحاف الطعام ، وفى نفس اليوم حرم على أصحاب المحال العامة والحوانيت أن يستهلكوا الزبد والسمن الصناعى وأنواع الدهن إلا بحساب وأن يحلوا محلها للعرض السكر والمربيات والأسماك ، وكل هذا الحظر لمصلحة الدولة العليا التى لا تفضلها مصلحة أخرى » .(١)

هل للاستكفاء مزايا : ولكن لا يمكن أن نكيل التهم جزافا ضد سياسة الاستكفاء وأن نرى وجوب الأعراض عنها فى كافة الأحوال ، فهذه السياسة كقاعدة عامة ضارة ولكن تدخل الدولة ضرورى فى حالات معينة لا سيما بالبلدان الناشئة التى تفتقر إلى الصناعة وتحتاج إلى خطط وتدابير اقتصادية محكمة لإحياء صناعاتها ومنع تدهورها ففنائها وهى لا تزال فى نعومة أظفارها بفعل المنافسة الأجنبية وذلك كى تتحرر من الاستعمار ، وبينما الغرب لا يحتاج إلى سياسة الاقتصاد المدار إلا لإصلاح ما دمرته يد الحرب ولإعادة تنظيم حياته من جديد ، وطبعا هذا يتطلب بعض الوقت ، فإن بلدان الشرق الناهضة يتفق ومصلحتها الأخذ بأهداب الاقتصاد المسير لتعويض ما فاتها فى ميدان الصناعة ولكى يمكنها أن تنازل سائر البلدان التى تفوقت عليها فى الأسواق العالمية منازلة الند للند ولترفع مستوى معيشة أبنائها عن طريق إقامة صروح ثروات صناعية طائلة ، وبذا تحطم سلاسل الحكم الأجنبى وتقضى على الفقر والجهل والمرض فى ديارها .

ويحسن أن نختم البحث بعبارات الاقتصادى الإنكليزى الذائع الصيت جون ما ينارد كينز John Maynard Keynes عن الاقتصاد المسير والاستكفاء فيقول « إننى لست

---

(١) انظر نشرة جامعة الأمم بعنوان « التدخل الاقتصادى فى العالم » عدد ١٩٣٦ — ١٩٣٧ جنيف.
"World Economic Survey" 1936-1937, (League of Nations Publications, II) and (Financial II. A. B.) Geneva.

مقتنعا بأن مزايا تقسيم العمل دوليا اليوم هى مثلها فى الماضى ، حقيقة نحن فى حاجة إلى التخصص فى الإنتاج من الناحية الدولية إلى حد معين وفى عالم مواده الأولية وثرواته موزعة وفق المناخ المتغير فى إصقاع الأرض المتباينة ، وهى مبعثرة هنا وهناك بنسب مختلفة ، كما تتباين كفايات الأهلين ودرجة ثقافتهم ومقدرتهم على الإنتاج بل وكثافة السكان أيضاً ، ولكن إزاء اضطراد تزايد الإنتاج الصناعى وكذا الإنتاج الزراعى فإننى أشك فيما إذا كان العدول عن سياسة الاستكفاء يأتى بنفس المزايا التى يمكن الحصول عليها بجلب المواد الأولية من الخارج وإنشاء الصناعات المحلية وحصر المصنوعات والمستهلكين فى بقعة واحدة وتنظيم الحياة الاقتصادية فى الدولة على هذا الأساس ، وقد دلت التجارب المتعددة اليوم على أن وسائل الإنتاج بكميات كبيرة يمكن تحقيقها فى معظم البلدان وفى جل الأجواء على قدم المساواة وفى نفس مستوى الجودة والكفاية ، وعلاوة على ذلك فإنه بزيادة نمو الثروة عن ذى قبل تقوم المنتجات المكونة من المواد الأولية والمصنوعة بدور أقل فى الحياة الاقتصادية القومية بمقارنتها بمشكلات المساكن والخدمات الخاصة وتوفير وسائل الراحة والسرور محليا وهذه لا يمكن تبادلها بين الأمم وإيجاد سوق دولية لها ، وعلى ذلك فإنه رغم ما تؤدى إليه سياسة الاستكفاء من ارتفاع نفقات المواد الأولية والمصنوعات بعض الشىء فهذه النتيجة يمكن ألا تعتبر خطيرة إذا قيست بالمزايا الأخرى التى تجنيها بعض الأمم من أتباع هذه السياسة ، وهكذا فإن سياسة الاستكفاء رغم أنها تكبد متبعيها تضحيات ونفقات فقد تصبح وسيلة لا بد منها وناحية من نواحى الترف قد نتبعها ونتعلق بأهدابها إذا احتجنا إليها وكان لزاما علينا الالتجاء إليها »[1].

وأخيراً يقول الإخصائيون أنه مع التقدم الفنى اليوم يمكن سرعة نقل المواد الأولية مهما طالت المسافات دون كبير نفقات إلى حيث يراد إعدادها لأغراض الصناعة ولتحويلها وجعلها صالحة للاستهلاك المباشر ، كما لا يصعب أيضاً إعداد الفنيين من أبناء البلاد ، وقد نشأت المصانع فى أواسط إفريقيا والحبشة والأرتريه لأغراض الحرب ، وقامت المصانع كذلك فى الصين والهند وارتفعت مداخنها فى قلب الأمازون وأحراشه . وربما إذا اتخذ الاستكفاء طريق السلام ولم يعرج على طريق الشر والحرب أمكنه أن يؤدى أجل الخدمات

---

(١) انظر مقال « الاكتفاء الذاتي القومى » لكينز طبع فى مجلة جامعة ييل صيف سنة ١٩٣٣
"National Self Sufficiency". by Keynes Reprinted from the summer 1933 Yale Review copyright University Press.

وانظر كتاب « الاقتصاديات الدولية » لانزورث صفحة ٤٩٤ .

للإنتاج والصناعة ، فقد أمكن لألمانيا النازية أن تزيد كميات طعامها بإصلاح كثير من الأراضى البور هناك ووسائلها الزراعية وفق القواعد الفنية الحديثة ، فارتفع إنتاجها الزراعى لسد حاجات طعامها ارتفاعاً يعتد به وقد كانت فى سنة ١٩٢٧ تنتج ٦٥ ٪ من موادها الغذائية فزاد الإنتاج فى سنة ١٩٣٦ إلى ٨٤ ٪ ، كما استصلح موسوليني وهو فى أوائل عهده بالحكم مساحات واسعة من المستنقعات التى كانت بؤراً للبعوض والملاريا حول روما فجففها وحولها إلى مزارع خصبة تنتج كميات وافرة من الحبوب .

الفصل السادس

الصناعات فى مصر

نهضة مصر الصناعية — دروس الحرب العالمية الأولى — الصناعات المصرية بعد الحرب العالمية الثانية .

إذا قلنا بأن قطراً ما شب عن الطوق وانتقل من الطور الزراعى إلى الطور الصناعى وتحرر من نير الأجنبي وظلم الاستعمار تبعاً لأخذه بأسباب الصناعة فمعنى هذا هو قبضه على ناصية القوى المحركة والآلات والوقود فيما يختص بيننا بيعها وكمياتها الوفيرة ووسائل تجديدها باستمرار ، وفى هذه الحالة تزخر البلاد بمعاهد الأبحاث العلمية والتجارب الفنية وبالمخترعين والمبتدعين الذين يجددون أولا بأول أساليب الصناعة وطرق الإنتاج ويطبقون العلم على العمل وبالمصانع التى لا تقف عند حد تحويل المادة الأولية للاستهلاك المباشر بل تصنع الآلات التى تكون المصانع وتعد مختلف وسائل النقل ، والخلاصة المصانع التى تنشىء الصناعات ، وتزخر بالمؤسسات الاقتصادية والمالية التى تعنى بتمويل الصناعات وتمهدها بالرعاية ودراسة حالة البلاد الاقتصادية لإنشاء الصناعات التى يكتب لها النجاح فيها وذلك تحت إشراف الدولة وبمعونتها ، ومصر والحالة هذه بعيدة كل البعد عن المرحلة المذكورة فهى لا تزال قطراً زراعياً والصناعات الثقيلة التى تنشىء الصناعات معدومة عندها ولم تنشأ بعد طبقة الفنيين والمخترعين والمبتدعين وموارادها الصناعية تكاد تكون بكراً فيما خلا بعض الصناعات التحويلية والزراعية ، غير أن المستقبل يبشر بالنجاح فاستغلال قوى المياه المتدفقة على وشك التحقيق كما تضطرد زيادة استخراج البترول من آباره وتنشط الصناعات الزراعية نشاطاً كبيراً وتضع الدولة نصب عينيها إنشاء الصناعات وتوفير أسباب نجاحها وتتخذ الأموال المكدسة منذ قيام

الحرب العالمية الثانية على أثر التضخم ونشاط الإنتاج لأغراض هذه الحرب ولسد حاجات الظروف الطارئة طريقها نحو الصناعة وقد كادت الزراعة تصد أبوابها فى وجهها .

ولقد مرت بلادنا فى فترات نهضات صناعية عدة ليس من شأنها إعداد البلاد إعداداً صناعياً وإخراجه من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة والثراء العريض والتحرر الاقتصادى والسياسى ، ولكنها خطوات أولى من شأنها مع عوامل أخرى وجهود جبارة أن تصل بالبلاد إلى المستوى الطبيعى للشعب القوى الثرى La Nation Normale فى اعتبار « فردريك ليست » زعيم المذهب الاقتصادى القومى ، وفيما يلى وصف مختصر لنهضات مصر الصناعية :

نهضة مصر الصناعية : شاهدت مصر الحديثة أربع نهضات صناعية : الأولى فى عصر محمد على الكبير واضع الأساس لتقدم البلاد ، والثانية فى عصر إسماعيل الذى عنى بمواصلة ذلك التقدم ، والثالثة خلال السنوات الأربع التى حرمت مصر فى أثنائها ، بسبب الحرب العالمية الأولى من المنتجات الواردة إليها من الخارج ، والرابعة نهضتنا الصناعية الحالية التى قامت على أساس الكرامة الوطنية والعزة القومية واستيقاظ البلاد من رقادها ، وعملت على تحقيقها الأزمة الاقتصادية العالمية ، نظراً لهبوط قوة الشراء ، وإعراض المستهلكين عن كثير من الحاجيات الأجنبية ، وتوقهم إلى صناعة محلية رخيصة تتمشى وهبوط دخلهم ، وفتح أبواب الرزق لطائفة كبيرة من أبناء البلاد وتحفظ ثروة القطر فيه ، بل وتساعد على أطراد غناه ، وتدل العالم على أن النهضة المصرية عميقة الأثر تتناول مختلف مرافق الحياة ، شأنها شأن سائر النهضات لدى الأمم الناشئة .

وقد ذوت النهضتان الصناعيتان الأولى والثانية لعوامل عدة ، أهمها عدم توفر المال اللازم لتغذيتهما ، فلم تلبث أن أقفلت كثير من المصانع التى أنشأها محمد على الكبير أبوابها فى أواخر أيامه لعجز الحكومة عن الانفاق عليها وقد نضب معين إيرادتها وكانت قد قامت على أساس احتكار الدولة للتجارة وللمصانع وإنشاء الصناعات لأغراض الحرب والفتوحات المدة ولأن عدد السكان كان محدودا ربما تزيد الصناعات الناشئة عن حاجته فضلا عن انحطاط مستوى معيشته انحطاطا شديداً وقرب عهده بالبيكوات المماليك وظلمهم وإرهاقهم للفلاح ؛ وكذلك الحال فيما يختص بالمصانع التى أنشأها الخديو إسماعيل ؛ فإن اضطراب ميزانية البلاد ، وفداحة ديونها ، وتعقد مشاكلها الاقتصادية — أدت إلى إهمال هذه المصانع بعد أن كبدت الدولة الأموال الطائلة وقد ساد اعتقاد فى غير محله ، وهو أن الفشل يرجع إلى عدم حاجة

البلاد إلى الصناعة ، غير أن هذا الاعتقاد مردود ، فما لا شك فيه أن مصر الحديثة استمرت مزرعة للبلدان الغربية تنتج ما تحتاج إليه مصانع الأخيرة من المواد الأولية ، ولا سيما القطن ، وتبيعه إليها بأثمان رخيصة ثم تشتريه منها بعد صناعته بأضعاف ثمنه ، وليس أحب إلى البلاد من إحياء شتى الصناعات بها ، ولا سيما الصناعات الزراعية وصناعة الغزل والنسج حيث تتوفر عندها موادها الأولية الهامة .

دروس الحرب العالمية الأولى وما بعدها : ثم ذبلت الصناعة التى نشأت إبّان الحرب العالمية الأولى بعد عودة المياه إلى مجاريها وفتح طرق المواصلات ، ولا سيما أن الغرض من إنشائها لم يتعد سد الحاجات العاجلة ، كما لم تبادر السلطات المختصة فى أثناء الحرب ، ثم بمجرد وضع الحرب أوزارها ، بتعهد هذه الصناعات بالرعاية بمختلف الوسائل التشريعية والاقتصادية ، ومع ذلك ألقت علينا هذه الحالة الجديدة درساً بليغاً ودحضت حجة القائلين بصعوبة نجاح الصناعات فى بلادنا الزراعية .

وجاءت النهضة الوطنية التى أيقظت فى الأمة روح الاستقلال السياسى والاقتصادى ، أزكى نيرانها الباعث الاقتصادى الذى يدفع بالأمم نحو الصناعة ، وقد عجزت الزراعة عن سد حاجاتها — تعيد فى هذه الصناعة الحياة بعد أن كادت تفارقها ، وفى ضوء الدرس الذى تلقيناه أثناء الحرب العالمية الأولى ، والذى أملته علينا نهضتنا الوطنية أثمنا صروح نهضتنا الصناعية الحالية ، ووجهنا البلاد نحو ذلك الطريق الذى يحقق استقلالها الاقتصادى ، وفى ضوء هذا الدرس عثرنا على الحل الموفق لأهم مشكلاتنا الاجتماعية والحالية لا سيما تلك المشكلة الناشئة عن تزايد عدد السكان المضطرد الذى وصل من ٥ر٢ مليون نسمة فى أوائل القرن الماضى إلى نحو ٧ ملايين فى سنة ١٨٨٢ ثم إلى نحو ٢٠ مليوناً الآن واحتمال وصول العدد إلى أكثر من ذلك بعد بضع سنين ، مع ضيق موارد الرزق لاعتماد السواد الأعظم من الأمة على الزراعة ، على حين لم تزد الأراضى المنزرعة فعلا فى نصف القرن الأخير بنفس النسبة بل أن زيادتها تكاد لا تذكر وهى لن تتجاوز بحال الثمانية ملايين فدان بعد إصلاح الأراضى البور واستغلالها ، وهذا الحل هو إنشاء الصناعات المحلية المختلفة التى تغنى البلاد عن استيراد المصنوعات الغالية الثمن من الخارج ، وتدر عليها الأرباح الطائلة ، وتمهد سبل الأعمال لأبنائها وقد كادت الزراعة أن توصد الأبواب فى وجوههم وترفع مستوى معيشة المصرى ، وتساعد الدولة على زيادة دخلها ، فتمكنها من تحقيق المشروعات العامة التى تفتقر إليها البلاد .

وقد نشطت الصناعات المحلية فى السنوات الأخيرة نشاطاً يعتد به ، دل على أن هذه

النهضة الصناعية راسخة الأركان ، تنبىء عن وصول الأمة إلى مستوى الشعب الطامح القوى ذلك الشعب الصناعى الذى سلم رجال الاقتصاد بتفوقه على الشعب الزراعى المحض ، ولا أدل على نشاط الصناعة عندنا من زيادة عدد المشتغلين بمختلف الصناعات وباستغلال المناجم وزيادة مقادير المستخرج منها ، والنهوض بمناجم القصدير والرصاص ومحاجر الألوان منذ بضع سنين وقد كانت متعطلة ، ونشاط حركة استخراج البترول وتكريره ، وزيادة إيرادات ومصروفات مصلحة المناجم ، وتعدد الشركات الصناعية عندنا وضخامة رؤوس أموالها ، وفيما يلى بيان إحصائى موجز لسير القطر الحثيث نحو الصناعات على اختلاف أنواعها :

١ — عدد المشتغلين بالصناعات التحويلية : ويعنى بها صنع الأشياء وإصلاحها ، وتشمل صنع الأطعمة النباتية والأطعمة الحيوانية والمشروبات وصناعات التبغ واستخراج الزيوت والدهنيات والصناعات الكيماوية وصناعات الكاوتشوك والخشب والخيزران والفلين وصنع الورق وعمل مصنوعات منه ومن الكارتون وأعمال الطبع والتجليد والتصوير والتخطيط وصناعة الجلود والفرو وصناعات النسيج وصنع الملابس والأزياء وسائر صناعات المنسوجات وتوليد وتوزيع القوة والنور والحرارة والمياه وصناعة مستخرجات الوقود المعدنى وتجهيز مواد البناء والفخارة والخزافة وتجهيز المعادن وصنع الأدوات المعدنية وصنع الآلات والأجهزة وإصلاحها وصنع وسائل وأدوات النقل وصنع الآلات الدقيقة والاشتغال بالمجوهرات والنفائس وأعمال الصباغة وسائر الصناعات الدقيقة وصناعات اللعب وهكذا من سائر الصناعات التحويلية .

السنة	العدد	
١٩٠٧	٣٧٦,٣٤١	يلاحظ اشتمال الرقمين أيضاً على المشتغلين بالعلوم والفنون والآداب
١٩١٧	٤٨٩,٦٩٥	
١٩٢٧	٤٨٢,٦٨١	
١٩٣٧	٤٧٨,١٩٩	

(أ) صناعة النسيج : —

السنة	العدد
١٩٠٧	٨٣,٢٣٨
١٩١٧	٧٢,٨١٨
١٩٢٧	٧٦,٨٧٥
١٩٣٧	٧٥,٩٩٧

ويلاحظ أن الرقم الأخير تضاعف أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها تبعاً لرواج صناعات النسيج عندنا رواجاً لم يعهد له مثيل من قبل .

(ب) صنع الملابس والأزياء : —

السنة	العدد
١٩٠٧	٧٦ر٤٠٩
١٩١٧	١٤٤ر٢٧٨
١٩٢٧	١٠٣ر٤٥٤
١٩٣٧	١٠٧ر٩٨٩

(ح) صناعات الخردوات والشماسى والخيام والشباك والتنجيد : —

السنة	العدد
١٩٢٧	٨٣١٧
١٩٣٧	٩١٦٠

(ى) تجهيز مواد البناء والفخاره والخزافة : —

السنة	العدد
١٩٠٧	٩٦٥٣
١٩١٧	٩٩٠٩
١٩٢٧	١٥ر٢٠٧
١٩٣٧	١٣ر٠٩٦

(ه) تجهيز المعادن

السنة	العدد
١٩٢٧	١٨ر٤٩٦
١٩٣٧	٢١ر١١٢

السنة	العدد
١٩٠٧	٣٠ر١١١

(و) صنع الأدوات المعدنية

السنة	العدد
١٩٢٧	٢٨ر٥٩٧
١٩٣٧	٢٢ر٥٧٢

السنة	العدد
١٩١٧	٢٨ر٤٥٨

(ز) صنع وسائل النقل :

السنة	العدد
١٩٠٧	٣ر٨٦٦
١٩١٧	٤ر٢٩٦
١٩٢٧	١٠ر٥١٦
١٩٣٧	١٥ر٩٤٤

٢ — عدد المشتغلين فى المناجم وأعمال استثمارها : ويعنى بأعمال الاستثمار هنا استثمار المناجم والمحاجر والملاحات واستخراج المواد الملتهبة والخامات المعدنية واستخراج الملح والصودا وغيرها من الأملاح المعدنية وقطع الصخور الصلبة واللينة .

السنة	العدد
١٩٠٧	٤١١٢
١٩١٧	٢٦٩٣
١٩٢٧	٩ر٧٤١
١٩٣٧	١٠ر٨٢٨

٣ — عدد المشتغلين بالعلوم والفنون ، ويدخل فيهم المشتغلون بالمتاحف ودور الكتب والبحوث العلمية وبالتأليف والنشر والموسيقى والتلحين والتصوير والحفر والنقش وعمل التماثيل والخبرة والاختصاص : —

السنة	العدد
١٩٠٧	٩ر٤٩٦
١٩١٧	١١ر٨٦٤
١٩٢٧	١٣١ر٩٥٠
١٩٣٧	١٥١ر٢٠٧

٤ — عدد المشتغلين بالنقل ويشتمل على النقل المائى والبرى والجوى : —

السنة	العدد	
١٩٠٧	١٠١ر١٣٦	يشتمل الرقمان على مستخدمى وملاحظى ومأمورى الخ . . السكك الحديدية أيضاً .
١٩١٧	١٥٠ر٦٣٣	

السنة	العدد
١٩٢٧	١٣٠ر٩٣٥
١٩٣٧	١٣٨ر٩١١

٥ — عدد المشتغلين بالتجارة على اختلاف أنواعها والأعمال المالية والبنوك والتأمين والوكالات والسمسرة وسائر الأعمال التى تدخل تحت تعريف مهنة التاجر :

السنة	العدد
١٩٠٧	١٦١ر٢١٠
١٩١٧	٢٨٠ر٥٦٢
١٩٢٧	٤٠٧ر٥٦٠
١٩٣٧	٤٦٠ر٠٧٥

٦ — الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى بالقطر المصرى ورؤوس الأموال والسندات والاحتياطى .

والأرقام هنا تقريبية وقد تفوق الحقيقة هـذه الأرقام بمراحل ونذكرها على سبيل الإرشاد ، كما أن قيمة الأسهم والسندات زادت زيادة كبيرة عن المبالغ المذكورة

السنوات	رأس المال المصدر	رأس المال المدفوع	سندات متداولة	جملة رأس المال المدفوع والسندات	احتياطى
١٩٣٥	٦٥,٥٣١,٣٥١	٥٨,٧٧٣,٣٥٣	٤١,٥٢٢,٠٨٠	١٠٠,٢٩٦,٤٣٣	٣٢,٨١٥,٦٣٤
١٩٣٦	٦٥,٤٨٤,١٠٤	٥٧,٩٣٦,٤٣١	٤١,٢٢٩,٥٣٩	٩٩,١٦٥,٩٦٠	٢٨,٢١١,١٦٦
١٩٣٧	٦٤,٣٨١,٠٨٧	٥٦,٧٥٧,٢٣٤	٣١,٥٤٤,٦٣٣	٨٨,٣٠١,٩٦٧	٢٧,٣٥٦,٥١٢
١٩٣٨	٦٥,٥٥٥,٤٤٨	٥٨,١٧١,٦٤٢	٢٨,٩٢٣,٩٨١	٨٧,٠٩٥,٦٢٣	٢٦,٢٧٤,٠٥١
١٩٣٩	٦٦,٥٣٢,٢٢٤	٥٨,٩٠١,٢٦٤	٢٧,٩٦١,٥٤٤	٨٦,٨٦٢,٨٠٨	٢٦,١٣١,٠٦٧
١٩٤٠	٦٨,٠٣١,٢٦٤	٦٠,٥٤٩,٠٦٩	٢٢,٦٢٢,١٧٧	٨٣,١٧١,٢٤٦	٢٣,٤٤٦,٥١٠
١٩٤١	٦٨,٨٤٤,٨٣٥	٦١,٦٢٦,١٦٨	٢١,٨١٨,٧٣٥	٨٣,٤٤٤,٩٠٣	٢٣,٦٧٠,٨٤١
١٩٤٢	٧٠,٣١١,٩١٢	٦٣,١٢٧,٦٢٧	٢٠,٣٤٦,٧٣٢	٨٣,٤٧٤,٣٥٩	٣٠,٢٢١,٥٨٧
١٩٤٣	٦٦,٠١٥,٥٥٧	٦٥,١٢٥,٩٨٣	١٨,٩٩٨,٢٢٨	٨٤,١٢٤,٢١١	٣٧,٦٩٨,٣٥٨
١٩٤٤	٧٦,٥٢٣,٠٧٣	٦٩,٠٦٢,٨٨٧	١٧,٩٨٧,٤٦٦	٨٧,٠٥٠,٣٥٣	٥٠,٢٤٠,٦٩٠

٧ — بعض الشركات المساهمة الهامة المشتغلة بالصناعات ورؤوس أموالها : —

الشركة الإنجليزية المصرية للبترول ١ر٧٠٨ر٠٠٠ استرلينى

« بيرة بومونتى والأهرام ١٥٨ر٠٠٠ ج . م

شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية	٤٠٠ر٠٠٠	استرليني
« التبريدات المصرية	١٨٠ر٠٠٠	ج . م
« الأسواق المصرية	١٧٥ر٠٠٠	استرليني
اتحاد الملح ببور سعيد	٤٠ر٠٠٠	«
شركة الملح والصودا	٤٩٧ر٨٩٢	استرليني
« المكابس والإيداع	٤٠٠ر٠٠٠	ج . م
« أقطان كفر الزيات	٣١٢ر٠٠٠	استرليني
« السكر وتكريره	١ر٣٤١ر٥٣٤	ج . م

٨ — أهم الشركات الصناعية التى ساعد بنك مصر على تأسيسها وهى حديثة الإنشاء ، يرجع تاريخها إلى ما بعد النهضة الوطنية : —

اسم الشركة	تاريخ المرسوم الملكى بتأسيسها	رأس المال فى مايو سنة ١٩٣٥ جنيه مصرى
شركة مطبعة مصر	١٥ أغسطس ١٩٢٣	٥٠ر٠٠٠
« مصر لحليج الأقطان	٢ أكتوبر ١٩٢٤	٢٥٠ر٠٠٠
« « للنقل والملاحة	١ أغسطس ١٩٢٥	١٥٠ر٠٠٠
« « للغزل والنسج	٢٦ أغسطس ١٩٢٧	٨٠٠ر٠٠٠
« « للكتان	٢٦ أغسطس ١٩٢٧	٤٥ر٠٠٠
« « لنسج الحرير	٢٦ أغسطس ١٩٢٧	٧٥ر٠٠٠
« « للطيران	٧ مايو ١٩٣٢	٤٠ر٠٠٠
« « للملاحة البحرية	١٤ يناير ١٩٣٤	١٠٠ر٠٠٠

٩ — عدد المصانع الإنتاجية من سنة ١٩٤٢ حتى يولية سنة ١٩٤٥ ما يأتى : —

السنة	عدد المصانع
١٩٤٢	١٠٣ر٢٩٠
يولية ١٩٤٥	١٣٩ر٣٣١

وعدد المصانع ذات الإنتاج منها ٢٢ر٢٢٠ مصنعاً

وبلغ عدد المصانع التى رأسمالها عشرة آلاف جنيه فأكثر ٥٩١ مصنعاً والتى رأسمالها من خمسة آلاف جنيه إلى ٩٩٩٩ جنيه ٣٣٢ مصنعاً والتى رأسمالها من ٢٠٠٠ جنيه إلى

٤٩٩٩ جنيه ٦٢٣ مصنعاً والتى من ألف جنيه إلى ١٩٩٩ جنيه ١٠٦٨ مصنعاً .

وبلغ عدد المصانع الإنتاجية التى تستخدم آلات مولدة للقوة المحركة وتدار بالكهرباء أو بالهواء أو بالماء أو بالبخار ٤٤٧١ مصنعاً ومجموع آلاتها المحركة ١٢,٣١٠ آلة ومجموع قوتها بالحصان ٣٩٨,٦٥٥ .

١٠ — وزاد البترول المستخرج من المناجم كما يأتى مقدراً بالأطنان : —

السنة	الأطنان
١٩١٧	١٣٦,٨٤٥
١٩٢٧	١٨٤,٥٥٦
١٩٢٧	٢٦٨,٣٢٣
١٩٤١	١,٢٢٠,٥٥٧

وإلى جانب البترول تستخرج من المناجم والملاحات المصرية شتى الأملاح المعدنية وتضطرد زيادة الكميات المستخرجة وفى مقدمتها الفوسفات والمنجانيز وكلورور الصوديوم .

وزاد فى نشاط هذه النهضة الصناعية عندنا تمشيها وتطور الحياة السياسية للأمم المتمدينة وشدة تعلقها بالحياة الاقتصادية ، وقد صار الاستقلال السياسى لا ينتظم عقده إلا بالاستقلال الاقتصادى ، كما صار نفوذ المال يضارع النفوذ السياسى ، وتبدلت الخطة القديمة التى كانت متبعة حتى الحرب العالمية الأولى تجاه الصناعات المحلية ، فلم تألُ الحكومة جهداً فى سبيل إقامة الحواجز الجمركية لحمايتها والاشتراك فى المعارض الأجنبية ، كلما أتيحت الفرصة لتعريف البلدان الأجنبية بالمنتجات المصرية ، وإنشاء المصانع النموذجية لإرشاد الصانع المصرى إلى أفضل الوسائل الفنية الحديثة ، ومد الصناعات الناشئة بالمال حتى قاربت الأموال التى أودعتها الحكومة على ذمة السلفيات الصناعية بنك مصر حتى سنة ١٩٣٦ نحو المليون جنية ، تقدمها إلى الصناعات المحلية على اختلاف أنواعها ، وكذلك إلى صغار الصناع وخريجى المداس الصناعية والزراعية عن طريق بنك مصر ، ويتقاضى عنها ربحاً لا يزيد عن ٦ ٪ ويدفع للحكومة ربحاً قدره ٢ ٪ .

غير أن هذه النهضة الصناعية لا تزال تفتقر إلى المزيد من العناية ولا سيما تلك العناية المادية القائمة على تغذيتها بالأموال الوفيرة الكفيلة بحياتها ونموها ، مع تنظيم هذه التغذية ، ومع ما تسديه المبالغ التى خصصتها الحكومة للتسليف الصناعى ، والتى تواصل زيادتها عاماً

بعد عام من خدمات للصناعة الناشئة ، فهى دون حاجة الصناعات المحلية لاتطفئ ظمأها ، فإن تحويل القطر من قطر زراعى محض إلى قطر تتبوأ الصناعة فيه مكانة تكاد تعادل مكانة الزراعة يتطلب ملايين الجنيهات تقدمها الحكومة ويقدمها كذلك الادخار والأموال الكامنة فى أعماق الخزائن بلا استثمار والتى زادت زيادة بالغة بعد الحرب العالمية الثانية عن طيب خاطر لتمويل الصناعات الناشئة .

الصناعات المصرية بعد الحرب العالمية الثانية : جاء فى مستهل التقرير الذى وضعه المرحوم سيد بك كامل ورفعه بنك مصر إلى وزير المالية فى سنة ١٩٢٩ بخصوص « إنشاء الصناعات الأهلية » ما يأتى « أظهرت الحرب العالمية الأخيرة (أى الحرب العالمية الأولى) بجلاء أن مصر عالة على البلاد الأجنبية فى معظم احتياجاتها الصناعية ، فترتب على هذه الحقيقة إحساس عام شمل جميع المصريين المفكرين وجعلهم يعتقدون بوجوب العمل على إحياء الصناعات وتشجيعها فى البلاد المصرية » ، والتاريخ يعيد نفسه فقد انقطعت صلة مصر بالعالم الخارجى أو كادت طوال سنى الحرب العالمية الثانية وشلت التجارة الخارجية ، إذ لم تترك الطائرات المنقضة والغواصات التى تزخر بها البحار الفرصة للسفن التجاريه لتنقل الحاصلات والمصنوعات عبر البحار للمدنيين والمحاربين ، وفرضت دول المحور حصاراً شديداً على الموانى المصرية وشاطىء المانش ، ومصر العميل الأول لإنكلترا ، مما حد بالمنتج المصرى إلى إيجاد مخرج سريع من هذه الحالة الشاذة الطارئة ، بإحياء شتى الصناعات المحلية لتحل محل المستوردة من الخارج والتى أصبح المستهلك فى مسيس الحاجة إليها ، كما طالبت بهـا وشجعت على إنشائها السلطات المحلية لمعونة جيوش الحليفة وتوابعها فى مصر ، وساعد على رواج هـذه الصناعات أيضاً التضخم النقدى واتجاه الأموال المكتسبة فى نواح جديدة للاستثمار وفى مشروعات تفتقر إليها البلاد مضمون نجاحها .

وإن موارد البلاد الطبيعية الغزيرة كفيلة بتحويل القطر إلى قطر صناعى لا تقل أهميـة الصناعة فيه عن الزراعة وخاصة الصناعات التحويلية ومختلف الصناعات الزراعية .

ففيما يختص بالصناعات الكبيرة وهى تلك التى تنصب على تحويل المواد الخام الهامة التى تنتجها البلاد كالقطن أو استخراج المعادن الكامنة فى المناجم فالبلاد على أتم استعداد للنهوض بها والسير فى طريق تقدمها أشواطاً بعيدة ، فعلاوة على أن بلادنا تنتج أجود أنواع القطن بكثرة ، بها ثروات زراعية أخرى وفيرة ، وعلى ذلك فيمكننا تعميم صناعات الغزل ونسج

القطن والصوف والحرير والنهوض بالصناعات الزراعية المختلفة كمستخرجات الألبان واللحوم المحفوظة والفاكهة المجففة والمربيات والزيوت والصابون والجلود ، وبها مناجم عدة ومحاجر لم تستغل بعد يؤدى استثمارها إلى إنشاء ورواج صناعات التعدين والأسمدة الكيميائية ومعدات البناء ، وذلك علاوه على الآمال المعقودة على استخدام مساقط المياه بخزان أسوان واستخراج معادن الحديد وإعداد السماد الكيماوى من هذه المنطقة .

وفيما يختص بالصناعات المتوسطة ، وهى المتفرعة عن الصناعات الكبرى وكذلك الصناعات الأقل أهمية من الأولى نظراً لأن رؤوس أموالها أقل أو موادها الخادم تستحضر من الخارج ، فالبلاد تحتاج إليها بشدة وهى فى طور أخذها بأساليب المدنية الحديثة ، ولا يمنع عدم توفر موادها الخام فى القطر من إنشائها فقد نجح كثير من البلدان فى إحياء صناعات تستورد موادها الأولية من الخارج ، مثال ذلك إيطاليا التى تقدمت فيها الصناعات الآلية مع أن مناجمها لا تذكر ، ويساعد على رواج الصناعة أعداد مصانع إصلاح الآلات والسيارات ورواج النقل والفنادق ومد الطرق فى أنحاء القطر ، كما أن نشاط العمارة والبناء يساعد على رواج صناعة الأخشاب والأبواب والنوافذ والبويات والألوان وخرط الجرانيت والزجاج ، وكذلك ميل البلاد إلى تقليد الغرب والأقبال على وسائل الراحة والرفاهية وحذاقة الصانع المصرى مع رخص أجره وارتفاع أثمان المنتجات الكمالية الواردة من الخارج تؤدى إلى رواج صناعات الأثاث والرياش والملبوسات والخردوات والجوارب «والكرفتات» و «الدانتلا» .

وفيما يختص بالصناعات الصغيرة والحرف وهى الصناعات الزخرفية التى يقوم بها أرباب الحرف والفنانون والرسامون ، وجلها صناعات يدوية فلا غنى للبلاد عنها ، وهى تمثل الطراز المصرى فى قالبه الفرعونى أو الرومانى أو الإسلامى ، وهى تنبىء عن مدنية الأمة وتعلقها بالفنون وتعطيها طابعها الخاص وشخصيتها ، وقد راجت فى مختلف العصور صناعات نقش وتطعيم الخشب والصدف والعاج والنحاس وصناعات الكليم والحصير والزجاج المزخرف وملابس القصب والملابس المزينة والخزف والفخار والسلال والتحف والتماثيل والمصاغ ، ويميل ذوو الذوق السليم إلى هذه الصناعات المستطرفة لما تحويه من فن جميل ، وكما تشتهر القاهرة عند السياح بآثارها ومساجدها فهى تشتهر أيضاً بحى « خان الخليلى » الذى يعرض هذه المصنوعات ، ولا تزال ذكرى مدرسة الإلهامية الصناعية ومعرضها الدائم عالقة بأذهان المولعين بالمصنوعات الآنفة الذكر واقتناء بديعها .

أما ما يقال فى صدد عدم توفر مواد الوقود والآلات اللازمة للصناعات فى القطر فهو

قول مردود ، وذلك نظراً لتوفر طرق المواصلات ورخصها اليوم واستعداد الحكومة دائماً لإعفاء الآلات المستحضرة من الخارج من الضريبة الجمركية ، وتخفيض أجور نقلها داخل القطر وحماية المصنوعات المحلية بإقامة السياج الجمركى المنيع تجاه مثيلاتها المستوردة من الخارج ، وتفضيل الحكومة فى مشترياتها المصنوعات المحلية على المصنوعات الخارجية متى تساوت فى النوع والجودة ولو زادت فى الثمن بمقدار معقول (١٠٪) ورخص الأيدى المصرية عنها فى الخارج حيث لم تصل أطماع العمال عندنا إلى حد أطماع العمال فى أوروبا ، ثم إمكان توليد الكهرباء من مساقط المياه فى النيل وفروعه والانتفاع بهذه القوة المتدفقة سدى ، وتوجيهها إلى نواحيها المنتجة لتحريك مختلف الآلات الصناعية بتكاليف زهيدة ، وتوفر بعض مواد الوقود الهامة فى مصر وهى زيت البترول ومستخرجاته مع رخصه وتفضيل الصناعات الحديثة استعماله على استعمال الفحم .

وما دام الباعث على إيجاد هذه الصناعات وتوسيع نطاقها عندنا حاجة البلاد إليها وسد طلبات الأهلين منها حتى تحل شيئاً فشيئاً محل المنتجات المستوردة من الخارج ، وما دامت الجهود توجه إلى إنشاء الصناعات التى يحتاج إليها الاستهلاك الداخلى ، ولا يزال القطر فى الدور الأول من تكوينه الصناعى يحصر جهوده فى إنتاج ما يحتاج إليه قبل أن يفكر فى إنتاج ما يحتاج إليه الغير وفى تصدير مصنوعاته إلى الخارج ، وما دامت الصناعة تقوم على أسس اقتصادية قويمة فلا تتكبد تكاليف تزيد زيادة كبيرة عن مثلها فى البلدان الأجنبية أو لا تزيد نفقاتها على أرباحها ، وما دامت هذه الصناعات المحلية موزعة فى القطر توزيعاً عادلاً يراعى بعضها الآخر ، وما دامت تسير تدريجاً فى سبيل الاتساع — فلا شك فى نجاحها نجاحاً كبيراً ، ولا شك فى تفاؤل بذورها فى التربة الاقتصادية المصرية متى عنيت الحكومة بتوفير سبل حصولها على رؤوس الأموال اللازمة والقروض لوضع أسسها وتسيير دولاب أعمالها .

أما السلفيات التى تحتاج إليها الصناعات المحلية الناشئة فهى على أنواع متعددة تختلف أولاً باختلاف أنواع الصناعات ، إذا كانت من مصناعات الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة ، وثانياً باختلاف حاجات أساسية لتشييد صروحها أو حاجات عاجلة لشراء لوازمها من الخامات ، أو إذا كانت لكساد السوق وتعذر تصريف المصنوعات بأثمان معقولة . وسنشرح كلاً منها فيما يلى :

أولا — قروض الصناعات بحسب أنواعها

١ — قروض الصناعات الكبيرة : تحتاج الصناعات الكبيرة عادة إلى قروض طويلة الأجل لوضع أسسها وتشييد المبانى اللازمة لايواء المعدات والعمال وتخزين البضائع وشراء مختلف الآلات الحديثة ، وهذه القروض تقوى رأس المال وتزيد بالتبعية دخل الصناعة ، غير أن ثمراتها آجلة ، لذلك تعذر سدادها فى مدة قصيرة ، ولذلك جعلت على أقساط متباعدة الآجال وصار وفاؤها فى مدة قد تصل إلى ٢٠ سنة أو أكثر .

٢ — قروض الصناعات المتوسطة : تحتاج هذه الصناعات إلى قروض طويلة الأجل لإدخال التحسين عليها غير أن مدتها أقل من مدة قروض الصناعات الكبيرة وذلك لأن مبالغها عادة أقل من مبالغ تسليف الصناعات الكبيرة نظراً لأن رأس مالها أقل كما أن تحقيق مزايا تحسينها واتساعها سريع ، فإن رأس مال إحدى الشركات المساهمة لغزل ونسج القطن وفق الأساليب الحديثة يزيد على رأس مال إحدى ورش إصلاح السيارات أو صنع الأثاث ، كما أن ثمرات توسيع نطاق الأخيرة عاجلة ، فتبلغ مدة سلفياتها عادة ١٥ سنة أو أقل .

٣ — قروض الصناعات الصغيرة : تحتاج هذه الصناعات إلى سلفيات قصيرة الأجل نظراً لأن رأس مالها ضئيل وضمان سلفياتها ضعيف ومجال استهلاك مصنوعاتها محدود لأنها صناعات كمالية ، فبينما تحقق صناعات الغزل والنسج والتعدين ومختلف الصناعات الزراعية مزايا توسيعها وتزويدها بالآلات الحديثة فى مدة طويلة إذا بصناعات الترف والزخرفة تحقق أرباحها فى مدة أقل .

ثانياً — قروض الصناعات بحسب حاجتها إلى القروض

١ — قروض إنشائية لزيادة رأس المال : هذه القروض تتناول الخطوة الأولى للصناعة لأن غرضها إنشاء صناعة وتوسيع مداها وتوفير نفقاتها وزيادة إنتاجها ، وهى قروض مفيدة إن لم يكن عاجلا فآجلا ، وهى قروض لا تزيد الثروة الصناعية وإنتاجها فحسب بل تزيد أيضاً ثروة البلاد الصناعية برمتها ، ولما كانت الفائدة المرجوة منها مستقبلة كانت آجالها طويلة ، وهى تقدم إلى الصناعة فى صورة سلفة بضمان رهن عقارى أو رهن المحل التجارى أو الصناعى .

٢ — قروض لتسيير دولاب العمل : هذه القروض تتناول الخطوة الثانية فى الصناعة ، ليس غرضها زيادة رأس المال إنما غرضها تزويد الصناعة بما يلزمها من الخامات لإجابة طلبات

السوق ووفاء الكمبيالات المستحقة فى ميعادها ودفع الأجور ، ولم يأت الموسم بعد الذى تصرف فيه الصناعة منتجاتها وتقبض أثمان مبيعاتها ، وهى والحالة هذه قصيرة الأجل تنتهى بانتهاء الموسم ثم تبدأ ببدء الجديد وتقدم إلى الصناعة فى صورة اعتمادات يفتحها البنك المختص بعد تقديم الضمان الكافى والتحقق من مستقبل الصناعة ومدى رواجها وسمعة المشرفين عليها وكفاءتهم .

٣ — قروض الطوارئ لإنقاذ الصناعة من عسر مؤقت هذه القروض تقدم إلى الصناعة فى أوقات الكساد لسد عجز ميزانيتها الوقتى ووفاء ما عليها من ديون دورية كأثمان الخامات وأجور المبانى والضرائب المستحقة عليها ، فبدلا من أن تزج بالمصنوعات فى سوق كاسدة بخسارة ، تعمد إلى رهنها بإيداعها فى المخازن العامة والسحب عليها لخصمها فى السوق بضمان المصنوعات المودعة ، وهذه السلفيات لآجال قصيرة تتراوح بين الثلاثة الأشهر والستة وقد تصل إلى السنة تبعاً لكساد السوق أو نشاطه .

وبينما تجد الصناعة فى البلدان الغربية حاجتها من المال بتزويدها بالقوانين التى تقوى ضمانها وتنظم صفوف الصناعات الصغيرة والحرف ، وتنظيم سوق تسليف هذه الصناعات بانشاء البنوك المختصة فى عمليات تمويل الصناعات ، تتخبط صناعتنا المعوزة فى لجج من العسر دون أن تعثر على ضالتها وتسير فى طريق معوجة وقد أنهكها العجز ولا تجد ما تحتاج إليه من المال ، وإذا وجدته فبسعر مرتفع يتعذر عليها وفاؤه مع تحقيق الأرباح الكفيلة ببقائها ، ناهيك بتعسف الدائن وتحكمه فى أصحاب الصناعات المدينين له .

وفيما عدا مبلغ المليون جنيه تقريباً الذى رصدته الحكومة على ذمة السلفيات الصناعية ، وهو مبلغ ضئيل فى واجب تمويل مختلف الصناعات الناشئة وتحويل البلاد إلى قطر صناعى ، وفيما عدا بعض الصناعات التى ساعد بنك مصر على تأسيسها ، وهى على تعددها لا تضم جميع الصناعات الممكن إنشاؤها فى البلاد ، تترك الصناعات المحلية وشأنها كالريشة فى مهب رياح الأزمات المالية ، وأن واجب العناية بصناعاتنا ينادينا بالمسارعة بوضع برنامج محكم ينظم التسليف الصناعى عندنا .

هذا البرنامج يتناول :

أولا — إعداد العدة للتسليف الصناعى بتزويد مختلف الصناعات بالتشريع الذى يقوى ضمانها تجاه الممولين ويؤسس اتحاد الصناعات الصغيرة والحرف ويضع نظامها التعاونى حتى تستطيع الحصول بسهولة على ما تطلبه من القروض .

ثانياً — تنظيم التسليف الصناعى من الناحية الاقتصادية بانشاء البنوك والمؤسسات التى تختص بتمويل الصناعات ، وقد أعدت الدولة العدة أخيراً لإنشاء بنك صناعى تساهم فيه وتراقب تصرفاته مراقبة دقيقة .

ولا يفوتنا أن نفكر بهذه المناسبة أنه لا يكفى بحال تدخل الحكومة للتشريع لتمهيد سبيل التسليف الصناعى وتأسيس البنوك التى تمد الصناعات بالمال بل إن هناك واجباً ثقيل العبء ملقى على عاتق الممولين وأصحاب الصناعات له اليد الطولى فى نجاح نظام التسليف الصناعى عندنا ، هذا الواجب هو :

أولا — فيما يختص بالممولين المصريين

أن يعرض المصرى الثرى عن تخزين أمواله لديه دون استثمارها أو الانكباب على الأرض الزراعية والعقارات ، وأن يضعها فى البنوك لتشغيلها وأن يعلم حق العلم أن نهضة البلاد الصناعية لا تأتى إلا عن طريق استثمار الثروة فى أسهم وسندات الصناعات الناشئة والمغامرة برؤوس الأموال فى المشروعات الجديدة القائمة على أسس اقتصادية سليمة ، وأن يعلم حق العلم أن ثروة أوربا الصناعية وانتشار مصارفها فى أنحاء العالم وسيطرتها على مختلف ينابيع الثروة فى مشارق الأرض ومغاربها لم تجن إلا بواسطة المغامرة ، وأن قناطير الذهب المودعة فى بنوك الأصدار بالولايات المتحدة وبفرنسا وبريطانيا العظمى والتى تنبىء عن غنى هذه البلدان العريض لم تتكدس إلا بنشاط الأهلين فى سبيل استثمار أموالهم واستغلال ينابيع الثروة والتنقيب عنها بهمة لا تعرف الكلل وتوجيه الجهود نحو الصناعات .

ثانياً — فيما يختص بأصحاب الصناعات المصريين

أن يعنى رجل الصناعة المصرى بأهمية مواعيد الوفاء غنايته القصوى وأن يكون أكثر دقة فى معاملاته فلا يتعمد الهروب من دفع كمبيالاته وديونه فى مواعيدها المحدودة وأن يفى بشروط التعاقد دون أن يقصد الأخلال بها ودون أن يلجأ إلى الحيل المعوجة للتخلص منها وأن يكون سهلاً فى صلاته بموردية فلا يضمر لهم سوء النية ولا يضطرهم إلى الالتجاء إلى القضاء مما يجعلهم قليلى الثقة فيه فيحجمون عن تسليفه إلا بشروط باهظة ، وفى هذه الحالة يذهب حسن النية بجريرة سيء النية .

ثالثاً — فيما يختص بكفاية الشباب المصرى

يجب أن يدرك المصريون وخاصة رجال المال والأعمال أن الشباب المصرى المثقف شأنه شأن سائر الشباب بالبلدان الأخرى بما فى ذلك البلدان الصناعية الكبرى له مزاياه وفضائله كما أنه تنقصه تجارب الحياة وهو فى أولى خطوات حياته العملية ، وأنه بتدريبه وتوجيهه توجيهاً صالحا يمكن بناء صرحنا الصناعى وتدعيم استقلالنا الاقتصادى والسياسى ، وأن الخطر كل الخطر فى شن حرب شعواء ظالمة عليه واتهامه بالضعف والعجز وقلة الحيلة ، وخاصة أن تجارب الحرب العالمية الثانية واختيار الشباب المصرى للمهن الصناعية والأعمال الفنية والإدارية بالشركات والبنوك أثبت عكس ما كان يدعيه المتشائمون وسيئو النية الذين يريدون الصيد فى الماء المكر وتثبيط همم الشعب ، وأن الشباب المصرى المثقف يمتاز على منافسة من أبناء النزلاء بأن ثقافته عالية ودراسته فنية قائمة على أسس سليمة بينما أن شباب الأخيرين تقف دراسته غالباً عند حد التعليم الابتدائى أو الثانوى إذ يتجه بحكم بيئته إلى الأعمال التجارية ، ويلاحظ أن الحياة الاقتصادية اليوم تتطلب عكس ما كانت تتطلبه وتكتفى به فى الماضى ، فهى تتطلب دراسات فنية وعلمية تتوفر فى أبنائنا .

ويحتج البعض بضعف شبابنا فى اللغات الأجنبية ، وهو قول مردود فاستقلالنا الاقتصادى يلزم لاستكماله أن تكون المؤسسات والشركات الصناعية فى صميم كيان الأمة تؤدى أعمالها بلغتها الرسمية ، ويمكن التساؤل هل تستطيع المؤسسات فى الخارج أن تباشر عملها بغير لغة البلاد الرسمية ، ونتساءل أيضاً هل قراءة عداد المياه أو النور أو الأرقام بالأوراق التجارية والمالية أو وضع الأختام والتأشيرات على طائفة من الأوراق أو عرض الأوراق والشيكات أو تحرير الخطابات العادية والقيد فى السجلات تحتاج إلى نبوغ وكفاءة وفن من نوع معين ممتاز ؟ هذه أقوال لا يقصد بها إلا محاربة الأمة فى نهضتنا وتشويه سمعتها والوقوف فى وجه استقلالها الاقتصادى والسياسى .

وفيما يختص بتفاصيل التمويل الصناعى عندنا وإشراف الدولة على النهضة الصناعية وفرض النظم الكفيلة بتقدم صناعتنا فلنا عود فى هذا الصدد .

الباب الثامن

التجارة عموماً والتجارة الخارجية

١ — التجارة والانقلاب الصناعى : التجارة قديماً — أثر الانقلاب الصناعى فى نشاط التجارة وخاصة الخارجية .

٢ — التجارة الخارجية : نمو التجارة الخارجية — حرية التجارة أو حمايتها — السياسة الجمركية — الدولة الأكثر رعاية — نظام الصادرات — طرق تقرير التعريفة الجمركية .

٣ — التبادل التجارى بين الدول : تقلبات التجارة الدولية — تجارة مصر الخارجية .

٤ — الاستعمار : العوامل الاقتصادية فى العلاقات السياسية — التوسع الاقتصادى الاستعمارى وأسبابه الهامة ووسائله — مآل الاستعمار .

تمهيد

يعنى بالتجارة تبادل الحاجات والمنافع وهى عماد التوزيع الاقتصادى ، وبواسطتها يحصل المرء على حاجاته ، إذ لا يستطيع أن ينتج كافة ما يلزم لمعاشه ورفاهته ، وقد ترجع الصعوبات إلى تعذر قيامه بإنتاج حاجاته المختلفة تبعاً لطبيعة التخصص فى الإنتاج وتوزيع الأعمال ، كما قد ترجع إلى عوامل مصدرها المناخ أو طبيعة الأرض أو حالة البلاد الثقافية وبيئتها ودرجة تقدمها الاقتصادى ، وما يعنينا فى بحثنا هذا هو التجارة الخارجية فهى التى تمهد للبلاد حصولها على ما تفتقر إليه من حاصلات ومواد أولية ضرورية لصناعاتها ، كما أنها السبيل الوحيد لتصريف ما يزيد عن حاجاتها مما تنتجه ، وفضلا عن ذلك فهى طريق ثرائها وحصولها على العملة الأجنبية أو الذهب ولا تخفى ضرورتهما لمشترياتها من الخارج ولتعادل ميزانها التجارى والحسابى ، والتجارة المحلية لها مشكلاتها بالبلدان الرأسمالية إذ هى الواسطة فى توزيع الحاجات والمنافع ، أما فى النظام الشيوعى فلا تجارة ولا أرباح من الوساطة والدولة أو النقابات هى التى تقوم بتوزيع المنتجات ولوازم المرء ، وتعمد الدول الرأسمالية من ديموقراطية ودكتاتورية كما رأينا منذ بضع سنوات إلى المبالغة فى الاقتصاد المسير فتوجه السياسة التجارية المحلية وتشرف إشرافاً دقيقاً على الأسواق الداخلية ، أما التجارة الخارجية

أو بعبارة أخرى الدولية فمشكلاتها أكثر وأعقد بمراحل من مشكلات الأولى إذ تفلت الحلول من زمام الدولة والتشريع القومى ولا يبقى إلا ميدان الاتفاق والمعاهدات التجارية والاقتصادية بين الدول وهيهات أن تتفاهم فى هذا الميدان طالما تخيم على الحياة السياسية سحب قاتمة كثيفة .

ولموضوع بحثنا ناحيتان رئيسيتان ، هما نمو التجارة الخارجية فى أعقاب الانقلاب الصناعى والنظم المتبعة للتوفيق بين نشاط التجارة والمصلحة القومية ثم جشع البلدان الصناعية الكبرى نتيجة لنزاعها عن طريق الصناعة والتجارة الخارجية واتباعها سياسة التوسع الاقتصادى الاستعمارى لرواج تجارتها الخارجية والإثراء على حساب فاقة الآخرين وجمع المال عن طريق استعباد الشعوب ذلك الطريق البشع المكسو بدماء الضحايا وأشلائهم ، وفيما يلى الشرح .

الفصل الأول

التجارة والانقلاب الصناعى

التجارة قديماً — أثر الانقلاب الصناعى فى نشاط التجارة وخاصة الخارجية

التجارة قديما : كانت التجارة حتى القرن الثامن عشر دورية لها أسواق تنشط فى مواسم معينة ، وكانت المعاملات محدودة نظراً لصعوبة النقل وبطئه وضيق نطاق الإنتاج وضعف قوة الشراء ، وكان نحو ٧٥ فى المائة من المعاملات التجارية فى أوروبا صبغتها محلية محضة بين منتجى الريف وأهل المدينة المجاورة تتناول الحبوب وسائر المواد الغذائية ، كما انتشر الباعة المتجولون وقد قاموا بدور هام فى التجارة لا سيما فى شرق أوروبا وقبض مهاجرو اسكتلاندا فى روسيا وبولونيا على ناصية هذه المهنة وقد بلغ عددهم فى القرن السابع عشر نحو ٣٠٫٠٠٠ (١) ، ولم تك الدكاكين ومحلات البيع الكبرى « بفترينا تها » وأبهاء عرضها التى نراها اليوم معروفة فى ذلك الوقت ، نعم لقد كان بعض أرباب الحرف يعرضون

(١) أنظر « تاريخ أوروبا الاقتصادى » لبرنى صفحة ٨٥ .

من آن لآخر ما أخرجته أيديهم فى حوانيت صغيرة ولكنها كانت محدودة خالية من نظام العرض والتنميق والتنسيق الحالى ، وكانت الأسرة تضطر أن تخزن حاجاتها لمدة طويلة حتى حلول موسم السوق المقبلة ، أما الأسواق فمنها الأسبوعية لحاجات الغذاء كان الزراع يتصل فيها بالمستهلك مباشرة ومنها السنوية أو النصف سنوية وتظل قبابها مضروبة وشرابين الحياة جارية فيها بضعة أسابيع ، ويلتقى فيها تجار البلدان المختلفة وقد قطعوا مسافات طويلة لتبادل الفراء أو المنسوجات الثمينة أو الأبنذة العتيقة أو العطور ومنتجات الشرق وغير ذلك من مواد الترف ، ولم تكن الصفقات تتم بتقديم العينات أو صفات السلع كما هى الحال اليوم بل يقدم العارض البضائع برمتها وقد اخترق بها مقاطعات عدة على ظهور الدواب أو فى العربات ، أما التجارة الخارجية فكانت فى الغالب وقفاً على مواد الترف من استبرق وديباج وبسط وحلى وسيوف وعطور اشتهرت بها مدائن الشرق العامرة أو منسوجات وستائر منقوشة وآنية وأدوات زينة اشتهرت بها البندقية وسائر جمهوريات إيطاليا وشرق أوروبا ومملكة أسبانيا ، وقد اشتهر حتى القرن الثامن عشر من الأسواق الدولية سوق «ستوربردج» Stourbridge بجوار كمبردج Cambridge فى انجلترا وسوق « بوكير » Beaucaire و « ديجون »Dijon فى فرنسا وسوق « ليبزج » Leipzig و « فرانكفورت » Francfort فى ألمانيا وسوق « موسكو » فى روسيا وسوق « سينجاجليا » Sinigaglia فى إيطاليا وسوق « مدينا دلكامبو » Madina del Campo فى أسبانيا .

أثر الانقلاب الصناعى فى نشاط التجارة : ثم بزغ التطور الصناعى فاتسع نطاق التجارة اتساعا كبيرا واتجهت نحو التخصص والتركيز ، شأنها فى ذلك شأن الصناعات ، فإن سهولة وسرعة ورخص أجور نقل المنتجات والعينات وسدها لحاجات الأفراد المضطردة الزيادة قضت على الأسواق وصخبها وجلبتها ، وحلت محل نظم التعامل فيها أساليب جديدة كالشراء بواسطة العينات أو طلب نوع معروف نسقه فى السوق واتمام الصفقات «بالتليفون والتلغراف» ، ونشأت كذلك بورصات الأوراق المالية والبضائع والحاصلات حيث يجتمع فيها التجار ورجال الأعمال .

ويمكن حصر ما جنته التجارة من التطور الصناعى وانتشار الآلات وما استفاده الأهلون فيما يأتى :

(١) زادت كميات المحاصيل والمصنوعات المتداولة زيادة كبيرة وأصبحت تجارة الأشياء الخاصة بالاستهلاك اليومى والحاجات الضرورية أساس التجارة ، ولم تعد مهمة التجارة قاصرة

على إرضاء رغبات الأغنياء بل تتناول اليوم أجابة حاجات الطبقات العاملة والفقيرة ، ونرى اليوم الملايين من أطنان الحبوب والقمح وبالات القطن تنتقل سنويا على ظهر السفن لسد حاجات مختلف الشعوب .

(ب) أصبحت الصناعات وقد تعددت أنواعها وتشعبت فروعها فى حاجة إلى المواد الأولية والأشياء المتممة لها من شتى البلدان ، فنرى مصانع الصوف فى أوروبا تحضر الخامات من استراليا ومصانع السيارات فى أمريكا تحضر الكاوتشوك من الملايا والهند الهولاندية ومصانع الصابون والعطور فى غرب أوروبا تحضر الزيوت من الشرق الأقصى ، وكمكة عيد الميلاد وما تحتوى عليه من قمح كندا وفواكه مجففه من الشرق وما يحيط بها من شاى الهند أو قهوة الحبشة أو البرازيل وحلوى استانبول وخلافها أجلى برهان على نشاط التجارة الخارجية ، وتدفع اليوم المنافسة الصناعية والميل نحو التوسع الاقتصادى الاستعمارى إلى الأفلال من أهمية هذه الظاهرة عن طريق سياسة الاستكفاء ، ولكن رغم السحب الكثيفة التى تحجبها اليوم فسوف تنحسر عنها تماما وتعود إلى شروقها ونشاطها .

(حـ) توحدت أو تقاربت الأسعار نتيجة السرعة ، وبينما كان سعر سلعة معينة يختلف فى بلد عنه فى أخرى نرى اليوم أسعار الحاصلات كالقطن والقمح تكاد تكون فى مستوى واحد فى مختلف أنحاء العالم فسعر الأولى فى بورصتى نيو أورليان وليفربول متقارب وكذلك الثانية فى بورصتى لندن وشيكاغو .

(ء) كان الصانع أو الزارع قديما يباشر عملية الإنتاج والبيع ، أما اليوم فيقوم بهذه المهمة الوسيط أو التاجر فلا يضيع المنتج وقته فى البحث عن الأسواق أو المشترى ، بل هناك تاجر الجملة الذى يجمع كميات كبيرة من البضائع ولا يتصل بالمستهلك بل بتاجر آخر هو تاجر القطاعى الذى يشترى كميات محدودة لحاجات الاستهلاك ، كما نشأت أعمال السمسرة والوسطاء الذين يقربون بين التاجر والمستهلك ، وارتفعت نسبة محترفى التجارة من ٦٪ من السكان فى سنة ١٨٦٠ إلى ١٤٪ فى أواخر القرن الماضى واطردت الزيادة إلى اليوم ، وهؤلاء الوسطاء موضع نقد شديد نظراً لمكاسبهم الباهظة على حساب المنتج والمستهلك ، وربما كان هناك وجه حق فى ذلك نظرا لمبالغتهم فى الربح وصيدهم فى الماء العكر ، غير أنه لا تخفى أهميتهم اليوم وقد نما نظام التخصص فى الإنتاج بما فى ذلك الصناعات نموا فائقاً وتطلب تزايد المنتجات جيشا من الوسطاء يعاون الصناعة والعمل فى تصريف الحاجات .

الفصل الثانى

التجارة الخارجية

نمو التجارة الخارجية — حرية التجار أو حمايتها — السياسة الجمركية — الدولة الأكثر رعاية — نظام الصادرات — طرق تقرير التعريفة الجمركية — التبادل التجارى بين الدول .

نمو التجارة الخارجية : للتجارة الخارجية أثر كبير فى نمو الصناعات على اختلافها ، كما أن هذه اعتمدت بنوع خاص فى ازدهارها على التجارة الخارجية التى أصبحت كالشرايين من الجسم للأمم تبث فيها الانتعاش والنشاط ، غير أن الأمم لم تتبع دائما نهاية الحرية فى تجارتها الخارجية بل أنها عمدت لاعتبارات شتى إلى تنظيم هذه الحرية والحد منها بل وقيدها بقيود قوية مختلفة ، دفعتها إلى ذلك رغبتها فى تمويل خزينة الدولة بما تفرضه من ضرائب على الواردات أو الدفاع عن الصناعات القوية الناشئة من تيار المنافسة الأجنبية القوى بما تقيمه من سياج جمركى منيع حيالها أو الرغبة القوية فى موازنة ميزانها الحسابى حتى لا تصدر أكثر مما تستورد أى تشترى أكثر مما تبيع وهكذا .

حرية التجارة أو حمايتها : ولقد اختلفت وجهات نظر المفكرين والساسة فى اتباع سياسة حرية التجارة أى جعل الضرائب الجمركية واطئة أو معتدلة على الواردات ، أو حمايتها أى فرض ضرائب مرتفعة عليها ، فقال أنصار حرية التبادل بأنها تساعد على تشجيع سياسة التخصص فى الإنتاج وعلى شراء البلاد ما تحتاج إليه ولا يمكنها انتاجه عندها إلا بتكاليف مرتفعة بأفضل الشروط وأرخص الأسعار وتقوى سياسة حسن التفاهم والتقارب السياسى بين الأمم وهذا من أهم عوامل النجاح الاقتصادى وتخفيض أثمان الحاجات وتحسين وسائل المعيشة وذلك يعكس سياسة الحماية الجمركية التى توسع شقة الخلاف بين الأمم وتحرضها على اتباع سياسة انتقامية مما يؤدى إلى تقاطعها وشفاقها وتحرم المستهلك من كثير من الحاجات يضطر أن يستعيض عنها بأشياء تصنع محليا أقل جودة وأعلى سعراً وتضيع الوقت والمال فى الاستعاضه عن الواردات بأشياء شبيهة بها تصنع محلياً باهظة التكاليف تتطلب جهودا كبيرة كان يحسن صرفها فى أوجه أكثر ربحاً .

أما أنصار الحماية الجمركية فقد قالوا بأن حرية التجارة تؤدى إلى طغيان الصناعات الخارجية القوية الدعائم على الصناعات الناشئة ومنافستها منافسة غير مشروعة إلى حد صرعها والقضاء عليها ولا يخفى ما لهذا من أثر بالغ فى إضعاف الثروة القومية كما أن وقوف نمو الصناعات يصيب الدفاع الوطنى بضربات قاتلة ويجعل البلاد دائما فى حاجة إلى الخارج لتزويدها بالعتاد والسلاح، وعلاوة على ذلك فترك التجارة حرة دون قيود يهدد البلاد بأنيميا الفاقة بنزفها رءوس أموالها وذهبها نظير ما تستحضره من واردات إذا زادت قيمتها على مبيعاتها للخارج .

السياسة الجمركية : إن تنظيم التجارة الخارجية وتشجيع حركتى التصدير والاستيراد أو الحد من الواردات لحماية الصناعة المحلية أو تنشيط استيراد المنتجات وحاصلات معينة كالحبوب أو المواد التى تفتقر إليها الصناعات الناشئة أو مراقبة الصادرات حتى لا تتسرب منتجات رديئة للخارج تضر بسمعة التجارة القومية أو حتى لا تخرج أشياء ضرورية للدفاع الوطنى يتطلب اتباع قواعد معينة للتعريفة الجمركية ، ويتعدى غرضها المصلحة الاقتصادية إلى المصلحة المالية وتمويل الخزينة وبهذه المناسبة نذكر أن نحو ٤٠٪ من إيرادات الدولة عندنا هو من الضرائب الجمركية .

وهذه القواعد تتناول أساسياً الواردات ولكنها لا تغفل كذلك الصادرات وفيما يلى البيان :

التعريفة الجمركية على الواردات أى المنتجات المستحضرة من الخارج :

(ا) تعريفة عامة : وهى تعريفة تفرضها الدولة بما لها من حق الولاية والتشريع لا تتقيد فى وضعها بمعاهدات أو اتفاقات ولا تدخل فى مفاوضات مع الدول الأخرى بشأنها ، فهى مطلقة الحرية فى سنها أسوة بسائر القوانين ولا تراعى فيها غير المصلحة القومية ومصلحة الأهلين ، وعلى أساسها تفرض فيما بعد التعريفة القائمة على الاتفاقات التجارية مع الدول الأخرى ، ومزاياها المحافظة على السيادة القومية وحرية الحكومة فى تطبيق التعريفة التى تتفق والمصلحة العامة دون اعتبارات أخرى .

(ب) تعريفة قائمة على اتفاقات تجارية : وهى تعريفة خاصة تحدد بموجب اتفاق تجارى مع دولة أو دول أخرى ومدتها عادة عشرة أو خمس عشرة سنة والاتفاق والتعريفة الملحقة به ينظمان موقف المتعاقدين فيما يختص بمعاملاتهما التجارية ، ومزاياها اطمئنان كل من المستوردين والمنتجين إلى ثبات الضريبة وعدم تقلبها وتشجيع المعاملات الدولية ، ولكن هذه التعريفة التى تقيد حرية المتعاقدين مدة طويلة قد تحول دون نشاط التجارة مع الغير .

(ح) التعريفتان : ويجمع هذا نظام بين التعريفة الأولى أى التعريفة العامة وبين النظام خاص يطبق على البلاد التى تقبل معاملة المثل ، وفى هذه الحالة يصبح هناك حد أعلى وحد أدنى للتعريفة ، ويعمل بالأول فى حالة عدم وجود اتفاق جمركى وبالثانى فى حالة الاتفاق .

شروط الدولة الأكثر رعاية : Clause de la nation la plus favorsée يقوم الاتفاق التجارى عادة على أساس شروط الدولة الأكثر رعاية ، وبموجبه تتعهد الدولة بأن تعطى لمن تعاقدت معها من الناحيه التجارية أفضل الشروط التى تمنحها لشخص ثالث ، وبذلك يتلافى المتعاقد خطر اتفاق لا حق قد يفقده المزايا التى كسبها باتفاقه التجارى الأول ، وعلى ذلك تضطر الدولة التى تمنح امتيازات خاصة بالتعريفة المخفضة لأخرى تعاقدت معها حديثاً أن تمنحها كذلك للدول التى سبق أن تعاقدت معها على أساس « شرط الدولة الأكثر رعاية » ، ومع التسليم بأن هذا الشرط يشجع المعاملات التجارية الدولية باضطراد تخفيض التعريفة الجمركية بمناسبة عقد اتفاقات تجارية جديدة فهو يضر بالإنتاج القومى الذى يحتاج إلى الحمايه الجمركية حتى يقوى على الوقوف وحده فى وجه المنافسة الأجنبية كما يؤدى إلى صعوبات وعقبات لا نهاية لها فى التطبيق .

نظام الصادرات : لا تجبى على الصادرات عادة ضريبة جمركية ما ، إنما تحصل عليها رسوم الرصيف . وكذلك رسوم وضع « العلامة الأهلية » للدلالة على البضاعة إذا اشترطت الدولة ترقيمها قبل إرسالها للخارج دفاعا عن سمعة الإنتاج الأهلى ، ويتلخص نظام الصادرات فيما يأتى :

(١) إعانات التصدير : وقد تعطى لبعض المنتجين لمساعدتهم فى سبيل تصدير منتجات معينة يتعذر عليهم تبعا لبهاظة نفقات نقلها للخارج مع ارتفاع سعرها من غير معاونة الدولة فى تصديرها ، وتعطى الدوله إعانات التصدير هذه لتنشيط حركة فتحها للأسواق الخارجية حتى تثبت ويمكنها فيما بعد منافسة مثيلاتها من المنتجات الأجنبية .

(٢) تحريم تصدير بعض المواد الهامة : وهذا التحريم هو لصالح الصناعات المحلية أو الدفاع الوطنى ، وقد لا يصل الحال إلى التحريم فيكتفى بفرض ضرائب على خروج بعض المنتجات المحلية للحد من كميات صادراتها ، كمنع تصدير الحبوب قديما فى النظام « الميركانتيلى » ، وكتحريم خروج رؤوس الأموال وتصدير بعض المواد الخام لا سيما الصلب والفحم فى إيطاليا وألمانيا فى ظل النظام الفاشى والنازى .

(٣) منح تسهيلات خاصة : وهى تنصب فى ظاهرها على الاستيراد ولكن غرضها الخفى تشجيع الاستيراد فيما بعد ، فمنها الترانزيت Transit أى تسهيل مرور البضاعة دون توقف أو تفريغ بأرض الدولة متجهة نحو بلاد أخرى هى جهة الوصول ، وفى هذه الحالة تتقاضى رسما ضئيلا على المرور ، ولا شك أن هذا المرور يشجع حركة المواصلات هناك ، ومنها التخزين Entrepôt أى إيداع الواردات فى مخازنها أو مخازن المستورد تحت مراقبتها لمدة معينة توطئة لتصديرها ثانية ، وفى هذه الحالة تتقاضى الدولة جعلا عن التخزين ولا تتقاضى رسوما جمركية إلا إذا دخلت نهائيا البلاد لاستهلاكها فيها ، ومنها التصريح المؤقت Admission témporaire ويعنى به التصريح بدخول الواردات بلا رسوم جمركية نظراً لاستخدامها فى صناعات معينه وتصديرها بعد تحويلها ، ويشترط فى هذه الحالة ألا تزيد مدة بقائها فى البلاد عن ستة أشهر يجب أن تصدر قبل نهايتها وإلا حصلت عنها الرسوم ، ومنها الدروباك Drawback وفى هذه الحالة تدفع الواردات الرسوم الجمركية بشرط أن ترد لأربابها إذا صدرت ثانية بعد تحويلها فى بحر مدة معينة ، ومنها نظام الموانى والمناطق الحرة وهى جهات فسيحة قريبة من الميناء تعفى الواردات التى تدخلها من الضرائب الجمركية بقصد تشجيع الصناعات فيها وتشغيل أكبر عدد من الأيدى العاملة هناك ، ولا تحصل ضرائب عن المصنوعات إلا فى حالة دخولها إلى البلاد لاستهلاكها ، والمثل البارز عليها هو ميناء هامبورج الحرة .

(٤) إغراق الأسواق Dumping : ويعنى به تصدير منتجات بلد ما إلى الخارج بأسعار تقل عن أسعارها فى بلدها بقصد كسب الأسواق الخارجية وتشجيع الصادرات ومحاربة المنتجات الأجنبية للمنتجات الوطنية فى عقر دارها ، وهى وسيلة من وسائل بسط نفوذ شركات الاحتكار و«الكارتل» و«الترست» فى الخارج ، وهى تتخذ ذريعة لتشجيع التصدير على حساب المستهلك المحلى وإغراق الأسواق الخارجية بمنتجاتها Dumping ، وقد عمدت مختلف الشركات الداخلة فى الاتفاقات المذكورة بتشجيع حكوماتها على جعل أسعار البيع فى الداخل أعلى من أسعار التصدير بمراحل لترويج منتجاتها فى الخارج وبخسارة تدفعها الحكومات وتعوضها فيما بعد متى كسبت الصناعة الأسواق الأجنبيه بنشاط الانتاج وزيادة دخل الضرائب غير المباشرة نتيجة لهذه الزيادة ، وساعدها على ذلك السياج الجمركى الذى يرفع أسعار المنتجات الأجنبية عندها بل وقد يصد تيار الواردات إليها صداً تاماً وتضطر المستهلك المحلى إلى الإقبال على البضائع المحلية المرتفعة السعر ، ويمكن القول بان هذا المستهلك يدفع

فى حالة الشراء ما يشبه الضريبة أو الإعانة إلى المنتج حتى يمكنه أن يبيع نفس البضاعة فى الأسواق الخارجية بسعر منخفض بل وبخسارة يعوضها ما يحصل عليه من المستهلك المحلى فى الداخل ، ولقد لجأت شتى البلدان إلى هذه السياسة وفى مقدمتها اليابان وروسيا السوفيتية وألمانيا لكسب الأسواق الخارجية ومحاربة كبريات البلدان الصناعية فى الميدان الاقتصادى الدولى وانتزاع الزعم الاقتصادى منها ، وكان الرد على خطر إغراق الأسواق هذا وغزو البلدان الاقتصادى بمنتجات تباع بخسارة جلية فى نظير الحصول على نفوذ اقتصادى هو إقامة سياج جمركى منيع لصد الغزو مما أدى إلى قيام حرب جمركية طاحنة بين كبريات البلدان الصناعية وسعت شقة الخلاف بينها وعاقت علاج الأزمة الاقتصادية العالمية وانقشاع سحبها وباعدت فى تفاهمها السياسى .

طرق تقرير التعريفة الجمركية : تتبع الدولة خططاً معينة فى حساب التعريفة الجمركية أو بعبارة أخرى الضريبة التى تتقاضاها على البضائع المستوردة من الخارج ، أساسها ما يأتى :

(ا) النسبة القيمية Ad valorum : وبموجبها تحدد الضريبة بقدر مئوى معين من ثمن السلعة المستوردة مثل ١٠٪ أو ٢٠٪ أو ٣٠٪ وهكذا ، وترفق بها عادة « فاتورة » من جهة تصديرها تدل على نوعها وثمنها ، وزيادة فى الدقة يضاف فى تثمينها إلى الثمن الأصلى لتقرير الضريبة ما يحتمل أن يكسبه التاجر من بيعها علاوة على مصاريف النقل .

(ب) النسبة النوعية droits specifiques : وفى هذه الحالة تفرض الضريبة على السلعة بنسبة كيلها أو حجمها أو وزنها أى أن يفرض كذا فرنك أو دولار أو جنيه أو قرش على الطن أو المتر المكعب أو الأردب ، وهذه الطريقة أدق وأحكم فى تلافى الغش فى الثمن وفى الفاتورة الذى قد يعمد إليه المستورد ، وتتبع الطريقة الأولى فى تحصيل الضريبة على مواد الترف الغالية أو الخفيفة الحمل بينما تتبع الطريقة الثانية فى سائر السلع الضرورية أو الثقيلة الوزن .

الفصل الثالث

التبادل التجارى بين الدول

تقلبات التجارة الدولية : أخذ العالم المتمدين تارة بمبادئ التجارة الحرة وأخرى بمبادئ الحماية الجمركية ، وطوال القرن التاسع عشر تمسكت بريطانيا العظمى وقد كانت فى طليعة البلدان الصناعية بمبادئ التجارة الحرة التى كانت عاملا قويا فى ثرائها ، وكذلك الحال فيما يختص بفرنسا فأنها أعقبت اتفاق جوبدن Gobden الذى أبرمته مع بريطانيا فى سنة ١٨٦٠ لترويج تبادل المنتجات بينهما على قاعدة « الدولة الأكثر رعاية » بعدة اتفاقات مماثلة مع بلجيكا وهولاندا وأسبانيا والبرتغال وسويسرا والسويد واتحاد الولايات الألمانية ، غير أن الروح الوطنية القوية التى ظهرت بعد حرب سنة ١٨٧٠ واستيقظ كثير من البلدان فى أوروبا فى ذلك الوقت من رقادها تطالب باستقلالها وفى مقدمتها إيطاليا ودول البلقان ونمو كثير من الصناعات فى أهم بلدان القارة الأوروبية وغزو الأسواق الأوروبية بواسطة قمح أمريكا وسائر منتجاتها — كل هذه العوامل شجعت على الرجوع إلى سياسة الحماية الجمركية وقد كانت فى مقدمة الأمم القائمة بهذه الحركة كل من ألمانيا وإيطاليا .

وكذلك فقد غيرت فرنسا بعد هزيمتها سياستها الجمركية مما دفع بالإنكليز إلى العدول عن سياسة حرية التجارة التى كانوا شديدى التمسك بها ، ولم تحل نهاية القرن الماضى حتى أعلن جوزيف شامبرلين Joseph Chamberlain الحرب الشعواء على سياسة حرية التجارة ، دفاعا عن الصناعات البريطانية من المنافسة الأجنبية وسعيا فى توثيق الروابط بين المستعمرات وأجزاء الإمبراطورية والوطن الأم Metropole ، وطالب بإنشاء اتحاد جمركى يجعل من الإمبراطورية المترامية الأطراف كتلة واحدة متماسكة كالصخرة تتحطم عليها المنافسة الأجنبية ، ولكن لم تتحول هذه السياسة إلى تدخل حكومى فعال فى الإنتاج وفرض الرقابة الاقتصادية الدقيقة فى المصنع أو الحقل كما هى الحال اليوم .

ثم كانت الحرب العالمية الأولى نتيجة التنافس الاقتصادى الشديد بين مختلف الأمم الصناعية الكبرى لا سيما بريطانيا العظمى وألمانيا ، وبمجرد أن وضعت الحرب أوزارها اتبع العالم مرة أخرى سياسة أميل إلى حرية التجارة منها إلى الحماية ، نعم إن الحكومات عمدت فى بعض

الأحوال منذ عقد الصلح إلى سياسة التدخل الاقتصادى تنفيذا لخطة معينة رسمتها كتعمير الأراضى المجتاحة أو إنقاذ طبقات معينة من السكان كالزارعين من الأزمة ولكن لم تشأ أن تعمل على شل حركة التجارة الدولية ، وشجع نشاط التجارة آراء أنصار السلام وجهود الساسة فى توثيق روابط حسن التفاهم بين مختلف الشعوب وجامعة الأمم وسائر الاتفاقات الدولية لاسيما اتفاق « برياں — كيلوج » فى سنة ١٩٢٨ وما جاءت به من تعاليم نبذ الحرب وتوطيد المودة بين الأمم ، علاوة على زيادة الإنتاج والاستهلاك بالبلدان التى قاست الحرمان إبان سنوات الحرب وسهولة التسليف وتقدم العلوم تقدما سريعا وانتشار الآلات ، مما أدى إلى نشاط الصناعة نشاطا لم يسبق له مثيل من قبل وضرورة البحث عن منفذ واسع لتصريفها .

ولكن هذا الرجاء العالمى أصيب بكارثة شديدة وهو فى عنفوانه بانحدار أسعار الأوراق المالية فجأة انحدارا شديدا ببورصة نيويورك فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، وكان هذا نذير الخطر ، فلم تلبث أن عمت الأزمة وكانت جراثيمها الفتاكة قد اختمرت منذ مدة فى سائر فروع الإنتاج ، وضاعف الداء عجز الحكومات عن معالجة الكساد وتكدس المنتجات وهبوط الأسعار دوليا وقد وضعت فى الموضع الأول من الاعتبار أطماعها الشعبية وأغراضها الانتقامية وسياستها القائمة على الإثراء على حساب الغير ، وأخذ العالم يسير بسرعة نحو سياسة التدخل الاقتصادى والاستكفاء ويبالغ فى إقامة السياج الجمركى إلى أن اندلعت نيران الحرب المشتعلة اليوم .

واشتد كساد التجارة الخارجية فى السنوات الأخيرة تخللتها فترات انتعاش مفتعل ، وزاد الطين بلة ميل كل جهة من الجهات المتنافسة فى ميدان السياسة إلى عقد معاهدات اقتصادية ليس من شأنها تشجيع التجارة الدولية ، كعقد انجلترا لاتفاق أتاوه Ottawa مع بلدان الدومنيون والمستعمرات فى سنة ١٩٣٢ لمحاولة تشجيع التعامل التجارى بينها وتفضيله على الخارج ، وكعقد ألمانيا لشتى الاتفاقات التجارية مع بلدان البلقان لاستغلال ثرواتها مع تصريف مصنوعاتها هناك ، إلا أن الساسة صرحوا فى مواقف عدة أن ضمن أمانيهم الغالية تخفيض الحواجز الجمركية تخفيضاً مشتركا بمختلف الدول وشجعوا على عقد المؤتمرات التجارية التى صرح مندوبوها بوجوب القضاء على عوامل شلل التجارة الخارجية ، كما كانت كل من انجلترا وفرنسا فانزيلند دراسة وسائل مكافحة الأزمة ، فوضع تقريراً أساسه العمل تدريجياً على تخفيض التعريفة الجمركية والعدول عن الاتفاقات التجارية التى تقود إلى الحرب الجمركية الطاحنة التى تعوق انقشاع سحب الأزمة العالمية ، وبهذه المناسبة نذكر قرار المؤتمر

البرلمانى الدولى للتجارة الذى عقد فى بخارست فى سبتمبر سنة ١٩٣٦ « إن أعضاء المؤتمر قد اقتنعوا بأنه لا سبيل إلى انتعاش اقتصادى قوى الدعائم إلا بتزايد حركة التجارة الخارجية وبأن تطبيق سياسة الحماية الجمركية المبالغ فيها أدت إلى نقص التجارة الخارجية وضاعف الصعوبات اضطراب النقد ، وهم يأملون بواسطة الاتفاق الدولى الذى تمهد له المفاوضات بين الحكومات اتخاذ إجراءآت متنوعة تتناول شتى أبواب الحياة الاقتصادية لعودة العالم إلى الرخاء ، باتباع سياسة اقتصادية حرة تدريجاً لا غنى عنها لإعادة التوازن الاقتصادى العالمى وانتعاش التجارة الدولية » .

كذلك نادى كثير من الكتاب والمفكرين بوجوب العودة إلى حرية التجارة ، ويقول الاقتصادى الانكليزى السير أرثر سالتر Arthur Salter فى هذا الصدد متهكما على الجهود التى تبذل فى النهوض بالصناعات وتقدمها الفنى إذا لم تصحبها سهولة التعامل بين الأمم « تتلاشى المزايا التى يمكن جنيها من مد خط حديدى جديد أو حفر نفق يخترق الجبال أو قنال يجرى باهظ التكاليف تجاه أضرار الحواجز الجمركية ، وإذا فرضنا مثلا أن حفرت كل من فرنسا وانجلترا نفقا تحت المنش لربط أرضيهما مع زيادة تعريفتهما الجمركية لم يحصلا من هذا العمل الجليل إلا على نتيجة تافهة هى مساعدة المسافرين من البلدين ذوى المعدة الرقيقة الشديدة التأثر على تجنب ركوب متن المنش الصاخب[1] » ، غير أنه كان يصعب التوفيق بين السياسة الأشعبية للحكومات فى سبيل مكافحة الأزمة الاقتصادية ورغبتها واقتصاديها ومفكريها فى التعاون لإنعاش التجارة الخارجية .

ومهما قال أنصار الاستكفاء فى وجوب اعتماد الدولة على منتجاتها فلا توجد اليوم بلاد سوقها مغلقة تماماً Marché Fermée ، فحتى الولايات المتحدة ويضرب بها المثل فى ذلك لا يمكن أن تستغنى عن الخارج لتصريف قطنها الخام والمصنوع وسياراتها وسائر آلاتها ، كما أنها تستورد القصدير والمنجانيز والنيكل والكاوتشوك والبن والشاى والكاكاو والموز (وقد سبق أن شرحنا هذا فى الاستكفاء) .

تجارة مصر الخارجية : ظلت الحكومة فى مصر مغلولة اليدين حيال طائفة من المعاهدات التجارية تحول دون زيادة تعريفها الجمركية التى كانت نحو ٨ فى المائة من قيمة الواردات ولكن مدتها انتهت فى ١٩٣٠ ولم تجددها ، وبذلك تحررت من قيود قاسية كانت تحول دون

---

(١) انظر « الانتعاش » للسير أرثر سالتر صفحة ١٧١ .

تشجيع صناعاتها المحلية ، لا سيما والبلاد فى أولى خطوات نهضتها تفتقر إلى شتى الصناعات لتدعيم بنائها الاقتصادى وزيادة ثروتها ورفعها من مستوى الأمة الزراعية إلى مرتبة الأمم الصناعية الفنية ، ولقد عمدت إلى رفع تعريفتها تدريجاً ونمت صناعات النسيج وشتى الصناعات الزراعية وترعرعت ، ولا تألو الحكومة جهداً فى سبيل دراسة حالة الصناعات المحلية وشكاوى أصحابها من المنافسة الأجنبية لإزالة أسبابها وحمايتها جمركياً وتشجيعها بكافة الوسائل .

الفصل الرابع

الاستعمار Empirialisme

العوامل الاقتصادية فى العلاقات السياسية الدولية — التوسع الاقتصادى الاستعمارى وأسبابه الهامة ووسائله — مآل الاستعمار

الاستعمار أو تسلط الغرب الصناعى على الشرق المستضعف مشكلة المشاكل السياسية والاقتصادية اليوم وبيت الداء فى جل حروب القرنين التاسع عشر والعشرين والسبب الأساسى فى الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى حد أن نعت كثير من الكتاب هذين الحربين بالحربين الاستعماريتين ، وتئن الشعوب الحاكمة والمحكومة حالا من هذا الداء الوبيل وخاصة أن الرجعية تمادت بعد انتهاء الحرب الأخيرة فى غيها وطغيانها وأنكرت على الشرق حقه فى الحياة وحاربته بمختلف الوسائل العنيفة والملتوية القائمة على الغش والخداع فى اندونيسيا والهند ومصر وفلسطين وليبيا ومراكش وإيران وغيرها ، ولم تتعظ كبريات الدول الصناعية التى تحاول جهدها الإبقاء على الاستعمار وإعادة الحياة إليه من خرائب الحرب الأخيرة وخسائرها فتعد العدة لصراع أقسى وأمر فى سبيل تحقيق إطماعها وجشع الرأسمالية الصناعية الضخمة (الشركات الدولية والاحتكارات والترست والكاريتل ومؤسسات صناعات الأسلحة والذخيرة) ، ولا تتسع هذه الدراسة المحدودة السريعة لبحث النواحى الاقتصادية والسياسية المتشعبة للاستعمار ، لذا سنقصر بحثنا على أمهات الموضوع وعلى بيان أسباب الاستعمار الاقتصادية ومراميه وفيما يلى البيان : —

العوامل الاقتصادية فى العلاقات السياسية الدولية : إن العوامل الاقتصادية تحدد علاقات الدول بعضها ببعض وتقرر مصائرها وتفرض سياسة الحرب والسلام ، خصوصاً فى عهدنا الحديث الذى تزايدت فيه حاجات البشر وأطماعهم وذللت خلاله العلوم والفنون كثيراً من الصعاب التى صادفها أجدادنا فى سبيل الحصول على حاجاتهم بتسخير قوى الطبيعة والبحث فى خواص العناصر وتحويل المادة وتحطيم الذرة ومحاوله استخدامها فى أعمال العنف والشر أو فى الأعمال النافعة إذا أتيحت لها الظروف ، وخصوصاً أن القانون الدولى لا يستند على قوة تنفيذية تفرض على الدول المعتدية الغاصبة احترامه ويترك تفسير قواعده إلى مجموعة من الإمبراطوريات الاستعمارية والدول التابعة لها فتوجه شراعة وفق مصالحها وأهوائها ، واحتدم الصراع بين أمهات أمم الغرب للحصول على الخامات من أصقاع الشرق السحيقة والنسابق لهذه الغاية فى سبيل السيطرة والتسلط فيما وراء البحار ، وبدت خطورة الموقف فى تفنن الدول الكبرى فى إنتاج واستعمال الأسلحة الفاتكة التى لجأت إليها فى خصوماتها رغم ما عرف عنها من تدمير شامل ، وخير شاهد على هذه الحالة التعسة حربان عالميتان اشتعلتا فى أقل من جيل للسيطرة على الأسواق ، والعبرة بباعثهما لا بميدانهما ، فغرضهما الصدارة فى عالم الصناعة والتجارة الدولية والاستئثار بالبترول والكارتشوك والقصدير والنيكل والقطن والأرز وسائر منتجات الشرق الغزيرة ، وأما اتخاذ أوروبا ميداناً أساسياً لهما فلأن التنافس هو بين الدول الغربية الصناعية ، وسيان أن يكون الميدان الملاندر أو المارن أو السوم أو الموز أو بحر المانش أو المحيط الأطلنطى أو الباسفيكى ، وسيان أن تبدأ الحرب فى غرب أوروبا وتشتد ثم تتحول دفتها فى جنوب أوروبا الشرقى وستا لينجراد وليبيا أو العكس ، فهى حرب استعمارية فى بواعثها وأسبابها وصراع أسبابه الهامة اقتصادية أولها حب الاستئثار بالمادة الأولية وبالأسواق العالمية .

والاستعمار أو التسلط الاقتصادى القائم اليوم الذى نلمس إذاه وشره فى مصر ، كما تلمسه سائر الشعوب المغلوبة على أمرها فى صوره وتطوراته ونتائجه لا يشبه فتوحات العصور الغابرة وغزوات الأمم القديمة ، ولا يعنى بهذا أننا لا ننزه القدماء عن الظلم والتعطش إلى استعباد الغير ، ولكن ما نرمى إليه هو بيان أن ظروفه وتطوراته ونتائجه مغايرة لما كان يحدث قديما .

لقد كان الغزاة قديما يعمدون إلى الفتح فى ظروف قاسية تبعا لصعوبة المواصلات وبطئها وضعف وسائل القتال ومعداته ، وكان الفتح ينتهى بفرض الجزية على الشعوب المغزوة ،

وقد يرمى فى النهاية إلى نشر نظام شامل مع سلام وتعاون فى ظله كما كان فى « السلام الرومانى » Pax Romana ، وقد يكون الغزو تبعا لعوامل جمة وحالات نفسية تدفع بالشعب برمته إلى الخروج من مكمنه كما رأينا فى الفتح العربى ، وقد خلد فى مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسانا ودينا وجنسا ، فكان نشر مدنية ، لا تسخير ملايين البشر لصالح السادة فى أوروبا كما هو حاصل اليوم .

وإذا انتقلنا إلى حركة بعث العلوم فى أوروبا ونشاط الاستكشافات الجغرافية وتكوين إمبراطوريات تبعا لجوب أساطيلها عباب البحار البعيدة وسطوها على الشعوب الآمنة وسلبها لكنوزها وجدنا ذلك أيضا فتحا مصحوبا بفظاعات ومجازر تشمئز منها الإنسانية ، ولكنه ليس من نوع الاستعمار الحديث ، فالأول سلب بالقوة ابتغاء الإثراء غير المشروع واقتناء المعدن النفيس (وفق مذهب التجاريين وخاصة الأسبانيين والبرتقاليين منهم) . أما الثانى ويطلق عليه « الأمبريالزم » نسبة إلى سياسة الأمبراطوريات القائمة عليه وتعطشها إلى التسلط ، فهو أقسى من سابقة وإن ظهر فى ثوب الوداعة واللين وادعى تطبيق مبادىء الإنسانية والدين ونشر المدنية ، وهو وليد الانقلاب الصناعى فى أوروبا وطمع مصانعها وشعوبها فى الحصول على المادة الأولية الرخيصة واستخدام اليد العاملة الزهيدة الأجر فى الشرق .

وتفسير ذلك أن إنجلترا منذ أوائل القرن الماضى ، وقد سبقت القارة فى تطبيق العلم للنهوض بصناعاتها وساعد على ذلك حصار نابليون لشواطئها ، كان يهمها أن تغزوا مصنوعاتها الأسواق الخارجية لا سيما بالقارة التى تعذر عليها أن تجاريها فى هذا المضمار فى وقت كانت كبريات ممالكها مسارحا لحروب متتابعة ، وقد ذاقت الجزر الحرمان إبان الحصار كما أصيبت من قبل بضربة قاصمة بفقدانها أغنى أملاكها فى العالم الجديد ، وبعد ذلك تذوقت الثراء من صناعاتها الحديثة ورأت نجاحها هذا عن طريق توطيد دعائم أملاكها فيما وراء البحار وفتح أبواب سائر البلدان لمصنوعاتها دون عوائق جمركية تذكر ، ولما ضاقت القارة الأوروبية التى بدأت تنشط فيها صناعات مماثلة ذرعا بالصناعات الإنكليزية فى وقت زادت فيه أطماع إنجلترا وتعطشت إلى أسواق جديد اتجهت بكليتها إلى أسواق الشرق وسرعان ما جارتها سائر الدول الغربية الكبرى بل ونافستها أشد منافسة هناك ، وهذا منشأ التنازع السياسى منذ أواخر القرن الماضى إلى يومنا هذا ، وهذا سر سياسة « المصالح الحلمة » و « مناطق النفوذ » و « التوازن السياسى » و « المصالح المشتركة » و « الحماية » وهى نغمات كانت ترددها انجلترا وفرنسا والنمسا والمجر و « الوصول إلى منفذ يطل على بحر دافئ »

و « حماية الأرض المقدسة » و « الدفاع عن حقوق الأرثودكس » و « الجامعة الصقلبية » وهى نغمات كانت ترددها روسيا القيصرية و « المجال الحيوى » و « السير نحو الشرق » و« ألمانيا فوق الجميع » و « خنق الشعب الجرمانى بواسطة دول الغرب » وهى نغمات كانت ترددها بروسيا وألمانيا القيصرية ثم ألمانيا النازية ، وتهدف هـذه إلى توسعها الاقتصادى فى الخارج وتحالفها السياسى مع سائر دول أوروبا وفق سيرها نحو الشرق فى أوروبا وتنافسها فى الاستعمار والسيادة على البحار مع انجلترا .

واضطردت زيادة الإنتاج وخاصه منذ أوائل قرننا الحالى وتطبيق العلم على العمل باتساع استخدام البخار فالكهرباء وتنافس البترول مع الفحم فى تسيير الآلات وتعميم آلات « الديزل » فى المصانع وزيادة سرعة القاطرات وظهور عابرات المحيط الضخمة وتحملها شحنات تبلغ عشرات الآلاف من الأطنان والقضاء على مخاوف شح الإنتاج بل والسير سيرا حثيثا فى سبيل زيادته بفضل اكتشاف الأسمدة الكيماوية استخدامها على نطاق واسع فى الزراعة وبفضل تطبيق نظريات تيلور Taylor فى الصناعة التى تتلخص فى التمادى فى تخصص آلات الصناعة وعملها فى مختلف مراحل العمليات الصناعية ورواج استعمال الوسائل السريعة فى نقل الأخبار وأسعار البورصات والصفقات المالية والتجارية وفى مقدمتها البرق واللاسلكى ، وطبيعى أن يشتد تنافس الدول ويبدأ الاحتكاك بينها وتتحين كل الفرص للإيقاع بالأخرى وحيازة قصب السبق عليها فى مضمار الاستعمار ، ووضح هذا فى زيادة التعريفة الجمركية إلى حد إقامة سياج من الحماية لصد واردات منافساتها وكذا بإغلاق كل منها ابواب مستعمراتها فى وجه تجارة الأخرى ، وفى التجاء بعضها إلى سياسة الحرب الجمركية وإغراق الأسواق الخارجية بمنتجاتها المتدفقة كالسيل الزهيدة السعر إلى حد يقل عن نفقات إنتاجها مع دفع الحكومات الخسائر وفروق الأسعار للمؤسسات الصناعية التى تباشر سياسة إغراق الأسواق فى الخارج ، وفى تضحية الحكومات بالكثير فى هذا السبيل لقاء كسب الأسواق فى المستقبل القريب وتعويض الخسائر العاجلة بمكاسب آجلة مضمونة ، وفى حرب العملات وخاصة إبّان الأزمة الاقتصادية العالمية واشتداد هذه الحرب بتسابق الدول لترويج سلعها فى تخفيض قيمة نقدها بالنسبة للذهب وللعملات الأجنبية ، وفى زيادة بعد الشقة بينها وتكوينها الكتل والمعسكرات المتضاده وعقد المعاهدات السرية والتسابق فى مضمار التسلح .

وفى الوقت نفسه ظل مئات الملايين فى الهند والصين وأفريقيا يعملون لثراء أوروبا وتكدس الأموال بينوكها وهم على حالهم من الفاقة والضنك يعيشون حياة متأخرة ، تفتك

بهم الأمراض ، وتزهق روح إبائهم وشممهم الجهالة المطبقة وأسواط الحاكم الظالم وخموره ومخدراته وهم شبه عراة يقتاتون بالأعشاب وكسرة خبز أو حفنة أرز أو أذرة ولا يتمتعون بشيء ما من نعم الحضارة الحديثة ، ولا شك أن هذه الحالة لا تشجع بحال على التعاون الروحى والمادى بين الفريقين : الفريق الذى يبحث عن ثرائه عن طريق الاستعمار وانتزع لقمة العيش من فم الفقير وحرمانه على حرمانه والآخر الذى يكد وتكاد روحه تفيض لإثراء السيد العاتى ، ثم لا يستطيع وأجره اليومى دريهمات معدودات أن يبتاع منه حتى النذر اليسير لضيق ذات يده .

وأوفدت الدول الأوروبية تحقيقا لسياستها الاستعمارية — كما سنرى تفصيلا فيما بعد — البعثات المختلفة باسم المدنية والدين ونشر المبادئ الإنسانية وإنقاذ الوطنيين من المجاعات والأمراض وحرية التجارة وتعاون الأمم الاقتصادى ورفع مستوى الشعوب الأسيوية ، كما حدث ذلك فى منتصف القرن الماضى فى اعتداءآتها المتكررة على اليابان والصين وإيران واستقلال الدولة العلية ، وأنشأت قواعد على السواحل لتموين بعثاتها ولإمداد المبشرين — وما هم بالمبشرين بل هم طلائع جيوشها وجواسيسها — بحاجاتهم وتزويدهم بما يجب أن يتبعوه من تعليمات دقيقة ، وكان على هذه البعثات العلمية أو الدينية أن تبث روح التفرقة والهزيمة فى الشعوب الشرقية التى تجهل الأساليب الاستعمارية الغربية وما تحويه من سم زعاف ، وأن تعلم الوطنيين ارتداء الملابس الأوروبية واستعمال زينة الغرب وطنافسه وحرائره وعطوره ومواد ترفه وشرب أنبذته واتباع وسائل لهوه وأن تحض الأمير على اضطهاد رعاياه والفتك بهم وأن تمده بمستشارى السوء من أبناء الغرب وتتخير له أقل وزرائه من بنى جلدته كفاية ومقدرة وأبعدهم عن المروءة لإدارة شئون البلاد ، ثم تحرض الرعايا على شق عصا الطاعة على حكومة الأمير الأوتوقراطية ، وإذا نجحت مؤامرتهما انقضت كالبازى على فريستها تلتهمها التهاما ، وسرعان ما يهبط التجار والسماسرة ووكلاء المصانع والبنوك وطريدو موانئ الغرب والمحكوم عليهم بالسجن هناك والهاربون من وجه القانون والعدالة ويعملون لحساب المستعمر ولحسابهم بحماية المدفع وفى ظل طائفة من النصوص المزيفة ومبادئ القانون الدولى وهى سلاح ذو حدين على الحصول على امتيازات اقتصادية تودى باستقلال البلدان المضيفة ، وطبيعى أن تنتهى الحالة بإجبار أمراء البلدان الوطنيين على إمضاء معاهدات هى صكوك الذل والعبودية تفرض على شعوبهم البيلة البريئة غصبا لا لذنب اقترفته إلا افتراضها حسن النية والشرف فى السادة الضيوف ، وسميت بعض هذه المعاهدات — كما سنرى فيما بعد فى أسباب وعوامل الاستعمار — حماية أو محالفة ، وفى هذه الحالة تبادر حكومات الغرب بشد أزر شركات الاحتكار

والامتياز ومختلف بنوك الصناعة والتجارة وسائر المؤسسات الصناعية الكبرى هناك بالأساطيل الحربية التى تصب قنابلها على الأهلين إذا جرأوا على الهتاف للحرية والاستقلال والدستور ولعنوا الظلم والاستعباد والاستعمار وبجيوش الاحتلال تقضى على سيادة البلاد وتضع حدا لشخصيتها المعنوية فى العالم الدولى وتنظم تسخير الأهلين لخدمة المصالح الغربية ، وتفتح هذه الشركات فروعا جمة لها هناك كما تمول محال اللهو ومخازن السلع «الأفرنكية» ويعدل تشريع البلاد لحمايتها ولسرعة ثرائها على حساب فقر أصحاب البلاد ، وطالما اتبعت دول الغرب الاستعمارية وسائل شتى من الإغراء وانتحال الأعذار لاصطياد الفريسة ، مثال ذلك أن تفرض مؤسسات المال عندها بتحريض حكوماتها المال للأمراء أو أن تنشر الحكومات بين رؤساء العشائر الرشوة والذهب الوهاج أو تنفث فيهم سموم الترف أو تبث بينهم الفتن وتلقى شباك الدسائس والتفرقة أو تنهم زعيما أبيًّا كريما بالتحرش بالمندوب والمبعوث ، والهدف فى ذلك دائما هو الاستعمار بأية وسيلة وبأى ثمن .

ولم تسلم مصر بدورها من الاكتواء بلظى الإطماع فهى بلا شك إحدى مناطق النزاع ، وإن فى تاريخها الحديث خير عظة ترشدنا إلى أن نضع نصب أعيننا ألا نفرط فى مصالحنا الاقتصادية فى سبيل مشكلاتنا الدولية فلا استقلال سياسى ولا سيادة وكرامة للدولة إلا بتسلط أبنائها على مواردها وبكف يد الأجنبى عن استغلالها والتحكم فيها ، وعلينا ألا نجعل ثروتنا القومية وعملتنا ومحاصيلنا موضع مساومة يجر علينا الذلة والخسران ، ولنعلم أن أوروبا ما خطبت ودنا إلا بقدر ما تبتغيه شركاتها ومختلف مؤسساتها المالية والصناعية من منافع اقتصادية قصوى ، وفى هذه الحالة تأخذ منا أضعاف ما تعطى فغاية همها أن تحصل على المادة الأولية التى يكد الشرق فى انتاجها بأبخس الأسعار لتبيعها محولة بأضعاف مضاعفة لثمنها الأول وأن تجرد المصرى من عوامل ثرائه ونمو صناعاته لتضعه دائما فى مستوى مادى دونها بمراحل ولتدخل عليه اليأس والقنوط من أى تقدم اقتصادى ولتبث فى نفسه روح التردد والهزيمة والشعور بعجزه عن مجاراة المنتج الأوروبى .

ولقد كانت مصر مسرحا للتنافس السياسى الأوروبى تحقيقا لمطامع اقتصادية واسعة ، فكانت فرنسا تعد العدة فى القرن الماضى لإنشاء المعابر والمنافذ فى الشرق الأدنى تحت ستار ضعف الدولة العلية وعجزها عن حماية الأقليات ، فانتهزت الفرصة مع غيرها من دول الغرب لاقتسام تركة « الرجل المريض » ولم يعق القسمة ويؤجلها إلا اختلاف المستعمرين على توزيع الغنائم ، وقد غزت فرنسا مصر فعلا فى بدء القرن الفائت لتصل إلى الهند وتضع يدها على

وادى النيل أغنى بقاع الدنيا ، كما أعـدت انجلترا وفرنسا المشروعات فى سبيل حفر برزخ السويس أو على الأقل إنشاء طريق مواصلات منتظم بين الغرب والشرق عن طريق البرزخ ، ثم سارعت فرنسا فى انتزاع الموافقة على حفر القناة من الوالى حتى تفوت على انجلترا غرضها فى بسط نفوذها على البحر الأبيض المتوسط وتنتقم لطردها من الهند ، كما دلت أرقام تجارة مصر الخارجية مع كل من فرنسا وانجلترا فى نفس الوقت على تنافس اقتصادى شديد نتيجة للتنافس السياسى فانجلترا العميل الأول لمصر وتعقبها مباشرة فرنسا ثم سائر دول أوروبا ، ثم قام دزرائيلى يسدد ضرباته المحكمة إلى النفوذ الفرنسى فى مصر ويحقق أهم أهداف السياسة الانجليزية فى الشرق وذلك فى سنة ١٨٧٦ بمبادرته بشراء حصة مصر الضخمة فى أسهم قناة السويس وقدرها ١٧٦٬٦١٢ سهم حتى يضمن لبلاده الرقابة على القناة بتمثيلها ونفوذها فى مجلس إدارة شركة القناة ، ولقد كان الخديو فى عسر مالى شديد وكان السعى متجها لبيعها فى باريس بسعر مائة مليون فرنك فسارع دزرائيلى بما أوتى من دهاء سياسى إلى اقتناص الفرصة إزاء تردد السياسة الفرنسية فعقد الصفقة عن طريق بيت روتشيلد فى لندن ، وكان ذلك فى غيبة البرلمان الإنكليزى الذى كان له وحده أن يقر الصفقة ويأذن بالشراء ، ثم وقف هذا السياسى الداهية وأحد نباة الإمبراطورية البريطانية فى ٢١ فبراير سنة ١٨٧٦ فى مجلس نواب بلاده يرد على منتقديه فى شراء هذه الأسهم ويبسط بعد نظره وقصر نظر الناقدين بقوله « إننى ما تمسكت بهذه الصفقة ولا أتمسك بها اليوم لكى أوظف مبلغاً من المال لفائدة مالية تجنيها البلاد من وراء ذلك كما لا أوصى بإقرارها لتحقق ربحاً من مضاربة تجارية ، بل إننى أيدتها وأؤيدها اليوم كذلك كصفقة سياسية لمصلحة البلاد » .

وظل تنافس الدول الأوربية فى سبيل السيطرة على وادى النيل والقبض على أعنة ثروته على أشده بعد افتتاح القناة حتى الإحتلال المشئوم سنة ١٨٨٢ للحيلولة دون قيام نظام دستورى صحيح وبرلمان يشرف على شئون البلاد المالية ويصوت على الميزانية ويراقب أوجه الصرف بدقة ودون حكومة مسئولة أمام مندوبى الشعب ، ثم استمر التنافس بين كبريات دول الغرب قائما على قدم وساق بعد الاحتلال ، ولم تتخذ قضية البلاد وعدم شرعية الاحتلال إلا ذريعة وموضوعا للمساومة ، فصادقت فرنسا الحركة الوطنية المصرية وشجعت طلب الجلاء وناوأت انجلترا حتى كادت تقع بينهما حرب بمناسبة حادثه فاشودة سنة ١٨٩٨ ، وقام فى بلاد حقوق الإنسان أصدقاء لمصر حتى أبرم الاتفاق الودى بين كل من الإمبراطوريتين الفرنسية والإنكليزية سنة ١٩٠٤ لتقسيم نفوذهما فى حوض البحر الأبيض المتوسط ،

وسرعان ما قلب الصديق لصديقه ظهر المجن ، واعتبرت انجلترا مركزها فى مصر وذلك باتفاق دول الغرب ضمناً كسنديك على خزينة خاوية الوفاض بادية الانفاض مفلسة وثروة مثقلة بالديون سيئة الإدارة يجب أن تصبح كالبقرة الحلوب تدر خيرها العميم لغيرها ، وعملت فعلاً لا ستغلال كل شبر من الأرض لصالح الدائن واتجهت فى مشروعات إصلاحاتها الزراعية نحو تسخير الأرض ومياهها وفلاحها فى خدمة حملة سندات الدين ثم سائر المؤسسات المالية والتجارية الأجنبية فى مصر .

ولننتقل بعد ذلك إلى حديث اليوم وحوادثه ، فمعاهدة سنه ١٩٣٦ لم تتم بسرعة وبسهولة إلا نتيجة لا كفهرار الجو السياسى واضطراب العلاقات الدولية فى حوض البحر الأبيض المتوسط وما تضمره السياسة الفاشية نحو الإمبراطورية البريطانيه تنفيذا لأحلامها فى إعادة مجد روما وبسط السلام أو النفوذ الرومانى وجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة رومانية ، ولا شك فيما فى هـذا من تهديد للشريان الحيوى الاقتصادى والسياسى للإمبراطورية ، فأبرمت معاهدة التحالف مع مصر لتأمن جانبها وتطوى صحيفة مشكلاتها ولو إلى حين ، ولكى تتفرغ الإمبراطورية العجوز لسائر المشاكل الاقتصادية والسياسية المعلقة ، وبعد رجال دوانتج ستريت عدتهم لمجابهة أحلك مشاكل العصر وأعقـدها فى القارة ويرسموا خططهم لأسوأ الاحتمالات ولدرء خطر الحرب القادمة أو النزول فى المعمعة برفقـة صديق جديد هو مصر يحملونه تضحياتها ونكباتها فى سبيل بناء الإمبراطورية البريطانية ، ولقد قامت الحرب فعلا بعد عجز اتفاق ميونيخ فى سبتمبر سنة ١٩٣٨ عن الوقوف فى وجه الأطماع النازية وعجز المحالفات السرية للدول الديمقراطية عن الحيلولة دون الحرب ، وكانت معاهدة التحالف بين مصر وانجلترا خير ماشد أزر الإمبراطورية فى كفاحها ، وأضحى وادى النيل بتربته الغبراء الغزيرة الخيرات وصحراوية اللتين تكتنفانه خير ميدان للكر والفر وإيواء الجنود واللاجئين وتدريبهم وتموين جيوش الحلفاء فى صراع الحياة والموت ، وهكذا كان لانجلترا ما أرادت ، ولـكنها تركت مصر تنوء بحمل ما خلفته من المشكلات العديدة الخطيرة وخاصة الاقتصادية وهى التى تهمنا فى دراساتنا هذه ، وفى طليعتها النقد وتراكم ديون الأرصدة الاسترلينية ، فقد جمعت من أسواق مصر ما شاءت واستخدمت من الأيدى العاملة ما استخدمت بأوراق نقد طبعتها بضمانات قدمتها ثم وقفت عقبة فى سبيل تداول هذه الأوراق وفك عقالها وإعطائها المرونة اللازمة لشراء حاجاتنا لسير دولاب أعمالنا بواسطتها ، وضمن ماسببته من الأزمات أيضا ارتفاع أسعار الحاجات وغلاء المعيشة وقلب الأوضاع المالية والاقتصادية رأسا على عقب بانتقال

كثير من الثروات من أيدى المنتجين إلى أيدى من يطلق عليهم أغنياء الحرب الذين صادوا فى الماء العكر وانتهزوا فرصة النكبات ليجمعوا فى ظلمتها المدلهمة الثروات .

أما والاستعمار كما رأينا هدفه اقتصادى وأساليبه ملتوية لا رحمة فيها ولا هوادة لا هم له إلا الغاية وقضاء لبانته بأيه طريقة فلا غرو أن تنشأ أزمة حادة نتيجة التمادى فى الاستعمار وفى الاستئثار بالمواد الأولية وسوء توزيعها بين مختلف بلدان العالم وكذا اضطراب الانتاج وسوء تصريف المصنوعات وعجز المحكوم الفقير الضعيف الموارد عن الشراء بنسبة زيادة الإنتاج ونشاط الصناعة فى الغرب ، وكذا أن يشتد التنافس بين المستعمرين على توزيع منتجاتهم المضطردة الزيادة وأن تندلع نيران الحروب لسيطرة أحدهما على الأسواق وسيادته فى ميدان الاستعمار وأن يبدأ استيقاظ الشرق من كبوته نتيجة الضغط والإرهاق والاضطهاد ويكافح فى سبيل تحطيم سلاسل الاستعباد الاقتصادى والسياسى .

ولقد حاول الساسة محبو السلام أن يتلافوا الحرب ببشاعتها وقضائها على عشرات الملايين من الأرواح البريئة وعلى الثروات الضخمه المنتجة وترات المدنية الغربية ، فاستبعدوا فى قرننا الحالى بالاتفاقات والمعاهدات استعمال بعض الأسلحة الذريعة الفتك كالغازات والرصاص المدبب والقواصات ، ثم بعد أن وقعت الواقعة بحرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ، وضعوا أسسا لسلم عالمى تحت إشراف جامعة الأمم لفض المنازعات عن طريق النصح والتحكيم ، وشفعوا هذا النظام باتفاق بريان — كيلوج سنة ١٩٢٨ لنبذ الحرب ، ووقف بريان أحد دعاة السلام فى اجتماع عصبة الأمم يقول من منصة الخطابة موجها كلمته إلى مايزيد على الخمسين دولة ممثلة فى جنيف «طالما أنا هنا فى هذا المكان فلن تقوم الحرب» ، غير أن الساسة أو السادة خير من يعلم أن القضاء على بذور الحرب لن تكون إلا بالحد من السيطرة الاقتصادية والاستئثار بثروات الغير مع تكبيله فى سلاسل الاستعباد ، وكذا بفرض العقوبات وتنفيذها على المعتدين على سيادة الدول واستقلالها ، فنشلت العصبة فى فض المنازعات الخطيرة ، نذكر منها نزاع الصين مع اليابان وإيطاليا مع الحبشة ثم أخيرا مشكلة دانزج التى أدت إلى الحرب العالمية الثانية ، ونسوا أو تناسوا أن من أهم أسباب التنافر السياسى واضطراب العلاقات الدولية فساد الجو الاقتصادى وشلل التجارة الدولية وعجز الدول عن مكافحة الأزمات وتصفية المشكلات الاقتصادية على أساس عادل بعيد عن الأطماع وتمادى الدول الكبرى فى تيار الأنانية الإقتصادية ، وقد صرح بذلك كثير من المسئولين نذكر منهم فانزيلند وقد ظلت الحكومات تقاسى التدابر والتقاطع الإقتصادى وأضرار سياسة الاستكفاء منذ فشل المؤتمر الإقتصادى العالمى الذى عقد فى لندن سنة ١٩٣٣ ، فاستشارته

كبريات الديمقراطيات قبيل الحرب العالمية الثانية فى طريق الخلاص ، وأشار فى تقرير مستفيض رفعه إليها بضرورة العودة تدريجياً إلى سياسة تخفيض الحواجز الجمركية والتعاون الاقتصادى بين مختلف البلدان ووضع حد للاستكفاء ، واتخذ من مهمته هذه رسولا للسلام لا مقراراً للأرقام فقال : إن تلمس وسائل السلام وحسن التفاهم السياسى بين الشعوب يجب أن يكون عن طريق الاقتصاد ، فالحياة السياسية اليوم تتصل اتصالا وثيقاً بالحياة الاقتصادية وأنه يتعين علاج المشكلات السياسية فى ضوء المشكلات الاقتصادية .

ونادى قادة الحرب العالمية الثانية فى أحلك ساعاتها على اختلاف ألوانهم بأن الشعوب تقاسى حرمانا نتيجة لسوء توزيع المواد الأولية واستغلال القوى للضعيف وتسابق الحكومات فى سبيل التسلح وشحذ كافة قواها ونشاط شعبها لضرب جاراتها ، وأن الضنك ليس نتيجة شح إنتاج إنما هو نتيجة عجز فى تنظيمه وتوزيع المنتجات ، وأن على المسئولين القضاء على الفاقة والجوع والخوف فى جو من الحرية والديمقراطية حتى يسود السلام لأجيال مقبلة ، وأقسم ساسة البلدان الديمقراطية الكبرى أغلظ الإيمان بتغيير الأوضاع السياسية القائمة على الجشع التى أدت إلى الحرب الاستعمارية الثانية ، وتعاهدوا بالقضاء على فاقة الشعوب المغلوبه على أمرها وعلى خوف الناس من الظلم ووجوب نشر حرية الرأى والعبادة ، غير أنهم بمجرد انتهاء الحرب لصالح بلدانهم بدلاً من العمل على تحقيق وعود الحرية والشرف وبناء عالم جديد تتوفر فيه الضمانات الاقتصادية التى تقضى على المنازعات السياسية نكصوا بالعهود والمواثيق وبدأوا يعدون العدة للحرب الاستعمارية الثالثة .

ولقد أريق من الدماء ما أريق وأزهق من النفوس ما أزهق وحصد منجل الفناء الحياة والثروات والمدن والنظم وأخرجت معامل الأبحاث ضمن ما أخرجته من معاول الفتك ما يمكن بواسطته القضاء على البشرية بتحطيم الذرة فى دقائق وساعات معدودات ، وذلك فى سبيل قضية يأمل العالم أن يكون فى كسب الديموقراطية لها بالحديد والنار ما يحقق للأجيال القادمة الرفاهة والسلام والتآخى بين الشعوب ، ثم لا نجد بعد هذه العظات البالغات الأمم المتوسطة والصغيرة من كبريات الدول المنتصرة معيناً فى المحافظة على كيانها واحترام شخصيتها الدولية وفى مساعدتها على اجتياز الورطات والأزمات الاقتصادية التى حلت بها بسبب الحرب الشاملة وقد ضحت وقاست بما يفوق طاقتها بمراحل ، ولا تزال هذه الدول بعيدة عن أية وقاية من المظالم الدولية ، هى موضع منافسات ومحط أطماع اقتصادية ولا تزال الدول الاستعمارية الكبرى على حالها فى بلوغ مآربها وقد غيرت نغماتها القديمة فى تبرير اعتداءاتها ، فقديماً كانت

تزحف على فرائسها بحجة تمدينها ورفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة وحماية الفلاح واستتباب الأمن بين ربوع الأمارات فقدمت هـذه النغمة وأكل عليها الدهر وشرب ، فهى تتذرع اليوم — وقد أميط اللثام عن وسائلها البالية العتيقة فقد ازدادت الفاقة بمقدم المستعمر وبقى الجهل على حالة وربما هبطت الهمم والعزائم عن ذى قبل — بظهور شبح الحرب وأن سلامة الأمن العالمى فى خطر وهذا يملى عليها باسم العدالة الدولية الاحتلال واستعباد الشعوب رغم أنفها .

لقد ذاق الشرق الأمرين مما تسمية أوروبا تمدينه وترقيته والدفاع عنه من اعتداء ذوى الإطماع وحقيقة الأمر استغلاله واستعباده ، وفى دروس الماضى خير عظة ليتمسك بحقوقه كاملة غير منتقصة وليعمل بكل قوة على بناء صرح صناعاته وفى مقدمتها الثقيلة وإعداد الفنيين لها حتى لايستمر عالة على أوروبا ولقمتها السائغة والا يحيد عن هذه السياسة قيد أنملة ، وما أعذب ماقاله قادة الحرب بالبلدان الديموقراطية إبان الشدائد وأوقات النحس والشؤم وقد كانت جيوش الفاشية تحتل جل أوروبا الغربية وطائراتها تدك عاصمة الإمبراطورية البريطانية ورأسها المفكرة دكا وتنسف مدنها الصناعية الواحدة تلو الأخرى « نرى قبسا ضئيلا من النور يلوح من بعيد رغم الآلام والعرق والدموع » ، وقد قدمت بلدان الشرق لقضية الديموقراطية ولم تك كفتها راجحة أجل الخدمات والتضحيات ، ونتساءل اليوم هل قبس النور الذى طلع على « تشرشل » وغيره هو فى الضرب بحقوق الشعوب الصديقة وبمبادئ الإنسانية والقانون الدولى عرض الحائط ؟

لقد كانت سياسة توازن القوى والسلام المسلح تجعل كل دولة تقف للأخرى بالمرصاد فى صدد مطامعها من الأمم الصغيرة ، وكانت الدول المهضومة الحقوق ترفع صوتها بالإحتجاج والشكوى وقد تستطيع أحياناً فى عالم التنافس أن تجد مستمعا تتفق أهواؤه ومطالبها الحقه ، وهذا ماحدا إلى تأخير حل المشكلة الشرقيه فى القرن الماضى وقد تضاربت مطامع الإمبراطوريات الروسية والنمساوية والألمانية والبريطانيه فى ميراث الدولة العلية ، وهذا ماحدا إلى مساعدة دول الغرب لولايات البلقان العثمانية لتحريرها ونوال استقلالها ، وهذا ماحدا إلى إنشاء دول حديثه على انقاض أخرى متداعية بشرق أوروبا على أساس حق تقرير المصير عقب الحرب العالمية الأولى كتشكوسلوفاكيا ويوجو سلافيا وهنجاريا ، ولـكن هذا لم يمنعها — كلما لم يتفق المبدأ مع رغبتها السياسية — من أن تطرحه جانبا فى تحديد التخوم بين الدول لاسيما بشرق أوروبا وكذا فى منح أمم الشرق العريقة فى الحضارة

حرياتها كاملة ، وكانت الخاتمة معروفة فأن السلام المسلح والمحالفات السرية والتدابر الإقتصادى كان لابد أن تؤدى إلى الحرب ، ثم ادت حربان عالميتان قضتا على عدة دول كبرى وازالتا من الوجود إمبراطوريات وأضعفتا أخرى ، إلى انهيار التوازن السياسى مؤقتا مما جعل الأمم الصغيرة كالكرة بين صولجانين أو الريشة فى مهب الريح حائرة لاتدرى مصيرها ، ولم تجد فى مجلس الأمن ماتنشده من طمأنينة ومحافظة على كيانها كدول مستقلة ذات سيادة ، كما لم تجد من الدول الثلاث الكبرى المظفرة التى انصرفت إلى تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ باسم الديموقراطية تارة وسلامة المواصلات تارة ثانية وضمان عدم نشوب حرب تارة ثالثة استعداداً لمعونة إقتصادية جدية .

التوسع الاقتصادى الاستعمارى وأسباب الهامة ووسائله : وأخيراً فلا يتم شرح ظواهر الانقلاب الصناعى وآثاره إلا بالإشارة إلى الأسباب التى حدت بالدول إلى بسط سيادتها على غيرها والوسائل التى قبضت بمقتضاها على ناصية الاستعمار ونمت قوتها وعظمتها على الصناعات الحديثة واتخذتها طريقا إلى الثراء العريض وسيطرت على الأسواق الخارجية وعلى البلدان المتوفرة لديها المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة المستضعفة والتى لم تمهد استعمال الأسلحة الحديثة الفاتكة ولم تتبع التطور العلمى وتغيير أوضاع الحياة رغم مدنيتها العريقة تلك الفرائس المفككة سياسياً واجتماعياً وقد انتهشتها ضوارى الدسائس ونخر فى عظامها فساد الادارة والحكم ، وقد ساعدت الدول الأوروبية فى تحقيق أطماعها الاكتشافات الجغرافية لا سيما اكتشاف القرنين السادس عشر والسابع عشر واتساع بقعة الأرض وسهولة الوصول إلى كنوز الشرق والعالم الجديد خصوصا منذ منتصف القرن الثامن عشر تيماً لرجحان كفة أوروبا الحربية على أهل تلك الاصقاع وتفوقها عليها تفوقاً ساحقاً وسرعة المواصلات وسهولتها .

وهكذا اتخذت هذه السياسة خطة مرسومة دقيقة هى ضمان التفوق السياسى للشعوب الأوروبية البيضاء الحاكمة على الشعوب المستضعفة التى تغزر المواد الأولية فى عقر دارها فى سبيل الصالح الاقتصادى للأولى ، نعم لقد كان العالم دائما منذ فجر المدنية معسكرين متطاحنين يصرع أحدهما الآخر وينتزع كنوزه انتزاعاً ، وكانت الامبراطوريات القديمة تفرض ضريبة الجزية أى ضريبة الرأس على الأمم المهزومة كما كانت تبيع الأسرى من الأشراف والجند فى سوق الأرقاء وبرزت فى عهد المركانتيليين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر مطامع الأسبان والبرتغال

وغيرهم من الأمم الاستعمارية فى تجريد البلدان المكتشفة والشعوب المغلوبة على أمرها من كنوزها ومعادنها النفيسة واستعمال منتهى القسوة فى تلك السبيل ، ولكن لم يتخذ التوسع الاقتصادى الاستعمارى صبغته الحديثة المنظمة إلى حد أن صارت الصناعات الكثيرة تدين فى نموها وازدهارها بل واستمرارها إليه كما هو حاصل اليوم ، وفيما يلى البيان : —

(ا) المنتجات والبضائع المكدسة : أدى نشاط المصانع إلى زيادة وحدات الانتاج زيادة لا مثيل لها من قبل مع رخصها واستطاعة الطبقات العاملة اقتناءها وقد فاضت عن حاجة أوروبا ففتحت لها الأخيرة أسواقاً فى الخارج بالنفوذ والقوة والسلاح عند الاقتضاء ، وتطلب ضمان هذه الأسواق إنشاء مناطق نفوذ واتخاذ مستعمرات لها فى الخارج .

(ب) رءوس الأموال الغير موظفة : كذلك فيما يختص بالأموال المضطردة الزيادة التى جمعها رجال الأعمال وأرباب الصناعات نتيجة اتساع نطاق الانتاج ، فقد تعذر استغلال كافة الأموال فى أوروبا فزحفت بقوتها وسطوة حكوماتها إلى الشرق الواسع الملىء بكنوز الثروة البكر والمغامرات حيث دقت أوتاد الاستعمار هناك وبسط أذرعتها القوية كالاخطبوط .

(ح) تزايد عدد السكان : أدى انتشار الرخاء وتقدم العلوم ووسائل الصحة الحديثة واستتباب الأمن وسهولة كسب العيش إلى استمرار تزايد سكان أوروبا ثم صعوبة كفايه القارة لحاجات السكان وضرورة نزوحهم فى سبيل العيش والثراء ، وهكذا هاجروا زرافات إلى العالم الجديد واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وغيرها يفتشون عن الرزق والغنى ويوطدون نفوذ وطنهم الأصلى هناك ويبنون مجداً لأوروبا على حساب السكان الوطنيين الذين أخذوا ينقرضون فى الجهات التى ألقواعصا ترحالهم فيها .

أما الوسائل التمهيدية لهذا التوسع فهى : —

(ا) تعطش ساسة الغرب إلى السيطرة : اضطلع رؤساء الدول وكبار الساسة والزعماء بمهمة تشجيع هذا النوع من التوسع إلى حد تكريس جهودهم وحياتهم له ، ونذكر بهذه المناسبة نابوليون الثالث مع ما هو معروف عنه من مساعدة الشعوب الأوروبية المحكومة فى تخلصها من نير الظالم وتحريرها ، لا سيما عمله على تحرير شبه الجزيرة الإيطالية من حكم النمساويين وتحقيقه وحدتها وقوله « الامبراطورية هى النجارة » ، ونذكر كذلك قول جوزيف شامبرلين Joseph Chamberlain زعيم المحافظين فى انجترا وزعيم حماية التجارة هناك فى أواخر القرن الماضى « لا يتوفر الرخاء للشعب إلا بالعمل الوافر ولا سبيل إلى

ذلك إلا بفتح أسواق جديدة ونشاط الأسواق القديمة القائمة » ، ولاننسى بهذه المناسبة جهود بسمارك Bismark وجول فيرى Jules Ferry وقد قال الأخير دفاعاً عن سياسته الاستعمارية أمام نواب الأمة الفرنسية فى ١٨٨٥ « نحن نفتش عن موارد لتصريف منتجاتنا وصادراتنا وهى ضرورة قصوى إذ أن أسواق أوروبا تقفل اليوم فى وجه أوروبا » .

(ب) جهود صنائع الاستعمار فى سبيل التوسع الخارجى : وهذه العناصر عديدة منها المكتشفين والمبشرين ، وهى تعمل فى توطيد أقدام الدول الصناعية فى الجهات التى تهبط فيها مثال ذلك الموظفون ووكلاء الشركات الكبرى الموفدون إلى الخارج ، ولا ننسى بهذه المناسبة جهود اللورد كلايف فى ضم الهند إلى التاج البريطانى ، وكذلك جهود المكتشفين الجغرافيين أمثال ستانلى Stanly ولفنجستون Lvingstone فى الكشف عن أسرار القارة السوداء وتمهيد السبيل للرجل الأبيض هناك ، أضف إلى ذلك أيضاً تدخل الممول الأوربى الذى يقرض المال إلى الحاكم فى الشرق ويحيطه بحبائل شروطه وأرباحه الفادحة ثم لا يلبث الأخير وقد تمادى فى الدين أن يعجز عن الوفاء مما يؤدى إلى تدخل حكومة الدائن وفرض وصايتها السياسية على المدين[1] ، وأخيراً نذكر أيضاً جهود المبشرين Les missionnaires الذين بتغلغلهم بعد جهود وتضحيات جسام فى أحراش أفريقيا الحارة القاسية بوحوشها وحشراتها وأصقاع الصين السحيقة المغلقة عادة فى وجه الأجنبى سهلوا للتجارة الأوروبية والرجل الأبيض ارتياد هذه الجهات النائية وجمع النفائس نظير سلع ضئيلة القيمة .

مآل الاستعمار : قام الكتاب أخيراً ينددون بمزايا الاستعمار الاقتصادى لأوروبا ويقولون بأنه لم يعد مجدياً وبأنه لا يوازى التضحيات التى تتكبدها الدول الصناعية الكبرى كنفقات التجريدات والحاميات والمنشآت والإصلاحات الحديثة هناك ، وبأنه يؤدى إلى منافسة فحرب تجارية شديدة بين كبريات الإمبراطوريات الاستعمارية فإلى حرب مسلحة ضروس ، وبأن نفقات إخماد الحركات القومية التى تنشب فى المستعمرات والمناطق المحتلة والبلاد المحمية تزداد باستمرار مع زيادة الوعى القومى ونمو الروح الوطنية هناك وبأن معظم تجارة الدولة الأم لا تصدر إلى مستعمراتها كما أن معظم منتجات الأخيرة لا تذهب إلى الأولى كما كانت الحالة قديماً فى عهد ازدهار الاستعمار ، وقال أحد الكتاب الفرنسيين منداداً بمكاسب المستعمرات فى سنة ١٨٨٥ ومشيراً بهذه المناسبة إلى الجزائر « إذا قارنا بين ما ضحته فرنسا

---

(١) انظر (تاريخ أوروبا الاقتصادى) لبرنى صفحة ٣٦٠ .

من أرواح أبنائها للاستيلاء على الجزائر وما وصلت إليه من إنشاء مستعمرة من أبنائها هناك عددهم ٢٥٠٠٠ نسمة هم المقيمين اليوم هناك وجدنا أن كلا منهم ثبت قدميه على أربع جثث وتطاب علاوة على ذلك حراسة جنديين مدججين بالسلاح[١] » .

ولكن ألا يمكن التساؤل بأن المواد الخام التى تتدفق إلى مختلف المصانع الأوربية بأسعار زهيدة وبكميات كبيرة تصل إليها بانتظام لتخرج منها مصنوعة تقوم سياسة توزيعها وتحويلها على هذا النظام ؟

وألا يمكن القول كذلك بأن السير على هذه الخطة القائمة على رخص المواد الأولية فى الشرق وانخفاض أجور العمل مما يساعد على بقاء مستوى المعيشة على درجة من الإنحطاط يتعذر معه على ابناء البلاد شراء المواد الغربية المصنوعة والمساهمة جديا فى انعاش الصناعات ؟

وقال هؤلاء الكتاب بأننا أصبحنا اليوم نعيش فى جو من التعاون الدولى وانه يجب القضاء على الفوارق بين الشعوب والأجناس ونشر الحريات بين ربوع العالم بأوسع معانيها، وبأن الاستعمار بإذلاله للشعوب المحكومة وفتكه بالوطنيين وإعمال السيف فى رقابهم نظام ظالم بعيد كل البعد عن الإنسانية وقد أدى إلى حربين عالميتين ضروسين اريقت فيهما دماء ملايين الشباب وبأنه ينذر بحرب ثالثة فيها فناء المدنية فيجب المبادرة بإنهائه وجعله فى ذمة التاريخ ، وقالوا كذلك بأنه حقيقة هو ظاهرة من ظواهر المدنية الصناعية القائمة اليوم ففى البندقية السريعة الطلقات وفى مختلف آلات النقل والصناعات الثقيلة سر قوة الدول الغربية التى أفنت بها جيوش عبد القادر الجزائرى ومجاهدى مراكش وطرابلس وكسرت بها شوكة أمراء الهند وعسكر عرابى وغيره والتى سيطرت بها على العالم، وقالوا بأن جشع الإمبراطوريات المستعمرة ومؤسساتها الصناعية تزايد تبعا لتزايد الانتاج على نسق ضخم واسع ولنمو التجارة الدولية ورواج الشركات الدولية « الترست » و « الكارتل » التى تبسط اذرعتها على مختلف أصقاع الأرض ، ومن شأن هذا التزايد أن يغرى صاحب الغنم على المزيد من المستعمرات ومناطق النفوذ الاقتصادى فى الخارج وأن يحثه على حماية غنائمه بتدعيم جيوشه وأساطيله حتى لا تفلت منه ذرة من كنوز الأرض التى أغتصبها ويقف بالمرصاد للمنافس، وهكذا بلغت الجيوش العاملة فى أوروبا قبيل حرب سنة ١٩١٤ نحو ١٢ مليون جندى وقبيل حرب سنة ١٩٣٩ نحو ٣٠ مليون جندى ، غير أنه رغم هذه الحقيقة المرة فإن الاستعمار الحديث هذا مآله الأفول والزوال فإنه سيذبل ويقضى نحبه نتيجة التحولات الاقتصادية

---

(١) انظر « تاريخ أوروبا الاقتصادى » لبرنى صفحة ٣٦٢ .

السياسية العالمية وسير الأمم المحكومة اليوم بخطى سريعة نحو الحرية بارتشافها مناهل العلم وأخذها بأسباب المدنيـة الحديثة ، فضلا عن أن الاستعمار يحمل فى طياته عوامل انحلاله ، منها أن الحربين العالميتين أضعفتا إلى حد كبير رؤوس الأموال الأوروبية التى سيطرت بواسطتها على الشرق ، كما ساعدت على إنشاء كثير من الصناعات الحديثة فى الهند وهى محط الاستعمار الأكبر وفى غيرها من بلدان الشرق ، والصناعات وحدها هى الكفيلة برفع مستوى الطبقات العاملة وتحريرها من نير الغاصبين ، ومن هذه العوامل يقظة الشعوب كما ذكرنا وفى مقدمتها شعوب آسيا وأفريقيا فى عصرنا الحديث وتمسكهم بالمبادئ الديمقراطية التى أعلنت كأسس لإنشاء عالم أحسن حالاً ، يضاف إلى ذلك أن اشتراكهم فى صراع الجبابرة بجيوش المتطوعين فى أراضى الفلاندر والموز والسوم وفى قلب ألمانيا وإيطاليا ومختلف جبهات القتال كشف القناع عن ضعف القارة المسيطرة ولم تعد مرهوبة الجانب ، بل أن الحركات الوطنية فى مختلف أنحاء الشرق وقيامه على بكرة أبيه ينادى بعزم فى وجه الغاصبين أن أرحلوا عن بلادنا ، وأن تأسيس حكومات الانتقال فى الهند وأندونيسيا وتسليم عقلاء الدول الغربية الكبرى بضرورة جلاء الجيوش المحتلة وما قررته هيئة الأمم المتحدة أخيراً كل ذلك يدل بلا أدنى شك على أن الاستعمار سيصبح قريباً خبراً بعد عين .

وعالمنا الحالى الذى يشهد اليوم تحولات تاريخية فاصلة يأمل أن يرى دستوراً دولياً شاملاً تستظل به الشعوب ، قويها وضعيفها وتجد فى مواده العادلة وفى قضائه الحكيم وفى تطبيق أحكامه بلا تردد أو محاباة ملاذاً يقيها شر الاعتداء المسلح والغزو والاستعمار ، وهو يتجه بكليته إلى محراب هيئة الأمم المتحدة علها تكون المنقذ من آلام البشرية ، وليس الأمر جلاء أو احتلالاً وإنشاء قواعد حربيـة كتلك التى تربط الجزر البريطانية بأقاصى آسيا أو انتقال الجيوش والقواعد الاستراتيجية إلى جهات أخرى تقتضيها المصلحة الحربية ، فالجلاء وحدة لا يعنى حتما انتهاء سياسة الاستعمار فأن ما يأمله العالم المسالم هو وضع حـد للاستعمار بأوسع معاينة وانتهاء عهد التكتل والمصالح المشتركة وتوازن القوى وتسخير عامل الشرق فى سبيل إثراء مصانع الغرب مع إعطائه دون أجر الكفاف .

لقد أخرج « برنارد شو » Bernard Shaw الكاتب الاشتراكى الذائع الصيت قصة « ماجور بربارة » Major Barbara إبان الحرب الروسية اليابانية فى أوائل قرننا الحالى ، وقد وضحت فيها أهمية الأسلحة الميكانيكية الحديثة وأثرها فى تنازع الدول الكبرى على مناطق النفوذ ، وجاء فى القصة على سبيل التهكم « شيئان هامان للسلام النقود والبارود »

وتأمل الإنسانية ألاّ يصدق هذا اليوم مع ما ذاقته البشرية من نكبات وآلام نتيجة جشعها وتعطشها إلى الاستعمار .

ولكن يصدق ما قاله « أناتول فرانس » Anàtole France الكاتب الفرنسى بل الاشتراكى العالمى اللاذع الذى ولد فى سنة ١٨٤٤ وبرزت عبقريته فى أواخر القرن الماضى ولكن لا تزال تسطع عباراته وتشع رجاء ونوراً فى سنة ١٩٤٨ وهى «لا فرق فيما يتناول الصفات الصحيحة الحقة للإنسانية مهما تفاوتت العصور وكرت الأجيال ، فالتاريخ يعيد نفسه شأنه شأن الذوق وأمور « المودة » Mode وغير ذلك من شئون الحياة ، وإن التطور الجدى لا يأتينا إلاّ عن طريق الانتصارات والاكتشافات الفنية ، فهى وحدها التى تجعل الإنسان أكثر ميلاً نحو الإنسانية والعدالة ولكن فى وقت يكون قد مجّ حتما حالته وما هو عليه » .

الباب التاسع

العمل وتشريع العمال

١ — توزيع الأعمال : ناموس الطبيعة وتوزيع الأعمال
٢ — حرية العمل : تطورات حرية العمل — الإنسانية الأولى — نظام الرق والطبقات — السخرة — عهد الاقطاع — حرية العمل اليوم
٣ — تشريع العمل : تشريع العمال — الأجور — تطورات التشريع
٤ — التشريع الدولى للعمل : المؤتمرات الدولية والعمل — المكتب الدولى للعمل
٥ — قيود تعاطى المهن : القيود فى الخارج — القيود فى مصر
٦ — تشريع العمل فى مصر : الحاجة التشريعية — التطورات المضطردة والمحتملة — أزمة العمال المتعطلين اليوم

تمهيد

إزاء تتابع الازمات واستفحالها وفشل ترك الأمور للطبيعة تعيدها إلى نصابها وتستبعد الصناعات التى لا تقوم على أسس اقتصادى متينة بينما يكتب النجاح والرواج للمشروعات الصحيحة الدعائم وقد صممت للعواطف ،

وإزاء قوة أصحاب المصانع ونفوذهم العريض وضعف العمال وشدة حاجتهم وتعسف الأولين بحقوقهم ،

إزاء شدة إلحاح الأهلين سواء من العمال أو أرباب الأعمال فى وجوب اتباع سياسة التدخل ،

إزاء كل ما تقدم عمدت الحكومات إلى إنقاذ سفينة الصناعة الجانحة من الغرق ، وفرضت شتى النظم والقوانين لبث روح القوة والنشاط فيها بل لبعثها من جديد ، وفيما يلى أهم ما يتسع المقام فى هذه العجالة لسرده من آراء خاصة بتوزيع الأعمال وحرية العمل أوقيده وما صحبهما من تطورات ودراسات خاصة بتشريع العمل والعمال وتطورات التشريع والجهود الدولية فى سبيل توحيده ثم بحث قيود تعاطى بعض المهن وسرد تطور تشريع العمل فى مصر .

الفصل الأول

توزيع الأعمال

توزيع الأعمال وتقسيمها أحدى نواميس الطبيعة ، ويتراءى هذا فى معالم الحياة المحيطة بنا وشتى نواحى النشاط والخمول ، وفى الشمس وأشعتها وحرارتها والمزارع النضرة والمياة الغزيرة وفى الفيافى القفراء والجفاف ثم فى سكون الموت العميق وفى مختلف طبقات الأرض وما فى جوفها وعلى سطحها من حاصلات بل وفى اختلاف الليل والنهار وفصول السنة والسنين السمان والسنين العجاف وفى شتى آمال الحياة وآلامها وفى اختلاف وظائف الأعضاء وقيام كل منها بعمل معين ، ويتراءى فى سعى الكائن الحى إلى قوته وتوفر الكبير على تغذية صغاره وتدريبها وفى اتحاد فصائل الحيوان لدرء خطر داهم أو الهجرة من بقعة مجدبة إلى أخرى زاخرة بالمياه والعشب أو من منطقة شديدة البرودة والصقيع إلى أخرى معتدلة ، وفى نظام حياة مملكتى النمل والنحل وتخزين هذه الكائنات الضئيلة فى نظام دقيق قوتها وتخصص كل منها فى عمل معين تحت إشراف رئيسها ، ويتضح تقسيم الإنسان الأعمال فى حياة الفطرة فى الأسرة ، فيقوم شبابها ويافعوها بالدفاع عنها من شتى الأخطار والاعتداءات ويخرجون للصيد والقنص وقد يباشرون الزراعة وسائر الأعمال الشاقة ، ويقوم المتقدمون فى السن بأعمال التحكيم والقضاء ، وتباشر النساء جمع الحب وتخزينه وأعداد الطعام والعناية بالصغار ، وأما الأطفال فيرعون بالاستعانة بحيوانات الحراسة الماشية .

وبتقدم الحياة الاقتصادية واضطراد زيادة الحاجات واطمئنان الأسرات إلى جاراتها أخذت تتبادل المنافع ونشطت المعاملات بينها واختص أفراد القبائل بأعمال معينة من زراعية أو فنية أو أعمال السحر والتطبيب علاوة على الجلوس للقضاء أو الذهاب للحرب كلما دعت الحاجة ، ثم أخذ تقسيم الأعمال وتوزيعها ينمو تبعا لتقدم المدنيه وزيادة حاجات البشر ، وتبوأ التقسيم مكانة هامة بالانقلاب الصناعى فقد أدى تعميم استخدام الآلات وانتشار شتى الصناعات فى عصرنا الحديث إلى تشعب التقسيم مما لم تعهده البشرية فى الحياة الزراعية التى يقوم فيها الفلاح بشتى الأعمال التى تتناول مراحل الزراعة أو فى حياة الصناعات اليدوية المحدودة النطاق التى يباشر نفس الصانع فيها العمليات الصناعية منذ بدء تحويل المادة الأولية حتى أعدادها للاستهلاك نهائيا ، وأصبحت المادة الأولية اليوم تمر لتحويلها وأعدادها للاستهلاك

فى آلات شتى يشرف عليها عمال مختلفون يختص كل منهم بعملية خاصة ، كما جنحت الزراعة الحديثة كذلك نحو تقسيم الأعمال وذلك تبعا لتعميم استخدام الآلات فى الزراعة فى سبيل زيادة وتحسين الإنتاج .

غير أن تقسيم الأعمال ينمو تبعا لكبر المشروع وزياده موارد التصريف ، فمثلا نرى أن مصنعا كبيرا للتعدين يستطيع فى حالة زيادة عملائه التخصص فى إنتاج القضبان أو ألواح المعدن أو نوع من المعادن المصفحة أو الآلات بينما أن المصنع المتوسط يضطر تبعا لضيق عدد عملائه للاشتغال فى عمليات الإنتاج المختلفة وتنوع منتجاته ، وكذلك الحال فى مصانع الغزل والنسج فكبريات المصانع تختص عادة فى إنتاج نوع معين من الخيوط أو المنسوجات بكميات وافرة وتصرفها فى جهات قريبة ونائية بما لها من قدرة مالية ونفوذ اقتصادى بينما أن المصانع المتوسطة تجنح نحو تنويع منتجاتها لإرضاء العملاء المحيطين بها ، ونرى أيضا أن مصنع الأحذية الكبير الذى يستخدم الآلات بوفرة يتبع تقسيم الأعمال إلى حد بعيد بينما أن « ورشة » الأحذية التى يستخدم أربابها فيها أدوات الصناعة اليدوية يقوم نفس الصانع بكافة العمليات الصناعية منذ بداية صناعة الحذاء حتى أنجازه وأعداده نهائيا للاستعمال .

ولقد تضاربت الآراء فى مزايا تقسيم الأعمال بين محبذ لها وحامل عليها موجة إليها أشد الانتقادات التى تمس صميم المشكلات الصناعية القائمة اليوم ، ولكن لا يمكن أنكار ما أدى إليه تقسيم الأعمال لا سيما الصناعية إلى توفير وسائل الرفاهية والإنتاج مع تقليل التكاليف وجعل مختلف الحاجات وقد كانت قاصرة على الأثرياء فى متناول الطبقات المتوسطة والفقيرة .

وقد قيل بأن تقسيم الأعمال وتعميم استخدام الآلات بناء على هذا التقسيم يزيدان فى كفاية العامل ونشاطه ويكسبانه خبرة كبيرة نظراً لتخصصه فى عمل معين محدود مع تكراره ، ويختصران العملياب اليدوية المختلفة التى كانت تمر بها المنتجات مما يساعد العامل على زيادة العناية ومراقبة العمل وإتقان ما تخصص فيه واستخدام ساعات عمله استخداما موفقاً مشبعا بالفائدة ، وبأنهما يختصران الوقت الذى كان يقضيه العامل اليدوى فى مباشرة صناعته ويوافران المال ويزيدان ما يجنيه صاحبه من فوائد استثماره باستخدام الآلات المتنوعة كل فى عملية معينة علاوة على ما يكسبه من زيادة خبره عماله المختصين وتوجيه الكفاءات والفنيين توجيها يتفق مع صالح العمل ، فى حين أن معدات الصناعات اليدوية طالما كانت تظل معطلة إذا لم تعد هناك حاجة مباشرة إليها حتى ينتهى العامل من إعداد المنتجات للاستهلاك ليعود ثانية إلى استخدامها عند بدء عمليته الصناعية ، كما أن العامل فى الصناعات اليدوية كان

يضطر إلى تغيير عمله وأدواته فى « الورشة » فى اليوم الواحد مرارا مما يجعله ينفق جزءاً من وقته فضلا عن رأس المال سدى .

كما قيل بأن التقسيم الصناعى والمبالغة فى استخدام الآلات وما يترتب على ذلك من ضخامة المشروعات واتساع نطاق المصانع تؤدى إلى انتشار البطالة بين العمال وذلك بالاستغناء عن عدد كبير منهم يستعاض عنهم بالآلات ، وكذلك زيادة عدد المختصين فى العمليات الصناعية الدقيقة كمراقبة آلة من نوع معين للبرد أو للحفر أو للبرشام أو القطع المعرضين للبطالة ، ويصعب إيجاد أعمال لهم إذا تعطلوا لسبب ما عن عملهم الذى اختصوا فيه مدة طويلة ، واستدل على ذلك بوصول رقم العمال المتعطلين فى أمريكا منذ بضع سنوات إلى نحو ١٢ مليون عامل وانجلترا إلى أكثر من أربعة ملايين وكذلك ألمانيا إلى نفس العدد وفرنسا إلى نحو ثلاثة ملايين ، ولكن ألا ترجع أسباب البطالة إلى عوامل اقتصادية متعددة ، وألا يمكن مكافحة مساوئ التقسيم الصناعى بالتشريع حتى لا نحرم من مزاياه ؟ .

وقيل بأن المبالغة فى تقسيم الأعمال تضر بالذكاء إذ يقرب العامل من الآلة الصماء التى تأتى بحركات أو توما تبكيه دون تفكير ، ولكن هل عامل المصنع الكبير الذى يباشر سير آلة معينة أقل ذكاء وخبرة من العامل اليدوى الذى يشتغل فى حفر خندق أو هدم منزل ، وما هى المزايا التى اكتسبها الثانى وتفوق بها على الأول ؟ .

وقيل بأنها تضر بالآداب والصحة العامة إذ أنها تحمل العمال على القيام بعمل ممل يتكرر دائما مما يحط من قواهم المعنوية وملكة الابتكار فيهم فضلا من حرمان النساء والأطفال الذين يعملون فى المصنع من شعور العطف والتآزر الذى يجمع الأسرة الواحدة ، بتشتيتهم وانتزاعهم من دورهم لصالح الصناعة الحديثة ورب العمل وانغماس عائلى الأسرة فى المسكرات والملاهى والميسر تبعا لترددهم على المقاهى والمواخير وغالبا ما تفتح أبوابها بجوار المصانع وبأحياء العمال مما يضعف قوى إنتاج الشعب ويعمل على انحلال النوع ، ولكن ألا يمكن القول بأن اجتماع زرافات العمال فى المصانع تحت سقف واحد ثم سكنى أسراتهم فى حى واحد يساعدان على كثرة مناقشتهم فى أمورهم وتبادلهم الآراء مما يشحذ ذكاءهم ويقوى عزائمهم ويحضهم على التشاور فى مصالحهم وتكاتفهم لتحقيق مطالبهم العادلة والحد من تعسف أصحاب رؤوس الأموال ؟ وألا يمكن مقاومة أخطار الخمر والميسر بالتشريع لتحريمها أو لتحديد ساعات تعاطى الكحول مع عدم إباحة الخمور الثقيلة ؟ وألا يمكن حماية نظام الأسرة والنساء والأطفال بحماية الأمومة وتشجيع النسل بالإعانات والمكافآت وزيادة

الأجور وتحريم اشتغال النساء والأطفال فى الصناعات الثقيلة والخطرة ؟

وأخيراً قيل بأن التقسيم الصناعى واشتغال العمال فى مصانع كبرى تحشد العدد الوفير منهم يباعد الشقة بين العامل وصاحب رأس المال تبعا لبعد كبار الأثرياء الذين يقبضون على ناصية هذه المشروعات عن وسط العمال وعدم شعورهم بحاجات الأجيرين ومطالبهم مما يوسع شقة الخلاف بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال ، ولكن ألا يمكن مكافحة هذا العيب على خطورته بالتخفيف من وعثاء الحياة على العمال ودراسة حاجاتهم ومطالبهم والعمل على أجابتها بما يتفق ومصلحة الطرفين واشتراك الرأسمالية فى وسط العمل بإنشاء حلقة اتصال بينها وبين نقابات العمال وجمعياتهم همها إحلال التفاهم محل التنازع والتنافر ؟ .

الفصل الثانى

حرية العمل

تطورات حرية العمل — الإنسانية الأولى — نظام الرق — السخرة — نظام الاقطاع — سياسة المنافسة وحرية العمل اليوم .

حرية العمل وتطوراتها : يعنى بحرية العمل اختيار المرء للمهنة التى يرغبها بمحض أرادته دون قيود تشريعية أو تقليدية وقيام الحياة الاقتصادية على أساس المنافسة فى سبيل فوز الأصلح ، ونرى اليوم الإنسان حرا فى اختيار طريق الحياة التى تروق له ، وهو يبدأ جهاده فى معركتها عاملا بسيطا ثم يسير سيرا حثيثا نحو أعلى مراتب المجتمع وأسمى مناصب الدولة إذا استثنينا أخراج بعض الدول طوائف معينة من دائرة النشاط الاقتصادى وحرمانها من مناصب الدولة والجيش واحتراف المهن الحرة إلا بنسبة محدودة ضئيلة بل وحرمانها أيضاً من السكنى فى أحياء معينة من العاصمة وغيرها من كبريات المدن بين أبناء البلاد الأصليين ، ويمكن القول بأن حياة المجتمع اليوم لا تشبه بحال الحياة القائمة على الرق وامتيازات النبلاء ونظام الحرف قديما .

ولقد كافح المرء طويلا فى سبيل الحصول على حريته ومر فى مراحل عدة حتى وصل إلى حياته الراهنة ، وفيما يلى البيان :

الإنسانية الأولى والشيوعية : عاش الإنسان آلاف السنين فى فجر التاريخ وأولى خطوات حياة الجماعة حياة شيوعية يقتات على النباتات والثمار التى يعثر عليها وفى الأحراش والأدغال ، ثم كان له النار خير معين فى زيادة موارده وحاجاته ، وأخذ فى استهلاك لحوم الحيوانات التى حصل عليها بالصيد والقنص واستعمال العصى والأحجار ثم القوس والسهم والنشاب ، كما شاد الأكواخ من جذوع الأشجار واتخذ الملبس من أوراقها والیافها كما اتقى البرد بجلود الحيوانات وفرائها ، غير أن ضعف الإنسان حيال الطبيعة واعتماده على قواه العضلية غالبا فى حصوله على قوته وفى دفاعة عن نفسه وركونه إلى المصادفات فى نيله الصيد حالت دون تكوين احتياطى غذائى وجعلته يعيش على يومه ، وبناء عليه كان عدد السكان قليلا والقبائل متباعدة مبعثرة والأفراد فيها يعيشون على المشاع فلا ملكية ولا استئثار بالمنفعة يشتركون فى المأكل والمسكن وسائر الحاجات والأعمال ، ونرى بقايا تلك الحالة فى حياة بعض قبائل الباسفيك حيث يعيش تحت سقف واحد حياة الشيوعية نحو ٧٠٠ فرد بل وقبائل برمتها [1]، وقد استطاع الإنسان بفضل حياة التضامن هذه أن يتغلب على عناصر الطبيعة ويسخرها شيئا فشيئا فى سبيل حصوله على حاجاته .

غير أن نمو الصناعات واستخدام الآلات واستئناس الحيوان وهبوط القبائل الوديان الغنية بالماء والعشب واشتغالها بالزراعة والعثور على المعادن واستعمالها قلبت نظم حياة المجتمع إذ ضاعفت قوى إنتاج الفرد وسهلت له وسائل حيازة المنتجات بكثرة وبما يفيض عن حاجاته وحضته على التبادل ، وهكذا قام نظام الملكية والإدخار وطبقات المجتمع .

نظام الرق والطبقات : أن نشاط الإنتاج المطرد مع نشوب القتال بين القبائل والجماعات المتجاورة واتساع فريق على حساب آخر وتخصص أقوى الأفراد وأشجعهم فى الحرب ووقوع الأعداء فى الأسر واستخدامهم فى خدمة المنتصر ومختلف أعمال الزراعة والصناعة ورعى الماشية — كل هذه العوامل أدت إلى قيام نظام الطبقات وفوارق المجتمع ، فأصبحت الطبقة الممتازة مكونة من رجال الحرب والسياسة والإدارة ، أما طبقة الزراع والأرقاء فهى خاضعة للأولى تتصرف فيها كيف شاءت ، وحرم على أبناء الطبقة المنحطة التمتع بحقوق الأولى أو الطموح إلى بلوغ مرتبة السيد ، كما قامت فوارق بين رجال الطبقة الممتازة ورؤساء

---

(١) انظر « مبادىء الاقتصاد السياسى » لسيجال باريس ١٩٣٦ ؛ صفحة ١٠
"Principe d'économie Politique" par L. Segal Paris 1936

القبائل والعشائر مصدرها تفاوت ثراوتهم وقوتهم وبطشهم ونفوذهم ، وإلى جانب سبايا وأرقاء الحرب نشأ فى الدول القديمة كأثينا وروما رق قائم على استنزاف النبيل القوى لثروة المالك الصغير بأقراضه بأرباح باهظة ، كما كان الأخير يسافر إلى الحرب ويترك أرضه فإذا عاد وأراد استغلالها فرض عليه النبيل الثرى شروطاً قاسية فى نظير تقديمه المال له هى صك استغلال وعبودية ، وكثيراً ما كان ينتهى الصراع بينهما إلى ابتلاع الغنى القوى لأرض الفقير الضعيف وشخصه ويصبح وقد فقد ثروته عبداً رقيقاً للأول[1] ، وهكذا اندمجت الثروات المكونة من الأراضى الصغيرة فى أراضى كبار الحكام والملاك وكُبّل الجندى الشجاع الذى سافر إلى القتال ليضيف إلى جبين روما أكاليل جديدة من الغار تنبىء عن مجد جديد وقد تجرد من أرضه وماله فى سلاسل الاستعباد ، واكتظت روما بهؤلاء التعساء الذين لا عمل لهم وقد زج بهم فى زمرة الأرقاء يعملون لصالح كبار الملاك والصناع ويستخرجون المعادن من المناجم ويشقون الطرقات ويبنون القناطر وقنوات المياه ويجذفون فى السفن وغير ذلك من الأعمال الشاقة ولا يجنون عشر معاشر جهودهم .

ولقد حاولت الدول القديمة أن تكافح هذه الحالة وتحول دون الحط من الكرامة الإنسانية بالرق دون جدوى ، وأصدرت التشريعات لتحريم تعذيب الأرقاء ملك يمين السيد ، كما حاولت أن تعطى حقوق المواطن لأكبر عدد من الأهلين ، ولكن ما فائدة الحرية إذا لم تكفل بوسائل العيش الجديرة بها ؟ ، ولا جدال فى أن بذخ السيد وانصرافه إلى اللهو مع شدة فاقة السواد الأعظم وهو مكون من الأرقاء ومن على شاكلتهم من أهم عوامل تقويض دعائم الأمبراطوريات القديمة .

نظام السخرة Servage : نما الرق تبعا لاتساع فتوحات روما وسوقها زرفات العبيد ليباعوا فى الأسواق وليعملوا فى مختلف موارد الإنتاج ويشيدوا كبريات مبانى الدولة وقصور القياصرة والأشراف التى تدل آثارها على عظمتها إلى يومنا هذا ، ولكن انتهاء عهد الفتوحات وانتقال الدولة من الهجوم إلى الدفاع لصد هجمات الجرمان وسوء معاملة الأسياد للأسرى واحتقار العمل وانحلال الدولة بانغماس رجالها فى الملاذ والشهوات — كل هذه العوامل

---

(١) انظر « التاريخ الاقتصادى منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا » ليونيلو شيولى — جزء واحد باريس ١٩٣٨ ، من صفحة ٥١ إلى صفحة ٧٠ .
"Histoire Economique" par Lionel Cioli—Paris 1938

مضافة إليها ثورات الارقاء وقلاقلهم تبعا لسوء حالتهم أدت إلى اضمحلال عهد الرق وحلول نظام جديد محله ، فقد أعطت الدولة الحرية لعدد كبير من الاقاء كى يزرعوا ما وزع عليهم من قطع الأراضى الصغيرة المساحة ، وحشدت عدداً كبيراً من الأحرار فى أطراف الأمبراطورية وقد ألحقتهم بالأراضى وأخضعتهم إلى قائد يأتمرون به وذلك لتلقى ضربات الجرمان ولصد الغزو ، كما اضطر الأحرار من صغار الزراع الالتجاء إلى حماية السيد ودفعوا أجر هذه الحمايه طاعتهم وما قدموه إلى الشريف من خدمات ، وغلب نظام المجتمع الجرمانى الذى طغى على أوروبا بما فى ذلك روما وبيزانطه وهو لا يميل إلى الرق بينما يخضع الأهلين وجلهم من صغار الزراع إلى رئيس عسكرى أو سيد يحمى ذمارهم ، وهكذا نشأ نظام السخرة الذى يلحق صغار الزراع بأمير ويضطرهم إلى تقديم جزء لا يستهان به من محاصيلهم إليه كما يطلب إليهم شتى الخدمات الأخرى ، ولا يستطيعون ترك الأرض والتخلص من خدمه إلا بأرادته ويمكن تبادلهم مع الأرض ، وقد ظلت الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية فيما عدا الجندية فى المرتبة الثانوية يأنفها الشريف ، وحل أبناء السخرة محل الارقاء فى ميادين الانتاج .

عهد الاقطاع ونظام الحرف : قام نظام الاقطاع Féodalité على اعتماد الأمراء على صغار الزراع وكذلك على الصناع الذين كانوا يسكنون المدن ويتبادلون المنافع مع الجيران ، ونظرا لحاجة الأمراء إلى الصناع كى يمدوهم بالعدات والأسلحة التى تدرأ الاعتداء عن مدنهم وكى يشيدوا قصورهم ويزخرفوها وتشجيعاً لهم على الدفاع عن المدينة وأسوارها فإنهم نظير وفاء الصناع مبلغاً من المال للسيد أعفاهم الأخير من مختلف قيود السخرة ومنح جمعياتهم الامتيازات واعترف بدستورها ومحاكمها وصار لها نفوذ كبير فى تنظيم الحرف والمدن ، وتعدد الجمعيات فأصبحت لكل صناعة جمعية ما لبثت أن تنافست فى كسب شتى الامتازات ، وليست جمعيات الحرف هذه بالأولى من نوعها ، فقد نشأت نواتها فى الأمبراطوريات القديمة لا سيما فى روما وبيزانطة ، وكان غرضها تنظيم الانتاج وتحسين نوعه ورفع مستواه وتوفير حاجات الدولة ، ثم أختفت فى أواخر عهد روما بانتشار السخرة وعادت إلى الظهور ثانية فى عهد الاقطاع فى القرن الثالث عشر .

وتتكون جمعية الحرف من «الأوسطى» Le maitre والزميل أو الصانع Le compagnon والصبى apprenti ، ويتمرن الصبى عادة نظير أجر معين ما لا يقل عن ثمانى سنوات فى محل الأوسطى ويشاطره المسكن والمأكل ثم فى نهاية الوقت المحدد للتمرين يؤدى امتحاناً دقيقاً أمام ممثلى الجمعية بتقديم نموذج من صنع يديه ، ولا يستطيع أن يفتح محلا إلا بعد نجاحه

فى الامتحان ، والزميل هو عامل بالأجرة عند الأوسطى يساعده فى إدارة عمله ، وهى يبقى عادة من ثلاث إلى خمس سنوات لدى الأوسطى الذى لا يستطيع فصله أثناء المدة ، كما أن الأول لا يمكنه ترك العمل والالتحاق باوسطى آخر قبل نهاية مدة التعاقد ، ولكنه يستطيع بعد إنتهاء المدة أن يفتح محلا لحسابه الخاص ، والأوسطى هو وحده عضو الجمعية وهو الذى ينتخب محلفيها وقضاتها الذين يشرفون على تطبيق نظمها ويحاكمون الأعضاء والتابعين لها المخالفين .

ولقد تمشت النظم الاقتصادية الميركانتيلية الخاصة بفرض الدولة الرقابة على الصناعات وتنميتها مع نظم الحرف التى احتكرت الصناعات لطوائف معينة وجعلت الانضمام لجمعية أو الخروج من حرفة إلى آخرى وفق قواعد صارمة ، غير أن الأمراء والملوك طالما أصطدموا بهذه الجمعيات تبعاً لمبالغتها فى سياسة الاحتكار فحدوا من شوكتها وأباحوا العمل واحتراف المهن فى أحياء معينة دون واسطتها ، وظهرت هذه السياسة جلية منذ القرن الخامس عشر ونشأت بجوارها صناعات تباشرها الدولة لحسابها ، ونذكر بهذه المناسبة تشجيع كولبير Colbert وزير لويس الرابع عشر وأحد زعماء الميركانتيليين مختلف المصانع الملكية مع شدة رغبته أيضاً فى تعميم جمعيات الحرف فى أنحاء فرنسا اعتقاداً منه بأنها خير ضمان لرقى الصناعات الفرنسية وتفوقها على غيرها ورواج الصادرات والحصول على الذهب من الخارج .

ولقد ساعدت جمعيات الحرف الصناعات على اختلافها لا سيما تلك التى تحتاج إلى مهارة فنية خاصة على الرواج والتقدم لا سيما فى فرنسا تبعاً لما كانت تفرضه من قواعد وتصنعه من نماذج للعمل هى خير ضمان للمستهلك ، علاوة على تلافيها كثير من مشكلات الرأسمالية الحديثة تبعاً لاختلاط الصبى العامل والأوسطى وعيشهم تحت سقف واحد وتقارب أوساطهم الاجتماعية واشراف الأخير على عمل الأولين إشرافاً مباشراً وعنايته بتدريبهما ، ولم يظهر شبح الاضراب إلا باختفاء جمعيات الحرف وظهور الصناعات الثقيلة وانتشار استعمال الآلات ، غير أنه عيب على جمعيات الحرف ما كانت تثيره من مشكلات فيما بينها لا تنتهى باهظة التكاليف دفاعاً عن امتيازاتها وحقوقها وما كانت تتمسك به من احتكارات تثير جواً من الاضطراب الخطير حولها علاوة على ما تُكَبِّده من نفقات باهظة للمستهلكين بما يحصله الملك أو الأمير من الجمعيات من أموال نظير ما يمنحه من امتيازات ، ولا شك أن هذه الأموال كان يتحملها المستهلك فى النهاية ، وعلاوة على مبالغتها فى فرض شروطها وأسعارها على الجمهور فضلا عن فرض الدولة الضرائب عليها وعلى مختلف المنتجات ومحاولتها تخفيف اعباء التكاليف والضريبة بغش مصنوعاتها ، كما قيل بأن رسم وسائل الانتاج وخطط

الصناعة ووضع نماذج لها يعرقلان إدخال وسائل التحسين والاختراع على الصناعات ولا يتفقان وتقدمها ، إذ كان على المبتدع أو المخترع أن يقنع ممثلى الحرفة بقبول إدخال فكرته الجديدة فى الصناعة مما يضيع سريتها بالكشف عنها أمامهم مع احتمال عدم قبولهم لها ، فضلا عن إنتشار المحسوبيات والمحاباه فى قبول الأعضاء فى الجمعية وترقية الصبى إلى درجة الأوسطى .

سياسة المنافسة وحرية العمل اليوم : إن النظم السياسية الديمقراطية طبعت العمل بطابع قوى من الحرية لم يك معروفاً قبل إعلان حقوق الإنسان ، فكان العامل حبيس نظام الحرف لا يتصرف إلا وفق قواعد الحرفة التى ينتمى إليها وما تمليه عليه من أوامر وما تفرضه تقاليدها ، كما كان يصعب عليه أن ينتقل من حرفة إلى أخرى ، ثم جاء إعلان حقوق الإنسان وإطلاق حرياته السياسية واحترام شخصه وممتلكاته وإباحة اشتغاله بالعمل الذى يروق له ، ولقد كان قانون شابلييه Loi Chapelier الذى صدر فى أعقاب الثورة الفرنسية وقضى قضاء مبرماً على نظام الحرف وأعلن حرية العمل فاصلا بين نظام وآخر مخالف له كلية ، فبمقتضى النظام القديم كان يحرم على العامل أن يخطو خطوة إلا بإذن جماعة حرفته التى ينتمى إليها كما كان يتعذر تأسيس تحادات أو جمعيات ما بين العمال وأصحاب الحرف ، وطبيعى وسياسة العهد هى السياسة الميركانتيلية القاسية التى تكبت الحريات الاقتصادية وتتمشى ونظام الحكم المطلق وخضوع الشعب للملك خضوعاً أعمى وتفضيل القوة والسيف على الحرية والمساواة والأخاء والعدالة وسائر المبادىء الديمقراطية الحديثة أن تهدر حقوق العامل ، ولكن بمقتضى النظام الجديد وإعلان الحقوق السياسية والحريات العامة أطلق عقال العامل وصار له الخيار فى المهنة التى يرتزق منها والجهة التى يعمل فيها ولو من الناحية النظرية ، وصار مثله كمثل طائر محبوس حطم قضبان قفصه وخرج إلى الفضاء الواسع فله أن يطير من غصن إلى آخر ويبحث عن قوته ويغرد ويلهو كما تشتهى نفسه .

غير أنه صادف عقبات جديدة أشد تعقيداً وأبعد خطراً مما صادفه فعلا ، فقد استبدل خضوعه لنظام الحرف بقيده بالسلاسل والاصفاد عن طريق تحكم رجال الأعمال وأصحاب المصانع ، ولم ينعم بحريات حقيقية كما لم يستفد من سياسة المنافسة فى مضمار العمل والإنتاج وخاصة أن أرباب العمل غالباً ما يملون إرادتهم على العمال ويرسمون سياسة الأجور ويفرضون شروط العمل ، فارتمى العامل الحديث فى أحضان النقابات ولم يستطع أن يقف طويلا فى وجه أصحاب المصانع والثروات الصناعية الضخمة ويصمد لضرباتهم الشديدة ، ودافعت النقابات عن حقوقه وحاولت الحد من شوكة أرباب الأعمال وتعسفهم ، ونجحت فى إيصال

صوت العامل إلى البرلمان والدفاع عن حقوقه وحريات العمل تحت قبة المجالس النيابية ، وهذه أهم الحريات فى عهدنا الحاضر الذى تتبوأ الصناعات فيه المكان الأول فى الثروة وقوة الأمة ومدى سلطانها والذى تتنازع فيه كبريات الدول السيطرة على الأسواق للحصول على المادة الأولية اللازمة لمصانعها وترويج منتجاتها ، وقضت هذه النقابات أيضاً على عقد العمل الجبرى الذى كان يفرضه رب العمل على العامل قسراً ؛ وكان هـذا وهو مهيض الجناح لا يملك قوت يومه لا يسعه إلا قبوله رغم قسوة شروطه ، فإما فتات المائدة وإما البؤس والعوز والإملاق ، كما نجحت النقابات أيضاً فى الحصول على التعويض عن الضرر الذى يلحق بالعامل فى حالة إصابته أثناء العمل أو بسببه ، دون حاجة إلى وجوب إثبات العامل أو وكيلة مسئولية رب العمل مباشرة فيما حل به أى أن يعتبر رب العمل بريئاً حتى يثبت العكس والإثبات يقع على عاتق العامل المصاب ، وكسبت لصالح العامل معاش العجز والشيخوخة والتقاعد وشتى المزايا التى تتناول ضمان عدم فصله إلا بشروط وكذا زيادة أجرة تبعاً لمثابرته وسيره بهمة فى عمله وتحديد الأجور الدنيا للعمل وساعاته ويوم عطلته الأسبوعية وأيام راحته السنوية وغير ذلك من الحقوق العاجلة .

غير أن البعض يقول بأن العامل تحرر من نظام الحرف القديم ليقع فى حبائل النقابات ، ولم يعد حراً كما تعنيه حريات الثورة وكما رمى إلى ذلك مشرعوها ومن تبعهم الذين أرادوا ألا يكون هناك سلطان عليه إلا رغبته فى الكسب ونزوله إلى حلبة المنافسة ، وتوجه النقابات العامل كما تشاء وتسيره وفق أهوائها السياسية ولا يستطيع خلاصاً وإفلاتاً من نفوذها وإلا حطمته وحرمته قوته وقوت عياله ، ولقد أضحت اليوم فى كثير من الأحيان أداة إرهاب لإزعاج الحكومات وتهديد الثروات ، إلا أن هذه التهم ليست بعيوب النقابات بالذات فهى ترجع إلى إساءة استخدامها ، والنقابات بلا شك هى الملاذ الحصين الذى بقى العامل جشع الرأسمالية الصناعية الضخمة وبطشها وذلك باتحاده مع سائر رفاقه تحت لوائها واستخدمها استخداماً صالحاً والانتفاع بمزاياها .

وقد انقسمت اليوم سياسة العمل والتنافس فى مضماره إلى معسكرات عدة وفق النظم السياسية للبلاد التى ينتمى إليها العامل وفيما يلى البيان : —

١ — فريق العامل بالبلدان الديمقراطية : وهو ينعم من الناحية النظرية بنظام حر واسع المدى ، وله الخيار فى العمل والإنتاج ، والنقابات التى ينتمى إليها هى للدفاع عن حقوقه والوقوف فى وجه أصحاب الأعمال لصالحه وإصلاح ذات البين بينه وبين رب العمل ،

غير أن هذه الحريات أضحت وبالا عليه إبان البطالة والكساد وقد أربى عدد العمال المتعطلين يوماً ما قبيل الحرب العالمية الثانية فى انجلترا على أربعة ملايين وفى الولايات المتحدة على ١٢ مليون وفى ألمانيا على سبعة ملايين قبل قيام النازية وفى فرنسا على ثلاثة ملايين ، ولم يعد له من حقوق قبل الدولة إلا الإعانات وما تجود به أيدى ذوى البر والإحسان .

٢ — **وهناك العامل بالبلدان الدكتاتورية التى اعتنقت مذهب الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا والفاشية فى ايطاليا** : وكلاهما يتبعان نظاماً أساسه تقوية دعائم الدولة بواسطة العامل ، وشحذ همم الأفراد وبذلهم أقصى ما يمكن بذله من جهود فى ميادين الزراعة والصناعة والإنتاج ، واتباع سياسة الاستكفاء إلى أقصى الحدود ونشاط التسلح استعداداً للحرب والفتح والتوسع الخارجى ، وطبيعى أن توفر الدولة الإنتاج وأن توجه العامل نحو العمل وزيادة الإنتاج ، وهى تضمن له العمل والخبز علاوة على الراحة والسرور تشجيعاً له ، غير أنها تعده إعداداً عسكرياً شاملا للعمل فى مصنع السلاح ثم النزال فى ساحة القتال فى سبيل تحقيق إطماعها ، وهكذا اختفى شبح البطالة من كل من إيطاليا وألمانيا قبيل الحرب العالمية الثانية ، غير أنه حل محله شبح الخراب والموت بالحرب العالمية الثانية وما جرته من هزيمة الدكتاتورية هزيمة ساحقة نكراء .

ولا ننسى أيضاً أن العامل هناك لم يعد حراً طليقاً فى ظل نظام الاستعداد للحرب وتعبئة جهود الدولة لتطبيق سياسة الاستكفاء على أوسع مداها ، وكان العامل بالبلدان الفاشية أشبه بالآلة يعمل أسوة بسائر أدوات القتال لصالح مثلها العليا ، والدولة تعامله كأى رقم خاضع للأحصاء يأتى بنتيجة معينة تضيفها إلى شتى النتائج والإحصاءات الخاصة بالاستعداد للحرب ، ولقد ذهب النظام الفاشى إلى صبغ الحياة النيابية وهى أقرب عنده إلى الشبح منها إلى الحقيقة بنظام الحرف ، فلكل حرفة جمعية تضم أعضاء المهنة الواحدة ، وللحرف جميعها اتحاد يطلق عليه « المجلس الوطنى لاتحاد الحرف » وهو يعاون المجلس الفاشى الأعلى فى تنفيذ السياسة الفاشية الاقتصادية .

٣ — **أما فى روسيا السوفييتية** : فالعامل هناك يمثل الخلية الحية المنتجة فى جسم الدولة ، والدولة هناك دولة العمال وسياستها تقوم على أكتافهم ومنهم رجال الحكم والإدارة والجيش والحقل والمنجم والمصنع ، والعامل يملك أدوات الإنتاج والصناعة وتنوب عنه الدولة فى ملكيتها ، وهو يدير مباشرة المصنع الذى يعمل فيه ، ويمثله فى الإدارة مندوب من نقابته ويعاون هذا المندوب مدير فنى وممثل للحزب الشيوعى ، كما أن النقابة هدفها لا تنظيم

الحرفة بل تنظيم الصناعة ذاتها ، والدولة بمعونة النقابات التى هدفها الإشراف على انتظام سير الصناعات وتمثيل العمال لدى محاكم الصلح والتحكيم ومراعاة تطبيق قوانين العمل وبمعاونة لجان المشروعات التى هدفها الدفاع عن مصالح العمال تجاه المصالح والإدارات الحكومية والاتفاق معها على شروط العمل وتمثيل العمال لدى أولى الشأن والمساهمة فى انتظام العمل وسيره سيراً طبيعياً توزع الأعمال على مختلف العمال ، ولم تشذ عن هذه السياسة إلا فى سنوات الحرب وتهديد النظام الشيوعى فى بدء قيام الدولة وكذلك فى صراعها الجبار ضد النازية وقيامها على بكرة أبيها للذود عن الوطن ، فقام توزيع الأعمال إبّان[1] الخطر وفق نظام فرضته السلطة التنفيذية فرضاً وراعت فيه مصلحة الوطن العليا دون سائر المصالح ، ولم يفت روسيا السوفيتية فى سبيل رواج الانتاج ونشاط الصناعة أن تتبع نظام تفاوت الأجور ومنح أجور إضافية للمجدين حتى يمكن حشد[2] العمال وفق صالح الصناعة والعمل وتوزيعهم على الصناعات بما تقتضيه المصلحة ، وعملت على تخفيض الأجور فى بعض الصناعات ورفعها فى أخرى وكان هدفها فى الحالة الأولى إبعاد العمال عن بعض الصناعات وفى الحالة الثانية اجتذابهم لصناعات معينة وحثهم على الانخراط فى سلكها .

ولقد اتجهت الروح الدستورية اتجاها جديدا لصالح العمال بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد انتصرت الديموقراطية وهى التى وعدت الشعوب بأن محنتها بواسطة تصريحات ساستها ورجالها المسئولية فى مواقف عدة وبميثاق الأطلنطى وسان فرانسسكو وما تمخض عنه الأخير من نظام هيئة الأمم المتحدة أن تضع حدا للفاقة والجوع وأن توزع العمل والخبز لزرفات العمال وهم يمثلون سواد الأمم وجل المحاربين وعمال مصانع الأسلحة والذخيرة منهم وعلى أكتافهم تقوم الدعائم الاقتصادية لمختلف البلدان وبفضلهم وبإنصافهم يمكن إعادة بناء الصروح المتداعية لعالم اليوم وتضميد جراح الإنسانية الدامية بفعل الحرب ، فلم تعد حرية العمل وسياسة المنافسة وترك الحبل على الغارب تكفى وحدها لضمان كسب العامل قوته بعرق جبينه ، وبدا ضعيفا هزيلا فى تيار الرأسمالية الصناعية الضخمة لا يستطيع أن يصمد فى وجهها كما لم تفده الحرية كثيرا أو قليلا وقد أدت الأزمات الاقتصادية الطاحنة وإغلاق

---

(١) انظر « تاريخ العمل » لفرنسوا باربت ، جزء واحد — باريس ١٩٤٤ صفحة ١٠٦ .
"Histoire du Travail" par François Barret 1— vol, Paris 1944

(٢) انظر «فى سبيل البحث عن الحقيقة فى روسيا » لولتر سيترين، جزء واحد — باريس ١٩٣٧ من صفحة ٨٦ إلى ١٠١ .
"Ala Recherche de la Vèrité en Russie" par Sir Walter Citrine 1—vol, Paris 1937.

كثير من المصانع أبوابها إلى بطالته وتسكعه فى الطرقات ويأسه وقلة حيلته ، فضمنت بعض الدساتير الديموقراطية الشعبية الحديثة وفى مقدمتها الدستور اليوجوسلافى والدستور الإيطالى والدستور الفرنسى للجمهورية الرابعة خبز العامل وتوجت جبينها بوجوب توفير الدولة العمل للمواطن وتعهده بالرعاية فى مرضه وعجزه وشيخوخته واحترام شخصه كمواطن حر له كرامته ، حتى لا تحرمه الأزمات طمأنينته وحرياته كإنسان وحتى تدفع عنه غائلة البؤس والخوف من المستقبل المظلم ، فما معنى الحرية لجائع خاوى الوفاض بادى الانفاض ؟ ، لا شك أنه يلعن السياسة والتصويت والانتخاب ويصبح عبدا رقيقا لكل من يلوح له بلقمة أو درهم فيبيع ضميره وعقيدته السياسية ولا يبالى ليدرأ عن نفسه خطر الجوع .

الفصل الثالث

تشريع العمل

تشريع العمال — الأجور — تطورات التشريع

العمل والتشريع للعمال : إن تطور نظام العمل بحشد آلاف العمال فى المصانع لصالح رب العمل صاحب رأس المال قلب نظام الأجور رأسا على عقب ، إذ كان العامل قبل الانقلاب الصناعى يشتغل تحت إشراف «الأوسطى» فى مصنع صغير وحده أو مع نفر من زملائه وكانت قوة الإنتاج اليدوى ووحداته محدودة وكان يستطيع أن يتفاهم مع رب العمل الذى يوفيه أجره عادة باليومية وربما بالقطعة ، ثم ظهرت فى أعقاب الانقلاب الصناعى رءوس الأموال الضخمة تتمثل فى المصانع الكبرى وبعد الشقة بين العامل وصاحب المصنع وفرض الأجور على الأول فرضا دون تراض أو تفاهم وأدى هذا إلى تغير الوضع الاول ، وكلما زادت أرباح الصناعات اتسعت الهوة وتعذر على الصانع الذى يضطره عوزه إلى قبول شروط صاحب رأس المال أن يقف وحده دون تعاونه مع أبناء طبقته ودون مساعدة الدولة له تجاه تيار الرأسمالية الجارف ، ويحسن لبيان هذه الحالة التى ترتب عليها التشريع للعمل والعمال شرح الأجور وتطوراتها أولا ثم شرح نشأه وتطورات تشريع العمال وفيما يلى البيان :

الأجور : ليس ثمة نظرية عامة[1] للأجور وصلت إليها العلوم الاقتصادية الحديثة بعد ، إنما هناك طائفه من الآراء المستمدة من الحجج المنطقية الاستنتاجية والفروض ، والمشاهد

(١) أنظر « الحياة الاقتصادية » لنوجارو ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٤ . صفحة ٢٢٩
"La Vie Economique" par Nogaro. 1 vol — Paris 1934

أن الأجور اليوم لا تحتسب بنسبة ما تحققه المشروعات من الأرباح إنما وفق نسبة أو مقدار معين يتفق عليه مقدما يطلق عليه أجر العمل Salaire ، وهذا الأجر يحتسب فى المصنع الكبير وفق قاعدة معينة تطبق على كافة العمال دون تمييز باعتبار ساعات العمل اليومى المستمرة ، ويراعى فيه ضرورة ربح المشروع وكذلك يراعى فيه اليوم مواعيد راحة أسبوعية وأجازات سنوية فى كبريات البلدان الصناعية دون اقتطاع شىء منه ، ويحتسب فى أعمال الحكومة والمجالس البلدية والمحلية وسائر الخدمات العامة التى لا ترمى إلى الربح على أساس عام ، فينخرط الموظفون أو المستخدمون فى الخدمة وهم يعلمون مقدما بنظامها ويخضعون لقواعدها ، كما يحتسب فى أعمال الزراعة وفق المجهود اليومى لحين انتهاء العمل فيعود عامل الزراعة هذا إلى البطالة ثانية ، وأخيرا يحتسب فى صناعات الملابس وسائر الصناعات الفنية والنقش والزخرفة بالقطعة فيدفع رب العمل أو المقاول الذى يشتغل زرافات العمال بواسطته لصالح رب العمل نظير عمولة معينة أجر صناعة القطعة ويقوم العامل وحده أو بالاستعانة بامرأته وأولاده بالعملية الصناعية فى منزله ، ويلاحظ أن هذه الطائفة من الصناع أكثر غبنا من غيرها تعمل بالكفاف لكسب قوتها .

ولا يمكن القول بتاتا بأن أجر العمل يقوم على أساس العرض والطلب أسوة بالإنتاج وبنظام الحياة الاقتصادية العادية ، فحد الأجور لا يخضع للمؤثرات الخاصة بالكمية ودرجة الأقبال عليها فإذا زادت مع بقاء الطلب على حالة هبطت الأسعار أى إذا زادت الأذرع القوية مع بقاء الصناعات والأقبال على الاستهلاك على حالهما نقصت الأجور والعكس إذا نشط الإنتاج مع بقاء عدد الصناع على حاله ارتفعت الأجور ، كلا فالأجير عادة ضعيف محتاج فهو وحيد فى صحراء قفراء يتلهف على قطرة ماء يفثأ بها حاجته ، واتفاقه الذى يبرمه مع رب العمل ليس باتفاق الند للند إنما اتفاق الضعيف مع القوى ، فلا يهم صاحب المصنع أن يستغنى عن عامل أو أكثر ويستعيض عنه بغيره إذا اشترط شروطاً لا ترق الأول ووسائل الثانى محدودة وحاجته شديدة ووراءه أسرة وصغار يعولهم لا يستطيع الانتظار .

ولا تقوم الأجور على نسبة عادلة فيما بينها بحال ، فمع التسليم بأن أجور العمال الفنيين والأجيرين المثقفين من موظفين ومهندسين وإداريين وسواهم عادة أعلى من أجور العمال العاديين فقد تنقلب الحال لظروف خاصة وعوزهم فيشتغلون بالكفاف ، كذلك لا يمكن اعتبار أجرة العامل المتزوج الذى ينفق على أسرة كبيرة العدد لها نفس مزايا أجرة العامل الأعزب فبينما الأولى تكاد تسد رمقه إذا بالثانية تفى بحاجاته ويجد فيها مكسباً أعلى ، ويلاحظ

أيضاً أن أجور النساء أقل من أجور الرجال مع أنهن يعملن نفس عمل الأخيرين ويجدنه، ولكن قد ضعفت حدة هذا الفارق بفضل تدخل معاهدة فرسايل ونصها بالمادة ٤٢٧ على وجوب مراعاة الأمم المتعاقدة مساواة المرأة بالرجل فى أجر العمل ، علاوة على ذلك فهناك مؤثرات أخرى كالموقع الجغرافى لجهة الصناعة أو مقر المصنع وبعده أو قربة من وسائل المواصلات وسهولة حصوله على المواد الأولية أو ما يلاقيه من صعوبات فى تلك السبيل ومقدار تكاليف الإنتاج وتوفر اليد العاملة لديه أو شحها هناك وحالة الصناعة والمشروع ودرجة نجاحه وحالة السوق وغير ذلك من العوامل لها أشد الأثر فى تحديد الأجور وفى الفوارق التى تنتابها فى نوع واحد من الصناعات والأعمال[1] .

ولجأ أصحاب الأعمال إرضاء للعمال وتنشيطاً للإنتاج وزيادة فى الكسب إلى تحديد أجور إضافية للذين يضاعفون نشاطهم ويزيدون ساعات عملهم كما أشركوهم بحصص ضئيلة فى الأرباح ، ورغبة منهم فى الأشراف على سير العمل حددوا نسبة دنيا للإنتاج ونسبة أخرى متوسطة إذا تعداها العامل حصل على مكافآت إضافية كما وضعوا سلما تدريجيا Echelle Mobiie للاجور لا سيما فى صناعات التعدين يراعى فيه تقلبات أسعار البيع وأرباح صاحب رأس المال ، ولكن لم تكف لتسوية مشكلات العمال إجراءات رب العمل فى سبيل توفير الربح مع استمالة العامل لا سيما ونشاط الصناعة يضاعف رغبته فى جمع المال فتصطدم مصلحة الأول بمطالب الثانى ويصعب التوفيق بينهما ، وتدخل المشرع تباعا وخاصة منذ منتصف القرن الماضى فى سبيل الدفاع عن حقوق العمال .

تطورات التشريع : كانت باكورة أعمال المشرع للعمل والعمال سن القوانين لحماية المرأة والطفل فى المصنع ، وقد كانت أولى الدول التى سارت فى تلك السبيل انجلترا ثم تبعتها فرنسا وألمانيا وغيرها ، فحدد ساعات عملهما فى بادئ الأمر باثنتى عشرة ساعة كما حرم اشتغالهما فى الصناعات الخطرة والضارة بالصحة ، غير أنه كان من الصعوبة بمكان تطبيق القانون ورقابة المصانع ؛ وظل المصلحون فى انجلترا مهد الصناعة ينادون بوجوب إنصاف العامل . ونشر الكتاب فى النصف الأول من القرن الماضى المقالات اللاذعة فى نقد أصحاب المصانع وكتب أحدهم سلسلة خطابات نارية بعنوان « الرق فى يوركشير » يتهكم فيها على رجال الأعمال الذين يريدون إلغاء الرق بين الزنوج فيما وراء البحار بينما هو شائع فى

---

(١) انظر (الحياة الاقتصادية) لنوجارو ، صفحة ٢١٤ و ٢١٥ .

انجلترا فى المصانع ، وأخيراً صدر قانون سنة ١٨٣٣ ويعد أول القوانين الحازمة للعمل هناك والمطبق فى كافة المغازل ، وهو يحرم اشتغال الأطفال الذين تقل سنهم عن ٩ سنوات ويجعل ساعات العمل للصبية الذين لا يتجاوزون ١٣ سنة ٩ ساعات ولمن يتجاوز ١٨ سنة ١٢ ساعة ويحرم الاشتغال ليلا ويكل إلى مفتشين مراعاة تطبيق القانون ، ثم خفضت الساعات فى سنة ١٨٤٧ إلى عشرة لكن ظل تطبيقها قاصراً على الأطفال والنساء ، ثم تعددت مزايا التخفيض صناعات الغزل والنسيج إلى غيرها كما أخذت تنتشر فى سائر البلدان المتمدينة ، ولكن مما يلفت النظر فى هذا الصدد أن فرنسا هى أولى البلدان التى كان للمشرع فيها شرف فرض حمايته على اليد العاملة لكل من الرجل والمرأة بقانون سنة ١٨٤٨ الذى يحدد ساعات العمل يومياً بأثنتى عشرة ساعة بصرف النظر عن التهاون فى تطبيق القانون وما لحق به من استثناءات جعلته ضعيف الأثر .

وأخذ تشريع العمل يخطو خطوات واسعة لا سيما منذ أوائل هذا القرن ثم بعد الحرب الماضية ، فاعترفت القوانين بنقابات العمال وجمعياتهم وأباحت نشاطها كما نظمتها فى سبيل الدفاع عن حقوق العمال تجاه أصحاب رءوس الأموال والتفاهم مع رب العمل على الحاق العمال بالصناعة وإبرام عقود العمل وتحديد الأجور ونظمت حق اضراب العمال كما حتمت على أصحاب العمل تعويضهم عما يلحق بهم من الضرر بسبب اشتغالهم عندهم أو بسبب فصلهم ، وخفض التشريع الانجليزى ساعات العمل فى المناجم فى سنة ١٩٠٨ فجعلها ثمانى ساعات كما منح فى سنة ١٩١٢ يوم الراحة الأسبوعية لعمال المحلات وعاملاتها ثم عمم نظام الثمانى ساعات فى سائر الصناعات عقب الحرب الماضية ، ووضع نظاما خاصا لصالح العاملات اللاتى يشتغلن فى منازلهن حتى لا يدع مجالا لاستغلال وكلاء العمل أو رجال الصناعات لجهودهن بمنحهن أجوراً ضئيلة لا تسد الرمق ، فحدد قاعدة دنيا لأجورهن على أساس ما تستحقه جهودهن .

وهكذا حصل اليوم العمال بفضل كفاحهم وكسب المقاعد فى المجالس النيابية وتدخلهم لدى الحكومات ونفوذهم فى سياسة الحكم إلى حد تشكيلهم الوزارات فى أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الأولى على نظام سمح لتأسيس النقابات وجمعيات الدفاع عن مصالحهم ، وكان قانون شابلييه Chapelier بعد الثورة الفرنسية قد حرم اجتماعهم وحل جمعيات الحرف Corporations ، كما أباح تشريع العمال الحديث الاضراب grève فى حدود معقولة كى يعبروا به عن مطالبهم وتجاوزوا عن إضراب أصحاب المصنع بإغلاق مصانعهم Lock-ou ردا على اضراب العمال ، وأصبحت النقابات تضم اليها زرافات العمال يشترك العامل فيها بمبلغ زهيد يدفعه دوريا ولها

نظامها الداخلى فى حدود القانون وشخصيتها المعنوية ، ولكل صناعة نقابة معينة ، كما قد تنضوى شتى النقابات تحت لواء واحد وخطة عامة تسير فيها ، ولا دخل لها فى السياسة والاشتغال بها محرم عليها ، وغرضها طائفى محض هو الحد من تعسف أصحاب رءوس الأموال ووضع نظام للعمل بالاتفاق مع رب العمل على أساس عقد جمعى contrat collectif يقيد الأخير فى تعاقده مع العامل حتى لا يفرض عليه شروطا مرهقة يضطر إلى قبولها لحاجته ، وهى تطالب بحقوق العمال باسمهم ونيابة عنهم وتحدد بالاتفاق معه ساعات العمل والأجور وأجارات العمال ومعاشاتهم وطرق علاج المرضى منهم على نفقته وتعويض من يصاب منهم أثناء العمل ومساعدة الأرامل والأيتام من أسرات العمال ، وهى التى تعلن الإضراب إذا تطلب الأمر الالتجاء إلى هذا السلاح لإرغام صاحب رأس المال المتعسف بالحقوق على الرجوع إلى العدالة وفى هذه الحالة تمد العمال بما يعاونهم على قوتهم حتى ينتهى الاضراب ، وتفاوض السلطات المختصة وأصحاب المصانع لحل مشكلات العمل والعمال وإصدار القوانين التى تخفف من متاعب العمال وتعترف بحقوقهم وتساعد صناديق نقابات العمال الموزين بالمال كما أنها تشجع الادخار بين العمال وتنشئ صناديق ادخار تنفع العامل فى شيخوخة ومرضه كما تسعى لإيجاد أعمال للعمال المتعطلين وتضم جهودها لدى أصحاب العمل إلى جهود مكاتب التخديم والادارات الحكومية .

وأخيراً قام نظام التأمينات الاجتماعية Assurances Sociales وتعنى به الدولة فى فرنسا عناية قصوى وقد أنشأت له إدارة حكومية خاصة ، واختصاص هذه الإدارة حماية العمال الأجيرين وكافة الذين يكسبون قوتهم عن طريق العمل من أخطار المرض والعجز عن العمل والبطالة والشيخوخة وتعويض أسرانهم فى حالة موتهم المبكر بواسطة أقساط يدفعون جزءا ضئيلا منها كما يدفع رب العمل الجزء الآخر ، وتتولى الدولة بمعرفتها بواسطة موظفيها المختصين تحصيل مبالغ التأمين هذه واستثمارها وتوزيعها على المؤمن عليهم .

الفصل الرابع

التشريع الدولى للعمل

المؤتمرات الدولية والعمل — المكتب الدولى للعمل

تحقق أخيراً حلم روبرت أوين Robert Owen الاقتصادى الانكليزى والمصلح الاجتماعى الكبير الذى أرسل فى سنة ١٨١٨ للحلف المقدس وكانت دوله مجتمعة فى أكس

لاشابل Aix-La-Chapelle رجاء يطلب فيه جعل يوم العمل وساعاته واحدة لجميع عمال أوربا ، ومعنى هذا وضع تشريع واحد لكافة العمال من مختلف الجنسيات وفق ما رسمته بعد قرن من الزمان المؤتمرات الدولية للعمال التى عقدت فى برن سنة ١٩٠٥ و١٩٠٦ من خطوات هامة فى تقارب تشريع العمال فى مختلف البلدان الممثلة هناك بالاتفاق على تحريم تشغيل النساء ليلا وتحريم استعمال الفسفور الأبيض فى صناعة الكبريت ، ثم قامت معاهدة فرسايل بخدمات هامة للعمل والعمال فى مختلف أنحاء العالم وذلك بما قررته ووقعت عليه مختلف البلدان فى مقدمة الصلح بأن السلام لا تتوطد دعائمه إلا إذا بنى على أساس العدل الاجتماعى ، وقد عددت المعاهدة المبادئ الهامة لهذا العدل الاجتماعى نذكر منها العدول عن اعتبار العمل سلعة للتبادل ولهذا الغرض أنشأت المعاهدة علاوة على جامعة الأمم لتقرير السلام العالمى ومنع الحروب نظاما دوليا للعمل مكونا من : —

١ — *مؤتمرات العمل* : فنصت المعاهدة بالباب الثالث عشر منها على أن تعقد الدول الأعضاء فى جامعة الأمم مؤتمراً سنوياً ، فتبعث كل منها بأربعة مندوبين اثنين يمثلان الحكومة والآخرين يمثلان رب العمل والعامل ، وهما يختاران بواسطة حكومتهما بالاتفاق مع النقابات ذات المصلحة ، ويعطى المندوبون أصواتهم فرادى ولا يعطونها فى شكل مجموعات تمثل كل مجموعة دولتها ، وتتخذ القرارات الهامة بأغلبية ثلثى الأعضاء ، وهذه القرارات إما اتفاقات فى صورة مشروعات قوانين لحماية العمل والعمال مفروض موافقة الدول الممثلة فى المؤتمر عليها وإصدارها عندها بحالتها المتفق عليها وأما توصيات ورغبات هى عبارة عن مبادىء إنسانية عادلة تطلب إلى الدول المشتركة فى المؤتمر الأخذ بها وإدخالها فى تشريعها ، ويلاحظ أن قرارات المؤتمر ليست لها السلطة الكافية والقوة التنفيذية فكافة القرارات والرغبات يشترط تصديق مختلف الدول عليها .

٢ — *المكتب الدولى للعمل* : Le Bureau International du Travail ونصت كذلك على تأسيس مكتب أطلقت عليه «المكتب الدولى للعمل» مقره فى جنيف تديره لجنة مكونة من ٢٤ عضواً بينهم ١٢ عن الحكومات ذات الشأن و ٦ عن أرباب العمل و ٦ عن العمال و ٨ من مندوبى الحكومة تعينهم الحكومات الصناعية الكبرى وهى بلجيكا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا واليابان وسويسرا والدنمارك (انتظاراً لانضمام الولايات المتحدة للجامعة فيحل مندوبها محل مندوب الأخيرة) ، ويختار الأربعة الباقين مندوبو الدول بمؤتمر العمل غير الممثلة فى المكتب ، أما مندوبو أرباب العمل والعمال فيختارهم مندوبو

الحكومات بمكتب العمل كل منهم فيما يخصه ، وتختار اللجنة المدير الدائم وهو يعين سائر الموظفين الذين يشغلون وظائف ثانوية بالمكتب ، ويختص المكتب بجمع البيانات والقيام بالتحريات الدقيقة ونشر التقارير الخاصة بالعمل والعمال فى مختلف البلدان المنضمة للمكتب وفى غيرها وعموما تسهيل مهمة انعقاد المؤتمر السنوى .

وقد قدّم نظام العمل الذى وضعته معاهدة فرسايل أجل الخدمات للعمال ، ففضلاً عما نشره من المعلومات عن الصناعة وتكاليف المعيشة وأجور العمال وقوانين العمل ومختلف الدراسات الاقتصادية الهامة ، عقد من ١٩١٩ إلى ١٩٢٩ عدداً قدره ١٢ مؤتمراً وتسبب فى ٢٩ اتفاقاً خاصاً بالعمل وحصل على ٣٦٢ تصديقاً على الاتفاقات من الدول الأعضاء ، وكان أهم هذه الاتفاقات الاتفاق الأول الذى ترتب على مؤتمر واشنطن سنة ١٩١٩ وهو يحدد ساعات العمل فى مختلف أنحاء العالم بثمانى ساعات يومياً أو ٤٨ ساعة أسبوعياً ، وقد أخذت بهذا القرار مختلف البلدان الصناعية الهامة فيما عدا اليابان[1] .

الفصل الخامس

قيود تعاطى المهن

القيود فى الخارج — حرية وقيود العمل فى مصر

القيود فى الخارج : أصبح تعاطى التجارة والصناعة ومختلف الأعمال الاقتصادية والمهن الحرة بوجه عام مباحا للأفراد فى ظل النظم الديموقراطية الحديثة ، غير أن المشرع قيد بعض المهن التى تتطلب كفاءات فنية خاصة ودقة وحرصاً فى إدائها بقيود مراعاة لمصلحة الجمهور وحماية له من عبث العابثين ، وهو فى فرضه الشروط لتعاطيها لم يحرم على طوائف معينة أن تلج أبوابها ولم يحل دون وصول المجدين إليها مهما تكن درجاتهم الاجتماعية كما كانت الحال فى نظام الطوائف والحرف قديماً ، فحتم المشرع لمباشرة مهنة الطب الحصول على الأجازة العلمية بذلك ثم على موافقة الدولة وترخيصها بتعاطى الصناعة ، وكذلك الحال فى المحاماه فحتم حصول من أراد احترافها على الأجازة العلمية ثم إدراج اسمه فى جدول المحامين بشروط خاصة وجعل سيره فى طريقها تدريجياً ، كما اشترطت بعض البلدان مثال ذلك فرنسا

---

(١) انظر « تاريخ أوروبا الاقتصادى » لبرنى صفحة ٢٩٨ .

توفر شروط معينة فيمن أراد الانخراط فى سلك البنوك والأعمال المالية كأن تكون صحيفته القضائية ناصعة فلم تصدر ضده أحكام مخلة بالاعتبار والشرف ، وحتم القانون كذلك على من أراد فتح مصنع أومقهى أومحل مقلق للراحة الحصول على ترخيص بذلك من السلطة التنفيذية .

حرية وقيود العمل فى مصر : ظلت مصر خاضعة لنظام جمعيات الحرف والطوائف الذى تخلصت منه أوروبا لا سيما فرنسا بالثورة حتى أواخر القرن الماضى ، وكان لكل حرفة عندنا جمعية ينتمى الصانع إليها ولها رئيسها وتشبه فى كثير من الوجوه جمعيات الحرف فى الخارج بنظامها الخاص بالعمل وتحديد الأجور وما تجبيه من ضريبة وما تجبيه من ضريبة الصناع وتقوم به من فض لمنازعات بين إعضائها ومحاكمتهم وتوقيع الجزاءات عليهم ، ثم ذيل هذا النظام تدريجياً حتى تلاشى نهائياً بإنشاء نظم المحاكم الحديثة القائمة عندنا اليوم وانتقال الفصل فى المنازعات إليها ، وأخيراً أخذ بمبدأ حرية العمل بصدور قانون ضريبة الحرف «الباتنتا» فى سنة ١٨٩٠ الذى يقرر حرية الفرد الكاملة فى اختيار المهنة التى يرغب فى مزاولتها ولا فرق فى ذلك بين المصرى والأجنبى ، وهكذا أصبحت القاعدة عندنا هى حرية العمل مع الأخذ بمبدأ اشتراط قيود خاصة لبعض المهن التى تتطلب كفاءة من نوع معين أو ضرورة الحصول من السلطة التنفيذية على الترخيص بمباشرة بعض الصناعات[1] .

ولا شك فى سمو مبدأ الحرية السياسية وحرية العمل كركن من أركانها ، ولكن ماذا تجدى الحرية عندنا وقد أناخت على الطبقات العاملة الأمية والفاقة والمرض ؟ ، أليست الحرية بدون ضمانات اقتصادية كما يقول لاسكى Lasky لا تساوى شيئاً ؟ وأليست الجهالة وحرمان الفرد من العلم هما كما فى اعتباره أيضاً استعباده لصالح الأوفر حظاً من العلم منه[2] ؟ ولقد شوهد اضمحلال الصناعات الزخرفية الفنية الدقيقة التى ازدهرت فى نظام الحرف والطوائف وقد تعذر على أربابها تبعاً لجهلهم بتطورات الحياة الحديثة وأوضاعها الاقتصادية علاوة على رقة حالهم الوقوف فى وجه نظام الانتاج الآلى الكبير القليل التكاليف الوفير الربح ، وكان طبيعى أن يقبل المستهلك على منتجات الشركات الأرخص سعراً من منتجات اليد حتى إذا قلت عن منتجات صناع الحرف المرتفعة السعر فى الجودة ، ولم يجد هؤلاء من المشرع الرعاية

---

(١) انظر « محاضرات فى التطور الاقتصادى » لجرمان مارتان ، باريس ١٩١٠ ، صفحة ١٠٣ ومابعدها
Conference sur l'Evolution Economique Germain Martin—Paris—1910
وانظر (الحالة الاقتصادية والمالية فى مصر) لارمنجون — جزء واحد — باريس ١٩١١ ، صفحة ١٧٣ ومابعدها
"La Situation Economique et Financiere de L'Egypte" par P. Aiminjon. Paris 1911

(٢) انظر « الحرية فى البلدان الحديثة » للاسكى لندن ١٩٣٨ — جزء واحد — صفحة ١٥
"Liberty in the Modern States" by Harold J. Lasky — 1 vol-London 1938

والحماية التى تكفل لهم المحافظة على مستوى انتاجهم وشهرتهم الفنية منذ الأخذ بنظام حرية العمل ، كما تعذر عليهم الحصول على رءوس الأموال التى تساعدهم على تطور صناعاتهم وفق مقتضيات العصر .

الفصل السادس

تشريع العمل فى مصر

الحاجة التشريعية — التطورات المضطردة والمحتملة — أزمة العمال المتعطلين اليوم

الحاجة التشريعية : لكل بلاد بيئتها وجوها الاقتصادى وتقاليدها وظروفها السياسية التى تكيف تشريعها ، كذلك الحال عندنا فبلادنا زراعية ثروتها هى الحقل وعاملها هو فلاحها الذى يستخرج ثمرات تربته الخصبة وكنوزها بما أوتى من سواعد مفتولة وجلد على العمل ، وهو يعمل الساعات الطوال عارى الرأى حافى القدمين تحت شمس لافحة يجوس خلال الطمى والمياه الملوثة بالجراثيم فلم تهيأ الظروف لتشريع العمل أسوة بالبلدان الصناعية بل ظلت الطبيعة وتقويم الأوديبتان فى حياة الفلاح وعمله ، يضاف إلى ذلك عدم التفكير فى بؤسه وشدة فاقته وانتشاله من وهدته والبلاد برمتها تذوق أصناف ظلم الحكام وتخبط فى دياجير من ظلمات الإدارة الفاسدة منذ أجيال بعيدة حتى نهضتها الحديثة والأجير قانع صابر على الشدائد مستمد تقشفه من الدين الحنيف الشديد التمسك به ، وعلاوة على ذلك لم تتفتح النهضة المصرية والحركة الوطنية الأخيرة عن تحويل البلاد إلى قطر صناعى على نطاق واسع يغير أوضاع حياتها الزراعية ، حقيقة قامت لدينا صناعات الغزل والنسيج وشتى الصناعات الزراعية كحلج القطن وكبسه واستخراج الزيوت وما إليها كما كثر عدد العمال فى المدن الكبرى تبعاً لانتشار طرق المواصلات الحديثة وما تتطلبه من آلاف العمال ولكن ظل عامل مصر الأول هو الفلاح ، ثم إن الريف الهادىء بطىء التطور والفليان فلم تنشأ لدينا مشاكل عمال مصحوبة بالمصادمات والاضطرابات والتحطيم وإراقة الدماء على مدى كبير كما فى البلدان الصناعية الأوربية الكبرى ، ولم يكن الفلاح إلى السنوات الأخيرة فى الخارج يدخل فى زمرة عمال الصناعة أو يتمتع بتشريع العمل فمن باب أولى ألا تتخذ مشكلته عندنا صبغة المشكلة الصناعية أو العمالية .

التطورات المضطردة والمحتملة : ولكن ازاء تزايد الصناعات وعدد العمال عقب الحركة

الوطنية الأخيرة باضطراد وسير العالم لا سيما بعد الحرب العالمية الأولى وإعلان شروط ولسن الإنسانية وما قدمته معاهد فرسايل من التسليم بمطالب العمال وقد بذلوا الجهود إلى حد التضحية بأرواحهم فى سبيل قضية الحلفاء بدأت الحكومة تخطو خطوات جدية نحو التشريع للعمال ووضع قانون شامل يتناول مختلف مشكلاتهم ، ومنذ سنه ١٩٢٧ والحكومة تشكل اللجان لعلاج التشريع الاجتماعى عندنا وقد استقدمت بعثة باقتراح مكتب العمل الدولى بجنيف فى فبراير سنة ١٩٣٢ لدراسة حاله العمال عندنا ووسائل علاجها ووضع تقرير بذلك ، كما أنشئت مصلحة للعمل منذ سنة ١٩٣٤ لدراسة وعلاج شؤون العمل والعمال ، ونجحت الحكومة حتى الآن فى إصدار طائفة من القوانين الخاصة بالعمل كقانون ٢٢ يونية سنة ١٩٣٣ بتشغيل الأحداث من الجنسين فى الصناعة وقانون ١٠ يولية سنة ١٩٣٣ بتنظيم تشغيل النساء فى الصناعة والتجارة وقانون ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات الخطرة وقانون ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل وقانون سنتى ١٩٤٢ و١٩٤٦ بإيجاب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها وكتابة لافتات الشركات والمحال التجارية والصناعية فى واجهات محالها أيضا باللغة العربية وقانون سنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل وقانون ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال ، والتحكيم فى منازعات العمل وقانون ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى ، ولم تعد الحالة قاصرة كما كانت قبل الحرب العالمية الأولى على قانون تشغيل الأحداث وتحديد سن أدنى لقبولهم فى محالج القطن ومكابسه وتنظيفه ومصانع الدخان والسجاير ومحال غزل ونسج الحرير والقطن والكتان بل تواصل الدولة تشريعها الاجتماعى وتدرس مسألة نقابات العمال والتأمين الاجتماعى والتأمين الاجبارى ضد إصابات العمل وعقد العمل الفردى وعقد العمل الجمعى وتحديد مواعيد العمل والتحكيم والمصالحات وتعد القوانين الخاصة بها[1] .

أما فيما يختص بالنقابات عندنا فظلت حالتها « غامضة شاذة من الوجهة القانونية[2] » فلم يكن هنا قانون ينظمها ولم يكن لها الشخصية المعنوية المعترف بها صراحة أسوة بالقوانين الأجنبية ، وإنما لم تمنع الدولة تشكيل النقابات عندنا وكان يشترك العمال فيها برضاهم ويؤدون

---

(١) انظر «الاقتصاد السياسى» للدكتور زكى عبد المتعال ، جزئين مصر سنة ١٩٣٨ — الجزء الثانى من صفحة ٤٧١ إلى ٤٧٥

(٢) انظر « الاقتصاد السياسى » للدكتور زكى عبد المتعال — الجزء الثانى ، صفحة ٤٨٥

اليها الاشتراكات الدورية فى انتظار ما تقدمه إليهم من الخدمات ، وعددها وعدد مشتركيها لايستهان بهما وخاصة نقابات النقل بالقاهرة والاسكندرية .

وأخيراً وقد راجت الصناعات عندنا اثناء الحرب العالمية الثانية رواجا لم يعهد له مثيل من قبل ، وانخرط فى سلكها كثير من العمال وتضاعف عدد المشتغلين فى المصانع وتعددت جمعياتهم ونقاباتهم وكثرت مطالبهم واجتماعاتهم وأعارت الدولة أذنيها لمطالبهم وآمالهم وآلامهم كما خشيت أن تؤدى حالة النقابات الغامضة إلى زيادة روح التذمر بينهم وينتهز أصحاب المصانع وأرباب العمل ذلك الجو الملبد بالسحب فيتمادوا فى تعنتهم فأصدرت فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ قانون نقابات العمال ، وعرفت المادة الأولى منه العامل فذكرت أن « كلمة (عمال) تشمل العمال والمستخدمين الذين يقومون عادة مقابل أجر بتأدية عمل مادى أو عقلى فى عمل صناعى أو تجارى ويكونون خاضعين لأمر أولإشراف صاحب عمل سواء كان شخصا حقيقيا أو معنويا » واستثنى القانون منهم موظفى الحكومة ومستخدمى المجالس البلدية والمحلية والقروية وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس وعمال الزراعة والوكلاء الذين يمثلون أصحاب الأعمال والممرضين وعمال المستشفيات ، وأجاز للعمال أن يكونوا النقابات للدفاع عن مصالحهم وحدد عدد كل نقابة بخمسين على الأقل ومنح النقابة الشخصية المعنوية وحرم عليها الاشتغال فى أعمال مالية أو تجارية أو صناعية وافتناء أسهم أو سندات لشركات غير التى يعتمدها وزير الشئون الاجتماعية أوالدخول فى مضاربات مالية أو تجارية أو الاشتغال بمسائل دينية وسياسية .

أزمة العمال فى الخارج وفى مصر : تذكرنا أزمة العمال المتعطلين اليوم فى مصر بمشكلات ما قبل الحرب العالمية الأخيرة وما تكبدته بلدان الغرب الصناعية من مشاق جسام بحثا وراء علاج يخفف من حدتها ، فكان كما سبق أن ذكرنا لدى الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٣٨ نحو ١٢ مليون متعطل وانجلترا نحو ٤ ملايين وأقل من ذلك قليلا كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ، ولما تسابقت هذه الدول بحدة فى سبيل التسلح قبل الحرب قلت الأرقام ، ثم بالتجنيد والحرب والاشتباك فى الميادين والاشتغال فى مصانع الأسلحة والتموين اختفت الأزمة مؤقتا ، ولكنها ظهرت ثانية اليوم مع أن العالم فى أشد الحاجة إلى الأيدى العاملة للتعمير ونشاط الاستقرار السياسى لضمان الرخاء الاقتصادى والسلام العالمى ، ولا تشكو مدينتنا الحالية شح انتاج أو قلة وارد ، إنما بيت الداء كما أشرنا فى مواقف عدة هو خطل التنظيم الاقتصادى وسوء

التوزيع والعجز عن علاج المشكلات الاقتصادية العالمية الخطيرة القائمة منذ بضع سنوات والتى أدت إلى الحرب ونكباتها المروعة .

لقد فاخرت البلدان الدكتاتورية ثم تبعتها البلدان الديمقراطية بأنها نجحت فى إيجاد العمل للملايين بنشاط صناعاتها الثقيلة ، ولكنها مع الأسف البالغ وجهت هؤلاء العمال إلى المعسكرات وميادين التدريب ومصانع التسلح ، وذهبت الأولى إلى توجيه عدد لا يستهان به إلى السجون والمعتقلات ، وكانت النتيجة تعسة على كل من رب العمل والعامل ، واليوم تتكرر المأساة فقد نيف العمال المتعطلون على المليون فى انجلترا ، وتشكو الولايات المتحدة من شبح أزمة قد تزيد فى حدتها عن أزمة ماقبل الحرب ، ويتعين الاسراع فى علاج المشكلات الاقتصادية والسياسية الدولية المعلقة علاوة على شتى المشكلات المحلية عن طريق الحكومات والمؤتمرات وهيئات السلام العالمى ولجان التعمير ، وإيجاد الطريق العملى لزيادة استهلاك الجماهير فى مختلف أنحاء العالم وقيام سياسة الدول الظافرة على أساس رفع مستوى معيشة مئات الملايين من شعوب آسيا وأفريقيا وغيرها التى عاونتها فى كسب قضيتها حتى يمكنها أن تنتشل النظام الاقتصادى الصناعى الغربى من انهيار وفناء محقق ، فإما عودة المصانع إلى صخبها ونشاطها والمواصم الكبرى إلى حركتها وجلبتها والنقل البحرى إلى رواجه وانتظامه والتبادل التجارى إلى أرقامه العالية أيام الرخاء وقرائح المفكرين إلى الترفية عن الإنسانية بمخترعات الصناعات للسلام والتخفيف من وعثاء الحياة وإما اندثار كل ما خلعه علينا الانقلاب الصناعى ومدنية الآلات والبترول والكهرباء فى حرب فناء ثالثة وثورات متعاقبة نتيجة الفوضى السياسية واضطراب الحياة الاقتصادية للفرد والمجموع ، وإما وضع حد للاستعمار كنظام اقتصادى تعتمد عليه أمهات الدول الصناعية فى اتساع نطاق صناعاتها وثرائها ورفاهتها وإما فناء ثرواتها وما جمعته من ادخار بل ومدنيتها بآفة الاستعمار ومشكلاتها والحرب العامة فى سبيل السيطرة على الأسواق .

سبق أن رأينا بمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى وإبان اشتغال الرئيس ولسن وغيره من أقطاب السلام بوضع أسس سلم دائم مطالبة هيئات العمال فى الغرب وقد أحست بجسامة مشكلات ما بعد الحرب من الساسة المسئولين ألا يغفلوا المشكلات الاقتصادية وأن يضعوا أسس السلام فى ضوء فرض الدول رقابتها على نظم الانتاج ومعاونته فى النهوض من كبوته والعودة إلى رخاء ما قبل الحرب لصالح الجماعات وسواد المستهلكين وهم العمال ، ولكن رجال الصناعات وأقطاب المال والأعمال بالولايات المتحدة وغيرها خشوا ما يؤدى إليه تدخل الحكومات فى الانتاج من فرض الرقابة على أعمالهم ومنعهم من العبث بالأسواق

وبمصالح الجماهير وتوجيه الانتاج لمصلحة اليد العاملة وتحديد الأرباح تحديداً غير مباشر بالضرائب وسواها من وسائل الرقابة والاشراف ، وبناء عليه كلف أصحاب البنوك والمصانع بالولايات المتحدة وبتعضيد زملائهم بالقارة الأوربية «هربرت هوفر» وكان نفوذه عريضاً فى أوروبا حيث كان يشرف على أعمال التموين والتعمير هناك باسم حرية الإنتاج كجزء من الحريات العامه وروح الحياة الديموقراطية أن يعمل على فشل هذه الحركة وإبعاد الحكومات عن التدخل فى المشكلات الاقتصادية وترك الأمور تسير فى مجراها حتى ولو أدى الأمر إلى اصطدام الاحتكارات وكبريات الشركات الدولية بالمؤسسات المتوسطة والصناعات الناشئة والجمعيات التعاونية وإهدار حقوق صغار المنتجين ومصالح الجماهير ، وأمل العالم اليوم إلا تتكرر المأساة فى صورة أخرى[1] .

ولم تسلم مصر بدورها من الاكتواء بنار البطالة ، ولمصر ظروفها الخاصة التى تجعل من أزمة العمال المتعطلين مشكلة محلية علاوة على طابعها الدولى ، فهناك مئات الآلاف كانوا يعملون بمصانع الجيوش الأجنبية ويباشرون شتى الأعمال التى أنشأتها الضرورة الحربية وقد انتهت فباتوا اليوم على الطوى ، ومشكلتهم معقدة ، فقد اعتادوا مستوى معيشة معينا ونزح الكثير منهم من الريف وأنشأوا البيوت فى المدن وتخصصوا فى أعمال يصعب عليهم أن يستبدلوها بغيرها ، ومصر بلاد مكتظة بالسكان التزاحم فيها شديد على الرزق يعيش سكانها وهم نحو ٢٠ مليون نسمة على خمسة ملايين ونصف من الأفدنة ، وواجب الدولة إزاء هذه الحالة الخطيرة العمل على توفير الرزق للأهلين عموما والمسارعة بفتح أبواب ثروة وكسب جديدين وحشد كافة موارد البلاد حتى يمكن أن تسد حاجات السكان المضطردى الزيادة والمبادرة بتحقيق شتى المشروعات التى تعيد العمال إلى الريف ثانية ، وكذلك التفكير جديا وبسرعة فى إصلاح واستثمار الأراضى البور الصالحة للزراعة على نطاق واسع ، وأخيرا لا يمكن إغفال إمكان الهجرة إلى السودان والبلاد هناك فى حاجة إلى السواعد المصرية حتى تتآخى وتتآزر مع السواعد السودانية فى نهضة البلاد وقد جمعها صعيد واحد ، فضلا عن اتحاد العادات والخلق والدين واللغة وتاريخ واحد حافل بالمجد والمحن والذكريات والآمال والآلام ، وإذا فتحت الأبواب على مصاريعها للهجرة فمن الجانبين والا نقوم بعد اليوم فى بيت واحد يضم أعضاء الأسرة الواحدة فواصل ما من صنع الأجنبى (وقد سبق شرح كل هذا بتوسع)

---

(١) انظر « موقف الديموقراطية » لأعضاء جمعية الفابيان الاشتراكية فى انجلترا — جزء واحد لندن ١٩٤٠ — من صفحة ١٣١ إلى ١٤١

«Where stands Democracy ?» by the Fabian Society. London 1940.

الباب العاشر

حماية الملكية التجارية والصناعية والفنية وتشجيع نموها

١ — التعاون الصناعى

٢ — التسليف الصناعى

٣ — حماية الملكية التجارية والصناعية والفنية ومراقبة الأسعار

٤ — الرقابة التشريعية على الاتفاقات (الاحتكارات والترست والكارتيل)

تمهيد

يحسن زيادة فى الفائدة ولاستيفاء اقتصاديات الصناعة حقها فى الدراسة والبحث أن نأتى بعرض سريع لبعض الوسائل العملية والتشريعية فى تنظيم الصناعات وحمايتها تجاه المنافسة غير المشروعة وتشجيع نموها وإزدهارها ، وأن نبحث الوسائل الأجنبية المختلفة بما فى ذلك التشريعية ونقارنها بحاجاتنا للنهوض بصناعاتنا ورعايتها حتى نضمن لها النجاح والازدهار ، وهذه الوسائل عديدة ومتشعبة ويتعذر أن نحصرها بدقة فى دراساتنا هذه ، فهى دراسة تمهيدية لا يتسع المقام فيها للتغلغل فى أعماق الاقتصاد المسير والتشريع الاقتصادى وخاصة الصناعى ، لذا سنكتفى بذكر أهمها مع التعليق عليها فى حدود الدراسات الاقتصادية المبدئية ، وسنتوخى فى ذكرها أن تكون على سبيل المثال لا الحصر فنذكر ما يحضرنا منها لتكون مرشداً وقدوة .

ويمكننا أن ندكر أربع وسائل هامة تتبعها الدولة فى سبيل تنظيم الصناعات الناشئة وحماية الملكية الصناعية ومراقبة عدم اعتداء وطغيان المؤسسات الضخمة على مادونها حتى لاتبتلع هذه المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة ، وهذه الوسائل هى : التعاون الصناعى ، والتسليف الصناعى وتمهيد السبيل له ، وحماية الملكية التجارية والصناعية والفنية ومراقبة الأسعار ، والرقابة التشريعية على «الاحتكارات والترست والكارتيل» ، وفيما يلى البيان :

الفصل الأول

التعاون الصناعى

هناك طائفة من الصناعات الصغيرة أو اليدوية وصناعات الحرف والزخرفة يتعذر عليها وهى متفرقة مفككة أن تقاوم منافسة الصناعات الآلية المنظمة أو المركزة و كبريات الشركات ، ولا يملك أصحابها إلا عزائم قوية يستعينون بها مع شىء من المال على النهوض بأعمالهم وتجديد أدواتهم ومعدات صناعاتهم وتوفير التكاليف بتآزرهم ، لذا عمد الشارع الأجنبى كالفرنسى مثلا إلى إسداء المعونة لهذه الصناعات عن طريق وضع نظام تعاونى لها على نسق التعاون الزراعى ، فنص قانون ١٣ مارس سنة ١٩١٧ على تأسيس شركات التضامن المشترك بين صغار التجار وأصحاب المصانع وأرباب الحرف غرضها خصم الأوراق التجارية التى يصدرها أعضاؤها بحكم أعمالهم التجارية أو الصناعية ، ويتكون رأس مالها من حصص متساوية أو غير متساوية لا تقل الحصة عن ٥٠ فرنك ويشترك فى الاكتتاب فيها الأعضاء الذين يستفيدون منها وغير الأعضاء أيضا ، وهم لا يستفيدون من الشركة إلا بقبض أرباح حصصهم ، ونص قانون العمل الفرنسى الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧ على تأسيس شركات تعاون العمال وأغراضها متعددة أهمها : اشتراك الأعضاء فى الإنتاج وشراء الآلات والمواد الأولية والوقود أو بيع المنتجات التى يصنعونها أو إدخار المال وتوزيعه على المعوزين منهم لتسيير دولاب أعمالهم ، ويبيح القانون لها قبول الهبات كما أنها تحصل على الإعانات والسلفيات لتحسين حالة أعضائها ؛ أما شركات تعاون أرباب الحرف فتدخل ضمن نظام شركات التعاون على العموم ويشترط القانون أن يكون أعضاؤها ضمن أعضاء نقابات العمال المعترف بها ، وقد عنى القانون التجارى الخاص بتنظيم وسائل التمويل هناك بنظام تمويل هذه الشركات ، فذكر القانون الصادر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ إمكان تسليفها بواسطة فتح الحكومة اعتمادات لهذا الغرض بقانون مالى خاص أو بواسطة إعطائها جزءاً معينا من نصيب الدولة فى أرباح إصدار أوراق النقد ؛ ولإرباب الحرف الداخلين فى هذه الشركات الحق فى الحصول على قروض من شركاتهم لتحسين حالتهم الصناعية على ألا تزيد مدتها على خمس سنوات ، كما أباح لها القانون أيضاً تأسيس اتحاد له حق الاقتراض وهو الواسطة فى القروض بين الحكومة والشركة المعوزة الداخلة فيه وتؤول إليه الفائدة المحصلة من الشركة عن قروضها بعد سدادها[1]

---

(١) انظر «مجموعة قوانين التعاون وتفسيرها» لالفريد ناست — جزء واحد — باريس ١٩٢٨ صفحة ٤٢٩ — ٤٥٢ "Code de Cooperation " par Alfred Nast. — Paris 1928

الفصل الثانى

التسليف الصناعى

التمهيد للتسليف الصناعى — بنوك التعاون الصناعية — التسليف الصناعى فى مصر

عنيت الحكومات اليوم بتوفير أسباب النمو للصناعات وتسهيل حصولها على القروض اللازمة بآجال طويلة لزيادة رأس المال ولتسيير دولاب العمل وبآجال قصيرة لإنقاذها من عسر مؤقت إبان الكساد بدلا من بيع منتجاتها فى سوق ضعيفة بخسارة ، وفى سبيل تلك الغاية وتمشيا مع روح العصر التى تجعل التاجر أو الصانع فى حاجة مستمرة إلى المال لتوسيع أعماله وإدخال معدات التحسين عليها زودت الصناعة بالقوانين التى تقوى ضمانها وساعدت على إنشاء البنوك المختصة فى عمليات تمويل الصناعات بأرباح معتدلة وفيما يلى البيان :

التمهيد التشريعى للتسليف الصناعى : سن الشارع الأجنبى وفى مقدمته الفرنسى القوانين التى تنظم عمليات التسليف الصناعى وتدعيم الضمانات التى يمكن الدائن الاستناد عليها للاطمئنان إلى ماله فيفتح خزائنه لتمويل الصناعات ولا يبالغ فى فوائد القروض .

فهناك قانون رهن المحال التجارية والصناعية الصادر فى فرنسا فى مارس سنة ١٨٩٨ والمعدل فى مارس سنة ١٩٠٩ والصادر فى بلجيكا فى أكتوبر سنة ١٩١٩ وهو يقيم ضمانا ماديا كالرهن العقارى على القيمة الرأسمالية لمحل التجارة أو المصنع وما به من سلع ومصنوعات و«فترينات العرض» وكذلك إسم المتجر أو المصنع وأهميته فى أسواق العرض والطلب وعلاماته التجارية ولا يخفى ما كسبته المحال التجارية والمصانع من قيمة فوق قيمتها المادية تبعاً لنشاط المعاملات واتساع نطاق الصناعة ، وبمقتضاه تقيد رهون المحال التجارية فى سجل عام يمسك بقلم التسجيل بالمحاكم التجارية التابع لها المحل المرهون وإلا اعتبر الرهن لاغياً تجاه الغير ، أما المحل الذى يجوز رهنه فى عرف القانون فهو كل مايتصل باحتراف التجارة من المنشآت والأدوات المادية والآلات والأثاث بالمحل التجارى أو المصنع و«فترينات العرض» والاعلانات التجارية أو الصناعية للبضائع وأجازات الاختراع والرسوم والنماذج وغيرها من حقوق الملكية الصناعية أو الفنية والحقوق القائمة بناء على عقد إيجار المحل فضلا عن الاسم التجارى ، وجعل القانون امتياز الدائن المرتهن فى قيده الرهن فى السجل المختص لمدة خمس سنوات من تاريخ القيد فى التشريع الفرنسى وثلاث سنوات فقط فى التشريع البلجيكى وذلك لكى لا يكون

الدين ثقيلا نظراً لطول مدته ويتمكن المدين من وفائه بسهولة وتجديد الرهن تبعا لحاجته ، وحرم القانون بغير إذن الدائن أن ينقل المدين محله وإلا استحق الدين فى الحال ، كما جعل ترتيب الدائنين المرتهنين فى تقاضى ديونهم تبعا لتاريخ قيد عقد الرهن فى السجل الخاص، فإذا حصل أكثر من قيد واحد فى يوم واحد أصبح مركز الدائنين المرتهنين متساويا فيما يختص بحق الامتياز ، وجعل نظام تطهير الرهون القائمة على المحال التجارية شبيه بنظام تطهير الرهون العقارية حتى يتمشى والقاعدة العامة للرهن ، وعنى المشارع الفرنسى فى قانون سنة ١٩٠٩ علاوة على رهن المحال التجارية والصناعية بنظام بيعها وذلك تسهيلا لتداولها ورهنها وتخفيفا للمنازعات التى تقوم من جراء هذه العمليات وتقريراً لعلانية حق امتياز البائع عليها ، فنص على وجوب أن يكون عقد البيع كتابيا رسميا أو عرفيا على أن يسجل وفقاً للقواعد القانونية تسجيلا يكسبه تاريخا ثابتا وأن يقيد فى سجل خاص يمسك بقلم التسجيل بالمحكمة التجارية التابع لها المحل أو المصنع ، ويشير مقرر القانون أمام مجلس الشيوخ بأهمية أن يكون العقد كتابيا وأن يقيد فى سجل خاص « لصالح الغير والبائع على حد سواء حتى يمكن تلافى ما قد يحدث من منازعات حول حقوق البائع فى حالة ما إذا كان العقد غير مدون »

أما حق امتياز البائع فهو وفقا للقانون لا يتناول إلا الأشياء التى ينص عليها العقد وقيد السجل صراحة ، فإذا أغفل ذكر ما ينصب عليه حق امتياز البائع اقتصر هذا الحق على الدلالة التجارية والاسم التجارى وعلى حق عقد الإيجار والعملاء ، و « فترينات العرض » دون غيرها ، كما حتم القانون زيادة فى العلانية والاشهار نشر البيع أو التنازل عن المحل فى إحدى صحف الاعلانات القضائية التى تصدر فى دائرة اختصاص المحكمة التجارية التابع لها المحل بمعرفة المشترى أو المالك الجديد فى بحر خمسة عشر يوما من العملية ثم إعادة النشر بعد مضى ثمانية أيام على الأقل وخمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ النشر الأول ، وذلك لاحاطة دائنى المالك الأول بالبيع أو التنازل ، ولهم فى بحر عشرة أيام على الأكثر من تاريخ النشر الثانى المعارضة فى وفاء الثمن للبائع[1] .

وهناك قانون المخازن العامة وسند المخزن وتقتضاه نظمت البلدان التى ضربت بسهم وافر فى الصناعة كفرنسا إنشاء المخازن العامة لتقبل البضائع والمنتجات فى هذه المخازن المشادة على أحدث طراز والتى تستطيع أن تباشر التفريغ والشحن وفق الأساليب الحديثة كما تقى ما لديها

---

(١) انظر « المحال التجارية » لجاستون سندرييه — جزء واحد ، باريس ١٩٣٠ صفحة ٣٢٨ — ٣٩٧

"Le Fonds de Commerce" par Caston Cendrier — Paris 1930

من الودائع شر التلف إبان كساد السوق ، وقد فرض القانون الرقابة الحكومية على المخازن العامة وحتم على من أراد فتحها أن يقدم الضمان المالى الكافى وأن يحصل على تصريح من الحكومة بمباشرة مهمته هذه ووكل غالبا إلى الغرف التجارية أو الثغور إدارتها ورسم القواعد الواجب اتباعها فى تخزين البضائع والمحافظة عليها وقيدها فى سجلات المخازن وتقاضى نفقات التخزين ، وأباح القانون لإدارة المخازن العامة إعطاء السندات على البضائع المودعة بناء على طلب أصحابها مبينة فيها نوع البضاعة ووزنها والجهة المستوردة منها والسفينة التى شحنت عليها أو الجهة التى بعثت بها إلى المصنع فى داخلية البلاد وقيمتها وذلك تسهيلا لخصم هذه السندات بالبنوك إبان إنخفاض السعر والحصول على المال لتسيير دفة العمل عوضا عن بيع المنتجات بأثمان بخسة تؤثر فى مركز التاجر أو صاحب المصنع المالى وتضيع عليه ما ينتظره من أرباح إبان الرواج ، ومع أن سند المخزن غرضه واحد فى مختلف البلدان التى شرعت فى صدده فهو يختلف فى تكوينه حسب القوانين ، فبينما لا يشتمل السند فى انجلترا والمانيا إلا على وثيقة واحدة تخول لحاملها الاقتراض على البضاعة المودعة بالمخازن إذا بالتشريع الفرنسى الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٨٥٨ ينص على أن سند المخزن مكون من جزئين هما وثيقة الرهن warrant ووثيقة الملكية récépissé يمكن التعامل بكل منهما على حدة ، وبواسطة الأولى وحدها يمكن نقل ملكية البضاعة المودعة بالمخازن دون تسليمها إلى المشترى تسليما ماديا ويكفى قبوله للوثيقة وغالبا ما يعاين البضاعة للتعرف عليها وهى فى مكانها بالمخازن وبواسطة الثانية يمكن رهن البضاعة تباعا بعد فصلها من وثيقة الملكية وهى قابلة للتحويل ولا يمكن إخراج المنتجات المرتهنة إلا بعد وفاء الدين ، وللدائن حق امتياز عن البضاعة المرتهنة حتى وفاء الدين سواء بدفعه لحامل وثيقة الرهن أو بإيداعه لحساب لدائن فى خزينة المخازن العامة ، فاذا حول حامل وثيقة الملكية هذه الوثيقة إلى المشترى منفصلة عن وثيقة الرهن كما حول وثيقة الرهن للدائن ترتب عن ذلك نقل ملكية البضاعة إلى المشترى مثقلة بأمتياز الدائن المرتهن حامل وثيقة الرهن ولا يتمكن المشترى من سحب البضاعة من المخزن إلا بعد وفاء الدين[1] .

انشاء بنوك التعاون الصناعية وبنك التسليف الصناعى : تقوم بنوك الأعمال فى الخارج بتمويل الصناعات ، غير أن البلدان الصناعية لم يفتها أن تنشىء شتى البنوك ذات

(١) انظر خلاصة القانون التجارى فى جزئين لتاليير سنة ١٩٣١ ، الجزء الثانى صفحة ٩٤٠ : ٩٥٥
" Fraité Elemntaire de Droit Conmercial " 2 vols par Perceron

الصبغة الشعبية بتشجيع الحكومة وتحت إشرافها لمساعدة صغار الصناع وأرباب الحرف وجمعياتهم التعاونية ، وتتكون رءوس أموالها من إكتتابات الجمعيات التعاونية للصناع وأرباب الحرف ومن أموال الدولة كما تقرضها الأخيرة بلا فوائد وتعفيها من الضرائب المفروضة على الشركات المالية ذات الربح ، وقد نجحت هذه البنوك نجاحاً كبيراً فى أمهات البلدان الصناعية بما قدمته من المال إلى صغار الصناع وإلى الشركات التعاونية لآجال طويلة بأرباح أقل من أرباح سائر بيوتات المال ، وألمانيا هى أولى البلدان التى أخذت بنظام البنوك التعاونية فى سنة ١٨٥٠ ، ونشأت على وتيرة النظام الألمانى البنوك الشعبية فى فرنسا وكذلك البنوك التعاونية للعمال ، وتختص البنوك الشعبية فى المعاونة والتعامل مع أرباب الحرف وصغار التجار والصناع وجمعياتهم ، وتتركز أعمال مختلف البنوك الشعبية فى فرنسا فى إدارة حكومية أنشئت بقانون صدر فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩ يراقب كافة البنوك الشعبية المبعثرة فى فرنسا ويقدم لها السلفيات ويخصم أوراقها التجارية ويعاونها مع الإشراف عليها فى عملياتها المالية ، أما البنوك التعاونية للعمال فهى تختص بمساعدة الجمعيات التعاونية للعمال وإقراضها بضمان وتقصر أعمال التسليف عليها وهى تباشر بدورها عمليات الإنتاج أو إقراض الأعضاء ، وهى حلقة الاتصل بين الحكومة والعمال فيما يختص بالأموال التى تقرر الأولى منحها لتنشيط التعاون الصناعى وتشجيع العمال على تحسين إنتاجهم .

كما فكرت البلدان التى أرادت أن تخرج فى وقت قصير من طور الزراعة إلى طور الصناعة وتنهض بشتى الصناعات لاسيما الثقيلة فى إنشاء بنك حكومى الصبغة يختص بالتسليف الصناعى كما يباشر مهمة استثمار موارد البلاد الصناعية وثروتها الكامنة وفى مقدمتها المناجم والتعدين ، وأهم مثل جاثم فى هذا الصدد هو بنك الصناعة والمعادن فى تركيا وقد أنشئ فى ٣ يونية سنة ١٩٣١ برأس مال مبدئى قابل للزيادة قدره ٣٠ مليون جنيه تركى جله أموال حكومية ، وله حق إصدار السندات وعقد القروض بضمان الحكومة لأجل لا يزيد على ١٥ سنة على ألا تزيد قيمتها على رأس المال ، ومقره واختصاصه مباشرة مختلف المشروعات الصناعية بما فى ذلك أعمال البنوك لا سيما الإشراف على المصانع الحكومية وعلى نصيب الحكومة فى الشركات الصناعية الخاصة ، كما يعد الأبحاث لإحياء الصناعات فى البلاد ويباشر تنفيذها ، ويمديد المعونه إلى الصناعات المحلية الناشئة التى تعود على البلاد بالنفع بأقراضها ما تحتاج إليه من المال نظير ضمان المواد الخام والآلات التى تشتريها ونظير ضمان المصنوعات التى تنتجها بأرباح زهيدة ، ويدير أيضاً مدارس ومصانع إعداد المهندسين

والميكانيكيين والعمال الإخصائيين ويبدى رأيه بناء على طلب الحكومة فى شتى المشروعات الاقتصادية التى تؤدى إلى نمو الثروة الأهلية ، ولما كانت جل أمواله حكومية فالعنصر الغالب فى مجلس إدارته حكومى الصبغة كما تشرف وزارة الاقتصاد بمعرفة مندوبيها على أعمال البنك وتفحص تقارير مجلس الإدارة والحساب الختامى والميزانية السنوية توطئة للتصديق عليها .

التسليف الصناعى عندنا : لم تهتم الدولة بتشجيع الصناعات المحلية ومعاونتها إلا فى السنوات الأخيرة عقب الحركة الوطنية (وقد سبق ذكر هذا فى اقتصاديات الصناعة) ، وقد اقتصر التشجيع على حمايتها بواسطة التعريفة الجمركية وعلى إعفاء الآلات المستوردة من الخارج والتى تتطلبها هذه الصناعات من الضريبة الجمركية وتخفيض أجور نقلها بواسطة السكك الحديدية داخل القطر ثم على تفضيل الحكومة فى مشترياتها المصنوعات المحلية على الخارجية متى تساوت فى النوع والجودة ولو زادت فى الثمن بمقدار ١٠٪ ، كذلك لم تتدخل الدولة لتمويل الصناعات إلا أخيراً وقد رأت عجز صغار الصناع والناشئين النابهين من ذوى المشروعات والآراء الصناعية التى يرجى لها النجاح عن الاضطلاع بأعمالهم أو تنفيذ فكرتهم لافتقارهم إلى المال وصعوبة حصولهم عليه نظراً لتسليف البنوك القائمة بأرباح باهظة وشروط وضمانات قلما تتوفر لديهم فضلا عن ترددها فى مديد المعونة لهم ، فقدمت الحكومة منذ سنة ١٩٢٢ عن طريق بنك مصر الأموال لتمويل الصناعات المحلية تبعاً لتوسيع أعمالها وإعدادها بالآلات الحديثة ، وقد جاوزت اليوم المبالغ وما تقدمه الحكومة من سلفيات صغيرة إلى المتعلمين من الصناع لتنشيطهم المليون جنيه ، ومدة هذه السلفيات — ويقدمها بنك مصر — عشر سنوات وأرباحها لا تزيد على ٦٪ أما مدة السلفيات الصغيرة فهى خمسون شهراً مع منح ستة أشهر فى مبدأ السلفة وأرباحها لا تتعدى ٤٪ ، وفى نظير تقديمه السلف المذكورة التى تودعها لديه الحكومة بضمانته هو يدفع عنها أرباحاً قدرها ٢٪ ، ولما كان البنك يقوم بعمليات التسليف الصناعى تحت مسئوليته فهو يقدمها مقابل تأمين عقارى كما يأخذ رأى وزارة التجارة والصناعة التى تقوم بدراسة أسباب السلفة والأوجه التى ستصرف فيها والصناعة التى ستعاونها غير أن رأيها لا يقيد البنك بحال .

والتسليف الصناعى بحالته الراهنة عندنا جم العيوب ، فعلاوة على حاجته إلى السلسلة التشريعية والقوانين التمهيدية وفى مقدمتها قانون بيع ورهن المحال التجارية والصناعية وقانون المخازن العامة وسند المخزن وشتى قوانين تدعيم التعاون الصناعى وتشجيع العمال وأرباب الحرف

على الاتحاد والتعاون أسوة بالزراع ، والحصول على المال مما يسهل عمليات تمويل الصناعات أسوة بالخارج فالخطة المتبعة فى أقراض الصناعات المحلية بايداع مبالغ على ذمة السلف الصناعية بنك مصر لا تنبىء عن الاستقرار والاستمرار فضلا عن أن موقف الحكومة فى هذا الصدد شبيه بموقف من يعمد إلى استغلال أمواله ليس إلا ، فهى تسلف الصناعات وتتقاضى الربح وتساعد البنك على استغلال الموقف أيضا بتقاضى ربح آخر بجوار ربح الحكومة دون أن تعكف على دراسة وسائل إحياء الصناعات وتمويلها دراسة عملية واسعة المدى ، وفضلا عن ذلك فالضمان العقارى الذى يشترط فى السلفيات الصناعية يتعارض وطبيعة التسليف الصناعى ، فإن أصحاب الصناعات الناشئة لا يلجئون إلى السلفيات الصناعية إلا لأنهم لا يملكون غالباً الثروة والعقارات إنما ما يملكونه العزيمة والمثابرة واسم المصنع وعلاماته التجارية والصناعية والآلات والمهمات و« فترينات العرض » ويمكن رهنها فى حالة إباحة الشارع ذلك بقانون رهن المحال التجارية والصناعية ، أضف إلى ذلك أيضا قصر مدة السلفة وأقصاها عشر سنوات للسلف الكبيرة والمتوسطة وهى لا تعطى الصناعة الفرصة الكافية لتحقيق الربح من توسيع أعمالها .

وحبذا علاوة على التمهيد التشريعى للتسليف الصناعى أن تسارع الدولة فى تحقيق مشروع البنك الصناعى الذى يضطلع بمهمة تسليف الصناعات وإحياء شتى الصناعات المحلية عندنا لا سيما صناعات التعدين وشتى الصناعات الثقيلة واستغلال القوى المحركة فى البلاد وعموما تحويل مصر تدريجيا إلى قطر صناعى ، على أن يبدأ تحت إشراف الحكومة التى تساهم فى نصف رأس المال أو أكثر بسيطاً ثم ينمو ويتسع وتتشعب فروعه شيئاً فشيئا تبعا لاعتناق البلاد الصناعة .

الفصل الثالث

حماية الملكية التجارية والصناعية والفنية ومكافحة الغش التجارى

قانون العلامات التجارية — قانون أجازات الاختراع — قانون الرسوم والنماذج — مكافحة الغش التجارى — حماية الإنتاج الذهنى — قانون حماية القيمة التجارية للمصانع والمحال التجارية — تشريع حماية الملكية الصناعية من الناحية الدولية — تشريع حماية الملكية الصناعية عندنا

المنافسة أساس رواج التجارة والصناعة وقد أوصى استيوارت ميل stuart Mill بعدم تحديدها وقال أن رسفها فى القيود ضار أمّا إطلاق العنان لها فمشجع على تقدم التجارة ،

وعرفها لوروا بوليو Leroy Beaulieu بأنها تسخير الحريات الاقتصادية للفرد أو للمجموع تسخيرا من شأنه توافقها أو تعارضها وتصادمها ثم توافقها بعد ذلك لتحقيق أسمى درجات التقدم الإنسانى ، وهى إذا لم تشبها شوائب تضيع الغرض منها وتقضى على تعادل الفرص تضحى بلا شك أهم مظاهر التقدم الاقتصادى بل أساس رقى المجموع .

ولم تكن المنافسة بذات سطوة وخطر قبل الانقلاب الصناعى وقيام الحضارة الحديثة على الاختراع وتقدم علوم الكيمياء والطبيعة والميكانيكا فى القرن الماضى ، فقد كانت العلاقات والمعاملات التجارية محدودة ، ولم تك ثمة أسواق دولية ومحلية كبرى ، ثم تطورت الصناعة وسهلت طرق المواصلات فعم التبادل وزاد الإنتاج والاستهلاك وأصبحت السوق واسعة مكدسة بالمعروضات مزدحمة بالمتنافسين ، وانقطعت تلك الصلة التى كانت قائمة بين المشترى والبائع وقد كان مجال التعامل محدود وعمد البائع إلى وسائل النشر والدعاية ثم إلى أساليب الخداع والغش والمغالطة لترويج منتجاته ، وتحولت المنافسة إلى نضال عنيف يهدد التقدم الاقتصادى ويتنافى ومبادىء القانون والعدالة والعرف التجارى ، وصارت وقد كانت مشروعة منافسة غير مشروعة ترمى إلى القضاء على المنتجات والحاصلات والبضائع الأصيلة الجيدة أو المشهورة وذلك بطرق التقليد والتزييف والغش وإلى أحلال المنتجات والحاصلات والبضائع المقلدة أو الفاسدة أو الرديئة محل الأصيلة تحقيقا لأرباح باهظة يصعب تحقيقها من الطريق المشروع .

وتمشيا والحالة الجديدة هذه أصدرت الدول الصناعية الكبرى منذ منتصف القرن الماضى وحذت حذوها جل البلدان التى رغبت فى حماية صناعتها وتنظيم سوقها شتى القوانين لضمان النهوض بصناعاتها ووقايتها من عبث العابثين وحثا للمخترعين والمفكرين على مواصلة جهودهم دون تردد أو خوف من اعتداء الغير على ثمرات قرائحهم وضربا على أيدى العابثين بالسوق الذين يغشون المستهلك ويغالطونه ويعرضون بضائع رديئة أو مغشوشة باسم الأصيلة أو الجيدة ، وهذه القوانين وإن اختلف فى تفاصيلها حسب البلدان التى سنتها فهى فى مجموعها تتفق فى قواعدها العامة وأغراضها .

وقد عرف برسرو Percerou أحد كبار كتاب التشريع التجارى حقوق الملكية التجارية والصناعية هذه بأنها حقوق مجتمعة لها صفات عدة لم تلتئم تحت عنوان واحد إلا لأنها ترمى إلى غرض واحد هو : « ضمانها تمتع المستغل ، فرداً كان أو شركة ، تاجراً كان ، أو صانعاً بحقوق ملكيته واستغلال تجارته أو صناعته تمتعاً غير منتقص يرد اعتداء الغير على هذه

الحقوق ، » وقال أيضا « إن هذه الحقوق تبرز فى ظاهرتين : ظاهرة مادية وهى الغالبة حيث يثبت حق الملكيه التجارية والصناعية بأسبقية الاستعمال والحيازة وتملك صاحب الحق لهذا الاستعمال بموجب الأسبقية واستمرار الاستعمال كاستخدام الإسم التجارى والعلامات التجارية والصناعية وعلامات الأصل ، وظاهرة معنوية أدبيـة حيث يثبت حق الملكية بالاختراع والكشف عن فكرة جديدة وأسبقية الاحتكار لهذا الإختراع مدة معينة بواسطة براءات الاختراع والرسوم والنماذج » (١).

وحددت المعاهدات الدولية الملكية التجارية والصناعيـة ، فنصت المادة الأولى من معاهدة باريس لسنة ١٨٨٣ على أن حماية الملكية التجارية والصناعية تتناول براءات الاختراع والرسوم والنماذج والعلامات التجارية والإسم التجارى وعلامات الأصل ومكافحة المنافسة غير المشروعة ، ونصت على أنها لا تتناول الصناعـة والتجارة فحسب ؛ بل تتناول أيضاً مستخرجات الزراعة والأرض ، ونصت اتفاقية مدريد لسنة ١٨٩١ على تسجيل العلامات الدولية لمكتب حماية الملكية التجارية والصناعية الدولى ببرن ، فأيدت بذلك حقوق ملكية هذه العلامات بمختلف الدول المتعاقدة ، ونصت معاهدة لاهاى لسنة ١٩٢٥ على تسجيل النماذج والرسوم دولياً بالمكتب السالف ذكره .

وفيما يلى أهم هذه القوانين فى الخارج :

قانون العلامات التجارية : ويقتضى هذا القانون يستطيع صاحب المتجر أو المصنع أن يسجل علامته التجارية أو الصناعية التى تدل على السلعة التى يعرضها ولها فضل كبير فى إقبال العملاء عليها ، وبموجب هذا التسجيل يثبت ملكيته للعلامة تجاه الغير وهو يقوم بإيداع نموذج بعلامته التجارية ، ووصف لها مع بيان المنتجات التى تدل عليها واسمه ولقبه وصناعته وعنوان محله التجارى ، وتقوم الإدارة المختصة بتدوين عملية الإيداع هذه وتاريخها كما تفحص صحتها ومطابقتها للشروط القانونية كعدم أسبقية الغير فى إيداع مثلها وكعدم دخولها فى العلامات الممنوع إيداعها وإبداء ملكيتها ، وحق ملكية العلامة قد يكون محدوداً بمدة خمس عشرة سنة قابلة للتجديد بشرط إيداع صاحبها إذا شاء الاحتفاظ بحقه فى نهاية المدة علامته ثانية باتباعه إجراءات التسجيل من جديد ، وعملية التسجيل وما يصحبها من إيداع

---

(١) انظر « محاضرات القانون التجارى التكميلى » لطلبة الليسانس بكلية الحقوق بباريس للأستاذ پرسرو لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١

"Cours de Droit Commercial complémentaire" par Percerou—pour la 3èms année Paris 1930—1931.

نموذج العلامة تباشرها الدولة نظير رسوم خاصة نظراً لأهميتها وما يترتب عليها من حقوق[١]

قانون اجازات الاختراع : وبموجب هذا القانون يستطيع صاحب الابتداع الصناعى الجديد سواء أكان تركيباً كيمائياً أم آلياً لم يسبق التفكير فيه أن يطلب إلى الأدارة المختصة إعطاءه إجازة بملكيته لاختراعه الذى يسجله لديها وبذلك يحتفظ بحق ملكيته فى مواجهة الغير ويمكنه بإجازته هذه التفاوض مع المصانع ورجال الأعمال فى سبيل استغلال اختراعه أو التنازل عنه لمن يهمه أمره فى مقابل تعويضه عن ذلك بإشراكه فى أرباح الاستغلال أو بالتنازل عنه نهائيا للغير ببيعه .

وتسجيل الاختراع يكون بإيداع وصف دقيق مصحوب برسوم بيانية واضحة ، وبأغراضه مع ذكر إسم صاحب الاختراع ولقبه وصناعته وعنوانه ، وتقوم الإدارة المختصة بفحص الطلب ومرفقاته لترى ما إذا كان مستوفيا للشروط القانونية ومما يجوز قبوله ومنح الاجازة بمقتضاه أى لا ينصب على اختراع لا يمكن تحقيقه عمليا « كالحركة الدائمة » أو مخالف للآداب العامة والنظام العام ، وتذهب بعض الدول الصناعية الكبرى وفى مقدمتها انجلترا والولايات المتحدة والمانيا إلى حد القيام بفحص شامل سابق على تاريخ إيداع الاختراع لمدة معينة تدخل فى حدود نظام ملكية المخترعات لمعرفة ما إذا كان قد سبق إعطاء إجازة إختراع من هذا القبيل فى الداخل أو فى الخارج ، فإذا ثبت بعد الفحص الفنى الدقيق بأن الفكرة جديدة والاختراع جدير باسمه أعطيت الأجازة وإلا امتنعت عن منحها ، أما البلدان اللاتينية فهى لا تقوم بهذا الفحص الفنى الذى يدل على علو الكعب فى الصناعات والعناية القصوى بها ، وتكتفى بمنح إجازه « دون ضمان الحكومة » ، وملكية الاختراع محدودة بمدة قابلة للتجديد هى ١٦ سنة فى انجلترا مثلا قابلة لمدها فى حالات معينة ١٤ سنة أخرى ، ويدفع طالب إجازة الاختراع رسوم تسجيلها وعلاوة على ذلك يدفع رسوما سنوية تزيد تدريجا كلما مضى بعض الوقت على تاريخ الإيداع وذلك لاحتمال أن يكون قد استطاع استغلالها وحصل على الربح منها[٢] .

قانون الرسوم والنماذج : وبمقتضى هذا القانون يستطيع الفنان أو الرسام غاويا

---

(١) انظر « المنافسة غير المشروعة والغش فى التجارة والصناعة » لبيشو باريس — جزء واحد ، سنة ١٩٢٤ ، صفحة ١١٩ — ١٤٦

" De la Concurrence déloyale et de la Contrefaçon " par Oliver Pichot—1 vol—Paris 1924

(٢) انظر « المنافسة غير المشروعة والغش فى التجارة والصناعة » لبيشو — صفحة ٥٥ — ٨٤

كان أو محترفا أن يودع نموذجا واضحا بما ابتدعه من رسم أو شكل صناعى أو فنى يبقى بعيداً عن العلانية لمدة معينة نهايتها فى فرنسا مثلا خمس سنوات ، وإذا لم يطلب إخراجه إلى نطاق العلانية قبل نهاية المدة يرد إلى المودع بناء على طلبه ، وإذا أراد المحافظة على حقه بعد نهاية المدة السالفة عليه أن يطلب تجديدها مع الاحتفاظ بسرية الإيداع أو علانيته ، ونهاية مدة الحماية ٥٠ سنة ، وقد يكون النموذج من الشمع أو الجبس أو الطين أو الفخار أو سائر المواد المتخذة لعمل الرسوم والنماذج ، ويجب أن يذكر فى طلبه إلى الإدارة المختصة أسمه ولقبه وعنوانه وصناعته وأن يبين بوضوح الرسم أو النموذج ذاته علاوة على الوصف المرفق به والغاية من ابتداعه وغرضه وأن يظهر فيه الرسم أو الحفر الصناعى أو النماذج الجديدة (المودة) لشعر السيدات أو القبعات أوالفساتين أواللعب أو «طقاطيق» السجائر أواشكال الكراسى وسائر الأثاث ونقوش الستائر والأقمشة الحريرية أوالصوفية أوالقطنية وهكذا ؛ ويدفع المودع رسما معينا بالإيداع كما يدفع رسوما أخرى لتجديد حقه أو إبقائه سراً مكتوما أوعلانيته[1] .

مكافحة الغش التجارى : ويفرض هـذا القانون عقوبة الغرامة والحبس أو إحداهما على من حاول مغالطة المستهلك وغشه بعرض أو ببيع منتجات رديئة بأسم جيـدة أو مغشوشة بعدتغيير معالمها وصبغها بما يدخل الخداع على المشترى وكذلك من حاول ترويج مواد غذائية وحاصلات فاسدة أو ضارة بالصحة ، ولهذه الغاية يصدر الشارع قانونا أساسياً يحدد أركان جريمة الغش التجارى وعقوباتها وظروفها المشددة وحالات العود فيها ، ثم يكل إلى لوائح خاصة ومراسيم وقرارات وزارية تنظيم تجارة كل نوع من أنواع الحاصلات أوالمصنوعات أوالسلع التى ترى الدولة لمصلحة الجمهور وجوب تدخلها وتنظيمها ، مثال ذلك تنظيم تجارة اللبن ومستخرجاته كالجبن وتعريفها وتحديد درجة الدسم فيها واستبعاد أنواع منها فى حالة إضرارها بالصحة وتنظيم تجارة الفاكهة والخضر ومنع عرض المصابة منها بالعطب وتنظيم تعبئتها فى الأكياس والاصفاط وتحديد وسائل دبغ الجلود واستبعاد بعضها التى تضر بسمعة الصناعة أو بصحة الجمهور وتنظيم صناعة محفوظات العلب وتحريم استعمال بعض المواد الكيميائية السامة أو الضارة بالصحة فيها وهكذا . . . ، وكذلك ترسم اللوائح والمراسيم الخطة التى تتبعها السلطة التنفيذية فى استخراج العينات من المتاجر والمصانع والكشف عنها بتحليلها لمعرفة درجة صلاحيتها أو غشها وتبين ما على رجل الضبطية القضائية اتباعه لتدوين محاضر الغش

---

(١) انظر « المنافسة غير المشروعة والغش فى التجارة والصناعة » ليشو صفحة ٧٨ — ١١٣

التجارى وتقديم المتهمين إلى المحاكمة[١] .

حماية الإنتاج الذهنى : إن العالم مدين بحضارته إلى قدح زناد الفكر وما تجود به أذهان العباقرة من ابتكار وتأليف ، ولقد اهتمت دول الغرب بحماية الإنتاج الذهنى وخاصة بعد أن أتى الانقلاب الصناعى بثمراته وتأيدت حقوق الملكية الفردية فى الدساتير الديموقراطية — وفى مقدمتها دستور الثورة الفرنسية — ، وإلى جانب حماية الدولة للناحية المادية الملموسة فى الابتكار الذهنى تلك الناحية التى لها بلا شك قيمتها فى ميدان التجارة والصناعة بل تلك الناحية التى برزت إلى أقصى حد فى مدنيتنا المادية الحالية هناك الإنتاج الأدبى الفنى للقريحة فالتراث الأدبى والفنى هو من مدنيتنا كالروح من الجسد ، وهو الغذاء المستمر للحضارات على اختلافها منذ العصر الحجرى إلى عصر البترول والذرة ، وإلى جانب الأهمية القصوى الأدبية لحماية التأليف وجهود الفنان من موسيقى أو رسام أو حفار أو غيرهم من أصحاب الفكر والجهد الجديد المستطرف هناك ناحية مادية هامة تنادى بوجوب تدخل الدولة لحماية القريحة الوقادة والعبقرية الفذة حتى لا تندثر وتذوى فى ظلام المغالطة والغش والاغتصاب بنقل ابتكار الغير وفكرته وهما رأس ماله ، وهذا النقل أشد من السرقة المادية المعروفة فهو انتزاع لعصارة الذهن ولأهم ما يعتز به الإنسان ، وإن غنى المدنية ومدى اتساع أفقها لا يقاسان بإنتاجها المادى بل بما تحويه من أدب وفن وفلسفة وتصوير ونحت وموسيقى ، والتهاون فى حماية الإنتاج الذهنى يضعف عزائم المؤلفين والفنانين والمبتكرين ويثبط هممهم ، وفضلا عن ذلك فالقانون المدنى الذى ينص على حق المرء فى المطالبة بالتعويض عن الضرر الذى يلحق به لا يكفل فى كثير من الأحوال حماية الإنتاج الذهنى ، مما حدا بالمشرع الأجنبى إلى سن قانون خاص بحماية الملكية الأدبية فى البلد الذى يبزغ فيها الابتكار ، وقد يتعدى نطاقه إلى الميدان الدولى بالبلدان الداخلة ضمن اتفاق حماية الملكية الأدبية والفنية .

ويعتبر قانون حماية الإنتاج الأدبى والفنى الفرنسى الصادر فى سنة ١٧٩٣ عقب الثورة الفرنسية من أولى قوانين حماية التأليف والابتكار فضلا عن أنه القانون الأساسى فى هذا الصدد فى فرنسا ، وتنص المادة الأولى منه على ما يأتى : « يتمتع مدى حياتهم المؤلفون على اختلافهم الذين يخرجون أعمالا مكتوبة وملحنو القطع المدسيقية والمصورون والرسامون الذين يرسمون ويحفرون الصور والرسوم على اختلافها بالحق المطلق وحدهم دون منازع فى

---

(١) أنظر « المنافسة غير المشروعه والغش فى التجارة والصناعة » لبيشو — صفحه ٢٢٣ ـ ٢٤٧

بيع والتكليف بالبيع وتوزيع مؤلفاتهم وأعمالهم فى أراضى الجمهورية ، وكذا فى التنازل عن حق ملكيتهم كله أو جزء منه » .

وينص الشارع الأجنبى عادة على إيداع نسخة من موضوع الحماية سواء كان مؤلفا أو نموذجا أو صورة أو لحنا أو غير ذلك بجهة رسمية ليصبح حجة ومستنداً تجاه الغير ، وقد يكون غرض الإيداع مجرد إثراء المتاحف ودور الكتب العامة للدولة وإلا يترتب على التقصير فى الإيداع غير عقوبة الغرامة دون سقوط الحق فى التمتع بقانون حماية الإنتاج الذهنى والفنى كما هى الحال فى فرنسا ، وعلاوة على ذلك فالحماية ليست بأبدية بل هى موقوتة بحياة المؤلف وببضع سنوات بعد وفاته ، وتختلف المدة باختلاف التشريع المقارن ، وقد حددها الشارع الفرنسى فى قانون سنة ١٧٩٣ بعشر سنوات بعد وفاة المؤلف ثم زادت إلى عشرين سنة ثم إلى ثلاثين سنة بعد وفاة المؤلف ثم إلى خمسين سنة وذلك بقانون ١٤ يوليه سنة ١٨٦٦ ، وهذه المدة التى يحمى القانون الإنتاج بعد وفاة صاحبه خلالها هى لصالح الورثه أو من يحل محلهم وكذا من يحل محل المؤلف الأصلى بناء على نص القانون أو بناء على تنازله الصحيح عن إنتاجه[1] .

مكافحة التلاعب بالأسعار والمضاربات وخيانة الأمانة : كذلك حارب كثير من رجال الاقتصاد والتشريع المضاربات وحتموا وجوب تدخل الدولة لتنظيم البورصات وفرض الرقابة على الأسعار ووضع حد لأخطار ارتفاع الأسعار وتدهورها والضرب على أيدى العابثين بالسوق الذين يعملون بسوء نية على رفع أسعار الأسهم والسندات رفعاً مصطنعاً توطئة لانهيارها ونشر الأخبار والاشاعات الكاذبة أو الفاتحة على المغالطات التى تضر بالادخار والسوق وتؤدى إلى إفلاس كثير من الشركات الناجحة وضياع أموال صغار المدخرين وفرضوا عليهم جزاء أعمالهم السيئة الغرامات والحبس ، ونادوا بوجوب إصدار السندات والأسهم فعلاً حتى لا يعمد المتعطشون إلى الأرباح غير المشروعة عن طريق سلامة نية الجمهور وثقته إلى سرقة أمواله ، كما اقترحوا حماية الجمهور من ضياع أمواله ووضع حد لخيانة الأمانة بسن قيود معينة لمهنة تعاطى أعمال البنوك وهى أهم الشركات بل هى الينبوع الذى يغذى مختلف المشروعات ويروج أسهمها وسنداتها ، فحظر القانون التجارى الفرنسى الصادر فى ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ تعاطى أعمال البنوك على اختلاف أنواعها أو التوظف فى بنك ما على من حكم عليهم لارتكابهم أو اشتراكهم فى إحدى الجرائم العادية أو السرقة أو خيانة الأمانة أو النصب

(١) انظر « المنافسه غير المشروعة والغش فى التجارة والصناعة » لبيشو صفحه ٢٢ — ٣٢

أو التبديد أو إصدار الشيكات بلا رصيد مقابل لها أو حيازة أموال جاءت من الطريق المشار اليه ، وكذلك الحال فى المفلسين الذين لم يرد إليهم اعتبارهم وفيمن صدرت عليهم أحكام لارتكابهم إحدى الجرائم السالفة الذكر فى الخارج إذا كان معاقب عليها فى فرنسا ، ونصت المادة الثالثة من القانون المشار إليه على عقاب المخالف بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن سنتين وبغرامة من ألف فرنك إلى عشرة آلاف فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين .

قوانين حماية القيمة التجارية للمصانع والمحال التجارية : وأهمها هى قوانين علامات الأصل وقانون المحال التجارية والملكية التجارية وقانون السجل التجارى .

وقانون علامات الأصل يؤيد حق استعمال اسم جهة معينة كالناحية أو المدينة أو المقاطعة للدلالة على منتجات خاصة استخرجت أو صنعت بهذه الجهة وتميزت بها ، ولهذا القانون أهميته للدلالة على المنتجات حتى لا يلتبس الأمر على المستهلك وحتى لا يخلط بين المنتجات الجيدة ولأخرى الرديئة فتفقد الأولى سمعتها وتبور تجارتها ، وهو عادة يحمى الأنبذة وسائر المشروبات الكحولية فيخص كل صنف منها بجهة أصله ، وكذلك يحمى بعض المأكولات كالجبن والفواكه ، وعموماً يمكن تطبيق مبادىء هذا القانون على المنتجات الصناعية والزراعية لتحريم إسناد جهة أصل تختلف عن جهة أصلها الحقيقية ، وقد عنيت فرنسا عناية خاصة بجهات الأصل وسنت تشريعاً دقيقاً لحماية جهات أصل الأنبذة والشمبانيا والكونياك وسائر الخمور التى تعدّ إحدى أركان ثروتها الهامة .

وجرت العادة أن تضحى أسماء جهات أصل بعض المنتجات بحكم العرف مباحة للجميع فتطلق على تلك التى تشابهها دون أن يعد ذلك مخالفة لقانون علامات الأصل ، كماء الكولونيا وكان مصدر الإنتاج قديماً مدينة كولون بألمانيا وصابون مرسيليا وكان مصدر الإنتاج مدينة مرسيليا بفرنسا .

وقانون المحال التجارية يحرم اغتصاب اسم محل تجارى مشهور أو استعماله بلا وجه حق ، وقد يكون استعمال الإسم بتدوينه بنشرات الدعاية للبضاعة أو بوضعه كعنوان للمحل التجارى أو كدليل على المنتجات المعروضة بالسوق ، وقانون الملكية التجارية يبيح للشخص حق تملكه لمجموع محله التجارى الذى يشتمل على الاسم التجارى والبضاعة وشهرة المحل ودرجة رواجه وإقبال الزبائن عليه ، وبمقتضى هذه الملكية يمكن التاجر فى فرنسا أن يرهن محله بتسجيله الرهن بسجل المحكمة التجارية فى فرنسا ، ويترتب على هذا التسجيل حق امتياز للدائن على المحل المرتهن .

وقانون السجل التجارى ينظم مهنة التجارة ويميط اللثام عن صحيفة التاجر حتى يتبين الأمين من غيره ، ويرشد من يتعامل مع التاجر أو الشركة إلى بيانات تجارية ومالية هامة لها أثرها فى معاملته ، ويقتضى هذا القانون يدون المسجل فى سجل رسمى اسم التاجر أو الشركة واللقب والعنوان والجنسية ونوع التجارة والعلامة التجارية والاختراع وفروع المحال التجارية وأسماء وكلاء الشركة وأعضاء مجلس الإدارة ورأس المال ويدون كذلك الرهون التجارية والتصفية القضائية والإفلاس كما هو الحال فى فرنسا .

تشريع حماية الملكية التجارية والصناعية من الناحية الدولية : وتعددت حماية الملكية الصناعية الناحية المحلية إلى الناحية الدوليه ، فتعهدت الدول بموجب اتفاقات دولية تبعا لرواج المعاملات التجارية وانتشار فروع الشركات والمصانع فى مختلف البلدان واتخاذ الصناعات صبغة دولية بحماية العلامات والأختراعات الأجنبية التى تودع لديها على أن تحمى دول الأصل علاماتها واختراعاتها وخولت لها معاملة المثل ، كذلك أنشأت جل البلدان الأوربية مكتبا دوليا فى برن عاصمة سويسرا لتسجيل العلامات التجارية تسجيلا دوليا يخول لها الحماية فى مختلف الدول الداخلة فى الاتفاق ، كما يقبل أيضا إيداع الرسوم والنماذج ويخلع عليها الحماية فى حدود تشريع البلدان المنضمة للاتفاق ، وتعددت معاهدات حماية الملكية التجارية والصناعية من الناحية الدولية ومن أهمها معاهدة باريس سنة ١٨٨٣ ومعاهدة مدريد سنة ١٨٩١ ومعاهدة فرساى سنة ١٩١٩ ومعاهدة لاهاى سنة ١٩٢٥ .

تشريع حماية الملكية الصناعية عندنا : تشريع حماية الملكية الصناعية عندنا شأنه شأن مختلف وسائل معاونة الصناعات والأخذ بناصرها لا يزال فى طفولته الأولى ، ومشروعاته جمه لا تزال قيد الدراسة والبحث ولا شك بأن حاجتنا اليوم ماسة إلى تقديم وسائل الضمان للمبتدعين والمنتجين والتجار ذوى الأمانة والجد وفى مقدمتها تسجيل العلامات التجارية والصناعية وما إليها من الرسوم والنماذج .

ولكن لم يفت الدولة أن تشرع لمحاربة الغش التجارى كلما ظهر لها عيب فى ناحية من نواحى التجارة ، كما أنها أصدرت أخيراً قانوناً لحماية العلامات التجارية على نسق التشريع الأجنبى لا سيما الانكليزى وتشرع اليوم فى تنفيذه ، أما فيما يختص بالاختراعات والرسوم والنماذج فيمكن إيداع وصف بها بقلم الكتاب بالمحاكم المختلطة نظير دفع رسوم معينة حتى يكتسب المودع تاريخا ثابتا بالايداع ولكن لا يترتب على الإيداع حقوق أخرى تضمنها الدولة وقوانينها ولا يعتبر بحال دليلا قاطعاً على ملكية المودع لابتداعه .

الفصل الرابع

الرقابة التشريعية على الاتفاقات

(الاحتكارات والترست والكارتل)

(مآخذ الاتفاقات — محاربة الاتفاقات — التشريع للحد من بطشها) .

مآخذ الاتفاقات : لا تزال عبارة « المائتى أسرة » ترن فى الآذان ، وهذه الأسرات هى الأسرات الثرية فى فرنسا التى تسيطر على بنك فرنسا وعلى اقتصاديات البلاد هناك ، وقد عيب عليها أنها اتخذت من ثرائها العريض وقوتها الفائقة فى عالم المال والأعمال والصناعات سوطا تهوى به على معارضيها وتلهب ظهورهم وتسخره فى سبيل أطماعها السياسية التى لاحد لها ، وهذه الأسرات تتزعم فى أرض الجمهورية وخارج حدودها قيادة الاتفاقات الاقتصادية (الاحتكارات والترست والكارتيل) ، وهناك مئات من الأسرات مثلها فى كبريات البلدان الصناعية الأخرى ، ويلاحظ اليوم أن الاتهام موجه إلى نفوذ هذه الأسرات وعبثها بمصير الشعوب الاقتصادى والسياسى وليس إلى شركات بالذات ونوع إنتاجها وتخصصها الذى بمقتضاه تستطيع أن تبسط رقابتها على الأسواق ، فالعيب عيب قوة المال التى تستخدم استخداماً معوجا وتتجه بواسطة كبريات البنوك والاتفاقات لِغَرض أغراضها الاقتصادية والسياسية على البلاد وقد تستعين بالصحافة وغيرها من أبواق الدعاية ، وتُبرز الاستعمار بجشعه الأعمى ووحشيته التى لا تفتر ولا تتردد فى اتخاذ الربا الفاحش واستنزاف أموال الشعوب المستضعفة وقوى أبنائها وثرواتهم ، والحرب وسيلة لبلوغ غايتها — تبرزه فى جِلْد الحمل الوديع ومسوح التقى ، وهذا ما جعل كلمة السر تتناقلها الأفواه المتألمة من أقصى الأمريكتين إلى آسيا وأفريقيا وتذاع وتصبح علامة ضم الصفوف للوقوف فى وجه سيطرة أصحاب الملايين وهم زعماء الاتفاقات المشار إليها وهى « أنه إذا استطاع العالم الانتصار على الرأسمالية الممثلة فى هذه الاتفاقات فسوف يتنفس الصعداء ، وسوف تسود العدالة مختلف الطبقات الاجتماعية ، ولن يصبح العامل تحت وصاية صاحب المشروع (المقاول) ، فسيصير فى هذه الحالة حر التصرف فى مستقبله ولن يصطدم بالسياج المنيع وهو نفوذ المال »[1] .

---

(١) انظر « معركة الاتفاقات » لهنرى پيريه — جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٣ — صفحة ١٣
"La Bataille des Trusts" par Henry Peyret, 1 vol. Paris 1943.

وكم تظاهر رجال الاتفاقات بالوداعة والبراءة وعجزت لجان التحقيق والمحاكم ورجال القانون من قضاة وغيرهم وطالما كانوا غير مختصين فى شئون الاتفاقات ولا يلمون بخفاياها عن وضع اليد على بيت الداء ، وتسرب زعماء الاتفاقات من سلطان القانون وهم يضحكون فى سرهم من قلة حيلة السلطات العامة فى محاربتهم ، ولقد أجاب شواب Schwab يوما ما أحد كبار رجال اتفاق الصلب ومحركيه بالولايات المتحدة على أسئلة المحكمة العليا هناك وقد طلبت إليه أن يدلى ببيان عن أعماله وتصرفاته فقال مخاطبا المحكمة « إننى أيها السادة لست رجل أعمال من الطراز الأول ، فإننى أكاد أكون مهندساً من الدرجة الثانية ورساماً صناعياً عاديا أو أقل من العادى ، وعلاوة على ذلك فإننى أعزف على البيانو عزفاً رديئا لقلة درايتى به ، وفى الحقيقة فإننى تاجر اشتغل بمختلف أنواع التجارة Jack of all Frades ومثقل بمختلف العيوب ، ولماذا أكون هكذا ؟ أيها السادة هذا ما ليس لى به علم[1] » .

وفى أواخر أيامه كان « جون روكفلر » يقول لخاصته المقربين « إننى أظن أن التاريخ سيعتبرنى رجل خير » وهو يقصد بذلك أنه قدم إحسانات جمة وقام بأعمال خيرية عديدة دسمة لصالح الطبقات العاملة وعامة الشعب ، ولقد سبقه فى هذا السبيل « كارنجى » ملك الصلب بالولايات المتحدة ويذكر اسمه فى الدليل الأمريكى تحت عنوان الرجل المحسن ، ولكن لاتنسى الإنسانية كفاح الاتفاقات وبطش رجالها بالمتنافسين وطغيان أسعار الترست والكارتيل ، وأنها لم ترحم الطبقات المتوسطة والعاملة ، مما حدا إلى تدخل الدولة تدخلا فعالا لوضع حد لمنافستها غير المشروعة وتقديم العديد منها للمحاكمة ، ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أنه فى أوائل رئاسة « فرانكلين روزفلت » لبضع سنوات قبل الحرب العالمية الثانية وقد رأى حدة الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة وانهيار الأسعار وكساد الزراعة والصناعة فأراد أن ينعش البلاد عن طريق الاقتصاد المسير ، وسن لهذه الغاية طائفة من القوانين والنظم يرمى بها إلى إعادة بناء البلاد اقتصاديا وهى تقوم على أساس تنظيم الأسعار وإعادة التوازن بين رأس المال والعمل ومنح العمال بعض المزايا والضمانات لحمايتهم من البطالة والجوع ، فأثار هذا حفيظة رجال الاتفاقات وحاربوا بشدة قوانين الرئيس ، وبعد كفاح مرير استطاع أحد كبار تجار الطيور يدعى شيختر Schechter[2] أن ينتصر على قوانين تنظيم الصناعة وإنعاش البلاد بحجة أنها تنحو فى ثمانية عشر بند من بنودها ناحية مخالفة للدستور ، واستطاع أن يحصل على حكم من المحكمة العليا

---

(١) انظر « معركة الاتفاقات » لهنرى بيريه ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٣ ، صفحة ٥٥ .

(٢) انظر « معركة الاتفاقات » لهنرى بيريه ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٣ ، صفحة ٥٨ .

بأنها مخالفة لروح الدستور للولايات المتحدة التى تتمسك بحرية التجارة والمعاملات بين الأفراد .

وألد أعداء الاتفاقات هم رجال الطبقات الوسطى والعاملة الذين لا يستطيعون أن يقفوا فى وجه تيارها الجارف وهم متفرقون عزل من أية قوة يمكنهم بواسطتها أن يوقفوا أطماع الاتفاقات عند حد وهذه تقبض على نفوذ مالى وجاه كبير وعلى سلطان سياسى لا حد له ، وهؤلاء يضرعون إلى الدولة أن تقيهم شر المنافسة غير المشروعة وارتفاع أسعار المنتجات التى تبيعها الاتفاقات ومحاربتها لحرية العمل وحرية الإنتاج والصناعة والاتجار ، وترى الدول أيضا فى هذه الاتفاقات خطرا داهما يهدد كيانها بوضعها تحت رحمتها وبتسخيرها الأداء الحكومية بل وعسكر الدولة وجيوشها لصالح بضعة أشخاص على رأسها ، وقد وضح الخطر فى الولايات المتحدة نظرا لاتساع ثراء هذه البلاد ولأنها تحوى عناصر نمو الاتفاقات ، ففى اعتبار كثير من الاقتصاديين تنمو الاتفاقات ويتسع نفوذها فى البلدان ذات الأسواق الواسعة والتى تقيم السياج الجمركى فى وجه المنتجات الأجنبية . وقد قال أحد الخبراء فى هذا الصدد هناك « إن أساس كافة الاتفاقات Trusts كان دائما قانون الحماية الجمركية » ، وتفسير ذلك أن قانون الحماية الجمركية يترك المجال فسيحا للمنتجات المحلية تجول وتصول فى السوق دون منافس بل وتفرض أسعارها وتجمع الأرباح الطائلة ، وعلاوة على ذلك فضخامة موارد البلاد وثراؤها يساعدان على تضخم الاتفاقات وزيادة عددها ونشاطها فى ميدان الإنتاج والصناعة ، وأخيرا فاتساع رقعة البلاد وتعدد أسواقها ووفرة عدد السكان تساعد على تصريف المنتجات ورواج أعمال الاتفاقات وجمعها الأموال الطائلة من أدنى البلاد إلى أقصاها[1] .

محاربة الاتفاقات : قد تتنازع الاتفاقات شركات عدة وصناعات مختلفة ولكن يتعذر حصر هذا النزاع وإدراك مداه ، إذ رغم ابتلاع جبهة من الجبهات العديد من الشركات والصناعات تظل هذه حافظة كيانها ودستورها ، ورغم اندماجها فى اتفاقات معينة تظل مشروعاتها قائمة والمؤسسات حافظة لاسمها ولنظام إدارتها الداخلية ، ونجد فى النهاية على رأس طائفة كبيرة من المؤسسات الضخمة عدداً محدوداً من رجال الأعمال يوجهون هذه المؤسسات المختلفة الصفات والأعمال توجيها يتفق مع مصلحة الاتفاقات ومصلحتهم ، ففى فرنسا مثلا هناك الشركة المالية الكهربائية La Société Financière Eléctrique فرئيس مجلس إدارتها يرأس أيضا مؤسسة التسليف الكهربائى وهو نائب

(١) انظر « خلاصة الاقتصاد السياسى » لأنتونللى ، جزء واحد ، موبليه ١٩٤٥ ، صفحة ٣٢٩ .

رئيس اتحاد صناعة الكهرباء ومدير الاتحاد المالى للصناعات الكهربائية وكذا لشركة الستوم Alsthom ولتومسون هوستون Thomson Houston وللشركة المركزية لصناعات الكهرباء ولشركة النشاط الكهربائى لمنطقة شاطئ البر الأبيض المتوسط ولشركة القوى الكهربائية لمنطقة التروبير La Truyère ومجموع هذه الشركات يمثل رأس مال قدره ١٨٠ر٩ مليون فرنك للأسهم و ٨٧٥ مليون فرنك للسندات ، أما نائب رئيس الشركة المذكورة فهو يشغل تسع وظائف أخرى بشركات كهربائية بصفته عضواً بمجالس إدارتها ، وقس على هذا سائر الشركات الكبرى الأخرى ، مثال ذلك أن ثلاثة عشر عضوا بمجلس إدارة الشركة الكهربائية العامة La Compagnie Generale d'Electricité فى فرنسا أيضا يشغلون مائة وعشرين مركزا بصفتهم أعضاء بمجلس الإدارة منها خمسة وأربعين فى شركات الكهرباء وثلاثة وعشرين فى البنوك وأن خمسة عشرا عضوا بمجلس إدارة اتحاد الكهرباء يشغلون مائة وستة وخمسين مركزا بصفتهم أعضاء بمجلس الإدارة منها تسعة وسبعون فى شركات الكهرباء ، وأن عشرة أعضاء فى الشركة المركزية لصناعات الكهرباء يشغلون خمسة وتسعين مركزا فى شركات أخرى منها ستة وثلاثون فى شركات كهربائية تسعة عشر فى بنوك ، والخلاصة ففى فرنسا خمسة وسبعون رجلا من رجال الأعمال يشغلون ٧٢٢ مركزا بصفتهم أعضاء مجلس إدارة ومن هؤلاء الخمسة وسبعين خمسون يشغلون ٥٧٢ مركزا لهم وحدهم باعتبارهم أعضاء بمجلس الإدارة موزعة عليهم بين شركات الكهرباء والبنوك وشركات السكك الحديدية وشركات التأمين وأعمال التعدين والصلب والصهر وغير ذلك من الشركات الصناعية والتجارية الهامة .

وما يقال عن فرنسا يقال أضعافه فيما يختص بالولايات المتحدة ، فإن لجنة التحقيق هناك التى تألفت قبل الحرب العالمية الأولى لتبحث فى مساوىء الاحتكارات «والترست والكارتل» ولتضع حداً لجشعها قد وجدت أن كلا من الماليين پربون Perpont ومورجان Morgan وروكفلر Rockfeller يبسطون رقابتهم فى سنة ١٩١١ مع هيئة مساعدة مكونة من ٣٢٠ رجلا من رجال المال والأعمال موزعين على مختلف مجالس إدارة الشركات هناك على رؤوس أموال مجموعها ٦٧٥ر٣٢٨ر٦٨٦ر٢٤ دولاراً ، وهذه المبالغ بدورها موزعة كالآتى :

المؤسسات	المبالغ بالدولارات
مشروعات صناعية مختلفة ومؤسساتها	١٥ر٧٣٦ر٨٥٣ر٨١٥
صفة الخدمات العامة السكك الحديدية	١ر٧٢٥ر٠٠٠ر٠٠٠

المؤسسات	المبالغ بالدولارات
مؤسسات مالية	٤ر٥٠٠ر٩١١ر٩٣٠
المناجم والبترول	١ر٥٠٠ر٩٤٩ر٩٣٠
مؤسسات مختلفة	١ر٣٢٢ر٦١٥ر٠٠٠ (١)

وبديهى والحالة هذه أن يختل التوازن الاقتصادى كلما زاد نشاط الاتفاقات وعمدت إلى التدخل فى الحياة السياسية للبلاد لتسيّرها وفق صالحها الاقتصادى ، وربما كان الكفاح ضد الاتفاقات فى الولايات المتحدة نظراً لاتساع نفوذها هناك أظهر منه فى غيرها من البلدان وهو يستوقف النظر تبعاً لشدة مهاجمة الدولة له مستندة على المنافسة غير المشروعة ثم لتراخيها مستندة على الحرية الاقتصادية وهكذا تبعاً لسياسة رؤساء الجمهورية الذين يتعاقبون على الحكم هناك ، وفى عهد الرئيس تيودور روزفلت فى أوائل القرن الحالى تبعا لتضجر الجمهور وأنه ضاق ذرعا بأطماعها وتبعا لضغط الرأى العام قدم للمحاكمة فى بحر سبع سنوات ونصف ٤٤ « ترست » وفى عهد الرئيس تافت قدم ٩٠ « ترست » وفى عهد الرئيس ولسن قدم ٩٩ « ترست » وفى عهد الرئيس هاردنج قدم ٥٠ « ترست » وفى عهد الرئيس كولج وكان عهده عهد رخاء وأطلق عليه رئيس الرخاء وحياة الدعة قدم ٨٣ « ترست » ، وكانت النتائج لا بأس بها فقد خشيت الاتفاقات قوة الدولة وسلطانها وسهرها على راحة الجمهور ومحافظتها على التوازن الاقتصادى ومراعاتها وجوب سير المنافسة فى طريق قويم حتى لا تصرع المؤسسات المتوسطة والصغيرة المنافسة غير المشروعة على حد قول المشرع الأمريكى unfair methods of competition ، وأن الدعاية التى قامت بها الديموقراطية فى الحرب العالمية الثانية وهى وجوب وضع حد لظلم الإنسان لأخيه الإنسان عن طريق تسخيره واستغلاله اقتصاديا وتركه فى حالة من البؤس والعاقة لا يملك شروى نقير ووجوب استثمار موارد العالم استثماراً عادلاً يعود على مختلف الشعوب بالخير العميم ووجوب القضاء على الاستعمار وتسخير شعوب الشرق الصالح كبريات المؤسسات الصناعية فى الغرب ووجوب تنظيم توزيع المواد الأولية والمنتجات توزيعاً عادلاً والقضاء على الفاقة والخوف والبطالة وغير ذلك من الوعود الخلابة — كل هذه العوامل فتقت الأرهان مع ما قاساه العالم من ضروب الحرمان والفقر تبعاً لتسلط كبريات الاتفاقات الدولية على مختلف موارد الأرض وثرواتها

---

(١) انظر « خلاصة الاقتصاد السياسى » لأنتونللى ، جزء وحد — مونبلية سنة ١٩٤٠ ، من صفحة ٣٣٢ إلى ٣٣٣ .

أدت إلى الوقوف بالمرصاد للاتفاقات وحصر حركاتها وسكناتها ومختلف عيوبها وأخطارها ، ولقد أرخت الولايات المتحدة وغيرها لهذه الاتفاقات العنان مؤقتاً ، أثناء قيام الحرب العالمية الثانية وهى تمثل الرأسمالية الصناعية الضخمة وتقبض على أعنة المال و لأعمال والصناعات الثقيلة الهامة لأغراض الحرب وذلك حتى يمكنها أن تنتج أقصى ما يمكن إنتاجه لكسب المعركة ، فبدون تهادن الرئيس روزفلت مع مستخرجى البترول ومنتجى الصلب وصانعى السيارات والطائرات والمدافع ما كان يستطيع أن يهزم النازية ، ولقد ذهب التهاون إلى حد تأجيل القضايا التى سبق أن رفعها المشرع الأمريكى على بعض الاتفاقات هناك وكانت ترمى إلى احتكار إنتاج وتجارة الصبغات فى العالم ، وكان التأجيل بناء على طلب وزيرى الحربية والبحرية فى سنة ١٩٤٢ وذلك حتى تستطيع هذه الاتفاقات لاضطلاع بأعباء الإنتاج الحربى بنفس مطمئنه[1]، ولكن ألا يمكن التساؤل بأن هذا النفوذ الجديد الذى خلعته على الاتفاقات الحرب العالمية الثانية له أخطاره ، فهو يضع فى يدها قوة سياسية واقتصادية لم تك لها فى الماضى وإن هذه الاتفاقات تتجدد معدات إنتاجها وتدعم نظمها من الناحيتين الإدارية والفنية وتمتد أجنحتها فى مختلف أنحاء العالم ويتسع سلطانها الاقتصادى وقد يكون لها الكلمة الحاسمة فى عالم الغد وفى حرب عالمية ثالثة أو فى سلام طويل وفق مصلحة أعضائها وكبار مساهميها .

التشريع للحد من بطش الاتفاقات : أن خطر الاتفاقات فى الولايات المتحدة أشد منه فى غيرها وذلك نظر لحالتها الخاصة الناجمة عن دستورها ونظامها السياسى فهما يقيمان العقبات الشديدة فى وجه أى عمل جدى ومجدى وواحد فى وجه الاتفاقات وفى مقدمتها « الترست » ، وهذا ماحدا برجال الاقتصاد والتشريع فى مختلف ولايات الجمهورية الكبرى للعالم الجديد أن يبذلوا منتهى جهدهم لوضع سياسة دقيقة صارمة توقف الاتفاقات عند حدها وتمنع طغيانها وتعسفها بالحقوق ، وقد اقتدى المشرع الأوروبى بمشرعى الولايات المتحدة فى هذا الصدد ، ولا يخلو تشريع فى القارة اليوم من حماية الادخار ووقاية المشروعات المتوسطة والصغيرة من المنافسة غير المشروعة .

وقد اقترح فى صدد التشريع لتنظيم أعمال الترست بالولايات المتحدة فى أواخر القرن الماضى وسائل عدة أهمها : —

---

(١) انظر « معركة الاتفاقات » لهنرى بيريه ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٣ ، صفحة ٥٢ .

١ — أن توضع الاتفاقات تحت إشراف نظام صارم يراقب أعمالها وإدارتها على نسق رقابة الدولة للسكك الحديدية هناك بناء على القانون الصادر بتاريخ سنة ١٨٨٧ بالحد من عبثها بمصالح الجمهور ورفع تعريفتها إلا بإذن الدولة ووضع حد للمنافسة بينها .

٢ — اشتراط نشر ميزانيات مختلف الشركات الداخلة فى الاتفاقات فى نفس الوقت الذى يتكون فيه الاتفاق ، وهذا الإجراء لا يختلف عن مثيله فيما يختص بمختلف الشركات ووجوب نشر كل ما يتناول تأسيسها أو تعديلها وميزانيتها طبقاً للقانون الإنكليزى الصادر فى ٨ أغسطس سنة ١٩٠٠ والقانون الألمانى الصادر فى سنة ١٨٩٦ والذى يحتم نشر شتى البيانات الهامة الخاصة بالشركات بمجرد قيدها وغير ذلك من القوانين القائمة بالقارة الأورونية كالقانون الفرنسى والبلجيكى والسويسرى .

٣ — تحديد مسئولية مؤسسى الشركات والاتفاقات تجاه جموع المساهمين .

٤ — تنظيم قواعد عملية صارمة ووضع قوانين دقيقة تتناول مكافحة المنافسة غير المشروعة التى تتسلح بها هذه الاتفاقات وتحارب بها سائر المشروعات وكذلك جمهور المستهلكين.

غير أنه عيب على هذه المقترحات أنها مهما بلغت من الدقة والشدة فهى لا تلمس بيت الداء وهى لن تصل إلا إلى نتائج ضئيلة ، وذلك لأنها لن تصيب الاتفاقات فى قواها الجارفة ونشاطها الذى تطغى به على الغير وسلطان أربابها والقائمين بإدارتها ومواردهم المالية الواسعة التى يسخرونها فى إخضاع خصومهم أو من يزعمون أنهم لا يسيرون وفق هواهم لسلطانهم .

وقد رأى بعض المفكرين الألمان أن من أهم وسائل الحد من تعسف الاتفاقات عندهم هو وجوب اشتراك الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى هذه النظم المالية والتجارية ، وفى حالة مساهمة الدولة من الناحية الاقتصادية فيها يمكنها أن تقبض على أعنتها وتسيرها وفق الصالح العام وبذا تحمى الجمهور وصغار المساهمين ، وقد قامت محاولات عدة فى بلدان مختلفة لتحقيق هذه الغاية ، وقد اشترت الدولة فى « الرين » أسهماً كافية لنقابة الفحم «الرينو وستفاليه» Le Syndicat Rhéno Westphalien de la Houille وهى اتفاق « كارتل» قريب من «الترست» منتشر هناك حتى تستطيع الاشراف على أعمالها ، ولقد راقت لفرنسا هذه السياسة وكان لها أثرها فقامت الدولة هناك بمحاولات وذلك بإنشائها شركات مساهمة مختلطة مثال ذلك الشركة الأهلية للرون La Société Nationale du Rhône ولكنها لم تأت بثمرة تذكر .

وسرعان ما تدخل شارع الدولة الاتحادية بقوانين عامة تسرى على مختلف الولايات المتحدة للحد من سلطان الاتفاقات وفى مقدمتها قانون ٢ يولية سنة ١٨٩٠ وبمقتضاه : يعتبر

غير مشروع ومحظور أى عمل أو عقد أو اتفاق فى صورة «الترست» أو أى صورة أخرى للتآمر على الحد من حرية التجارة بين الولايات المختلفة أو بينها وبين الشعوب الأجنبية .

ولكن لم تعدم «الترست» الوسائل للتهرب من تطبيق القانون ، وكانت الطريقة بسيطة وهى اندماج المشروعات المختلفة اندماجا كليا وتحويل شتى الشركات إلى شركة واحدة ذات صفة قانونية واحدة لتصبح شركة ليس إلا ، فلا يمكن الاحتجاج بأنها اتفاق أو ما يشبهه لمحاربة حرية التجارة .

وقدمت شتى الاحتكارات التعسفية إلى المحكمة العليا لفحصها ، وكانت المحكمة تأخذ تارة بوجهة النظر القائمة على فكرة المنافسة غير المشروعة وتأمر بحلها وأخرى تكتفى بمطالبة أعضاء الاتفاق بتعديل العقد ووضع أسس جديدة للاتفاق ، ففى سنة ١٩٠٦ قدمت الحكومة الاتحادية شركة «استاندر أويل» Standard Oil Company وسبع من الشركات الرئيسية التى تسير فى ركابها للمحاكمة بتهمة « أنها عقدت اتفاقا ومؤامرة للحد من حرية التجارة بين مختلف الولايات وهى ترمى كذلك إلى احتكار تجارة البترول » ، وانتهى الأمر بحل الاتفاق واستأنف الاتفاق الحكم أمام المحكمة العليا التى بدورها صدقت على حكم الحل ، ولكن هذه المحكمة ذاتها فيما يختص بقضية «اتفاق الدخان» قررت مبدأ جديداً فبدلا من الحكم بحله حكمت بالتأجيل حتى يتفق أعضاء الاتفاق على صياغته فى قالب جديد من شأنه « أن يصبح اتفاقا آخر يتمشى مع الروح التشريعية للقانون وألا يشتمل على ما يشتم منه مخالفته للقانون »

وعلاوة على أن هذا التشريع الأساسى كان عاماً ومطاطاً فقد بدأ يستخدم لمحاربة اتفاقات العمل والعمال بحجة مخالفة ذلك لحرية التجارة وذلك بدلا من الاكتفاء بمحاربة اتفاقات الصناعة كما أراد الشارع ، وبعد حملة شديدة من الرأى العام ضد ضعف التشريع القائم عدل فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ بطريقة استبعد بواسطتها ما يتناول حرية العمل وشئون العمال وصار أكثر انسجاماً مع تطور الحياة الصناعية وأدق من التشريع السابق ، وبناء عليه حكمت المحكمة العليا فى ٩ يونيه سنة ١٩٢٥ بأن الإضراب حتى فى حالة استعمال وسائل العنف فى تنفيذه لا يقع تحت طائلة القوانين الصادرة لتنظيم شئون الاتفاقات « والترست » .

وجاء قانون ١٠ أبريل سنة ١٩١٧ يخرج من حظيرة تطبيق القانون جميعات التصدير ، بشرط ألا تعمل على تضييق نطاق المنافسة أو رفع الأسعار بالأسواق الداخلية بالولايات المتحدة أو تضييق نطاق المنافسة بين المقاولين الأمريكيين فى الخارج .

وقد حذا الشارع الأوروبى حذو الشارع الأمريكى فنظم الاتفاقات المنتشرة فى أوروبا

وهى «الكارتل» وفرض الرقابة الدقيقة عليها ، وأنشأ الشارع الألمانى بقانون ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ محكمة «الكارتل» اختصاصها وضع حد لعبث هذه الاتفاقات وتعسفها بالحقوق مع تنظيم سيرها بما تقتضيه المصلحة العامة ، وهذه المحكمة محكمة استثنائية اختصاصاتها واسعة ومكونة من قضاة خمس ، ولها حق الأمر بحل «الكارتل» إذا اقتضى الأمر حله وكان الاتفاق ضاراً بالصالح العام والرخاء القومى ، وفى هذه الحالة يمكنها أما أن تحكم بالغاء العقد واعتباره كأن لم يكن أو تكلف المتعاقدين بأن ينسحب كل منهم على حدة من التعاقد ، وللمحكمة كذلك حق الإشراف على النظام الداخلى للكارتل وعلى ذلك فلها أن تصرح لأحد الأعضاء بالانسحاب من الاتفاق وذلك بالغاء تعاقده ، وقد تدخلت محكمة الاتفاقات فى ألمانيا من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٢٧ فى نحو ٤ر١٧١ حالة ، غير أنه يعاب عليها أنها تدخلت فى فض المشكلات الداخلية القائمة فى « الكارتل » وذلك لتدعيم بنيانها أكثر من تدخلها فى مكافحة اعتدائها على القانون وتعدى حدود واجباتها وسلطاتها .

أما فى فرنسا فقد عدل الشارع المواد ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ من القانون الجنائى بقانون ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ، وذلك بفرضه العقوبة على من يحاول وحده أو بالاتفاق مع الغير أى على أساس نظام « الترست أو الكارتل » أو يعمل على رفع الأسعار فى السوق للحصول على أرباح كان لا يمكنه الحصول عليها بناء على القانون الطبيعى للعرض والطلب ، وبذا جعل الشارع بالتعديل الجديد العقوبة تقع على رأس الذى يحاول التلاعب فى الأسعار أو يتلاعب فيها فعلا ليصل لغايته غير المشروعة فى رفعها ، وكان الشارع قبلا يقصر العقوبة على من يعمل فعلا على رفع الأسعار ، وكذلك فرض الشارع العقوبة على الفرد وجعل الجريمة قائمة سواء كان مرتكبها شخص أو مؤسسة واحدة أو عدة أشخاص ومؤسسات وكان قبل التعديل يقصرها على عدة أشخاص أو مؤسسات ، وحتم الشارع لجسم الجريمة ولوقوعها أن يثبت حصول عملية من العمليات فى السوق من مقتضاها أن تؤدى إلى رفع الأسعار رفعاً مصطنعا[1] .

---

(١) انظر « خلاصة الاقتصاد السياسى » لأنتونللى ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥ من صفحة ٣٣٣ إلى ٣٤٧

وانظر أيضاً « المبادىء الاقتصادية والتطبيق الحديث » تأليف موسى ودونان ، جزء واحد ، بوستون ١٩٤٤ من صفحة ٧١١ إلى ٧٤٤

"Ecanomic Principles and Modern Practice" by Mussey and Donnan 1-vol, Boston 1944

الباب الحادى عشر

البورصات

١ — نشأة البورصات : الأسواق التجارية — تطور الأسواق إلى نظام البورصات .

٢ — أنواع البورصات : نظام سيرها — بورصات البضائع — بورصات الأوراق المالية — البورصات المحلية والأهلية والدولية .

٣ — تكوين البورصات وعملياتها : تكوين البورصات — عمليات وفاؤها فورا وأخرى لأجل — عمليات محددة وأخرى أساسها جعل — عمليات أساسها المرابحة وأخرى أساسها الوضيعة — عمليات المراجحة .

٤ — البورصات فى مصر : نشأة البورصات فى مصر — التشريع الأساسى للبورصات — البورصات فى مصر أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية .

تمهيد

من الأهمية بمكان الإلمام إجمالا بالفكرة العامة للبورصات وبمغزى وجودها وبهدفها ، فهى الخطوة الثانيـة لقيام الأسواق ونشاطها ، وأعمالها أدق وأحكم وأكثر اتساعا من الأعمال التى يبرمها الناس فى الأسواق بحكم قانون العرض والطلب ، وكلما زاد نشاط الإنسان الاقتصادى وتعددت مطالبه اتضحت شدة حاجته إلى البورصات ليتبادل الحاجات على أساس منظم وقواعد سليمة تضمن للتجارة رواجها وللتبادل صفاؤه والمعاملات انتظامها وجلاؤها ، وفى عالمنا الاقتصادى المعقد اليوم تتعدد البورصات وتكثر وتتنوع عملياتها ، وتفرض الدولة رقابتها الدقيقة عليها لضمان سلامة المعاملات ومصالح جمهور المتعاملين حتى لا يتكرر خـداع العصور الوسطى ومغالطاته ، يوم كان هم التاجر فى الأسواق الموسمية الدولية أن يسلم للمشترى سلما تختلف عما قدمه من عينات وقد اعتمد على صعوبة وسائل النقل وأن السوق لا تنصب إلا خلال مدد محدودة متباعدة ، فكان يطلعه على عينات جيدة ثم يحاول مغالطته بأن يدس بين السلع أنواعا منحطة رديئة بنفس السعر المتفق عليه ، ويوم كان هم المشترى وغاية أمانيه أن ينقد البائع قطعاً من العملات ظاهرها جيد يكسوها المعدن النفيس ولـكن قلبها مفرغ

من الذهب أو الفضة ومحشو بالقصدير ليزيد وزنها وينش بواسطتها البائع .

وفى بحثنا هذا نحاول شرح تطور نظام الأسواق إلى نشأة البورصات وتعددها ، ونبين أنواعها واختصاص كل منها ونقارن بين البورصات المحلية والبورصات الدوليه وأثر الأخيرة فى أسعار السلع فى العالم ، كما نذكر عمليات البورصات وأنواعها ومزايا كل ، وأخيرا نذكر تاريخ البورصات فى مصر وتطورها ونظامها الحالى وعملياتها وموقفها أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها .

الفصل الأول

نشأة البورصات

الأسواق التجارية — تطور الأسواق إلى نظام البورصات — البورصات الحديثة القائمة اليوم

الأسواق التجارية : هناك سوق تجارية كلما قام احتكاك بين الناس مصدره العرض والطلب لتبادل سلعة معينة ، ويلاحظ أن هذا الاحتكاك لا يتطلب دائما حضور ذوى الشأن من الراغبين فى السلعة أو عارضيها ، فالإنسان المتمدين الذى لا تفتر له رغبات هو دائما فى حاجة إلى الاتصال الاجتماعى والتعامل مع الغير فى سبيل توفير مطالبه ، وقديما كانت حاجاته تحقق ومطالبه تجاب ومعاملاته تتم فى حدود المدن والريف فى سوق صغيرة محدودة السلع يقبل عليها سكان القرى المجاورة ليتبادلوا مع أهل المدن الحاصلات ، فكان الريفى يعطى حبوبه وخضرواته وطيوره وأغنامه الخ فى نظير حصوله على مواد الترف والأثاث والمنسوجات الفاخرة والعطور والمصوغات وشتى المصنوعات بل والخدمات التى يتعذر أن يجدها فى الريف ، وكثيرا ما كانت تعقد الصفقات فى ملتقى طرق المواصلات الهامة وفى جهات الحج ، وبتكرار التبادل فى هذه الجهات اتخذت صفة الأسواق وصارت تنصب فيها الموالد فى أوقات معينة من السنة وذلك برعاية وحماية الملوك والأمراء ، وترتب على ذلك رواج التجارة وعقدت فى الأسواق منصات التحكيم والقضاء كما تمت فيها الاحتفالات الدينية ، وقد اشتهرت فى أوروبا أسواق عدة من القرن الثانى عشر إلى القرن الرابع عشر مثل الأسواق والموالد التى كانت تنصب فى «شامبانيا» وكان كل منها يستغرق ستة أسابيع ويتتابع عقدها طول العام ، وقد حولت طبيعة السوق من سوق مؤقتة إلى سوق شبه دائمة تتمتع بالإعفاء من الضرائب

وحرية المرور وشتى المزايا الأخرى ، وتحت ضغط المصالح وتطور الحياة الاقتصادية نشأت نظم جديدة للتبادل والعملات وأعمال البنوك وخصم الأوراق التجارية وتتابعت الأسواق فنشأت أسواق « الفلاندر » وأسواق « نجنى نوفجرود » Nijni Novgorod [1] وغيرها .

تطور الاسواق الى نظام البورصات : وتطورت الأسواق واتخذت شكلها الحالى تبعا لتقدم المدنية ولانتشار التعامل ولرواج الحركة التجارية فى أوربا وكذا بينها وبين بلدان ماوراء البحار ، وصارت الأسواق التى نشأت فى أعقابها البورصات الحالية كما يأتى :

١ — الأسواق المحلية : وتنصب فى جهات معينة بالريف أو المدن لتبادل السلع المحلية أو القريبة من مناطق الأسواق ، وأمثلتها عديدة فهناك أسواق « الهال المركزية » بباريس Les Halles Centrales ويديرها وكلاء يعينهم مدير مقاطعة السين وهم يشرفون على الأسواق بصفة رسمية ، كما يقعد بجوار هذه الأسواق أخرى حرة تخضع لمجرد الرقابة الصحية وهناك سوق « الفيليت » La Villette حيث يباشر فيها مأمورون رسميون بيع الماشية واللحوم

٢ — « الموالد » foires : وهى أسواق على نسق واسع إما محلية أو أهلية أو دولية ، والحديثة منها على نوعين ، فهناك نوع على نسق سوق « ليبزج » Leipyig ونشأ فى أواخر القرن التاسع عشر ، ولا تقبل فيه إلا منتجات معينة وتتم عمليات التبادل فيه بين المنتجين وتجار الجملة والقطاعى ، وهناك نوع على نسق سوق ليون ونشأ فى سنة ١٩١٦ ، ويمكن عرض كافة المنتجات فى أروقته وتتم عمليات التبادل هناك بين المنتجين وتجار الجملة فقط

وقد نظمت فرنسا بقانون ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ نصب أسواق « الموالد » ، ورسمت بموجبه الطريقة التى تتبع للحصول على تصريح بها ، وحددت عددها سنويا وجعلتها لاتتجاوز أثنين دولية وثلاثة أهلية .

٣ — بورصة التجارة La Bourse de Commerce : وهى مركز لمعاملات منظمة حيث تشترى وتباع فيها أشياء ليست مودعة فى جهة التعامل هذه بل تظل مودعة فى مخازنها العامة ، وتدل على البضاعة أوراق يطلق عليها «أوراق الطريق» filiere ، وعلى ذلك يشترط فيها أن تكون بصيغة معينة وأن تدل على البضاعة بطريقة معروفة لدى المتعاملين كأن تذكر الصنف باسمة المتعارف به أو رقمه إذا كان الصنف على مراتب مختلفة ، وكأن تنص إذا كانت البضاعة بناً « بن سانتوس رقم ٤ » Café Santos No. 4 أو سكراً « سكر أبيض رقم ٣ » وهكذا . . .

---

(١) انظر « خلاصة الاقتصاد السياسى » لبودان ، الجزء الثانى ، باريس ١٩٤٦ ، صفحة ٢٣

وتعد البورصة خير مكان يمثل فيه قانون العرض والطلب دوره فى أفضل وأنسب الظروف ، فالسوق كما يقولون « صافية واضحة » transparent وكافة المعاملات تتم على المكشوف وتقيد الأسعار أولاً بأول وتعلن بلا اعتبار لأى شخص مهما كان .

ويلاحظ أن بورصات التجارة تتعطل أعمالها أثناء الحرب تبعا لشح المنتجات وتعذر ضمان استيرادها أو تصديرها وتوفير الكميات المطلوبة منها ، وكذا تبعاً لفرض الدولة الرقابة على المعاملات وتحديد كميات الاستهلاك ، وقد تعطلت بورصات البضائع وغيرها فى فرنسا وفى سائر البلدان التى اكتوت بنيران الحرب العالمية الثانية طوال سنوات الحرب ، وكان تعطيل عمليات التبادل فى البورصات لأجل وكذا المعاملات الخاصة بالبضائع المحددة كميات استهلاكها فى فرنسا ابتداءاً من سنة ١٩٤٠ .

٤ — السوق الدولية الكبرى : هناك إلى جانب الأسواق المحلية والأهلية التى سبق ذكرها أسواق دولية كبيرة تمتاز عن الأولى باتساع نطاق معاملاتها وضخامة عملياتها وكثرتها مع دقة نظامها ، وتعتبر لندن المثل الهام لهذه السوق لاسيما فى تجارة الشاى ، وكان تقدير الثمن يقوم به خبراء مختصون يتذوقون الصنف ويحددون ثمنه الأساسى ، ثم تحرر كشوف بالكميات والأسعار وتوزع على الراغبين وتعقد جلسات للمزاد العلنى فى أيام معينة تختلف باختلاف الأنواع المعروضة للبيع (شاى سيلان أو جاوه أو الصين . . .) ، وما يقال فى سوق الشاى يمكن أن يقال عن لندن أيضا فى سوق الكاوتشوك وقد كانت مزودة بمخازن فسيحة لتخزن البضاعة وبنظام دقيق للمعاملات المالية وأعمال البنوك وبلجنة الخبراء والمختصين وبنظام المراجحة ، ويمكن أن يقال أيضا عن لندن فيما يختص بسوق الصوف وقد كانت تتم الصفقات بموجب جلسات للمزاد العلنى من واقع « كاتلوجات » وبيانات توزع على من يهمهم الأمر[1] .

٥ — أسواق الأوراق المالية : لم تظهر أسواق الأوراق المالية إلا منذ نشاط أعمال الشركات وانتشار الصناعات الحديثة ورجحان كفة الملكية المنقولة على العقارات حتى أصبحت تتمثل الملايين فى عدة أكداس من الأوراق يمكن جمعها فى جعبة صغيرة ، وهى ثمينة باعتبار أنها تمثل نوعا من أنواع استثمار الثروة اليوم كاستغلال منجم أو بئر من آبار البترول أو تكريره أو صناعة من الصناعات العديدة المتشعبة من إنتاج الآلات الضخمة إلى عمل الإبرة الدقيقة أو الدبوس ، ويمكن تبادل الأوراق المالية فى أسواق معينة للأوراق بدلا من البنوك

(١) انظر « خلاصة الاقتصاد السياسى » لبودان ، الجزء الثانى ، باريس ١٩٤٦ ، صفحة ٢٥

وغالبا ما تكون هذه الأوراق لحاملها ويتم نقل الملكية بالتسليم أو قد تكون باسم مالكها وفى هذه الحالة يقيد اسم المالك الجديد ، وهذا ما حدا إلى نشأة الأسواق الخاصة لمعاملاتها ، بعكس العقارات التى تتطلب نقل ملكيتها إجراءآت طويلة معقدة ، وقد اتسعت الأعمال فى الأسواق عنها فى البنوك فراجت أسواق الأوراق المالية وصارت بورصاتها فى مقدمة البورصات التى تسير الحياة الاقتصادية والإدخار اليوم ، ومن أهم مراكز هذه الأسواق باريس منذ القرن التاسع عشر وقد زادت الأوراق المالية المقيدة فيها من ٥ مليار فرنك سنة ١٨٣٠ إلى ٨٧ مليار فرنك سنة ١٨٩٩ ، وهذا ما حدا بالدولة إلى الاهتمام بها ووضع نظام محكم لسير الأعمال فيها .

وقد تتخذ أسواق الأوراق المالية أهمية خاصة وتصبح أسواقا عالمية تتجه إليها الأنظار للالمام بمدى ما يتمتع به العالم من رخاء أو ما يقاسيه من أزمة حسب أرتفاع أو إنخفاض الأوراق المقيدة فيها واتساع أو انكماش العمليات ، كما يتجه رجال المال إلى هذه الأسواق لشراء الأوراق الهامة ذات الشهرة العالمية وأهم هذه الأسواق هما سوق لندن وسوق نيويورك ، ويعتبران المصفاة الهامة لاتجاهات حركات الإدخار وإنتقال الأموال من جهة إلى أخرى فى العالم

الفصل الثانى

أنواع البورصات

نظام سيرها — تعريفها — بورصات البضائع — بورصات الأوراق المالية — البورصات المحلية — البورصات الدولية

نظام سيرها : حلت البورصات اليوم محل الأسواق الدوريه المشار إليها فى عقد الصفقات التجارية وتبادل السلع وتحديد أسعار أهم المواد الأولية والأوراق المالية ، وشجع على رواجها إمكان توحيد الأسعار وسرعة نقل الحاجات تبعاً لسهولة المواصلات وسرعتها ورخصها مع انتشار استعمال التليفون واللاسلكى والراديو فى الأعمال التجارية والاستفسار عن الأسعار وإعلانها .

ويجتمع فى البورصات الوسطاء والتجار ويتبادلون الحاجات وفق عيناتها أو أوصافها

المعروفة وصفاتها التجارية ، وقد تتبادل السلعة مراراً فى يوم واحد دون ضرورة تسليمها فعلا ، كما أن عملياتها تطورت اليوم واتخذت صبغة المضاربة فالتاجر أصبح وقد كان يعقد الصفقة بحسب السعر الحالى لأجل حتى يتلافى ارتفاع الأسعار مستقبلا ويطمئن إلى حصوله على ضالته كى يواصل أعماله يبرمها لكى يحقق ربحا سريعا على أساس المضاربة والمغامرة ، فهو والحالة هذه يحاول بمجرد صعود السعر أن يتخلص من التعاقد فيلقيه على غيره ، أما إذا نزل السعر فقد يحتفظ بعقده مع تغطية الخسارة على أمل ارتفاع السعر مستقبلا وتعويض ماخسره بل وتحقيق الربح ؛ ولا تشترى السلع وتباع لأجل دون إحضارها وجمعها فحسب بل قد تتناول الصفقات محاصيل كالقطن قبل ظهورها فى الحقل ، غير أن هناك بعض التشريعات كالقانون الألمانى الصادر[1] فى سنة ١٨٩٦ حرمت المضاربات والبيع لأجل فيما يختص بالحبوب والدقيق .

وأساس عملية البورصة التأمين assurance الذى يضمن المنتج بواسطته تعويض ما قد تحل به من خسارة بناء على تقلبات أسعار المواد الأولية التى يتجر فيها ، فإذا تعاقد أحد غزالى القطن Filateur على صفقة هامة يتطلب انجازها مدة فهو لا يود أن تتأثر خططه المستقبلة باحتمال ارتفاع سعر القطن ؛ ولذا يعقد عن طريق أحد الوسطاء أى السماسرة Courtier بالبورصة صفقة لأجل تتناول شراء كمية معينة من القطن الخام تسلم إليه فى تاريخ محدد وبسعر السوق ساعة التعاقد ، وإذا حل الوفاء فلما يتسلم رجل الصناعة البضاعة إنما قد يؤمّن على ارتفاع السعر ويسلمه السمسار الفرق بين السعر القائم وما نص عليه العقد ، وهكذا يحصل الغزال على التعويض الكافى نظير خسارته أو انكماش مكاسبه تبعاً لارتفاع سعر المادة الخام غذاء صناعته ، أما إذا نزل السعر فيمكنه أن يتخلص من التعاقد بحرفه ونصه وتسلم البضاعة بدفع فرق السعر الذى اتفق عليه بينهما ، وهكذا يستطيع رجل الصناعة بواسطة هذه العملية أن يحمل جزءا من عدم استقرار السوق وخطورتها لتاجر القطن أوخلافه من المواد الخام ، فهى بمثابة الدرع الذى يتلقى الصدمات للمحافظة على الآلة الاقتصادية الحديثة المعقدة ومنع تعطيلها .

وينظم القانون عادة أعمال البورصات ، غير أن هناك بعض البلدان كانجلترا تنظم بورصاتها قواعد يضعها اتحاد الحرف Corporations ، وتختلف نظم البورصات فى بلاد عن أخرى بحكم العرف التجارى والعادات المتبعة فى المعاملات وطبيعة الأهلين وتقاليدهم ولكنها تتشابه

---

(١) انظر « تاريخ أوربا الاقتصادى » لبرنى صفحة ٨٩

فى جوهر عمليات المضاربات وفى تنظيم عمليات السماسرة والوسطاء فى البورصة الذين لا بد منهم لاتمام الصفقات بين المضاربين من تجار ورجال أعمال وأصحاب مصانع وغيرهم ، وهذه القوانين على اختلافها تضع شروط قبول السماسرة وتأديبهم فى البورصة وكيفية تسعير البضائع والأوراق المالية فيها وعقد الصفقات والتصفيات وغير ذلك من قواعد تنظيم البورصة .

تعريف البورصات : البورصات على وجه العموم من الناحية الفنية هى أماكن يجتمع فيها البائعون والمشترون أو وكلاؤهم فى ساعات معينة محددة مقدماً ، ويعقدون فيها صفقاتهم ويتعاملون على البضائع والمحصولات وخلافها أو الأوراق المالية ، ولا توجد بها أداة التعامل بالذات ، وذلك عن طريق إناس مختصين ومحترفين لمهنة الوساطة هذه يضطلعون بعمليات التبادل فى البورصات ويخضعون لنظام خاص ، وقد تؤسس البورصة الدولة بموجب قانون خاص ينظم أعمالها ويشرف عليها إشرافاً مباشراً كما هى الحال فى بورصات الأوراق الفرنسية كما قد تنشأ بتعاون السلطات العامة والتجار كما هى الحال فى بورصات البضائع الفرنسية ، وأخيراً قد تنشأ بناء على جهود جمعيات مهن التبادل والأخذ والعطاء وما شابهها كما هى الحال فى البورصات بانجلترا ، ولهذه الأنواع الثلاثة من البورصات نظمها وقواعدها التى تنسج على منوالها وتقاليدها التى يتحتم على المتعاملين فى حظيرتها اتباعها ، وفى مصر — كما سنرى فيما بعد — نشأت البورصات بحكم الحاجة إليها وعرف التجارة واتفاق التجار على تأسيسها وتوجت الدولة إنشاءها بفرض الرقابة عليها كما عينت مندوبين عنها للاشراف على سير الأعمال بها[1].

بورصات البضائع : Bourse des Marchandises بورصات البضائع هى أقدم نوعى البورصات ؛ فحتى القرن الثامن عشر وبدء الانقلاب الصناعى لم تك للشركات والصناعات والأوراق المالية أهمية تذكر ، ولم يك هناك سوق للأوراق المالية وبالتبعية بورصة للاوراق المالية كما هى الحال اليوم ، وكانت المعاملات الهامة قاصرة على الأرض والعقارات وملحقاتها وما ينتج من بطنها ، وهذا ما جعل الطبيعيين يعزون رواج الانتاج وازدهار الحياة الاقتصادية إلى الزراعة والأرض ومستخرجاتها .

---

(١) انظر « البورصات فى مصر » رسالة للدكتور زكى عبد المتعال ، جزء واحد — باريس سنه ١٩٣٠ ، من صفحه ٣١ إلى ٣٨ .

"Les Bourses en Egypte" par Zaki Abd-El-Motaal 1- vol ' Paris 1930.

وانظر أيضا « خلاصة بيانات مختصرة عن البورصات » لأميل ليفى ، جزء واحد ، القاهرة ١٩٤٥ من صفحة ٢٤ إلى ٢٨

"Précis de Connaissances Boursieres" per Emile Lévy 1- vol ' Le Caire 1945.

وقيل بأن مدينة بروج Bruges وهى على بعد ساعة أو أكثر بقليل من بروكسل عاصمة بلجيكا هى مهد بورصات البضائع بنظامها الحالى اليوم ، فكان ينزل فى خان لأسرة من أسرات كبار السماسرة Courtiers هناك التجار القادمون من فلورنسة ويتصلون بواسطة أصحاب الخان بسائر التجار الذين يسكنون الخان مؤقتاً وذلك لبيع وشراء البضائع وعقد الصفقات ، ولم يحل القرن السادس عشر إلا وقد ذاع استعمال كلمة « بورصة » وانتشر نظامها الذى كان قاصراً على تبادل البضائع فى إيطاليا وفرنسا وبلاد الفلاندر غيرها ، واشتهرت فى ميدان التعامل بورصات البضائع بأمستردام وأنفرس وليون وتولوز وروان وباريس ، ووضعت النظم لفض المنازعات بين المتعاملين تحت قبابها ووسطائهم وعملائهم من رجال البنوك والأعمال .

ويمكن تعريف بورصة البضائع بأنها المكان الذى تحدده الدولة وحدها أو بالاتفاق مع ذوى الشأن والمصلحة أو بناء على العرف والعادة وطبيعة التعامل وفى هذه الحالة تتدخل الدولة بعد إنشاء البورصة فعلا بوقت ما لضمان سلامة وصفاء المعاملات فيها وذلك لتبادل سلعة أو سلع معينة فى أجل معين أو فى بحر معدة معينة من واقع عينات أو أوصاف معروفة بواسطة وسطاء هم حلقة الاتصال بين البائعين والمشترين وأتمام الصفقات نظير عمولة معينة ، وليس بمكان التعامل بضاعة ما كما لا يتم فيها تسلم موضوع التعامل أو قيمة الصفقات .

وتقوم بورصة البضائع بدور تجارى واقتصادى هام فى حياة البلاد الاقتصادية فهى ضرورية للمنتج وللمستهلك ، وهى مركز هام للتجارة لأنها تسهل لذوى المصلحة حصولهم على حاجاتهم فى جو من المنافسة — قد تتوفر فيه عوامل المنافسة الطليقة أكثر من غيره — وتتضح فى صفائه ومرونة معاملاته تأثير قوانين العرض والطلب فى أسعاره التى تظهر سافره ، وهى مركز هام للحياة الاقتصادية ففى ظلها يروج تبادل منتجات الزراعة من حبوب ومواد غذائية وبن وشاى وما شابهها وكذا منتجات الصناعة ولوازمها من المواد خام كالوتشوك والقطن والأصواف ومواد الغزل والنسيج وسائر الحاجات التى يطلبها الصانع أو المستهلك ، وكما أن عامل الزمن له أهميته فى عمليات الائتمان والقروض وما قد تأتى به من ثمرات وكذا فى وفائها وكما أن المسافات ونقل الأشياء ووسائل النقل عوامل هامة فى التجارة ورواجها وكما أن الطبيعة وما تخلعه على الإنسان من محاصيل موسميه ونتاج للأرض من حبوب ومواد أولية وخلافها فكذلك عامل توزيع هذه الأشياء وهو يتفاعل مع سائر العوامل السالف ذكرها له أهميته فى نشاط الحياة الاقتصادية ، وهذا العامل أساسه بورصات البضائع والمخازن العامة التى

تسهل لها مهمتها ، وهذه المخازن القائمة عادة بمنطقتها وبالقرب منها عند ملتقى وسائل النقل أو بجهة إنتاج المحصول أو المكان الملائم لتوزيعه لها أهميتها فى سهولة تسليم البضائع وإجابة الرغبات الحقيقية لسوق العرض والطلب ، ويجرى العمل فى بورصة البضائع بطريقة سهلة واضحة وهى أن الوسطاء يلمون أولا بأول بالكميات الهامة التى ترد إلى المخازن العامة وبمقادير البضائع والمحاصيل المخزونة وكذا بالكميات التى تخرج من هذه المخازن وبأصنافها وتحت أيديهم عينات منها ، وكذلك يلمون بحالة الموسم القادم وبالمقادير المحتمل وصولها قريبا وبدرجتها من الجودة ، وهؤلاء الوسطاء يتصلون بفضل سرعة وسائل النقل وسهولتها بالبورصات المحلية المختلفة وكذلك بالبورصات الأجنبية والدولية فى مختلف أنحاء العالم ليلموا بحالة الأسواق والأسعار وبحاجة المستهلك للبضاعة وبدرجة الأقبال عليها وما يحتمل حصوله وهكذا تتجه البضاعة وفق هذه الشبكة من التحريات والتيارات الاقتصادية إلى الجهات التى تحتاج إليها فتطلبها وتقبل عليها وتغادر الجهات التى تكثر فيها ولا تقبل عليها وتتحدد الأسعار بناء على هذه التحريات والتيارات المستمرة[1] .

بورصات الأوراق المالية : بورصات الأوراق هى أسواق تتجمع فيها الأموال وتنتقل من يد إلى أخرى بسهولة بتأثير عوامل مادية ومعنوية متعددة ، الأولى كنشاط الصناعات وحركة التجارة الداخلية والخارجية وحاجة الاستهلاك فى النهاية والثانية كالثقة المالية والاطمئنان الاقتصادى واستقرار الحالة السياسية ، ويتقابل فى هذه السوق أصحاب رؤوس الأموال والمضاربون ومندوبو الشركات المساهمة وكذلك مندوبو الدول التى تريد أن تصدر قروضا عامة ، وكما سبق أن ذكرنا هذه البورصات حديثة العهد لم تكن معروفة حتى القرن الثامن عشر ، وبدأ يظهر نجمها ويتألق تبعا لإتساع نطاق الصناعات وتكوين الشركات وخاصة المساهمة ، ولقد فكر « لو » «Law» أحد كبار الماليين فى أوائل القرن الثامن عشر وكان اسكتلندى الأصل ضمن ما فكر فيه من المشروعات الجريئة الضخمة أن ينشىء بورصة لتسهيل تصريف أسهم شركة الهند التى أسسها وعدد أسهمها ٦٠٠ر٠٠٠ سهم وضمن أعمالها الاشتغال مع الصين والهند وأفريقيا وأمريكا وتعاطى أعمال البنوك والاضطلاع بسداد الدين العام لفرنسا ، ولكن المشروع كان بالغ الضخامة لايتفق والتفكير الاقتصادى لذلك العصر

---

(١) انظر « البورصات فى مصر » للدكتور زكى عبد المتعال ، باريس سنة ١٩٣٠ — من صفحة ٤٤ إلى ٤٧ .

"Les Bourses En Egypte " par Zaki Abd El-Motaal - Paris 1930.

وسرعان ما أفلس « لو » ومات فى السجن ، ثم بدأت تنشأ منذ منتصف القرن الثامن عشر بورصات الأوراق المالية فى عواصم البلدان الغربية الصناعية ، وكانت من أولى هذه البورصات بورصة الأوراق المالية الفرنسية بباريس التى نشأت بأمر صادر من مجلس الملك فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٧٢٤ ، وأخذت أحوال هذه البورصات تترنح بين المد والجزر حتى القرن التاسع عشر فسارت بخطوات سريعة نحو الرواج وفاقت أهميتها وأعمالها بورصات البضائع ، وأعمالها واسعة وعديدة وتتناول ثروات جسيمة هى التى تجعل من مختلف الحاصلات والمنتجات والمصنوعات أشياء لها قيمتها الاقتصادية التى يعتد بها ، فضلا عن أنها ميزان الإدخار والمحور الذى تدور حوله السياسة المالية للعالم الرأسمالى ، وتشتمل أعمال بورصات الأوراق المالية على تداول أوراق الدين العام للدولة والسندات التى تصدرها على الخزينة ومختلف الأوراق المالية من أسهم وسندات لشتى الشركات المساهمة وكذا مختلف السندات التى تصدرها المجالس البلدية والمحلية ، أما أعمال بورصات البضائع فكما سبق أن بينا تتناول تداول الحاصلات والمنتجات اللازمة لغذاء الناس أو للصناعة من قمح وقطن وشعير وكاوتشوك وصوف الخ ..

وهذه البورصات تتركز فيها العمليات الهامة لرؤوس الأموال الصناعية ، وهى حجر الزاوية فى التطور الإقتصادى للأمة ، والوقوف فى وجه مهمتها يحدث رد فعل فى مختلف ميادين الإنتاج والتجارة ، وكما أن نشاطها أو ركودها يؤثران فى الصناعة وفى سير دولابها وانتظام حركتها فأن أزمات التجارة والصناعة والإنتاج لها أعمق الأثر فى حركة الأوراق المالية وصعودها أو هبوطها ، وتتحرك الأوراق المالية وتسير صعوداً إلى ارتفاع جنونى أو تنزل إلى الحضيض بمجرد وعود وكلمات وارتباطات يوجهها رجال الأعمال أو وكلاؤهم إلى عملائهم ووسطائهم فى البورصات وقد تنتقل من يد إلى أخرى مراراً وتكراراً فى الجلسة الواحدة دون تسليم فعلى أو وفاء فعلى للثمن ، وأصبحت البورصة اليوم هى المجال الرئيسى للاستعلام عن حالة رؤوس الأموال بل أهم رؤوس الأموال وهى الأموال المنقولة ، فالدولة قد تصدر قرضاً معيناً كما قد تتأسس شركة مساهمة أو قد يحرك البنك أوراقه المالية وما يملكه أو ما تحت يده من أسهم وسندات « البورتفوى » Portefeuille والبورصة هى الجهة الأساسية التى يمكن الاستعلام منها عن قوة هذه الأوراق ومتانتها أو ضعفها وهزالها ومقدار الثقة فيها ، وعلاوة على ذلك فالبورصة هى المرآة الساطعة التى تنعكس منها حالة الإدخار ومداه وما يمكن أن يقدمه من خدمات للانتاج والصناعة ، ولقد كان الإنسان قديما إذا أراد استثمار ادخاره يوظفه فى العقارات بشرائها أو بالتسليف عليها مقابل رهنها وإقامة حق ارتهان عليها بما فى

ذلك امتياز الدائن المرتهن وقد يخاطر بادخاره فى صفقات تجارية عبر البحار ولكنه اليوم إذا أراد توظيف أمواله لآجال طويلة يعمد إلى شراء الأسهم والسندات ، وفضلا عن حصوله عادة على الربح المنتظم من هـذا الاستثمار فهو يستطيع حين الحاجه أن يتخلص من أوراقه المالية دون عناء وفى لحظات بطرحها فى السوق .

وبورصة الأوراق المالية فى جهـة ما على اتصال دائم بسائر البورصات المماثلة فى الداخل وفى الخارج وتتأثر كل بحركات الأخرى ، كما تعلو وتنخفض أسعار الأوراق المالية المقيدة فى عدة بورصات بنسب قد تكون متساوية أو متقاربة وفى النهـاية تميل أسعارها إلى التعادل ، وتؤثر عوامل عدة كما سبق أن ذكرنا فى أسعار الأوراق المالية ، فحقيقة أن السوق بفضلها تصبح صافية والمنافسة جلية واضحـة وارتفاع الأسعار وانخفاضها يرجعان إلى الإقبـال على الأوراق أو ركود السوق والإعراض عن الأوراق ، إلاّ أن العامل النفسى له أثر كبير فى نشاط السوق أو اضطرابه وإلقاء المدخرين بأكداس من أوراقهم المـالية للتخلص منها وتحويلها إلى نقود فى ظروف يسود القلق الجو السياسى وينـذر بالحرب أو يهدد الادخار تشريع جديد أو توقع حدوث انقلاب وتغيير فى أوضاع الحياة الاقتصادية والملـكية الخاصة .

البورصات المحلية والأهلية الدولية : يتنـاول نشاط البورصات المحلية Bourses Locales المعاملات الخاصة بناحية معينة فى الدولة ، وكثيرا ما ينحصر عملها فى المنتجات السريعة العطب كالخضروات والفاكهة ، أما البورصات الأهلية Bourses Nationales فيتنـاول نشاطها الدولة إلى حدودها وتؤثر ذبذبة الأسعار أو استقرارها فى المحصولات أو المنتجات التى تتداول فيها ، مثال ذلك بورصات الحبوب والمواد الخام المتوفرة فى البلاد أو المستوردة بكثرة من الخارج وتوزع فى مختلف أنحائها ، وقد تسيطر السوق المحليـة على الأسعار وتمتد معاملاتها إلى خارج منطقتها مثال ذلك « مذابح الڤيليت » Abattoirs de la Vittette فقد سيطرت إلى عهد قريب على سوق اللحوم فى فرنسا برمتها مع أن مركزها واختصاصها باريس ، وكان جزء من المواشى أو اللحوم التى تعدها هذه المذابح تصدر ثانية إلى مختلف مقاطعات فرنسا ويعاد توزيعها على الأسواق وفق حاجاتها ، ووصل نفوذها إلى حد أنها كانت تحدد أسعار اللحوم فى مختلف أنحاء البلاد هناك ، وكذلك الحال فيما يختص بأسواق الأنبذة فى فرنسا فهى متماسكة ومتشابكة ، وهناك صلة وثيقة ومستمرة بين مراكز الإنتاج الهامة فى « الأود والهيرولت » Aude, Herault ومراكز الاستهلاك الرئيسية وخاصة « باريس — برسى » Paris - Bercy .

وأهم أعمال البورصات الدولية Bourses et Marches Mondiaux تتناول المواد الغذائية والحبوب التى لا تتعرض للتلف والمواد الأولية اللازمة للصناعة والمواد نصف المعدة والمصنوعة ، وعلى رأس قائمة المواد الغذائية والحبوب القمح ، ونظراً لأنه محصول رئيسى وكمياته وافرة فتنتجه مختلف قارات الأرض من كندا والأرجنتين إلى جنوب أفريقيا واستراليا ولأن زيادة ونقص المحصول فى بلد ما تؤثران تأثيرا يذكر على كمية المحصول العالمية وأيضا على سعره فى جهة معينة وكذا على سعره بالبورصات الدولية التى تختص فى تبادل هذا المحصول فى نطاق واسع فإن سرعة المواصلات وسهولة نقل القمح برا وفى القنوات وبحرا وتعبئته وتخزينه وتفريغه بالوسائل الحديثة بواسطة الرافعات Elevators ووضعه فى الصوامع الحديثة Silos اخضعت العوامل المحلية والأهلية التى قد تؤثر فى المحصول للعوامل الدولية ولتطور وسائل تبادل المنافع اضحت سوقه فى الظروف العادية شبه مستقرة ، وارتبطت أسواق القمح وبورصاته بعضها ببعض وتبعت جميعا السوق العالمية وصارت منذ أوائل قرننا الحالى حتى الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٣٠ أقل الأسواق تقلباً بين الصعود والهبوط وهناك إلى جانب سوق القمح سوق للشعير وللأرز وللسكر المستخرج من البنجر وكذا للسكر المستخرج من القصب وللبن وسوق المحصول الأخير خاص باستهلاكه إذ أن سوق إنتاجه تكاد تنحصر فى البرازيل ، أما أسواق المواد الأولية وبورصاتها الدولية فمنها الأسواق والبورصات التى تختص فى المحصولات الزراعية اللازمة للصناعة كالقطن والصوف والحرير ومنها المواد الصناعية اللازمة للصناعة مثل الحديد والنحاس والزنك والنيكل والفحم والبترول ويضاف إليها المواد نصف المصنوعة مثل الصلب ، وبصفة عامة فدائرة الأخيرة أضيق من نطاق الأسواق الأولى ، غير أنه لما كان توزيعها على مختلف أصقاع الأرض غير متساو ترتب على ذلك حركة كبيرة دائمة تتناول تصديرها واستيرادها ، كما أن المعادن مثل النحاس والزنك والنيكل تكاد تكون قاصرة على بلدان تعد على الأصابع والأخير لا يوجد إلا فى كندا وكاليدونيا الجديدة ، وإلى حد ما يمكن أن يقال هذا فى إنتاج القطن والحرير والكاوتشوك مثلا فالإنتاج الكبير بكميات وافرة فى دائرة محدودة وأهم مناطق إنتاجه بوفرة الولايات المتحدة وما يقال فى القطن يقال أيضا فى آبار البترول ومناطق استخراجه ، وحتى الخشب الذى يوجد فى جهات عديدة فنظراً لكثرة أنواعه أصبح موضع تبادل دولى هام ، وهكذا ترتب على اشتداد حركة التعامل الخاصة بالمواد الأولية أن اتخذت أسواقها صبغة عالمية ، والأسواق العالمية هذه وبورصاتها قد تتناول أعمال التصدير كما تتناول أعمال الاستيراد ، وفى الحالتين

تملك عناصر التركيز المادى وعناصر التبادل التجارى ، وفى حالة الاستيراد تحكم أسواقها على قوة التوزيع كذلك ، ففى حالة القمح كمحصول للتصدير هناك صوامعه الحديثة وآلاته الرافعة والماصة Silos and elevators كما فى شيكاغو ومونيبيج ، وفى حالة استيراده توجد نفس المعدات كما فى لندن ولفربول وأنفرس وروتردام ، وبجانب المخازن والمعدات فى الحالتين توجد البورصات الضرورية للتعامل ، وما يقال فى الصوف المصدر من استراليا والارجنتين وجنوب أفريقيا يقال فى الصوف المستورد أيضا إلى لندن ولفربول والهافر ، وما يقال فى القطن وبورصاته ببلاد إنتاجه وتصديره بالولايات المتحدة ومصر والهند يقال فيه ببلاد استيراده وتوزيعه بليفربول وبرمن والهافر ، وما يقال فى الحرير وأسواق تصديره بالشرق الأقصى يقال فى أسواق استيراده وتوزيعه بليون وميلانو .

غير أنه يلاحظ أن بعض المنتجات الزهيدة السعر بالنسبة لثقل وزنها كالحديد والمعادن المصهورة والخردة والصلب لا يجرى تبادلها وتداولها بنفس نسبة المواد الأولية الأخرى ، ويتحاشى قدر الإمكان نقلها إلى مسافات بعيدة ، لذا كانت معاملاتها أضيق نطاقا وأقل من معاملات القطن أو الحرير ، وليست لها أسواق دولية كسوق القطن وبورصته بلفربول أو سوق الحرير وبورصته بليون ، ويكتفى بتركيز وتوزيع هذه المعادن الثقيلة الوزن الزهيدة السعر فى نطاق ضيق وفق قانون العرض والطلب وهى لأنهم غير البلدان التى تشتغل بالتعدين.

ونرى قيام السوق الدولية ورواجها ونشأة بورصاتها فيما يختص بالمواد الغذائية والحاصلات والحبوب متى كانت قابلة لنقلها من مكان إلى آخر فى عالمنا الفسيح ومتى كانت الأسواق والبورصات التى يمكن تداولها بواسطتها متصلة بعضها ببعض اتصالا وثيقا وسريعا ، ولقد كان لقانون العرض والطلب الأثر الرئيسى الهام لتحديد الأسعار فى الأسواق والبورصات الدولية ، والمنافسة تبت فى السعر وتحركه فى جو صاف لا تؤثر فيه غير العوامل المناخية التى تقرر مصير المحصول بتحديد نسبته بمقارنته بحالة الاقبال عليه أو الإعراض عنه ، ويضاف إلى هذا العامل فيما يختص بالمواد الأولية اللازمة للصناعة عامل الرواج والنشاط الصناعى أو الكساد والأزمة ، ولكن تبدلت الحالة بعد حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ وبعد السنوات الأولى لرخاء ما بعد هذه الحرب ثم ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية واستحكام حلقاتها واتباع الدول سياسة الحماية الجمركية البالغة ونظم الاستكفاء ، ولم تعد المنافسة وحدها تحدد أسعار القمح مثلا مع ما فرضته الدول من حماية جمركية للوارد منه إليها إلى حد التحريم فى سبيل المحافظة على الأسعار المرتفعة لديها وحتى لا يذهب انهيار الأسعار بجهود زراعه ، وكما يقول البعض لم

تلك هناك زيادة إنتاج ضخمة غير أن الكساد أدى إلى تكدس المنتجات شيئا فشيئا وذلك بامتداد الأزمة والعجز عن حلها سنين طويلة ، والدول من جهتها — وكل كانت تعمل منعزلة عن الأخرى وتحارب سياسة التعاون والتضامن الاقتصادى — كانت تجد فى قطع صلات سوقها بالأسواق الأخرى محتمية بالحواجز الجمركية وفى تحديد أسعار مستقلة عن الأسعار العالمية المماثلة وفى منح إعانات للأنتاج وأخرى للتصدير مما أدى إلى انفصام تماسك الأسعار العالمية وتفككها وأنهيار الأسواق الدولية واضطراب بورصاتها .

وأخيراً يحسن ألا نغفل الإشارة إلى أنواع أخرى من البورصات لها أهميتها وأسواق نشاطها وهى : بورصات شحن البضائع بالسفن البحرية وبورصات التأمين البحرى وبورصات العمل لتوجيه العمال دون وساطة مكاتب الاستخدام إلى الأعمال وموارد الرزق والكسب .

الفصل الثالث

البورصات وتكوينها وعملياتها

تكوين البورصات — عمليات وفاؤها فوراً وأخرى لأجل — عمليات أساسها المراجحة وأخرى أساسها الوضيعة — عمليات المراجحة

تكوين البورصات : يتضح مما بينا أن البورصات تنشأ بحكم حاجة السوق إليها وأنها تخضع لنظام خاص بأشراف الدولة عادة ، وقد ينظم كيانها وحركتها والتعامل فيها التشريع مباشرة بواسطة مندوبين تعينهم الحكومة ، وهى شخص معنوى فتتمتع والحالة هذه بما للشخصية المعنوية personne morale من مزايا كما تتحمل المسئوليات الملقاة على عاتقها بحكم القانون فتقاضى الغير وتقام عليها الدعاوى ويمثلها أمام القضاء رئيس لجنة البورصة ، وتتكون البورصة من الأعضاء وهم على نوعين عندنا فيما يختص ببورصة البضائع الأجلة والأوراق المالية المنتمين إليها adherents والعاملين فى كنفها actifs ، ويشترط القانون وما يصدر من لوائح لتنظيم البورصة قواعد معينة للعضوية وذلك لقصر العمليات على الملمين بالشئون الاقتصادية والتجارية ولمراعاة ألا يباشرها أيضاً إلا من يتمتع بالسمعة الطيبة ومن لم تلوثه أحكام مخلة بشرف المهنة ، وفى بورصة البضائع الأجلة عندنا يجب أن يقدم من يريد الالتحاق بعضوية البورصة الدليل على حيازته لرأس مال قدره ٣٠٫٠٠٠ جنيه على الأقل وأن

يودع ببنك تقبله البورصة تأميناً قدره ٥٠٠ جنيه ، وفى بورصة الأوراق المالية يتعين على الشركة التى تريد الانضمام إلى عضوية البورصة ألا يقل رأس مالها عن ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه وأن تكون مهمتها تعاطى أعمال الأوراق المالية لحساب الغير أما فى حالة البنوك فيجب ألا يقل رأس مال البنك عن ١٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وهذا ما اشترطته لائحتا ديسمبر سنة ١٩٢٧ وديسمبر سنة ١٩٣٣ ، والأعضاء العاملون هم السماسرة ومنهم سماسرة البضائع ببورصة البضائع وسماسرة الأوراق المالية ببورصة الأوراق المالية ويشترط فى قبولهم شروط معينة كما يخضعون لنظام خاص فى عملياتهم وتصرفاتهم وفى تأديبهم ، وإلى جانب هؤلاء الأعضاء هناك أعضاء بورصة البضائع الحاضرة وهى عندنا بورصة مينا البصل ويتكونون من المنتجين والتجار الذين يتعاملون داخل القطر وتجار الصادرات وكذا البنوك ، ومن شأن عضوية البورصة اشتراك الأعضاء فى إدارتها وانتخاب أعضاء لجنة الإشراف عليها وتسيير دولاب أعمالها وطبيعى كذلك حق حضور الجمعية العمومية والاشتراك فى مداولاتها .

وتدير أعمال البورصة عادة الجمعية العمومية وتتكون من جميع أعضائها وتعقد مرة كل سنة أو كلما طرأ ظرف ينص عليه التشريع يتطلب عقدها ، وفى مصر تجتمع مرة سنوياً وكلما رأت لجنة البورصة ضرورة لا نعقادها أو كلما طلب ربع الأعضاء على الأقل أو ثلث الأعضاء فى بورصة البضائع الحاضرة الاجتماع ، ولا تكون مداولاتها صحيحة عندنا إلا إذا حضر نصف الأعضاء على الأقل فى أول اجتماع أو الأعضاء المجتمعون أيا كان عددهم إذا لم يتوفر العدد القانونى فى الاجتماع الأول وتأجل للانعقاد مرة ثانية ، وتختص الجمعية فى بحث السياسة العامة للبورصة وفحص حساب السنة ومناقشته وسائر المقترحات والرغبات الخاصة بالبورصة التى يبديها الأعضاء ، كما يتعين استشارتها فيما يراد إدخاله من تعديل على لائحتها الداخلية ، وتعاون الجمعية العمومية لجنة تسمى لجنة البورصة عندنا de la Bourse Commission ، ويتفرع عن اللجنة عدة لجان لها اختصاصات مختلفه ، ويشترط فى انتخاب أعضاء اللجنة العامة للبورصة عندنا شروط أدب وأحكم من شروط العضوية بالبورصة على وجه العموم ، وإلى جانب اللجنة يوجد مكتب لتصريف شئون البورصة اليومية وتنظيم أعمال اللجنة والخزينة ، وهو مكون من رئيس اللجنة العامة للبورصة ومن عضوين آخرين أحدهما نائب الرئيس والآخر سكرتيراً أو أميناً للصندوق .

أما قبول السماسرة فى بورصاتنا فهو بواسطة لجنة مهمتها الفصل فى الطلبات المقدمة منهم ، ويمكن استئناف قراراتها أمام المحكمة التجارية المختلطة منعقدة بغرفة مشورتها

ويحضر رئيس لجنة البورصة ومندوب الحكومة فى حالة رفض قبول السمسار فى البورصة واستئناف القرار أمام المحكمة لإبداء الأسباب التى تبرر الرفض ، وفيما يختص ببورصة البضائع الحاضرة لم ينص الشارع عندنا على جواز الاستئناف فى حالة رفض طلب القيد وذكر أنه لا يجوز إعادة تقديم الطلب قبل مضى سنة من تاريخ القرار ، وتفحص اللجنة أيضاً حالة السماسرة مرتين فى السنة للتحقق من أهليتهم وتوفر الشروط القانونية فى عضويتهم واستمرارهم أو فصلهم من البورصة ، ويتم الفحص بواسطة مراقبين يختارون من بين الخبراء أمام المحاكم أو المحاسبين .

ومن أهم اختصاصات البورصات وأعمال لجنتها العامة بما فى ذلك عندنا قبول الأوراق المالية بجدول الأسعار الرسمى (وطبيعى أنه يستثنى من الفحص للقبول أو الرفض الأوراق والسندات والديون التى تصدرها الحكومة المصرية والمجالس البلدية والمحلية بإشراف السلطة المركزية) ، وهى تفحص مختلف الأوراق التى يراد إدخالها فى الجدول بما فى ذلك أوراق الحكومات الأجنبية ، وفى حالة الأوراق الأخيرة يتم قبولها بعد موافقة لجنة البورصة بمقتضى قرار يصدره وزير المالية بقبولها ، وفيما يختص بأسهم وسندات الشركات وغيرها المؤسسات الاقتصادية فعلى الشركة متى تقرر قبول أوراقها أن تدفع رسوم الاشتراك وغير ذلك من الرسوم الواجب دفعها بمقتضى لائحة البورصة ، وللجنة الحق فى تحديد سعر أعلى وسعر أدنى للأوراق المالية أو البضائع الآجلة وذلك فى حالات استثنائية كاضطراب السوق المالية وتوقع نشوب حرب وحصول ذعر فى السوق لعامل نفسى أو سياسى ، ولها أيضاً أن تأمر بإيقاف العمل فى البورصة لمدة ثلاثة أيام متوالية فى هذه الأحوال ، ويجوز للجنة إيقاف بورصة الأوراق المالية الآجلة وذلك بأن تجتمع بورصتا الأوراق بالإسكندرية والقاهرة بصفة جمعية عمومية ويحضرها ثلثا الأعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية ثلثى المجتمعين .

وللجنة العامة اختصاصات قضائية عدة ، فلها حق تأديب أعضاء البورصة من سماسرة ومندوبين وغيرهم فيما يقع منهم من مخالفات نص عليها فى قوانينها ولوائحها ، ولها الفصل فيما يقع بينهم من منازعات ، وكذلك بينهم وبين عملائهم وتحيل اختصاصاتها هذه على هيئات فرعية ينتخب أعضائها من بين اللجنة العامة حسب نص تنظيم البورصة ، وضمن اختصاصاتها القضائية أيضاً التحكيم ، وتشكل هيئة على نسق تشكيل مجلس التأديب وهو يوفق بين وجهات النظر للمتنازعين من أعضاء البورصة ، أو منهم وعملائهم ، ويجب للنظر فى المنازعات أن يوافق طرفا النزاع على قبول الحكم وهو غير قابل للاستئناف وينفذ حسب

القواعد العامة بمجرد تصديق رئيس المحكمة بناء على طلب ذوى الشأن ، إلا أن لوائح البورصة ذكرت أن قرارات مجلس التحكيم غير قابلة للطعن فيها وتنفذ بمجرد إعلانها إلى الطرفين المتنازعين اللذين قبلا التحكيم ، ونذكر على سبيل المثال خلاصة ما جاء بالمادة ٦١ من اللائحة العامة لبورصة البضائع الصادرة بمرسوم فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ والمعدلة بمرسوم آخر فى ٩ مارس سنة ١٩٢٨ فهى تذكر : أن اللائحة الداخلية التى توضع فيما بعد تنظم تشكيل محكمة للتحكيم ، وهى تفصل بشروط ينص عليها فى هذه اللائحة فى كافة المنازعات بين أعضاء البورصة أو بين أحد الأعضاء والجوبر (مساعد سمسار) أو الرميزييه (مساعد سمسار من نوع آخر خلاف السابق) أو أحد العملاء على أن يوافق ذوو المصلحة على طرح النزاع على الهيئة ، وما جاء بالمادة ٦٢ وخلاصته : يبت مجلس التأديب الذى تضع شروط تشكيله وإختصاصاته اللائحة الداخلية للبورصة فيما يرتكب من مخالفات لقوانين ولوائح البورصة وكذا فى كافة الشئون التى تمس حسن نظامها إما من تلقاء نفسه d'office أو بناء على شكوى يتقدم بها أصحاب المصلحة intéressés أو بناء على طلب لجنة البورصة أو مندوب الحكومة ، وما جاء بالمادة ٦٣ وخلاصته : عقوبات التأديب هى :

١ — لفت النظر avertissement

٢ — الغرامة وهى من جنيه واحد إلى خمسماية جنيه

٣ — الإيقاف عن العمل من يوم واحد إلى ثلاثة شهور

٤ — الشطب radiation

وتشرف الحكومة عندنا على أعمال البورصات — علاوة على الرقابة التشريعية — بواسطة مندوب Commissaire أو أكثر تعينه لهذا الغرض ، وهو يختص بالسهر على تنفيذ القوانين واللوائح وانتظام سير العمل بالبورصة ، وله حق حضور جميع جلسات الجمعية العمومية وكذا مختلف لجان البورصات ، غير أنه لا يشترك فى القرارات التى تتخذ ويمكنه الاعتراض عليها droit de veto إذا كانت سالفة للقوانين واللوائح ، وفى هذه الحالة وبناء على حق الإعتراض يستطيع مثلاً إستئناف حكم التأديب إذا صدر ضد أحد الأعضاء بعقوبة أخف من الشطب وكان يجوز الحكم بالشطب ، وورد بالمادة ٧١ من اللائحة العامة لبورصة البضائع الصادرة بمرسوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ والمعدلة بمرسوم ٩ مارس سنة ١٩٢٨ بمناسبة تعيين مندوب الحكومة Commissaire du Gouvernesnent ما خلاصته : تعين الحكومة مندوبا أو أكثر بكل بورصة ، ويكلف بالسهر وملاحظة تطبيق القوانين واللوائح ،

ويجب أن يدعى المندوب لحضور كافة إجتماعات الجمعيات العمومية وكافة اجتماعات اللجان وكذا لحضور مجلس التأديب ومحكمة التحكيم ، ولكن ليس له صوت فى المداولات ، وفى حالة تغيبه أو اعتذاره يمكنه بموافقة وزير المالية أن يكل إلى مساعد له حضور الاجتماع ، كما ورد بالمادة ٧٢ من اللائحة المذكورة ما خلاصته : . . . ولمندوب الحكومة كذلك حق الاعتراض المطلق على كافة قرارات لجنة البورصة إذا رأى أنها مخالفة لقوانين البورصة ولوائحها ، ويترتب على الاعتراض إيقاف تنفيذ القرارات ، ويمكن للجنة بواسطة رئيسها أن تتقدم بطلب استئناف النظر فى القرار ترفعه إلى المحكمة التجارية المختلطة وينظر فى النزاع أمام غرفة المشورة . .

وضمن المهام الخطيرة الملقاة على عاتق البورصات وضع نظام التسعيرة وتحديد الأسعار الرسمية والإعلان عنها ، وينص الشارع عندنا على تأليف لجنة خاصة للتسعيرة تنتخبها لجنة البورصة ، ومهمتها تقرير الأسعار المختلفة التى يجرى التعامل فيها داخل مقصورة البورصة Corbeille وإعلانها بلصقها فى اللوحة ونشرها عند إقفال البورصة ، وتجتمع اللجنة دوريا لتنظيم الإعلان عن أسعار الأشياء التى يتعامل فيها بالبورصة ، وتحديد الأسعار وإعلانها واجب فى بورصات البضائع والأوراق بل هما روح البورصة وعلامة حياتها ونشاطها ، وتشتمل التسعيرة على تقلبات الأسعار بناء على ما تم من الصفقات أثناء إنعقاد البورصة وكذا أسعار الفتح والقفل ، وفضلا عن ذلك فهناك إجراءات دقيقة تتناول شروط قبول الأوراق المالية فى التسعيرة ، أهمها وجوب أن تقدم الشركة التى تريد قبول أوراقها فى التسعيرة إلى لجنة البورصة طلباً بذلك ترفق به نسخة من عقد الشركة وقانونها الأساسى والمرسوم الصادر بتكوينها ونشرة إصدار أوراقها المالية موقعاً عليها من الأشخاص المسئولين عند الإصدار وحسابات السنوات المنصرمة ونموذج من أسهمها وسنداتها ، أما فيما يختص بأوراق الشركة طالبة القيد بالتسعيرة بالذات فلا تقبل فى جدول الأسعار أيا كانت جنسية الشركة الأوراق المالية لشركة يقل رأس مالها المدفوع عن ٧٥ر٠٠٠ جنيه وذلك بالنسبة لجدول العقود العاجلة و ١٥٠ر٠٠٠ جنيه بالنسبة لجدول العقود الآجلة ، ويشترط أن يكون المدفوع للسهم من قيمته الأسمية لا يقل بأى حال عن أربعة جنيهات ، وأخيراً فيما يختص بأوراق الشركات الأجنبية فيشترط زيادة فى الاحتياط أن تكون أوراق الشركة صاحبة الطلب قد قبلت منذ سنتين على الأقل فى الجدول الرسمى لبورصات البلاد التى يسرى تشريعها عليها وإذا لم يكن للشركة الأجنبية محل فى القطر المصرى معد لنقل ملكية هذه الأوراق فيشترط

لقبولها فى التسعيرة أن تكون لحاملها ، وعلى كافة الشركات المقبولة أوراقها فى جدول التسعيرة أن ترسل إلى لجنة البورصة فى نهاية السنة المالية مختلف البيانات والمستندات الخاصة بحساباتها وأرباحها وخسائرها وتقارير مجلس الإدارة ومراقبى الحسابات وصورة كاملة من ميزانيتها وكذا ما يدخل من تعديل على عقودها وقانونها[1] الأساسى (نظمنامتها)

عمليات وفاؤها فورا : يقصد بالعمليات التى تدفع فورا comptant الصفقات التى يعقدها المتعاملون فى البورصة بشراء ما يريدن من البضائع أو الأوراق ويدفعون الثمن حالاً بمجرد الشراء دون تأجيل ما ، وهى تشبه غيرها من العمليات فى الأسواق وخارج البورصة ، إلاّ أن الفرق بين الأولى والثانية أن عمليات البورصة التى تدفع فوراً تتم بواسطة سمسار أما غيرها من العمليات التى تعقد خارج البورصة فلا حاجة للسمسار فى إجرائها ، والعمليات الفورية فى فرنسا التى تعقد فى بورصة الأوراق هى التى تتم بواسطه سمسار الأوراق المالية agent de change .

العمليات والبيوع لأجل : يقصد بالبيع الآجل فى البورصة تلك العمليات التى تتخذ صبغة البورصة حقيقة وتلبس ثوبها des opérations caractéristiques de la bourses ، وهى ترتكز بصفة أساسية على نوع البضاعة وخصوصاً على النوع المثالى منها fongibilité ، وبمجرد إبرام العقد تحدد كافة شروط البيع مع ذكر وتعيين صنف البضاعة بالضبط وكميتها وثمنها ووقت تسليمها ، أى أن تتم الصفقة ويرتبط المتعاقدان مع تأجيل تسليم الشيء المتعاقد عليه والثمن ، وقد لا تتضح أهمية مثل هذه الصفقات ومزاياها للمتعاقدين فى سوق عادية ، غير أن هذه العقود فى البورصة هى أساس حركتها ومغزى وجودها ، وذلك نظراً لوضوح عينات البضائع المتعامل بها فى البورصات ولإمكان إتمام الصفقات دون إبراز البضاعة للمشترى ولإمهال البائع مدة لتسليم البضاعة مما يجعل فى استطاعته بيع بضاعة لا يملكها وقت التعاقد أو بعبارة أخرى البيع على المكشوف vendre à découvert ، وتصفى البيوع

---

(١) راجع فيما يختص بتكوين البورصات فى مصر ومقارنة نظمها بالخارج الرسالة القيمة بعنوان « البورصات فى مصر » « Les Bourses en Egypte » للدكتور زكى عبد المتعال ، باريس ١٩٣٠ ، وقد سبق الإشارة إليها .

وأيضا البحث القيم الذى دبجه الدكتور محمد وهيبة بعنوان « البورصات » ، وهو يدخل ضمن محاضرات « القانون التجارى » لطلبة كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول .

وأخيراً كتيب بعنوان « بيانات مختصرة عن البورصات » لإميل ليفى Emile Levy وقد سبق الاشارة إليه .

الآجلة فى وقت معين بين الوسطاء كسماسرة الأوراق المالية مثلا بتبادل تسليم الأوراق المالية والنقود المستحقة فى نهاية المدة ، وللمتعاملين فى البورصة حين التصفية أن يوازنوا العملية التى يعقدونها بأخرى عكسها بطريقة يترتب عليها أن يدفعوا فى النهاية فرق الخسارة التى يتحملونها أو يحصلوا على فرق الربح الذى يحققونه بلا حاجة إلى تبادل الأوراق المالية مثلا أو وفاء الثمن كاملاً ، وبهذه الوسيلة يشترى المضارب فى البورصة أشياء لا يحوزها البائع فعلا لأجل ويبيعها فى الوقت نفسه فى نهاية الأجل ، فإذا ارتفع السعر حقق الربح واستولى على الفرق وإذا انخفض السعر كان عليه وفاء قيمة الانخفاض أى الفرق بين السعرين ، وهو فى كلتى الحالتين غير حائز فعلا على ما يشترى وما يبيع ولا يتسلم أو يسلم بضاعة أو أوراقاً ما إنما يقوم بعملية المضاربة spéculation ، وكذلك يمكن للبائع أن يبيع البضاعة أو الأوراق آجلا ويشترى مثلها وما يعادلها قبل التصفية ، وهو لا يملك الأشياء التى تعاقد عليها ، ويقبض فرق الثمن فى حالة زيادة ثمن البيع على ثمن الشراء كما يدفع الخسارة وهو فرق الثمن فى حالة ما إذا زاد ثمن الشراء على ثمن البيع ، ويكفى أن يقوم كل من المشترى والبائع بتغطية مركزيهما وذلك بدفع مبلغ كاف للتغطية couverture لدى السمسار لوفاء فروق الأسعار وتقلباتها ، والمشترى الذى يعقد الصفقة ويتوقع صعود الأسعار وتحقيق الربح يطلق عليه مضارب على الصعود haussier والبائع الذى يتعامل مع الأول على أمل نزول الأسعار عند حلول الأجل عنها ساعة التعاقد وتحقيق الربح يطلق عليه مضارب على النزول baissier .

وإلى جانب سوق البيوع الآجلة ذات العمليات الثابتة ferme هناك سوق البيوع الشرطية marché à prime ، وفى هذه السوق الأخيرة يدفع أحد طرفى التعاقد وهو عادة المشترى جُعلاً prime أو بعبارة أخرى مبلغاً معيناً يتفق عليه فى العقد نظير فسخه الصفقة إذا أراد وذلك إذا وجد عند حلول أجل إتمام الصفقة والتسليم أن فروق الأسعار ليست فى صالحه ، وهكذا يُحدَّد بما يتعهد دفعه خسارته ، كما أن المبلغ يخصم من أرباحه فى حالة مكسبه .

عمليات أساسها المراجحة وأخرى أساسها الوضيعة : report et déport كثيراً ما يتمسك المضارب حين حلول أجل التصفية بالصفقة ولا يرغب فى إنهاء العقد بوفاء فروق الأسعار — أسعار تاريخ التعاقد وأسعار حلول الأجل — بل يريد الاستمرار فى العقد والمحافظة على مركزه أملاً فى تعويض خسارته القائمة بربح آجل تبعاً لاحتمال ارتفاع الأسعار فيما بعد ، وذلك بعودة السعر إلى تماسكه وإلى نفس مستواه الذى أشترى به أو زيادته عن

المستوى الأول وتحقيق الأرباح من الصفقة ، وحقيقة يمكنه فى سبيل تحقيق أمانيه أن يصفى مركزه ثم يعقد صفقة جديدة بالمضاربة على الصعود أو على النزول ، غير أنه جرت العادة فى بورصات الأوراق أن تعقد الصفقتان المذكوتان فى آن واحد ويحققان ما يسمى بالمرابحة أو بعملية التأجيل العادى report .

ولتفسير عملية المرابحة هذه نقول : يعمد المشترى — بدلا من التصفية إلى الإبقاء على مركزة فيطلب من سماسرة التأجيل « faire reporter » ، والسمسار بدوره يبحث فى هذه الحالة عن عميل يأخذ الأوراق lever les titres حالاً بأن يدفع ثمنها فوراً للمشترى بوفاء فرق السعر وبذا يحل محل المشترى الأول ، وفى الوقت نفسه يبيع نفس هذه الأوراق لهذا المشترى بيعاً آجلاً revendre à terme ، وقد يُصَفِّى المركز نهائياً فيما بعد نظير دفع الثمن بسعر ميعاد حلول الأجل au cours du terme ، وعلى كل حال فإذا حل ميعاد الوفاء إما أن يُصَفِّى المركز نهائيا وإما أن تتجدد عملية المرابحة مرة أخرى .

وقد يلجأ البائع إلى مثل هذا التصرف أيضاً إذا شاء الاحتفاظ بمركزه وعدم تصفيته نهائياً ، وفى هذه الحالة يطلب إلى سمساره العثور على مشتر حالاً ويحتفظ بمركزه كبائع لعميله الأول أجلاً مع تحقيق الربح العاجل ، وتتم المضاربات هذه العمليات وتجرى المرابحة أو التأجيل مع استمرار سير خطوات الصفقة على أساس الصعود أو النزول ، والبائعون والمشترون هم لحمة العملية وسداها ويسدى الفريقان كل للآخر خدمات مشتركة .

وإذا كان السعر الآجل أعلى من السعر القائم الفورى فيطلق رجال البورصة على هذه الحالة المرابحة report .

وإذا كان عدد البائعين القائمين بالتأجيل أكثر من عدد المشترين الذين يريدون الاحتفاظ بمراكزهم ، أى أن هناك بائعين عارضين للتأجيل أكثر من المشترين طالبى التأجيل ففى هذه الحالة يصبح السعر « الفورى » والحالى للأوراق أو الأشياء المطلوب تأجيلها « حالاً » أعلى من سعرها باعتبار بيعها أو ردها آجلا والفرق بين السعرين يحصله المشترون ، ويتضح والحالة هذه أن البائعين فى حاجة إلى الأوراق تفوق حاجة المشترين إلى المال ، ويطلق على هذه الحالة الوضيعة déport ، وهذه العبارة لا تعبر فنياعن عملية هى عكس المرابحة على خط مستقيم وبمعنى واسع ، إنما تدل على حالة بسيطة وهى أن نفقات العملية يدفعها البائعون للمشترين أى أنها تقع على عاتقهم بحكم قانون العرض والطلب .

والخلاصة أنه إذا حدث على أثر كثرة طلبات الخصم نتيجة تسابق البائعين على

المكشوف للحصول على الأوراق فوراً ، أدى هذا فى بعض الأحيان إلى ارتفاع فى السعر الفورى الذى يزيد فى هذه الحالة على السعر الآجل وهذا ما يسمى بالوضيعة déport .

المراجحة والموازنة arbitrage : يطلق هـذا الاصطلاح على عمليات متعددة ومختلفة ولـكن لها صفات متشابهة وأهمها الشراء والبيع فى وقت واحد et vente simultanés un achat ، وقد تتناول عملية المراجحة أو الموازنة بيع ورقة فوراً لاستخدام ثمن البيع لشراء ورقة أخرى وذلك بقصد توظيف النقود توظيفاً أحسن ، لذا أطلقت بيوتات المـال هذا الاصطلاح على العمليات التى تحققها لعملائها وذلك بعد إسداء نصحها ومشورتها إلى هؤلاء العملاء وقد وكل إليها إصدار قرض جديد وطرحه فى السوق بتخلصهم من أوراقهم ببيعها والاكتتاب فى القرض الجديد .

وقد تنصب المراجحة على شراء وبيع أوراق مالية مختلفة فى وقت واحد ، والمضارب فى هذه الحالة هو مضارب على الصعود من ناحية وعلى النزول من ناحية أخرى ، فما يربحه من جهة يخسره من جهة أخرى ، ومركز كل من الصعود والهبوط يتعادلان ويتوازنان بالتبادل وهناك أيضا موازنة فى حالة إجراء عمليات فى جهتين مختلفتين بشراء الورقة فى جهة وبيعها فى جهة أخرى ، وهنـاك بضائع وبنوع خاص أوراق مالية دولية الصبغة مسعرة فى عدة بورصات فى آن واحد (فى لندن وباريس ونيويورك وغيرها . . .) ، فإذا كان سعرها — مع حسبان اعتبار لسعر القطع وقيمة النقد — أقل فى سوق عنه فى سوق أخرى تصبح هناك مصلحة فى شرائها فى السوق الأولى وبيعها فى الثانية ، وهذه المصلحة تغرى طائفة كبيرة من المضاربين على ممارسة هذه العملية .

وبوجه عام فالمراجحة يمـكن اتباعها فى طائفة كبيرة من البضائع التى يتعامل بهـا فى البورصات وكذا فى الذهب والفضة والأوراق التجارية والمالية[1] .

وبمناسبة العمليات المختلفة للبورصات التى أتينا بمختصر لها يحسن أن نذكر ما يسترعى النظر فى أهم مظاهر البورصات بما فى ذلك عملياتها وهى :

---

(١) انظر باب البورصات فى الـكتابين الآتيين :

١ — « محاضرات الاقتصاد السياسى » لبرتران نوجارو جزءآن ، باريس ١٩٤٦ ، الجزء الثانى من صفحة ٧١ إلى ٩١ .

«Cours d'Economie Politique» par Betrand Nogaro, 2 vols, Paris 1946

ب — « خلاصة الاقتصاد السياسى » لبودان ، جزءآن ، باريس ١٩٤٦ ، الجزء الثانى من صفحة ٢٣ إلى ٣٦ .

« Manuel D'Economie Politique » par Louis Baudin, 2 vols — Paris 1946.

١ — المنافسة : فما امتازت به البورصات وأدى إلى رواجها هى المنافسة وإطلاق العنان لها وتنسيقها للأسعار حتى تظهر فى جو صاف نقى (وقد سبق شرح هذا بما فيه الكفاية)

٢ — المضاربة spécueation وهى من أهم عوامل الاقبال على البورصة فى سبيل تحقيق الربح السريع الكبير ، وهى تكهرب جو السوق وقد تلهب الأسعار وترفعها كما قد تهدمها وتهوى بها إلى الحضيض ، وقد كتب كثير من الاقتصاديين فى مساوئها وخطرها على صغار المدخرين والمستهلكين وأنها لا تفيد غير نفر يثرى على حساب امتصاص أموال الملايين من سواد الشعب .

وإذا نظرنا إلى العامل الأول وجدنا أن تحقيقه اليوم بعيد المنال ، فلم تعد تتوفر المنافسة الحرة الطليقة التى تقرر مصير الأسعار بحكم قانون العرض والطلب فى جو مشبع بالإقتصاد المسير وبنظام الاستكفاء وبمراقبة الدولة لكل صغيرة وكبيرة عندها بما فى ذلك سير الحياة الاقتصادية والتصدير والاستيراد وحركات رؤوس الأموال وسير الادخار وفرض الأسعار والتسعيرة بل وتنظيم توزيع الحاجات على المصانع والمستهلكين ، ولا عيش ولا مجال لنشاط البورصات فى جو من الرقابة الاقتصادية الدقيقة الذى وصفناه فى مناسبات عدّة .

ثم إذا أمعنا النظر والفحص فى العامل الثانى وهو المضاربة وجدنا الخطر كل الخطر فى أن تنمو البورصات وتترعرع على أشلاء صرعى المضاربات ، وإن تشجيع عمليات المضاربات لمجرد الكسب السهل ما هو إلاّ نوع من الميسر والمغامرة الرخيصة على حساب كد الغير وتعبه ، ولا يقبل العقل العلمى الحديث الذى يحيى فى ظل فلسفة برجسن Bergson وهكسلى Huxley وآراء برنارد شو Bernard Shaw وجوركى Gorki وأبحاث الذرة ووسائل تسخيرها لخدمة الإنسان أن يجلس إنساناً فترة قصيرة من الوقت لا تذكر فى جانب وقت ينفقه عامل مجد فى المصنع أو باحث قدير مكب على عمله فى معمله ليطلب إلى سمساره أن يبيع أكداسا من الأوراق المالية ويشترى أخرى ليحقق الملايين على حساب إفلاس الأخرين وقد تشمئز النفوس إذا علمت كيف حصل على معلوماته التى سخرها فى سبيل طمعه الأشعبى .

الفصل الرابع

البورصات فى مصر

نشأة البورصات فى مصر — التشريع الأساسى للبورصات — البورصات فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها

نشأة البورصات فى مصر: نشأت البورصات فى مصر تبعاً لعاملين هامين أثرا ولا يزالان يؤثران فى مجرى حياتنا الاقتصادية وهما :

العامل الأول : زراعة القطن وتصديره : فقد أقبلت البلاد منذ منتصف القرن الماضى على زراعة القطن وزادت مساحات الأراضى المنزرعة قطناً زيادة كبيرة وصار محصولها الرئيسى وعماد حياتها الاقتصادية ، كما ازداد الإقبال على القطن فى البلدان الصناعية الغربية لأغراض الصناعة وخاصة المحصول المصرى نظراً لجودته ، وأضحى القطن أيضاً محصولا عالمياً هاماً له بورصاته الدولية وترتبط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية التى تحدد فى نيوأورليانس وليفربول ، وبديهى أن يشجع محصول كالقطن هو أساس تعادل ميزان البلاد التجارى بل والحسابى على إنشاء البورصات لتبادل صفقاته العاجلة والآجلة .

العامل الثانى : تدفق أموال البنوك وبيوتات المال الأوربية على مصر لاستثمارها فى شتى المشروعات وشركات الإمتياز والصناعات الزراعية وكذا فى تمويل محصول البلاد الأساسى وهو القطن وتقديم القروض لزراعته نظير ضمانات الرهن وغيرها ، وطبيعى أن تؤدى كثرة الأموال الموظفه فى البلاد واستمرار وفود غيرها إلى مصر وتحقيق الأرباح من استثمار هذه الأموال وتطور البلاد الاقتصادى ونشاط المشروعات وتأسيس الشركات إلى حركة كبيرة فى سوق البضائع والأوراق المالية وإلى وجوب إنشاء بورصات لتقى بأغراض التبادل وتحدد الأسعار وفق قانون العرض والطلب .

وقد بدأت الحركة باجتماع التجار فى القاهرة والاسكندرية فى مقاه اعتادوا إرتيادها وأماكن اتخذوها كنواد أو جمعيات لوفاء حاجاتهم وعقد صفقاتهم ، وكانت تؤدى وظائفها كأنها البورصات تماما ، ووضعوا لها النظم واللوائح التى وافقوا على قبولها والخضوع لأحكامها ثم أدى اتساع الأعمال إلى وضوح شدة الحاجة إلى إنشاء البورصات وتدخل الدولة لوضع

تشريع لها ، وفكرت الدولة فى أوائل قرننا الحالى فى تنظيم أعمال البورصات وعجل انفجار الأزمة فى سنة ١٩٠٧ التى جاءت فى أعقاب الأزمة العالمية إذ ذاك فى وضع تشريع لأعمال السمسرة والبورصات ولوائح لإجراء آتها .

التشريع الأساسى للبورصات فى مصر : ينظم أعمال البورصات والسمسرة فى مصر القانون الأساسى الصادر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ وهو فى صلب قانون التجارة الأهلى والمختلط ، وتعتبر المادة ٦٦ من قانون التجارة الأهلى ويقابلها المادة ٧٢ مختلط « السمسرة حرفة مباحة » ، كما تعتبر المادة ٦٧ أهلى ويقابلها ٧٣ مختلط « السمسار الذى بيعت على يده ورقة من الأوراق المتداول بيعها مسؤول عن صحة إمضاء البائع » ، وحتمت المادة ٦٨ أهلى ويقابلها ٧٤ مختلط « على السماسرة الذين بيعت على يدهم بضائع بمقتضى عينات أن يحفظوا هذه العينات إلى يوم التسليم وأن يبينوا أوصافها التى تميزها عن غيرها ما لم يعفهم المتعاقدان من ذلك » كما اشترطت المادتان ٦٩ و ٧٠ أهلى ويقابلها المادتان ٧٥ و ٧٦ مختلط على السماسرة أن يقيدوا العمليات يوميا بدقة وبوضوح وبدون شطب أو ترك بياض الخ ... مع ذكر التاريخ ووقت تسليم البضاعة ومقدارها ونوعها وثمنها وكافة البيانات الواجب ذكرها فى مثل هذه الأحوال وأن يطلعوا المتعاقدين عليها فى دفاترهم بناء على طلبهم وحملتهم مسئولية التعويض عن الضرر والخسارة الناشئة فى حالة امتناعهم عن ذلك ، وجاءت المادة ٧١ أهلى ويقابلها ٧٧ مختلط حاسمة فى تنظيم البورصات وبانة فى كيانها فى مصر فذكرت « لا يسوغ فتح أى بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة ، وكل بورصة تفتح بغير هذا التصريح تقفل بالطرق الإدارية ، ويجب أن يكون فى كل بورصة لجنة تناط بها الإدارة ومأمور أو مأمورون من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح . » وأعتبرت المادة ٧٢ أهلى ويقابلها ٧٨ مختلط أن « أى عمل فى البورصة لم يتم طبقا لأمر عال لا يعتبر صحيحاً قانونا . » وأقر الشارع العقود الآجلة التى تبرم فى البورصات ولو أدت إلى دفع فروق الأسعار كما وكل إلى الحكومة إصدار اللوائح لتنظيم إجراءات هذه العقود وحتم أن تتم وفق هذه الإجراءات واشترط لقبول الدعاوى الخاصة بها إلا تعقد مخالفة لنصوص القانون ، فنصت المادة ٧٣ أهلى ويقابلها ٧٩ مختلط على أن « الأعمال المضافة إلى أجل المعقودة فى بورصة مصرح بها طبقاً لقانون البورصة ولوائحها وتكون متعلقة ببضائع أو أوراق ذات قيمة مسعرة تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها أنها تؤول إلى مجرد دفع الفرق ، ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول إلى مجرد دفع فروق إذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة »

ونص الشارع أيضا على وجوب عقد صفقات البورصات عن طريق الوسطاء ، أى السماسرة المعترف بهم فى البورصة وإلا لا تعتبر صحيحة وذلك أسوة بنظم الخارج وبروح البورصات ومغزاها — وحددت أعمال السمسار بقصرها على الوساطة لصالح العملاء دون الاشتغال لحسابهم وحتمت حصولهم على تصاريح مكتوبة من عملائهم ، فذكرت المادة ٧٤ أهلى ويقابلها ٨٠ مختلط « لاتنعقد أعمال البورصة انعقاداً صحيحاً إلا إذا حصلت بوساطة السماسرة المدرجة أسماؤهم فى قائمة تحررها لجنة البورصة ، ولا يجوز للسمسار أن يقوم مقام أحد المتعاقدين فى العمل المعقود بمعرفته إلا بتصريح خاص يعطى إليه كتابة وقت إستلام الأمر ، وإذا ثبت أن سمساراً قام مقام أحد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل الشروط من عميله فلهذا الأخير الخيار فى طلب فسخ الصفقة أو تنفيذها » ، وأخيرا وكل القانون كما سبق أن ذكرنا إلى السلطة التنفيذية إصدار اللوائح لتنظيم أعمال البورصات وعملياتها وعينت المادة ٧٥ أهلى ويقابلها ٨١ مختلط بنوع خاص ما تنظمه الدولة بأوامر عالية وهى « (١) تشكيل لجنة إدارة البورصة وبيان إختصاصها ، (٢) شروط إدراج السماسرة ومندوبيهم الرئيسيين فى البورصة ، (٣) قبول تسعير البضائع والأوراق ذات القيمة ووضع التسعيرة الرسمية ، (٤) التصفيات ، (٥) تأديب السماسرة ، وقد سبق شرح هذا فى سياق دراستنا لنظم البورصات ، وإتماما للفائدة نذكر أن لوائح تنظيم البورصات صدرت وتعدلت فى فترات عدة منذ صدور التشريع الأساسى للبورصات وأعمالها وحرفة السمسرة وواجبات السماسرة ، والدولة لاتفتأ تعدلها كلما دعت الحالة إلى ذلك.

البورصات فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها : أن ظروف الحروب لاسيما اليوم ظروف عصيبة تنعدم خلالها المنافسة وقد أشرفت الدولة على موارد الإنتاج وكذا على التوزيع والاستهلاك وحشدت المدنيين والعسكريين فى سبيل المعركة وكسب الحرب ، وسرعان ما تختفى المنافسة وتشح البضائع موضع التبادل والمضاربات وتنصرف كبريات الشركات والمؤسسات الصناعية إلى أغراض الحرب والإنتاج للجيوش الجرارة التى تعد بالملايين كما تمتص الحكومة المحاربة أموال الادخار بمختلف الوسائل فيما تصدره من قروض عامة ، وطبيعى إلا يكتب للبورصات الرواج فى مثل هذا الجو وأن يصبح الخطر كل الخطر فى إباحة التعامل الآجل والمضاربات فى مثل هذه الأحوال والأمور غير مستقرة والمستقبل غامض ، لذا تبادر الحكومات متى حمى وطيس القتال بأغلاق بورصات العقود الآجلة ولا يعاد فتحها إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها وتستقيم الأمور وتسير البلاد نحو النقاهة ، ولقد أغلقت عندنا بورصة كنترات القطن خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، كما قفلت بورصة

البضائع المنسأة فى بدء الحرب العالمية الثانية وذلك فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٠ وجاء عنوان المرسوم « تعطيل بورصة البضائع بالاسكندرية مؤقتا وتقفيل كنتراتات القطن والبذرة » ، وجاء فيه بعد الديباجة « . . . ونظراً لأنه رئى من الملائم فى الظروف الحالية إقفال بورصة البضائع بالأسكندرية واتخاذ التدابير التى يقتضيها هذا الإقفال ، تعطل بورصة البضائع بالأسكندرية إلى حين صدور ، أمر آخر ، تقفل كنتراتات القطن وبذرة القطن القائمة حتى اليوم ويدخل فى ذلك الفليارة الثانية لشهر مايو سنة ١٩٤٠ ... »

وقد اختلفت وجهات النظر فى صدد إعادة فتح بورصة الكونتراتات أوبقاء الحالة كما هى ففريق يرى إعادة فتحها وفى مقدمتهم مصدرى القطن ومستورديه والبنوك فيهم المستوردين عقد الصفقات الدسمة على أساس أسعار العرض والطلب وأن تسير المعاملات سيرا طبيعياً ليمكنهم مواصلة الشراء وعقد صفقاتهم على فترات بدلا من عقدها فى وقت واحد ، فلايحجم البعض عن الشراء تبعاً لحساسية السوق ولا يحاول البعض الآخر الشراء دفعة واحدة انتهازا للفرص ، ويرى المصدرون أن قفل البورصة يفوت عليهم أرباحا كبيرة قد يحققونها إذا سارت الأمور فى طريقها الطبيعى وعادت المنافسة إلى سابق عهدها فى البت فى أرتفاع الأسعار ، ويهم البنوك فتح البورصة حتى يمكنها أن تمول المحصول على أساس بعيد عن المغامرة لاسيما أن الصفقات اليوم لا تتم فى نطاق واسع والبنوك تتردد فى عمليات التمويل ، أما الفريق الذى يرى استمرار بقاء الحالة كما هى فترة أخرى فهو تستند على أن الظروف العالمية لم تتهيأ بعد لإعادة فتح بورصة الكونتراتات وخاصة أن بورصة ليفربول وهى من أهم بورصات القطن العالمية فضلا عن أنها شديدة الاتصال ببورصة الأسكندرية لا تزال مغلقة ، كما أنهم يقولون أن هناك مصاعب أخرى تتناول تعديل بعض النظم الداخلية الخاصة بالبورصات عندنا ولوائحها العامة وتغيير أسس العقود ويحسن إتمام هذه الاجراءات قبل إعادة فتح البورصة ، وأخيراً يرون كذلك أن الرتبة الأساسية للتعامل فى البورصة وهى «فولى جود فير» أصبحت لاتمثل متوسط المحصول بل هى لا تزيد على ١٠ ٪ من محصول القطن المصرى وهناك خطر من استمرار الحالة إذ قد يؤدى إلى احتكار الصنف بواسطة لفيف من التجار على أساس سياسة الكورنر Corners ، ويتجه الميل إلى تعديل الرتبة إلى رتبة « فولى جود » لأنها أحسن من الرتبة الأولى وذلك تبعا لتحسن المحصول المضطرد وتمثيل هذه الرتبة اليوم للمحصول المصرى ، غير أن التجار والمصدرين والفنيين مع اتفاقهم على وجوب رفع رتبه الأساس لم يتفقوا بعد على مستوى الرتبة الجديدة ، وقد بذلت الحكومة والفنيون مجهودات كبيرة فى

سبيل إعداد اللوائح والنظم لتتمشى مع الحالة الجديدة استعداداً للفتح إذا أزفت الساعة .

أما سائر البورصات الدولية للقطن وفى مقدمتها نيويورك ونيوأورليانس وبمباى فالعمل فيها مستمر غير أن صلاتها مقطوعة مع الخارج وأسواقها محلية ، وفى محصول القطن الضخم بالولايات المتحدة وجله يستهلك محلياً الكفاية للمعاملات ولأشغال بورصتى نيويورك ونيو أورليانس .

الباب الثانى عشر

الأسعار ـ النقود ـ البنوك ـ التأمين

١ ـ الأسعار : معنى السعر ـ تحديد الأسعار ـ أرقامها القياسية ـ تنظيمها ومراقبتها .

٢ ـ النقود : تعريفها ـ أنواعها ـ نظم العملة ـ تبادل العملات وسعر الصرف قانون جريشام ـ العملات بعد الحرب العالمية الأولى ـ جبهات الذهب والاسترليني والدولار ـ حرب العملة ـ شرط الوفاء بالذهب ـ النقد اليوم ـ النقد المصرى ـ الأرصدة الاسترلينية .

٣ ـ البنوك : تاريخها ـ أساس عملياتها ـ أنواع البنوك (بنوك الودائع ـ بنوك الأعمال ـ بنوك التعاون الصناعى ـ بنوك التجارة الخارجية ـ بنوك الأصدار) ـ تاريخ البنوك فى مصر ـ تمويل الصناعات فى مصر .

٤ ـ التأمينات : نشأتها وتطوراتها ـ أساس عملياتها ـ أنواعها ـ طبيعة عقد التأمين ـ مراقبة شركات التأمين فى الخارج وفى مصر .

تمهيد

الأسعار والنقود أهم علائم الحياة الاقتصادية وميزانها ودليل حركتها ونشاطها ، وإذا كانت أثمان الحاجات والسلع وأجور الخدمات بمثابة قضبانها وسبيل تبادلها فالنقود هى القاطرات والعربات التى تنزلق عليها أو بعبارة أخرى واسطة انتقالها من يد إلى أخرى ، وإذا كان ارتفاع السعر أو اعتداله أو انخفاضه فى الأسواق ظواهر تعبر عن دسامة الكريات الدموية الحمراء فى شرايينها أو رقتها وضعفها فالنقود وتدفقها فيها هى الكريات بعينها التى لاغنى للحياة الاقتصادية الحديثة عنها ، كذلك للمعاملات اليوم وللحياة الاقتصادية وحركة التبادل بيوتها التى لاغنى عنها لضمان انتظام سيرها وذلك تبعا لتعقد المعاملات وسرعتها وتعدد عملياتها مما أدى إلى إنشاء البنوك وتخصص كل منها من أعمال معينة ، وأخيرا تطلب التبادل والأخذ والعطاء ونشاط التجارة الدولية وحركة خصم الأوراق التجارية وغير ذلك من الأعمال التجارية والمالية زيادة فى الضمان ورغبة فى الإقلال من أخطار المغامرات

ومحافظة على روح التضامن فى حياتنا الاقتصادية المعقدة الأخذ بنظام التأمينات ضد الحريق والتلف والحوادث وغير ذلك من الأخطار التى تتعرض لها الصفقات والعمليات المالية والتجارية

وبقى علينا وقد درسنا الإنتاج وتكوين المشروعات وأنواعها وعوامل نشاطها وهزالها أن نتفهم علاقاتها بعضها ببعض تلك العلاقات التى تتجلى فيها أسباب تأسيسها ونجاحها ، وتحددها الأسعار والنقود لتسهيل تبادلها وحصول المرء على حاجاته المضطردة الزيادة دون عائق كما تروج حركتها وتبعث فى سوقها النشاط وتبث روح الإطمئنان فى عملياتها سائر النظم المتممة لها وهى البنوك وعملياتها والتأمينات وفيما يلى البيان :—

الفصل الأول

الأسعار

ماذا يعنى بالسعر — تحديد الأسعار — الأرقام القياسية للاسعار
تنظيم الأسعار ومراقبتها

ماذا يعنى بالسعر : السعر هو تحديد قيمة شىء بالنسبة لشىء آخر يرغب المرء فى استبداله به ، ولقد كانت وسيلة الاستبدال فى حياة الفطرة الأولى كما هى اليوم لدى القبائل المتوحشة وفى الأسواق الريفية النائية عن طريق المقايضة ، وقيل بأن المصرى إذا أراد فى عهد القدماء المصريين (رمسيس الثانى) أن يقايض على ثوره أعطاه نظير حصير وخمسة أسعار (أوزان) من العسل وأحد عشر من الزيت وسبعة أشياء أخرى[1] ولاشك أن المقايضين لايجدان ضالتهما المباشرة فى عملية المقايضة ، وتصور أحد الكتاب ملحوظات دونها فلاح فرنسى فى مذكراته الخاصة « دفتر أحواله وحساباته » وذكر فيها القوة الشرائية للبيض الذى حمله معه إلى السوق للمقايضة عليه ثم انتقال السلعة إلى فلاح آخر أراد أن يحتفظ بها للسوق المقبلة حين لم يعثر على ضالته فى الحال وبنى آمالا عدة على مقايضته فيما بعد غير أن آماله قد تبددت بعثرة قدمه وسقوطه وتحطيم البيض بين ضحك الأطفال وسخريتهم[2] ، ولاشك أن المقايضة عملية متعبة فضلا عن عدم توفر الضمانات التى تعوض على المنتج تعبه .

وهذا ماحدا بالإنسانية منذ العصور القديمة إلى جعل النقود واسطة التبادل ، تتمثل

---

(١) انظر « الحياة الاقتصادية لنوجارو » جزء واحد صفحة ٦٦

(٢) انظر « العملة » لبودان صفحة ٥ — ٨ — باريس سنة ١٩٣٨
Voir "La Monnaie" Par Louis Baudin— 1 vol—Paris 1938

فيها الثروة والجهود الإنسانية فى سبيل تكوينها وادخارها ويمكن بواسطتها إحلال حاجة أو ثروة محل أخرى باستمرار ، وهى (البارومتر) الذى تتحدد فى أنبوبته الأسعار وفق شتى العوامل والظروف .

تحرير الأسعار : يندر إلى حد الاستحالة أن تتحد قيمة سلعة بالنسبة لأخرى بين فردين منعزلين لاصلة بينهما وبين سائر الأفراد فكأنهما فى صحراء قفراء ، بل رغبة المرء فى حصوله على حاجاته المستمرة وحاجة كل إنسان إلى خدمات الآخر لعجزه عن اضطلاع بشتى حاجاته بنفسه جعلتا التبادل معقدا واسع النطاق بين أفراد لاحصر لهم ، وتنظم معاملاتهم المنافسة أى تزاحم البائعين على تصريف منتجاتهم وإقبال المشترين عليها ، ويحدد السعر عرض البضاعة ودرجة الإقبال عليها أى كمية ما هو مطروح لبيعه فى السوق وعدد المتكالبين عليها ، فإذا زاد عدد المتهافتين على نفس البضاعة ارتفعت قيمتها أى سعرها وإذا نقص العدد هبطت القيمة ، ويضاف إلى المنافسة مؤثرات أخرى هى مايحيط بالسلعة من ظروف خاصة بسوقها تختلف عن ظروف مثيلاتها فى سوق أخرى ، فالسلعة التى تعرضها كبريات المحلات التجارية ينقص سعرها قليلا عن نفس السلعة المعروضة بمحل صغير لا يستطيع أن يضغط مصروفاته أو ينقصها نسبيا أسوة بالأولى فضلا عن قلة عدد زبائنه .

وفى حدود المنافسة يحاول المنتج أو البائع أن يصرف بضائعه بشروط خاصة أهمها (مراعاة السعر الذى دفعه) Prix de revient أو بعبارة أخرى (تكاليف الإنتاج) Coût de Production ، فهو لا يستطيع إلا إذا شاء أن يعرض نفسه للأفلاس أن يبيع باستمرار بضائعه بأسعار أقل مما تكبده فى سبيل حصوله عليها ، فمصروفاته فى سبيل إنتاج السلعة وأعدادها للعرض والبيع هى الحد الأدنى الذى على أساسه يقدر سعر بيعها ، ويختلف هذا الحد باختلاف البائعين وكميات البضاعة كما أن أثره على البائع غيره على المشترى ، فالأول يعلم بتكاليف إنتاجه ويمكنه تقدير مدى أرباحه أما الثانى فغالبا ما يجهل بظروف الإنتاج وتكاليفه ويتعذر عليه فى كثير من الأحوال أن يبت بدقة فيما يحسن أن يدفعه وأن يساوم البائع على الثمن غير أن منافسة البائعين تسدى أجل الخدمات للمشترين وتحميهم من جشع الأولين وهكذا يصبح هناك حد أدنى للبائعين لا يعطون سلعهم إلا على أساسه وحد أعلى للمشترين لا يتعدونه ولا يعرضون ثمنا يزيد عنه فى سبيل الحصول على ضالتهم .

ولكن لا تظل الحال على هذا المنوال فقد تفرض أسعار الاحتكار ، بل هى تتغلغل اليوم فى دوائر الصناعة تبعاً لانتشار كبريات الشركات والاحتكارات التى تقبض على ناصية

الصناعات فى مختلف البلدان بل واتباعها سياسة التركيز والتوحيد وتفاهمها فيما بينها بقدر الإمكان على عقد الهدنة والإقلال من آثار المنافسة ، وفى هذه الحاله يوجد بائع واحد وعدد كبير من المشترين يقدم لهم الأول منتجاته أو خدماته دون منافس آخر حسب أغراضه ومصالحه ، ولكن لوحظ بأن البائع هذا كثيرا ما يرغب عن استعمال مزاياه وقوته التى يمكنه بواسطتها أن يستغل الجمهور وكثيرا ما تساعد العوامل والبيئة الفنية التى تكتنف مشروعه ومنتجاته على بقاء السعر فى مستوى منخفض ، بل لقد رأينا كثيرا من المشروعات تكسب من التركيز تخفيضا كبيرا فى نفقات إنتاجها يساعد على تخفيض أسعار مبيعاتها ، علاوة على سعى البعض الآخر فى الكسب الآجل واجتذاب العملاء بالبيع مؤقتاً بأسعار منخفضة تكاد تفى نفقات الإنتاج أو بخسارة لا تسد هذه النفقات ، ولوحظ أيضا بأنه ليس من مصلحة البائع دائما أن يبيع سلعه بسعر مرتفع ، بل قد يعمد إلى البيع بسعر منخفض لتوسيع ميدان نشاطه وزيادة كميات مبيعاته وأرباحه فى الجملة ، مثال ذلك منتج الأحذية الذى يبيع الزوج بسعر ١٠٠ قرش ويربح ٤٠ قرشاً ويصرف ٥٠٠ر٥ زوج فى العام ، وإذا باعه بسعر ٨٠ قرشاً قصر الربح على ٢٠ قرشاً للزواج ولكنه يصرف ٥٠٠ر١٥ زوج فى العام فيرتفع ربحه من ٢٠٠ر٠٠٠ قرش فى العام إلى ٣٠٠ر٠٠٠ قرش أى بزيادة ١٠٠ر٠٠٠ قرش وقد يرتفع أكثر من ذلك لإمكانه تخفيض تكاليف إنتاجه بزيادة وحدات البيع ومضاعفة نشاط مصنعه

وأخيراً يحسن أن نقول أن سياسة الاقتصاد المدار وتحديد الأسعار وفرض الرقابة على الأخذ والعطاء والاستهلاك ونظم البطاقات والتسعيرة وغير ذلك من إجراءات اتبعت قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها وبعدها لتوفير الحاجات للأهلين فى حدود طاقة الإنتاج وللحد جشع المنتجين والتجار — كل هذه العوامل جعلت قوانين العرض والطلب والمنافسة خبراً من بعد عين ، وتدخلت الدولة اليوم فى تحديد معظم أرباح تبادل الحاجات والمنافع والسلع .

حركة الأسعار والأرقام القياسية (Les index mumbers) : إن ارتفاع سعر سلعة أو انخفاضه من آن لآخر لا يهم المتعاملين والأخصائيين بقدر ما يرونه من سير الأسعار بجملتها لشتى الحاجات الضرورية والكمالية نحو الصعود أو الهبوط ، ولا غرو فى ذلك فلتقلباتها أشد الآثار فى تحديد نفقات الإنتاج وزيادة أو نقص أرباح المنتجين ، وقد لوحظت هذه الظواهر منذ مدة ووجدت عبارة (كل شىء يرتفع ثمنه) فى كتابات القرن السادس عشر ومنتصف القرن التاسع عشر وكذلك منذ نهاية الحرب العالمية

الأولى ، كما أن الناس شعروا فى نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ثم أواخر القرن التاسع عشر بهبوط فى الأسعار ، واستطاع الإنجليز منذ منتصف القرن الماضى أن يظهروا حركات الأسعار لطائفة معينة من السلع فى أرقام دقيقة منتظمة يمكن بمجرد القاء نظرة عليها معرفة اتجاهها ، وطريقة حساب الأسعار تكون بتحديد رقم ١٠٠ كقاعدة أساسية يمكن البدء بها لبيان صعودها وهبوطها ، فإذا ارتفع السعر عن الأساس المتخذ قاعدة ارتفع الرقم بالتبعية عن ١٠٠ والعكس بالعكس ؛ ثم لبيان حركات الأسعار فى جملتها تضم مختلف أرقام السلع فى وقت محدد وتقارن بما يسبقها ويتبعها من الأسعار ثم يؤخذ متوسطها بالتتابع لاستخراج الرقم المجمل ، وأهم ما يجب اتباعه فى الأرقام القياسية مراعاة لدقتها حتى تأتى بفائدتها المرجوه عدم خلط أرقام المواد الضرورية بالكمالية أو الأشياء المتداولة عادة بين الناس بالأشياء النادرة وبعبارة أخرى مراعاة التناسق فى المواد المراد مقارنة أسعارها ، وبهذه المناسبة نذكر المثل الآتى للتعرف على أرقام الأسعار القياسية لوسائل المعيشة وتشتمل على أسعار مواد الغذاء وأجور المسكن وأسعار الملبس وسائر النفقات اليومية والعادية للأسرة عندنا فى سنى الحرب العالمية الثانية وما بعدها .

الأرقام القياسية لنفقات المعيشة

يونية — يولية — أغسطس سنة ٩٣٩ = ١٠٠

السنة	الرقم القياسى
١٩٤٠	١١٣,١
١٩٤١	١٣٨,١
١٩٤٢	٢٨٤,٤
١٩٤٣	٢٤٢,٣
١٩٤٤	٢٧٨,٦
١٩٤٥	٢٩٣,١
١٩٤٦	٢٨٧,٥
١٩٤٧	٢٧٩,٤

ويتضح من مقارنة الأرقام السالفة استمرار ارتفاع تكاليف المعيشة .

دروس الأرقام القياسية : تبين الأرقام القياسية وتقلباتها التغييرات التى تناولت العرض والطلب للسلعة الواحدة أو السلع عموما وذلك بما طرأ على العملة من تغيير هو زيادة كمياتها المتداولة فى حالة ارتفاع الأرقام القياسية أو نقصها أو ضغطها فى حالة هبوط الأرقام المشار إليها ، ويضاف إلى ذلك أيضا فى حالة ارتفاع الأرقام القياسية مع بقائها وثباتها على هذا الارتفاع عامل آخر هو عدم كفاية الإنتاج فى الأشياء التى زادت أسعارها عما يعادل الارتفاع .

ويجب أيضا ألا نغفل فى حركات الأرقام القياسية تبعية الأشياء بعضها لبعض واتصال الأسواق اتصالا وثيقا ، فسياسة العرض والطب التى تؤثر فى سعر سلعة معينة تتأثر بسياسة العرض والطلب لسلعة أخرى تحل محلها فى الاستعمال أو تتبعها ، مثال ذلك تأثر أسعار زيت الاحتراق والبترول ، وكذلك القهوة والشاى بعضها ببعض وأسعار المواد المصنوعة المحولة بأسعار النقل وتكاليف الصناعة وأثمان الوقود والمواد الأولية .

تنظيم الأسعار ومراقبتها : كثيرا ما تعمد الحكومات لمراقبة الأسعار إبان اشتداد الأزمات أو قيام ظروف استثنائية كالحرب تفقد الأسعار اتزانها وتعرض الجمهور الذى يتأثر بتضخم النقد فضلا عما هو مفروض عليه من واجبات التضحية والحرمان لاستنزاف مكاسبة اليومية المحدودة وتناقص ثروته المستمر ، ولهذه الغاية تعنى — بناء على دراسات اقتصادية وفنية يشترك فيها التجار والمنتجون ويمثل فى لجانها الجمهور — بوضع حد أعلى وآخر أدنى غالبا لمدة معينة يعاد التسعير ثانية فى نهايتها لأسعار المواد الأولية التى تدخل فى الصناعات المهمة ، وكذلك بتحديد أسعار المواد الغذائية قوام أود الطبقات العاملة كالخبز واللحم وأهم الخضر والزيوت والشحم والألبان والجبن ومستخرجات الألبان ، كما لا تغفل سائر حاجات المعيشة كأسعار الملبس والمسكن وأجور النقل .

وطبيعى فى هذه الحالة أنها تراقب الأسعار التى تستطيع القبض على زمامها ، فلا تسن عادة القوانين لأسعار المنتجات الأجنبية لتحديدها ومؤثرات أسعارها خارجية لا يمكنها السيطرة عليها ، ويحسن تحريم اختزانها ودفع التاجر إلى عرضها أولا بأول فى السوق فيحدد سعرها العرض والطلب .

وعلى الحكومة أن تراعى فى تحديد الأسعار : ١ — ارتفاعها الجبرى لاتباعا لنقص

الإنتاج فحسب بل لتضخم النقد وتضاعف النقود المتداولة مما ينقص قيمتها كأداة تعامل ويرفع قيمة السلع بالنسبة إليها ، ب — وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج جملة تبعا للعوامل الجديدة التى انتابت السوق ولما فرضته الدولة من ضرائب إضافية لسد عجز الميزانية ومجابهة نفقات الحرب وغيرها .

كما لا يأتى التسعير بثمرته أو يقوم على أساس عادل إلا بمراعاة أمرين هامين : الأول ضرورة تحديد الاستهلاك حتى لاتشح الحاجات من السوق ويصبح التسعير عديم الجدوى بل ويعرض المنتج أو التاجر ، قد ارتفعت تكاليف الإنتاج بما يتجاوز التسعير عن مواصلة مد الجمهور بحاجته من المنتجات الشحيحة النادرة ، والثانى الضرب بلا هوادة على أيدى العابثين بالسوق والسهر على تطبيق التسعير دون تهاون .

ولقد التجأت الدولة عندنا فى الحرب العالمية الأولى وكذلك فى الحرب العالمية الثانى تبعا للظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وتضخم النقد ونقص المواد الأولية والأغذية وشلل التجارة الخارجية إلى نظام التسعيرة وتحريم التخزين وتحديد الإستهلاك ونظام البطاقات أسوة بما أتبع فى الخارج .

وإلى جانب التسعير فى ظروف استثنائية سن الشارع الأجنبى بما فى ذلك الفرنسى القوانين لتحريم المضاربات الغير مشروعة وتعمد نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة التى تنشر الذعر فى السوق وتؤثر فى الجمهور وبالتبعية فى الأسعار ، وكذلك معاقبة الذين يعمدون بأساليب الغش والخداع والمغالطة إلى التظاهر بالتدخل فى السوق والدخول فى المزايدات والزيادة على مزايدات الغير لرفع الأسعار رفعا مصطنعا أو الإضرار بسير السوق المنتظم أوعقد أومحاولة عقد الاجتماعات أو الاتفاقات للتدخل فى السوق للتأثير فى العرض والطلب وتحقيق أرباح غير مشروعة، وشدد العقوبة فى حالة التلاعب أومحاولة التلاعب صعودا أوهبوطا بأسعار الحبوب والدقيق والمشروبات والوقود وسائر المواد الغذائية أو الضرورية للمعيشة .

الفصل الثانى

النقود

تعريفها — أنواعها — نظم العملة — تبادل العملات وسعر الصرف — قانون جريشام
العملات بعد الحرب العالمية الأولى — جبهات الذهب والاسترليني والدولار — حرب العملة
شرط الوفاء بالذهب — النقد اليوم — النقد المصرى — الأرصدة الاسترليفية

تعريف النقود : حلت النقود منذ القدم محل المقايضة كما سبق أن بينا تبعا لما يحيق بالثانية من صعوبات جمة كعدم إمكان العثور على الراغبين فى سلع المقايضة مباشرة وكتعذر تقسيم السلعة فى بعض الحالات لمقايضتها على دفعات فضلا عن بهاظة تكاليف نقلها إلى السوق لعرضها ونقل الأخرى التى ستستبدل بهـا كذلك ، فذللت النقود العقبات التى كانت تجعل السوق محلية ضيقة المجال وصارت تمثل ثروة وقوة أدخار تنتقل بفضلها السلع من يد إلى أخرى بسهولة .

ويمكن والحالة هـذه تعريفها بأنها أداة أو أشياء يحصل عليها المرء عادة فى التعامل لالذاتها بل لكى يستبدلها بما يحتاج إليه فيما بعد ، فقيمتها والثقة فيها هما فى إمكان استخدامها فى لوازم المرء وفى حركتها المستمرة ، وإذا أراد شيئاً معيناً فهو لايبحث كما هى الحال فى المقايضة فى رغبة من يزمع التعامل معه وما ينقصه من الحاجات للتوفيق بين مصلحتيهما بل يقدم له المبلغ المتفق عليه أو المحدد ثمنا للسلعة كى يحصل عليها ، أما البائع فهو بدوره يحصل على المال كى يستبدله متى شاء سواء بشرائه حاجاته أو بوفائه أجور عماله أو باستخدامه فى تدعيم ثروته وزيادة رأس ماله .

ولما كانت العادة بل القاعدة الأساسية فى النقد قد جرت باعتبار النقود قوة تعامل كامنة أو ثروة مدخرة أصبحت الأداة الأولى والأساسية للائتمان لا مجرد واسطة تعامل ، لذا اتسع ميدان حركتها من مجرد التعامل والبيع والأخذ والعطاء إلى سائر العمليات والعقود المادية كالرهن والتسليف والإيجار والإعارة والوديعة والوصية والهبة ومختلف الالتزامات التى لاغنى عنها فى نظم الملكية الخاصة Propriété Privée ، ولا يكفى أن نقول كالتقليديين بأن النقود تسهل التعامل بين الناس كما يسهل الزيت تحريك الآلة بل إننا لانستطيع أن نتفهم تطور الانسانية الاقتصادى إذا استبعدنا النقود وماتمثله من دور هام فى هذا التطور .

ولدراسة النقود ومزاياها يحسن ذكر أنواعها قديما وحديثا ونظمها المختلفة وحدها الذهبي الحديث فى التداول وطرق تبادلها والقانون الأساسى الذى تخضع له دائما ثم السياسة النقدية المضطربة القائمة اليوم وحرب العملة ؛ وفيما يلى البيان : —

أنواع النقود : تتنوع الأشياء التى اصطلح على استعمالها أدوات التعامل كما تتعدد أجزاؤها التى تتفرع من كل منها تسهيلا لهذا التعامل ، فكانت رؤوس الماشية هى النقود الأساسية لدى الشعوب التى تعيش على تربية الماشية والأغنام والماعز مثال ذلك العرب وقبائل اليونان والرومان القديمة ، بل لقد ترك هذا العرف آثارا هامة لدينا فنرى معاملات البدو عن طريق رأس الماشية كما أن صفة pécuniaire الفرنسية وتستعمل للدلالة على النقود مشتقة من كلمة Pecus اللاتينية ويعنى بها القطيع ، ويستعمل الشاى فى التبت والملح والاذرة الرفيعة فى أفريقيا كأدوات للتعامل ، كما يستعمل أيضا لهذه الغاية الودع وبعض قطع الزينة الزجاجية والمرجان فى أعالى السودان وأواسط أفريقيا .

غير أن المعادن استعملت منذ عهد الإمبراطوريات القديمة لآلاف السنين قبل الميلاد كعمله لاسيما النحاس والفضة والذهب فى مصر وفارس وأشور وبابل وغيرها ، وكانت غالبا ماتستعمل سبائك langots حسب وزنها، ثم استعملتها اليونان القديمة فى صورة قطع معدن مصقوله ومنقوشه مما يدل على علو كعب فنانيها فى الرسم والنقش وعلى تطور العملة والتعامل وحذت حذوها سائر البلدان كروما القديمة وبيزنطه والأمبراطوريات الإسلامية .

ولاتزال المعادن تستعمل اليوم فى سك العمله ، وأهمها الذهب والفضة ويعاونهما الفضة المخلوطة بغيرها من المعادن والنيكل والبرنز نظرا لخواص هـذه المعادن من صعوبة تلفها أو نقصان وزنها وضياع معالمها ونظرا لسهولة حملها وإمكان تقسيمها دون فقدان مزاياها لاسيما الذهب والفضة، وهما خير ضمان للعملة لعدم تأثرهما بالصدأ وثبات قيمتهما نسبيا بمقارنتهما بسائر المعادن والأشياء فى الظروف العادية فضلا عن غلاء قيمتهما مما يسهل حملهما ونقلهما فى المعاملات الهامة فيتخذ المعدن النفيس أساسا للتعامل ، ثم يتفرع عنه عملة معدنية نيكلية وبرنزية وغيرها تعتبر أجزاء للعمله الأساسيـة ومساعدة لها ولاتقبل قانونا فى المعاملات إلا بمقدار معين ، غير أن اتساع نطاق التعامل الحديث وسرعته وتناوله مقادير كبيرة من المـال حدا إلى إحلال نوع من النقد أخف حملا وأسهل تداولا محل الذهب والفضة هو العملة الورقية .

أما العملة الورقية فهى فى ذاتها لاقيمة لها كمادة تجارية ، ولـكن قيمتها النقدية فيما تحمله

من ثقة كأداة تعامل وائتمان بما تقدمه جهة الإصدار من ضمانات نظير أوراق النقد وما يوليه الجمهور من ثقة فيها ، وهناك أنواع عدة من الأوراق ، فهناك شهادات الذهب والفضة ومثلها بالولايات المتحدة وتصدر نظير المعدن النفيس المحتفظ به فى خزينة الدولة ولحاملها أن يستبدلها بما تنص عليه من الكمية المعدنية التى تضمنها ، فهى لا تخرج والحالة هذه عن أنها المعدن عينه يتداول تباعا ، وهناك أوراق النقد المضمونة وتشتمل على وعد بالوفاء تضمنه الدولة ويتداولها الأفراد بدل المعدن النفيس بل يلتزمون بتبادلها بمجرد أن تعطيها الدولة قوة التعامل القانونية Cours Légal ، ولكن لاشك فى أن حاملها له أن يستبدلها بخزينة البنك بما تمثله من معدن نفيس مما يجعلها شبيهة بالشهادات المعدنية الأمريكية ، ومن الناحية العملية تصدر الدولة عن طريق بنك الإصدار صاحب امتياز طبع أوراق النقد أوراق نقد تزيد قيمتها بمراحل عن رصيد المعدن النفيس مما يجعل من المتعذر فى حالة مطالبة كافة حامليها البنك بالوفاء بالمعدن تحقيق طلبهم ، وعلى ذلك فيلاحظ أن الفرق بين الرصيد المحدود والمقادير الكبيرة من البنكنوت هو نقد مستقل فى التعامل يضاف إلى العملة المعدنية ، وهناك أوراق النقد بلا ضمان وهى أداة تعامل مستقلة تماما عن العملة المعدنية ولا تغطى بالمعدن بحال وتصدر فى ظروف غير عادية إبان الأزمات والحروب تحت ضغط عوامل التضخم ولسد عجز المصروفات والميزانية ، كما توقف الدولة الوفاء بالذهب وإمكان استبدال أوراق النقد المضمونة بالمعدن النفيس فى نفس الحالات الاستثنائية المشار إليها ، فتجعل من الأوراق المضمونة عملة ورقية بلا ضمان .

نظم العملة : تحتم الضرورة العملية استعمال عملات مختلفة الأشكال والأنواع إذ يتعذر أن يفى نوع واحد من العملة بحاجة المعاملات المتنوعة ، فإذا أردنا مثلا أن نقصر أداة التعامل على الذهب تعين فى حالة الإصرار على إتباع عملة واحدة أن نجزىء القطعة الذهبية إلى أجزاء ضئيلة جداً لوفاء أسعار اللوازم الضرورية التى تعرض لنا يومياً كشراء جريدة أو ركوب الترام أو غير ذلك من الحاجات أو الخدمات اليسيرة السعر وهو ما لا يمكن عمليا تحقيقه ، كذلك إذا أردنا شراء شىء ثمين غالى القيمة تعترضنا أيضاً عقبات وصعوبات تجعلنا نفضل استعمال العملة الورقية ، لذا لجأت الدول المتمدينة إلى استخدام العملة الورقية علاوة على الذهب كما قسمت الوحدة الذهبية إلى توابع لها من العملات الفضية والنيكلية والبرنزية .

وبينما وحدة التعامل الأساسية ذهبية كانت أو فضية توازى عادة قيمتها الأسمية كعملة فإن العملة المساعدة لها أى المتفرعة منها المعدنية الأخرى تقل قيمتها التجارية عن قيمتها كعملة بمراحل فيما إذا اعتبرت معدنا له وزن معين يوازى قيمة فعلية فى السوق المعدنية .

ولكن إذا قيل نظام العملة فيقصد بذلك فى العادة أحد نظامين فقدا اليوم أهميتهما ، كما فقدا حدّة المناقشة فى صددهما وأصبحا فى عداد التاريخ ، وهما نظام العملة المعدنية الواحدة Monométallisme ونظام العملتين المعدنيتين bimetallisme .

ويعنى بالأول أن يتخذ أساس التعامل ووحدته معدن نفيس واحد دون سواه ولوحظ أنه الذهب فى الغالب ، وفى هذه الحالة تصبح قيمة القطعة الذهبية التجارية توازى قيمتها كعملة ، ويعنى بالثانى أن يتخذ أساس التعامل ووحدته كل من الذهب والفضة فتضرب الدولة قطعا ذهبية وفضية توازى قيمتها التجارية قيمتها كعملة ولا يحدد القانون المقادير التى يقبلها الفرد من العملة الفضية بعكس تحديده كميات العملة المساعدة التى يجبر الفرد على قبولها فى التعامل ، ومثال نظام العملة الواحدة انجلترا ونظام العملتين فرنسا فيما بعد الثورة إلى النصف الثانى من القرن الماضى ، فكان الذهب أو الفضة فى الثانية أداة تعامل ووفاء لاحد لهما ، وكانت ورقة النقد تغطى ويمكن دفعها بأحد المعدنين ، ولما كان القانون فى ظل النظام الثانى يحدد كمية الذهب أو الفضة فى وحدة التعامل أى ينشىء رابطة ثابتة بينهما حدث تناقض بين هذه الحالة المستقرة وبين اضطراب سعر سوق العملة النفيسة ، وبرزت عيوبه واضطرت البلدان التى نسجت على منواله وفى مقدمتها فرنسا وأمريكا اللاتينية أن تقلع عنه وتأخذ بنظام العملة الواحدة ، بل إن بعض البلدان التى شادت وحدة عملتها على أساس الفضة كالولايات الألمانية والنمسا والهند الانكليزية والصين اضطرت كذلك نظراً لتقلبات سعر الذهب وفقدان التوازن بينه وبين الفضة تبعاً لزيادة المستخرج منه من المناجم المكتشفة حديثا فى كليفورنيا وغيرها إلى الاقلاع عن حرية ضرب دور السك للسبائك الفضية التى يقدمها الجمهور لتحويلها إلى نقود أسوة بما كان متبعاً فى الذهب .

غير أن نظام المعدنين لم يختف حتى أواخر القرن الماضى بل ظل فى حالة من العلة والمرض يقوم على أساس اتحاد فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا وأطلق عليه الاتحاد اللاتينى وأبرم فى سنة ١٨٦٥ وانضمت إليه اليونان فى سنة ١٨٦٨ ، وهو ينظم تبادل العملة بينها لا سيما الفضية ضمن الشروط الآتية : —

(ا) يمكن استخدام الذهب وحدة فى سك النقود وبحرية دون قيود .

(ب) للقطع الذهبية بأنواعها قوة غير محدودة فى الوفاء ، أما القطع الفضية فلبعضها فقط كالقطعة ذات الخمسة فرنكات الفرنسية هذه القوة .

(ح) ظلت بوجه عام الرابطة القانونية بين العملات المسكوكة من كلا المعدنين على حالها

غير أنه أنقص عيار النقود الفضية الصغيرة (التى تقل عن خمسة فرنكات) حتى تصبح رديئة ولا تتسرب إلى الخارج .

(ء) ظل فى الإمكان من جهة المبدأ وفاء ورقة النقد ذهباً أو فضة .

وهكذا تقلص نظام المعدنين وأصبحت البلدان التى تتبعه وتتبادل فيما بينها الذهب أو الفضة طالما كانا يمثلان وحدة التعامل ويتمتعان بحرية السك لا تستطيع أن تقبل من العملات الأجنبية غير الذهب ، وهو وحده الذى صار يتمتع بحرية الضرب ، لا سيما وقد انعكست الآية ورخص سعر الفضة بالنسبة للذهب تبعاً لنشاط استخراج المعدن الأبيض .

وأخيراً حل محل نظام العملة الذهبية وحرية ضربها بلاقيد نظام جديد هو المستوى الذهبى لتبادل العملة الورقية (Gold exchange standard) (Gold bulion Standard) ، ويعنى به الاعتماد فى التعامل الداخلى فى البلاد على أساس العملة الورقية وسائر العملات المعدنية المساعدة من فضية ونيكلية وبرنزية على أن تحدد قيمة العملة الورقية وهى وحدة التعامل الأساسية بالنسبة للذهب ، أى أن يصبح لها عيار ذهبى وزنه ثابت ، ويمكن استبدالها بالذهب فيما يختص بالمعاملات الخارجية Réglements exterieurs ، وقد ذلل هذا النظام الجديد الصعوبات التى نشأت من نشاط التعامل وتراكم التعهدات وتزايد الحاجة إلى العملة مع افتقار البلدان إلى المعدن النفيس لسير معاملاتها الداخلية ووفاء مشترياتها فى الخارج بعد كوارث الحرب العالمية الأولى ، ونظراً لعودة عملات مختلف البلدان إلى عيار ذهبى ثابت تدريجيا بعد الحرب العالمية الأولى وإن اختلفت كميته تبعا لكل عملة أمكن تحديد نسبة العملة الأجنبية للأخرى وسداد المشتريات الخارجية على أساس الذهب .

ويختلف النظام السالف عن نظام المعدن الواحد أو المعدنين فى أن الذهب فى الأول لا يبرز إلا فى المعاملات الخارجية ، بينما يكون فى النظام المعدنى أساس التعامل فى الداخل والخارج .

وقد قصرت الدول الذهب على معاملاتها الخارجية واتبعت نظام المستوى الذهبى لتبادل العملة الورقية نظراً لعدم كفاية ما لديها من الذهب ، وأنشأت لهذا الغرض رصيداً خاصاً من المعدن النفيس لوفاء وضمان تعهداتها الخارجية أودعته لديها ببنك الإصدار أو أودعته فى الخارج وسحبت عليه الأوراق بضمانه لسهولة معاملاتها ، كما حصل فى إيداع بعض الحكومات كميات كبيرة من الذهب بالولايات المتحدة لضمان مشترياتها ، ولقد استطاع كثير من البلدان الخروج من المآزق المالية والأزمات بفضل هذا النظام السهل المحكم ، وتعدى أوربا إلى آسيا وأمريكا واتبعته جل البلدان المتمدينة وظل إلى ما قبل خروج جل البلدان عن عيار الذهب

منذ بضع سنوات ثم إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية العيار المنظم للمعاملات الدولية ، ونذكر بهذه المناسبة أن قانون ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ الذى ثبت الفرنك الفرنسى على أساس عيار ذهبى معين بعد اضطرابه مدة بفعل أزمات الحرب العالمية الأولى وما بعدها أعطى لبنك فرنسا الحق فى دفع سبائك ذهبية نظير أورا النقد ولا يراد بذلك التعامل بالذهب فى الداخل بل وفاء التعهدات الخارجية بالمعدن النفيس .

تبادل العملات وسعر الصرف : تنتقل العملات من بلاد إلى أخرى وفاء للديون والتعهدات ، وهى فى خروجها من جيب المدين فى بلد معينة إلى يد الدائن فى بلد أخرى سدادا لصفقة أوورقة تجارية أوشيكا أوغير ذلك من التعهدات والالتزامات تتخذ سبلا مختلفة حسب نظام العملة وعلاقتها بالأخرى التى ستحول إليها وسياسة البلد النقدية مما لا يتسع المجال للخوض فى تفاصيله ،وعليه نحصر شرحنا فى بيان تبادل العملات فى حالة ثباتها ووجود رابطة تحدد سعرها ، وكذلك فى حالة إضطرابها وفقدان الرابطة الثابتة بينها مع شرح ما يتخذ علاجا لتلافى الاضطراب فى سعر صرف النقود وتحويلها إلى عملة أجنبية ، وفيما يلى البيان :

١ — تبادل العملات الثابتة أو ذات السعر المحدد : ويعنى بهذا العملات المعدنية المعروفة أوزان وحدتها التى تقوم على الثبات والاستقرار أو العملات الورقية ذات العيار الذهبى المحدد التى يمكن تغييرها بالمعدن النفيس لسداد التعهدات الخارجية ، ويتوخى فى تبادلها اتباع أساليب تستبعد نقل المعدن النفيس من جهة إلى أخرى لتحاشى تكبد نفقات النقل الباهظة ، فتعطى من العملة ما يوازيها من العملة الأجنبية أو تخصم على هذا الأساس الأوراق التجارية وفى كثير من الأحوال تتم العمليه بين سوقين أو أكثر بالمقاصة ، بل قد يبحث صاحب المصلحة عن أقل الأسواق نفقه لاستبدال العملة أو خصم الأوراق ، وليس ثمة صعوبات فى استبدال العملات وفق نسبة وزن الذهب فى كل منها إذا كان الميزان الحسابى متعادلا بين البلدين التابعة لها العملات أى أن هناك تعادلا بينهما فى ديون وتعهدات كل منهما حيال الأخرى من صادرات وواردات ورؤوس أموال وأقساطها وأرباحها تدخل وتخرج وسائحين ومهاجرين قادمين ومغادرين ومختلف الخدمات الظاهرة والمستترة ، كأعمال النقل والتأمين والسمسرة وغيرها ، ويقال فى هذه الحالة أن ثمة تكافؤا فى سعر الصرف On pair ، أى أن تغيير العملة إلى أخرى لا يكلف شيئا إلا ما يطلبه البنك من عمولة ضئيلة نظير شرائه أوراق عملائه التجارية أو بيعها وأجر نقلها ، أما إذا مال الميزان الحسابى لصالح بلاد معينة وكانت الأوراق الأجنبية المسحوبة على الأسواق الخارجية لصالحها أكثر من

الطلب عليها أو بالعكس كان الميزان الحسابى فى غير صالح البلاد والأوراق الأجنبية المسحوبة عليها عزيزة لشدة الأقبال عليها وقلة مبيعاتها للخارج مما يؤدى إلى قلة سحب الأوراق التجارية على أسواقها ، فحينئذ تبرز مشكلة وفاء التعهدات وصرف العملة بين البلدان على أساس مراعاة ألا يبلغ سعر الصرف ما يتكبده صاحب المصلحة أو البنك فى حالة نقل العملة المعدنية من جهة إلى أخرى والتعامل نقدا ، وقام قانون العرض والطلب بدور هام فى نظام الصرف هـذا ، ففى الحالة الأولى أى زيادة ما لها عما يجب وفاؤه وكثرة الأوراق الأجنبية المسحوبة يصبح سعر صرفها دون حد الصرف بنسبة قليلة ، وفى الحالة الثانية أى زيادة ما عليها من التعهدات عما لها من ديون وخلافها وزيادة الأقبال على الأوراق التجارية عن العرض يصبح سعر صرفها فوق حد الصرف بنسبة قليلة ، وإن احتساب حد الصعود والهبوط علاوة على عمولة تحويل النقود التى يتقاضاها البنك كلما طلب إليه تحويل عملة البلاد إلى أخرى أجنبية أساسه مصاريف نقل العملة الذهبية التى تتمثل فى أداة التعامل وكذلك نفقات التأمين ، ويطلق على نهاية هذه النفقات حد الذهب Gold Points ، فإذا كان تبادل العملة نظرا لكثرة المعروض من الأوراق يؤدى إلى نقص قيمة صرفها عن مصاريف نقل الذهب والتأمين فضل الدائن الحصول على أمواله ذهباً ، وكذلك إذا كان تبادل العملة يؤدى إلى تعدى حد الذهب رغب المدين عن شراء الأوراق المالية لوفاء تعهداته وأرسل ديونه للخارج ذهبا .

وتلتجىء البنوك وعلى رأسها بنوك الاصدار محافظة على دعامة نقدها ورصيد ذهبها ومنعا لصعود سعر الصرف عن حد معين إلى أساليب عدة تمنع بواسطتها بطريقة غير مباشرة تسرب المعدن النفيس إلى الخارج ، وذلك برفع سعر خصم الأوراق التجارية أى العمولة والأرباح التى تتقاضاها عن شراء الأوراق حالا لتحصيل قيمتها عند حلول الأجل ، وبديهى أن التجار يلجأون اليها لخصم مايحملونه من أوراق تجارية لم يحل بعد ميعاد وفائها لكى يحصلوا حالا على ديونهم ويسيروا حركتهم التجارية ، ففى هذه الحالة يقل تهافت التجار على خصم أوراقهم ويفضلون انتظار حلول أجل الوفاء ، كما أن رؤوس الأموال الأجنبية تتجه نحو هذه الجهة المعينة للبحث عن مورد توظيف مغر وأرباح مرتفعة على أساس سعر الخصم المرتفع مما يحدث أثرا فعالا فى تعادل سعر الصرف ، وفضلا عن ذلك فقد تحتاط البنوك للمستقبل وفاء للتعهدات الخارجية بالحصول على أوراق أجنبية وتضعها تحت تصرف المدينين إذا رغبوا فى تصدير أموال للخارج حتى تحافظ على توازن سعر الصرف أو تفتح اعتمادات بالبنوك الخارجية لهذه الغاية أيضاً .

٢ — تبادل العملات الغير ثابتة والمضطربة والخاضعة لقيود صارمة : — يختلف الحال فى العملات التى لاترتبطها بعضها ببعض روابط المعدن النفيس وتحديد سعرها بالنسبة إليه كما تختلف فى العملات التى يتعذر تصديرها للخارج واستيرادها ، ولا شك أنه مع ذلك يمكن سحب أوراق تجارية بينها على أساسها غير أنها لاتتبادل وتخصم كما فى العملات ذات الصلات الثابتة ، ولما كان التبادل بين عملة قاعدة الذهب وأخرى ورقية إلزامية أو بين عملتين ورقيتين إلزاميتين لا يمكن فيه حسبان العملة أو استبدالها على أساس الذهب فرجال البنوك يلجئون إلى وسائل باهظة التكاليف كفتح اعتماد فى الخارج أو كبيع أوراق مالية من أسهم وسندات لها قيمتها واحترامها فى الأسواق الخارجية وفاء لتعهداتهم وانتظاراً لتحسن الموقف ، كما تباع العملة نزولا على إرادة السوق وتقلبات البورصة وفق تيار عرض العملة ومدى الاقبال عليها والمضاربات ، وبهذه المناسبة نذكر أن الثقة المالية فى النقد الورقى تتوقف إلى حد كبير على تعادل ميزانية البلاد واستقرار حكومتها وحالتها السياسية وتمثل دوراً هاما فى ارتفاع وانخفاض سعر العملة بالنسبة للعملات الأجنبية ، وقد تدهور النقد الألمانى فى سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ إلى الحضيض كما هبط سعر الفرنك الفرنسى بالنسبة للعملات الأجنبية لا سيما الإسترلينى هبوطاً كبيراً فى سنة ١٩٢٦ فبلغ ٢٤٠ فرنك للجنيه ، وقد كان فى سنة ١٩١٤ سعره ٢٥ فرنكا للجنيه وقبيل أزمة الفرنك فى سنة ١٩٢٥ ما بين ٥٠ و ٦٠ فرنكا للجنيه ، ولاشك أن حالة هبوط النقد هذه تغرى الأجانب كى يقبلوا على التعامل مع بلدان النقد المنخفض فتروج تجارتها وحركة السياحة فيها وتنشط مصانعها وتتحول تدريجياً من موقف المدين إلى الدائن ، ولكن نزوله ذلك النزول الفادح يؤثر فى قيمة الديون والإيرادات والمعاشات الثابتة والأموال المدخرة التى تظل مقاديرها كما هى أو لا تزيد بنسبة انحدار قيمة العملة ، فضلا عن ارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة هبوط العملة وتضخم النقد وهذا له أثر كبير فى أصحاب الإيرادات الثابتة وقد لجأت بنوك الأصدار تلافيا لأشتداد المضاربة على عملة البلاد وتعريضها لخطر التدهور الشديد وسير ماليتها من سىء إلى أسوأ إلى الاحتفاظ برصيد تعتز به من العملات الأجنبية تفك الحجر عنه عند الضرورة لوفاء التعهدات الخارجية ، ومنذ اشتداد أزمات اضطراب النقد عقب خروج الاسترلينى عن عيار الذهب واتباع شتى العملات الأخرى نفس السبيل اضطربت سوق تبادل العملات وبذلت الحكومات جهدها للحد من أضرار المضاربات ومساوىء تدهور النقد .

قانون جريشام Gresham : إن تقلبات النقد صعوداً وهبوطاً وتطورات نظمه تحدو

إلى الإلمام بقانونه الأول الذى يؤثر أشد الأثر فى حركات العملات وتبادلها وتتطلب يقظة الحكومات وشدة حذرها واتخاذها الحيطة حتى لا تطغى عملات على أخرى بسبب تغير قيمتها أو سعرها التجارى ، والعملات شأنها شأن السلع إذا زادت كمياتها وعرضها على الطلب بطرح عدد وفير منها فى السوق وتضخمها inflation نقصت قيمتها وبالعكس ترتفع قيمة العملة بنقص تداولها وضغطها وسحبها من السوق déflation ، ويصحب الحالة الأولى ارتفاع الأسعار أما الحالة الثانية فيصحبها نزول الأسعار ، وهذه الظاهرة التى تلاحظ فى العملة بوجه عام يمكن ملاحظتها فى العملات بالنسبة للأخرى الداخلة ضمن دائرة نظام نقدى واحد أو المرتبطة الصلات بعضها ببعض ، فقدى يؤدى نقص إنتاج معدن معين وركود استخراجه بالنسبة للمعادن الأخرى وارتفاع السعر التجارى لذلك المعدن بالنسبة لمعدن آخر أو أكثر تصنع قطع العملة منه فى نظام نقدى واحد أو نظم وثيقة الصلات بعضها ببعض إلى كسب المعدن المرتفع السعر أو عملته قيمة جديدة على حساب المعادن الأخرى أو عملاتها La prime d'un metal sur l'autre[1] ، ويترتب على ذلك أن يتهافت الجمهور على اقتناء عملة المعدن المرتفع السعر الذى حاز قيمة جديدة على معادن العملات الأخرى والحرص عليه وإخفائه فى أعماق الخزائن والتخلص من العملات الأخرى فى سبيل اقتناء الأول وهكذا كما يقول جريشام « تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة من التعامل » .

وقد اتضحت هذه الظاهرة فى اختفاء العملة الفضية ببلدان المعدنين بنزول سعر الذهب تبعا لاكتشاف مناجم الذهب الجديدة ونشاط استخراجه نشاطا يفوق استخراج الفضة وتتضح أيضا فى اختفاء القطع الذهبية والفضية تجاه العملة الورقية وفى اختفاء القطع المعدنية الثقيلة الوزن تجاه القطع الخفيفة الوزن من نفس المعدن وفى بقاء الثانية وكذلك العملات الممسوحة والمستعملة المتبعة monnaies usées فى داخلية البلاد وتصدير الأولى والعملات الجديدة البراقة إلى الخارج ، ويمكن الذهاب إلى حد القول بوضوح هذه الظاهرة فى مهاجرة الأموال من بلاد جوها السياسى والاقتصادى مضطرب وماليتها مزعزعة تنذر نقدها بالوبال إلى أخرى أكثر استقرارا فى السياسة والاقتصاد بعيدة عن جو المضاربات ، مما حدا بالحكومات إلى مقاومة مضاربات النقد ما أمكن وإيقاف تيار الذعر المالى ومنع خروج الأموال من البلاد فى الظروف الاستثنائية .

العملات بعد الحرب العالمية الأولى : كانت الحرب العالمية الأولى نهاية خروج الذهب ودخوله فى مختلف بلدان العالم بلا حرج ولا قيود ، فقد عمدت البلدان المشتبكة فى النزاع إلى

---

(١) انظر « الحياة الاقتصادية » لنوجارو — صفحة ١٠١ .

إيقاف الوفاء بالذهب وجعلت العملة الورقية إلزامية ، ثم ترتب على أعاصير السياسة وتعاقب الأزمات الاقتصادية وجو الاضطراب وعدم الاستقرار واضطراد تصاعد أرقام ديون الحرب والديون العامة وصعوبة موازنة ميزانيات الحكومات وتعذر الوصول إلى حلول حاسمة لتسوية الديون العامة وتعويضات الحرب وتضخم النقد ومختلف المشكلات التى نجمت عن المجزرة البشرية القاسية آثار بالغة فى اضطراب العملات وسيرها نحو الهبوط المستمر .

فنبذت الأسواق العالمية الروبل الروسى منذ بدء الثورة البولشفية ، وعصفت العاصفة بالمارك الألمانى بضع سنوات بعد الحرب حيث تضخمت هذه العملة تضخما كبيرا وزاد الإصدار زيادة بالغة وهبطت قيمتها إلى الحضيض وأفلست الدولة ثم بنت عملتها من جديد على أساس الذهب بعد أن دكت صروح القديم وتخلصت من التزاماته ، كذلك هوت العملة النمساوية وفقد النقد التركى قيمته وتلاعبت تقلبات البورصة بأسعار عملات دول البلقان وغرب أوروبا وتدهور الفرنك الفرنسى وهو يرزح تحت أعباء ديون الدولة ومشاكلها حتى أواخر سنة ١٩٢٦ حيث كادت تحل به الكارثة المالية شأنه المارك ، فإذا ببوانكاريه Poincaré ينقذه ويثبت سعره على أساس الذهب فيعود الجنيه الإسترلينى وقد كان سعره نحو ٥٠ فرنكا قبل الأزمة ثم وصل إلى ٢٤٠ فرنكا إلى سعر ثابت يقرب من ١٢٤ فرنكا بقانون ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨ الذى يجعل أساس العملة الفرنسية الذهب ويجعل الفرنك يعادل ٠٫٠٦٥٥ من جرام الذهب الذى يحوى ٩/١٠ من الذهب الخالص أو ٠٫٠٥٨٩٥ من جرام من الذهب الخالص ، وتدهور كذلك الفرنك البلجيكى كالفرنسى وثبت سعر الفرنك الفرنسى وذلك بقانون ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وجعل سعر الفرنك يوازى ٠٫٠٤١٨ من جرام الذهب الخالص .

ووسط هذه الأنواء قامت بريطانيا وقد أخذتها العزة والكبرياء كأمبراطورية عظيمة مترامية الأرجاء تدافع عن عملتها وما تحمله من قوة شراء وبالحرى تذود عن سوق لندن المالية كسوق دولية تخصم فيها الأوراق وتصفى المعاملات التجارية والمالية الدولية لرسوخ قدم الجنيه الاسترلينى وانتظام السوق ، وتنادى فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩٢٠ بتثبيت العملة وتمدح مزايا هذا التثبيت وتشجعه ، ثم قررت فى ١٩٢٥ العودة مع مستعمراتها إلى عيار الذهب رغبة منها فى انتظام التعامل المالى وإعادة الثقة إلى الأسواق والمحافظة على سمعة الجنيه الإنكليزى ، ولكنها ثبتت عملتها وما تحتوى عليه من ذهب وفق استرلينى ما قبل الحرب وعلى مستوى الأسعار القائمة فى ذلك الحين المرتفعة ارتفاعا غير عادى لا سيما أسعار الولايات

المتحدة ، وقد كانت أساس الأسعار العالمية لثبات الدولار فى ذلك الحين وتغطيته بالذهب رغم التضخم المالى الذى حدث هناك عقب الحرب حيث وصل مقدار المتداول سنة ١٩٢٢ من ٣٥٠٠ مليون دولار إلى ٤٥٠٠ مليون دولار وارتفعت الأسعار ٨٠٪ ، ويلاحظ أن تثبيت بريطانيا عملتها على مستوى مرتفع يبتعد كل البعد عن التطور الاقتصادى الناجم عن زيادة الإنتاج والتعامل وتصاعد التعهدات الملقاة على عاتق الحكومات وتضخم الديون العامة والنقد[1].

ولكن ظهرت حالة غير عادية فى انجلترا ، فرغم التضخم المالى الذى اصطنعته ظلت الأسعار إلى حد ما على ما هى عليه فى الداخل بينما زادت قوة شراء العملة فى الخارج لارتفاع نسبة تثبيتها وعلاقتها بالذهب عن سعر الفرنك وغيره من المعاملات التى تضخمت بفعل الحرب فى أوروبا ، وعلى ذلك زادت واردات انجلترا وقلت صادرات ونضب تدريجا معين تجارتها وإنتاجها وزاد عدد المتعطلين فيها حتى جاوز الأربعة ملايين ، بينما زادت صادرات فرنسا وبلجيكا لرخص عملتها وارتفاع سعر المنتجات بمقارنتها بقدرة الفرنك على الشراء مما قلل الشراء الداخلى والواردات وزادت الصادرات فنشطت الحركة التجارية هناك ونمت الثروة القومية وكثر توظيف أموال الادخار .

وباءت انجلترا بأعباء حملها وقد كسدت تجارتها وصناعتها فى الخارج لارتفاع أسعارها وفى الداخل لانباع الدولة سياسة جركية معتدلة فى بادئ الأمر ومنافسة البضائع الأجنبية للمصنوعات البريطانية فى عقر دارها ، وتفاقمت الحال حين اضطرت إلى اجتذاب الأموال الأجنبية إلى السوق المالية البريطانية بتوظيفها فيها بفائدة مرتفعة محافظة على ثبات الجنيه دون الانتفاع غالبا من هذه الأموال واستخدامها كما يجب ، وهذا يعنى استهلاك بريطانيا لرأس مالها فى سبيل المحافظة على الجنيه ، ولولا مالها من ديون خارجية وما تملك من بحرية تجارية عظيمة تدر عليها أجور شحن ضخمة وشركات تأمين غنية نشيطة متينة الدعائم واسعة الأرباح ، لصعبت موازنة ميزانها الحسابى تبعا لعجز ميزانها التجارى المستديم .

ثم اضطربت ميزانية انجلترا فى خريف سنة ١٩٣١ وتحرج الموقف وشرعت رؤوس

---

(١) انظر « بحوث فى بعض الشئون الاقتصادية والمالية » لشارل ريست ، جزء واحد — باريس ١٩٣٣ ، صفحة ١٠٣ — ١٧٤ .

"Essais Sur Quelques Problemes Economiques et Monétaires" Par Charles Rist, 1 vol Paris—1933.

الأموال الأجنبية أو بعبارة أخرى الذهب جذبته سوق لندن إليها بتضحيات جسام ينفر منها ويتدفق إلى الأسواق الخارجية لا سيما سوق أمستردام وسوق باريس ، وعمدت الحكومة دون تردد بثبات معهود فى الأنجلوسكسون إلى الخروج عن عيار الذهب ، وقابل العالم هذا الخروج بدهشة فانزعاج وقد صعب عليه تصديقه لشدة وثوقه بثبات الاسترليني ومتانة سوق لندن الدولية ، وكيف لا ينزعج وقد كان الجنيه ذو السعر الثابت كالدولار محور المعاملات التجارية الدولية ، ولكن لم يأبه الإنكليز فى بلادهم بسقوط سعر الجنيه بل قابلوا ذلك ببرود ما دامت قوة شرائه فى الداخل على حالها أو لم تتغير كثيرا .

ولم تعمد الحكومة من جهتها إلى التضخم المالى بل أوقفت وفاء الجنيه بسعر الذهب حتى لا يستمر المعدن النفيس فى مغادرة خزائن بنك انجلترا إلى الخارج ، وظلت الأسعار دون ارتفاع يذكر إنما قلت قوة شراء الجنية بمقارنته بعملة الذهب فى الخارج ، ونشطت الصادرات وضعفت الواردات وأخذ عدد المتعطلين فى النقصان بعض الشيء ، وأيدت الحكومة سياستها بإقامة السياج الجمركى لحماية الصناعة البريطانية الكاسدة وأخذت تشجع الصناعات عندها بشتى الوسائل كحيلولتها دون رفع أسعار الإنتاج وحضها الشعب على شراء المصنوعات الوطنية فاستردت رمق الحياة وسارت فى طريق النقاهة ، وتضامنت الإمبراطورية فى سبيل الخروج من المأزق ، وأنشأت منها وحدة متراصة تتبع عملة واحدة تكفى نفسها بتبادلها فيما بينها الحاصلات والمصنوعات ويحتمل أن تغزو فى الوقت نفسه الأسواق الخارجية بصادراتها بمؤتمر أتاوه Ottawa الذى عقد بكندا إحدى بلدان الدمنيون البريطانية فى سنة ١٩٣٢ للدفاع عن مصالح الإمبراطورية التجارية والاقتصادية وتوحيدها .

وبالعكس فالبلدان التى ظلت مخلصة للذهب كسدت تجارتها الخارجية وأخذ نشاطها الاقتصادى يضعف شيئا فشيئا مع اتجاه رءوس الأموال إلى أسواقها وتكدس الذهب عندها محتميا بثبات العملة ، ولكن ماذا تجنيه هذه الأموال وقد ركدت حركة الأعمال هناك بينما تدفع فوائد هذه الأموال دون توجيهها إلى طريق الاستثمار الصالح ؟

ثم سارعت الولايات المتحدة إلى الخروج بدورها عن عيار الذهب عند تقلد روزفلت الحكم وإطلاق يده فى شئون البلاد وقد اضطربت ميزانيتها وهبطت الأسعار هناك وتكدست المنتجات وقلت الصادرات وهوت رءوس الأموال وتجمدت الديون الخارجية وقروض الصناعات وأفلست البنوك لتساهلها فى التسليف وتمويل المشروعات ، وامتعض الفلاح لعدم بيعه محصول قطنه بما يفى حتى بقيمة إنتاجه وعجز المدين عن وفاء ديونه العقارية بغرب

الولايات المتحدة وجنوبها ، وعلى عكس السياسة المالية الإنكليزية اتبع الرئيس روزفلت سياسة التضخم المالى لرفع الأسعار فى الداخل حتى تنتعش السوق وتزيد الأثمان على نفقات الإنتاج وحتى يؤدى هبوط سعر الدولار بالنسبة للذهب إلى زيادة الصادرات مع إنقاص مقادير الواردات ، وعمد الرئيس كذلك إلى زيادة الحواجز الجمركية رغبة منه فى الإقلال من الواردات كما حدد الإنتاج والأسعار ووضع لائحة لتنظيم الصناعة والعمل وسياسة خاصة لتشغيل العمال المتعطلين وقد أربى عددهم على الاثنى عشر مليونا .

جبهات الذهب والاسترلينى والدولار : ترتب على خروج انجلترا عن عيار الذهب تجر وراءها طائفة من الدول التى قلدتها بحكم الروابط الاقتصادية أو المالية أو السياسية التى تربطها بها وهى بلدان اسكاندنياوه وفنلندا والبرتغال وإيران والعراق ومصر وسيام والأرجنتين وبوليفيا وبيرو واستراليا ونيوزيلندا وأفريقيا الجنوبية والهند ثم خروج الولايات المتحدة أيضا عن هذا العيار تقلدها فى هذه السبيل كندا والفلبين وفنزويلا والمكسيك وبلدان أمريكا الوسطى وكوبا وهايتى وبقاء بعض البلدان على عيار الذهب وهى فرنسا والبلجيك وهو لاندا وسويسرا وإيطاليا وبولونيا وإلى حد ما ألمانيا — ترتب على هذا أن نشأت ثلاث جبهات للعملات متباينة ، جبهة الاسترلينى وعملاتها مفصولة بتاتا عن الذهب وجبهة الدولار وهو مرتبط بحبل مرن مع الذهب بناء على قانون رصيد الذهب فى الولايات المتحدة الصادر فى سنة ١٩٣٤ ، وهو ينص على احتفاظ الدولار بمقدار يتراوح من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من وزنه الأول وقد أخذ الرئيس روزفلت مؤقتا بمقدار ٩٤و٤٠٪ وجبهة الذهب وعملاتها ثابتة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالذهب[1] .

ولكن لايعنى بالخروج عن عيار الذهب رغبة الحكومات فى أن تسود العملة الفوضى والنزول المستمر أو أن تتأثر بالمضاربات فتترنح ترنحا شديدا بين النزول والصعود مما يشل حركة المعاملات المالية ويجعل التجار يترددون فى عقد الصفقات لآجال طويلة ، بل أنزلت الحكومات سعر عملاتها تحت ضغط عوامل الأزمات المالية ولكنها بذلت جهد طاقتها فى الإقلال من نزولها وصعودها بشدة ، فأنشأت الحكومة الإنكليزية صندوقا لموازنة العملة Fonds de régularisation des changes مهمته التدخل فى السوق للمحافظة على حدود معينة لأسعار الاسترلينى صعوداً وهبوطاً بالنسبة للعملات الأجنبية ، وذلك ببيعه

---

(١) انظر « العملة » لبودان — باريس صفحة ١٨٢ — ٢١٤ .
Voir "La Monnaie" — 1 vol — Par Louis Baudin—Paris 1938.

الاسترليني بكثرة إذا ارتفع سعره لخفضه أو بالعكس بشراء الاسترليني بواسطة ماليه من العملات الأجنبية والذهب لرفع سعره ، وكانت جهوده موجهة بنوع خاص للحيلولة دون ارتفاع سعر الاسترليني ، وقد قلدت سائر العملات التي خرجت فيما بعد عن عيار الذهب هذا النظام وفي مقدمتها الولايات المتحدة وهولاندا وسويسرا وفرنسا ، ولكن لايفوتنا أن نذكر أنه مهما بذل صندوق موازنة العملة في سبيل استقرارها فوارده وجهوده محدودة وهو لا يستطيع سوى مجابهة ودرء الصدمات الأولى للعملة في عالم أصيب بحمى اضطراب النقد منذ نهاية الحرب العالمية الأولى .

حرب العملة : « إن خير ما نتمناه انكلترا وأفضل ما ترجوه دول العالم للانتعاش الاقتصادي هو الأخذ بعيار دولي للنقد » هذا هو ماصرح به وزير المالية الانكليزي وغيره من وزراء الدول التي خرجت عن عيار الذهب ورجالها المسئولون ، غير أن انكلترا وغيرها من البلدان التي طلقت هذا العيار كانت أبعد من أن تعود إليه وكل منها تخشى منافسة الأخرى في تخفيض نقدها وتنشيط صناعتها وتجارتها على هذا الأساس ، وكأنها تقول لها : إذا بدت منك حركة وتماديت في التخفيض تحركت أيضاً بدوري وخفضت نقدي على وتيرة تخفيضك حتى لا تتهزى فرصة الربح على حساب نقدي[1] .

أما جبهة الذهب فكافحت في سبيل المحافظة على سعر عملتها مع ربطها بالذهب باعتباره خير ميزان للعملة وخير ضمان لرؤوس الأموال والادخار وحماية ثروات ذوي الإيرادات الثابتة وهم عادة أبناء الطبقات الوسطى ، وأن الأخذ به هي السبيل الوحيدة لإعادة الثقة الاقتصادية وتفادي انفصام الأسعار وتفاوتها في بلاد عنها في أخرى ، مما قد يؤثر في التبادل الدولي والحيلولة دون رفع الأسعار رفعا مصطنعا مشكوكا في استمراره واختفاء رؤوس الأموال وتجمدها لفقدان الثقة المالية وتعذر وفاء الديون ، كما أكد أنصار جبهة الذهب بأن رواج التجارة الخارجية في حالة انخفاض النقد مشكوك فيه نظرا لتسابق الدول في إقامة السياج الجمركي لمنع تدفق الواردات الرخيصة إليها ومنافستها للصناعات المحلية منافسة غير مشروعة ، ولقد ضحت جبهة الذهب الكثير في سبيل وجهة نظرها هذه فعلاوة على ماسببته من فشل المؤتمر الإقتصادي العالمي لحل الأزمة فقد هبط ميزانها التجاري وأربى مجرة في فرنسا سنويا على الإثني عشر مليارا من الفرنكات من سنة ١٩٣٢ إلى ١٩٣٦ وذلك لارتفاع أسعار

---

(١) انظر « النقود » لبودان — صفحة ٢٠٩ .

الإنتاج وغلاء بضائعها وعجزها عن منافسة بضائع انكلترا وأميركا واليابان وكساد التعامل فى الداخل لضغط التبادل واختفاء رؤوس الأموال ؛ وقضى فى فرنسا على كثير من التجارات والصناعات الأهلية التى تمثل ثروات ضخمة كتجارة الكماليات والأقمشة والحرير وملابس السيدات والعطور والسيارات والنبيذ وأعمال الفنادق والسياحة ، وتتابعت التفاليس تنذر بأسوأ مآل وتفاقمت الحال بعجز ميزانية الدولة فاضطرت أن تفرض ضرائب جديدة مجابهة النفقات المضطردة الزيادة وتمويل الفلاح بالقروض تلافيا لبيع محاصيله بأسعار زهيدة فى سوق كاسدة علاوة على مافرضته من حماية محصولاته جمركيا لرفع أسعارها رفعا مصطنعا ، غيرأن فى رصيد الذهب وفى ضخامته فى بعض البلدان كفرنسا حيث أربى على ٨٢ مليار فرنك فى السنوات التى أعقبت خروج انجلترا عن عيار الذهب وفى تدفق الأموال إلى سوق باريس وغيرها من عواصم بلدان جبهة الذهب خير مشجع على التمسك بعيار الذهب ، ولكن هل يكفل المعدن النفيس وحده رخاء الشعب وانتعاش الحياة الاقتصادية ؟ وهل تكفى رؤوس الأموال من غير عوامل خارجية أخرى لإعادة المياه إلى مجاريها ؟ هذا مالايمكن الجزم به وهذا ماحدا ببلدان الجبهة إلى نبذ عيار الذهب .

وهكذا نشأ تردد جبهة الذهب وعلى رأسها فرنسا فى بقائها على عيار الذهب أو عدولها عنه ، وأخذت فكرة الخروج عن عيار الذهب تنمو هناك وذلك لتشجيع صناعتها حيث يتعذر عمليا تخفيض نفقات الإنتاج لزيادة مبيعاتها للخارج فى حالتها القائمة حينذاك ، وأن من مصلحتها ألا تعير أهمية للذين حبذوا التمسك بعيار الذهب حتى لا تفقد العملة قوة شرائها فى الخارج فتحتاج إلى زيادة الوفاء نظير ما تستورده من مواد أولية هى فى أشد الحالة إليها ، وأن لا وسيلة لخروجها من المأزق الحرج إلا بمحاربة العملات المسيرة بسلاح من النوع الذى تستعمله ، وأن العملة تتمشى والتطور الاقتصادى فخروجها عن عيار الذهب فضلا عن أنه نزول على الأمر الواقع ووقف لنزف ما لدى بنك الإصدار من ذهب ومنع مهاجرته إلى الخارج متأثرا بالذعر المستحوذ على البورصة من آن لآخر والكساد المخيم على تجارة الصادرات فهو خير منعش للتجارة ومروج لزيادة الصادرات حيث تقل قيمة العملة فتزيد قوة الشراء الأجنبية وتقبل الأسواق الخارجية على بضائع البلدان ذات العملات المنخفضة ، وأن تضخم النقد وسيلة قوية لرفع الأسعار حتى يسترد الزارع والصانع والتاجر رخاء الماضى ويعوض ما فقده من خسائر وقد كانت أثمان البيع تكاد تفى بالنفقات ، وأن التضخم يساعد على تنفيذ مشروعات الدولة الاجتماعية وإعانة المتعطلين وينقذ البنوك التى

تورطت فى إقراض المشروعات والصناعات وجمدت أموالها بزيادة كميات النقد ورواج التعامل ، وأن هبوط العملة وتضخمها حل موفق لمشكلة الديون حيث يدفع المدين ما عليه بقيمة أقل وبسهولة لبدء الحركة الاقتصادية والمالية .

وباستمرار سير الحالة الاقتصادية فى بلدان جبهة الذهب من سيئ إلى أسوأ امتدت الدعوة للخروج عن عيار الذهب وأشتدت وطأتها فى بلجيكا فى سنة ١٩٣٥ ، وشجع على ذلك تعارض مصالح بلدان الجبهة تعارضا كان يقف حجر عثرة فى سبيل اتحادها على مكافحة الأزمة وترويج تبادلها التجارة ضمن دائرتها أسوة بدائرة بلدان مؤتمر « أتاوة » لا سيما وجل بلدان الجبهة زراعية فكيف السبيل إلى تبادلها منتجاتها لتوازن تجارة الصادرات والواردات فيما بينها ووفاء ما عليها من تعهدات علاوة على عقبات الحواجز الجمركية المرتفعة المقامة عندها ، وزاد الطين بلة اجتماع جبهة الذهب مرارا دون حل حاسم وخروج إيطاليا الفاشستية عن أحكام الجبهة بفرضها الرقابة الدقيقة على تبادل العملة ، فأصبحت قاعدة تبادل عملتها على أساس الذهب نظرية أكثر منها عملية ، وصار سعر الليرة الإيطالية فى أواخر سنة ١٩٣٤ على أساس حوالى ١٠٠ ليرة لكل ١٣٠ فرنكا فرنسيا بهبوط أربعة بنوط عن سعر الذهب ثم نزل إلى ١٢٩ فرنكا فى فبراير سنة ١٩٣٥ فإلى ١٢٦٫٢ فرنك فى مارس فى نفس السنة ، ولقد تبع هذا النزول نقص رصيد الذهب الضامن لأوراق العملة المتداولة إلى ٤٣٫٥ ٪ فى يناير سنة ١٩٣٤ وقد كان ٥٣٫٥ ٪ فى سنة ١٩٣٣ ، ثم نضب معين المعدن النفيس على أثر مغامرة إيطاليا فى الحبشة وإرسالها حملة عسكرية جاوزت النصف مليون جندى فوصل فى أكتوبر سنة ١٩٣٥ ٢٦٫٥ ٪ وفى ديسمبر سنة ١٩٣٥ إلى ١٩٫٥ ٪ ، وهكذا سار فى الانحدار السريع إلى حد اضطرار الحكومة لجمع الذهب بما فى ذلك خواتم الخطوبة والزواج وتشديد منعها خروج الأموال ومراقبتها العملة وتسعيرها بحد معين ، وهكذا الحال فى ألمانيا فقد كان رصيد الذهب ببنك الدولة من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٩ نحو مليار مارك ذهب ، ثم نزل إلى ٨٠٠ مليون مارك سنة ١٩٣٢ إلى قبيل اعتلاء الوطنيين الاشتراكيين الحكم ، ونزل فى سنة ١٩٣٥ إلى ٨٠ مليون مارك ، وزادت الديون السائرة التى كانت نحو ٢ مليار مارك إلى قيام الحكم النازى إلى نحو ٩ مليار مارك فى منتصف سنة ١٩٣٥ ، وتعددت أنواع المارك المسير فصار هناك المارك الرسمى عملة التداول وبجواره مارك السياحة المنخفض السعر تشجيعا لزيارة ألمانيا والإقامة فى فنادقها وغشيان مطاعمها ومحالها التجارية وقيمته نصف قيمة المارك الرسمى ومارك التجارة الخارجية يستعمل فى تسعير المنتجات المصدرة ، كما اتبعت إيطاليا

الفاشستية فيما يختص بالليرة سياسة شبيهة بسياسة إنشاء أنواع عدة من وحدة العملة لنشاط تجارتها وحركة السياحة لديها .

ثم عصفت العاصفة بالفرنك البلجيكى فى مارس سنة ١٩٣٥ وقد حاولت بلجيكا الاستنجاد بفرنسا دون جدوى لمنحها مزايا تجارية وتشجيع صادراتها وإقراضها المال لا يقاف تسرب الذهب منها إلى الخارج ، فقامت هناك تجربة فانزيلند على أن تضحى بسعر النقد لإنقاذ الثروة القومية والبنوك ، وصدر قانون خفض العملة البلجيكية فى ١٩ مارس سنة ١٩٣٥ ينقصها عن قيمتها بمقدار ٢٨ ٪ مؤقتا ويجعلها تتبع فى سيرها إلى حد ما الاسترليني ولا يمكن تغييرها بما يعادلها ذهبا ، كما أن صندوق موازنة تبادل العملة وقد أنشأته الحكومة لمنع شدة اضطراب النقد يأخذ على عاتقه الدفاع عن الفرنك البلجيكى تجاه المضاربات وكذلك يفرض الرقابة على رءوس الأموال ويمنع تسربها أو نزوح الذهب إلى الخارج .

ولم يمض عام على التجربة السالفة حتى تصدعت نهائيا جبهة الذهب ، فقد اضطرت وزارة الجبهة الشعبية فى فرنسا إزاء الفارق الكبير بين الأسعار الداخلية المرتفعة تبعاً لاحتسابها بالعملة الفرنسية على عيار الذهب والأسعار الخارجية والمحتسبة بالورق والنقد المخفض وإزاء استمرار مهاجرة الذهب إلى الخارج بكثرة ونزول رقم الرصيد الذى وصل يوما ما إلى ٨٢ مليار فرنك إلى أقل من ٥٠ مليار وإزاء هروب رءوس الأموال إلى جهات أكثر أمانا واختفاء الأموال الفرنسية فى أعماق خزائن الأفراد أو التخلص منها نظير أوراق النقد الأجنبي وإزاء صعوبة تنفيذ برنامج الجبهة الشعبية وإصلاحاتها على أساس الفرنك بسعر عيار الذهب وإزاء تخفيض ساعات العمل إلى ٣٦ ساعة وأثره فى رفع الأجور ارتفاعا كبيرا وفى السوق المالية أصدرت الوزارة تصريحا فى سبت ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ وقد كانت البورصات والبنوك والأسواق المالية الفرنسية مغلقة مشيرة إلى البيان السابق الذى أذيع فى أوائل تشكيلها تعلن خفض النقد وعقد اتفاق بين فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة لتحاشى اتخاذ الدولتين الأخيرتين سياسة مضادة لمصلحة الفرنك والتجائهما إلى خفض الاسترليني والدولار مرة أخرى عن مستوى سعر الفرنك الجديد أو فرض ضرائب تعويضية لرفع أسعار البضائع الفرنسية المصدرة إليهما وبعبارة أخرى تلافى استمرار حرب العملة ، كما تقدمت الوزارة فى يوم الاثنين ٢٩ سبتمبر إلى البرلمان بمشروع قانون الخفض ومشروعات قوانين أخرى لمكافحة غلاء الأسعار والمعيشة نتيجة هبوط العملة وكذلك زيادة الأجور عند اللزوم تبعا لارتفاع الأسعار ، وبموجب الخفض أصبح سعر الفرنك على أساس ١٠٠ فرنك

للاسترليني كما أوقف خروج الذهب ونزف الرصيد ، وفى نفس الوقت تبعث سويسرا وهولاندا مثل فرنسا وخفضتا عملتيهما وأوقفنا خروج الذهب وانضمتا إلى الاتفاق الفرنسى الإنكليزى الأمريكى كما انضمت إليه بلجيكا أيضا ، وهكذا وازنت بلدان جبهة الذهب بين عملاتها المرتفعة السعر وسائر العملات المخفضة وفى مقدمتها الاسترليني والدولار ، ولم يقف تخفيض الفرنك الفرنسى المشار إليه عند حد المائة فرنك للجنية بل اضطرت الحكومة إلى تخفيض جديد بمساعدة البلدان الأنجلو سكسونية نزل بمقتضاه الفرنك إلى سعر نحو ١٦٧ للاسترليني ، ولكن إذا أمكن اعتبار اتفاق النقد المشار إليه حلا مؤقتا لحرب العملة أو شبه هدنة فيجب ألا يعتمد عليه وحده بدون تعاون الدول الفعال فى حل الأزمات السياسية والاقتصادية على أساس حسن النية والتفاهم المشترك لوضع حد لحرب العملة فهو اتفاق رقيق ضعيف أضيق من سم الخياط ، إذ بمقتضاه يمكن إعلان الخروج منه بالإخطار بذلك قبل الانفصال بأربعة وعشرين ساعة فقط ، كما أنه لا علاقة له البتة بقاعدة الذهب ولا يشير إلى المعدن النفيس أو يحدده أو يعرفه بدقة بالنسبة للعملات بل تظل بمقتضاه كل عملة تسير وفق هواها وتيار سياسة العملات المسيرة .

شرط الوفاء بالذهب : ترتب على الخروج عن عيار الذهب مشكلة خطيرة هى كيفية وفاء الديون ، هل تدفع بسعر الذهب على أساس تاريخ الاستدانة وسحب الأوراق التجارية وشروطها أم بسعر العملة الورق عند حلول الأجل ؟ ومدى أثر شرط الوفاء بالذهب فى التعاقد .

وقد تضاربت أحكام القضاء فى هذا الصدد ، ويمكن القول إجمالا بأن جو اضطراب النقد كان له أكبر أثر فى الاتجاه نحو الوفاء بالورق ، وبهذه المنافسة نذكر أن القضاء الفرنسى أصدر حكمه تارة بالوفاء بسعر الذهب وتارة أخرى بالعكس ، فحكمت محكمة النقض الفرنسية فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤ بصحة شرط الوفاء بسعر الذهب وأن اشتراط الوفاء به فى التعاقد لاغبار عليه ، وحكمت محكمة السين بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٢٥ بأن دفع ديون أحدى الشركات يكون بسعر الورق لا الذهب وحكمت محكمة السين بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بالوفاء بسعر الورق لا الذهب ما دامت الدولة قد سنت قانونا خرجت بمقتضاه عن عيار الذهب وأنه لايجوز للبائع أن يشترط على المشترى أن يدفع فى المستقبل الثمن بالذهب .

وحكمت المحكمة العليا بالولايات المتحدة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٤ فى صدد شرط الوفاء بسعر الذهب بالتفرقة بين العقود العامة التى تلتزم بها الدولة كسلطة ذات سيادة ومنها الديون العامة والعقود المبرمة بين الأفراد والشركات ، فقضت فيما يختص بالعقود العامة بالزام

الدولة من حيث المبدأ بالوفاء بسعر الذهب وأن قانون الخروج عن عيار الذهب غير دستورى ، أما فيما يختص بالمعاملات الخاصة فقضت بالوفاء بعملة الورق حيث أن للدولة الحق فى أن تشرع بالغاء التعامل بعيار الذهب بين الأفراد فى معاملاتهم الخاصة ، ثم عاد الحكم فنص على أنه ليس هناك وسيلة قانونية لإلزام الدولة بالوفاء بالذهب كما أن حملة أوراق ديون الدولة ليس لهم حق المطالبة بالوفاء بسعر الذهب فإن قوة شراء الدولار لم تضعف أو تتغير ولم يلحق بهم ضرر ما فالوفاء بسعر الذهب يعد إثراء لهم بلا سبب .

أما فيما يختص بالقضاء المصرى فقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٤ يونيه ١٩٢٥ بصحة شرط الذهب ووفاء الديون تبعا لهذا الشرط ، ثم عادت وحكمت فى السنوات الأخيرة فى قضية خاصة بمعاش أحد موظفيها المتقاعدين بعدم الوفاء بسعر الذهب ، كما رفضت مطالب حملة سندات الدين المصرى فى وجوب وفاء أرباح الدين على أساس العملة الذهب لا الورق .

النقد اليوم : لقد اشتملت نيران الحرب العالمية الثانية ومشكلة النقد قائمة والعالم بعيد تبعا لتعقد المشكلات السياسية والاقتصادية عن تثبيت النقد أو حتى إعداد العدة والتمهيد لهذا التثبيت ، وليس أحب إلى الشعوب من استقرار العملة وتثبيتها على أساس يعيد سهولة حياة ماقبل الحرب الماضية وحريتها مع مراعاة ظروف التطور الاقتصادى اليوم ، وإنه لبعيد عن المنطق والعدالة فضلا عن البعد عن الانتعاش الاقتصادى أن ترى شعوب وأفراد على حساب آخرين تبعا لهروب الذهب من بلاد إلى أخرى واغتنام الفريق الأول ارتفاع سعر العملة لديهم وانهيار عملة الفريق الآخر لاغتصاب منتجاتهم ومصنوعاتهم بأسعار أقل فى مستواها من أسعار مثيلاتها فى بلاد المشترين ، وأنه لبعيد عن الإنسانية أن تتحمل الأجيال على التعاقب أعباء ديون الحرب وأخطاء السلم تكبلهم فى سلاسل من الرق الاقتصادى ، ولا أمل فى سلم دائم بعد حرب لم تر الانسانية أشد منها قسوة وهولا إلا إذا ذهب الماضى بمساوئه وشروره وقام العالم الجديد على أسس من المساواة متينة بين الشعوب ، ولكن مانظام العملة فى بناء العالم الجديد وما هى الروابط التى تربط عملات وأسعار مختلف البلدان بعضها ببعض ؟ لقد انفصمت الروابط فى الماضى فهل يستمر هذا الانفصام ؟ أم تساعد أمهات البلدان التى سوف تشترك فى وضع النظام الاقتصادى الجديد على عودة روابط الأسعار والعملات على أساس عادل ، وما عيار هذه الروابط هل يؤخذ بالذهب كعيار للنقد أم يحل محله عيار جديد ؟

لقد هاجر معظم ذهب العالم منذ بدء الحرب ونقلته بنوك الإصدار بالبلدان المتحاربة إلى

خزائن الولايات المتحدة ، وزاد ما تحكم عليه الأخيرة من ذهب بالنسبة للرصيد العالمى عن ٨٠ ٪ ، لذا كان من البديهى فى حالة تثبيت النقد إعادة توزيع الذهب على البلدان توزيعا عادلا أو العدول عنه نهائيا كأساس للنقد واتخاذ قاعدة أخرى لربط العملات بعضها ببعض ، وإلا كان تفسير التثبيت على أساس قبض الولايات المتحدة على أعنة الذهب العالمى إخضاع مالية مختلف البلدان ونظامها الاقتصادى لمشيئة الأولى ومصلحتها فضلا عن تعذر عودة الذهب إلى سائر البلدان تدريجيا عن طريق التبادل وزيادة مبيعاتها للولايات المتحدة وتكاد تكون الأخيرة سوقها مقفلة .

ولا شك أن العالم تطلع بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كما تطلع قبلها إلى أن تضع البلدان التى تقود دفه الحياة الاقتصادية العالمية أسسا ثابتة للنقد ، وفق ما سبق أن نادى به الرجال المسئولون من سياسيين واقتصاديين وخلافهم ، مثال ذلك : —

(١) تسوية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى جرت إلى التنازع المسلح والتطاحن ، كتوزيع المواد الأولية وسهولة الحصول عليها والبطالة وكساد الصناعة ومشكلات الديون العامة وعجز ميزانية الحكومات المستمر .

(٢) تحديد أسعار العملة على أساس الحالة الاقتصادية الجديدة الناشئة عن الحرب والتخريب وعن تسوية المشكلات السالف ذكرها .

(٣) توزيع الذهب فى العالم توزيعا عادلا وتسهيل السبل لمختلف البلدان للحصول على قسطها منه بواسطة ترويج صادراتها ورجحان ميزانها التجارى وشراء ما يلزمها من الذهب بالفائض لديها من النقد ، بل والاقتراض من الخارج لتسوية عجز الميزانية وتكوين رصيد الذهب كما حصل فعلا عقب الحرب العالمية الأولى للنمسا والمجر ، حيث اقترضنا بضمان عصبة الأمم لسد عجز ميزانيتهما وتثبيت نقدهما .

(٤) فك القيود الجمركية تدريجا وتخفيف مراقبة الصادرات والواردات ، بل والغاء المراقبة تدريجيا والتمشى نحو حرية المعاملات التجارية .

(٥) الغاء تعويضات وديون الحرب العالمية الأولى وإطالة أمد ديون الحرب العالمية الثانية ليسهل للشعوب المدينة الوفاء ، أو حلها بما يتفق وظروف العالم حالاً ، وتسوية مختلف الديون العامة بروح التساهل .

(٦) الحيلولة دون تقلب الأسعار العالمية القائمة على أساس الذهب ، وذلك بإنشاء بنك

تعاون دولى تشترك فيه بنوك الإصدار لتنظيم توزيع الذهب ، فإن ما تبذله بلاد وحدها دون التعاون مع أخرى فى سبيل المحافظه على عيار الذهب والدفاع عن رصيدها قد يؤدى إلى تفكك الروابط الدولية للأسعار

ولقد اقترحت الدول المتحالفة وغيرها التى اجتمعت فى مؤتمر «بريتون وودز» Bretton Woods فى منتصف سنة ١٩٤٤ لتسوية شئون العالم الاقتصادية والمالية بعد أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها وخاصة تعمير ماخربته الحرب واستثمار موارد الأمم وحل مشكلات النقد وتنظيم رصيده وتثبيته ومد يد المعونة للأمم المحتاجة إلى المعونة المادية والمال ضمن ما اقترحته ووافقت عليه إنشاء بنك دولى للبناء والتعمير Intenational Bank for Reconstruction and Development وكذا إنشاء صندوق دولى للعملة The International Monetary Fund وفيما يلى اختصاصهما :—

١ — بنك التعمير الدولى : ومهمته إعادة بناء البلدان التى خربت واجتيحت أثناء الحرب وبسببها ، ولكن غرضه الرئيسى مساعدة الشعوب التى تملك موارد صناعية وزراعية وتجارية واسعة ولكن رءوس أموال ضئيلة فى استثمار مواردها ، ويسلم بناة البنك بوجوب العمل على استثمار الموارد الصناعية العالمية إلى حد بعيد وعلى أسس علمية سليمة ، وطبيعى أنه والحاله هذه يقوم على فكرة انتهاء الاستعمار أو على الأقل بدء اضمحلاله واستيقاظ الشعوب المحكومة التى تملك موارد واسعة من رقادها ، ورأس ماله المبدئى قدره ٩ بليون دولار تكتتب فيه مختلف شعوب العالم ، وحصة الولايات المتحدة فى رأس المال هى الثلث على أن يدفع من رأس المال فى بدء إنشاء البنك ١٠٪ منه ثم يدفع الباقى فيما بعد كلما احتاجت الشعوب إلى القروض للنهوض بمواردها واستثمارها ، أما قواعد السلف فهى مع شدة حرصها أخف وطأة وفوائدها أقل مما جرى العرف به فى الأسواق المالية ، وذلك حتى تقبل الحكومات والشعوب على البنك وتسارع بالنهوض باقتصادياتها ، وطبيعى أن قروض البنك لآجال طويلة وأن الحكومات المقترضه مسئوله عن وفاء الديون .

ومع التسليم بأهمية مثل هذا البنك ومزاياه لبناء صرح العالم الاقتصادى فقد عيب عليه أن اشتراك الولايات المتحدة بثلث رأس المال يجعل نفوذها الاقتصادى عريضاً بالبلدان المدينة للبنك وهو سلم النفوذ السياسى والاستعمار ، غير أنه قيل من جهة أخرى أن هذا البنك يستطيع أن يقوم بخدمات سريعة وبتضحيات زهيده تتكبدها الشعوب المدينة المعوزة تجعلها فى غنى عن طرق أبواب المؤسسات المالية الخاصة التى قد تملى عليها شروطا

قاسية وقد تخفى وراءها نفوذ حكوماتها[١] .

٢ — صندوق العملة الدولى : غرض هـذا الصندوق تسهيل التعاون النقدى الدولى وتمهيد السبيل لتثبيت العملات حتى لاتتكرر مآسى ما بعد الحرب العالمية الأولى ، ومد الحكومات المعوزة بالقروض القصيرة الأجل حتى لاتضطر للالتجاء إلى تخفيض نقدها وتضخم عملاتها ، وتسهيل التبادل بين مختلف البلدان وكذا وفاء كل للأخرى ما عليها وتصفية حساباتها ، ومد مختلف البلدان المشتركة فى الصندوق بالإرشادات والتوجيهات الاقتصادية والبحوث الفنية التى فى حاجة إليها ، وظل عيار الذهب هو أساس التعامل مع الصندوق ، كما نص على أن تساهم كل دوله من الدول التى تريد الاشتراك فيه بحصة ذهبية من نصيبها .

وقد وجه كثير من النقد الصارم إلى هذه المؤسسة ، فقيل بأن قروضها قصيرة الأجل وعلى ذلك فهى لا تستطيع أن تحقق الغرض الأسامى من إنشائها ولا يمكنها أن تحل مشكلات العملات وتحول دون تدهورها ، وقيل أيضا بأنها قد تؤدى إلى الحيد عن جادة الحق وذلك بمبالغة بعض الدول فى الالتجاء إليها دون مبرر هام ، وقيل أيضا بأن صندوق العملة الدولى هذا لا يمكنه أن يحقق الاستقرار الاقتصادى العالمى ، فهناك مشكلات خطيرة لها أثرها فى النقد والتجارة الخارجية والصناعة ولا يستطيع بتكوينه المتفق عليه حلها ، فكيف يمكنه أن يحقق الإنعاش مع عجزه عن معالجة مشاكل كالبطالة والحواجز الجمركية المرتفعة والقيود المفروضة على الإنتاج والصناعة والاستهلاك وكشاكل الاستكفاء ؟ وهذه المشكلات الأخيرة بالذات تجعل مهمة الصندوق عسيرة بل تكاد تكون مستحيلة[٢] .

وخلاصة القول أننا لا زلنا بعيدين كل البعد عن التعاون الاقتصادى الجدى فى سبيل تضميد جراح العالم والتخفيف من آلامه وويلاته التى سببتها الحرب العالمية الثانية والسير به فى طريق النقاهة والبرء .

النقد المصرى : مصر من أقدم البلدان التى استخدمت المعادن فى معاملاتها ، إذ تدلنا مخلفات الأقدمين منذ قدماء المصريين على تسهيل التبادل عن طريق العملة وقطع المعدن النفيس

(١) انظر « المشكلات الاقتصادية العالمية » لهيكمان — جزء واحد — نيويورك ١٩٤٧ — صفحة ٣٢٥ .

"World Economic Problems" by Hickman — 1 vol new York 1947.

(٢) انظر « المشكلات الاقتصادية العالمية » لهيكمان — جزء واحد بنيويورك ١٩٤٧ — صفحة ٣٢٧ .

بدل المقايضة ، ولما كانت العملة تتبع مركز البلاد السياسى فقد تعاقبت على مصر عملات الغزاة ثم اندمجت فى البلاد وطبعت بطابعها بتحول الفاتحين إلى حكام مستقلين عن وطنهم الأصلى ونشأت عملات مصرية ما لبثت أن اندثرت تحت أقدام غزاة جدد وهكذا ... ، فإذا وصلنا إلى عهد محمد على رأينا طائفة من العملات الأجنبية الذهبية والفضية علاوة على العملة التركية وهى عملة الدولة صاحبة السيادة على البلاد سائدة عندنا فى التعامل ، وصار سعر العملات الأجنبية المتداولة منذ سنة ١٨٣٤ الزاميا قريبا من حد سعرها المعدنى وفق ما حددته تعريفة محمد على ، ثم جاء مرسوم ١٤ نوفمبر ١٨٨٥ يحدد العملات الأجنبية التى يمكن تداولها لدينا والحد الأقصى للمبالغ التى يمكن وفاؤها بواسطتها فى معاملات الدولة مع الأفراد علاوة على تسعيرة لها ، وتنفيذا لأحكام المرسوم المشار إليه نص الأمر الوزارى الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٨٨٧ على بقاء ثلاث عملات ذهبية أجنبية للتداول فى البلاد هى الاسترلينى محتسبا بسعر ٩٧ ٢/٤ قرشا وقطعة العشرين فرنكا محتسبة بسعر ٧٧ ٦/٤ قرشا والجنيه التركى محتسبا بسعر ٨٧ ٣/٤ قرشا ، وهذه الأسعار لا توازى بالدقة السعر الحقيقى فهو للجنيه الاسترلينى ٩٨٫٤٥٢ ولقطعة العشرين فرنكا ٧٨٫٠٦٩ وللجنية التركى ٨٨٫٩٤٤ ، وترتب على هذا أن طرد الجنيه المصرى سائر العملات التى احتسبت على سعر أقل من سعرها الحقيقى ، ولكن لما كانت الحكومة فى بادىء الأمر قد ضربت عددا محدودا من الجنيهات المصرية الذهبية لا تزيد على ٥٢٫٠٢٤ ولما كانت البنوك عندنا تلجأ إلى سوق لندرة إبان موسم القطن لإحضار المبالغ الاسترلينية اللازمة لتمويل المحصول أصبحت العملة السائدة فى البلاد هى الجنيه الإنكليزى souvrain ، وفى سنة ١٨٩٨ تم بإنشاء البنك الأهلى المصرى وإعطائه امتياز إصدار أوراق النقد بضمان النصف رصيد ذهب والنصف الآخر أوراق مالية وسندات قوية الدعائم مع التصريح للبنك فى ترك جزء من رصيد الذهب فى لندن حيث أصل البنك ومصدره أن أخذت أوراق النقد الجديدة تتعاون فى تسهيل حركة التبادل لا سيما فى موسم المحصول وقد جعل الامتياز لمدة خمسين سنة قابلة للتجديد وقد جدد لمدة أربعين سنة عام ١٩٤٠ .

ولكن لما كان البنك الأهلى ليس بنكا مركزيا يمد يد المعونة لسائر البنوك إبان موسم المحصول لتمويل القطن كما أنه لا يعيد خصم ما لديها من أوراق تجارية ولا يقرضها المبالغ الضخمة حين الحاجة فقد استمرت البنوك فى الالتجاء إلى الخارج لإحضار ما يلزمها من الأموال لعمليات التمويل السنوية ، كما لم يستطع البنك الأهلى الذى لم يصدر فى بادىء الأمر

أكثر من ٢ر٥ مليون جنيه ورق نقد وانحصر تبادلها فى المدن الكبرى لا سيما القاهرة والإسكندرية أن يوفى البنوك والسوق حاجاتها ، علاوة على أن العملة المصرية كانت العملة الذهب التى لا يثق الفلاح فى سواها ، ثم فى أغسطس سنة ١٩١٤ عمدت الحكومة وقد خشيت أن يترتب على اندلاع نيران الحرب وحاجة السوق الخارجية بلندن إلى الذهب وشلل التجارة الدولية أن يتعذر استيراد الذهب لتمويل المحصول ولحركة المعاملات كالعادة مما يعرض حياة البلاد الاقتصادية للخطر إلى جعل ورق النقد عملة قانونية كما أوقفت تنطيسة الورقة بمجرد الطلب والوفاء بالذهب أى يجعلها كذلك عملة الزامية ، ثم فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ صدر قانون مالى يجعل الاسترلينى عملة قانونية فى البلاد وحدد قرار وزارى سعره بمبلغ ٩٧٥ مليما ، ثم فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ صدر قرار من مجلس الوزراء أذيع على الجمهور يعفى البنك الأهلى المصرى نظرا لظروف الحرب الحرجة من التزام الاحتفاظ بنصف رصيد البنكنوت من المعدن النفيس ، لا سيما وأن الحاجة الملحة إلى تمويل القطن تضطر إلى زيادة المصدر من أوراق النقد على أن يجعل البنك محل العجز الذى قد يحل بالرصيد وينقصه عن النصف المحدد قانونا سندات على الخزينة البريطانية Bons de Trésor لأجل قصير ، وهكذا تعلق مصير مصر المالى وعملتها بمصير العملة الإنكليزية وأصبح الجنيه المصرى بخروج مصر عن عيار الذهب وبجعل الجنيه الإنكليزى عملة قانونية فى سنة ١٩١٤ ثم بالتصريح للبنك الأهلى بضمان الإصدار بأوراق إنكليزية خاضعا لتقلبات العملة الإنكليزية وثباتها .

وبتثبيت الجنيه الإنكليزى وعودته إلى عيار الذهب فى سنة ١٩٢٥ عاد إلى الجنيه المصرى ثباته وأصبح بدوره يمكن تغييره بالذهب ، ولقد سهل ارتباط الجنيه المصرى بالاسترلينى التعامل بين مصر وسوق لندرة المالية وسوق لفربول للقطن ، لا سيما وقد أصبحت انجلترا منذ نهاية القرن الماضى بحكم مركزها السياسى فى مصر العميل الأول فى صادرات هذه البلاد ووارداتها كما لا يخفى أن محصولها الأساسى وهو القطن المسعر فى بورصة لفربول هو المادة الأولية والممتازة لمصانع لانكشير Lancshire ، ولقد استفادت مصر من متانة مركز الاسترلينى بالنسبة لسائر العملات الأوروبية التى كانت أقل حظا من الأول نظراً لأن موارد بلدانها محدودة بعكس انجلترا ذات الموارد الواسعة والمركز المالى الممتاز فضلا عن خروجها فائزة فى الحرب الماضية وسيطرتها على مؤتمر الصلح ، ولكن ألا تعزى متانة مركز الجنيه المصرى أيضا إلى سلامة مالية البلاد وتوازن ميزانية الدولة وجد الفلاح الذى لا يعرف الكلل فى إنتاج محصولها الأساسى الذى بفضله يمكن موازنة الميزان التجارى بل والحسابى سنويا ؟

ولكن كما سبق أن رأينا اضطرت انجلترا إلى الخروج عن عيار الذهب فى سنة ١٩٣١ فكان طبيعيا أن تجر معها الجنيه المصرى وأن يهبط سعره مبدئيا كما هى الحال فى الإسترلينى نحو ٣٣ ٪ مما أثار ويثير منافشات فى إمكان فصل العملة المصرية عن الجنيه الاسترلينى حتى لاتتحمل العملة المصرية عثرات الإسترلينى ولا سيما أن وموارد البلاد على ثبات مركزها المالى محدودة ، وإذا اعتبرنا أن متانة الجنيه المصرى لا تعزى إلى علاقته بالاسترلينى وحدها بل كذلك إلى مركز مصر المالى السليم الذى يفضل مركز كثير من البلدان الكبرى وسياسة الحرص الشديد التى تسير عليها الحكومات فى إعداد الميزانية واضطراد تقدم البلاد الاقتصادى ونهضتها الصناعية الأخيرة التى لاشك فى أنها تزيد فى ثروتها القومية وإذا لاحظنا إمكان تصفية سندات الخزينة البريطانية ضمان أوراق النقد وسندات الدين المصرى التى تمتلكها الحكومة المصرية واستبدالها بسبائك الذهب وحث الأهلين الذين أخفوا الذهب فى بيوتهم وحقولهم بل وجبرهم بحكم القانون على تسليمه لخزينة الدولة — إننا إذا لاحظنا ذلك أمكننا دون صعوبة القيام بعملية فصل الجنيه المصرى عن الاسترلينى وتثبيته على سعره المعدل القائم قبيل التثبيت حتى لا يفقد توازنه وصلاته بسائر العملات .

الأرصدة الاسترلينية : « ليست الأرصدة وليدة الحرب العالمية الثانية ، وإنما هى نتيجة الاضطرابات النقدية فى المدة من سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٩ ، وفعلا تمكنت معظم الدول من العودة إلى قاعدة الذهب فى سنة ١٩٢٩ ، غير أن هذا الاصلاح لم يقدر له البقاء ، إذ انهار على أثر عدول انجلترا عن قاعدة الذهب فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ »[1] بهذه المقدمة القيمة يشرح الدكتور عبد الحكيم الرفاعى فى محاضرته بعنوان « مشكلة الأرصدة الاسترلينية المتجمدة » فى مارس سنة ١٩٤٦ نشأة الأرصدة الاسترلينية ، ثم يبين أن اضطراب العملات فيما بعد أدى إلى نشوء منطقة كبرى هى « منطقة الاسترلينى » ولها ميزتان : هما ثبات سعر الصرف بين عملاتها والجنيه الاسترلينى والاحتفاظ بأرصدة فى لندن لضمان إصدار البنكنوت ، ويذكر كذلك أن هذه الأرصدة كانت تأخذ غالبا شكل أذونات على الخزانة البريطانية ، ويبين أيضا مرونة هذه الأرصدة وتغيرها من وقت لآخر تبعا لحركة التجارة الدولية

---

(١) انظر محاضرة الدكتور عبد الحكيم الرفاعى بعنوان « مشكلة الأرصدة الاسترلينية المتجمدة » ألقاها بجمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ١٤ مارس سنة ١٩٤٦ ونشرت بمجلة « القانون والاقتصاد » التى يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول ، العدد الأول — السنة السادسة عشرة — مارس ١٩٤٦ من صفحة ٦٧ إلى صفحة ١١٢ .

والصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وأن عملات منطقة الإسترليني ظلت « قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى خارج هـذه المنطقة وذلك بفضل ما كانت تحصل عليه إنجلترا من الإيرادات من صادراتها وأموالها المستثمرة فى الخارج ، وأسطولها التجارى ، وما كان لديها من الرصيد الذهبي واحتياطى العملة الأجنبية » ، ثم يبين بعد ذلك نشأة الأرصدة وتجمدها أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها فيقول « وقد فرضت بريطانيا العظمى رقابة شديدة على عمليات الصرف ، وتبعتها فى ذلك دول منطقة الاسترليني متبعة نفس الطريقة فى الرقابة وبذلت مجهودات كبيرة فى هذه المنطقة لكى تسد حاجتها من بعضها بعضاً بقدر الإمكان دون الالتجاء إلى خارج المنطقة ..» ويواصل شرحه فيقول فى صدد تجمد الأرصدة وتحكم إنجلترا فى نقد بلدان منطقة الاسترليني « وظلت عملات منطقة الاسترليني قابلة للتحويل فى علاقاتها بعضها ببعض دون أى قيد ، ولكن المعاملات بين منطقة الاسترليني والدول الخارجة عنها خضعت لرقابة دقيقة ، وكل ما تحصل عليه هذه المنطقة من عملات أجنبية غير استرلينية يسلم إلى السلطات البريطانية مقابل أرصدة إسترلينية تقيد لحسابها فى لندن ، وتستثمر فى السندات البريطانية كأذونات الخزانة ، ومن ثم كانت كل العملات الأجنبية تتركز فى لندن ، ومنها توزع على بقية أعضاء المنطقه حسب ما تراه السلطات البريطانية المختصة» ، وشرح كيف تدفع انجلترا ما تحصل عليه من منتجات وحاجات وخدمات من بلدان المنطقة ومصر بالذات فقال « ... فمثلا لسد النفقات الحربية فى مصر كانت انجلترا ، من الوجهة العملية ، تودع أذونات الخزانة البريطانية لحساب البنك الأهلى ، ويقوم البنك بإصدر بنكنوت يستخدم لسد هذه النفقات » وزيادة فى البيان يقول « ولما كانت صادرات بريطانيا إلى دول منطقة الاسترليني لا تفى إلا بجزء قليل جدا من مشترياتها من هذه المنطقة ، فكأنها مولت الحرب بإصدار سندات لحساب الدول المندمجة فيها » ثم لاننسى مساهمة البنوك والشركات فى استثمار جزء من أموالها الفائضة فى سندات بريطانية فى لندن ، وبهذه الطريقة « حصلت بريطانيا على ما يلزمها من البضائع والخدمات نظير سندات انجليزية أو بعبارة أخرى مقابل دين على الحكومة الانكليزية ، ولا يزال هذا النظام متبعاً للآن .. »[1] ؛ أما منطقة الاسترليني أثناء الحرب العالمية الثانية فهى بلدان الدوميتون والمستعمرات مع استثناء كندا ونيوفوندلاند ثم مصر والعراق وفلسطين المشمولة بالوصاية

(١) انظر « مشكلة الأرصدة الاسترلينية المتجمدة » للدكتور عبد الحكيم الرفاعى — مجلة القانون والاقتصاد — مارس ١٩٤٦ — صفحة ١٠٤ .

ولا يفوتنا أن نذكر أن لبعض دول أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا الغربية كذلك أرصدة متجمدة فى لندن وهى لاتدخل فى منطقة الاسترليني .

وقد زاد مجموع الأرصدة زيادة فادحة عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية فكان حتى ٣١ اغسطس سنة ١٩٣٩ نحو ٤٧٦ مليون جنيه استرليني ارتفع فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ إلى ٧٣٥ مليون جنيه استرليني وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ إلى ١٨١٨ مليون جنيه استرليني وفى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٥ إلى ٣٣٥٥ مليون جنيه استرليني وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلى ٣٥٠٠ مليون جنيه استرليني ، ومعظم هـذه الأرصدة مملوك لمنطقة الاسترليني ، وهى موزعة كالآتى :—

الدول المالكة للارصدة	قيمة الأرصدة بملايين الجنيهات الاسترلينية
منطقة الاسترليني :	
الدومنيون	٣٨٤
الهند وبرما والشرق الأوسط	١٧٣٢
دول المنطقة الاسترلينية الأخرى	٦٠٧
مجموع أرصدة منطقة الاسترليني	٢٧٢٣
الدول الأخرى :	
أمريكا الشمالية والجنوبية	٣٠٣
أوروبا	٢٦٧
بقية العالم	٦٢
المجموع الكلى	٣٣٥٥ (١)

أما نصيب مصر من الأرصدة فقدره بعض الاخصائيين الانكليز بنحو ٣٢٠ مليون جنيه استرليني ، وذكر وزير المالية فى مناقشة اتفاقية بريتون وودز فى البرلمان المصرى فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ بأن نصيبنا منها ٤٠٠ مليون جنيه ، ويرى الدكتور عبد الحكيم الرفاعى أن كلا التقديرين أقل من الحقيقة ويقدرها بنحو ٤٥٠ مليون جنيه موزعة كالآتى :

١ — غطاء البنكنوت ١٤٠ مليون جنيه

٢ — أرصدة البنوك وعملاتها ٢٧٥ مليون جنيه

(١) انظر « مشكلة الأرصدة الاسترلينية المتجمدة » للدكتور عبد الحكيم الرفاعى فى مجلة القانون والاقتصاد — مارس ١٩٤٦ — صفحة ٧٤ .

٣ — أرصدة للأفراد والهيئات ٣٥ مليون جنيه

ومايسترعى النظر فى هذا التقرير فضلا عن الضخامة هو الزيادة الكبيرة التى وصلت إلى ٥٠٠ ٪ فيما يختص بأصدار البنكنوت ، فكان البنكنوت المصدر حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ نحو ٢٨ مليون جنيه ، وهذا يتضح من غطاء الإصدار مما أدى إلى هبوط قيمة الجنيه الورق بالنسبة للذهب وإلى غلاء الحاجات وارتفاع نفقات المعيشة ارتفاعا لم تعرف له بلادنا مثيلا من قبل .

وفيما يلى إحصاءات مقارنة لاضطراد تزايد إصدار البنكنوت الورق طول سنى الحرب وما بعد الحرب أيضاً كما وردت فى التقرير المقدم من البنك الأهلى المصرى إلى الجمعية العمومية العادية الثامنة والأربعين بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ .

أرقام المقارنة باضطراد زيادة الإصدار

حسب أرقام ٣١ ديسمبر من كل عام

	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧
خصوم							
قيمة ما أصدر من أوراق البنكنوت	جنيه مصرى ٥٢٧٠٠٠٠٠	جنيه مصرى ٧٩٢٠٠٠٠٠	جنيه مصرى ١٠١٤٠٠٠٠٠	جنيه مصرى ١٢٢٠٠٠٠٠٠	جنيه مصرى ١٤٨٠٠٠٠٠٠	جنيه مصرى ١٤٥٠٠٠٠٠٠	جنيه مصرى ١٤٥٠٠٠٠٠٠
أصول							
ذهب	٦٢٤٠٥٨٣	٦٢٤٠٥٨٣	٦٢٤٠٥٨٣	٦٢٤٠٥٨٣	٦٢٤٠٥٨٣	٦٣٧٥٨٧٤	٦٣٧٥٨٧٤
سندات وأذونات على الحكومتين المصرية والبريطانية	٤٦٤٥٩٤١٧	٧٢٩٥٩٤١٧	٩٥١٥٩٤١٧	١١٥٧٥٩٤١٧	١٤١,٧٥٩,٤١٧	١٣٨٦٢٤١٢٦	١٣٨٦٢٤١٢٦
	٥٢٧٠٠٠٠٠	٧٩٢٠٠٠٠٠	١٠١٤٠٠٠٠٠	١٢٢٠٠٠٠٠	١٤٨,٠٠٠,٠٠	١٤٥٠٠٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠٠٠٠

ولقد سالت الأقلام مدرارا فى عرض المشكلة ومقترحات حلها ، ولا غرو فى ذلك فأزمة النقد المتجمد تنوء بكلكلها على المعاملات التجارية الدولية وتهدد بشللها إذا استمرت الحال على هذا المنوال ، فإن أولى علامات العودة إلى الحالة الطبيعية والسير فى طريق النهاية نشاط التجارة الخارجية وسهولة تبادل الحاجات والمنافع بين مختلف بلدان العالم بلا قيود وعقبات وهو مالا نراه اليوم وما نحن بعيدون عنه كل البعد برغم مضى ثلاث سنوات على انتهاء الحرب ومع ما يترتب على سياسة الغموض وعدم الاستقرار هذه من أثر سيء فى العلاقات السياسية بين الأمم وفى مستقبل السلام العالمى ، وإن الأوضاع الاقتصادية الشاذة القائمة فى شتى البلدان الزراعية الفقيرة الدائنة كمصر والعراق وضعف قوه شراء الطبقات العاملة فيها وهم سواد المستهلكين تبعا لتضخم نقدها وزيادة العملة المتداولة بنسبة أعلى بمراحل من نسبة ارتفاع الأجور والمرتبات والمكافآت وعدم تكافؤ المواد المعروضة المحدودة مع الأموال الغزيرة المتداولة تتطلب علاجها علاجا حكيما يضمن مرونة المعاملات وثبات النقد واستيراد ما تتطلبه الحياة الاقتصادية لتسيير دولابها حتى لا يؤدى الركود الاقتصادى إلى حالة من العجز والتأخر .

لقد قدمت مصر وغيرها من البلدان التى فرض عليها تجميد أموالها قسراً قوى أبنائها وعرتهم وأقواتهم ودمائهم ليساهموا فى كسب الحرب لصالح الديمقراطية ، وحصل المدين على حاجاته للأداة الحربية حتى يبنى فى حاله انتصاره عالما أفضل ، كما أغدق على أعوانه ما أغدق مما لا يملك وقد استنفذ احتياطية بفعل حربين ضروسين لأغراض التسلط السياسى والاقتصادى ، فعرج على مصر وغيرها من البلدان الزراعية التى تتلهف على الدرهم للبناء والإنشاء فهى لا تزال فى أولى خطوات نهضتها وأملى عليها بحكم الاحتلال والسيطرة السياسية نظاما يأخذ بمقتضاه ما يشاء دون مقابل أو ضمان إلا صدق الوفاء ، وجال وصال دون رقيب بمقتضى هذا القرض الجبرى غير المحدود فى ميدان عملتها وطرق إصدارها وأسواقها ومخزوناتها وشتى محاصيلها وحتى مختلف المواد المستوردة من الخارج غير ملق بالا لما قد يترتب على المبالغة فى أصدار البنكنوت بغير ضمان من أثر سيء فى الأسعار والأجور وميزانية الدولة وسياستها الإنشائية وفى شتى ميادين الإنتاج والتعمير والتعليم والصحة وسائر المرافق العامة الحيوية لشعوب تطغى عليها الأميه وتجتاحها الأوبئة والأمراض الجثمانية والاجتماعية ، وكان التشريع لدى الدائن طوع بنان الدولة المدينة فهيأ لها باسم الضرورة الحربية والمصلحة المشتركة فى كسب الحرب الاستيلاء السريع على كافة ما تنشده بالأسعار

الجبرية التى تحددها الدولة ، ولقد أسرف المدين فى الوعود المعسولة يوم كانت رحى الحرب تدور فى غير مصلحته وتغنى بشهامة بلدان الشرق الأدنى والهند وغيرها ، وبينما كانت هذه البلدان وفى مقدمتها مصر تقاوم ارتفاع الأسعار بتحديد أثمان المواد الغذائية وكافة الأشياء المعروضة للاستيلاء والمحتاجة لها إنكاترا لأغراض الحرب كانت الأخيرة تقذف بقناطير البنكنوت دون حساب حتى بؤدى الأغراء إلى امتصاص جل الأشياء المعروضة فى الأسواق المحلية واستخدام الأيدى العاملة على نطاق واسع وتحريض رجال الأعمال والمقاولين على الانصراف إلى أعمال الجيش والقيادة دون سائر أعمال الحياة العادية ، ولقد تركزت ثروات وأرباح طائلة فى بضع سنى الحرب فى أيد أطلق على أربابها أثرياء الحرب مما جعل بعض الكتاب يتفننون خطأ برخاء البلاد وازدهارها الاقتصادى ، وقاست الطبقات العاملة وسائر القوى المنتجة وأصحاب الإيراد الثابت ، فقد أضحوا فى مهب رياح من عدم الاستقرار والحرمان والعوز ولم تكف مكاسبهم اليومية أو الشهرية أو إيراداتهم وقد ارتفعت بعض الشىء بنسب ثابتة على أثر تضخم النقد لمعيشتهم فى نفس المستوى الذى تعودوه قبل الحرب ، فوصلت نفقات المعيشة إلى ٢٨٠ ٪ بل والأسعار فى بعض الحالات إلى ٨٠٠ ٪ بينما لم تتعد زياداتهم ٢٥ ٪ أو ٥٠ ٪ إلا فى حالات نادرة .

وبهذه المناسبة نوجه نظرنا شطر الميزانية لسنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ التى بلغت نحو ١٣٣ مليون جنيه (فقدرت المصروفات بمبلغ ١٣٣٫٠٥٥٫٠٠٠ جنيها وقدر الإيراد بمبلغ ١٢٢٫٩٦٥٫٦٠٠ جنيها مع سداد العجز من الاحتياطى) ، فإن رقمها ضخم يدل لأول وهلة على مدى نشاط التحصيل والانفاق ، ولكن ضخامته جوفاء كالطبل الفارغ وسراب الصحراء فميزانية ما قبل الحرب التى وصلت إلى نحو نصف الرقم كانت أكثر دسما وغذاء ، وإن ما تفيده الدولة من جبايتها قبل الحرب لتوجيهه إلى خدمة الشعب أكثر مما تفيده اليوم من الرقم المضاعف بمراحل ، وخاصة أن بلادنا زراعية تعتمد على الخارج فى شراء شتى حاجاتها من مواد الإنشاء والتعمير وتحقيق مشروعات الرى والصرف والحصول على الآلات والوقود وقد زادت أسعارها أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب ولم تتضخم الميزانية بنفس النسبة ، وهذا هو الحاصل فى الزراعة أيضاً فما يجنيه الفلاح من ارتفاع أثمان المحصولات أقل نسبياً مما يضطر لإنفاقه عن طريق الاستيراد للعناية بأرضه وشراء حاجته من الآلات الزراعية والوقود وخلافها ، وأخيراً هو نفس الحاصل لرب الأسرة ذى الايرد الثابت أو الأجير الذى لم يزد أكثر من ٥٠ ٪ فتضحياته بسبب الحرب كبيرة وأعباء الحياة ثقيلة ينوء بحملها .

لقد عصرت انجلترا مصر للحصول على الحاصلات والمواد الأولية والخدمات عصراً قوياً دون شفقة أو اعتبار لمستقبل البلاد وما قد تواجهه بسبب فعلتها من أزمات ومحن ، فإن هذا الشعب المثابر الشديد الصبر على المكاره الذى لا يزيد كسب سواده على بضعة قروش يومياً يتحمل مايعادل أقل بقليل من نصف أرصدة الهند ، فالهند دائنة لانجلترا بنحو ١٫٠٠٠ مليون جنيه بينما عدد سكانها نحو ٤٠٠ مليون نسمة وهى دولة لها اعتبارها فى عالم الانتاج الصناعى لما تحويه أرضها من معادن وتبعا لنهضتها الصناعية الكبرى واشتغالها اليوم بالصناعات الثقيلة ، بينما عدد سكان مصر نحو ١٩ مليون نسمة عمادهم الزراعة ومعروف أن مكاسبها دون الصناعة بمراحل .

لقد كسبت الامبراطورية البريطانية الحرب وضمنت حياتها الارستقراطية بين الشعوب بفضل جهود مصر وغيرها من بلدان الشرق التى اغدقت العطاء دون مقابل أو ضمان ، وهى تريد اليوم أن تلقى على عاتق البلدان الفقيرة التى انتشلتها من ركبة الهلكة تبعات الحرب ونفقاتها جزاء مساعداتها ، وفى سبيل الابقاء على نظام الطبقات والسيد والمسود بين الأمم والفوارق الشاسعة بين الدول الزراعية والأخرى الصناعية تريد أن تجزيها جزاء سنمار .

وقد صرح المسئولون الانكليز فى مناسبات عدة بأنه إزاء حدة الأزمة الاقتصادية البريطانية لايسعهم أن يقبلوا وفاء ماعلى بريطانيا للبلدان التى قدمت لها المساعدات والمواد الأولية والأقوات إبان الحرب وقبلت تحويل ما كانت تدفعه الولايات المتحدة شريكة الانكليز فى الصراع من الدولارات نظير مشترياتها إلى استرلينى تجمد مع سائر الديون وفاء كاملا دون اقتطاع وانتقاص منه ، فقبول الوفاء الكامل معناه فى نظر رجال الإمبراطور تجنيد ملايين العمال لمدة سنوات يكدحون لسداد الدين ، وفيما يختص بمصر معناه تجنيد نحو ٦٠٠٠٠٠ عامل يشتغلون ليل نهار أكثر من عشر سنوات لوفاء ديون انجلترا لمصر ، وبمناسبة هذه التصريحات يحسن أن نعرض بصفة عامة لحالة انجلترا الاقتصادية على حقيقتها ونقارنها بحالتنا التعسة فى هذا العرض حسر اللثام عما نحن فيه من بؤس يفوق بمراحل مايعانيه الانكليز .

والواقع أن ما تعانيه انكلترا هو نوع من التحول الاقتصادى والإجهاد سيزول مع العلاج بينما فقرنا مدقع يهدد الشعب فى أقواته وحيويته وحياته ، ويدعى المسئولون أن هناك أزمة صناعية خطيرة فى انجلترا ، غير أنها ليست بنت اليوم ، فهى نتيجة الحرب العالمية الأولى وربما قبل تلك الحرب بسبب السياسة الصناعية المترددة وشدة محافظة رجالها على القديم دون

إدخال تغيير هام على الآلات وسياسة المشروع والانتاج والتحويل ، وجاءت الحرب العالمية الأولى فصرفت انجلترا الكثير من احتياطها ثم نافستها فى ميدان التجارة الدولية أمم فتية كاليابان والولايات المتحدة ، فهبطت صادراتها وتحير ولاة الأمور هل يأخذون بسياسة التجديد الصناعى ووضع العملة الإنجليزية فى مستوى أقل منه قبل الحرب ليستطيع المنتج الانجليزى منافسة الصناعات الأجنبية وتصريف مصنوعاته بسهولة فى الخارج أم يثبتون الإسترلينى على مستوى سعره قبل الحرب ؟ وهم إذا ضحوا بالصناعات فإنهم يحافظون على دولية سوق لندن واستمرار خصم الأوراق التجارية هناك وإجراء عمليات التسليف وتحويل النقد وغيرها ، ويحصلون كذلك على ديونهم من الخارج على أساس سعر مرتفع ، ولما كانت السيتى ذات نفوذ قوى والأموال الانجليزية تسيطر على الأسواق الخارجية من أمريكا اللاتينية إلى أقاصى الصين فضل المسئولون تثبيت الإسترلينى على أساس سعره قبل الحرب العالمية الأولى وضمنوا سد عجز الميزان التجارى بموازنة الميزان الحسابى فى النهاية عن طريق تحصيل انجلترا لديونها الخارجية وأجور خدماتها وأرباح الشحن البحرى وعمليات التأمين وبوالصها على اختلافها ، وحاولت انجلترا حينما استحكمت حلقات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٣١ وتجمدت ديونها الخارجية بمختلف الوسائل أن تشجع مصنوعاتها وصادراتها وخرجت فى سبيل هذه الغاية عن عيار الذهب فى أواخر سبتمبر سنة ١٩٣١ (وقد سبق أن بينا هذا) ، كما أقامت سياجاً جمركياً منيعاً لحماية منتجاتها وعقدت مؤتمر أتاوة لتشجيع التبادل بينها وبين الدومنيون وممتلكاتها المستقلة ومستعمراتها وأباحت للدول المرتبطة معها فى سياستها النقدية ومعاملاتها التجارية مثل بلدان الشمال الانضمام إلى الاتفاق ، وبديهى أن تستمر أزمة اختلال الميزان التجارى وكساد صناعاتها بالنسبة لمنافساتها بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد ظلت الحالة دون تغيير ولم تشأ انجلترا الأرستقراطية أن تقوم بتضحية جدية فى سبيل علاجها ، وفضلت أن تحيا حياة المهول الماطل الثرى الذى يحصل على أقساط ديونه ويصرف منها وكذا من أمواله الأصلية ويحرقها كما تحترق الشمعة رويداً رويدا على أن يقوم بعمل حاسم للإنعاش الصناعى الذى يعود بلا شك عليه وعلى العالم أجمع بالفائدة ويضع حداً لشلل التجارة الدولية .

وكان من جراء الحرب العالمية الثانية أن صرفت الجزر سريعاً جل احتياطها ، فعمدت إلى البلدان التى تربطها معها روابط احتلال أو نفوذ سياسى أو اقتصادى تطلب منها المعونة وتفرض عليها قروضاً ثقيلة تنوء هذه بحملها وتملى عليها شروط استنزاف أموالها وثرواتها

املاء ، وقد امتصت منها ما تحكم عليه من حيوية اقتصادية وقوى منتجة وتركتها تنازع سكرات الإجهاد تكاد تحتضر من عظم الإعباء التى تحملتها ، وتخربت فى هذه الأثناء مصانع كثيرة فى الجزر فجدتها وأحلت محلها سريعاً نظام الصناعات الحديثة حتى تلبى واجبات الحرب وتؤدى فيما بعد أغراض السلم ، فكانت الحرب التى كسبتها وبالا على مالية الأمبراطورية ولكنها حلت مشكلة صناعية خطيرة ظلت معلقة منذ أواخر القرن الماضى ، وهى تمشى الصناعات البريطانية مع الروح العصرية والإنتاج الواسع النطاق القليل النفقات .

لقد قضت الرأسمالية الأنجلوسكسونية وملحقاتها على منافساتها وهى بلدان المحور ، وأصبح الطريق مفتوحاً للمصنوعات الانجليزية والأمريكية وقد اختفت المصنوعات اليابانية والألمانية والايطالية الزهيدة السعر لمدة طويلة من السوق ، ولكن تعقد المشكلات السياسية واشتداد الفوضى الدولية واضطراب النقد وتحول العالم إلى كتلتين جبارتين يخشى اصطدامهما من يوم لآخر — كل هذه العوامل عاقت انقشاع سحب المشكلات الاقتصادية المختلفة لا سيما تلك المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية ، والعالم اليوم فى مأزق حرج يعيش ليومه لا لغده ، وهو لم يعد عدته لمواجهة الأيام العجاف وما قد يترتب على اصطدام الشيوعية بجحافلها الجرارة ومئات الملايين من شعوب آسيا البؤساء الجائعين وبقايا الرأسمالية الصناعية المركزة اليوم فى العالم الجديد ، ونخال الأمبراطورية البريطانية التى كسبت حرباً لم ير مثلها التاريخ من قبل قد لبست ثوب الحداد بدلا من ثوب العرس على التصفية الجبرية التى لامناص منها ، فلم يعد فى مقدور جهازها الهضمى تحمل التخمة والاكثار من التهام الشحم واللحم بعد اليوم .

وفيما يختص بمصر وغيرها من بلدان الشرق التى اغتصبت أموالها ومنتجاتها وثرواتها بقروض جبرية ، فالعامل كما هو معروف يعيش على كسرة خبز وحفنة ماء وهو يلتحف الطين طول حياته ، والدريهمات التى يتقاضاها يومياً إذا أتيح له العمل طوال العام لا تمهد له الحصول على ألزم الضرورات ، وتصارعه الأمراض والأوبئة والجهالة المطبقة كما هو معروف ويحول الفقر دون خروجه من ظلام بؤسه الدامس إلى نور الرفاهية والمدنية الحديثة ، ويؤثر هذا فى موارد الدولة المحدودة فهى لا تستطيع أن تضطلع بمشروعات وإصلاحات واسعة النطاق كما فى البلدان الصناعية الكبرى مثل بريطانيا العظمى التى تجنى من الضرائب غير المباشرة مثلا ومعظم دافعيها من الطبقات المتوسطة والأجيرة والعمال ما تزيد نسبته بمراحل عما تجنيه الهند ومصر والعراق ، وإذا حلت بهذه البلدان كارثة أو اعترمت القيام بمغامرة صناعية كإنشاء سد أو حفر قناة أو بناء صرح صناعات ثقيلة على نطاق واسع اضطرت إلى

مد يدها للغير أو السير كالسلحفاة فى هذا لاعن حيطة ولكن عن قلة حيلة ، وقد كانت استدانتنا وبالا علينا فقد أذلتنا فى القرن الماضى وأفقدتنا الاستقلال والدستور وجرت جحافل الاحتلال إلى ديارنا وصارت كما يقولون هما بالليل ومذلة بالنهار ، وناهيك بحالتنا اليوم وقد نزفت دماؤنا مدرارا لنغذى أداة الحرب للبلدان الديمقراطية ونهيء لانجلترا كسبها واستمرار سيطرتها على البر والبحر ونفوذها فيما وراء البحار .

لقد قمنا بسخاء بعمليات نقل الدم لجسم جون بول الضخم وقدمنا له أعز ماينتجه بنونا وأثمن ماينبض فى عروق بلادنا الكريمة السمحاء ، ولم يبق لنا غير الاهاب وقلب يضعف نبضه يوماً بعد يوم إذا لم نتداركه بما ينعش ويحيى ، ولقد سمن جون بول وزاد بأساً على بأسه وهو يزأر فى وجوهنا الشاحبة الهزيلة ، أن بيت الداء فى الأزمه الاقتصادية البريطانية تطور الحياة الصناعية والتاريخ الاقتصادى وكذا التنافس على الاستعمار ، أما أزمتنا ونحن الضحية فهى أزمة حياة وادى النيل يتوقف على حلها النهوض بالبلاد ونفض ثوب الماضى البالى أو الانحدار إلى هاوية سحيقة من الفقر والهزال والاضمحلال .

إن مشكلة الأرصدة أسبابها وبواعثها سياسية وقد اتخذت طابعها الفنى بعد أن تفاقمت ونفثت سمومها ، وعلاجها سياسى أكثر منه فنياً أساسه التمسك بالحق دون تهاون أوتفريط وإن جهود تشرشل لتثبيت الاسترليني بعد الحرب العالمية الأولى — كما سبق أن بينا فى مواقف عدة — على أساس سعره قبل الحرب — أى قبل سنة ١٩١٤ — احتفاظاً بالمركز الدولى لسوق لندن وقد كان له ما أراد فى سنة ١٩٢٥ سر قوة هذه السوق ومرونة معاملاتها ورواج عمليات الخصم الدولية والثقة المالية ، فإذا تزعزعت الثقة من جراء تجميد الأرصدة دون حل ناجع يعطى الحقوق لأربابها انهار بناء الأمبراطورية التجارى والمالى الضخم ، وعلى سوق لندن التى تغذى جسد هذه الأمبراطورية شأنها شأن القلب للدورة الدموية وأوعيتها العفاء .

ويحسن أن نشير إلى ماجاء فى خطبة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى وهو — كما نعلم — بنك إصدار أوراق نقدنا التى ألقاها فى اجتماع الجمعية العمومية العادية فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ عن الموقف الدولى واضطراب العملات وسياسة إصدار أوراق النقد وعجز ميزاننا التجارى نتيجة حبس الأرصدة وشلل التجارة الدولية وشدة حاجتنا إلى البضائع والمنتجات من الخارج لمواصلة سياسة التعمير والإنشاء والاتفاقات المالية المؤقتة بيننا وبين الحكومة الإنكليزية فى سبيل إطلاق جزء من الأرصدة تسد حاجتنا ، ويتضح من مختلف فقرات الخطبة تعقد مشكلة

الأرصدة وأثرها فى اضطراب العملات والتجارة الدولية ، كما تبين خطورة الموقف الدولى وأثرها فى تعويق عودة المياه إلى مجاريها ، وفيما يلى البيان : —

فجاء فى الخطبة بخصوص اضطراب الموقف الدولى وتوتر الحالة السياسية فى العالم « لا يزال العالم يتلمس طريقه وسط تنازع سياسى بين كتلتى الشرق والغرب — اللتين تتوقف عليهما مصائر السلم والحرب — لما يحيق به من أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية ومالية متتابعة ، وأن تفاقم الخلاف وتباعد الشقة بين الدول العظمى لنصيبين مغبته أوروبا خاصة وقد أنهكت الحرب قواها وأثقلت كاهلها .

ولئن نجحت بعض البلاد الأوروبية فى استعادة مستوى انتاجها الصناعى فإن غالبيتها ما زالت تعانى نقصاً فى الفحم وفى المواد الأولية مما يؤثر فى مقدرتها الإنتاجية ، وتكفى الاشارة إلى مثل واحد من بين أمثلة عديدة لبيان مدى الاختلال الحالى فى التوازن الاقتصادى فقد كان مقدار ٧٠ ٪ من الصادرات الألمانية قبل الحرب يرسل إلى البلاد الأوروبية الأخرى وجل هذه الصادرات من مواد أساسية كالفحم والمخصبات والآلات مما تمس الحاجة إليها اليوم فى أوروبا . وكانت حصة الصادرات الألمانية تبلغ ١٠ ٪ من مجموع الصادرات العالمية بينما تبلغ هذه الحصة الآن ١ ٪ فقط ، وذلك فضلا عن أن النقص فى المحصول الزراعى فى العام الماضى قد زاد فى اختلال التوازن الأوروبى .

أما القارة الاسيوية — وكانت من أكبر مصادر التموين بالمواد الغذائية فى الأوقات العادية — فقد مزقتها الاضطرابات السياسية والاجتماعية وظل باقى العالم محروما مما كان يحصل عليه من فائض انتاجها .

فالتعمير بطىء الخطى فى هاتين القارتين اللتين يكون تعدادهما ثلثى سكان العالم وقد انهكتهما الحرب وانتاجهما دون الكفاية وأعباؤهما المالية باهظة وعم فيهما التضخم وما يتبعه من اضطراب اجتماعى .

وفى الحين الذى تضاءل فيه إنتاج أوروبا وشطر كبير من آسيا حتى أصبح قاصراً عن الوفاء بالحاجة زادت الولايات المتحدة من انتاجها وارتفعت قيمة صدراتها إلى الضعفين ونصف الضعف مما كانت عليه قبل الحرب ، وتم فى الغالب تمويل هذه الصادرات باعتمادات أو إعانات بلغت فى مجموعها حتى الآن حوالى ٢٠ مليارا من الدولارات ثم تبين مع ذلك أن هذه المبالغ غير كافية ، وهذا ما يفسر الباعث على مشروع مارشال الذى يناهز مبلغه هذا الرقم وقد أحيط بطائفة من القيود والاحتمالات التى لا يتسع المقام لذكرها ، والمرجو أن

يحقق هذا المشروع الاستقرار ويعاون على إعادة الرخاء للعالم » .

وفيما يختص باضطراب العملات « وتشمل الاضطراب العالمى مسائل العملة إذ يبدو نظام الرقابة على النقد فى غالبية البلاد مصطنعاً ، كما يدل ارتفاع أسعار الدولار وخاصة الذهب فى الأسواق الحرة على ضعف الثقة فى الأسعار الرسمية لتعادل العملات ، ولم يستطع صندوق النقد الدولى — وقد كان معقد الأمل ومناط الرجاء — تقرير أسعار صرف أكثر مطابقة للحقيقة ، كما اندفعت الأثمان فى غالبية الأسواق العالمية صوب الارتفاع ولا سيما أسعار المواد الأولية والحاصلات الغذائية ، ولئن يعتقد بعض الناس أن الارتفاع بلغ ذروته فإن من المتعذر إقامة التوازن بين العرض والطلب طالما ظلت أحوال الإنتاج والنقد على ماهى عليه من تفكك فى المرى وعدم استقرار » .

وفيما يختص باصدار أوراق نقدنا وحالة التضخم عندنا وعدم تكافؤ السلع المعروضة وكفايتها مع الأوراق الغزيرة المتداولة « سايرت حركة الاصدار الاتجاه الصعودى وخاصة فى موسم تمويل القطن . ففى شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ عشية موسم ١٩٤٦ / ١٩٤٧ بلغ مقدار البنكنوت المتداول ١٣٩ مليونا من الجنيهات وارتفع إلى ١٤٥ مليونا فى نهاية ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وفى أغسطس سنة ١٩٤٧ انخفض البنكنوت المتداول إلى ١٣٠ مليونا من الجنيهات وبذا بدأ موسم ١٩٤٧ / ١٩٤٨ بنقص فى الاصدار عن السنة السابقة يبلغ ٩ ملايين من الجنيهات . ولكن عادت كمية البنكنوت المتداول إلى الارتفاع فى نهاية سنة ١٩٤٧ إلى ١٤٥ مليونا من الجنيهات . وهبطت منذ ذلك الحين حتى استقرت فى ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ عند ١٤٠ من الجنيهات .

ويتميز التضخم الذى نعانى آثاره بوفرة فى العملة بالنسبة إلى السلع الموجودة . وقد لجأت بعض البلاد فى علاج هذه الحالة إلى امتصاص جانب من وسائل الوفاء بتجميد جزئى للحسابات فى المصارف أو بسحب فئات معينة من أوراق النقد المتداول . ولا مجال فى مصر للتذرع بهاتين الوسيلتين : إذ شطر كبير من القوة الشرائية معطل فى حيازة الحكومة ويتمثل فى حساب مصر فى مالا يقل عن ٨٥ مليونا من الجنيهات . كما أن مصر لا تلجأ للاصدار سدا لعجز فى خزانة الدولة حيث الميزانية العامة فى الواقع متوازنة » .

وجاء فى وصف العجز فى ميزانتنا التجارى وعلاقته بالعملة الصعبة .

« وبتوزيع العجز الظاهر فى ميزانتنا التجارى بين مختلف مناطق النقد يتبين أن العجز فى مبادلاتنا مع بلدان العملة الصعبة بما فيها بلجيكا — ولو أنها لا تعتبر بصفة عامة من هذه

البلاد — قد أربى فى العام الماضى على ٩ مليون جنيها بينما بلغ العجز مع منطقة الاسترلينى ٢٤٠٠٠٠٠ جنيها ونحو ١٦٠٠٠٠٠ جنيها مع باقى بلدان العالم ، وهذا التوزيع الغير الموافق يمكن تلافيه فى المستقبل بتشجيع الاستيراد من منطقة الاسترلينى مما يسمح باستعمال أرصدتنا المفرج عنها على أفضل وجه وبتوجيه صادراتنا بقدر الاستطاعة إلى بلدان العملة الصعبة أو الشبيهة بالصعبة وذلك طالما ظلت القيود النقدية حائلا دون التبادل التجارى المتعدد الأطراف » .

وجاء فيما يختص بالاتفاقات المالية مع انجلترا بخصوص فك حبس جزء من الأرصدة وتحصيل هذه الاتفاقات .

« أضحى ميزاننا الحسابى متوقفا منذ ٣٠ يونية سنة ١٩٤٧ أكثر منه فى أى وقت مضى على مقدار الأموال المتوافرة لدينا من عملات أجنبية وعلى طريقة توجيه صادراتنا .

ففى ذلك التاريخ الذى يعتبر بمثابة نقطة التحول فى مركز مصر المالى الدولى تم فى لندرة توقيع اتفاق لمدة ٦ شهور . وقد انطوى هذا الاتفاق على خروج مصر من منطقة الاسترلينى وعلى تجميد الأرصدة التى تملكها المصارف التى تعمل فى مصر . كما تناول الافراج عن مبالغ استرلينية مختلفة لتغطية الحاجة اليومية لتجارتنا الخارجية من نقد أجنبى وللوفاء بمبالغ للخارج بعد أن كان الوفاء موقوفا بسبب الحرب ولمواجهة ما يطرأ من عجز فى ميزانها الحسابى حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وقد بنى الاتفاق على تعهد الحكومة البريطانية بأن لا تقيد تحويل الاسترلينى المفرج عنه من الأرصدة أو مما تحصل عليه مصر من صادراتها الظاهرة والخفية إلى أية عملة أخرى وفاء بالمعاملات الجارية .

ولكن من دواعى الأسف أن هذا الالتزام المحقق لمرونة التسويات الخاصة بتجارتنا الخارجية فى جميع المناطق النقدية لم ينفذ إلا مدة قليلة ثم فقد قيمته بعد خمس أسابيع من بدء العمل بالاتفاق عندما اضطرت بريطانيا إلى وقف تحويل الاسترلينى إلى دولارات بما فى ذلك الحسابات المصرية التى كانت قابلة للتحويل واكتفت الحكومة البريطانية بأن وضعت تحت تصرف مصر عقب وقف التحويل مبلغ ٦ ملايين من الدولارات .

ولهذا جاء الاتفاق المالى الجديد الموقع فى القاهرة فى ٥ من يناير سنة ١٩٤٨ والمعمول به إلى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بتعديلات هامة ترمى إلى مواجهة الوضع الذى نشأ منذ وقف التحويل فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وكانت عواقبه على جانب من الخطورة بالنسبة إلى مصر » .

« وكانت الصعاب فى طريقنا جمة فجاء اتفاق يناير سنة ١٩٤٨ مخففا من وطأتها إذ خص مصر مبلغ ٢٥ مليونا من الدولارات لتمكينها من مواجهة المدفوعات للمعاملات الجارية بالعملة الصعبة من البلاد التى لا تقبل الوفاء بالاسترلينى . ويضاف إلى هذا المبلغ حصيلة صادراتنا إلى بلاد العملة الصعبة وكمية من الذهب تعادل قيمتها ٤ ملايين من الدولارات للوفاء بالزيادة فى حصة اشتراك مصر فى صندوق النقد الدولى وفى البنك الدولى للانشاء والتعمير .

كما ينص الاتفاق على الافراج عن مبالغ جديدة كبيرة من الاسترلينى .

ويتضمن الاتفاق أخيراً وعدا من الحكومة البريطانية بجعل الاسترلينى الموضوع تحت تصرف مصر مقبولا بقدر الاستطاعة فى جميع المناطق النقدية مع إقرار حق المعاملة بالمثل أى حق مصر فى رفض الوفاء بالاسترلينى من أى بلد لا تقبل التعامل معها على أساس هذه العملة .

فيسجل الاتفاق الجديد فى جملته تقدما مذكوراً بالنسبة إلى سابقه وبالأخص نظراً إلى ما لحق هذا الاتفاق السابق من وقف للتحويل . والمتوقع أن تنى نتائج الاتفاق بحاجة مصر .

ويضاف إلى ماتقدم على سبيل الإيضاح أنه قد أفرج فى الفترة من ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ إلى آخر فبراير سنة ١٩٤٨ عن حوالى ٨٠ مليون جنيها استرلينياً من أرصدتنا المتجمدة .

وبقى هذا المبلغ بحاجتنا من منطقة الاسترلينى وذلك بعد خصم جانب كبير منه لاحتياطى التشغيل وإضافة حصيلة صادراتنا إليه على شريطة الاستعمال الفعلى للأرصدة المفرج عنها ، وهذا هو المشكل من الأمر : إذ تتوقف تصفية أرصدتنا على مدى قدرة بريطانيا على زيادة صادراتها من الآلات والمواد الأولية والمنتجات المصنوعة وعلى ما تمنحه مصر من حرية للمستوردين . وإنا لننظر بعين الارتياح إلى ماقامت به الحكومة من إعادة الحرية تدريجياً إلى استيراد المنتجات من بلاد منطقة الاسترلينى وكذلك من بعض البلاد الأخرى .

هذا وقد تحرجت مشكلة العملات الصعبة فلم يصبح من المتعذر الحصول مقابل الاسترلينى على الدولار والفرنك السويسرى فحسب بل والحصول على الفرنك البلجيكى وبعض العملات الأخرى أيضاً ، ولئن كان مقدار العملة الصعبة الموضوع تحت تصرفنا — مع التسهيلات التى تمكن مصر من استعمال الاسترلينى فى دفع ثمن التمرات والبترول — مما لا يستهان به فإن هذا القدر الثمين لا يكفى بذاته مالم يخصص لتسوية مدفوعات وارداتنا من السلع التى لاغنى عنها وتوجيه صادراتنا بقدر الاستطاعة كما سبق القول إلى بلاد العملة الصعبة » .

« وإنا لنرجو أن يعود الاسترليني يوما ما قابلا للتحويل ، إذ تواجهنا في الوقت الحاضر صعاب بالغة فيما يتعلق بتحويل مبادلاتنا سواء بسبب رفض بعض البلاد للاسترليني أو بسبب تقيد السلطات البريطانية لنقل الاسترليني إلى بعض البلاد الأخرى مما حدا بنا إلى التعامل مباشرة مع بعض البلاد الأوروبية على أساس عملاتنا المتبادلة بعد أن كانت تجرى هذه العمليات من قبل عن طريق لندرة ، وتبدو في هذه الناحية مخاطر الصرف إذ الجنيه المصرى أقل تعرضا للتقلبات المالية من بعض العملات الأوروبية ، ومهما كان الأمر فإن نشاط عملتنا في المبادلات التجارية جدير بكل ترحيب وتشجيع طالما أحيط بالضمانات اللازمة .

استلزم الاتفاق المعقود في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٧ قيام مصر في الحال بتنظيم رقابة تامة على النقد وعلى الاستيراد والتصدير فيما يتعلق بجميع البلاد الأجنبية ، وكانت الرقابة فيما مضى لا تتناول سوى البلاد الخارجة عن منطقة الاسترليني وحتى في هذه الحالة كانت الرقابة على الاستيراد لا تجاوز التعامل مع بلاد العملة الصعبة .

إذا لم يكن بمستغرب أن ينجم عن هذا التنظيم في البداية بعض التأخير والاضطراب في تمويل تجارتنا الخارجية وفي حركتها . وقد ذلك هذه الصعوبات الفنية بالتدريج ، وإني لأذكر في هذا المجال الحل الذي اتبع في شئون الرقابة على النقد إذ وضعت أقسام المراقبة الموجودة في البنك تحت الإشراف المباشر لممثل من قبل الحكومة » .

أما وهذه خلاصة الموقف — موقف عملتنا من الاسترليني وهذا من سائر العملات المرتبطة به وغيرها من العملات الصعبة والحالة الدولية — فلا يمكن التكهن بساعة تثبيت العملات عموما وعملتنا بنوع خاص ونهاية الاضطراب النقدي وكذا بقيمة عملتنا الجديدة على أساس عيار الذهب أو غيره من الدعامات المالية القوية المستقرة — لا يمكن التكهن بشيء ولا يزال العالم يقاسي ضربات الحرب العالمية الثانية في حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية والنمو الدولي ، والجنيه المصرى التابع للاسترليني ما هو إلا فرع لمشكلة من مشكلات العالم المتعددة الخطيرة التي يجب لحلها أن يسود الأمم جو من الطمأنينة والاستقرار السياسي والاقتصادي ، وطبيعي أن سياسة النقد المستقبلة يجب أن تقوم على أساس ربط العملات والأسعار بعضها ببعض في مستوى واحد أو متقارب وبرباط عادل ، وبحاشى إلغاء أخطاء الساسة وأعباء الحروب ونفقاتها وما أحدثته من الدماء على إحداها دون الأخرى ، وإن توزيع كل ذلك عليها بقدر الإمكان هو الذي سيقرر مصير نقدنا ، ونختم البحث بذكر المثل القائل بأن « العملات على قدر جهود الشعوب وعزائمها »

وبتردد ما اختتم الدكتور عبد الحكيم الرفاعى محاضرته بهوهو « لقد وعد مندوبو بريطانيا فى مؤتمر بريتون وودز بأن انجلترا ستسوى بشرف مامنح لها بشرف وسخاء ، وإنا لتحقيق هذا الوعد لمنتظرون » .

الفصل الثالث

البنـــوك

تاريخها — أساس عملياتها — أنواع البنوك — تاريخ البنوك فى مصر
تمويل الصناعات فى مصر

البنوك أرقى وسائل التسليف تتركز فيها أموال الإدخار ويتقاضى أصحابها نظير أيداعها بها أرباحا منخفضه بينما تسلفها البنوك بسعر أعلى ، أما الفرق بين الربحين فهو مكسب لعملياتها ، وللبنوك اليوم أهمية قصوى إذ بواسطتها تخرج الأموال من جيوب المدخرين ومن أعماق خزائنهم وقد كانت راكدة دون حركة أو عمل إلى مختلف المشروعات والإنتاج ، وكثيرا ما يرفض الأثرياء والمدخرون توظيف أموالهم فى الصناعات والأعمال الانشائية مباشرة ويفضلون الاحتفاظ بها تحت تصرفهم كودائع تحت الطلب بالبنوك أو إيداعها لأجل هناك نظير ربح ضئيل فتتاح الفرصة للبنوك أن تدعم ماليتها وأن تساهم فى الصناعات لحسابها بفضل المودعين ، وكثيرا ماتقترن اسماء البنوك بكبريات المشروعات الصناعية الناجحة ومغامرات الاستثمار الحديث ، وإذا لمحت عبقرية المبتدع أو المقاول فى أفق الانتاج بريق فكرة صناعية جديدة يمكن استغلالها تجاريا وتحقيق الربح منها فأول مايتبادر إلى ذهنه عرضها على رجل المال أى البنوك لاسيما بنوك الأعمال وسرعان مانتعلق الأخيرة بأهدابها إذا ماتوقعت بعد فحصها وتمحيصها النجاح وتوليها ثقتها وتغذيها بأموالها ، فالبنوك والحالة هذه ليست عنصر نجاح الصناعات اليوم فحسب بل هى صناعة الصناعات تحركها وتوجهها وفق تطور الانتاج واتجاه تيار الاستهلاك .

تاريخ البنوك : ولكن فكرتها القائمة على التسليف ليست بالفكرة الحديثة فقد اقترنت باختراع الفنيقيين لحروف الكتابة وتعميمها رغبة منهم فى تنظيم وتدوين معاملاتهم التجارية والماليـة ، كما نظمت بابل لألفى سنة قبل المسيح تجارة النقود والقروض وأرباحها ، وأباح قانون سولون Solon بأثينا القروض بالربح ، واهتمت روما بعد

التوسع وتعدد الفتوحات بحل مشكلات إقراض الاشراف وكبار الموظفين والجنود وصغار المزارعين بأرباح باهظة تذهب بممتلكاتهم الزراعية وترسف بهم فى سلاسل الرق فسنت القوانين لتحديد سعر الفائدة وكذلك الحال فيما يختص ببيزانطة ، ولاننسى أن نذكر كذلك أن عهد الصين ببنك إصدار العملة يرجع إلى ألف[١] سنة قبل الميلاد .

ولم يأل رجال الدين جهدا فى العصور الوسطى فى التغلغل فى مختلف نواحى الحياة المدنية والاجتماعية والسياسية علاوة على نواحيها الروحية فاشتغلوا كذلك بأعمال البنوك ، فكانت الفرصة ذهبية فأموالهم طائلة جمعوها من رعاياهم المخلصين وهباتهم وإقطاعاتهم فى أنحاء أوروبا غنية وواسعة ومتعددة تبعا لاتساع نفوذهم وسلطانهم قوى يخشاهم الملوك والأمراء الذين يخطبون ود البابا الذى إذا غضب على أحدهم أفقده جاهة وعرشه ، وكنائسهم وصوامع عبادتهم شامخة ورجالهم وجندهم أشداء مدججون بالسلاح مما يسهل مهمة نقل الذهب من جهة إلى أخرى بحراستهم والاحتفاظ به فى خزائن تحميها الأسوار المنيعة ، ولكن هذا لم يقلل من خطورة وصعوبة مهمة البنوك فى ذلك العهد المفعم بالحروب والاضطرابات فكثيرا ما كان اللصوص يسطون على قوافل المال والعربات التى تحمل أكياس الذهب من جهة إلى أخرى ولا أدل على ذلك من حوادث روبن هود Robin Hood[٢] ومغامراته ، وقد اشتهر من رجال الدين طائفة التامبلييه Templiers الذين لم تقف جهودهم عند حد تقبل الودائع وإقراض الملوك بل أنهم اشتغلوا بشتى المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية ، كما ساهم رجال الدين فى اعداد الحملات الصليبية وتجهيزها ، بل هم الذين مولوا أولى تلك الحملات ، وكان المودع نظراً لعدم استتباب الأمن وخطر الاحتفاظ بالمال يدفع جعلا لرجال الدين فى نظير المحافظة على أمواله وكنوزه وذلك بخلاف ماهو حاصل اليوم من دفع البنك ربحا معينا للمودع .

واشتهر إلى جانب رجال الدين اليهود وقد حرم عليهم الاشتغال بالجندية ووظائف الدولة وبشتى المهن الحرة فانصرف نشاطهم نحو جمع الأموال وأقراضها فى السر للنبلاء والأمراء ، غير أنهم كانوا يتقاضون عنها ربا فاحشا وذلك للأخطار المحدقة بهم من التسليف تبعا لتحريمه فى كثير من الأحوال وللخطر عليهم من التعامل مع سائر طبقات الشعب

---

(١) أنظر « الهندسة الاقتصادية » لبرنهام صفحة ٦٩ الجزء الأول .

(٢) انظر « البنوك ورجال البنوك » لاوربوس صفحة ١٨ .

"Banques et Banquiers" par Aureüs—Paris 1939.

والخوف من ضياع السلفة برمتها ، واشتهر كذلك ممن اشتغلوا بأعمال البنوك أبناء المدن الإيطالية الذين كانت تبث روح التجارة مع الخارج فيهم ملكة المعاملات المالية وتدربهم على السلف نخص بالذكر منهم للمباروبين Lombards وكذلك أهل جنوه والبندقية ، وقد أنشأ هؤلاء بنكا بمدينتهم فى سنة ١١٧٠ ، واشتهر إلى جانب هؤلاء أفراد بل وأسرات برمتها حذقوا صناعة المال والقروض وأعمال البنوك ولقنوها لغيرهم وولاهم الملوك ثقتهم كما ساعد هؤلاء سادتهم فى الاضطلاع بمهام الدولة والخروج من المآزق المالية مثال ذلك جاك كور Jacques Cœur وكان ممول شارل السابع فى القرن الخامس عشر وأسرة الفوجر Fugger وتفانت فى مساعدة شارل كينت Charles Quint بالمال لنصرته فى حروبة ضد فرنسوا الأول ملك فرنسا وأسرة المدسيس Medicis وقد قبضت على زمام تجارة فلورنسا فى القرن الخامس عشر وسموئيل برنارد Samwel Bernard وكان يمول لويس الرابع عشر بما يلزمه من السلف[1].

ثم كانت نواه البنوك الحديثة بنك امستردام Amsterdam الذى أنشىء فى القرن السابع عشر بعد فقدان انفرس Anvers لأسبقيتها كمستودع وممر تجارى بحرى فى أوروبا وحلول أمستردام محلها ، فتدفقت على الأخيرة حاصلات الشرق الأقصى ومواد الترف والمعادن النفيسة لا سيما الذهب وقد جمعه الأسبان من مستعمراتهم وفتوحاتهم فى العالم الجديد ، وصار محط رحال التجار ومقر معاملاتهم وقلب التجارة الأوروبية النابض ، ففكر التجار أن ينشئوا لذلك بنكا لتسهيل معاملاتهم وتصريف وارداتهم واتفقوا على إيداع الذهب فى خزائن البنك على أن تسحب عليه أوراق لها قوة التعامل تتداول بسهولة وخفة دون حاجة إلى نقل المعدن النفيس الثقيل الحمل فى كافة المعاملات ، وراجت الفكرة ونجح البنك نجاحا كبيرا وأصبح مركز التعامل التجارى الأوروبى ، وترتب على ذلك أن نشأ فى لندرة بنك يماثله هو الحجر الأساسى فى بنك انجلترا الحالى ثم أنشىء فى باريس أيضا بنك آخر هو الأصل فى بنك فرنسا القائم اليوم ، وكان يديها أن يتمشى إنشاء البنوك وتنظيمها أسوة بسائر الصناعات الحديثة وسياسة المشروعات الكبرى القائمة على نظام الشركات بل وقاعدة التركيز ، فتحول تدريجيا مع الانقلاب الصناعى وظهور ثمراته نظام البنوك الخاصة المؤسسة على جهود الأفراد وبأموالهم لا سيما فى أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن الماضى إلى شركات مساهمة تضم إليها ملايين الواحدات من العملات سواء الفرنكات أو الجنيهات أو الدولارات أو الماركات وهكذا تنتشر فروعها فى مختلف بلدان العالم المتمدين .

---

(١) أنظر « البنوك ورجال البنوك » لاريوس من صفحة ٣١ إلى صفحة ٩٠ .

أساس عمليات البنوك : تقوم مختلف عمليات البنوك التى تتناول القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل والمساهمة فى المشروعات الصناعية والاكتتاب فى شتى الأوراق المالية المطروحة فى السوق وتسهيل تبادلها وشرائها لحساب عملائها وغير ذلك على أساسين هامين هما : الوقت Le Temps والمغامرة Le Risque وفيما يلى البيان :

١ — الوقت : فيتوقف تقدير عملية البنك لا سيما السلفة على أساس الوقت الذى تستحق فى نهايته أو بعبارة أخرى الأجل أو المهلة يتفق عليها المتعاقدان أى البنك والمدين للسداد ، فلحسبان الوقت أهمية قصوى فى القرض إذ أنه كلما طال وامتد كان تعرض المدين للتغييرات وللمفاجآت فى مركزه ومستقبله المالى أكثر ، لذا كان خطر السلفيات الطويلة الأجل أشد واحتمال تغير مركز المدين وربما إلى أسوأ أكبر ، ولذا أنصبت عمليات البنوك الحريصة على خصم الأوراق التجارية لثلاثة شهور مقبلة لا تتجاوزها بحال .

٢ — المغامرة : لا تخلو العمليات المالية مهما قصر أجلها وروعيت نهاية الدقة والحرص فيها من المغامرة ؛ فالأجل نفسه المنصوص عنه فى السلفة مغامرة ، ولا يضمن البنك لأعماله الرواج إلا إذا خاض غمار المغامرات وطرح شباكه العريضة فى بحر المشروعات والأعمال الخضم الفسيح ، وتتباين درجات خطورة المغامرات وكفاية البنك فى تنسم مناطق هبوب الريح واتجاه تياراته لا نفائها وفى الإقبال على العمليات المحتملة النجاح والإعراض عن الأعمال ذات الأمل الضئيل فى نجاحها ، فلا يصبح مائدة خضراء للعب الورق والمقامرة .

أنواع البنوك البوم : تتعدد أنواع البنوك لا سيما فى حياتنا الاقتصادية المعقدة المتشعبة المعاملات والعمليات المالية ، ويختص الكثير منها فى أعمال معينة تكرس لها الملايين ، فهناك البنوك الصناعية وهناك بنوك التسليف الزراعى وإصلاح الأراضى البور وهناك بنوك الرهن العقارى وهناك بنوك التسليف التجارى وخصم الأوراق التجارية وهناك بنك البنوك الذى يعاون هذه البنوك على اختلافها وهو عادة بنك إصدار أوراق النقد .

ولكن مما يسترعى النظر أنه لا يمكن تحديد أعمال مختلف أنواع البنوك واختصاصاتها تحديداً فاصلاً ، فهى تقوم بوجه عام بمختلف العمليات المالية فتقبل الودائع والأموال وتسلف رجال التجارة والصناعة بضمانات وتفتح الحسابات الجارية وتخصم الأوراق التجارية وتشترى الأسهم والسندات وتبيعها وتتوسط فى هذه العمليات لمصلحة عملائها وترهن الأوراق المالية وتتجر بالعملات (الكامبيو) ، غير أن اختصاص هذه البنوك بعملية معينة وتشغيل جزء كبير من أموالها فى مورد استثمار خاص يدل على اتجاهها ، فإذا اعتادت البنوك تمويل

المشروعات والصناعات وساهمت فيها بتسليفها لآجال طويلة وتاجرت بأسهمها وسنداتها كانت بنوك أعمال ، أما إذا قصرت أعمالها على الودائع والسلفيات القصيرة الأجل وخصم الأوراق التجارية لمدة ثلاثة أشهر مثلا وتاجرت فى العملات الأجنبية كانت بنوك ودائع ، وبينما نجد الفرق بين بنوك الأعمال وبنوك الودائع فى ألمانيا والولايات المتحدة يكاد يكون معدوماً فمعظم كبريات البنوك هناك تعاون الصناعات كما تشتغل بالودائع إذا بهذا الفرق ظاهر محسوس فى انجلترا وفرنسا حيث تحاذر بنوك الودائع فى تصرفاتها وتعرض عن توظيف أموال ودائعها لآجال طويلة بينما توجه بنوك الأعمال جهودها فى سبيل إحياء الصناعات .

وفيما يلى أهم أنواع البنوك : —

(١) بنوك الودائع Banques de dépots

ويطلق عليها مؤسسات الائتمان Instituts de credit وترتكز عملياتها على الائتمان والثقة المتبادلة التى يوليها عملاؤها فيها وكذلك التى توليها فى عملائها ، ورأسمالها لا يمثل إلا قسطاً صغيراً من الأموال المتداولة والموظفة باسمها وتحت مسئوليتها ، والأخيرة تجمعها من الودائع التى يسلمها إليها عملاؤها بربح لكى يستردوها فى ميعاد محدد أو بمجرد طلبها ، وكذلك من شتى الأوراق المالية التى يودعونها بها لسحب الأموال عليها نظير قيام البنك بتحصيل أرباحها وخصم أقساطه وأرباحه ، لذا كان أقل خدش يصيب سمعتها ويمس الثقة فيها يؤدى إلى حبس أموال الادخار عنها وشح خزائنها وضعف عملياتها إن لم يترتب عليه اندفاع المودعين إلى أبوابها وشبابيك صرفها لسحب ودائعهم ومايتبع ذلك من نضوب معينها وتعذر حصولها على الأموال التى وظفتها فى الأعمال لآجال طويلة وتوقفها عن الدفع وتقديم دفاترها وإفلاسها ، ولما كان بنك الودائع والحالة هذه يشتغل بأموال الغير وهى عادة مودعة لآجال قصيرة أو تحت الطلب تعين عليه أن يستثمرها فى عمليات مضمونة لآجال معقولة ، فلا يقذف بها فى مضاربات ربما حققت عشرات أضعافها من الأرباح أو فى مشروعات لاتأتى بالربح إلا بعد عشرات السنين ، أو يقرضها لأفراد دون ضمانات قوية لإعتبارات شخصية أو يضعها فى أعمال غير منتجة ، ويرجع اختيار هذه العمليات لحذق المشتغلين بأعمال البنوك وإتقانهم لها كفن دقيق يتطلب علاوة على الدراية بالشؤون المالية وحالة السوق ومركز العملاء المالى قوة حساسية شديدة فى شم رائحة الدخان المنذرة بالخطر ، وهى عادة تتناول التسليف نظير ضمانات قوية ورهن وخصم الأوراق التجارية مقابل إمضاءات عملاء أو رجال أعمال مضمونين والتسليف على الحاصلات والبضائع المودعة فى المخازن ورهن الأوراق

المالية ومختلف السلفيات الصغيرة لأجل قصيرة لأشخاص مضمونين حسنى السمعة وتجارة النقد الأجنبى واستبداله دون المضاربة عليه .

وهذا النوع من البنوك أكثرها ذيوعا ومؤسساتها قوية الدعائم ضخمة رأس المال ، ويكفى أن نذكر منذ قرن أن أصحاب المشروعات كانوا لا يستطيعون أن يمولوا مشروعاتهم إلا بما لديهم من المال المحدود ، وكان الثرى إما أن يشترى الأرض بما لديه من مال أو يضعه تحت « البلاطه » وقيل بأن أبا الشاعر بوب Pope الذائع الصيت بعد بيعه تجارته اشترى بجزء من الثمن أرضا زراعية ووضع بقية المال وقدرها ٢٠٫٠٠٠ جنيه فى خزينته وصار يسحب منها ما يلزمه لمصروفه اليومى ، وأمثلة البنوك : الخمسة بنوك الكبرى فى لندن وكبريات مؤسسات الائتمان فى باريس كالكريدى ليونيه وكونتوار الخصم والشركة العمومة ولها فروع عدة فى بلادها وفى الخارج .

(ب) بنوك الأعمال Banques d'affaires :

تشتغل بنوك الأعمال بالمشروعات الصناعية ومختلف الأعمال التى تحقق أرباحا كبيرة ولكنها تتطلب الوقت والصبر لجنى ثمراتها فضلا عن تعرضها للفشل ، ولديها أقسام فنية تدرس المشروع من نواحيه الصناعية الفنية وتمحصه كما تبحث أمكان تحقيقه للربح وبخاصة من الناحية التجارية ، وهمها الأكبر أن تنوع جهودها وتوزع أعمالها فلا تخاطر بأموالها فى مشروع معين أو فرع من فروع الصناعات بل تساهم عادة فى مشروعات شتى وفروع عدة من الصناعات ، وقد يتبادر إلى الذهن أن بنك الأعمال يقصر على الصناعات رءوس أمواله ولكن الواقع غير ذلك ، فهو حقيقة يساهم فى المشروعات بمبالغ لا يستهان بها ويخرج بعد البحث الفنى الدقيق فكرة المخترع أو المقاول إلى عالم الإنتاج والتحقيق باكتتابه فى الصناعة أو باضطلاعه بها مباشرة ، وكذلك يساعد على إصدار أوراق مالية من أسهم وسندات لتدعيم المشروع ويروجها بين عملائه الذين يتهافتون عليها اتباعا لإرشادات البنك ، وتنتشر بنوك الأعمال فى البلدان الصناعية وأبرزها بنوك الأعمال فى ألمانيا التى تجمع عادة بين الاشتغال بالودائع والمساهمة فى شتى المشروعات الصناعية فى البلاد ، وقد ساعد تدخل البنوك هناك فى شتى المشروعات الصناعية على نجاحها وأصبح من مصلحتها الاتنافس الأخيرة فيما بينها منافسات خطيرة تؤدى إلى فشلها فضلا عن تمشيها فى هذه الحالة نحو الكارتيل .

وقد أسدت بنوك الأعمال فى سائر بلدان أوربا أجل الخدمات للصناعات ، فبفضلها أحيت فرنسا الصناعات فى ليون والمناطق المجاورة لها وفى الشمال وفى الإلزاس واللورين ، وبهمتها

نشرت بريطانيا العظمى نفوذها الصناعى فى العالم وساهمت فى كثير من المشروعات فى أنحاء الإمبراطورية وخارجها .

وتعتمد هذه البنوك فى أعمالها على رؤوس أموالهـا وودائعها الطويلة الأجل وذلك على عكس بنوك الودائع التى تعتمد على الودائع فى المعاملات المالية . وأنواع بنوك الأعمال هى: —

ا — بنوك الأعمال على العموم : وهى تتدخل فى شتى المشروعات التجارية والصناعية مثال ذلك فى فرنسا بنك باريس والأراضى الواطئة وبنك الاتحاد الباريسى والبنك الفرنسى للتجارة والصناعة وبنك الكريدى الفرنسى وبنك الكريدى موبيليه ، وفى ألمانيا بنك الدوتش وبنك درسدنر وبنك التجارة والصناعة والبنك الوطنى الألمانى .

ب — بنوك الأعمال التى تختص فى صناعات معينة : وهى تقصر أعمالها على نوع معين من الصناعات كصناعات التعدين أو صناعات النسج أو صناعات الآلات وغيرها مثـال ذلك فى فرنسا ، بنك اتحاد المناجم ، ويختص فى تسليف المناجم واستغلالها والشركة المالية الكهربائية وتختص فى مساعدة المشروعات الكهربائية .

ج — البنوك المحلية : وهى تؤسس بالمناطق الصناعية الهامة لاستغلال الثروة الكامنة هناك ، وتأخذ على عاتقها تنفيذ شتى المشروعات الكبرى وتشرف عليها إشرافاً فعلياً ، وعملاء هذه البنوك محدودون وتمثل الثقة دوراً هاما فى علاقاتهم معها ، وأمثلة هذه البنوك فى فرنسا ، بنوك الإلزاس واللورين ، وفى بريطانيا العظمى بنوك اسكتلاندا .

(ح) بنك التسليف الصناعى :

ينشأ بنك التسليف الصناعى بتشريع خاص ينص على اكتتاب الحكومة بقسط كبير فى رأس المال ، كما يعطى للبنك حق إصدار السندات بتصريح الحكومة وبضمانها لها ولفوائدها لأغراض التسليف الصناعى ، ووظيفة هذا البنك النهوض بالصناعات المحلية الناشئة واستغلال ثروة البلاد الصناعية الكامنة ، ولما كان للحكومة نصف رأس المال وربما أكثر ، ولما كان إحياء الصناعة قبلتها ومثلها الأعلى ، ولما كان يهمها العلم بموارد الاستثمار فى البلاد — أصبح إشرافها شديداً على البنك إلى حد التغلغل فى إدارته وفى رقابة الصناعات التى يغذيها بأمواله ، وهذا البنك يوجد عادة فى البلاد الفتية التى بدأت تسير بخطوات واسعة نحو الصناعة ، مثال ذلك ، اليابان وتركيا .

ولدينا مثل حديث جاثم هو بنك الصناعة والمعادن فى تركيا الذى أنشىء — كما سبق أن بينا — فى ٣ يونيه سنة ١٩٣١ برأس مال مبدئى قدره ٣٠ مليون جنيه تركى جله أموال

حكومية وله حق إصدار السندات وعقد القروض ، والحكومة تشرف عليه إشرافا مباشرا ، أما مجلس إدارة البنك فهو مكوّن من رئيس وأربعة أعضاء أحدهم المدير العام وله مساعدان ، وتعين الحكومة رئيس مجلس الإدارة وأحد أعضاء المجلس والمدير العام ومساعديه بناء على ترشيح وزارة الاقتصاد كما تعين عضواً آخر بناء على ترشيح وزارة المالية وينتخب المجلس العام للبنك العضو الرابع ، ومدة الرياسة والعضوية ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة تعيين أو انتخاب من انتهت مدتهم ، ولمساعدى المدير العام الحق فى حضور جلسات مجلس الإدارة والمناقشة دون التصويت ، ويتكون المجلس العام من ثلاثة مندوبين ينتخبون سنوياً من بين أعضاء لجنتى الميزانية والاقتصاد بالمجلس الوطنى الكبير وموظفى رياسة مجلس الوزراء ، وهو يصادق على الحساب الختامى لميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر وسائر تقارير مجلس الإدارة بعد فحص وزارة الاقتصاد لها ، وهناك لجنة مراقبة تشرف على أعمال البنك المالية والاقتصادية مكونة من ثلاثة أعضاء يعينون بمعرفة وزارة الاقتصاد ووزارة المالية والمجلس العام لمدة سنة ويجوز تجديد انتدابهم ، وتؤلف لجنة فنية برياسة أحد المديرين المساعدين للقيام بشتى الأبحاث الصناعية الداخلة فى اختصاص البنك ، وتشتمل هذه اللجنة على العدد اللازم من الفنيين فى مختلف الصناعات .

بنوك التعاون الصناعى :

تنشأ هذه البنوك — كما سبق أن شرحنا — لمعاونة الجمعيات التعاونية الصناعية المكونة من صغار الصناع أو العمال أو أرباب الحرف ، وتكتتب فى رؤوس أموالها الجمعيات المشار إليها وأعضاؤها كما تعاونها الدولة بالمال سواء بالإعانات أو بالقروض بلا فوائد وتعفيها من الضرائب المفروضة على الشركات المالية ذات الربح ، وكان أول البلدان التى أخذت بنظام البنوك التعاونى ألمانيا حوالى سنة ١٨٥٠ بناء على جهود « شولز ديلش » فنشأت بفضل دعايته بنوك تعاونية يدخل فى عضويتها أرباب الحرف والعمال وصغار الصناع والتجار ، ولكى يصبح الشخص عضواً فيها يكتتب بسهم على الأقل يدفعه على أقساط عدة ، وتؤدى هذه البنوك وظيفة البنوك الماليـة ومهمة صندوق التوفير وتقرض الموزعين من أعضائها ، وعلى وتيرة النظام الألمانى نشأت البنوك الشعبية فى فرنسا والبنوك التعاونية للعمال ، وتغذى هذه البنوك أموال مختلف جمعيات التعاون الصناعى ، كما تمدها الحكومة بالإعانات والسلفيات بلا فوائد ، ويعفيها القانون من دفع الضريبة المقررة على الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الباتنتا وضريبة الدخل ، ولهذه البنوك الشعبية فى فرنسا إدارة مركزية هى (الصندوق

الرئيسى للبنوك الشعبية) ، وتشرف الحكومة على إدارته وهو يراقب كافة البنوك الشعبية المبعثرة فى فرنسا ومن أهم اختصاصاته ما يأتى : —

(ا) يخصم الأوراق التجارية التى تصله بطريق التداول .

(ب) يخصم أوراق البنوك الشعبية .

(ج) يقوم بأعمال البنوك على العموم .

(د) يقوم بشراء وبيع الأوراق المالية .

(هـ) يمد الصناعات الصغيرة وشتى الجمعيات التعاونية بالمعلومات بناء على طلبها .

(و) يقدم السلفيات إلى البنوك الشعبية .

وتتم مهمة بنوك التعاون الصناعى البنوك التعاونية للعمال ، وتختص فى مساعدة الجمعيات التعاونية للعمال وتقديم السلف لها بضمانات فى حدود طاقة العمال وجمعياتهم التعاونية ، وتقتصر أعمال التسليف على الجمعيات التى تباشر عمليات الإنتاج أو تسليف الأعضاء .

(هـ) بنوك التجارة الخارجية :

إن معاونة التجارة الخارجية أشد صعوبة من معاونة التجارة الداخلية وذلك لبعد الشقة بين البائع والمشترى أو بعبارة أخرى بين الدائن والمدين وخوف بنوك الودائع من المغامرة بأموالها فى أصقاع سحيقة وتعذر الحصول على البيانات المطمئنة الخاصة بالمدين ومضى وقت طويل قبل أن تستهلك السوق البضاعة المشتراة من الخارج مع شدة حاجة المصدر الأجنبى إلى ثمن مبيعاته ، ويضاف إلى ذلك ما قد يحدث من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية فى الخارج التى قد يصعب التكهن بها عن كثب . وبينما يستطيع التاجر أن يخصم كمبيالات مواطنه وعميله فى الداخل بالبنوك وبينما أن التاجر المدين محل ثقة من يتعامل معه فى الأسواق المحلية إذا بالتاجر الذى يتعامل مع الخارج لا يستطيع الحصول على ما يلزمه من المال انتظاراً لوفاء ماله عند عملائه من المال فى الخارج لصعوبة الإلمام بحالة المدين وضعف الثقة به وحتى فى حالة الوثوق به فإن طول المسافة بين البائع والمشترى تجعل بنك الودائع يعرض عن خصم الأوراق أو التسليف ، فإن الورقة التجارية المسحوبة على تاجر ببونس إيريس مثلا لصالح آخر فى باريس لا يمكن الاستيلاء على مبالغها إلا بعد مضى مدة تتراوح من خمسة أشهر إلى خمسة عشر شهراً .

لذلك أنشئت بنوك التجارة الخارجية لمساعدة تجار الصادرات بما يحتاجون إليه من المال فى فترة الانتظار بين إرسال البضائع إلى المشترى ووفاء أثمان هذه البضائع وكذلك مساعدة

تجار الواردات بضمان ما عليهم من ديون هى أثمان البضائع التى يستوردونها حتى يتمكنوا من تصريفها فى السوق إبان الرواج ووفاء أثمانها لعملائهم فى الخارج .

وقد كانت أعمال هذه البنوك حتى ماقبل الحرب العالمية الأولى سهلة ، غير أنها تعقدت نظراً لاضطراب النقد وتقلب سعره بعد الحرب مما أدى إلى تدخل الحكومات لتنظيم تمويل التجارة الخارجية ، وكانت ضمن هذه الحكومات فرنسا حيث أنشأت فى سنة ١٩١٩ البنك الأهلى الفرنسى للتجارة الخارجية تحت إشراف الحكومة .

ومقر هذا البنك فى باريس وليس له فروع فى فرنسا ، أما فيما يختص بإنشاء الفروع فى الخارج فيجب الاتفاق على ذلك مع البنوك المماثلة هناك ، ويعين كل من مدير البنك ورئيس الجمعية العمومية ومجلس الإدارة بمرسوم ، أما أعمال البنك فيراقبها مندوبان من الحكومة ولايمكن تعديل نظام البنك الداخلى إلا بموافقة كل من وزير التجارة والصناعة ووزير المالية ، ويتكون رأس المال من كل من أموال مساهمين ثلاثة أرباعهم من الفرنسيين وإعانات الحكومة .

(و) بنوك الاصدار Banques d'Emission : —

وهى بنوك من نوع خاص شديدة الحرص نظرا لاشتغالها بإصدار أوراق النقد بناء على منح الدولة هذا الامتياز لها بشروط معينة أهمها فرض الرقابة الشديدة عليها والتدخل فى إدارتها إلى حد تعيين المحافظ أو المدير والإشراف على عمليات طبع البنكنوت ، ونظراً للمهمة الخطير الملقاة على عاتق هذه البنوك إذ يتوقف على انتظامها ومتانة مركزها قوة البلاد المالية اقتصرت أعمالها على قبول الودائع نظير دفع أرباح ضئيلة أو بلا ربح وعلى توظيف أموالها وودائعها لآجال قصيرة فى أمتن العمليات وأكثرها ضمانا ، وهى عادة خصم الأوراق التجارية بضمانات قوية هى إمضاءات تجار معروفين يضمنون الإمضاءات الأصيلة لمدة ثلاثة شهور ، وهكذا أصابت بتصرفها هذا عصفورين بحجر إذ حققت الربح مع الضمان كما استطاعت أن تشرف على المعاملات وأن تقبض على زمام الحركة التجارية فتبسط يدها بخفض سعر الخصم إذا رأت كسادا يتطلب زيادة الأموال المتداولة وتنشيط الأعمال أو تقبضها بعض الشىء برفع سعر الخصم إذا كثرت الأموال المتداولة فى السوق وخيف ارتفاع الأسعار وتجمد الأموال وظهور شبح الأزمة ، كما يقوم بنك الإصدار بمعاونة سائر البنوك إما بإعادة خصم ما لديها من

الأوراق المالية المضمونة أو بمدها بالمال فى حالة إعسارها لآجال قصيرة ، لذا أطلق عليه بنك البنوك وكان بمثابة الصمام الموزع للأموال المنظم للمعاملات فى البلاد ، وأصبح اليوم لكل بلد من البلدان حتى المستعمرات المحكومة والتى تتبع الدولة الأم اقتصاديا بنك اصدار يباشر أصدار العملة وتنظيم تداولها وشتى المعاملات التجارية .

وبنوك الإصدار على أنواع عدة ، وفيما يلى البيان : —

١ — هناك بنوك الدولة ، وتقدم الدولة كل رأس المال أو جله ، ومديروه وموظفوه هم كسائر موظفى الدولة ، وقد عاب الحريون économistes libéraux على هذا النظام أنه يسهل تدخل الحكومة فى أعمال البنك وتسييره وفق هواها وإغداق العطايا على محاسيبها عن طريقه باعتبارها المشرفة على نظامه وأعماله ، مما يؤثر فى أعمال سائر البنوك الخاصة وفى حياة البلاد الاقتصادية والسياسية ، كما أنه يسهل أن ترد الدولة كلما أرادت مناهل البنك ، مما يؤدى إلى زعزعة الثقة فى العملة وإلى نضوب الرصيد المعدنى علاوة على خضوع حياة البنك للأزمات السياسية والقومية بالبلاد وتلقى الصدمات الشديدة الأولى ، وفى حالة نشوب حرب يستطيع العدو الظافر أن ينال بغيته من بنك الدولة باعتباره مؤسسة حكومية وذلك ما قد لا يحدث إذا كان البنك مؤسسة خاصة ، وكان هذا النظام معمولاً به قبل الحرب العالمية الأولى فى روسيا القيصرية وفنلندة والسويد وبلغاريا ، وبينما كانت جل البلدان فى العالم لا تميل إليه إلا أن سياسة الاستكفاء وإشراف الحكومات إشرافا مباشراً على الحياة الاقتصادية وانتشار النظام الجمى — كل هذه العوامل جعلت كثيراً من بنوك الإصدار منذ بضع سنوات قبل الحرب العالمية الثانية مؤسسات حكومية أو هى أقرب إلى نظام المؤسسات الحكومية منها إلى نظام البنوك الخاصة ، فى ألمانيا صار بنك الإصدار Reichbank بموجب قانون ١١ سنة ١٩٣٦ بنكا حكومياً محضاً وذلك بحكم تعيين مديره وأعضاء مجلس إدارته بواسطة رئيس الدولة ، وفى إيطاليا ترتب على قانون ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ ومرسوم ١١ يونية سنة ١٩٣٦ أن أصبح بنك الإصدار بنكا حكومياً فى نطاق نظام الحرف والطوائف الذى قامت عليه الدولة الفاشية ، كما تأسس فى روسيا السوفيتية فى سنة ١٩٢٢ بنك حكومى مهمته إصدار أوراق النقد ثم فى ١١ أكتوبر من نفس العام أنشئت وحدة عملة أطلق عليها «شرفونتز» Tchervontez تعادل عشرة روبلات ذهب ووضع مقابلها أوراق النقد فى التداول وهى غير قابلة للاستبدال بالمعدن النفيس ، وبنك الإصدار بالدنمارك وكذا بنك الإصدار بالسويد

هما بنكان حكوميان ، ويعين مجلس النواب بالدنمارك جزءاً من أعضاء مجلس الإدارة ، أما بالسويد فيدير البنك سبعة مديرين يعينهم مجلس النواب ورئيس يعينه الملك .

٢ — وهناك البنك القائم على نظام الاحتكار ، وهذا النظام هو الأكثر ذيوعا ، وهو المتبع فى فرنسا والجزائر واسبانيا واليابان والبرتغال وسويسره وبلجيكا وهولانده وتركيا واليونان ويوجوسلافيا ورومانيا والنروج ومصر ، ويتلخص هذا النظام فى إسناد الدولة إلى مؤسسة خاصة امتياز إصدار البنكنوت بشروط وضمانات معينة ، وأهمها تحديد الاصدار وما يقابله من رصيد المعدن النفيس وخلافه ، وذلك علاوة على فرضها الرقابة على الاصدار وتحديد أرباح البنك من الاصدار واشتراطها اتباعه الحيطة فى مختلف عملياته وأهمها أن يقصرها على خصم الأوراق التجارية القصيرة الأجل القوية الضمانات ، ويصبح هذا البنك عادة ميزان الحركة الاقتصادية فى البلاد باعادة خصم الأوراق التى تخصمها البنوك الأخرى لديه حين الحاجة مما حدا إلى تسميته « بنك البنوك » La Banque des Banques ، ونرى فى كثير من البلدان التى أخذت بهذا النظام أن الدولة تشترك مع البنك فى أرباحه السنوية إذا تعدت مقداراً معينا مثال ذلك فرنسا ، كما أن هذه البنوك تمد يد المعونة للدولة حين الحاجة فتقدم إليها حاجاتها العاجلة من الأموال بلا فوائد ، وطالما رأينا بنك فرنسا إزاء اضطراب ميزانية الدولة هناك يقدم إليها تبعاً لطلباتها السريعة الملحة وهى لا تحتمل أى تأجيل مليارات الفرنكات بلا فوائد تسدد فى بحر مدة وجيزة .

ونظام بنوك امتياز إصدار أوراق النقد هو خليط من نظام البنوك الخاصة ورقابة الدولة الفعلية لها ولأعمالها وتعيين بعض مديريها بواسطتها ، وفيما يختص بتكوينها هى شركات مساهمة إلا أنها لا تخضع لمجرد قانون الشركات المساهمة العادى بل إلى ما هو أدق وأحكم من مجرد القانون العادى الذى ينظم الشركات المساهمة بالبلاد .

٣ — نظام تعدد بنوك الامتياز pluralités des banques ، وهذه البنوك على نوعين ، فهناك بنوك الأصدار ذات العدد المحدود فى أوروبا ، وهناك بنوك الأصدار بالولايات المتحدة وعددها كبير ، وأهم الجهات التى عرف فيها النوع الأول انجلترا وألمانيا ، وقد نشأ تعدد بنوك الأصدار فى انجلترا بحكم التقاليد التاريخية الحرة ، وحددت القوانين المتعاقبة عدد هذه البنوك تبعا للأزمات الاقتصادية ولإفلاس الكثير منها وخاصة قانون سنة ١٨٤٤ الذى يحرم إنشاء بنوك إصدار جديدة ، مما يجعل بنك انجلترا هو بنك الأصدار الأساسى وإلى جواره عدة بنوك فى الريف باسكتلاندة وأيرلنده ، وأهمها « بنك أيرلنده » الذى تأسس

سنة ١٧٨٣ بنفس الشروط التى تأسس بمقتضاها بنك انجلترا ، على أن بنك انجلترا هو بنك الأصدار الأساسى وهو شركة تخضع لنظام دقيق يتطلبه امتياز إصدار أوراق النقد ، وقد سار فى طريق التأميم أخيرا ، وهناك أيضا « بنك اسكتلنده » الذى تأسس بمقتضى قانون سنة ١٦٩٦ .

أما تعدد بنوك الأصدار فى ألمانيا فنشأ بحكم تعدد الولايات الألمانية التى كانت تتمتع باستقلالها التام ولم تك قد اتحدت اتحاداً فعلياً إلا فى منتصف القرن الماضى ، وحاول « بسمارك » بعد إعلان وحدة ألمانيا أن يجمع الأصدار فى بنك واحد إلا أنه لم ينجح فى مسعاه ، وعلى ذلك تأسس « بنك الريخ » وفرض نظام صارم على بنوك الأصدار القائمة وحرم امتياز الأصدار على أية بنوك جديدة ، وكان إلى جوار بنك الأصدار الأساسى وهو « بنك الريخ » حتى الحرب العالمية الأولى « بنك سكسونيا » و « بنك باڤريا » و « بنك ورتمبورج » و « بنك بادن » .

وفيما يختص بنظام تعدد بنوك الأصدار بالولايات المتحدة تعدداً كان فيما مضى كبيراً إلى درجة تدعو إلى الدهشة مع إمكان هذه البنوك أصدار ما تشاء من العملات بقيود معينة ، فرجعة أن الرأى العام هناك كان يعتبر أن إنشاء بنك مركزى واحد للاضطلاع بمهمة أصدار أوراق النقد من الخطورة بمكان على النظام الديمقراطى للدولة ، وقد بلغت البنوك الأهلية Les Banque Nationales التى تصدر أوراق النقد فى ١٨ إبريل سنة ١٩١٨ عدداً قدره ٧٫٣٥٥ مجموع رؤوس أموالها ١٫٧٢٥ مليون دولار ، وذلك علاوة على بنوك الولايات التى كانت قد كفت منذ مدة عن أصدار أوراق النقد نظراً للضريبة الباهظة التى فرضت على عملاتها المتداولة ، ثم اضطرت الدولة بعد أزمة سنة ١٩٠٧ وظهور عيوب هذا النظام الصارخة من الناحية العملية إلى تعديله بقانون ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ وعدل فيما بعد تعديلا أساسيا بقانونى ٢٦ يونية سنة ١٩٣٣ و ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٥ ، ولم يؤخذ بمقتضاه بالنظام الأوروبى الذى يكل إلى بنك مركزى واحد مهمه الأصدار ، فانبعث فكرة « اللامركزيه » فى أصدار أوراق النقد ولكن فى نطاق أضيق مع مراقبة عمليات الأصدار بواسطة مؤسسة حكومية organisme d'Etat ، وأعطى اختصاص الأصدار لأثنى عشر بنكا اتحاديا Fedral Reserve Banks موزعة على أثنى عشر منطقة فى الدولة ، وعلى رأس هذه البنوك الإدارة الاتحاديه العامة Federal Reserve Board ، وأعضاؤها يعينهم رئيس الجمهورية وضمن مهامها الإشراف على الرصيد ، وتنظيم وسائل الأصدار وتعديلها ، ومنذ سنة ١٩١٧

بلغ مال بنوك الأصدار أكثر من ٣ مليار دولار منها ١ر٦٠٠ مليون دولار ذهب و ٧٠٠ مليون دولار أوراق تجارية خصمت لديها و ٢٤٠ مليون دولار سندات اتحادية ، وبلغت أوراق النقد المتداولة نحو مليار دولار ، والنظام الاتحادى للبنوك هذا لا يضم إليه بنوك الأصدار فحسب بل يجوز كذلك للبنوك العادية الانضواء تحت لوائه إذا أرادت ، وبلغت البنوك بالولايات المتحدة فى سنة ١٩٣٢ عدداً قدره ١٩ر٠٤٦ منها ٦ر٨٩٠ تتبع اتحاد البنوك موزعة كالآتى : ٦ر١٤٥ بنوك أهلية و ٨٣٥ بنوك ولايات ، كما بلغت البنوك غير المنضمة للاتحاد ١٢ر٠٦٦ (١).

ويتجه التيار اليوم نحو تأميم nationalisation بنوك الإصدار أسوة بسائر المؤسسات الإقتصادية والصناعية الضخمة التى تؤدى خدمات هامة للشعب أى أن تصبح ملكا للأمة وتصبغ بالصبغة الحكومية المحضة ، وطبيعى أن هذه الحالة نتيجة سير الحياة الاقتصادية فى طريق الاقتصاد والمدار économie dirigée والنظام الجمى collectivisme ، وكما ذكرنا فأن نظام بنك الإصدار عندنا هو نظام الامتياز ، فالبنك مؤسسة خاصة هو شركة مساهمة لها دون غيرها بموجب تعاقدها مع الدولة حق إصدار أوراق النقد بشروط معينة ولمدة محددة يشرط خضوعها لرقابة الدولة وإشرافها على الرصيد والإصدار وعلى أن تتمشى سياسة البنك كذلك مع طبيعة الاصدار .

ولقد ذكر رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى الاتجاه الجديد فى سياسة بنك الاصدار عندنا فى خطابه بالجمعية العمومية العادية المنعقده بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ فقال .

« اطلعتم حضراتكم فى خطاب العرش الأخير على الاشارة إلى احتمال التأميم للبنك . وقد ظهرت بهذه المناسبة عدة مشروعات وبحوث أخرى فى داخل البرلمان وفى خارجه . ولئن كنا لانتعرض للخلاف القائم حول وجهات النظر من تأميم للبنك الأهلى بشراء جبرى لرأس ماله أو إنشاء بنك جديد للدولة أو تحويل بنكنا إلى بنك مركزى فأننا نرجو أن لانطول فترة الشك إلى أجل غير مسمى . وإذا فاتحتنا الحكومة فى أمر تحويل بنكنا الاختصاصات القانونية للبنك المركزى وجدتنا على أهبة للنظر فى إعداد نظم أكثر ملاءمة

---

(١) انظر « خلاصة الاقتصاد السياسى » لأنتونللى جزء واحد ، مونبلييه سنة ١٩٤٥ ، من صفحة ٥٦٨ إلى صفحة ٥٨٢ .

وانظر أيضا « خلاصة الاقتصاد السياسى » لبودان — جزءآن باريس ١٩٤٦ ، الجزء الأول — من صفحة ٢٣٣ إلى صفحة ٢٤٠ .

للظروف الحالية فيما يتعلق بالتداول النقدى وبالنظام المصرفى وبالائتمان بصفة عامة مع مراعاة أن للدولة فى هذه الشئون التوجيه الأعلى » .

والمصلحة كل المصلحة فى أن نصل إلى حل موفق فى هذا الشأن أساسه أن يصبح لنا بنك مركزى بكل ماتعنيه هذه العبارة — يباشر الاصدار ويقوم بمهمة «بنك البنوك» وتشرف الدولة عليه إشرافا فعالا ، وهو مانفتقر إليه اليوم .

تاريخ البنوك فى مصر : كان الصيارفة حتى أواخر القرن الماضى يباشرون عمليات البنوك الهامة فى مصر وهى خصم الأوراق التجارية والتسليف على بضائع وتسهيل مهام التجار بإقالتهم من عثراتهم وإعسارهم ، وكان لهم فى الريف وكلاء يؤدون مهامهم هذه نيابة عنهم ، أما البنوك بصيغتها الحديثة فكانت نادرة إذ أن تقاليد البلاد وطبائع الأهلين إذا كانت تتجاوز عن أرباح الصيارف من خصم الأوراق التجارية نظير أرباح قليلة فهى لاتقبل ولاتستسيغ الربا المحرم شرعا وهو بيت القصيد فى القروض ، وهكذا كان القاضى الشرعى وهو المختص فى المنازعات المدنية بين الأفراد قبل إنشاء المحاكم الأهلية والمختلطة لايحكم لصالح الدائنين المرابين ، وكانت البنوك القليلة الموجودة فى عهد الخديو اسماعيل فروعا من بيوتات مالية أوربية اندست فى هـذه الديار لأقراض ولى الأمر بأرباح فاحشة وشروط قاسية وإغراق البلاد فى طوفان من الدين يرسفها فى أغلال النفوذ الأوروبى ويزج بها فى غياهب سجن ذهبى هو سجن الاستعمار الاقتصادى الأوروبى .

وحدث : —

ا — بإنشاء نظام القضاء الحديث الأهلى والمختلط وما تبعهما من الإعتراف بفوائد القروض وقد أنشئ الأخير لتثبيت الديون الأجنبية والمحافظة على صكوك فروع البنوك الخارجية عندنا ومختلف أوراقها التجارية .

ب — وبنجاح التدخل الأوروبى وتثبيت أقدامه فى هذه البلاد وقد عجز الخديو عن وفاء أقساط الديون وأرباحها واضطربت مالية الدولة وخوت خزائنها من المال بعد نزف شديد مستمر سنوات بذخ وإسراف عدة .

حـ — وبفرض دول الدائنين رقابة مالية على سياسة الحكومة عموما لاسيما السياسة المالية انتهى بالاحتلال المعروف .

ء — يضاف إلى ذلك بحث رؤوس الأموال الأوروبية التى طفحت بها خزائن البنوك فى كبريات العواصم هناك عن موارد توظف فيها وسعيها نحو مصر .

كل هـذه العوامل السابقة أدت إلى موجة قوية لإنشاء البنوك الأجنبية والمصرية الصبغة دون الجوهر فى أواخر القرن الماضى عندنا ، وقد تأسست فى سنوات متقاربة ولم تلبث أن ملكت زمام الحياة الاقتصادية وسيرت التبادل التجارى وفق صالحها وقادت الزراعة لنفوذها بما قدمته من قروض نظير رهون على الأرض ، وأمثلتها عديدة وهى تجول اليوم فى حلبة النشاط الاقتصادى وعلى رأسها البنك الأهلى صاحب امتياز إصدار أوراق النقد والبنك العقارى المصرى وبنك موصيرى والبنك البلجيكى والدولى والبنك العثمانى وبنك البركليز والكريدى ليونيه وبنك الخصم الأهلى لباريس .

وأخيراً قام بنك مصر كثمرة للحركة الوطنية وخطوة أولى للاستقلال الاقتصادى ، وهى مؤسسة مالية قومية تجمع بين نظام بنك الودائع وبنك الأعمال فتشتغل فى شتى أعمال القروض القصيرة والمتوسطة الأجل علاوة على المساهمة فى المشروعات الصناعية التى تدرسها فنيا وتبحث إمكان نجاحها تجاريا وتتعهدها بالانشاء والرعاية كما تروج أوراقها المالية لدى عملائها والجمهور ، وقد نجحت فى إنشاء صناعات عدة جديدة فى البلاد وفى مقدمتها صناعات النزل والنسيج .

تمويل الصناعات فى مصر : تقوم بتمويل الصناعات فى الخارج أنواع متعددة من البنوك منها تلك التى تختص بمباشرة المشروعات الصناعية وخوض ميدان الأعمال وشراء الأسهم والسندات لحسابها والمضاربة أو التوسط لشراء هذه الأسهم والسندات لحساب عملائها ولا تعاونها الحكومة فى أعمالها أو تمدها بالمساعدات المالية وهى بنوك الأعمال ، ومنها تلك التى تنشئها الحكومة لتمويل الصناعات الكبيرة وتكتتب برأس مال فيها وتقدم إليها المساعدات المالية وتشرف على إدارتها ويطلق عليها بنوك التسليف الصناعى ، ومنها تلك التى تنشئها الحكومة لمعاونة شركات التعاون الصناعى أو بعبارة أخرى الصناعات الصغيرة وتحبوها الحكومة برعاية كبرى فتسلفها الأموال بلا فوائد وتعفيها من الضرائب المفروضة على الشركات ذات الربح وهى البنوك التعاونية ، ومنها تلك التى تنشئها الحكومة لمساعدة تجار الصادرات وهى بنوك التجارة الخارجية

وللتمويل الصناعى أهمية قصوى فى الغرب نظرا لاعتماده على الصناعات فى ثرائه وبسط سلطانه السياسى ، وحالتنا تختلف عن حالة أوربا الصناعية فلا نزال فى بدء بناء صرحنا الاقتصادى ، ومن الأهمية بمكان شرح الخطوات التى يسير فيها تمويل صناعاتنا منذ بدء الحركة

القومية المصرية أى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، نظراً لعلاقة النهضة السياسية بالنهضة الاقتصادية وفيما يلى البيان : —

التمويل الصناعى فى مصر محدود الدائرة ففيما عدا اهتمام بنك مصر منذ نشأته بأحياء بعض الصناعات وفيما عدا مبلغ المليون الجنيه الذى تقرضه الحكومة للصناعات المحلية الناشئة لا تلاقى المشروعات الصناعية المفيدة تلك العناية التى تلاقيها مثيلاتها فى الخارج ، وذلك لأن البنوك عندنا تتجه فى توظيف أموالها إلى نواح معينة بعيدة عن ناحية المغامرة فى مشروعات خطيرة آجلة الثمرات ، إذ أن جل أموالها أجنبية تنشد الربح المحقق والضمان القوى فهى والحالة هذه تستثمر فى الرهون العقارية وفى السلفيات على الأقطان والمحاصيل وفى خصم بعض الكمبيالات بعد الحصول على الضمان الكافى وفى المتاجرة من آن لآخر بالكامبيو والأوراق المالية دون التمادى إلى حد المضاربة ، والصناعة الناشئة ولو أنها غالباً ما تكون جزيلة الربح وفيرة الادرار فى المستقبل البعيد إلا أنها مشبعة بروح المضاربة تلك الروح المعدومة فى البنوك المصرية والأجنبية ببلادنا .

أما اهتمام بنك مصر بالصناعات فهو يرمى إلى تغذية منشآت البنك بالمال ورعايتها حتى تنمو وتترعرع ، وهو ليس باهتمام عام ينصب على المشروعات الصناعية المختلفة الغريبة عن البنك كما هى الحال فى بنوك الأعمال ، وذلك لأن بنك مصر رغم اهتمامه من آن لآخر بالأعمال ومعاونته الصناعة بتأسيس الشركات الصناعية التى تفتقر إليها البلاد هو بنك ودائع يخشى المخاطرة بأمواله وأموال عملائه المودعة لديه ، شأنه شأن غيره من البنوك فى القطر .

أما تسليف الحكومة للصناعات الناشئة فهو لا يغنى فتيلا ولا يشفى غليلا ، فالمبلغ على ضخامته أقل بكثير مما يجب تقديمه إلى الصناعات والبلاد لا تزال فى فجر نهضتها الصناعية ، كما أن سبيل تقديمه الحالى ليس له صفة الدوام بحال فإن مواصلة فتح الاعتمادات للتسليف الصناعى يعطى هذه العملية صفة التوقيت فى حين أن الحاجة ماسة إلى وضع أسس راسخة لسياسة دائمة للتسليف الصناعى .

ويرجع بدء التسليف للصناعات المحليه الذى تباشره الحكومة عن طريق بنك مصر إلى سنة ١٩٢٢ عند ما فكرت فى تشجيع الصناعات المحلية ومدها بالمال اللازم لتوسيع أعمالها وأعدادها بالآلات الحديثة ، وقد خصصت وزارة المالية فى بادىء الأمر لهذا الغرض مبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيه يودع فى بنك مصر على ذمة السلفيات الصناعية بفائدة قدرها ٥ر٢٪ خفضت إلى ٢٪ على ألا تزيد الفائدة التى يتقاضاها بنك مصر من الصناعات

المقترضة على ٦٪ ، وأخذت تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً لاطراد تقدم الصناعة وشدة حاجة البلاد إلى تحريرها من ربقة الصناعات الأجنبيه ، وكذلك بناء على طلب بنك مصر وقد تقاطرت عليه طلبات السلفيات الصناعيـة من مختلف أنحاء القطر حتى بلغت جملة مبالغ التسليف الصناعى التى أودعتها الحكومة ببنك مصر مع فوائدها فى مايو سنة ١٩٢٩ نحو ٣٠٥ر٠٣٦ جنيهاً وفى مايو سنة ١٩٣٢ نحو ٧٤٢ر٧٦٢ جنيهاً وفى مايو سنة ١٩٣٥ نحو ٧٧٣ر٨٩٥ جنيهاً ، ثم زيد المبلغ فى يناير سنة ١٩٣٦ مائة ألف جنيه لسد طلبات القروض الصناعية المتواصلة التى تنهال على بنك مصر ، وأصبح رصيد السلفيات الصناعية التى أودعتها الحكومة ببنك مصر بما فى ذلك الفوائد فى مايو سنة ١٩٣٦ نحو ٨٨٩د٩١٤ جنيهاً ، وهذه السلفيات على نوعين : السلفيات الكبيرة والسلفيات المتوسطة ، ويضاف إليها أيضا السلفيات الصغيرة التى تمنحها وزارة التجارة والصناعة إلى المتعلمين من الصناع لتنشيطهم وهى أقلها أهمية ، وفيما يلى بيانها وشرح شروطها وعيوبها :

١ — السلفيات الكبيرة وهى على نوعين :

(ا) السلفيات التى تزيد على ١٠ر٠٠٠ جفيه وطبقاً لشروط الحكومة مع بنك مصر لا يعطى البنك سلفيات من هذا النوع إلا بعد استشارة الحكومة (وزارة المالية) على ألا يتجاوز المبلغ الذى يقرره وزير المالية ١٥ر٠٠٠ جنيه إلا بترخيص من مجلس الوزراء ، ويبلغ مجموع هذه السلف حتى أواخر سنة ١٩٣٥ : ١٣ سسلفة مبالغها نحو ٥٨٢ر١٧٨ جنيهاً ، وقد بطل هذا النوع من السلف منذ مدة طويلة .

(ب) السلفيات التى تزيد على الألف جنيه إلى عشرة آلاف جنية ، وليس ثمة ضرورة لاستشارة الحكومة فى منح هذه السلفيات متى توفرت الشروط اللازمـة لإعطاء السلفة ، وتبلغ مجموع هذه السلف حتى أواخر سنة ١٩٣٥ نحو ٥٩ سلفة مبالغها نحو ٢١٦ر٢٤٥ جنيهاً .

٢ — السلفيات المتوسطة وهى السلفيات التى لا تزيد على الألف جنيه وجرت العادة ألا تقل عن ٥٠٠ جنيه ، وتعطى لأصحاب المصانع الصغيرة ويبلغ مجموعها حتى أواخر سـنة ١٩٣٥ نحو ٢٠٩ سلفه مبالغها ٨٦ر٨١١ جنيهاً .

٣ — السلفيات الصغيرة وهى السلفيات التى قررت الحكومه منحها لخريجى المدارس الصناعية ومدارس التجارة والزراعة وخريجات قسم « التريكو » والتطريز من المصريين تشجيعاً لهم فى سبيل النزول إلى ميدان الأعمال حتى لا يثنيهم عن هذا غرضهم عدم كفاية

رأس مالهم ، وهى مستقلة عن السلفيات المودعة ببنك مصر ، وعقد قرضها يبرمه طالب السلفة مع وزارة التجارة والصناعة ، ويبلغ الاعتماد الذى خصصته الحكومة لها ١٠٫٠٠٠ جنيه ويتراوح مبلغ القرض بين ٣٠ و ١٠٠ جنيه . وقد بلغ عدد السلفيات الصغيرة هذه حتى الآن فى مختلف أنحاء القطر نحو ١٦٤ سلفة .

ضمان السلفيات : يقوم بنك مصر بعمليات التسليف الصناعى تحت مسئوليته فيما عدا السلفيات التى أعطيت إلى أصحاب المصانع تحت مسئولية الحكومة ، ويقدم البنك عادة السلف مقابل تأمين عقارى قد لا يقتصر على العقارات التى يباشر طالب السلف صناعته فيها بل يتعداها إلى عقارات أخرى يمتلكها الطالب أو أحد ضامنيه ، ويأخذ بنك مصر عادة برأى وزارة التجارة والصناعة قبل منح السلفة حتى تقوم بدورها بدراسة أسباب السلفة والأوجه التى ستصرف فيها والصناعة التى ستعاونها ، غير أن هذا الشرط ليس بالشرط الجازم المقيد لتصرف البنك ، أما فيما يختص بالسلفيات الصغيرة فحالة طالب السلفة وضآلة المبلغ يقصران الضمان على سمعة الطالب ووجود المصنع ، ويقوم بهذا التحرى بناء على طلب وزارة التجارة الصناعة ناظر المدرسة الصناعية أو الزراعية الواقع فى دائرته المصنع .

مدة السلفيات وأرباحها : كانت مدة السلفيات فى أول الأمر خمس سنوات ثم اتضح قصر المدة وصعوبة وفاء الدين خلالها فزيدت إلى عشر سنوات أقساطها سنوية وأرباحها لاتزيد على ٦٪ يحال ، أما السلفيات الصغيرة فجعلت مدتها خمسين شهراً مع منح مهلة ستة أشهر فى مبدأ السلفية وأقساطها شهرية ، ونظراً لأن طالبى هذه السلفيات محدودو الكسب كما أن أغراضها ليست مجرد الربح بل تشجيع الصناعة فأن أرباحها لاتتعدى ٤٪

عيوب نظام التسليف الصناعى السالف ذكره :

١ — **عدم وجود سياسة صناعية رائدة** : إن الخطة المتبعة الآن فى تشجيع الصناعة المحلية بواسطة إيداع مبالغ على ذمة السلفيات الصناعية لاتنبىء عن الاستقرار والاستمرار ، بل هى خطة وإن كان غرضها معاونة الصناعة فهى لاتشتمل عن المنهاج القوى الدعائم الذى لايألوا جهداً فى سبيل تلمس موارد الثروة الصناعية الكامنة فى البلاد لاستثمارها ، وموقف الحكومة فى هذا الصدد شبيه بموقف من يقصد إلى استغلال أمواله ليس إلا ، فهى تسلف الصناعات وتتقاضى الربح دون أن تعكف على دراسة وسائل أحياء الصناعات فى البلاد دراسة عملية .

ويمكن استنتاج تنوع السلفيات الصناعية تنوعاً شديداً فى القطر مع عدم تمشيها وحاجة البلاد إلى الصناعات الزراعية وإلى تلك التى تتوفر لديها موادها الأولية من كيفية توزيع مبالغ السلفيات الصناعية الكبيرة والمتوسطة ، فبينما تشغل مثلاً صناعة الثلج المرتبة الثالثة فى السلفيات وصناعة الطباعة المرتبة السادسة تشغل صناعة طحن الغلال المرتبة الثامنة وصناعة المواد الغذائية المرتبة الثالثة عشرة رغم أنهما فى عداد الصناعات الزراعية الضرورية التى تفتقر إليها البلاد ، وبينما تشغل صناعة النجارة والأثاث وصناعة مصايد الأسماك وصناعة التصوير والسينما والراديو المراتب التاسعة والعاشرة والرابعة عشرة على التوالى تشغل صناعة عصر الزيوت وصناعة ضرب الأرز المرتبتين السابعة عشرة والثامنة عشرة رغم أنهما فى مقدمة الصناعات المضمون ازدهارها فى القطر ، ويمكن كذلك استنتاج اختلاف السلفيات الشديد من كيفية توزيع مبالغ السلفيات الصناعية الصغيرة ، فبينما تشغل صناعة الأثاث والنجارة المرتبة الأولى تشغل صناعة الغزل والنسيج المرتبة الثالثة رغم مايرجى لها من مستقبل باهر فى القطر ، وبينما تكاد لا تذكر سلفيات صناعات الألبان ومستخرجاتها وكذلك سلفيات تربية الدواجن تتبوأ سلفيات النقش والزخرفة مع أنها صناعات كمالية مكاناً هاماً فى قائمة ترتيب السلفيات الصغيرة .

وفيما يلى بيان ترتيب مختلف السلفيات : —

(١) ترتيب السلفيات الكبيرة والمتوسطة حتى أواخر عام ١٩٣٥ التى منحها بنك مصر :

نوع الصناعة	إجمالى السلفة	
	مليم	جنيه
الغزل والنسيج	٤٥٠	٢٢٨ر١٢١
حليج الأقطان	٤٥٠	١٦٥ر١٣٧
صناعة الثلج	٠٠٠	٨٨ر٣٥٠
النقل والملاحة	٣٢٠	٧٨ر١٢٧
دباغة وصناعة الجلود	٦٩٧	٦٩ر٢١٧
الطباعة	٩٣٢	٦١ر٩٢٠
صناعة الجبس والأسمنت والبلاط والفخار...	٦٣٠	٤٦ر٢٧٥
طحن الغلال	٩٥٢	٤٢ر٠٨٥
النجارة وصناعة الأثاث	٥٢٧	٤١ر٠٣٨
مصايد الأسماك	٠٠٠	٤٠ر٠٠٠

نوع الصناعات	إجمالى السلف	
	مليم	جنيه
الصناعات الكيمياوية	٠٠٠	٢٦ر٤٨٠
الحداده وسبك المعادن	٠٠٠	٢٤ر١٤٠
المواد الغذائية	٥٥٠	١٧ر٤٢٨
التصوير والسينما والراديو	٢٠٠	١٤ر٠٢٤
صناعة السجاد والأكلة	٩٩٣	٩ر٤٣٤
الزجاج	٠٠٠	٧ر٨٧٢
عصر الزيوت	١٠٠	٧ر٣١٤
ضرب الأرز	٩٥٠	٤ر٢٦٥
صناعات مختلفة	٤٧٧	١٣ر١٧٤

ب — ترتيب السلفيات الصغيرة فى أوائل عام ١٩٣٦

نوع الصناعة	إجمالى السلف	
	مليم	جنيه
صناعة الأثاث	٠٠٠	٢ر٠٦٥
صناعة الجلود	٠٠٠	١ر٩٠٠
الغزل النسيج	٠٠٠	١ر٦٤٥
الحدادة وسبك المعادن	٠٠٠	٥٠٠
النقش والزخرفة	٠٠٠	٣٧٠
حياكة الملابس	٠٠٠	٣٢٠
الخرط والتطعيم	٠٠٠	٢٠٠
الساعات والصياغة	٠٠٠	١٥٠
صناعات مختلفة (بلاط سجاجيد ورق حساس مستخرجات الألبان دواجن طباعة	٠٠٠	٨٣٥

٢ — **التقدير فى الضمان** : إن الضمان العقارى الذى يشترطه بنك مصر فى السلفيات الصناعية يتعارض وطبيعة التسليف الصناعى ، فإن أصحاب الصناعات الناشئة لا يلجأون إلى السلفيات الصناعية إلا لأنهم لا يمتلكون غالباً الثروة والعقارات ، إنما ما يمتلكونه العزيمة والمثابرة وما يحتوى عليه المصنع من الإسم التجارى والعلامات التجارية والصناعية والآلات والمهمات وقترينات العرض والبضائع وخلافها ، وهذا ما حدا بالشارع الأجنبى إلى الأخذ بقاعدة بيع ورهن المحال التجارية والصناعية ، وهذا ما حدا بالشارع المصرى أيضاً إلى بحث إدخال شبه هذا النظام عندنا لتمهيد سبل التسليف الصناعى ولتلافى رسوم الرهن العقارى ويتكبدها صاحب المصنع نظراً لاشتراط بنك مصر الضمان العقارى فى السلفيات الصناعية .

٣ — **ارتفاع سعر الفائدة** : إن الحد الأقصى لسعر فائدة السلفيات الكبيرة والمتوسطة التى شرحناها هو ٦٪ وهذا الحد يتنافى وطبيعة السلفيات الصناعية ، إذ يحسن أن يكون حد الفائدة أقل من النسبة الحالية ، حتى تعطى الصناعة الناشئة فرصة لجنى الربح بسهوله دون أن تذهب لقمة سائغة للدائن ، كما يحسن إمهال المدين فى أولى مدة السلفة بجعل بدء استحقاق الأقساط والأرباح السنة الثانية من السلفة مثلا .

٤ — **قصر مدة السلفة** : إن أجل السلف الصناعية الكبيرة والمتوسطة عشر سنوات وقد يصل فى حالات استثنائية إلى خمس عشرة سنة ، ويحسن إطالة الحد الأقصى لأجل هذه السلفيات إلى خمس عشرة سنة أو عشرين سنة مثلا ، وذلك لإعطاء صاحب الصناعة الفرصة الكافية لتحقيق الربح من توسيع أعماله بمبالغ السلفة ، مع جعل أقساط السلفه ضئيلة وتبدأ زهيدة وتزيد تدريجيا فلا يشعر بثقل عبئها .

٥ — **عدم وجود رقابة مستمرة على مصانع أصحاب السلفيات وأعمالهم** : يعطى بنك مصر السلفة بناء على تحريات وزارة التجارة والصناعة عن طالبها ، ويشترط البنك لتحقيقها الضمان العقارى ثم يقف إشرافه على المدين عند هذا الحد ، فهو لا يراقب أعماله ولا يشرف من آن لآخر على دفاتره ولا يرشده إلى أحدث وسائل الإنتاج وأقلها كلفة ولا يمهد له سبل تصريف مصنوعاته ، وهذه المراقبة أو بعبارة أخرى هذه الرعاية التى ترفرف بأجنحتها على الصناعات الناشئة معدومة عندنا لعدم وجود سياسة صناعية دائمة .

اصلاح نظام التسليف الصناعى عندنا بانشاء بنك التسليف الصناعى :

لم تبلغ بلادنا بعد شأو أمهات البلدان الصناعية الأوربية التى تنتشر فيها شتى البنوك التى تساعد الصناعات بفضل إدخار مئات السنين وتعطش أبنائها إلى المغامرة وانتشارهم فى أنحاء الأرض يستثمرون مواردها ويستعمرونها اقتصاديا ، فيحسن ألا نبالغ فى نهوضنا بالصناعات إلى حد إنشاء مختلف أنواع البنوك التى غرضها من الناحية النظريه معاونة الصناعات دون أن يحض الباعث الاقتصادى وهو المحرك الأكبر فى إنشائها ثم بث روح الحياة والنشاط فيها على ذلك بعد ، وفى هذه الحالة نكتفى بإنشاء بنك صناعى للتسليف على أن تشرف الحكومة على إدارته وتساهم بقسط كبير فى رأس ماله وتمده بالسلفيات كى يفى بحاجة الصناعات المحلية الناشئة وتتبع خطة قويمة مستمرة لجعل مصر قطراً صناعيا ، يبدأ بسيطاً ثم ينمو ويتسع وتتشعب فروعه شيئاً فشيئاً تبعاً لاعتناق البلاد الصناعة متبعين فى ذلك ما أتبع فى الخارج مع تمصير النظم الأجنبية وصبغها بالصبغة المحلية ، أما بقية أنواع البنوك التى تعاون الصناعات فى الخارج وهى بنوك الأعمال وبنوك التعاون الصناعى وبنوك التجارة الخارجية فان الحاجة الاقتصادية هى التى سوف تدعو إلى تشييد صروحها فيما بعد عندنا حينما تبلغ الصناعة شأو الزراعة فى البلاد وحينما ينمو الإدخار عندنا نموه فى الخارج .

أما المبادئ التى يحسن أن يقوم البتك على دعائمها فهى :

١ — **فيما يختص برأس المال** : يتكون رأس المال المبدئى من مبلغ ٣ مليون جنيه تساهم الدولة بنصفه ويساهم المصريون بالنصف الآخر بأسهم اسمية تكون قاصرة عليهم ، ويصح مضاعفة المبلغ فيما بعد ، وتضمن الدولة رأس مال أسهم الأهالى وأرباحها بما لا يتجاوز ٤٪ مثلا ولنا قدوة فى ذلك ضمان الدولة الأرباح أسهم بنك التسليف الزراعى فى بدء تأسيسه بمقدار ٥٪ ، وهذا البنك تجربة جديدة فيتعين للإقبال على الاكتتاب فى أسهمه أن تضمن الدولة ربحا معينا للمساهمين ، وهى يمكنها باتباع الحيطة فى مشروعات البنك والإشراف الدقيق عليها أن تضمن الربح وكسب الثقة فى أعماله وتصرفاته ومستقبله .

٢ — **فيما يختص بالسندات** : تصرح الحكومة بأن يصدر البنك سندات صناعية بمبلغ مليون جنيه إذا دعت الحاجة إلى ذلك وتضمن الدولة هذه السندات ، ويشتمل هذا الضمان على رأس مال السندات وعلى أرباح لا تتجاوز ٣ر٥٪ ، أما ضمان الأرباح هذا فهو ليس بالضمان الاحتياطى وإنما روعى فى ذلك أن أرباح سندات الدين العام لا تتجاوز ٤٪ بل تقل

عن ذلك فتبلغ ٣ر٧٠٪ بل وأقل ، وخاصة إذا قورنت بالقيمة الحقيقة لسندات الدين فى السوق التى طالما جاوزت القيمة الاسمية ، كما أن أرباح السندات التى أصدرتها الحكومة على الخزينة منذ بضع سنوات لتسوية الديون العقارية قدرها ٤٪ فيما يختص بالسندات التى قبلتها البنوك كنقد و٥ر٤٪ فيما يختص بالسندات التى وزعتها الحكومه فى السوق .

٣ — *فيما يختص بادارة البنك وتصرفاته* : يجب أن يكون للحكومة رقابة فعالة على البنك بالجمعية العمومية ومجلس الإدارة وذلك نظراً لاشتراكها فى رأس المال وضمانها السندات ، وهى تختار نصف أعضاء مجلس إدارة البنك الصناعى وتعين المدير العام ، وهى أيضاً تعين أربعة من موظفيها الاخصائيين فى البنك ، الأول اقتصادى يسترشد بخبرته فى أقسام البنك الاقتصادية التى تدرس المشروعات الصناعية وموارد استغلال الثروة الكامنة فى البلاد من ناحية نجاحها وتحقيقها الأرباح ودرها الرزق ، والثانى مهندس كيميائى يسترشد بخبرته ، والثالث مهندس ميكانيكى أو كهربائى للمسائل الخاصة بالآلات والمصانع والادارة الفنية ، والرابع إدارى وقانونى يسترشد بخبرته فى أقسام البنك الادارية ويعمل على تبسيط الاجراءات ماأمكن .

٤ — *فيما يختص بمهمة البنك* : يترتب على إنشاء هذا البنك إعطاء صفة الدوام لعمليات التسليف الصناعى ورسم سياسة مستمرة للنهوض بالصناعات فى مصر ، وفى سبيل ذلك يقوم البنك بما يأتى :

ا — يدرس سبل استثمار ثروة البلاد الصناعية الكامنة ويعمل على استغلالها فى حدود طاقته .

ب — يبدى رأيه فى مختلف المشروعات الصناعية التى ترفعها إليه الحكومة للنظر فى صلاحية أحيائها فى البلاد .

ج — يساهم فى الشركات الصناعية الأهلية المضمون نجاحها كما يتوسط فى توزيع أسهمها وسنداتها .

د — يباشر مختلف عمليات التسليف الصناعى ، ويقبل رهن المحال الصناعية والتجارية ، كما يخصم الأوراق التجارية لأصحاب المصانع والمتاجر ، ويسلف على مصنوعاتهم المودعة بالمخازن العامة فى حالة إدخال نظام رهن المحال الصناعية والتجارية ونظام المخازن العامة وسند المخزن فى مصر .

هـ — يعاون جمعيات التعاون الصناعى بالمال حتى تستطيع تحسين حالة أعضائها ، وذلك فى حالة إدخال نظام التعاون الصناعى فى مصر .

و — يقدم المال اللازم لمستوردى المواد الأولية اللازمة للصناعة انتظاراً لبيعهم بضاعتهم وقبضهم أثمانها ويضمنهم لدى المصدرين فى الخارج .

ز — يقوم بمختلف أعمال بنوك الودائع والأعمال ، فيقبل الودائع ويستثمرها لآجال قصيرة وكذلك لآجال طويلة تبعاً للظروف كما ينشئ صندوقا للتوفير لصغار الصناع وأعضاء شركات التعاون الصناعى .

الحالة القائمة اليوم : بلغ مجموع المبالغ التى قدمتها الحكومة للسلف الصناعية على اختلافها اليوم نحو مليون ونصف مليون جنيه مصرى ، كما تضخمت الأموال المكدسة فى البنوك وصناديق التوفير والادخار وتضاعفت مقادير الأموال المتداولة بفعل التضخم النقدى أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ونتيجة ارتفاع الأسعار ونشاط الصناعات الحربية والخدمات التى قدمت إلى الجيوش ورواج أعمال التموين وانتشار الصناعات فى البلاد لسد حاجاتها المضطردة الزيادة ، وقد أصيبت التجارة الخارجية بالشلل وامتنع ورود كثير من المنتجات من الخارج ، وأصبح الجو مناسباً لإغراء ملايين الجنيهات التى بلا شك تبحث عن نواح مختلفة لتوظيفها وقد هبطت فوائد الودائع التى تدفعها البنوك هبوطا كبيراً وكادت تصبح فى حكم العدم ولجذبها نحو الصناعات وبالحرى نحو إنشاء بنك صناعى على نطاق واسع برأس مال كبير أو عدة بنوك صناعية يختص كل منها بعمل صناعى أو عدة أعمال صناعية متشابهة .

ولقد استجابت الحكومة أخيرا لحاجة البلاد فسارت شوطاً بعيداً فى سبيل تحقيق فكرة البنك الصناعى ، وأخرجت بالفعل المشروع إلى حيز العمل والبنك اليوم فى طريق التكوين برأس مال قدره ١٫٥ مليون جنيه ، ونظامه مختلط إلا أن للحكومة الإشراف الفعلى على أعماله وذلك نظراً لحيازتها ٥١٪ من رأس المال بينما أن المؤسسات المالية والبنوك التى اكتتبت فيه حصتها ٤٩٪ من رأس المال وذلك على نسق نظام بنك التسليف الزراعى عندنا حين تأسيسه سنة ١٩٣١ ، ولم تحدد بعد على وجه الدقة أنواع العمليات التى يقوم بها هذا البنك وكيفية استثمار ودائعه ، غير أنه مفهوم من الغرض من تكوينه أنه سيباشر إحياء الصناعات الهامة بالبلاد ويمول تلك التى يرجى لها النجاح والرواج بينما هى فى حاجة ماسة إلى

المال ، ونظراً للصبغة الحكومية التى صبغ بها هـذا البنك فأولى مظاهرها هى تعيين مدير بواسطة السلطة التنفيذية وهو فى الوقت ذاته رئيس مجلس الإدارة .

ولم يحن الوقت بعد للتعليق على نظام البنك ومدى نجاحه فى أعماله غير أنه ما يمكن ملاحظته حالاً هو : ضآلة رأس المال بالنسبة إلى حاجات الصناعات فى البلاد وعدم وضع هبوط الجنيه المصرى وتضخم النقد وارتفاع أثمان الآلات اللازمة للصناعة المستوردة من الخارج موضع الاعتبار ، وربما كان مثل هذا المبلغ يمكن البدء به قبل الحرب العالمية الثانية ولكنه بلا شك هو دون ما يجب الاكتتاب به اليوم بمراحل ، فضلا عن أنه لم يحقق ما يهمنا اليوم تحقيقه من الترويج لنظام التعاون الصناعى أسوة بالتعاون الزراعى ومد يد المعونة لصغار الصناع وأرباب الحرف ، وأخيراً حبذا أن تفتح الدولة باب الاكتتاب للمصريين حتى يساهموا بدورهم أسوة بالبنوك فى إحياء الصناعات ويمكن سحب شىء من الأموال المتداولة للمساعدة فى مقاومة التضخم النقدى .

الفصل الرابع

التأمينات

نشأتها وتطوراتها — أساس عملياتها — أنواعها — طبيعة عقد التأمين — مراقبة شركات التأمين فى الخارج وفى مصر

نشأة التأمينات وتطوراتها : هدف التأمين الإقلال ما أمكن مما يترتب على الكوارث من مغارم مادية بالتعويض عن أخطار الحوادث كالوفاة والحريق والتلف والغرق ، وذلك بتوزيع احتمال الضرر ونتائج الكوارث والأخطار على أكبر عدد ممكن يشترك بأقساط مالية دورية منتظمة فى سبيل إغاثة المنكوب ، وفى ذلك تخفيف الضربات المفاجئة مما له أشد الأثر فى الحياة المادية للأسرة وفى سير الحياة الاقتصادية للمجموع ، وما دام احتمال الغرم سيوزع على أكبر عدد ممكن من المُؤمِّنين على حياتهم أو أموالهم فلن يصيب الجميع بما فى ذلك المؤسسات التى تستثمر أقساط التأمين من مقدار الخسارة الناجمة عن الكارثة إلا قليلا لا يؤثر فى الأرباح ، فضلا عن أن استثمار أقساطهم سيعود على الجميع بالفائدة مما يعوض الخسائر وزيادة ، وفكرة التأمين هذه ليست بالجديدة غير أن انتشارها يرجع إلى نشاط

الحياة الاقتصادية واتساع نطاق التبادل والتجارة الدولية منذ الانقلاب الصناعى .

ويلاحظ فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية منذ العصور البعيدة أن الانسان يحاول إذا اضطلع بأعباء أخطاء أومغامرات ما أن يتخلص منها ويتلافاها ، فإذا تعذر عليه ذلك يعمل على إلقائها على عاتق الغير الذى تعاقد معه نظير إغراء مادى يقدمه إليه ، ولقد سادت فكرة الضمان هذه معاملات العصور القديمة وجزءاً من العصور الوسطى ، ومنها انبعثت فكرة التأمينات وذلك بتحديد مقدار الخطر أو المغامرة risque بمبلغ معين من المال يدفع بحلول الخطر ، وتتضح هذه الفكرة فى أثمان البضائع التى تدفع على أقساط مستقبلة فهذه الأقساط تحتسب فى مجموعها أعلى من الأثمان التى تدفع فوراً ، والفرق هو قيمة المغامرة .

وبدأ اهتمام أوروبا بالتأمينات بوضعها القائم اليوم منذ القرن الثالث عشر وراجت فى أسواق التبادل التجارى بطريق البحر ، فأنفصل ضمان أخطار البحر عن الصفقة التجارية المشحونة بطريق البحر وأصبحت موضع اتفاقات مستقلة ، ثم اتسع نطاق التأمين البحرى assurance maritime فى القرن الخامس عشر دون أن تكون لها قواعد منظمة لاحتساب أقساطها ، وتبع هذا النوع من التأمينات سائر التأمينات البرية assurance terrestre

وشجع نشاط التجارة منذ نهاية العصور الوسطى فى أوروبا على النص فى عقود الصفقات على ضمانات معينة ، وروح هذا النوع من الضمان تحريم التسليف بالربا ، كما أن هذه الضمانات أضحت موضع معاملات مستقلة عن العقد الأصلى بل ومضاربات عليها ، وكان إلى جانب ضمان التعويض عن فقد البضاعة وغرقها فى البحر يضاف إلى العقد ضمان حياة العبيد الذين يعملون بالسفن باعتبارهم يمثلون قيمة تجارية هامة وكذا مايترتب على وفاة قائد السفينة المسافرة ، وهكذا تفرع عن التأمين البحرى التأمين على الحياة ، وكانت إيطاليا وخاصة موانيها التجارية المزدهرة طوال القرنين الرابع عشر والخامس عشر مسرحا لهذه التأمينات ، وكان ميزان أقساط التأمينات قانون العرض والطلب وذلك لانعدام العناصر الأساسية التى يمكن بمقتضاها احتساب الثمن الحقيقى للخطر ، فتقدير الخطر وقيمة المغامرة يقومان على أساس عمليات حسابية للأضرار المحتملة ولمتوسط هذه الاضرار مما يتطلب ملاحظة عدد كبير منها ، وهذا ما كان يصعب تقديره فى تلك العصور ، فكانت عمليات التأمين مضاربات محضة ويحاول كل من بائع التأمين ومشتريه أن يحصل على شروط أفضل .

ثم بدأت تظهر طائفة من القوانين فى مختلف أسوق التأمينات لتلافى إضرارها بالتجارة وبجمهور المتعاقدين ، وفى مقدمتها قانون برشلونه بتاريخ سنة ١٤٢٥ الذى يحرم التأمينات

المصطنعة التى لاتقوم على أساس فعلى وحقيقى ، وحذت حذوها جنوه والبندقية ، وفى انجلترا كانت حرية التعاقد فيما يختص بالتأمينات كاملة ، غير أن الملكة الياصابات رأت أزاء انتشار السفن الانكليزية فى البحار وبدء قوة الدولة على سطح أليم أن تنشئ « مكتبا للتأمينات » Chambre d'Assurances يقوم بتسجيل عقود التأمين ويعطيها نوعا من القوة والعلانية ، ثم حرم فيما بعد بقانون القامرة فى عهد الملك جورج الثالث سنة ١٧٧٤ التأمين القائم على مجرد المضاربة ، وسارت سائر الدول الأوربية فى سبيل تنظيم عمليات التأمين وبدأت تتحول عمليات التأمين وأقساطها من مجرد مغامرات لا يمكن حصر أرباحها وخسائرها إلى أعمال دقيقة منظمة قائمة على القوانين الاحتمالية Lois des probabilités يشرف عليها مختصون فى الرياضة الفنية الدقيقة .

وسارت التأمينات فى طريق التعاون والتآزر باجتماع عشرات ومئات التجار وذوى المصالح والتفاهم فى سبيل التأمين فيما بينهم على ما يتهددهم من أخطار من نوع معين تتعرض لها مصالحهم ، ونسجت على منوال نظم كانت سائدة فى العصور الوسطى مثال ذلك نظام الجيلد Les ghildes وصندوق التأمين البحرى فى بعض الثغور الإيطالية وصندوق الحرف Les caisses de corporations ، وانتشرت فى انجلترا جمعيات التأمينات « للتعاون المشترك » contribution mutuelle فى القرنين السابع عشر والثامن عشر وخاصة للتأمين على الحياة وما لبث أن تبع هذه الحركة قيام الشركات المساهمة بصورتها المعروفة اليوم .

وكما بينا لا مفر من قيام عمليات التأمين فى جملتها على الربح مع تضحية مجموع الناس المنضوين تحت لواء التأمين بالشىء الزهيد نظير تحصيل التعويض الآجل ، وهذا يتطلب دقة حساب مقدار مايجب تحصيله من أقساط وكيفية استثمارها والاستعداد لمجابهة الطوارىء وقيام فاصل احتياطى لمجابهة الظروف السيئة العاجلة المحتملة حتى لا تنهار العمليات من أساسها وتضيع أموال المكتتبين والمتعاقدين تبعاً لخطأ فى التقدير أو لقلة دراية وحيلة ، وأول من ساعد على قيام عمليات التأمين على أساس فنى هو العلامة باسكال Pascal فى منتصف القرن السابع عشر ، فهو صاحب الفكرة العلمية القائمة على القوانين الاحتمالية التى تلقى أشعة من النور على شتى طرق الرياضة والهندسة ، وعاونه فى هذا السبيل العلامة كرستيان هوجنز Christian Huyghens فى هولانده وكذا الفلكى الانكليزى المشهور هالاى Halley الذى جدد أخطار الوفيات بما جمعه من بيانات فى هذا الصدد ، كما قدم أجل الخدمات للتأمينات وخاصة على الحياة الألمانى نيومان Neumann بما كشف عنه واستخلصه من حالة المواليد

والوفيات طبقاً لسجلات مدينة «برسلاو» فى المدة من سنة ١٦٨١ إلى سنة ١٦٩٤ ، وسارت التأمينات فى طريق فنى معبد بفضل جهود طائفة متتابعة من العلماء نخص بالذكر منهم دى موفر de Moivre فى سنة ١٧٢٥ وتقديره لأقساط المعاشات مدى الحياة ودى بارسيو Deparcieux فى سنة ١٧٤٦ وقوانينه الاحتمالية للحياة الإنسانية ولامبير Lambert فى برلين وكرسيبوم Kerseboom فى هولانده وسوسميلش Sussmilich فى ألمانيا ، وتحولت المصادفات وكانت أساس التأمينات إلى قوانين دقيقة وبدأت فى تطبيقها الشركات فى انجلترا وكانت أولاها وطبقتها فيما يختص بالتأمين على الحياة « شركة لا كيتابل » Equitable التى تأسست فى سنة ١٧٦٢ طبقاً للقواعد الفنية الجديدة ، وقدمت للجمهور تعريفة تتمشى فى التصاعد تبعاً للتقدم فى السن ولقصر مدة التأمين وذلك بسبب زيادة أخطار التأمين en raison du risque couru طبقاً لقانون الاحتمال ،وقام الدكتور برايس Price باصلاحات عدة فيما يختص بجدول الأقساط وحسابها كما ألحقت الشركة زيادة فى الحيطة والدقة محاسب مشهور يدعى مورجان Morgan وهو أول المحاسبين القانونيين actuaires ومهندسى التأمينات ingénieurs de l'assurance الذين ألحقوا بأعمال التأمينات ، وهكذا نشأت البيئة الفنية والاقتصادية والمالية لأعمال التأمينات وعقودها فى انجلترا ، وهى أولى البلدان التى عنيت بالتأمينات واتخذتها سبيلا إلى ثرائها وتوظيف أموالها التى جمعتها عن طريق التجارة الدولية وسوق لندن ، وتبعتها فى هذا السبيل القارة ولكنها لم تبلغ شأوها فى أعمال التأمين وخاصة التأمين البحرى وفرعه الخاص بالتأمين على شحن البضائع عبر البحار ، وإلى جانب الشركة الانكليزية السالف ذكرها والتى اتسعت أعمالها اتساعاً كبيراً تأسست شركات هامة أخرى نذكر منها شركة وستمنستر West minster فى سنة ١٧٩٢ بناء على قواعد جديدة وأهمها إنشاء فروع عدة لمباشرة مهامها ونشاطها ، ثم تبعتها شركة جلوب Globe فى سنة ١٧٩٩ برأس مال قدره مليون جنيه ، وازدهرت هذه الشركات مما حدا إلى قيام طائفة كبيرة جديدة من الشركات هناك فى القرن التاسع عشر معظمها لا يزال يباشر أعمال التأمينات على الحياة إلى اليوم ، ونسجت على منوال ما جاء فى مؤلف مورجان لسنة ١٨٣٨ بخصوص أعمال التأمين على الحياة وخاصة هذه العبارة « لا يوجد فى عالم التجارة من قريب أو بعيد مايصل إلى مركز شركات التأمين على الحياة نظراً لما تتمتع به من ضمانات إذا قامت على أسس قويمة » ، وتبع نشاط تأسيس شركات التأمين على الحياة تأسيس شركات التأمين ضد الحرائق نذكر منها شركة الشمس Sun ، وتشعبت شركات التأمين

على اختلافها وباشرت عمليات التأمين المتنوعة واختص بعضها وفى مقدماتها شركات التأمين البحرى فى عمليات دون أخرى .

ولا يمكن أن نختتم هـذا التاريخ المختصر عن شركات التأمين وتطور حياتها دون الإشارة إلى مؤسسة « اللويدز » Lloyd's بلندن وهى تباشر أعمالها منذ ثلاثة قرون ، وبينما يقوم فن التأمين للشركات المختلفة على أساس حساب « قاعدة جمل التأمين » fonds de primes ليمكن مراجحة الأخطار وأضرارها والأقساط وأرباحها فإن نظام « اللويدز » يقوم على أساس الاكتتاب فى التأمينات بواسطة المؤمنين بأشخاصهم ، ويرجع هـذا إلى أسباب نشأة هذه المؤسسة والظروف التى أحاطت بها .

كان هناك فى القرن السابع عشر رجـل يدعى « أدوارد لويد » Edward Lloyd يمتلك مقهى بشارع تاور Tower Street بلندن ، وكان هذا المقهى ملتقى رجال البحر والتجار الذين يختصون فى تجارة ما وراء البحار ، وكثيرا ما كانوا يعقدون فيما بينهم مختلف الصفقات بما فى ذلك التأمينات ، وصار هـذا فاتحة انتقال أعمال التأمينات البحرية من يد اللمبارديين فى لندن إلى يد الإنكليز ، واتسعت أعمال المقهى وانتقل صاحبه إلى ناحية أكبر بحى رجال التأمين اللمبارديين بشارع لومبارد Lombard Street وتبعه عملاؤه ، وصار يصدر نشرة دورية باسم « أنباء لويدز » Lloyd's News تتناول مختلف المعلومات التى تصله من جهات شتى عن التجارة والتأمين ، وتحولت هذه النشرة وكانت تنتقل من يد إلى أخرى إلى كشف مفصل مطبوع يسمى « كشف اللويدز » Lloyd's List ويعتبر أقدم الصحف فى انجلترا فيما عدا « غازته لندن » London Gazette ، واضطردت زيادة عملاء المقهى وتحول إلى مؤسسة لتداول عمليات التأمين وأخذت تنتقل من جهة إلى أخرى أكبر تبعا لإتساع أعمال التأمينات وخاصة البحرية التى تخصصت فيها ، ومما يجدر ذكره أن هذه المؤسسة اتخذت محلا فخما فى قلب حى المال والأعمال بلندن وبجوار كبريات شركات الملاحة « بالسيتى » ، وقد احتفل بافتتاحه فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٨ بحضور ملك انجلترا وآلاف المدعوين من كبار رجال المال والأعمال ، ولاغرو فى إهتمام الإنكليز بمثل هـذه المؤسسة فهى تمثل تاريخا حافلا للتجارة البريطانية ورأس مال يدر على الجزر أرباحا طائلة تساعد فى موازنة الميزان الحسابى .

واستمرت أعمال التأمينات وعقوده بترم فى « اللويدز » على أساس واسع من الحرية حتى سنة ١٨٧١ ، فعدل نظام العمل فى المؤسسة واتخذ قالبه القائم اليوم ، ثم صدر قانون

التأمين الإنكليزى فى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١١ الذى ينظم أعمال شركات التأمين ويسرى على المؤمنين وعقود التأمين كما وردت ضمنه مواد بخصوص أعمال «اللويدز» ، و «للويدز» طابع خاص يختلف عن طابع شركات التأمين ، فهذه المؤسسة هى بورصة للتأمينات على اختلافها وخاصة البحرية ويباشر أعضاؤها أعمال التأمين لحسابهم ، وقد يكونون مجموعات تباشر كل مجموعة عملية معينة ، وكل يعمل تحت مسئولية وهو غير متضامن مع الآخر بحال ، وهناك الوسيط وهو سمسار التأمين الذى يدير الصفقة بين المؤمن والمؤمن عليه ، كما ظلت « اللويدز » تمد أعضاءها بشتى البيانات والمعلومات التى تتلقاها من مختلف أنحاء العالم عن التأمينات البحرية بنوع خاص ، ولهذه البورصة لجنة تدير شئونها وتباشر تطبيق النظم واللوائح فى حظيرتها وخاصة مايجب على كل عضو أن يقدمه من ضمان مالى معين يزيد تبعا لزيادة أعمال التأمينات البحرية التى يباشرها ، وهـذا الضمان يشتمل على أوراق مالية قوية من الدرجة الأولى ، وللتأمينات البحرية المرتبه الأولى فى الأهمية بين أعضاء اللويدز ولـكن هذا لايمنع من مباشرة شتى أنواع التأمينات هناك ، بل نرى أمثلة مستطرفة عن التأمينات قد عقدت باللويدز ففى ٢١ مايو سنة ١٨١٣ عقد تأمين يتناول أعطاء المؤمن تعويض للطرف الآخر فى حالة وفاة نابوليون بونابارت أو أخذه أسيرا قبل ٢١ يونيه سنة ١٨١٣ ، أماجعل هذا التأمين فكان ثلاثة جنيهات ، كما أن كثيرا من أعضاء «اللويدز» كانوا يقبلون التأمين على نجاح الاحتفالات والمعارض التى تنصب فى الهواء الطلق وذلك ضد الأمطار والجو الردئ ، ولا يفوتنا أن نذكر أن بورصة التأمين هذه لاتنسج على منوال نظام يختلف عن قواعد التأمين القائمة على مراجحة الأخطار ، بل إن الحيطة وقانون العدد الـكبير ومواجهة الإحتمالات بلاشك تقوم بدورها خير قيام فى أعمال الأعضاء ، بل إنهم كثيرا ما يلجأون إلى التأمين على عقود تأميناتهم أو إشراك الغير معهم فى عمليات التأمين الضخمة[1] .

أساس عمليات التأمينات : التأمينات شأنها شأن سائر العمليات المالية وخاصة أعمال البنوك تقوم دعامتها الأولى على أساس الوقت : أى يجب أن يمر بعض الوقت لـكى تتبين نتيجة عملية التأمين ، وكذا المغامرة : فبلا شك رغم الحيطة والقواعد الفنية التى تتخذ فى

---

(١) راجع « التأمين ، فنه ونظامه » تأليف سيزار أنسای — جزء واحد — باريس سنة ١٩٣٣ — صفحة ٦ إلى صفحة ٥٩ .

"L'Assurance. Sa Technique-Son Mécanisme" par César Ancy-1 Vol—Paris 1933

سياسة التأمين فهناك مخاطرة لا تصل إلى حد المضاربة والمقامرة ولكنها مغامرة على أى حال هى التى تدفع إلى إبرام التعاقد انتظاراً لظروف ليست فى الحسبان تؤدى إلى وفاء شروط التعاقد فى أى صورة ، فالمرء ألعوبة فى يد القدر بقدر ما هو فنان فى بناء مستقبله ، وهناك المثل الألمانى الشهور « الإنسان يفكر والله يدبر » ، وهو معرّض فى كل يوم بل فى كل لحظة وفى أى مكان مهما تحصن واحتمى من الخطر واتخذ حيطته للمكاره التى ليست فى الحسبان باعتبار أسبابها وتبعاً لنتائجها الخطيرة التى لا يمكن إعداد العدة مقدماً لمجابهتها ، فهو مهدد فى شخصه وفى ثروته وفى كل كما يملك ، ومصدر الخطر هو الجهل بما يأتى به المستقبل وما يخبئه الغد من مفاجئات ، ويتعذر القضاء على أخطار الغد تلك الأخطار التى تقضى على الآمال وتهدم ما يبنيه المرء وتدفع بالرياح إلى جهات عكسية مما يجعله دائما يخاف الغد ويعمل على الاحتياط لحاجاته ، وهذا ما حدا إلى وضع أسس عمليات التأمين على الخوف من الغد .

وإذا اعتبرنا أن التأمين من الناحية الاقتصادية يقوم على حاجة تدفع بالمرء إلى اتخاذ حيطته عن طريقه فغرضه فى هذه الحالة أن يقدم للمرء نظير قيمة ضئيلة coût minime — مع مراعاة الضمان الذى يمكن أن يصحب حاجات الحياة الدنيا — الوسيلة التى يمكنه أن يحقق بواسطتها حاجة طارئه مستقبله يشعر بها مقدماً ، وهذا الغرض يتضح جلياً فى التأمين على الأشياء وممتلكات المرء وثروته ، أما إذا اعتبرنا أن التأمين من الناحية الاقتصادية يقوم على مجرد الضمان والحيطة sécurité باعتبار أن هدفه الحيلولة دون القلق على المستقبل وسوء الحالة الاقتصادية ، فالمؤمن عليه يسعى بواسطة التأمين إلى أن يقى نفسه اقتصادياً شر عدم استقرار الحياة واضطراباتها المادية ويعمل على توفير نوع من الضمان لمجابهة المستقبل الغامض ، وهذا النوع من الوقاية يتضح فى التأمين على الحياة لضمان عيش الأسرة والأولاد وكذا فى التأمين ضد العجز والشيخوخة والمرض ، والواقع أن كلا الحاجة والحيطة يكونان التأمين اقتصادياً ، ويصبح عملية غرضها الضمان عن طريق تعاون مشترك ضد حاجة طارئه محتملة أساسها مادى[1] .

ولنجاح عمليات التأمين يجب قيامها على أساس من التضامن والتعاون وتوزيع الخطر على أكبر عدد ممكن للاقلال ما أمكن من احتمال الخسارة والضرر ، وكذا يجب أن تقوم

---

(١) أنظر « التأمينات البرية من الناحيتين النظرية والعملية » تأليف جوزيف هيارد — جزآن — بارس ١٩٢٤ — الجزء الأول من صفحة ٢٠ إلى صفحة ٣٧
"Theorie et Pratique des Assurances Terrestres" far Joseph Hémard-2 vols-Paris 1924.

على أساس اقتصادى سليم بأن تأتى الأقساط التى تجمع دورياً بانتظام بثمراتها نتيجة توظيفها فى أعمال منتجة مع اتخاذ الحيطة للأضرار والإصابات المحتملة بعدم تجميد كافة الأموال فى عمليات بعيدة الأجال ، وبذا تبتعد التأمينات عن المضاربات والمقامرة وتصبح شأنها شأن أعمال الادخار ولكنها تختلف عنها فى صفاتها ، لذا تخضع لقواعد رياضية دقيقة وللقوانين الاحتمالية وقوانين المصادفات وقانون العدد الكبير ، وفيما يلى بيان مختصر عنها :

قوانين الاحتمالات Loi des probabilités : ويعنى بها ظواهر معينة لحالات من نوع واحد أو متقارب تحل فى دائرة محددة على وجه الدقة ويستعان بالعمليات الحسابية ثم بالأرقام الاحصائية لاستخلاص النتائج ، فيؤخذ المجموع الكلى للحالات التى يراد مراقبتها وتحليلها ثم للحوادث المعينة التى تنتابها ويقارن عدد الحوادث بالمجموع الكلى المشار إليه وتقاس النسبة النهائية على سائر الحالات المماثلة ، ويشترط أن تكون حالات الحوادث طبيعية مما يحتمل حدوثه ، فتستبعد منها الحالات الشاذة والاستثنائية وما لا تدخل فى دائرة الحسبان ، فمثلا فيما يختص بالوفيات فى بقعة معينة يحصى عدد السكان فى مدة معينة ثم مقدار الوفيات فى نفس المدة وتستخلص النسبة بمقارنة المجموعين ويصبح احتمال الوفاة للفرد فى نفس المدة النسبة المشار إليها ، وطبيعى أنه تستبعد حالات الوباء الشامل والحرب المدمرة والكوارث الخطيرة المفاجئة التى تودى بآلاف الأنفس فهى ظروف استثنائية لا يمكن أن يقاس عليها ، غير أنه يجب دائما وضعها موضع الاعتبار إلى حد ما فى استخدام قوانين الاحتمالات فى أعمال التأمينات.

ولا يقف القياس عند الوفاة جملة ، بل تبحث مختلف أسباب الوفيات وتؤخذ النسب لكل وفاة كوفاة الأمراض بل وأنواع الأمراض ووفاة الحوادث وأنواعها من حوادث القطارات والسيارات والطائرات الخ . . والوفاة الفجائية ووفاة كبر السن وهكذا . . ثم يقارن السن بنوع الوفاة ، وبهذه الطريقة يمكن تحديد الحالات والقياس عليها بوجه الدقة .

الحظ والمصادفات Lois du Hazard : تقع الحوادث المفاجئة أو التى يحتمل المرء وقوعها ويؤمن على حياته أو ماله ضدها لأسباب خفية ، وهو يعزوها إلى ما يخبئه القدر وإلى الحظ والمصادفات ، ولكن وصلت دقة العلم إلى إمكان قياس هذه المصادفات ، وإلى وضع قوانين لها تنسج حسابات التأمين على منوالها ، فمهما تنوعت أسباب الحوادث التى تحل بدائرة معينة وتتقارب وتتشابه وربما كانت مستقلة كل منها عن الأخرى فهى جميعها تتجه فى طريق واحد ، فإذا قيست عدد الحوادث على نطاق واسع فى محيط معين لمدة معينة وأعيد

قيامها فى نفس الظروف والبيئة مراراً وتكراراً وجدنا أنه ليس هناك تغيير يذكر فى نسبتها وأنه ليس هناك خطر فى وضع قانون دقيق للحظ والمصادفات نتبعه فى تحديد «جعل التأمين» الذى من نوع واحد بل إن فى تنظيم « نسب الجعل » وفق ما نستخلصه من قوانين الحظ والمصادفات مع مراعاة ترك فراغ معين لسد كل عجز قد يقع بوقوع حوادث بعيدة الاحتمال أساس التأمينات باعتبارها نظام قائم على أسس اقتصادية وعلمية لا مجرد ألعاب المقامرة .

وقد دلتنا الإحصاءات على أن نسبة حوادث الحريق فى مجموعة معينة من المبانى التى من نوع واحد ونسبة الوفاة فى عدد معين من الأفراد يعملون فى مهنة واحده أو مهن متشابهة تكاد تكون واحدة لا تتغير Constante ما دامت لا تتدخل أسباب هامة تقلب أوضاعها ، كتغيير نظام البناء والوقاية من الحريق أو انتشار الأوبئة الفاتكة والأمراض أو تحسن الأحوال الصحية .

قانون العدد الكبير : أما هذا الاتجاه فى سبيل تحديد عدد الحوادث فى كل ناحية من نواحى التأمين تحديداً قائماً على القواعد الرياضة العلمية فهو يتبع ما يسمى بقانون العدد الكبير ، وذلك باعتبار أنه كلما كان عدد الحالات التى نبحثها كبيراً كلما كانت مجموع الحوادث التى تقع فى دائرتها أقرب إلى الثبات فلا تتذبذب ولا تزيد أو تنقص على ما يفوق تقديرنا بمراحل ، وكلما اتخذنا عدداً ضخما لتقديراتنا الاحتمالية فيما يختص بالحوادث وجدنا الفرق بين الحوادث التى تقع فعلا والحوادث الاحتمالية ضئيلا بمقارنته بالعدد الضخم الذى اتخذناه ميدانا لتجاربنا مما لا يؤثر فيما نرسمه من خطط لتنظيم عمليات التأمين ووضع أسس الأقساط والجعول ، وكلما ازدادت عمليات التأمين واتسع نطاقها وصار ميدانها فسيحاً يضم إليه ملايين الأنفس هبطت نسبة الفرق بين الواقع والحقيقة وذلك بمقارنتها بالرقم الأساسى الذى تنصب عليه عمليات التأمين إلى درجة لا يعتد بها .

وعلى أساس التقديرات المشار إليها يقدر « جعل التأمين » الصافى ويضاف إليه ما تتطلبه نفقات إدارة عمليات التأمين وتقاضى الأقساط ومجابهة الطوارئ ، وما قد تتحمله مؤسسة التأمين من نفقات ثقيلة الوطأة وغير عادية لأى سبب من الأسباب ، كما أن الأقساط تتغير حسب عمليات التأمين وحسب حالة الأشياء أو الأشخاص المؤمن عليهم[1] .

---

(١) أنظر « محاضرات الاقتصاد السياسى » لنوجارو ، جزءان — باريس ١٩٤٦ — الجزء الثانى ، من صفحة ٢٥٦ إلى صفحة ٢٨٥ .

أنواع التأمينات : تتنوع التأمينات فهناك التأمين على الحياة يحدد بمدة معينة يقبض عند نهايتها المؤمن على حياته مبلغ التأمين إذا كان على قيد الحياة ، وإذا مات فى بحر المدة المتفق عليها يحصل الورثة أو من نص عليهم فى التعاقد ووجه التأمين لصالحهم المبلغ ، وهناك التأمين فى صورة معاش مدى الحياة فيسلم صاحب المصلحة مبلغاً معيناً أو شيئاً له قيمته المالية للمؤمن على أن يعطيه الأخير معاشاً ثابتاً شهرياً أو دورياً طول حياته فإذا توفى سقط الحق فى المعاش وآل للمؤمن ، وهناك التأمين ضد الحوادث والعجز والمرض والشيخوخة وتقوم بها عادة الشركات الصناعية لكى تغطى نفقاتها فى حالة إصابة أحد عمالها بما يقعده عن العمل فتدفع الشركه أقساطا شهرية للمؤمن نظير وفائه تعويضاً للمصاب عن حوادث العمل أو عن العجز بسبب من الأسباب كالمرض ، وهناك تأمين البضائع المشحونة براً أو بحراً وكذا السيارات وسائر معدات الشحن والسفن ضد الحريق أو التلف أو الغرق ، وكافة أنواع التأمينات تقوم على أساس دفع قسط بسيط هو « جُعل التأمين » يحتسب سنوياً أو دورياً يفى فى مجموعه إذا أضيف إلى سائر الأقساط التى يدفعها المؤمن عليهم بوفاء الخسائر والحالات الطارئة والشاذة بل ويمكن للمؤمن أن يحقق الأرباح عن طريقها .

وقد يتناول التأمين أموراً مختلفة بعيدة عن محيط التفكير العادى ، وقد اشتهر المؤمنون فى انجلترا والولايات المتحدة بالتأمين ضد كافة الأخطار دون استثناء ، مثال ذلك : الأمطار وسوء الجو والعواصف بناء على طلب التجار العارضين وشباب الألعاب الرياضية ، وكذا ضد العزوبة والإعراض عن الزواج وضد ميلاد التوائم والعمليات الجراحية وضد الاضطرابات والثوارت والقلاقل ، وللمحافظة على اعتدال القوام ونضارة أجسام الممثلين والممثلات وجمال السيقان وسحر العيون الخ . .

وإلى جانب التأمين البسيط العادى هناك التأمين المختلط Assurance Mixte وبموجبه يشترك المؤمن عليه مع المؤمن فى أرباح المبالغ التى يدفعها للأخير وطبعاً تزيد أرباحه كلما طالت مدة التأمين ودفع أقساطاً أكثر ، وكذا هناك اشتراك عدة مؤسسات للتأمين فى عملية تأمين معينة Coassurance ويحصل هذا عادة فى حالة ضخامة عملية التأمين وارتفاع الجعول وثقل العبء الذى قد تتحمله مؤسسة واحدة ، فتوزع عدة شركات أخطار التأمين عليها كل بحصة معينة تتقاضى بمقتضاها قسطها الدورى ، وهناك أيضاً ما يسمى بتأمين التأمين reassurance ويتم هذا بتأمين جزء من عقود المؤسسة لدى مؤسسة أخرى وذلك زيادة

فى الحيطة ولتوزيع أخطار التأمين حتى ينخفض احتمال الضرر والخسارة ، وهذا شائع اليوم فكثير من شركات التأمين تؤمن لدى الأخرى ، كما تؤمن غيرها لديها وبذا تتحقق فكرة التضامن لمجابهة الأخطار على خير وجه(١).

وانتشر أخيرا نوع جديد من التأمين ضد عدم وفاء الأوراق التجارية ، رغبة فى نشاط التجارة والصناعة وسير الحياة الإقتصادية حتى لا يقف دولاب العمل لتجارة معينة أو صناعة تسير فى سبيل التقدم بسبب عدم الوفاء المؤقت أو العجز ، فيدفع المؤمن مبلغ التعهد المنصوص عليه بالورقة التجارية إذا حل الوفاء وتعذر على المدين أداء تعهده وذلك نظير جعل أوجعول دورية يدفعها حامل الورقة ليطمئن على تعهداته المستقبلة .

طبيعة عقد التأمين : التأمين كما سبق أن بينا عمل من أعمال الحيطة prévoyance يلجأ إليه كل من المؤمن والمؤمن عليه لاستثمار المال وتوفيره فى صورة معينة ، ويبرز بوضوح الإدخار ومزاياه فى التأمين على الحياة ، فالمؤمن يعد عدته للغد ولمجابهة الطوارئ ويدفع اقساطا دورية يأمل أن يستردها فى المستقبل ، والمؤمن علية يحصل على أموال طائلة من آلاف بل مئات الآلاف من المؤمن عليهم ليستثمرها فى سوق هى فى مسيس الحاجة للمال بل أن هذا المال يساعد على النمو والرواج الإقتصادى بما فى ذلك نشاط أعمال التأمين ، ومباشرة التأمين شأنها شأن سائر الأعمال الاقتصادية والمالية تتطلب درجة من النشاط المعنوى قد تفوق غيرها أو حتى النشاط الذى يتطلبه الإدخار ، بل وكذا مراعاة الحيطة والدقة والسيطرة على الأشخاص والحاجات ومعرفة دقائق حركاتها وسكناتها ، وإذا فهمنا طبيعة التأمين على هذا الوجه أمكننا أن ندرك طبيعة عقده ، وهو فى فكرته العامة واحد مهما اختلفت أنواع التأمينات غير أن التأمينات البرية تختلف فى خضوعها للقانون عن التأمينات البحرية فصبغة الثانية تجارية محضة إذ تتناول البضاعة من حاصلات ومصنوعات فى نقلها بحرا وسفن الملاحة البحرية وهما أساس التجارة الدولية ، وعقد التأمينات البرية هو اتفاق يتم برضا الطرفين وهما المؤمن Assureur والمؤمن عليه assuré وتحتوى بوليصة police التأمين على طائفة من الشروط المطبوعة التى يتفاهم بصددها ويقبلها المؤمن عليه ، وهذه الشروط تكاد تكون

---

(١) أنظر « دراسة نظرية وعملية خاصة بالتأمينات البرية والبحرية تأمين التأمين » تأليف بول سوميان ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١ ، من صفحة ١٤ إلى صفحة ٢٢ .

"Traité Théorique et Pratique de Assurances Terrestres et la Reassu.ance" par Paul Sumien—1 vol—Paris 1931.

واحدة أو متشابهة فى فروع التأمينات البرية التى من نوع واحد ، وهى تتناول عادة جعول التأمين والوفاء الدورى وأنواع الأخطار التى تتعهد بقبول التأمين عليها المؤسسة وحالة تقصير المؤمن عليه فى وفاء أقساطه وحالة فسخ التعاقد وشروط التأمين البسيط والتأمين المشترك وغير ذلك من إجراءات وقواعد عمليات التأمين ، غير أن البوليصة وشروطها المطبوعة وكل ما ينصب على الاتفاق ويتفرع عنه ويترتب عليه من تعهدات سواء فى التأمينات البرية أو البحريه تخضع لتشريع التأمين ، ولاتخلو بلد متمدينة اليوم من نصوص خاصة تنظم عمليات التأمين البرية والبحرية ، كما تخضع الأخيرة نظرا لأهميتها الدولية الخاصة إلى طائفة من قواعد القانون التجارى الدقيقة ، وتنظيم عقد التأمين اليوم إما يتبع تشريعا خاصا للتأمين بالذات كما هى الحال فى انجلترا وألمانيا والنمسا وبلجيكا والسويد واليونان ولكسمبورج وسويسرا والصين ومصر ، وإما أن يخضع لنصوص وردت فى القانون التجارى تتناول أعمال التأمين كما فى القانون التجارى لفرنسا وأسبانيا وهنجاريا وإيطاليا ورومانيا أوالقانون المدنى للبرازيل[1] ، أما تفسير طبيعة العقد بوجه عام وأحكامه باعتباره اتفاقا بين المتعاقدين فهو يخضع كغيره من العقود للأحكام العامة للعقد .

مراقبة شركات التأمين فى الخارج وفى مصر : فرض الشارع الأجنبى الرقابة على شركات التأمين على اختلافها وشدد رقابته على الشركات الأجنبية ، وذلك محافظة على أموال المؤمن عليهم وهى لا تخرج عن كونها أموال ادخار من نوع خاص ومراعاة لجدية العمليات وضماناًلوفاء المؤمن لتعهداته ، وتمشت قوانين الرقابة مع قوانين تنظيم عمليات التأمين ، كما شدد الشارع الرقابة فى هذه السنوات الأخيرة تمشياً وسياسة الاقتصاد المسير وتبعاً لرواج أعمال التأمين وانتشارها فى مختلف فروع الأعمال والتجارة والصناعة .

ووضع الشارع الأجنبى الإنكليزى والفرنسى والسويسرى والألمانى وغيره نصب عينية : (١) مراقبة مؤسسة التأمين بالذات باعتبارها منظمة مالية من نوع معين يجب أن تفى بأغراض خاصة وأهمها دفع ضمان مالى معين لا يقل عن مبلغ حدده القانون كى تباشر أعمالها (٢) مراقبة تكوين المؤسسة ونظمها ومعاملاتها وعقودها ، ويتعين فى هذه الحالة أن

---

(١) انظر « دراسة نظرية وعملية خاصة بالتأمينات البرية والبحرية وتأمين التأمين » تأليف پول سوميان ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١ ، صفحة ٢٩ .

"Traité Théorique, et Pratique des Assurances Terrestres et de la Réassurance" par Paul Sumien—1 vol—Paris 1931.

تراعى الشروط التى اختطها القانون لصحة التعاقد ، وأن يسجل تكوين الشركة وينشر ميزانيتها وكذا يسجل ما يدخل عليها من تعديلات (٣) مراقبة حسابات وأعمال التأمين بواسطة إخصائيين حكوميين أو معترف بهم قانوناً ، ويجب أن يقروا بصحة التصرفات والحسابات .

وقد اتسع نطاق قانون مراقبة الدولة للتأمينات فى فرنسا وأصبح ينصب على كافة فروع التأمين ، وصدرت هناك طائفة من القوانين لهذا الغرض ومن أهمها قوانين سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٢ ، وهى تكل إلى وزارة العمل تطبيق قانون مراقبة شركات التأمين على الحياة وتسجيلها فى إدارة خاصة تتبع الوزارة المذكورة بعد تقديم الضمان المالى اللازم لمباشرة أعمالها ، وضمن ما تبحثه الإدارة وتقره شروط عقود التأمين وتعريفة الشركة التى يجب ألا تقل عن حد معين tarif minimum معترف به قانونا وذلك لتلافى المنافسات الخطيرة بين الشركات التى قد تؤدى إلى إفلاسها وضياع أموال المؤمن عليهم ، أما مراقبة الدولة لإعمال الشركات فضمنها مايتناول فحص حالتها المالية وحساباتها بمعرفة مراقبين مندوبين من الحكومة لهم حق فحص العمليات بمحال الشركات نفسها ، وتضع الإدارة المختصة تقريراً سنوياً بنتيجة الرقابة والفحص يرفعه وزير العمل إلى رئيس الجمهورية وينشر فى الجريدة الرسمية ، وحتم القانون الفرنسى على شركات التأمين الأجنبية التى تريد أن تباشر أعمالها فى فرنسا أن يكون لها مركز مستقل siège spécial وحسابات خاصة comptabilité spéciale للعقود المبرمة أو التى يجرى تنفيذها فى فرنسا أو الجزائر وأن يعتمد وزير العمل مندوباً عن الشركة تقترحه لإدارة كافة أعمال التأمين على الحياة هناك ، وطبيعى أن شروط الرقابة المفروضة على شركات التأمين على الحياة تمتد إلى ما يشبهها من الشركات الأخرى كشركات المعاشات وحيازة المبانى وغيرها من شركات التأمين ضد حوادث العمل والاشتراك فى التأمين وتأمين التأمين .

وفى انجلترا يختلف نظام مراقبة التأمين عنه فى فرنسا ، فالدولة لا تفرض مراقبة فعالة على الشركات وتعريفتها وقيمة أموالها الموظفة فى شتى المشروعات وإدارتها التجارية فهذا من اختصاص من لهم المصلحة فى التعامل مع شركات قوية الدعائم ، ولكن تهتم الدولة بنوع من الرقابة شديد هو توسيع نطاق العلانية إلى أقصى حدودها حتى يمكن للغير الاطلاع على كافة تصرفات شركات التأمين ، وقد نصت قوانين سنة ١٨٧٠ و سنة ١٨٧١ وسنة ١٨٧٢ وسنة ١٩٠٩ وسنة ١٩٢٩ على أن تتكون شركات التأمين دون وجوب حصولها على تصريح بتكوينها ، وعليها أن تدفع حال تكوينها لضمان جدية عملياتها تأميناً مالياً قوياً يعاد

إليها بمجرد زيادة ما تجمعه من جعول التأمين عن مبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيه استرليني ، وعلى الشركة التي تكونت أن تقدم بانتظام إلى إدارة مراقبة شركات التأمين بيانا دقيقاً بحالتها طبقاً للنماذج التي يطلب منها استيفاؤها ، وتفحص هـذه البيانات بمعرفة خبراء مختصين chartered accountants ، وهم يكونون اتحاداً خاصاً وحراً لا يتبع الحكومة ولكنه يتمتع بثقتها وثقة الجمهور نظراً لعلو كعبهم فى فنهم ولصدقهم وأمانتهم[1] .

والشارع المصرى على غرار الشارع الأجنبي فرض الرقابة على شركات التأمين بقانون خاص بعنوان « قانون الإشراف والرقابة على هيئات التأمين » صـدر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ وذلك بعد أن ذاقت البلاد الأمرين من عجز بعض شركات التأمين وخيف ضياع أموال الادخار والتلاعب بمصالح الجمهور لا سيما أن جل شركات التأمين عندنا أجنبية مراكزها الرئيسية فى الخارج ، وحدد الشارع أنواع التأمين التى تخضع لأحكام القانون والرقابة بأنها التأمين على الحياة أو التأمين ضد العجز والشيخوخة وأنواع التأمين التى لها بذلك علاقة والتأمين ضد الحريق والاضطرابات والزلازل والتأمين ضد الحوادث والخسائر بما فى ذلك تأمين السيارات والتأمين ضد إصابات العمل والتأمين ضد أخطار التدمير أو التلف أو الضياع أو السرقة والتأمين ضد خيانة الأمانة والتأمين ضد أخطار النقل البرى والنهرى وضد كافة الأخطار الأخرى التى لم ترد صراحة فى القانون ، كما جاء فى المادة الثالثة «لا يجوز لأية هيئة مباشرة عمليات تأمين فى مصر إلا إذا كانت هذه الهيئة مسجلة بناء على طلبها فى سجل يعد لذلك بوزارة المالية وبعد أن يقوم أصحاب الشأن بنشر التسجيل بالجريدة الرسمية » وحتم الشارع على الهيئات التى تريد أن تباشر التأمين أن تكون قد اتخذت شكل شركة مساهمة كما جعل هناك حدا أدنى لرأس مالها هو مائة ألف جنيه ، ونص الشارع على الإجراءات الواجب اتباعها للحصول على الإذن ومايجب تقديمه من مستندات لطلب التسجيل ، ثم قيد الإذن بقرار يصدره وزير المالية بقبول التسجيل أو رفضه فى بحر ميعاد قدرة ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب وله على وجه الاستثناء أن يطيل المدة بقرار لمدة مماثلة على أن تبلغ الإطالة إلى صاحب الشأن قبل نهاية الموعد القانونى ، كما قيد تصرف السلطة التنفيذية فنص بالفقرة الأخيرة من المادة ٦ «ولا يجوز رفض التسجيل إلا بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للتأمين المنصوص عليها فى المادة ١٢

---

(١) انظر « دراسة نظرية وعملية خاصة بالتأمينات البرية والبحرية وتأمين التأمين » تأليف پول سوميان ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣١ ، من صفحة ٢٩٩ إلى صفحة ٣٢٤ .

"Traité Théorique et Pratique des Assurances Terrestres et de la Réassurance" par paul Sumien—1 vol—Paris 1931.

وبسبب عدم مراعاة القوانين واللوائح » ، وأنشأ الشارع طبقا للمادة ١٢ لجنة استشارية لشئون التأمين مكونة من ١٢ عضوا يعين وزير المالية سبعة من بينهم رئيس اللجنة ، أما الخمسة الآخرين فيختارهم الوزير من قائمة تشمل أشخاص ترشحهم مؤسسات التأمين ، وهى تنظر فى شئون التأمين طبقا للقانون وفى جميع المسائل التى يحيلها عليها وزير المالية ، وحتم الشارع طبقا للمادة ١٥ على هيئات التأمين الكائن مركزها الرئيسى خارج القطر المصرى أن تقدم الدليل الكافى على أن حساباتها خاضعة للفحص سنويا بواسطة مراقبين مستقلين أو أنها خاضعة لرقابة هيئة رسمية طبقا لأحكام البلاد التابعة لها هذه الهيئات ، ويحدد القانون قيمة الضمان الذى تدفعه الهيئة لمباشرة أعمال التأمين فتذكر المادة ٨ « يجب على كل هيئة أن تودع لدى إحدى البنوك أو البيوت المالية المعتمدة من وزير المالية ضمانا قدره عشرة آلاف جنيه مصرى عن كل قسم من التأمينات ، وإذا زاولت الهيئة أكثر من ثلاثة أقسام منها فيكون مبلغ الضمان ثلاثين ألف جنيه مصرى » ، وحدد الشارع نوع الضمان ومدى قوته فذكرت المادة ٩ « يكون الضمان نقداً أو أوراقا مالية تختار من قائمة يضعها لهذا الغرض وزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للتأمين المنصوص عليها فى المادة ١٢ ، ويحدد سعر الأوراق المودعة بصفة ضمان طبقا لمتوسط أسعار البورصة لليوم السابق لتاريخ الإيداع وفى حالة عدم وجود تسعيرة فى ذلك اليوم فطبقاً للتسعيرة السابقة ، ويقوم وزير المالية بتقدير قيمة هذه الأوراق فى الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر من كل سنة ، وإذا ظهر نقص فى قيمة هذه الأوراق بما يزيد على عشرة فى المائة من مجموع قيمتها كلفت الهيئة بتكملة التأمين مدى شهرين من تاريخ المطالبة التى ترسل إليها لهذا الغرض ، وفى حالة عدم قيامها بذلك يجوز لوزير المالية أن يأمر بسحب التسجيل بعد أخذ رأى اللجنة الإستشارية للتأمين ، وإذا تبين من التقرير السنوى أن هناك زيادة أكثر من عشرة فى المائة من قيمة الضمان فللهيئة أن تطالب باسترداد الزيادة ، ويدفع مايستحق من الفوائد لهيئة التأمين » ، وحتم الشارع على هيئات التأمين التى تباشر عمليات التأمين فى مصر أن يكون لها أموال فى مصر لاتقل قيمتها عن ٦٠٪ من الإحتياطى الحسابى الخاص بالعقود المبرمة فى مصر أو التى تنفذ فيها ، وفرض عليها وجوب توظيف المال الواجب وجوده بمصر فى أموال ثابتة ومنها الرهن العقارى أو فى أنواع الأموال المنقولة ومنها التسليف على « بوالص » التأمين ، وتحدد هذه الأموال بقرار يصدره وزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية للتأمين .

محتويات الكتاب

الموضـــوع	رقم الصفحة
كلمة تمهيدية...	٣
الباب الأول : التعريف والتحليل	٩
الفصل الأول : ما يرمى إليه الاقتصاد (بعض آراء قدماء المفكرين — التطورات الاجتماعية والاقتصادية — بعض التعاريف الحديثة)...	
الفصل الثانى : حدود الاقتصاد السياسى وعلاقته بسائر العلوم (الاقتصاد والصناعة الاقتصاد والقانون — الاقتصاد والسياسة — الاقتصاد والأخلاق — الاقتصاد والاجتماع)...	١٧
الفصل الثالث : طرق البحث الاقتصادى (البحث العلمى وأهميته — البحث الاقتصادى — طرق الدراسات الاقتصادية)	٢٩
الفصل الرابع : بعض المصطلحات الاقتصادية الهامة (الحاجات — الأشياء — المنفعة — قيمة المنفعة — الحد الأدنى للمنفعة — العرض والطلب — التبادل — المقايضة)...	٤٥
الباب الثانى : المذاهب والتطورات الاقتصادية	٥٨
الفصل الأول : اليونان	٥٩
الفصل الثانى : التدابير الاقتصادية فى الإمبراطوريات القديمة	٦٩
الفصل الثالث : العصور الوسطى	٦٣
الفصل الرابع : الدولة الإسلامية	٦٦
الفصل الخامس : المذهب الاقتصادى التجارى	٦٨
الفصل السادس : الطبيعيون	٧٢
الفصل السابع : المذهب الاقتصادى الحر	٧٤
الفصل الثامن . المذهب الاقتصادى القومى	٧٩
الفصل التاسع : اشتراكية المثل العليا — الاشتراكية العلمية	٨٣
الفصل العاشر : التفكير والتدبير الاقتصادى الحاضر (التدابير الاقتصادية بالبلدان	

الموضـــوع رقم الصفحة

الديموقراطية — التدابير الاقتصاديه بالبلدان الدكتاتورية — التدابير الاقتصادية الشيوعية — التدابير الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية) ٨٨

الباب الثالث : الإنتاج ٩٩

الفصل الأول : عناصر الإنتاج (الثروة — الطبيعة — العمل — رأس المال) ١٠٠

الفصل الثانى : تناقص وتزايد الغلة (زيادة رأس المال فى الإنتاج الزراعى — زيادة رأس المال فى الإنتاج الصناعى) ١١٢

الفصل الثالث : رأس المال الثابت ورأس المال المتدال (تعريف كل منهما — الفروق بينهما) ١١٥

الفصل الرابع : الفرق بين العمل ورأس المال ١٢٠

الباب الرابع : التوجيه الاقتصادى للانتاج ١٢٣

الفصل الأول : المشروع (المقاول — العامل — صاحب رأس المال) ١٢٤

الفصل الثانى : الشركات (أسباب انتشارها — رواجها — أنواعها — علانيتها — الرقابة عليها — الشركات فى مصر) ١٢٦

الفصل الثالث : النظام التعاونى فى الخارج ومصر (تعاون صغار المنتجين والمستهلكين — جمعيات التعاون — عيوب التعاون فى مصر) ١٣٧

الفصل الرابع : الدولة والمشروعات (الريجى — الأعمال العامة — الامتياز — الالتزام) ١٤٢

الباب الخامس : عوامل رواج وتأخر الانتاج ١٤٥

الفصل الأول : مشكلة السكان (تناقص السكان — تزايد السكان — الهجرة — مشكلة تزايد السكان فى مصر ووسائل علاجها) ١٤٥

الفصل الثانى : الأزمات الاقتصادية (وصف الأزمات — الأطوار التى تمر فيها الأزمة — أنواع الأزمات — الأزمة الاقتصادية العالمية) ١٥٨

الباب السادس : اقتصاديات الزراعة ١٧٠

الفصل الأول : أهمية الزراعة ١٧١

الموضـــوع	رقم الصفحة
الفصل الثانى : التطور الزراعى من الناحيتين المـادية والاجتماعية	١٧٢
الفصل الثالث : مشكلات الزراعة اليوم	١٨٢
الفصل الرابع : نظم الإنتاج الزراعى الرأسمالى	١٨٤
الفصل الخامس : معاونة الزواعة ومكافحة الأزمات الزراعية (الغرف الزراعية — تحسين نوع المحصول — التسليف الزراعى — السنـد الزراعى — صوامع الغلال — الأزمات الزراعية والحرب العالمية الثانية)...	١٨٥
الفصل السادس : حالة الزراعة فى مصر من ناحيتها الاقتصادية	٢٠٢
الباب السابع : اقتصاديات الصناعة...	٢٠٧
الفصل الأول : التطور الصنـاعى (الصناعة قبل الانقـلاب الصناعى عوامل الانقلاب الصناعى)	٢٠٩
الفصل الثانى : مظاهر الحياة الصناعية الحديثة (الآلات — القوى المحركة — الوقود)	٢١٣
الفصل الثالث : وسائل النقل (المواصلات) وتشمل (الطرق — النقل المائى — السكك الحديدية — السيارات — النقـل الجوى — تنسيق وسائل النقل المختلفة)	٢٢٠
الفصل الرابع : بعض آثار الانقـلاب الصناعى (اتساع المؤسسات الصناعية — الاحتكارات — تركيز الصناعات وتوحيدها)	٢٥٣
الفصل الخامس : الاستكفاء (أهميـة الاستكفاء اليوم — عوامل وأسباب الاستكفاء — اقتصاديات الحرب والحرب الاقتصـادية — هل للاستكفاء مزايا ؟)	٢٦٤
الفصل السادس : الصناعات فى مصر (نهضة مصر الصناعية — دروس الحرب العالمية الأولى — الصناعات المصرية بعد الحرب العالمية الثانية)	٢٧٨
الباب الثامن : التجارة عموماً والتجارة الخارجية	٢٩٤
الفصل الأول : التجارة والانقلاب الصناعى (التجارة قديماً — أثر الانقلاب	

الموضـــوع	رقم الصفحة
الصناعى فى نشاط التجارة وخاصة الخارجية)	٢٩٥
الفصل الثانى : التجارة الخارجية (نمو التجارة الخارجية — حرية التجـارة أو حمايتها — السياسة الجركية — الدولة الأكثر رعاية — نظام الصادرات — طرق تقرير التعريفة الجركية)	٢٩٨
الفصل الثالث : التبادل التجارى بين الدول	٣٠٣
الفصل الرابع : الاستعمار (العوامل الاقتصادية فى العلاقات السياسية الدولية — التوسع الاقتصادى الاستعمارى وأسبابه الهامة ووسائله — مآل الاستعمار)	٣٠٦
الباب التاسع : العمل وتشريع العمال	٣٢٣
الفصل الأول : توزيع الأعمال	٣٢٤
الفصل الثانى : حرية العمل (تطورات حرية العمل — الإنسانية الأولى — نظام الرق — السخرة — نظام الإقطاع — سياسة المنافسة وحرية العمل اليـوم)	٣٢٧
الفصل الثـالث . تشريع العمـل (تشريع العمال — الأجور — تطورات التشريع)	٣٣٦
الفصل الرابع : التشريع الدولى للعمل (المؤتمرات الدولية والعمل — المكتب الدولى للعمل)	٣٤٠
الفصل الخامس . قيود تعاطى المهن (القيود فى الخارج — حرية وقيود العمل فى مصر)	٣٤٢
الفصل السادس : تشريع العمل فى مصر (الحاجة التشريعية — التطورات المضطردة والمحتملة — أزمة العمال المتعطلين اليوم)	٣٤٤
الباب العاشر : حماية الملكية التجارية والصناعية والفنية وتشجيع نموها	٣٤٨
الفصل الأول : التعاون الصناعى	٣٥٠
الفصل الثانى : التسليف الصناعى (التمهيد للتسليف الصناعى — بنوك التعاون الصناعية — التسليف الصناعى فى مصر)	٣٥١

الموضـــوع رقم الصفحة

الفصل الثالث : حماية الملكية التجارية والصناعية والفنيـة ومكافحة الغش التجارى (قانون العـلامات التجارية — قانون أجازات الاختراع — قانون الرسوم والنماذج — مكافحة الغش التجارى — حماية الإنتاج الذهنى — قانون حماية القيمة التجازية للمصـانع والمحال التجارية — تشريع حماية الملكية الصناعية من الناحية الدوليـة — تشريع حماية الملكية الصناعية عندنا) ... ٣٥٦

الفصل الرابع : الرقابة التشريعية على الاتفاقات (الاحتكارات والترست والكارتل)؛ (مآخذ الاتفاقات — محاربة الاتفاقات — التشريع للحد من بطشها)... ... ٣٦٥

الباب الحادى عشر : البورصات ٣٧٤

الفصل الأول : نشأة البورصات (الأسواق التجارية تطور الأسواق إلى نظام البورصات — البورصات الحديثة القائمة اليوم) ٣٧٥

الفصل الثانى : أنواع البورصات (نظام سيرها — تعريفها — بورصات البضائع — بورصات الأوراق المـالية — البورصات المحلية — البورصات الدولية) ... ٣٧٨

الفصل الثالث : البورصات وتكوينها وعملياتهـا (تكوين البورصات — عمليات وفاؤها فوراً وأخرى لأجل — عمليات أساسها المرابحة وأخرى أساسها الوضيعة — عمليات المراجحة) ٣٨٧

الفصل الرابع : البورصات فى مصر (نشأة البورصات فى مصر — التشريع الأساسى للبورصات — البورصات فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ٣٩٧

الباب الثانى عشر : الأسعار والنقود والبنوك والتأمين ٤٠٤

الفصل الأول : الأسعار (ماذا يعنى بالسعر — تحديد الأسعار — الأرقام القياسية للأسعار — تنظيم الأسعار ومراقبتها) ٤٠٣

الفصل الثانى : النقود (تعريفها — أنواعها — نظم العملة — تبادل العملات وسعر الصرف — قانون جريشام — العملات بعد الحرب العالمية الأولى — جبهات الذهب والاسترلينى والدولار — حرب العملة —

شرط الوفاء بالذهب — النقد اليوم — النقد المصرى — الأرصدة الاسترلينية) ٤٠٩

الفصل الثالث : البنوك (تاريخها — أساس عملياتها — أنواع البنوك فى مصر تمويل الصناعات فى مصر) ٤٤٩

الفصل الرابع : التأمينات (نشأتها وتطوراتها — أساس عملياتها — أنواعها — طبيعة عقد التأمين — مراقبة شركات التأمين فى الخارج وفى مصر) ٤٧٤

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 074445683

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٣٦٧هـ — ١٩٤٨م